

انكاشتر اللہفان

من

مَصَايِدُ الشَّيْطَانِ

تأليف

الإمام الحافظ

أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الشهير بابن قيم الجوزية

(٦٩١ - ٨٧٥١ هـ)

تحقيق

أحمد سيد كيلاي

ماجستير من كلية آداب جامعة القاهرة

الجزء الأول

شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر
محمد محمود الحلبي وشركاه
خلفاء

الطبعة الأخيرة

١٩٦١ - ١٣٨١ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

المؤلف هو محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز الأزرق البغدادي ، الفقيه الأصولي ،
للفكر النحوي ، العارف شمس الدين أبو عبد الله بن قيم الجوزية .
ولد سنة ٦٩١ هـ وسمع من شيوخ عصره ، ولازم ابن تيمية ودرس عليه وتأثر به ،
وجعل لواء رسالته من بعده ، فألف الكتب الكثيرة في الدعاية لأرائه وتعاليمه . وقد ناله
ضرب كبير كما نال شيخه ابن تيمية . فبس مرات كثيرة في حياة أستاذه ، ولم يسترد حريته
كاملة إلا عقب وفاة ابن تيمية .

ومن أشهر مؤلفات ابن القيم :

(١) اجتماع الجيوش الإسلامية على حرب المظلة والمنجنيق . مطبوع .

(٢) إعلام الموقعين عن رب العالمين ، مطبوع .

(٣) إغاثة اللهفان في حكم طلاق النضبان ، مطبوع .

(٤) إغاثة المهفان من مصائد الشيطان ، طبع لأول مرة بالمطبعة الميمنية بالقاهرة سنة ١٣٢٠ .

(٥) بدائع القوائد ، مطبوع .

(٦) التبيان في أقسام القرآن ، مطبوع .

(٧) تحفة الودود في أحكام المولود ، مطبوع .

(٨) تفسير المودتين ، مطبوع .

(٩) جلاء الأفهام في الصلاة على خير الأنام ، مطبوع .

(١٠) الجواب الكافي لمن سأل عن الدواء الشافي ، مطبوع .

(١١) حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح ، مطبوع .

(١٢) الروح ، مطبوع .

(١٣) روضة المحبين ، وزهرة المشتاقين ، مطبوع .

(١٤) زاد العاد في هدى خير العباد ، مطبوع .

(١٥) شفاء العليل ، مطبوع .

(١٦) الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية ، مطبوع .

(١٧) طريق المجهرتين ، مطبوع .

(١٨) عند الصابرين ، وذخيرة الشاكرين ، مطبوع .

(١٩) القوائد ، مطبوع .

(٢٠) الكافية الشافية في الفرقة الناجية ، مطبوع .

(٢١) مدارج السالكين ، مطبوع .

(٢٢) مفتاح دار السعادة ، مطبوع .

(٢٣) هداية الحيارى من اليهود والنصارى ، مطبوع .

(٢٤) التوابل الصيب من الحكم الطيب ، مطبوع .

(٢٥) الرسالة التبوكية ، مطبوع .

وله كتب كثيرة لم تطبع .

ومن هنا نعلم أن ابن القيم كان غزير المادة ، وافر الحصول على ، جم النشاط .

...

ومن المعروف أن ابن تيمية كان يدعو إلى إصلاح المجتمع الإسلامى وتطهيره مما طغى به من مظاهر الوثنية والشرك وبخاصة موضوع زيارة القبور ، وبناء الأضرحة ، وحمل النذور إلى أصحابها ، وإيقاد الشموع بداخلها ، والاستئانة بالأموات ، والتوسل بهم لقضاء الحاجات . وكان ابن تيمية يرى في هذا الشرك الأكبر . فتمه تليذه ابن القيم ونسج على منواله فأفرد حيزا كبيرا من كتابه « إغاثة اللهيان » لمهاجمة هذه المظاهر ، والدعوة إلى تركها لأنها لا تتفق مع التوحيد الذى قرره الدين الإسلامى .

وكان ابن تيمية حمل على النقائص والعيوب التى انتشرت بين المسلمين فأبعدهم عن روح الإسلام ، كذلك فعل ابن القيم . فآأورده عن موضوع الطلاق ، والحلل والتحليل لم يكن إلا صدى لما انتشر فى عصره بين المسلمين . لذلك ترى أنه لم يأل سجدا فى الحلة على الذين يتخذون الحلل . وقد استنفذ طاقته فى سرد الأدلة والبراهين من القرآن والحديث وآراء أئمة المذاهب على بطلان ما يذهب إليه القائلون بالتحليل من فقهاء عصره ، وقد بين لنا الطرق التى كان يلجأ إليها الكثيرون فى اتخاذ الحلل وفيها ما يضحك للثكلى .

وكان أن ابن تيمية خصص حيزا كبيرا فى كتبه للرد على أهل البدع والأهواء ، ونقض مذهب المعتزلة والجبرية وإبطال ما يذهب إليه النصارى واليهود ، فكذلك فعل ابن القيم . ففى كتابه هذا يجد القارئ صفحات كثيرة فى تفنيد مزاعم تلك الطوائف وإظهار ما هم عليه من خطأ وضلال وبد عن الحقائق التى تقتضيها العقول السليمة . ويقول ابن القيم : إن الشيطان قد نصب أحاييله وأقام شراكه ودبر لكائده حتى أفلح فى اصطياد هؤلاء الضالين فهبطوا عن الصراط المستقيم ، وأعرضوا عن الطريق القويم .

وكذلك عرض بالتصوفة وسخر من مزاعمهم ، وندد بما يتخذونه من طقوس كالغناء والرقص في حلقات الذكر . كما أنه ندد بمن يحتجب عن الناس وينطوى على نفسه متمكفا في مسجد أو رباط . قال « ومن كيدِه وخداعه - يعنى الشيطان - أنه يأمر الرجل بانقطاعه في مسجد أو رباط أو زاوية أو تربة ، ويعبسه هناك وينهاه عن الخروج . ويقول له : متى خرجت تبذل للناس ، وسقطت من أعينهم ، وذهبت هيبتك من قلوبهم ، وربما ترى في طريقك منكرا . والعدو - يعنى الشيطان - في ذلك مقاصد خفية يريد بها منه . منها السكبر واحتقار الناس . . . وهو يريد أن يزار ولا يزور ويقصده الناس ولا يقصدهم . . . »

وبعد أن صور ابن القيم أحوال تلك الطائفة تصويرا دقيقا ، أخذ يدلل من أخبار النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه رضى الله عنهم على فساد طريقة هؤلاء القوم وبعدها عن روح الإسلام لمخالفتها لسنة النبوة .

وقد صور ابن القيم أحوال فريق من المسلمين اشتهرت عنهم الوسوسة . فهم يفضلون الشيء ثم يتشككون في كونهم فعلوه . قال « . . . وهؤلاء يفضل أحدا من أعضائه فضلا يشاهده يبصره ويكبره ، ويقرأ بلسانه بحيث تسمعه أذناه ويعلمه قلبه ، بل يعلمه غيره منه ويتيقنه . ثم يشك : هل فعل ذلك أم لا ؟ وكذلك يشككه الشيطان في نيته وقصده الذى يعلمها من نفسه يقينا ، بل يعلمها غيره منه بقرائن أحواله . ومع هذا يقبل قول إبليس في أنه مانوى الصلاة ولا أرادها ، مكابرة منه لعيانه ، وجحدا ليقين نفسه ، حتى تراه متلذذا معصبرا ، كأنه يعالج شيئا يحتذبه ، أو يمد شيئا في باطنه يستخرجه . كل ذلك مبالغة في طاعة إبليس وقبول وسوسته . »

...

فكتب « إغاثة اللهيان » كما يرى القارى ينطوى على صور اجتماعية طريفة . فلا غنى عنه للمؤرخ الذى يهتم بدراسة المجتمع الإسلامى في القرنين السابع والثامن الهجريين ، هذا بجانب ما فيه من فوائد دينية في التفسير ، وآراء فقهية .

...

وقد طبع لأول مرة بالمطبعة اليمنية بالقاهرة سنة ١٣٢٠ هـ . ثم طبعته شركة مكتبة
ومطبعة مصطفى الحلبي سنة ١٣٥٧ هـ و ١٩٣٩ م .
وفي هذه الأيام كلفتني الشركة المذكورة بإعداده للطبع . فراجعت نصوصه ،
وضبطت الآيات القرآنية وبيّنت موضعها من السور . وضبطت الأحاديث النبوية بعد أن
راجعتها على ماورد في كتب الحديث . كما ضبطت الآيات والقصائد ، فمسي أن يفتنم به
الأماتذة والطلاب ، والله الموفق للصواب ؟

محمد سيد كيموني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذى ظهر لأوليائه بتعوت جلاله ، وأنار قلوبهم بمشاهدة صفات كماله .
وتعرف إليهم بما أسداه إليهم من إنعامه وإفضاله ، فعلموا أنه الواحد الأحد . الفرد
الصمد . الذى لا شريك له فى ذاته ولا فى صفاته ولا فى أفعاله ، بل هو كما وصف به
نفسه وفوق ما يصفه به أحد من خلقه فى إكثاره وإقلاله ، لا يحصى أحد ثناء عليه .
بل هو كما أنى على نفسه على لسان من أكرمهم بإرساله . الأول الذى ليس قبله شيء .
والآخر الذى ليس بعده شيء ، والباطن الذى ليس دونه شيء . ولا يحجب المخلوق
عنه أسرته سر بهاله . الحى القيوم ، الواحد الأحد ، الفرد الصمد ، المنفرد بالبقاء .
وكل مخلوق منتهى إلى زواله ، السميع الذى يسمع ضجيج الأصوات باختلاف اللغات
على تفنن الحاجات ، فلا يشغله سمع عن سمع . ولا تغلظه المسائل ، ولا يتبرم بإلحاح
الملحين فى سؤاله ، البصير الذى يرى ديب التمة السوداء على الصخرة الصماء فى الليلة
الظلماء حيث كانت من سهله أو جباله . وألطف من ذلك رؤيته انقلب قاب عبده ،
ومشاهدته لاختلاف أحواله . فإن أقبل إليه تلقاه . وإنما إقبال العبد عليه من إقباله .
وإن أعرض عنه لم يسكاه إلى غيره ولم يدعه فى إهماله . بل يكون أرحم به من الوالدة
بولدها الرقيقة به فى حمله ورضاعه وفصاله ، فإن تاب فهو أفرح بتوبته من الفاعد
لراحته التى عاينها طعامه وشرابه فى الأرض الدوية (١) المهلكة إذا وجدها وقد تها
لموته وانقطاع (٢) أوصاله ، وإن أصر على الإعراض ولم يتعرض لأسباب الرحمة بل

(١) الدوية والدابة بالشد يد وتخفف : الصحراء الموحشة .

(٢) والكلام إشارة إلى ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو « قد أفرح بتوبة عبده فلان من
من رجل نزل فى أرض دوية مهلكة معه راحلته عليها طعامه وشرابه ، فوضع رأسه فنام نومة فاستيقظ وقد
ذهبت راحلته ، فطلبها حتى إذا نالت عليه الحر وانقضت أيامه شاء الله قال : أرجع إلى مكان الذى كنت
فيه فأنام حتى أموت ، فوضع رأسه على ساعده ليموت فاستيقظ فإذا راحلته عنده عندها زاد وشرابه .
فأشاد فرح بتوبة العبد للمؤمن من هذا براحمته .

أصر على العصيان في إداره وإقباله ، وصالح عدو الله وقاطع سببه ، فقد استحق الهلاك ولا يهلك على الله إلا الشقى الهالك لعظيم رحمته وسعة إفضاله ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له لها واحداً أحداً فرداً صمداً جل عن الأشباه والأمثال ، وتقدس عن الأضداد والأنداد والشركاء والأشكال ، لا مانع لما أعطى ولا معطى لما منع ، ولا راد لحكمه ولا معقب لأمره :

(وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ ^(١)) .

وأشهد أن محمداً عبده ورسوله القائم له بحقه ، وأمينه على وحيه ، وخبرته من خلقه أرسله رحمة للعالمين ، وإماماً للمتقين ، وحسرة على الكافرين ، وحجة على العباد أجمعين ، بعثه على حين فترة من الرسل ، فهدى به إلى أقوم الطرق وأوضح السبل : وافترض على العباد طاعته ومحبته . وتعظيمه وتوقيره والقيام بحقوقه ، وسد إلى جنته جميع الطرق فلم يفتح لأحد إلا من طريقه . فشرح له صدره ، ووضع عنه وزره ، ورفع له ذكره ، وجعل الذل والصغار على من خالف أمره ، وأقسم بحياته في كتابه المبين وقرن اسمه باسمه ، فلا يذكر إلا ذكر معه ، كما في التشهد والخطب والتأذين ، فلم يزل صلى الله عليه وسلم قائماً بأمر الله لا يرد عنه راد ، مشمراً في مرضاة الله لا يصد عنه ذلك صاد ، إلى أن أشرقت الدنيا برسالة ضياء وإبتهاجا ، ودخل الناس في دين الله أفواجا أفواجا ، وسارت دعوته مسير الشمس في الأقطار ، وبلغ دينه القيم ما بلغ الليل والنهار ، ثم استأثر الله به لينجز له ما وعده به في كتابه المبين ، بعد أن بلغ الرسالة وأدى الأمانة ، ونصح الأمة ، وجاهد في الله حق الجهاد ، وأقام الدين ، وترك أمته على البيضاء الواضحة البيضاء للساكنين . وقال :

(هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُوا إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ^(٢)) .

أما بعد ، فإن الله سبحانه لم يخلق خلقه سدى هملاً ، بل جعلهم موقفاً للتكليف ، ومجلاً للأمر والنهي ، وألزمهم فهم ما أرشدهم إليه مجعلاً ومفصلاً ، وقسمهم إلى شقى وسعيد ، وجعل لكل واحد من الفريقين منزلاً ، وأعطاهم مواد العلم والعمل : من

القلب ، والسمع ، والبصر ، والجوارح ، نعمة منه وتفضيلا ، فمن استعمل ذلك في طاعته ، وسلك به طريق معرفته على ما أرشد إليه ولم ييغ عنه عدولا ، فقد قام بشكر ما أوتي من ذلك ، وسلك به إلى مرضاة الله سيلا ، ومن استعمله في إرادته وشهواته ولم يرع حق خالقه فيه يخسر إذا سئل عن ذلك ، ويحزن حزنا طويلا . فإنه لا بد من الحساب على حق هذه الأعضاء لقوله تعالى :

(إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا^(١)).

ولما كان القلب لهذه الأعضاء كالملك المتصرف في الجنود ، الذي تصدر كلها عن أمره ، ويستعملها فيما شاء ، فكلها تحت عبوديته وقهره ، وتكتسب منه الاستقامة والزيف ، وتنبه فيما يعقده من العزم أو يحمله ، قال النبي صلى الله عليه وسلم :

« أَلَا وَإِنَّ فِي الْجَسَدِ مُضْفَةً إِذَا صَلَحَتْ صَلَحَ الْجَسَدُ كُلُّهُ » .

فهو ملكها ، وهي المفضة لما يأمرها به ، القابلة لما يأتيها من هديته ، ولا يستقيم لها شيء من أعمالها حتى تصدر عن قصده ونيته . وهو المسئول عنها كلها ، لأن كل راع مسئول عن رعيته : كان الاهتمام بتصحيحه وتسديده أولى ما اعتمد عليه السالكون . والنظر في أمراضه وعلاجها أهم ما تنسك به الناسكون .

ولما علم عدو الله إبليس أن المدار على القلب والاعتماد عليه ، أجلب عليه بالوساوس ، وأقبل بوجوه الشهوات إليه ، وزين له من الأحوال والأعمال ما يصد به عن الطريق ، وأمدّه من أسباب الغي بما يقطعه عن أسباب التوفيق ، ونصب له من المصايد والحبال ما إن سلم من الوقوع فيها لم يسلم من أن يحصل له بها التعويق ، فلا نجاة من مصايده ومكائده إلا بدوام الاستعانة بالله تعالى ، والتعرض لأسباب مرضاته ، والتجاء القلب إليه وإقباله عليه في حركاته وسكناته ، والتحقق بهذا العبودية الذي هو أولى ما قبله به الإنسان ليحصل له الدخول في ضمان :

(إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ^(٢)).

فهذه الإضافة هي القاطعة بين العبد وبين الشياطين ، وحصولها سبب تحقيق مقام

العبودية لرب العالمين ، وإشعار القلب إخلاص العمل وقولم اليقين ، فإذا أشرب القلب
العبودية والإخلاص صار عند الله من المقربين ، وشعته استثناء :
(إِنْ عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ ^(١)) .

ولما من الله الكريم بطقفه بالاطلاع على ما اطلع عليه من أمراض القلوب وأدوائها
وما يمرض لها من وساوس الشياطين أعلامها ، وما تثمر تلك الوسوس من الأعمال . وما
يكسب القلب بعدها من الأحوال . فإن العمل السيء مصدرة عن فساد قصد القلب ،
ثم يمرض للقلب من فساد العمل قسوة ، فيزداد مرضا على مرضه حتى يموت ، ويبقى
لا حياة فيه ولا نور له . وكل ذلك من انفعاله بوسوسة الشيطان ، وركونه إلى علوه
الذي لا يفلح إلا من جاهره بالعصيان . أردت أن أقيد ذلك في هذا الكتاب ،
لأستذكره معترفا فيه لله بالفضل والنعمة ، ولينتفع به من نظر فيه دليعا لمؤلفه بالمغفرة
والرحمة وسميته :

إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان

ورتبته على ثلاثة عشر بابا :

الباب الأول : في انقسام القلوب إلى صحيح وسقيم وميت :

الباب الثاني : في ذكر حقيقة مرض القلب :

الباب الثالث : في انقسام أدوية أمراض القلب إلى طبيعية وشرعية :

الباب الرابع : في أن حياة القلب وإشراقه مادة كل خير فيه ، وموته وظلمته مادة
كل شر وفتنة فيه .

الباب الخامس : في أن حياة القلب وصحته لا تحصل إلا بأن يكون ملزما للحق ،
مريدا له ، مؤثرا له على غيره .

الباب السادس : في أنه لا سعادة للقلب ولا لذة ولا نعيم ولا صلاح إلا بأن يكون
إلهه وفاطره وحده هو محبوبه وغاية مطلوبه ، وأحب إليه من كل
ما سواه :

الباب السابع : في أن القرآن الكريم متضمن لأدوية القلب وعلاجه من جميع أمراضه .

الباب الثامن : في زكاة القلب .

الباب التاسع : في طهارة القلب من أدرانته وأنجاسه ؛

الباب العاشر : في علامات مرض القلب وصحته .

الباب الحادي عشر : في علاج مرض القلب من استيلاء النفس عليه .

الباب الثاني عشر : في علاج مرض القلب بالشیطان .

الباب الثالث عشر : في مكاييد الشيطان التي يكيد بها ابن آدم ؛ وهو الباب الذي

لأجله وضع الكتاب . وفيه فصول جمّة القوائد ، حسنة المقاصد .

والله تعالى يجعله خالصاً لوجهه ، مؤمناً من الكفرة الخاسرة ، وينفع به مصنفه

وكانه ، والناظر فيه في الدنيا والآخرة ، إنه سميع عليم ، ولا حول ولا قوة إلا بالله

المعلّي العظيم .

الباب الأول

في انقسام القلوب إلى صحيح ومقيم وميت

لما كان القلب يوصف بالحياة وضدها ، انقسم بحسب ذلك إلى هذه الأحوال الثلاثة .

فالقلب الصحيح : هو القلب السليم الذي لا ينجو يوم القيامة إلا من أتى الله به ، كما قال تعالى :

(يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ إِلَّا مَنْ أَتَى اللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ^(١)) .

والسليم هو السالم ، وجاء على هذا المثال لأنه للصفات ، كالطويل والقصير والظريف ، فالسليم القلب الذي قد صارت السلامة صفة ثابتة له ، كالعليم والتقدير ، وأيضا فإنه ضد المريض ، والسقيم ، والعليل .

وقد اختلفت عبارات الناس في معنى القلب السليم ، والأمر الجامع لذلك : أنه الذي قد سلم من كل شهوة تخالف أمر الله ونهيه ، ومن كل شبهة تعارض خيره . فسلم من عبودية ماسواه ، وسلم من تحكيم غير رسوله . فسلم في محبة الله مع تحكيمه لرسوله ، في خوفه ورجائه والتوكل عليه ، والإنابة إليه ، والذل له ، وإيثار مرضاته في كل حال والتباعد من مسخطه بكل طريق . وهذا هو حقيقة العبودية التي لا تصلح إلا لله وحده .

فالقلب السليم : هو الذي سلم من أن يكون لغير الله فيه شرك بوجه ما ، بل قد خلصت عبوديته لله تعالى : لإرادة ومحبة ، وتوكلا ، وإنابة ، وإخباتا ، وخشية ، ورجاء ، وخلص عناه الله ، فإن أحب أحب في الله ، وإن أبغض أبغض في الله ، وإن

(١) الشعراء آية ٨٨ ، ٨٩ .

أعطي الله ، وإن منع منع الله ولا يسكنه هذا حتى يسلم من الانقياد والتحكيم لكل من عند رسله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، فيحقد قلبه معه عقدا محكما على الإحكام والاعتناء به وحده ، دون كل أحد في الأقوال والأعمال ، من أمهات القلب ، وهي الصفات ، وأقوال اللسان ، وهي الخبر عما في القلب ، وأعمال القلب ، وهي الإراقة والمحبة والمكرهة وتوابعها وأعمال الجوارح ، فيكون الحاكم عليه في ذلك كله دقه ووجه هو ما جاء به الرسول صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، فلا يتقدم بين يديه بعقيدة ولا قول ولا عمل ، كما قال تعالى :

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْدُمُوا بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ (١))

لحي لا تقولوا حتى يقول ، ولا تفعلوا حتى يأمر . قال بعض السلف : ما من فعله وإن صغرت إلا ينشر لها ديوانان : لم ؟ وكيف ؟ أى لم فعلت ؟ وكيف فعلت ؟ فالأول سؤال عن علة الفعل وباعته وداعية : هل هو حظ عاجل من حظوظ العامل ، وغرض من أغراض الدنيا في محبة المدح من الناس ، أو خوف ذمهم ، أو استجلاب محبوب عاجل ، أو دفع مكروه عاجل ؟ أم الباعث على الفعل القيام بحق العبودية ، وطلب التودد والتقرب إلى الرب سبحانه وتعالى ، وابتغاء الوسيلة إليه ؟ وعمل هذا السؤال : أنه ، هل كان عليك أن تفعل هذا العمل لمولاك ، أم فعلته لحظك وهواك ؟ .

والثاني : سؤال عن متابعة الرسول عليه الصلاة والسلام في ذلك التبعيد ، أى هل كان ذلك العمل مما شرعته لك على لسان رسول ، أم كان عملا لم أشرعه ولم أرضه ؟ . فالأول سؤال عن الإخلاص ، والثاني عن المتابعة ، فإن الله سبحانه لا يقبل عملا إلا بهما .

فطريق التخلص من السؤال الأول : بتجريد الإخلاص ، وطريق التخلص من السؤال الثاني : بتحقيق المتابعة ، وسلامة القلب من إرادة تعارض الإخلاص ، وهوى يجارض الإجماع . فهذه حقيقة سلامة القلب التي ضمنت له النجاة والسعادة .

فصل في القلب الميت

والقلب الثاني : ضد هذا ، وهو القلب الميت الذى لا حياة به ، فهو لا يعرف ربه ، ولا يعبد بأمره وما يحبه ويرضاه ، بل هو واقف مع شهواته ولذائذاته ، ولو كان فيها سخط ربه وغضبه ، فهو لا يبالي إذا قفز بشهوته وحظه ، رضى ربه أم سخط ، فهو مقعد لغير الله : حيا ، وخوفا ، ورجاء ، ورضا ، وسخطا ، وتعظيما ، وذلا . إن أحب أحب لهواه ، وإن أبغض أبغض لهواه ، وإن أعطى أعطى لهواه ، وإن منع منع لهواه . فهو آثر عنده وأحب إليه من رضا مولاه . فالهوى إمامه ، والشهوة قائده ، والجهل سائقه ، والغفلة مركبه . فهو بالفكر فى تحصيل أغراضه الدنيوية مغمور ، وبسكرة الهوى وحب العاجلة مغمور . يتنادى إلى الله وإلى الدار الآخرة من مكان بعيد ، فلا يستجيب للناصح ، ويتبع كل شيطان مريد . الدنيا تسخطه وترضيه . والهوى يصمه عما سوى الباطل ويعميه . فهو فى الدنيا كما قيل فى ليل :

عَدُوٌّ لِّىْنَ عَادَتْ ، وَسَلِيمٌ لِأَهْلِهَا . وَمَنْ قَرَّبَتْ لَيْلَى أَحَبَّ وَأَقْرَبًا

المخالطة صاحب هذا القلب سقم . ومعاشرته سم . ومجالسته هلاك .

فصل فى القلب المريض

والقلب الثالث : قلب له حياة وبه علة . فله مادتان ، تعدد هذه مرة ، وهذه لآخرى . وهو لما غلب عليه منهما ، فقيه من محبة الله تعالى والإيمان به والإخلاص له ، وللتوكل عليه : ما هو مادة حياته . وليس من محبة الشهوات وإيثارها والحرص على تحصيلها ، والحسد والكبر والعجب ، وحب العلو والفساد فى الأرض بالرياسة : ما هو مادة هلاكه وعطيه ، وهو ممتحن بين داعيين : داع يدعو إلى الله ورسوله والدار الآخرة ، وداع يدعو إلى العاجلة . وهو إنما يجيب أقربهما منه بابا ، وأدناهما إليه جوارا .

فالقلب الأول ، حى محبت لىن واع ، والثانى يابس ميت ، والثالث مريض ، فطاعة إلى السلامة أدنى ، وإساءة إلى المطلب أدنى .

وقد جمع الله سبحانه بين هذه القلوب الثلاثة في قوله :

(وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيَّتِهِ فَيَنسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ لِيَجْزَلَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فَنُفِثَ لِلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْقَاسِيَةِ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ الظَّالِمِينَ لَفِي شِقَاقٍ بَعِيدٍ وَلِيَعْلَمَ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَيُؤْمِنُوا بِهِ فَتُخْبِتَ لَهُ قُلُوبُهُمْ وَإِنَّ اللَّهَ لَهَادِ الَّذِينَ آمَنُوا إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ^(١)).

فجعل الله سبحانه وتعالى القلوب في هذه الآيات ثلاثة : قلبين مفتونين ، وقلبا ناجيا ، فالفتنونان : القلب الذي فيه مرض ، والقلب القاسي . والناجي : القلب المؤمن الخبت إلى ربه . وهو المطمئن إليه الخاضع له ، المستسلم المنقاد .

وذلك : أن القلب وغيره من الأعضاء يراد منه أن يكون صحيحا سايا لا آفة به . يتأق منه ما هيء له وخلق لأجله . وخروجه عن الاستقامة إما ليدسه وقساوته ، وعدم التأق لما يراد منه ، كاليد الشلاء ، واللسان الأخرس ، والأنف الأخشم . وذكر العينين ، والعين التي لا تنصر شيئا . وإما بمرض وآفة فيه تمنعه من كمال هذه الأفعال ووقوعها على السداد . فلذلك انقسمت القلوب إلى هذه الأقسام الثلاثة .

فالقلب الصحيح السليم : ليس بينه وبين قبول الحق وعجته وإثارة سوى إدراكه ، فهو صحيح الإدراك للحق ، تام الانقياد والقبول له . والقلب الميت القاسي : لا يقبله ولا يتقاده .

والقلب المريض : إن غلب عليه مرضه التحق بالميت القاسي . وإن غلبت عليه صحته التحق بالسليم .

فما يلقيه الشيطان في الأسماع من الألفاظ ، وفي القلوب من الشبه والشكوك : فتنه لهذين القلبين ، وقوة للقلب الحي السليم . لأنه رد ذلك ويكرهه ويبغضه ، ويعلم أن الحق في خلافه ، فيخبت للحق ويطمئن ويتقاده ، ويعلم بطلان ما ألقاه الشيطان ، فيزداد إيمانا بالحق وعجبة له وكفرا بالباطل وكراهة له . فلا يزال القلب المفتون في مرية من إلقاء الشيطان . وأما القلب الصحيح السليم فلا يضره ما يلقيه الشيطان أبدا .

قال حذيفة بن اليمان رضي الله عنه : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 « تُعْرَضُ الْفِتْنُ عَلَى الْقُلُوبِ كَعَرْضِ الْحَصِيرِ عُدَا عُدَا ، فَأَيُّ قَلْبٍ أَشْرَبَهَا
 نُسَكِتَتْ فِيهِ نُكْتَةُ سَوْدَاهُ ، وَأَيُّ قَلْبٍ أَنْكَرَهَا نُكَيْتَتْ فِيهِ نُكْتَةُ بَيَاضِهِ ،
 حَتَّى تَعُودَ الْقُلُوبُ عَلَى قَلْبَيْنِ : قَلْبِ أَسْوَدَ مُرْبَادًا كَالْكُوزِ مُجْحِيًا ، لَا يَعْرِفُ
 مَعْرُوفًا وَلَا يَنْكُرُ مُنْكَرًا ، إِلَّا مَا أَشْرَبَ مِنْ هَوَاهُ ، وَقَلْبِ أَبْيَضَ فَلَا تَضُرُّهُ فِتْنَةٌ
 مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ » .

فشبهه عرض الفتن على القلوب شيئاً فشيئاً كعرض عيدان الحصير ، وهي طاقاتها
 شيئاً فشيئاً ، وقسم القلوب عند عرضها عليها إلى قسمين : قلب إذا عرضت عليه فتنة
 أشربها ، كما يشرب السفنج الماء فتنتك فيه نكتة سوداء ، فلا يزال يشرب كل فتنة
 تعرض عليه حتى يسود وينتكس ، وهو معنى قوله « كالكوز مجحياً » أي مكبوا
 منكوساً ، فإذا اسود وانتكس عرض له من هاتين الآفتين مرضان خطران متراميان به
 إلى الهلاك : أحدهما : اشتباه المعروف عليه بالمنكر ، فلا يعرف معروفًا ، ولا ينكر
 منكراً ، وربما استحكّم عليه هذا المرض حتى يعتقد المعروف منكراً والمنكر معروفاً .
 والسنة بدعة والبدعة سنة ، والحق باطلاً والباطل حقاً ، الثاني : تحكيمه هواه على ما جاء
 به الرسول صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، وانقياده للهوى واتباعه له .
 وقلب أبيض قد أشرق فيه نور الإيمان ، وأزهر فيه مصباحه ، فإذا عرضت عليه
 الفتنة أنكرها وردّها ، فازداد نوره وإشراقه وقوته .

والفتن التي تعرض على القلوب هي أسباب مرضها ، وهي فتن الشهوات وفتن
 الشبهات ، فتن الغنى والفضلال ، فتن المعاصي والبدع ، فتن الظلم والجهل . فالأولى
 توجب فساد القصد والإرادة ، والثانية توجب فساد العلم والاعتقاد .

وقد قسم الصحابة رضي الله تعالى عنهم القلوب إلى أربعة ، كما صح عن حذيفة
 ابن اليمان :

« الْقُلُوبُ أَرْبَعَةٌ : قَلْبٌ أَجْرَدٌ ، فِيهِ سِرَاجٌ يُزْهِرُ ، فَذَلِكَ قَلْبُ الْمُؤْمِنِ ،
 وَقَلْبٌ أَغْلَفٌ ، فَذَلِكَ قَلْبُ الْكَافِرِ ، وَقَلْبٌ مَنكُوسٌ ، فَذَلِكَ قَلْبُ الْمُنَافِقِ ، عَرَفَ

نَمْ أَنْكَرَ ، وَأَبْصَرَ ثُمَّ عَمِيَ ، وَقَلْبٌ كَمُدَّةِ مَادَّتَانِ : مَادَّةُ إِيْمَانٍ ، وَمَادَّةُ نِفَاقٍ ، وَهُوَ لَمَّا غَلَبَ عَلَيْهِ مِنْهَا ^(١) .

فقوله « قلب أجرد » أى متجرد مما سوى الله ورسوله ، فقد تجرد وسلم مما سوى الحق . و « فيه سراج زهر » وهو مصباح الإيمان : فأشار بتجرده إلى سلامته من شبهات الباطل وشهوات الغي ، وبحصول السراج فيه إلى إشراقه واستنارته بنور العلم والإيمان . وأشار بالقلب الأغلف إلى قلب الكافر ، لأنه داخل في غلافه وغشائه ، فلا يصل إليه نور العلم والإيمان ، كما قال تعالى ، حاكبا عن اليهود :
(وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ ^(٢)) .

وهو جمع أغلف ، وهو الداخل في غلافه ، كغلف وأغلف ، وهذه الغشاوة هي الأكنة التي ضربها الله على قلوبهم ، عقوبة لهم على رد الحق والتكبر عن قبوله . فهي أكنة على القلوب ووقر في الأسماع ، وعمى في الأبصار ، وهى الحجاب المستور عن العيون في قوله تعالى :

(وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ جَعَلْنَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ حِجَابًا مَسْتُورًا وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ وَفِي آذَانِهِمْ وَقْرًا ^(٣)) .

فلذا ذكر لهذه القلوب تجريد التوحيد وتجريد المتابعة ، وإلى أصحابها على أدبارهم نفورا

• أشار بالقلب المنكوس - وهو المكبوب - إلى قلب المنافق . كما قال تعالى :
(فَالْأَكْثَرُ فِي الْمُنَافِقِينَ فَتَنَيْنَا اللَّهُ أَنْ كَسَبَهُمْ بِمَا كَسَبُوا ^(٤)) .

(١) روى أبو سعيد الخدرى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « للقلوب أربعة : قلب أجرد فيه مثل السراج زهر ، وقلب أغلف مربوط كل غلافه ، وقلب منكوس ، وقلب مصفح . فأما القلب الأجرد فقلب المؤمن فيه نوره . وأما القلب الأغلف فقلب الكافرين . وأما القلب المنكوس فقلب المنافق صرف ثم أنكر . وأما القلب المصفح فقلب فيه إيمان ونفاق . فمثل الإيمان فيه كمثل البقلة يدها الماء الطيب . ومثل النفاق فيه كمثل القرفة يدها القوح والدم . فأى المادتين قلب كل الأخرى غلب عليه » انظر ص ٨٨

١٧ / ٢ (٢) البقرة آية ٨٨

(٣) الإسراء آية ٤٥ ، ٤٦ (٤) النساء آية ٨٨

أى كسبهم وردهم فى الباطل الذى كانوا فيه ، بسبب كسبهم وأعمالهم الباطلة .
وهذا شر القلوب وأخبثها ، فإنه يعتقد الباطل حقاً ويؤلى أصحابه ، والحق باطلاً ويعادى
أهله ، فالله المستعان .

وأشار بالقلب الذى له مادتان إلى القلب الذى لم يتمكن فيه الإيمان ولم يزهر في
مراحله ، حيث لم يتجرد للحق المحض الذى بعث الله به رسوله ، بل فيه مادة منه ومادة
من خلافه ، فتارة يكون للكفر أقرب منه للإيمان ، وتارة يكون للإيمان أقرب منه
للكفر ، والحكم للغالب وإليه يرجع .

الباب الثاني

في ذكر حقيقة مرض القلب

قال الله تعالى عن المنافقين (فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا ^(١)) وقال تعالى (لِيَجْزِيَ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ فِتْنَةً لِلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ^(٢)) ، وقال تعالى (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لَسْنَا بِكَ كَأَخَدٍ مِنَ النَّسَاءِ إِنْ أَتَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بِالْقَوْلِ فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ ^(٣)) ، أمرهن أن لا يكن في كلامهن ، كما تلين المرأة للمعطية اللبان في منقطعها ، فيطمع الذي في قلبه مرض الشهوة ، ومع ذلك فلا يخشع في القول بحيث يلتحق بالفحش ، بل يقلن قولاً معروفاً ، وقال تعالى (لَنْ يَنْفَعَهُ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ النَّفَرَيْنِكَ بِهِمُ ^(٤)) الآية) وقال تعالى (وَمَا جَعَلْنَا أَصْحَابَ النَّارِ إِلَّا لَأَسْكَةً وَمَا جَعَلْنَا عِدَّتَهُمْ إِلَّا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا لِيَسْتَفِيقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَيَرَدُّوا الَّذِينَ آمَنُوا إِيْمَانًا وَلَا يَرْتَابَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْمُؤْمِنُونَ وَلِيَقُولَ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ وَالْكَافِرُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا ^(٥)) .

أخبر الله سبحانه عن الحسكة التي تجعل لأجلها عدة الملائكة الموكلين بالنار تسعة عشر ، فذكر سبحانه خمس حكم : فتنة الكافرين . فيكون ذلك زيادة في كفرهم وضلالهم ، وقوة يقين أهل الكتاب ، فيقوى يقينهم بموافقة الخبر بذلك لما عندهم عن أنبيائهم من غير تلقى من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عنهم ، فتقوم الحجة على

(١) البقرة آية ١٠ (٢) الحج آية ٥٢ (٣) الأحزاب آية ٣٢ ، ٦٠ (٤) المائدة آية ٣١

معاندهم ، وينقاد للإيمان من يرد الله أن يهديه . وزيادة إيمان الذين آمنوا بكمال تصديقهم بذلك والإقرار به ، وانتفاء الريب عن أهل الكتاب لجزمهم بذلك ، وعن المؤمنين لكمال تصديقهم به .

فهذه أربعة حكم : فتنة الكفار ، وبيان أهل الكتاب ، وزيادة إيمان المؤمنين ، وانتفاء الريب عن المؤمنين ، وأهل الكتاب .

والخامسة : حيرة الكافر ومن في قلبه مرض ، وعمى قلبه عن المراد بذلك ، فيقول :

(مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا) .

وهذا حال القلوب عند ورود الحق المنزل عليها : قلب يفتن به كفرا وجحودا ، وقلب يزداد به إيمانا وتصديقا ، وقلب يتيقنه ، فتقوم عليه به الحجة ، وقلب يوجب له حيرة وعمى ، فلا يدرى ما يراد به .

واليقين وعدم الريب في هذا الموضع ، إن رجعا إلى شيء واحد ، كان ذكر عدم الريب مقرا لليقين ومؤكدا له ، وناقيا عنه ما يضاذه بوجه من الوجوه : وإن رجعا إلى شيئين ، بأن يكون اليقين راجعا إلى الخبر المذكور عن عدة الملائكة ، وعدم الريب عائدا إلى عموم ما أخبر الرسول به ، لدلالة هذا الخبر الذي لا يعلم إلا من جهة الرسل على صدقه ، فلا يرتاب من قد عرف صحة هذا الخبر بعد صدق الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ، ظهرت فائدة ذكره .

والمقصود : ذكر مرض القلب وحقيقته .

وقال تعالى (يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ ^(١)) .

فهو شفاء لما في الصدور من مرض الجهل والغي ، فإن الجهل مرض شفاؤه العلم والهدى . والغي مرض شفاؤه الرشd ، وقد نزه الله سبحانه نبيه عن هذين الداءين . فقال :

(وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَىٰ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ^(٢)) .

ووصف رسوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خلفاءه بضدهما فقال :
« عَلَيْهِ كُمْ سِنَتِي وَسُنَّةُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ مِنْ بَعْدِي » .

وهذا كلامه سبحانه موعظة للناس عامة : وهدي ورحمة لمن آمن به خاصة ،
وشفاء تاما لما في الضعيف ، فمن استشفى به صح وبرى من مرضه ومن لم يستشف به
فهو كما قيل :

إِذَا بَلَغَ مِنْ دَاءٍ بِهِ ظَنَّنَا أَنَّهُ نَجَا وَبِهِ الدَّاءُ الَّذِي هُوَ قَاتِلُهُ

وقال تعالى (وَنَزَّلْنَا مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَرْضَى الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا ^(١)) .

والأظهر أن « من » ههنا لبيان الجنس ، فالقرآن جميعه شفاء ورحمة للمؤمنين .

فصل في أسباب ومشخصات مرض البدن والقلب

ولما كان مرض البدن خلاف صحته وصلاحه ، وهو خروجه عن اعتداله الطبيعي
لفساد يعرض له ، يفسد به إدراكه وحركته الطبيعية ، فإذا أن يذهب إدراكه بالكلية
كالعمى والصمم والشلل ، وإذا أن ينقص إدراكه لضعف في آلات الإدراك مع استقامة
إدراكه ، وإذا أن يدرك الأشياء على خلاف ما هي عليه ، كما يدرك الحلو مرا ، والخبيث
طيبا ، والطيب خبيثا .

وأما فساد حركته الطبيعية : فنقل أن تضعف قوته الهاضمة ، أو الماسكة ، أو الدافعة
أو الجاذبة ، فيحصل له من الألم بحسب خروجه عن الاعتدال ، ولكن مع ذلك لم
يصل إلى حد الموت والهلاك ، بل فيه نوع قوة على الإدراك والحركة .

وسبب هذا الخروج عن الاعتدال : إما فساد في الكمية أو في الكيفية .

فالأول : إما لنقص في المادة ، فيحتاج إلى زيادتها ، وإما لزيادة فيها ، فيحتاج
إلى نقصانها .

والثاني : إما بزيادة الحرارة ، أو البرودة ، أو الرطوبة ، أو اليبوسة ، أو نقصانها

عن القدر الطبيعي ، فيملأى بمقتضى ذلك ، ومدار الصحة على حفظ القوة ، والحمية عن المؤذى ، واستفراغ المواد الفاسدة . ونظر الطبيب دائر على هذه الأصول الثلاثة ، وقد تضمنها الكتاب العزيز ، وأرشد إليها من أنزله شفاء ورحمة .

فأما حفظ القوة : فإنه سبحانه أمر المسافر والمريض أن يفطرا في رمضان ، ويقضى المسافر إذا قدم ، والمريض إذا برى ، بحفظا لقوتها عليهما ، فإن الصوم يزيد المريض ضعفا ، والمسافر يحتاج إلى توفير قوته عليه لمشقة السفر ، والصوم يضعفها . وأما الحمية عن المؤذى : فإنه سبحانه حرم المريض عن استعمال الماء البارد في الوضوء والغسل ، إذا كان يضره ، وأمره بالعدول إلى التيمم ، حمية له عن ورود المؤذى عليه من ظاهر بدنه ، فكيف بالمؤذى له في باطنه ؟

وأما استفراغ المادة الفاسدة : فإنه سبحانه أباح للمحرم الذي به أذى من رأسه أن يحلقه ، فيستفرغ بالخلق الإخمرة المؤذية له ، وهذا من أسهل أنواع الاستفراغ وأخفها ، فحبه به على ما هو أحوج إليه منه .

وذا كوت مرة بعض رؤساء الطب بمصر بهذا ، فقال : والله لو سافرت إلى الغرب في معرفة هذه القائدة لكان سفرا قليلا ، أو كما قال .

وإذا عرفت هذا ، فالقلب محتاج إلى ما يحفظ عليه قوته ، وهو الإيمان وأوراد الطاعات ، وإلى حمية عن المؤذى الضار ، وذلك باجتناب الآثام والمعاصي ، وأنواع الخفائات ، إلى استدراجه من كل مادة فاسدة تعرض له ، وذلك بالتوبة النصوح ، واستمرار غافر الخطيئات . ومرضه هو نوع فساد محصل له ، يفسد به تصويره للحق وإرادته به ، فلا يرى الحق حقا ، أو يراه غير حقا ، خلاف ما هو عليه . أو ينقص إدراكه به ، ويعمد به إرادته به ، فيحس الحق التافه ، أو يحب الباطل الضال ، أو يجهل حاله . وهو الغاب ، وهذا يعسر المرض الذي يتعرض له ، بمرارة بالشك والريب ، فاعال مجاهد وقبادة في قوله تعالى .

(فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ ^(١)) .

أى شك . وتارة بشهوة الزنا ، كما فسر به قوله تعالى :

(فَيَطْمَنَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ ^(٢)) .

فالأول مرض الشبهة ، والثاني مرض الشهوة .

والصحة تحفظ بالمثل والنشبه ، والمرضى يدفع بالصد والخلاف ، وهو يقوى بمثل سببه ، ويحول بضده ، والصحة تحفظ بمثل سببها وتضعف أو تزلزل بضده .

ولما كان البدن المريض يؤذيه مالا يؤذى الصحيح : من سحر الحر ، والبرد ،

والحركة ، ونحو ذلك ، فكذلك القلب إذا كان فيه مرض آذاه أدنى شيء : من الشبهة

أو الشهوة ، حيث لا يقوى على دفعهما إذا وردا عليه ، والقلب الصحيح القوي بطرقه

أضداد ذلك وهو يدفعه بقوته ومهنته .

وبالجمللة فإذا حصل للمريض مثل سبب مرضه زاد مرضه وضعفت قوته وتراعى إلى

الثلث ، ما لم يتدارك ذلك بأن يحصل له ما يقوى قوته ويزيل مرضه .

الباب الثالث

في انقسام أدوية أمراض القلب إلى قسمين : طبيعية ، وشرعية

مرض القلب نوعان : نوع لا يتألم به صاحبه في الحال ، وهو النوع المتقدم ، كمرض الجهل ، ومرض الشبهات والشكوك ، ومرض الشهوات . وهذا النوع هو أعظم النوعين المأ ، ولكن لفساد القلب لا يحس بالألم ، ولأن سكرة الجهل والهوى تحول بينه وبين إدراك الألم ، وإلا فله حاضر فيه حاصل له ، وهو متوار عنه باشتغاله بضده ، وهذا أخطر المرضين وأصعبهما . وعلاجه إلى الرسل وأتباعهم ، فهم أطباء هذا المرض .

والنوع الثاني : مرض مؤلم له في الحال ، كالهم والغم والحزن والغيظ ، وهذا المرض قد يزول بأدوية طبيعية ، كإزالة أسبابه ، أو بالمداواة بما يضاد تلك الأسباب ، وما يدفع موجبا مع قيامها ، وهذا كما أن القلب قد يتألم بما يتألم به البدن ويشقى بما يشقى به البدن ، فكل ذلك البدن يتألم كثيرا بما يتألم به القلب ، ويشقى ما يشقى به .

فأمراض القلب التي تزول بالأدوية الطبيعية من جنس أمراض البدن ، وهذه قد لا توجب وحدها شقاء وعذابه بعد الموت . وأما أمراضه التي لا تزول إلا بالأدوية الإيمانية النبوية فهي التي توجب له الشقاء والعذاب الدائم ، إن لم يتداركها بأدويتها المضادة لها ، فإذا استعمل تلك الأدوية حصل له الشفاء ، ولهذا يقال (شقى غيظه) فإذا استولى عليه عدوه آلمه ذلك ، فإذا انتصف منه اشتفى قلبه ، قال تعالى :

(فَأَتْلَوْهُمُ يَعَذِّبُهُمُ اللَّهُ بِأَيْدِيكُمْ وَيُخْرِجُهُمْ وَيَنْصُرُكُمْ عَلَيْهِمْ وَيَشْفِ صُدُورَ قَوْمٍ مُّؤْمِنِينَ وَيَذِيبُ غَيْظَ قُلُوبِهِمْ وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى مَنْ يَشَاءُ (١)) .

(١) التوبة آية ١٤ ، ١٥

فأمر بقتل عدومهم ، وأعلمهم أن فيه ست فوائد .

الفيض يؤلم القلب ، ودواؤه في شفاء غيظه ، فإن شفاؤه بحق اشتفى ، وإن شفاؤه بظلم وباطل زاده مرضاً من حيث ظن أنه يشفيه ، وهو كمن شفى مرض العشق بالفجور بالمعشوق ، فإن ذلك يزيد مرضه ، ويوجب له أمراضاً آخر أصعب من مرض العشق كما سبق إن شاء الله تعالى ، وكذلك الغم والحزن أمراض للقلب ، وشفاؤها بأضدادها : من الفرح والمرور ، فإن كان ذلك بحق اشتفى القلب وصح وبرئ من مرضه ، وإن كان يبطل تواري ذلك واستتر ، ولم يزل ، وأعقب أمراضاً هي أصعب وأخطر .

وكذلك الجاهل مرض يؤلم القلب . فن الناس من يداويه بعلوم لا تنفع ، ويعتقد أنه قد صبح من مرضه بتلك العلوم ، وهي في الحقيقة إنما تزيد مرضاً إلى مرضه ، لكن اشتغل القلب بها عن إدراك الأهم الكامن فيه ، بسبب جهله بالعلوم النافعة ، التي هي شرط في صحته وزيته ، قال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الذين أفتوا بالجهل ، فهلك المستفتى بقواهم ، قتلوه ، قتلهم الله ، ألا سألوا إذ لم يعلموا ؟ وإنما شفاء العي السؤال ، فجعل الجاهل مرضاً وشفاؤه سؤال أهل العلم .

وكذلك الشك في الشيء المرتاب فيه ، ينال قلبه حتى يحصل له العلم واليقين ، ولا كان ذلك يوجب له حرارة قبل أن حصل له اليقين : تلج صبره ، وحصل له برد اليقين ، وهو كذلك يفسد بالجهل والضلال عن طريق رشده ، وينشرح بالهدى والعلم : قال تعالى :

(فَمَنْ رَدَّ اللَّهُ أَنْ يَرْجُوَ يُشْرِخَ صَدْرُهُ بِالْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرَدُّ أَنْ يُحِلَّهُ يَحْمِلُ صَدْرُهُ ضِيقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصْعَدُ فِي السَّمَاءِ^(١)) .

وسياق ذكر مرض ضيق الصدر وسببه وعلاجه ، إن شاء الله تعالى .

والقصد : أن من أمراض القلوب ما يزول بالأدوية الطبيعية ، ومنها ما لا يزول إلا بالأدوية الشرعية الإيمانية ، والقلب له حياة وموت ، ومرض وشفاء . وذلك أعظم مما لا بد .

الباب الرابع

في أن حياة القلب وإشراقه مادة كل خير فيه

وموته وظلمته مادة كل شرف فيه

أصل كل خير وسعادة للعبد ، بل لكل حي ناطق : كمال حياته ونوره . فالحياة والنور مادة الخير كله ، قال الله تعالى :

(أَوْ مِنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا^(١)) .

فجمع بين الأصلين : الحياة ، والنور ، فبالحياة تكون قوته ، وسمعه وبصره ، وحيאוؤه وعفته ، وشجاعته وصبره ، وسائر أخلاقه الفاضلة ، ومحبهه للحسن ، وبغضه للقيبح . فكلما قويت حياته قويت فيه هذه الصفات ، وإذا ضعفت حياته ضعفت فيه هذه الصفات ، وحياوؤه من القبايح هو بحسب حياته في نفسه . فالقلب الصحيح الجي إذا عرضت عليه القبايح نفر منها بطبعه وأبغضها ، ولم يلتفت إليها ، بخلاف القلب الملبس ، فإنه لا يفرق بين الحسن والقيبح ، كما قال عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه « هلك من لم يكن له قلب يعرف به المعروف وينكر به المنكر » .

وكذلك القلب المريض بالشهوة ، فإنه لضعفه يميل إلى ما يعرض له من ذلك بحسب قوة المرض وضعفه .

وكذلك إذا قوى نوره وإشراقه انكشفت له صور المعلومات وحقائقها على ما هي

(١) الأنعام آية ١٢٢

عليه ، فاستبان حُسنَ الحسن بنوره ، وآثره بحياته ، وكذلك قبح القبيح ، وقد ذكر سبحانه وتعالى هذين الأصلين في مواضع من كتابه . فقال تعالى :

(وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا ، مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ ، وَلَكِنْ جَعَلْنَاهُ نُورًا نَهْدِي بِهِ مَنْ نَشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ^(١)) .

فجمع بين الروح الذي يحصل به الحياة ، والنور الذي يحصل به الإضاءة والإشراق ، وأخبر أن كتابه الذي أنزله على رسوله صلى الله عليه وآله وسلم متضمن للأمرين ، فهو روح نحا به القلوب ، ونور تستضيء وتشرق به ، كما قال تعالى :

(أَوْ مَنْ كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا ^(٢)) .

أى أو من كان كافراً ميت القلب ، مغموراً فى ظلمة الجهل : فهديناه لرشده ، ووقفناه للإيمان ، وجعلنا قلبه حياً بعد موته ، مشرقاً مستنيراً بعد ظلمته ؟ فجعل الكافر لانصرافه عن طاعته ، وجهله بمعرفته ، وتوحيده وشرائع دينه ، وترك الأخذ بنصييه من رضاه ، والعمل بما يؤديه إلى نجاته وسعادته : بمنزلة الميت الذى لا ينفع نفسه بنافعة ، ولا يدفع عنها من مكروهه ، فهديناه للإسلام وأنعشناه به ، فصار يعرف مضار نفسه ومنافعها ، ويعمل فى خلاصها من سخط الله تعالى وعقابه ، فأبصر الحق بعد عماه عنه ، وعرفه بعد جهله به ، واتبعه بعد إعراضه عنه ، وحصل له نور وضياء يستضيء به ، فيمشي بنوره بين الناس ، وهم فى سدف الظلام ، كما قيل :

لَيْلِي بِوَجْهِكَ مُشْرِقٌ وَظِلَّامُهُ فِي النَّاسِ سَارِي
النَّاسُ فِي سُدْفِ الظَّلَامِ ، وَتَحْنُ فِي ضَوْءِ النَّهَارِ

ولهذا يضرب الله سبحانه وتعالى المثلين المائي والناري لوحيه ولعباده :

أما الأول فسكاً قال فى سورة الرعد (أُنْزِلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءٌ فَسَالَتْ أَوْدِيَةٌ بِقَدَرِهَا فَاحْتَمَلَ السَّيْلُ زَبَدًا رَابِيًا وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِي النَّارِ ابْتِغَاءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَاعٍ زَبَدٌ

مِثْلُهُ ، كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ ، فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً ، وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْسِكُ فِي الْأَرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ ^(١) .

فضرب لوجه المثل بالماء ، لما يحصل به من الحياة ، وبالنار لما يحصل بها من الإضاعة والإشراق ، وأخبر سبحانه أن الأودية تسيل بقدرها ، فواد كبير يسع ماء كثيراً ، وواد صغير يسع ماء قليلاً . كذلك القلوب مشبهة بالأودية ، فقلب كبير يسع علماً كثيراً ، وقلب صغير إنما يسع بقلده . وشبه ما تحمله القلوب من الشهوات والشهوات ، بسبب مخالطة الوحي لها ، وإمازته لما فيها من ذلك ، بما يحتمله السيل من الزبد . وشبه بطلان تلك الشبهات باستقرار العلم النافع فيها ، بذهاب ذلك الزبد ، وإلقاه الوادي له ، وإنما يستقر فيه الماء الذي به النفع . وكذلك في المثل الذي بعده : يذهب الخبث الذي في ذلك الجوهر ، ويستقر صفوه .

وأما ضرب هذين المثلين للعباد ، فكما قال في سورة البقرة :

(مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَارًا ، فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ مِمَّنْ بُكِّمَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمْ لِيَرْجِعُوا إِلَى الْمَثَلِ النَّارِ ثُمَّ قَالَ (أَوْ كَصَيْبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَنُقُبٌّ ، يَنْجَعُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ) ^(٢) .

فهذا المثل المائي .

وقد ذكرنا الكلام على أسرار هذين المثلين وبعض ما تضمنناه من الحكم في كتاب المعالم وغيره .

والمقصود : أن صلاح القلب وسعادته وفلاحه موقوف على هذين الأصلين . قال تعالى :

(إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ وَقُرْآنٌ مُبِينٌ لِيُنْذِرَ مَنِ كَانَ حَيًّا ^(٣) .

فأخبر أن الانتفاع بالقرآن والإنذار به إنما يحصل لمن هو حي القلب ، كما قال في موضع آخر .

(إِنْ فِي ذَلِكَ لَذِكْرٌ لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ^(١)) وقال تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ^(٢)).

فأخبر سبحانه وتعالى أن حياتنا إنما هي باستجابتنا لما يدعونا إليه الله والرسول من العلم والإيمان . فعلم أن موت القلب وهلاكه يفقد ذلك .

وشبه سبحانه من لا يستجيب لرسوله بأصحاب القبور . وهذا من أحسن التشبيه . فإن أبدانهم قبور تملوهم . فقد ماتت قلوبهم وقبرت في أبدانهم . فقال الله تعالى :

(إِنَّ اللَّهَ يُسَمِعُ مَنْ يَشَاءُ وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ^(٣)) .

ولقد أحسن القائل :

وَفِي الْجَهْلِ قَبْلَ الْمَوْتِ مَوْتٌ لِأَهْلِهِ وَأَجْسَامُهُمْ ، قَبْلَ الْقُبُورِ ، قُبُورٌ
وَأَرْوَاحُهُمْ فِي وَحْشَةٍ مِنْ جُحُومِهِمْ وَلَيْسَ لَهُمْ حَيَّةٌ ، النَّشُورِ نُشُورٌ
ولهذا جعل سبحانه وحيه الذي يلقيه إلى الأنبياء روحاً ، كما قال تعالى :

(يُنْفِثُ الرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ^(٤)) . في موضعين من كتابه ،
وقال (وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِنْ أَمْرِنَا^(٥)) .

لأن حياة الأرواح والقلوب به ، وهذه الحياة الطيبة هي التي خص بها سبحانه من قبيل وحيه ، وعمل به فقال :

(مَنْ عَمِلْ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْشَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهٗ حَيَاتًا طَيِّبَةً
وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ^(٦)) :

فخصهم سبحانه وتعالى بالحياة الطيبة في الدارين . ومثله قوله تعالى :

(وَأَنِ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوا إِلَيْهِ يُغْفِرْكُمْ مَتَاعًا حَسَنًا إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى
وَيُؤْتِ كُلَّ ذِي فَضْلٍ فَضْلَهُ^(٧)) ومثله قوله تعالى (لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا

(١) المائدة آية ٣٧ (٢) الأنفال آية ٢٤ (٣) الطه آية ٢٢
(٤) غافر آية ١٥ (٥) النور آية ٦٢ ، والموضع الثاني في سورة النحل آية ٢ (٦) ينزل
للملائكة بالروح من أمره على من يشاء من عباده . (٧) النحل آية ٩٧ ، ٣٠

حَسَنَةً وَلَآ تَأْخُذُ الْآخِرَةُ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ) ومثله قوله تعالى (لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَأَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةٌ ^(١)) .

فبين سبحانه أنه يسعد المحسن بإحسانه في الدنيا وفي الآخرة ، كما أخبر أنه يشقى المسيء بإساءته في الدنيا والآخرة . قال تعالى :

(وَمَنْ أَعْرَضَ عَنْ ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى ^(٢)) .

وقال تعالى ، وقد جمع بين النوعين :

(فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ ^(٣)) .

فأهل الهدى والإيمان لهم شرح الصدر واتساعه وانفساحه ، وأهل الضلال لهم ضيق الصدر والحرج .
وقال تعالى :

(أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِنْ رَبِّهِ ^(٤))

فأهل الإيمان في النور وانتراح الصدر ، وأهل الضلال في الظلمة وضيق الصدر .
وسميت في باب طهارة القلب بمزيد تقرير لهذا إن شاء الله تعالى .

والمقصود : أن حياة القلب وإضاءته مادة كل خير فيه ، ودمه وظلمته مادة كل شر فيه .

الباب النحس

في أن حياة القلب وصحته لا تحصل إلا بأن يكون مدركا للحق

مريداله ، مؤثراله على غيره

لما كان في القلب قوتان : قوة العلم والتميز ، وقوة الإرادة والحب ، كان كماله وصلاحه باستعمال هاتين القوتين فيما ينفعه ، ويعود عليه بصلاحه وسعادته . فكماله باستعمال قوة العلم في إدراك الحق ، ومعرفة ، والتمييز بينه وبين الباطل ، وباستعمال قوة الإرادة والمحبة في طلب الحق ومحبة وإيثاره على الباطل . فمن لم يعرف الحق فهو ضال ، ومن عرفه وآثر غيره عليه فهو مغضوب عليه . ومن عرفه واتبعه فهو مُنْتَعَمٌ عليه .

وقد أمرنا الله سبحانه وتعالى أن نسأله في صلاتنا أن يهدينا صراط الذين أنعم الله عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين ، ولهذا كان النصارى أخص بالضلال ، لأنهم أمة جاهل . واليهود أخص بالفضب ، لأنهم أمة عناد ، وهذه الأمة هم المنعم عليهم . ولهذا قال سفيان بن عيينة : من فسد من عبّادنا فقيه شبه من النصارى ، ومن فسد من علمائنا فقيه شبه من اليهود ، لأن النصارى عبدوا بغير علم ، واليهود عرفوا الحق وعدلوا عنه . وفي المسند والترمذى من حديث عدى بن حاتم عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال :

« الْيَهُودُ مَغْضُوبٌ عَلَيْهِمْ وَالنَّصَارَى ضَالُونَ » .

وقد جمع الله سبحانه بين هذين الأصلين في غير موضع من كتابه . ففيها قوله تعالى :

(وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي لَأَنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي لَعَلَّهُمْ يَرْشُدُونَ ^(١)) .

فجمع سبحانه بين الاستجابة له والإيمان به . ومنها قوله عن رسوله صلى الله عليه وآله وسلم :

(فَأَلَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ^(٢)) وقال تعالى (أَلَمْ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا يَرِيْبُ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِن قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ^(٣)) . وقال تعالى في وسط السورة (وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَالْمَلَائِكَةِ ، وَالْكِتَابِ ، وَالنَّبِيِّينَ ، وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبٍّ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ ، وَابْنَ السَّبِيلِ ، وَالسَّائِلِينَ ، وَفِي الرِّقَابِ ، وَأَقَامَ الصَّلَاةَ ، وَآتَى الزَّكَاةَ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ ^(٤)) وقال تعالى (وَالْعَصْرُ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُ خَاسِرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ^(٥)) .

فأقسم سبحانه وتعالى بالدهر الذي هو زمن الأعمال الراجعة والخامسة ، على أن كل واحد في خسر . إلا من كمل قوته العلمية بالإيمان بالله ، وقوته العملية بالعمل بطاعته . ففعل كماله في نفسه ، ثم قل غيره بوصيته له بذلك ، وأمره إياه به ، وبملاك ذلك ، وهو الصبر . فكمل نفسه بالعلم النافع والعمل الصالح ، وكمل غيره بتعليمه إياه ذلك ، ووصيته له بالصبر عليه ، ولهذا قال الشافعي رحمه الله : لو فكر الناس في سورة والعصر ، لكفهم .

وهذا المعنى في القرآن في مواضع كثيرة : ينبر سبحانه أن أهل السعادة هم الذين عرفوا الحق واتبعوه ، وأن أهل الشقاوة هم الذين جهلوا الحق وضلوا عنه ، أو علموه وخالفوه واتبعوا غيره .

(١) البقرة آية ١ - ٥ .

(٢) الأعراف آية ١٥٧ .

(٣) البقرة آية ١٨٦ .

(٤) العصر آية ١ - ٣ .

(٥) البقرة آية ١٧٧ .

وينبغي أن تعرف أن هاتين القوتين لا تعطلان في القلب ، بل إن استعمال قوته الطبيعية في معرفة الحق وإدراكه ، وإلا استعمالها في معرفة ما يليق به ويناسبه من الباطل ، وإن استعمال قوته الإرادية العملية في العمل به ، وإلا استعمالها في ضده ، فالإنسان حلوث همّام بالطبع ، كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم :

« أَصْدَقُ الْأَسْمَاءِ : حَارِثٌ وَهَمَّامٌ » .

فالخارث الكاسب العامل ، والهمام المريد ، فلهذا النفس متحركة بالإرادة ، وحركتها الإرادية لها من لوازم ذاتها ، والإرادة تستلزم مراداً يكون متصوراً لها ، متميزاً عندها ، فإن لم تتصور الحق وتطايه وتريده تصورت الباطل وطلبت ، وأرادته ولا بد . وهذا يقين بالبالب الذي بعده : فنقول :

الباب السادس

في أنه لا سعادة للقلب ، ولا لنة ، ولا نعيم ، ولا صلاح

إلا بأن يكون الله هو إلهه وفاطره وحده ، وهو معبوده

وغاية مطلوبه ، وأحب إليه من كل ماسواه

معلوم أن كل حي سوى الله سبحانه : من ملك أو إنس أو جن أو حيوان ، فهو فقير إلى جلب ما ينفعه ودفع ما يضره ، ولا يتم ذلك له إلا بتصوره للنافع والضار ، والمنفعة من جنس النعيم واللذة ، والمضرة من جنس الألم والعذاب .

فلا بد له من أمرين : أحدهما معرفة ما هو المحبوب المطلوب الذي ينتفع به ويلتذ بإدراكه ، والثاني : معرفة المعين الموصل المحصل لذلك المقصود . وبإزاء ذلك أمران آخران ، أحدهما : مكروه بغيض ضار ، والثاني : معين دافع له عنه ، فهذه أربعة أشياء :

أحدها : أمر هو محبوب مطلوب الوجود . الثاني : أمر مكروه مطلوب العدم . الثالث : الوسيلة إلى حصول المطاوب المحبوب . الرابع : الوسيلة إلى دفع المكروه . فهذه الأمور الأربعة ضرورية للعبد ، بل ولكل حيوان لا يقوم وجوده وصلاحه إلا بها .

فإذا تقرر ذلك ، فالله تعالى هو الذي يجب أن يكون هو المقصود المدعو المطلوب ، الذي يراد وجهه ، ويبتغى قربه ، ويطلب رضاه ، وهو المعين على حصول ذلك . وعبودية ماسواه والاتقاة إليه ، والتعلق به : هو المكروه الضار ، والله هو المعين على دفعه ، فهو سبحانه الجامع لهذه الأمور الأربعة دون ماسواه . فهو المعبود المحبوب

المزلة : وهو المعين لعبده على وصوله إليه وعبادته له : والمكروه البغض إنما يكون بمشيتته وقدرته ، وهو المعين لعبده على دفعه عنه ، كما قال أعرف الخلق به :

« أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ ، وَأَعُوذُ بِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ »
وقال : « اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ نَفْسِي إِلَيْكَ ، وَوَجْهَتِي وَجْهِي إِلَيْكَ ، وَفَوْضَتِي أَمْرِي
إِلَيْكَ ، وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ ، رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ ، لَا مَلْجَأَ ، وَلَا مَنَاجِيَ مِنْكَ
إِلَّا إِلَيْكَ » .

فنه المنجى ، وإليه الملجأ ، وبه الاستعاذة من شر ما هو كائن بمشيتته وقدرته ،
فالإعاذة فعله ، والمستعاذ منه فعله ، أو مفعوله الذي خلقه بمشيتته .

فالأمر كله له ، والحمد كله له ، والملك كله له ، والخير كله في يديه ، لا يحصى أحد
من خلقه ثناء عليه ، بل هو كما أثنى على نفسه ، وفوق ما يثنى عليه كل أحد من خلقه
ولهذا كان صلاح العبد وسعادته في تحقيق معنى قوله :

(إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ)^(١) .

فإن العبودية تتضمن المقصود المطلوب ، لكن على أكمل الوجوه . والمستعان هو
الذي يستعان به على المطلوب .

فالأول : من معنى ألوهيته ، والثاني : من معنى ربوبيته ، فإن الإله هو الذي تأله
القلوب : محبة ، وإتابة ، وإجلالا ، وإكراما ، وتعظيما ، وذلا ، وخضوعا ، وخوفا
ورجاء ، وتوكلا . والرب هو الذي يربى عبده . فيعطيه خلقه ، ثم يهديه إلى مصالحه
فلا إله إلا هو ، ولا رب إلا هو ، فكما أن ربوبية ما سواه أبطال الباطل ، فكذلك
إخية ما سواه .

وقد جمع الله سبحانه بين هذين الأصلين في مواضع من كتابه كقوله :

(فَاعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ)^(٢) وقوله عن نبيه شعيب (وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ
تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ)^(٣) وقوله (وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ وَسَبِّحْ بِحَمْدِهِ)^(٤)
وقوله : (وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا رَبُّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَاتَّخِذْهُ وَكِيلًا)^(٥)

(٣) هود آية ١٨

(٢) هود آية ١٢٣

(٤) المزمل آية ٨ ، ٩

١١١ ش - آية ٤

١١٢ ش - آية ٥٨

وقوله (قُلْ عُوذُ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ ^(١)) وقوله عن الحنفية أتباع إبراهيم عليه السلام (رَبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ ^(٢)).

فهذه سبعة مواضع تنتظم هذين الأصلين الجامعين لمعنى التوحيد اللذين لا مساعدة للعبد بدونهما البته .

الوجه الثاني : أن الله سبحانه وتعالى خلق الخلق لعبادته ، الجامعة لمعرفته والإنابة إليه ومحبته ، والإخلاص له ، فبذكره مطمئن قلوبهم ، وتسكن نفوسهم ، وبرؤيته في الآخرة تقر عيونهم ، ويتم نعيمهم ، فلا يعطيهم في الآخرة شيئا هو أحب إليهم ، ولا أقر لعبونهم ، ولا أنعم لقلوبهم : من النظر إليه ، وسماع كلامه منه بلا واسطة . ولم يعطهم في الدنيا شيئا خيرا لهم ولا أحب إليهم ، ولا أقر لعبونهم من الإيمان به ، ومحبته والشوق إلى لقائه ، والأنس بقربه ، والتنعم بذكره .

وقد جمع النبي صلى الله تعالى عليه وسلم بين هذين الأمرين في الدعاء الذي رواه النسائي والإمام أحمد ، وابن حبان في صحيحه وغيرهم ، من حديث عمار بن ياسر : أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كان يدعو به اللهم بعلمك الغيب ، وقدرتك على الخلق ، أحيني ما علمت الحياة خيرا لي ، وتوفني إذا كانت الوفاة خيرا لي ، وأسألك خشيتك في الغيب والشهادة ، وأسألك كلمة الحق في الغضب والرضى ، وأسألك القصد في الفقر والغنى ، وأسألك نعيما لا ينفد ، وأسألك قرة عين لا تنقطع ، وأسألك الرضى بعد القضاء ، وأسألك برد العيش بعد الموت ، وأسألك لذة النظر إلى وجهك وأسألك الشوق إلى لقائك ، في غير ضراء مضرة ، ولا فتنة مضلة . اللهم زينا بزينة الإيمان ، واجعلنا هداة مهتدين .

فجمع في هذا الدعاء العظيم القدر بين أطيب شيء في الدنيا ، وهو الشوق إلى لقائه سبحانه ، وأطيب شيء في الآخرة ، وهو النظر إلى وجهه سبحانه . ولما كان كمال ذلك وتمامه موقوفا على عدم ما يضر في الدنيا : ويقف في الدين قال : « في غير ضراء مضرة ولا فتنة مضلة » .

ولما كان كمال العبد في أن يكون عالما بالحق متبعا له معلما لغيره ، مرشدا له قال :

« وَاجْعَلْنَا هَذَاهُ مُتَّبِدِينَ » .

ولما كان الرضى النافع المحصل للمقصود هو الرضى بعده وقوع القضاء لاقبله ، فإن ذلك عزم على الرضى ، فإذا وقع القضاء انفسخ ذلك العزم ، سأل الرضى بعده . فإن المقدور يكتنفه أمران : الاستخارة قبل وقوعه والرضى بعد وقوعه . فمن سعادة العبد أن يجمع بينهما ، كما فى المسند وغيره عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم . وإن من سعادة ابن آدم استخارة الله ورضاه بما قضى الله ، وإن من شقاوة ابن آدم ترك استخارة الله ، وسخطه بما قضى الله تعالى .

ولما كانت خشية الله عز وجل رأس كل خير فى المشهد والمغيب ، سألته خشية فى الغيب والشهادة .

ولما كان أكثر الناس إنما يتكلم بالحق فى رضاه ، فإذا غضب أخرجه غضبه إلى الباطل ، وقد يدخله أيضا رضاه فى الباطل ، سأل الله عز وجل أن يوفقه لكلمة الحق فى الغضب والرضى ، ولهذا قال بعض السلف : لا تكن ممن إذا رضى أدخله رضاه فى الباطل ، وإذا غضب أخرجه غضبه من الحق .

ولما كان الفقر والغنى بليتين ومحتتين ، يبتلى الله بهما عبده . ففى الغنى ييسط يده ، وفى الفقر يقبضها ، سأل الله عز وجل القصد فى الحالين ، وهو التوسط للذى ليس معه إسراف ولا تقتير .

ولما كان النعم نوعين : نوعا للبدن ، ونوعا للقلب ، وهو قرة العين ، وكالم بدوامه واستمراره ، جمع بينهما فى قوله « أسألك نعماً لا ينفد ، وقرة عين لا تنقطع » . ولما كانت الزينة زينتين : زينة البدن ، وزينة القلب ، وكانت زينة القلب أعظمهما قدراً وأجلهما خطراً ، وإذا حصلت زينة البدن على أكمل الوجوه فى المعنى ، سأل ربه الزينة الباطنة فقال :

« زَيْنًا بِزِينَةِ الْإِيمَانِ » .

ولما كان العيش فى هذه الدار لا يبرد لأحد كائناً من كان ، بل هو محشو بالفصص والنكد ، ومغفوف بالآلام الباطنة والظاهرة ، سأل برد العيش بعد الموت :

والمقصود : أنه جمع فى هذا الدعاء بين أطيب ما فى الدنيا ، وأطيب ما فى الآخرة . فإن حاجة العباد إلى ربهم فى عبادتهم إياه وتأليهم له ، كحاجتهم إليه فى خلقهم ،

هذه ذرة لياهم ، ومعافاة أبدانهم ، وسستر عوراتهم ، وتأمين روعاتهم ، بل حاجتهم إلى
 قائله ومحبه وعبوديته أعظم ، فإن ذلك هو الغاية المقصودة لهم ، ولا صلاح لهم ولا
 نعيم ولا فلاح ولا لذة ولا سعادة بدون ذلك بحال ، ولهذا كانت « لا إله إلا الله » أحسن
 الحسنان ، وكان توحيد الإلهية رأس الأمر ، وأما توحيد الربوبية التي أقر بها المسلم
 والكافر ، وقرره أهل الكلام في كتبهم ، فلا يكفي وحده ، بل هو الحاجة عليهم ،
 كما بين ذلك سبحانه في كتابه الكريم في عدة مواضع ، ولهذا كلن حق الله على عباده أن
 يعبدوه ولا يشركوا به شيئا ، كما في الحديث الصحيح الذي رواه معاذ بن جبل رضي
 الله عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال : « أتدري ما حق الله على عباده ؟ قلت :
 الله ورسوله أعلم ، قال : حق على عباده أن يعبدوه ولا يشركوا به شيئا . أتدري ما حق
 العباد على الله إذا فعلوا ذلك ؟ قلت : الله ورسوله أعلم ، قال : حقهم عليه أن لا يعذبهم
 بالنار ، ولذلك يحب سبحانه عباده المؤمنين الموحدين ويفرح بتوبتهم ، كما أن في ذلك
 أعظم لذة العبد وسعادته ونعيمه ، فليس في الكائنات شيء غير الله عز وجل يسكن
 القلب إليه ، ويطمئن به ويأمن به ، ويتنعم بالتوجه إليه ، ومن عبد غيره سبحانه
 وحصل له به نوع منفعة ولذة ، فضرته بذلك أضعاف أضعاف منفعته ، وهو بمنزلة
 أكل الطعام المسموم اللذيذ ، وكما أن السموات والأرض لو كان فيهما آلهة غيره سبحانه
 لفسدتا ، كما قال تعالى :

(لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا^(١)).

فكذلك القلب إذا كان فيه معبود غير الله تعالى فسد فسادا لا يرجي صلاحه إلا بأن
 يخرج ذلك المعبود منه ، ويكون الله تعالى وحده إلهه ومعبوده الذي يحبه ويرجوه ، ويخافه
 ويتوكل عليه ويتنبأ إليه .

الوجه الثالث : أن فقر العبد إلى أن يعبد الله سبحانه وحده لا يشرك به شيئا ليس له
 نظير فيقاس به ، لكن يشبه من بعض الوجوه حاجة الجسد إلى الغذاء والشراب والنفس ،
 فيقاس بها ، لكن بينهما فروق كثيرة ، فإن حقيقة العبد قلبه وروحه ، ولا صلاح له
 إلا بالله الحق الذي لا إله إلا هو ، فلا يطمئن إلا بذكره ، ولا يسكن إلا بمعرفته وحبه ،
 وهو كادح إليه كلما فراقه ، ولا بدله من لقائه ، ولا صلاح له إلا بتوحيد محبه

بعبادته وخوفه ورجائه . . . من الذات والسرور بغيره ما حصل فلا يدوم له ذلك .
بل تنقل من نوع إلى نوع ومن شخص إلى شخص ويتنعم بهذا في حال ، وبهذا في حال ،
وكثيرا ما يكون ذلك الذي ينعم به هو أعظم أسباب ألمه ومضرته . وأما إله الحق فلا يد
له منه في كل وقت وفي كل حال ، وأينا كان فنفس الإيمان به ومحبه وعبادته وإجلاله
وذكره هو غذاء الإنسان وقوته ، وصلاحه وقوامه ، كما عليه أهل الإيمان ، ودلت
عليه السنة والقرآن ، وشهدت به القطرة والجنان ، لا كما يقوله من قل نصيبه من التحقيق
والعرفان ، ونبخس حظه من الإحسان : إن عبادته وذكره وشكره تكليف ومشقة .
لمجرد الابتلاء والامتحان ، أو لأجل مجرد التعويض بالثواب المنفصل كالمعاوضة بالأثمان ،
أو لمجرد رياضة النفس وتهذيبها ليرتفع عن درجة البهيم من الحيوان ، كما هي مقالات من
بخس حظه من معرفة الرحمن ، وقل نصيبه من ذوق حقائق الإيمان ، وفرح بما عنده
من فهم الأفكار وزبالة الأذهان ، بل عبادته ومعرفته وتوحيده وشكره قرّة عين
الإنسان ، وأفضل لذة للروح والقلب والجنان ، وأطيب نعيم ناله من كان أهلا لهذا
الشان . والله المستعان ، عليه التكلان .

وليس المقصود بالعبادات والأوامر المشقة والكلفة بالقصد الأول ، وإن وقع ذلك
ضمنا وتبعاً في بعضها ، لأسباب اقتضته لا بد منها ، هي من لوازم هذه النشأة .
فأوامره سبحانه ، وحقه الذي أوجبه على عباده ، وشرائعه التي شرعها لهم هي قرّة
العيون ولذة القلوب ، ونعيم الأرواح وسرورها ، وبها شفاؤها وسعادتها وفلاحها ،
ومكاملها في معاشها ومعادها ، بل لا سرور لها ولا فرح ولا لذة ولا نعيم في الحقيقة إلا
بتلك ، كما قال تعالى :

(يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ وَهُدًى
وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ . قُلْ يَنْصُرُ اللَّهُ وِرْثَتَهُ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ ^(١))

قال أبو سعيد الخدري « فضل الله : القرآن ، ورحمته : أن جعلكم من أهله » وقال
علاء بن يساف « بالإسلام الذي هداكم إليه : وبالقرآن الذي علمكم إياه » . هو خير مما
يجمعون : من الذهب والفضة . وكذلك قال ابن عباس والحسن وقتادة « فضله :

الإسلام . ووجهه : القرآن » وقالت طائفة من السلف : فصله : القرآن . ووجهه : الإسلام .

والتحقيق : أن كلا منهما فيه الوصفان ، الفضل والرحمة ، وهما الأمران اللذان امتن الله بهما على رسوله عليه الصلاة والسلام فقال .

(وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ ^(١)) .

والله سبحانه إنما رفع من رفع بالكتاب والإيمان . ووضع من وضع بعدهما .

فلن قبل : فقد وقع تسمية ذلك تكليفا في القرآن كقوله :

(لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ^(٢)) : (لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ^(٣)) .

قبل : نعم ، إنما جاء ذلك في جانب النفي ، ولم يسم سبحانه أوامره ووصاياه وشرائعه تكليفا قط . بل سماها روحا ونورا ، وشفاء وهدى ورحمة ، وحياة ، وعهدا . ووصية . ونحو ذلك :

الوجه الرابع : أن أفضل نعم الآخرة وأجله وأعلاه على الإطلاق هو النظر إلى وجه الرب عز وجل ، وسماع خطابه ، كما في صحيح مسلم عن صهيب رضى الله عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم : إذا دخل أهل الجنة الجنة نادى مناد : يا أهل الجنة إن لكم عند الله موعدا يريد أن ينجزكموه ، فيقولون : ما هو ؟ ألم يبيض وجوهنا ، ويثقل موازيننا ، ويدخلنا الجنة ، ويخرجنا من النار ؟ قال : فيكشف الحجاب ، فينظرون إليه . فما أعطاهم شيئا أحب إليهم من النظر إليه ، وفي حديث آخر : فلا يلتفتون إلى شيء من النعيم ماداموا ينظرون إليه ، فينب عليه الصلاة والسلام أنهم مع كمال تمنعهم بما أعطاهم ربهم في الجنة ، لم يعطهم شيئا أحب إليهم من النظر إليه ، وإنما كان ذلك أحب إليهم لأن ما يحصل لهم به من اللذة والنعيم والفرح والسرور وقرة العين ، فوق ما يحصل لهم من التمتع بالأكل والشرب والخور العين . ولا نسبة بين اللذتين والنعيمين آتية . ولهذا قال سبحانه وتعالى في حق الكفار :

(كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَخْجُونُ. ثُمَّ إِنَّهُمْ لَصَالُوا الْبَحْرِ^(١)).

فجمع عليهم نوعى العذاب : عذاب النار ، وعذاب الحجاب عنه سبحانه ، كما جمع رؤيائه نوعى النعيم : نعيم التمتع بما فى الجنة ، ونعيم التمتع برؤيته ، وذكر سبحانه هذه الأنواع الأربعة فى هذه السورة فقال فى حق الأبرار :

(إِنَّ الْأُبْرَارَ لَنِي نَسِمْ عَلَى الْأَرَائِكِ يَنْظُرُونَ ۝)

ولقد فهم معنى الآية من قال : ينظرون إلى أعدائهم يمدون ، أو ينظرون إلى
 قصورهم وبساتينهم ، أو ينظر بعضهم إلى بعض ، وكل هذا عدول عن المقصود إلى
 غيره ، وإنما المعنى ينظرون إلى وجه ربهم ، ضد حال الكفار الذين هم عن ربهم
 مسجونون :

(مَنْ يَتَّبِعْهُمَا فَاِنَّهُ مِنَ الْخٰسِرِيْنَ)

وتأمل كيف قابل سبحانه مآقله الكفار في أعدائهم في الدنيا وسخرها به منهم ،
بضده في القيامة ، فإن الكفار كانوا إذا مريم المؤمنين يتغامزون ويضحكون منهم :

(وَإِذَا رَأَوْهُمْ قَالُوا إِنَّ هَؤُلَاءَ لَضَالُّونَ ^(٣)) قَالَ تَعَالَى: (فَالْيَوْمَ الَّذِينَ آمَنُوا مِنَ الْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ) مقابلة لتضامهم وضحكهم منهم، ثم قال: (كَلَى الْآرَائِكِ يَنْظُرُونَ ^(٤)).

فأطلق النظر ، ولم يقفده بمنظور دون منظور ، وأعلى ما نظرُوا إليه وأجله وأعظمه هو الله سبحانه . والنظر إليه أجل أنواع النظر وأفضلها ، وهو أعلى مراتب الهداية ، فقابل بذلك قولهم :

(إِنَّ هَؤُلَاءِ لَصَالُونَ)

فالنظر إلى الرب (هـ) سبحانه مراد من هذين الموضعين ولا بد ، إما بخصوصه ، وإما

(٢١٧٥) الطنق آية ١٥ : ١٦ : ٢٢ : ٢٢ : ٢٢ : ٢٢

(١) المظفر آية ٢٤ : ٣٥ .

(هـ) أنكر الحضرة رؤية الله في الآخرة . فرد عليهم ابن القيم في مواضع كثيرة من كتبه . مثال ذلك

طهارة في كتابه : طهارة الأرواح - ص ٢٠٢ ط الإصدار بالقاهرة سنة ١٩٣٨ وهو :

بالعموم والإطلاق ، ومن تأمل السياق لم يجد الآيتين تحتلان غير لراحة ذلك ، خصوصا أو عموما .

فصل : في أن لذة النظر إلى وجه الله يوم القيامة

تابعة للتأذ بعرفته ومحبته في الدنيا

وكما أنه لا نسبة لنعيم ما في الجنة إلى نعيم النظر إلى وجهه الأعلى سبحانه ، فلا نسبة

... وقد أخبر الله سبحانه من أعلم الخلق به في زمانه ، وهو كليمه ونبيه وصفيه من أهل الأرض أنه سأل ربه تعالى النظر إليه فقال له ربه تبارك وتعالى - لن تراقى ولكن انظر إلى الجبل فإن استقر مكانه فسوف تراقى ، فلما تجمل ربه للجبل جعله دكا - وبيان للدلالة من هذه الآية من وجوه عديدة :
أحدها : أنه لا يمكن بكلام الرحمن ووسوه الكريم عليه أن يسأل ربه بالاجتزاء عليه ، بل هو من أهل الباطل وأعظم أحوال

الوجه الثاني : أنه لا يمكن سبحانه وتعالى لم ينكر عليه سؤاله ، ولو كان محالا لأنكره عليه . ولهذا لما سأل إبراهيم الخليل ربه تبارك وتعالى أن ربه كيف يحرق الموق لم ينكر عليه ،

الوجه الثالث : أنه أجابه بقوله - لن تراقى - ولم يقل لا تراقى - ولا أنى لست يمرى ولا تجوز رؤيته ، والفرق بين الجوابين ظاهر لمن تأمله . وهذا يدل على أنه سبحانه وتعالى يرى واسكن موسى لا تحتل قواه رؤيته في هذه الدار الضعيف قوة البشر فيها من رؤيته تعالى ، بوضيحه :

الوجه الرابع وهو قوله : ولكن انظر إلى الجبل فإن استقر مكانه فسوف تراقى . فأعلمه أن الجبل مع قوته وصلابته لا يثبت لتجنيبه له في هذه الدار ، فكيف بالبشر الضعيف الذى خلق من ضعف ؟

الوجه الخامس : أن الله سبحانه وتعالى قادر على أن يجعل الجبل مستقرا مكانه وليس هذا بمنتهى قدره مقدوره ، بل هو ممكن . وقد علق به الرؤية ، ولو كانت محالا في ذاتها لم يطلقها بالممكن في ظاهره . ولهم كانت الرؤية محالا لكان ذلك نظير أن يقول : إن استقر الجبل فسوف آكل وأشرب وأعلم ، فالأمر لا يحكم سواء ،

الوجه السادس : قوله سبحانه وتعالى : فلما تجمل ربه للجبل جعله دكا . وهذا من آيات الأدلة على جواز رؤيته تبارك وتعالى ، فإنه إذا جاز أن يجعل للجبل الذى هو جامد لا ثواب له ولا عقاب ، فكيف بمنع أن يجعل للإنبياء ورسله وأوليائه في دار كرامته ويرجم نفسه .

الوجه السابع : أن ربه سبحانه وتعالى قد كلمه منه إليه وخاطبه وتناجاه وفاداه ، ومن جاز عليه التكلم والتكليم ، وأن يسمع مخاطبه بكلامه معه بغير واسطة فرويته أولى بالجواز . ولهذا لا يتم إنكار الرؤية إلا بإنكار التكليم :

ولما حركه تعالى : لن تراقى ، فلما يدل على النفي في المستقبل ، ولا يدل على موانع نظري .

لنعم الدنيا إلى نعم محبته ومعرفته والشرق إليه والأنس به ، بل لذة النظر إليه سبحانه تابعة لمحبتهم به ومحبتهم له ، فلا اللذة تتبع الشعور والمحبة : فكلاهما كان المحب أعرف بالمحبوب ، وأشد محبة له كان التذاذه بقربه ورؤيته ووصوله إليه أعظم :

الوجه الخامس : أن المخلوق ليس عنده للعبد نفع ولا ضرر ، ولا عطاء ولا منع ، ولا هدى ولا ضلال ، ولا نصر ولا خذلان ، ولا خفض ولا رفع ، ولا عز ولا ذل ، بل الله وحده هو الذى يملك له ذلك كله ، قال الله تعالى :

(مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا وَمَا يُمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِنْ بَعْدِهِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ^(١)) وقال تعالى : (وَإِنْ يَمْسُكْهُ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ ، وَإِنْ يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ ، يُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَهُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ^(٢)) وقال تعالى : (إِنْ يَنْصُرْكُمْ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ ، وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ ^(٣)) الآية . وقال تعالى عن صاحب بس : (أَلَا تَأْخُذُ مِنْ دُونِهِ آلِهَةٌ إِنْ يُرِدْنِ الرَّحْمَنُ بِضُرٍّ لَا تُغْنِي عَنْهُمْ شَيْئًا وَلَا يَقْدِرُونَ ^(٤)) وقال تعالى : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِذْ كُفِّرُوا بِنِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْكُمْ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ؟ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَأَنْتُمْ تُؤْفَكُونَ ^(٥)) وقال تعالى : (أَمِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ جُنْدٌ لَكُمْ يَنْصُرُكُمْ مِنْ دُونِ الرَّحْمَنِ ؟ إِنْ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ . أَمِنْ هَذَا الَّذِي يَرْزُقُكُمْ إِنْ أَمْسَكَ رِزْقَهُ ؟ بَلْ لَجُوا فِي عُتُوٍّ وَنُفُورٍ ^(٦)) .

فجميع سبحانه بين النصر والرزق ، فإن العبد مضطر إلى من يدفع عنه عدوه بنصره ، ويحلب له منافعه برزقه ، فلا بد له من ناصر ورزاق : والله وحده هو الذى ينصر ويرزق ، فهو الرزاق ذو القوة المتين . ومن كمال فطنة العبد ومعرفته : أن يعلم أنه إذا مسه الله بسوء لم يرفعه عنه غيره . وإذا ناله بنعمة لم يرزقه إياها سواه . ويدكر أن الله تعالى أوحى إلى بعض أنبيائه .

« أَذْرِكْ لِي لَطِيفَ الْفِطْنَةِ ، وَخَفِيَ اللَّطْفِ ، فَأَنْتَ أَحِبُّ ذَلِكَ . قَالَ : يَا رَبِّ »

(١) فاطر آية ٦٠

(٢) يونس آية ١٠٧

(٣) فاطر آية ٢

(٤) الملك آية ٢٠ ، ٢١

(٥) فاطر آية ٣

(٦) يونس آية ٢٣

وَمَا طَافُ الْفِطْرَةِ؟ قَالَ: إِنْ وَقَعَتْ عَلَيْكَ ذُبَابَةٌ فَأَعْلَمْ أَنَّي أَنَا أَوْ قَعَتْهَا فَاسْأَلْنِي أَرْضَهَا
قَالَ: وَمَا حَقُّ الْأُطْفَرِ؟ قَالَ: إِذَا أَتَتْكَ حَبَّةٌ فَأَعْلَمْ أَنَّي أَنَا ذَا كَرَمِكَ بِهَا. وقد قال
تعالى عن السحرة: (وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ يَوْمَ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ^(١)).

فهو سبحانه وحده الذى يكفى عبده وينصره ويرزقه ويكَلِّهُه .

قال الإمام أحمد : حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر قال : سمعت وهبا يقول :
قال الله تعالى فى بعض كتبه :

« بَعِثْنِي إِمَّةً مِّنْ أَعْتَصَمَ بِي ، فَإِن كَادَتْهُ السَّمَوَاتُ يَمُنَّ فِيهِنَّ ، وَالْأَرْضُونَ
بِمَنْ فِيهِنَّ ، فَإِنِّي أَجْعَلُ لَهُ مِنْ ذَلِكَ خُرْجًا ، وَمَنْ لَمْ يَمْتَصِمْ بِي ، فَإِنِّي أَقْطَعُ لَهُ
مِنْ أَسْبَابِ السَّمَاءِ وَأُخْصِفُ يَوْمَ مِنْ تَحْتِ قَدَمَيْهِ الْأَرْضَ ، فَأَحْمِلُهُ فِي الْمَاءِ ، ثُمَّ
أَكِلُهُ إِلَى نَفْسِي ، كَفَى لِعَبْدِي مَلَأَى . إِذَا كَانَ عَبْدِي وَطَافِي أُطْفِرَ قَبْلَ أَنْ
يَسْأَلَنِي ، وَأَسْتَجِيبُ لَهُ قَبْلَ أَنْ يَدْعُوَنِي ، فَأَنَا أَعْلَمُ بِحَاجَّتِهِ الَّتِي تَرَفَّقُ بِهَا مِنْهُ . »

قال أحمد : وحدثنا هاشم بن القاسم حدثنا أبو سعيد المؤدب . حدثنا من سمع منه
الخراساني قال : لقيت وهب بن منبه ، وهو بطوف بالبيت ، فقلت له : حدثني حديثا
أحفظه عنك فى مقامى هذا وأوجز ، قال نعم :

« أَوْحَى اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى إِلَى دَاوُدَ : يَا دَاوُدُ ، أَمَّا وَعِزَّتِي وَعَظْمَتِي لَا يَمْتَصِمُ
بِعَبْدٍ مِّنْ عِبِيدِي دُونَ خَلْقِي - أَعْرِفْ ذَلِكَ مِنْ نِّيَّتِي - فَتَمَكِّدُهُ السَّمَوَاتُ
السَّبْعُ وَمَنْ فِيهِنَّ ، وَالْأَرْضُونَ السَّبْعُ وَمَنْ فِيهِنَّ إِلَّا جَعَلْتُ لَهُ مِنْ بَيْنَهُنَّ خُرْجًا .
أَمَّا وَعِزَّتِي وَعَظْمَتِي لَا يَمْتَصِمُ عَبْدٌ مِّنْ عِبَادِي بِمَخْلُوقِي دُونِي - أَعْرِفْ ذَلِكَ مِنْ
نِّيَّتِي - إِلَّا قَطَعْتُ أَسْبَابَ السَّمَاءِ مِنْ يَدِهِ ، وَأَسَخْتُ الْأَرْضَ مِنْ تَحْتِ قَدَمَيْهِ .
لَا أَبَالِي بِأَيِّ وَادٍ هَلَكَ . »

وهذا الوجه أظهر للعامة من الذى قبله . ولهذا خطبوا به فى القرآن أكثر من الأول
ومنه دعت الرسل إلى الوجه الأول . وإذا تدبر اليب القرآن وجد الله سبحانه يستو

عباده بهذا الوجه إلى الوجه الأول ، وهذا الوجه يقتضى التوكل على الله تعالى والاستعانة به ، ودعائه ومسأله دون ما سواه ، ويقتضى أيضا : محبته وعبادته ، لإحسانه إلى عبده ، وإسباغ نعمه عليه ، فإذا أحبوه وعبدوه وتوكلوا عليه من هذا الوجه دخلوا منه إلى الوجه الأول .

ونظير ذلك : من ينزل به بلاء عظيم ، أو فاقة شديدة ، أو خوف مقلق ، فجعل يدعو الله سبحانه ويتضرع إليه ، حتى فتح له من ليد مناجاته وعظيم الإيمان به ، والإنابة إليه ما هو أحب إليه من تلك الحاجة التى قصدتها أولا ، ولكنه لم يكن يعرف ذلك أولا حتى يطلبه ، ويشتاق إليه ، وفى نحو ذلك قال القائل :

جَزَى اللَّهُ يَوْمَ الرُّجُوعِ حَيْرًا ، فَإِنَّهُ أَرَانَا عَلَى عِـلَـلَاتِهِ أَمَّ ثَابِتٍ
أَرَانَا مَصُونَاتِ الْحِجَالِ ، وَلَمْ تَكُنْ فَرَاهُ إِلَّا عِنْدَ نَفْتِ النَّوَاعِتِ

الوجه السادس : أن تعلق العبد بما سوى الله تعالى مضرة عليه ، إذا أخذ منه فوق القدر الزائد على حاجته ، غير مستعين به على طاعته ، فإذا نال من الطعام والشراب والنكاح واللباس فوق حاجته ضره ذلك ، ولو أحب سوى الله ما أحب ، فلا بد أن يسلبه ويفارقه ، فإن أحبه لغير الله فلا بد أن تضره محبته ويعذب بمحبوبه ، إما فى الدنيا وإما فى الآخرة ، والغالب أنه يعذب به فى الدارين ، قال تعالى :

(وَالَّذِينَ يَكْتِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ . يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنَزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْتِزُونَ^(١)) وقال تعالى : (فَلَا تُعْجِبْكَ أَمْوَالُهُمْ وَلَا أَوْلَادُهُمْ ، إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَتَرْهَقَ أَنْفُسُهُمْ وَهُمْ كَافِرُونَ^(٢)) .

ولم يصب من قال : إن الآية على التقديم والتأخير ، كالجرجاني . حيث قال : ينتظم قوله « فى الحياة الدنيا » بعد فصل آخر ليس بموضعه ، على تأويل « فلا تعجبك أموالهم ولا أولادهم فى الحياة الدنيا » إنما يريد الله ليُعَذِّبَهُمْ بها فى الآخرة ، وهذا القول

يروى عن ابن عباس رضى الله عنهما . وهو منقطع ، واختاره قتادة وجاعة ، وكأنهم لما أشكل عليهم وجه تعذيبهم بالأموال والأولاد في الدنيا ، وأن سرورهم ولذتهم ونعيمهم بذلك ، فروا إلى التقديم والتأخير .

وأما الذين رأوا أن الآية على وجهها ونظمها فاختلفوا في هذا التعذيب ، فقال الحسن البصرى : يعذبهم بأخذ الزكاة منها والإنفاق في الجهاد ، واختاره ابن جرير ، وأوضحه . فقال : العذاب بها إلزامهم بما أوجب الله عليهم فيها من حقوقه وفرائضه ، إذ كان يؤخذ منه ذلك ، وهو غير طيب النفس ، ولا راج من الله جزاء ، ولا من الآخذ منه حدا ولا شكرا ، بل على صغار منه وكره .

وهذا أيضا عدول عن المراد بتعذيبهم في الدنيا بها ، وذهاب عن مقصود الآية .

وقالت طائفة : تعذيبهم بها أنهم يتعرضون بكفرهم لغنيمة أموالهم ، وسبى أولادهم فإن هذا حكم الكافر ، وهم في الباطن كذلك . وهذا أيضا من جنس ما قبله فإن الله سبحانه أقر المنافقين ، وعصم أموالهم وأولادهم بالإسلام الظاهر وتولى سرائرهم ، فلو كان المراد ما ذكره هؤلاء لوقع مراده سبحانه من غنيمة أموالهم وسبى أولادهم ، فإن الإرادة هنا كونه في المشيئة ، وما شاء الله كان ولا بد ، وما لم يشأ لم يكن .

والصواب ، والله أعلم ، أن يقال : تعذيبهم بها هو الأمر المشاهد من تعذيب طلاب الدنيا ومحبيها ومؤثريها على الآخرة : بالحرص على تحصيلها ، والتسب العظيم في جمعها ومقاساة أنواع المشاق في ذلك ، فلا تجد أتعب من الدنيا أكبر همه ، وهو حرص بجهد على تحصيلها . والعذاب هنا هو الألم والمشقة والنصب ، كقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم :

« السَّفَرُ قِطْعَةٌ مِنَ النَّذَابِ » وقوله : « إِنِّ الْمَيِّتَ لَيَمْعَذُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ » .

أى يتألم ويتوجع ، لأنه يعاقب بأعمالهم : وهكذا من الدنيا كل همه أو أكبر همه كما قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الحديث الذى رواه للترمذى وغيره من حديث أنس رضى الله عنه :

« مَنْ كَانَتْ الْآخِرَةُ هَمَّهُ جَعَلَ اللَّهُ غِنَاهُ فِي قَلْبِهِ ، وَجَمَعَ لَهُ شَمْلَهُ ، وَأَتَتْهُ »

«الدُّنْيَا وَهِيَ رَاغِبَةٌ ، وَمَنْ كَانَتِ الدُّنْيَا هَمَّهُ جَمَلَ اللَّهُ فَقَرَهُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ ، وَفَرَّقَ عَلَيْهِ شَمْلَهُ ، وَلَمْ يَأْتِهِ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا مَا قُدِّرَ لَهُ .»

ومن أبلغ العذاب في الدنيا : تشتيت الشمل وتفريق القلب ، وكون الفقر نصب عيني العبد لا يفارقه ، ولولا سكرة عشاق الدنيا لمحبها لاستغاثوا من هذا العذاب . عل أن أكثرهم لا يزال يشكو ويصرخ منه . وفي الترمذى أيضا عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال :

« يَقُولُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ابْنُ آدَمَ ، تَفَرَّغْ لِعِبَادَتِي أَمَلًا صَدْرَكَ غِنَى ، وَأَسَدُ فَقْرِكَ ، وَإِنْ لَا تَفْعَلْ مَلَأْتُ يَدَيْكَ شُغْلًا ، وَلَمْ أَسَدُ فَقْرَكَ .»

وهذا أيضا من أنواع العذاب ، وهو اشتغال القلب والبدن بتحمل أنكاد الدنيا ومحاربة أهلها إياه ، ومقاساة معاداتهم ، كما قال بعض السلف : من أحب الدنيا فليوطن نفسه على تحمل المضائب . ومحب الدنيا لا ينفك من ثلاث : هم لازم ، وتعب دائم ، وحسرة لا تنتفى . وذلك أن محبا لا يتال منها شيئا إلا طمحت نفسه إلى ما فوقه . كما في الحديث الصحيح عن النبي عليه الصلاة والسلام :

« لَوْ كَانَ لِابْنِ آدَمَ وَادِيَانِ مِنْ مَالٍ لَا يَبْتَمَى لَهُمَا ثَانِيًا .»

وقد مثل عيسى ابن مريم عليه السلام محب الدنيا بشارب الخمر . كلما ازداد شربا ازداد عطشا .

وذكر ابن أبي الدنيا أن الحسن البصرى كتب إلى عمر بن عبد العزيز « أما بعد : فإن الدنيا دار ظعن ، ليست بدار إقامة ، إنما أنزل إليها آدم عليه السلام عقوبة . فاحذر يا أمير المؤمنين ، فإن الزاد منها تركها ، والغنى فيها فقرها ، لها في كل حين قتيل . تذلل من أعزها . وتفقر من جمعها . هي كالسم يأكله من لا يعرفه ، وهو حنظل فكن فيها كالمدادوى جراحه ، يحتمى قليلا : مخافة ما يكره طويلا ، ويصبر على شدة الدواء مخافة طول البلاء . فاحذر هذه الدار الفرارة ، الخداعة الخيالية ، التي قد تزينت بخدعها . رفعت بغرورها ، وختلت بآمالها ، وتشوقت لخطاياها . فأصبحت كالعروس الخالوة . فالعيون إليها ناظرة ، والقلوب عليها والهة ، والنفوس لها عاشقة . وهي لأرواحها كلها قاتلة . فعاشقها قد ظفر منها بحاجته فاغتر وطفى ، وسى المعاد

فشتغل بها لبَّه ، حتى زالت عنها نفسه ، فعظمت عليها ندامته ، وكثرت حسرته ، واجتمعت عليه مكرات الموت وألمه ، وحسرات القوت . وعاشق لم ينل منها بغيته ، فهاضر بخصته ، وذهب بكلمه ، ولم يدرك منها ما طلب ، ولم تسترح نفسه من التعب ، فخرج بغير زاد ، وقدم على غير مهاد . فكأن أسرا ما تكون فيها أحلر ما تكون لها . فلما صاحب الدنيا كلما اطمأن منها إلى سرور أشخصته إلى مكروه ، وصلى الرخاء منها بالبلاء ، وجعل البقاء فيها إلى فناء . سرورها مشوب بالحزن ، أمانها كاذبة ، وآملها باطلة ، وصفوها كدر ، وعيشها نكد ، فلو كان ربنا لم يخبر عنها خبرا ، ولم يضرب لها مثلا ، لكانت قد أيقظت النائم ، ونهت الغافل . فكيف وقد جاء من الله فيها واحدا وعنها زاجر ؟ فالها عند الله قدر ولا وزن ، ولا نظر إليها منذ خلقها . ولقد عرضت على نبينا بمفاتيحها وخزائنها لا ينقصها عند الله جناح بعوضة ، فإني أن يقبلها ، كره أن يحب ما أبغض خالفه ، أو يرفع ما وضع ملبكه . فزواها عن الصالحين اختيارا ، وبطلها لأعدائه اغترارا . فيظن المغرور بها المقتدر عليها أنه أكرم بها ، ونسى ما صنع الله عز وجل برسوله حين شد الحجر على بطنه .

وقال الحسن أيضا : إن قوما أكرموا الدنيا فصلبتهم على الخشب . فأهينوها فأهنا ما تكون إذا اهتموها . وهذا باب واسع .

وأهل الدنيا وعشاقها أعلم بما يقاسونه من العذاب وأنواع الألم في طلبها .

ولما كانت هي أكبر هم من لا يؤمن بالآخرة ، ولا يرجو لقاء ربه ، كان عذابه بها بحسب حرصه عليها ، وشدة اجتهاده في طلبها .

وإذا أردت أن تعرف عذاب أهلها بها فتأمل حال عاشق فإن في حب معشوقه ، وكلما رام قربا من معشوقه نأى عنه ، ولا يبق له ويهجره ويصل عدوه . فهو مع معشوقه في أنكدر عيش ، يختار الموت دونه ، فمعشوقه قليل الوفاء ، كثير الجفاء ، كثير الشركاء سريع الاستحالة ، عظيم الخيانة ، كثير التلون ، لا يأمن عاشقه معه على نفسه ولا على ماله ، مع أنه لا صبر له عنه ولا يجد عنه سبيلا إلى سلوة تريجه ، ولا وصال يلوم له ، فلو لم يكن لهذا العاشق عذاب إلا هذا العاجل لكن به ، فكيف إذا حيل بينه وبين لذاته كلها ، وصار معذبا بنفس ما كان ملتذا به على قدر لذته به ، التي شغلته عن سعيه في طلب زاده ، ومصالح معاده ؟ .

وسنعود إلى تمام الكلام في هذا الباب في باب فكر علاج مرض القلب بحسب الدنيا إن شاء الله تعالى ، إذ المقصود بيان أن من أحب شيئا سوى الله تعالى ، ولم تكن محبة له لله تعالى ، ولا لكونه معيناً له على طاعة الله تعالى : عذب به في الدنيا قبل يوم القيامة . كما غلب :

أَنْتَ الْقَتِيلُ بِكُلِّ مَنْ أَحَبَّتَهُ فَأَخْتَرْتَ لِنَفْسِكَ فِي الْهَوَى مَنِ تَصْطَلِي

فلذا كان يوم المعاد ولي الحكم العدل سبحانه كل محب ما كان يحبه في الدنيا : فكان معه : إما منعماً أو معذباً . ولهذا :

« يُمَثَّلُ لِصَاحِبِ الدَّالِ مَالُهُ شُجَاعًا أَفْرَعٌ يَأْخُذُ بِلَهْزَمَتَيْنِ ، يَعْنِي شَدِيقَهُ ، يَقُولُ : أَنَا مَالُكَ ، أَنَا كَرْزُكَ ، وَيُصَفَّحُ لَهُ صَفَائِحٌ مِنْ نَارٍ يُكْوَى بِهَا جَبِينُهُ وَجَنْبُهُ وَظَهْرُهُ » .

وكذلك عاشق الصور إذا اجتمع هو ومعهشوقه على غير طاعة الله تعالى جمع الله بينهما في النار ، وعذب كل منهما بصاحبه . قال تعالى :

(الْأَخِلَاءُ يَوْمَئِذٍ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ إِلَّا الْمُتَّقِينَ)^(١) .

وأخبر سبحانه أن الذين توادوا في الدنيا على الشرك يكفر بعضهم ببعض يوم القيامة : ويلعن بعضهم بعضاً وماواهم النار وما لهم من ناصرين^(٢) .

فأحب مع محبوبه دنيا وأخرى : ولهذا يقول الله تعالى يوم القيامة للخلق

« أَلَيْسَ عَدُوًّا مِثِّي أَنْ أُولَى كُلِّ رَجُلٍ مِنْكُمْ مَا كَانَ يَتَوَلَّى فِي دَارِ الدُّنْيَا ؟ »

وقال صلى الله تعالى عليه وسلم : « الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ » وقال الله تعالى : (وَيَوْمَ يَعْصِيُ الظَّالِمُ عَلَى يَدَيْهِ يَقُولُ يَا لَيْتَنِي اتَّخَذْتُ مَعَ الرَّسُولِ سَبِيلًا . يَا وَيْلَتَا لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلَانًا خَلِيلًا . لَقَدْ أَضَلَّنِي عَنِ الذِّكْرِ بَعْدَ إِذْ جَاءَنِي ، وَكَانَ الشَّيْطَانُ لِلْإِنْسَانِ خَذُولًا)^(٣) وقال تعالى : (أَحْشَرُوا الَّذِينَ ظَلَمُوا وَأَزْوَاجَهُمْ وَمَا كَانُوا يَعْبُدُونَ مِنْ

(١) الزعفران آية ٦٧

(٢) إشارة إلى آية ٢٥ من سورة المتكوير (٣) الفرقان آية ٢٧ - ٥٩

دُونَ اللَّهِ فَأَهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ . وَقَوْمُ الَّذِينَ هُمْ مَسْئُولُونَ . مَا لَكُمْ لَا تَنصَرُونَ^(١) .

قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه « أزواجهم : أشباههم ونظراؤهم ، وقال تعالى :
(وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ^(٢)) .

فهرن كل شكل إلى شكله ، وجعل معه قرينا وزوجا : البر مع البر ، والفاجر مع الفاجر .
والمقصود : أن من أحب شيئا سوى الله عز وجل فالضرر حاصل له بمحبوبه : إن
وجد وإن فقد ، فإنه إن فقد عذب بفواته وتالم على قدر تعلق قلبه به ، وإن وجده كان
ما يحصل له من الألم قبل حصوله ، ومن النكد في حال حصوله ، ومن الحسرة عليه بعد
فواته ، أضعاف أضعاف ما في حصوله له من اللذة :

فَمَا فِي الْأَرْضِ أَشَقَى مِنْ مُحِبٍّ وَإِنْ وَجَدَ الْمَوَى حُلُوَ الْمَذَاقِ
تَرَاهُ بِأَكْيَا فِي كُلِّ حَالٍ مَحَاقَةَ فُرْقَةٍ ، أَوْ لِأَشْنِيَا
فَيَبْكِي إِنْ تَأَوَّاهُ شَوْقًا إِلَيْهِمْ وَيَبْكِي إِنْ دَنَوْا ، حَذَرَ الْفِرَاقِ
فَتَسْخَرُ حَيْنُهُ عِنْدَ الْفَلَاقِ وَتَسْخَرُ حَيْنُهُ عِنْدَ الْفِرَاقِ

وهذا أمر معلوم بالاستقراء والاعتبار والتجارب ، ولهذا قال النبي صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم في الحديث الذى رواه الترمذى وغيره « الدنيا ملعونة ، ملعون ما فيها
إلا ذكر الله وما والاه ، فذكره : جميع انواع طاعته ، فكل من كان في طاعته فهو
ذاكر له ، وإن لم يتحرك لسانه بالذكر ، وكل من والاه الله فقد أحبه وقربه ، فاللعنة
لائزال ذلك بوجه ، وهى نائلة كل ماعداء .

الوجه السابع : أن اعتماد العبد على المخلوق وتوكله عليه يوجب له الضرر من جهته
هو ولا بد ، عكس ما أمله منه ، فلا بد أن يخلد من الجهة التى قدر أن ينصر منها ،
ويلزم من حيث قدر أن يحمى ، وهذا أيضا كما أنه ثابت بالقرآن والسنة فهو معلوم
بالاستقراء والتجارب ، قال تعالى :

(وَاتَّخِذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا . كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِبِادِيهِمْ

وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ خِذَاً^(١)) وقال تعالى : (وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لَّهُمْ يَنْصُرُونَ . لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَهُمْ وَهُمْ لَهُمْ جُنْدٌ مُخَضَّرُونَ^(٢)) .

أى يغضبون لهم ويحاربون ، كما يغضب الجند ويحارب عن أصحابه ، وهم لا يستطيعون نصرهم ، بل هم كل عليهم . وقال تعالى :

(وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَمَا أَغْنَتْ عَنْهُمْ آلِهَتُهُمُ الَّتِي يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ لَمَّا جَاءَ أَمْرُ رَبِّكَ ، وَمَا زَادُهُمْ غَيْرَ تَنْذِيرٍ^(٣)) أى غير تحذير . وقال تعالى : (فَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَقَعُدَ مَذْمُومًا مَتَّحِدًا^(٤)) وقال تعالى : (لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَقَعُدَ مَذْمُومًا مَتَّحِدًا^(٥)) .

فإن المشرك يرجو شركه النصر تارة ، والحمد والثناء تارة ، فأخبر سبحانه أن مقصوده يتعكس عليه ، ويحصل له الخذلان والذم .

والمقصود : أن هذين الوجهين في المخلوق ضدهما في الخالق سبحانه . فصلاح القلب وسعادته وفلاحه في عبادة الله تعالى والاستعانة به ، وهلاكه وشقاؤه وضرره العاجل والآجل في عبادة المخلوق والاستعانة به .

الوجه الثامن : أن الله سبحانه غنى كريم ، عزيز رحيم . فهو يحسن إلى عبده مع خفيه عنه ، يريد به الخير ، ويكشف عنه الضر ، لا لجلب منفعة إليه من العبد ، ولا لدفع مضرة ، بل رحمة منه وإحسانا . فهو سبحانه لم يخلق خلقه ليتكثر بهم من قلة ، ولا ليعز بهم من ذلة ، ولا ليرزقوه ولا لينفعوه ، ولا ليدفعوا عنه ، كما قال تعالى : (وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ . مَا أُرِيدُ مِنْهُمْ مِنْ رِزْقٍ وَمَا أُرِيدُ أَنْ يُطِيعُونِ . إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ^(٦)) وقال تعالى : (وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَمْ يَتَّخِذْ وَلَدًا وَلَمْ يَكُنْ لَهُ شَرِيكٌ فِي الْمُلْكِ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلِيٌّ مِنَ الذَّلَّةِ وَكَبْرُهُ تَكْبِيرًا^(٧)) .

(٢) يس آية ١٧٤ ، ٧٥

(٤) الشعراء آية ٢١٣

(٧) الإسراء آية ١١١

(٦) قلذاريات آية ٥٦ - ٥٨

(١) مريم آية ٨١ ، ٨٢

(٣) هود آية ١٠١

(٥) الإسراء آية ٢٢

فهو سبحانه لا يوالى من يوالىه من الذل ، كما يوالى المخلوق المخلوق ، وإنما يوالى أوليائه إحساناً ورحمة ومحبة لهم . وأما العباد فلأنهم كما قال تعالى :

(وَاللَّهُ الْغَنِيُّ وَأَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ ^(١)) .

فهم لفقرهم وحاجتهم إنما يحسن بعضهم إلى بعض حاجته إلى ذلك وانتفاعه به عاجلاً أو آجلاً . ولولا تصور ذلك النفع لما أحسن إليه . فهو في الحقيقة إنما أراد الإحسان إلى نفسه ، وجعل إحسانه إلى غيره وسيلة وطريقاً إلى وصول نفع ذلك الإحسان إليه . فإنه إما أن يحسن إليه لتوقع جزائه في العاجل ، فهو محتاج إلى ذلك الجزاء ، أو معاوضة بإحسانه ، أو لتوقع حمده وشكره . وهو أيضاً إنما يحسن إليه ليحصل منه ما هو محتاج إليه من الثناء والمدح ، فهو يحسن إلى نفسه بإحسانه إلى الغير . وإما أن يريد الجزاء من الله تعالى في الآخرة ، فهو أيضاً يحسن إلى نفسه بذلك ، وإنما أخر جزاءه إلى يوم فقره وفااته ، فهو غير ملوم في هذا المقصد ، فإنه فقير محتاج ، وفقره وحاجته أمر لازم له من لوازم ذاته ، فكأنه أن يحرص على ما ينفعه ولا يعجز عنه ، وقال تعالى :

(إِنْ أَحْسَنْتُمْ أُحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ ^(٢)) وقال : (وَمَا تَنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تُظْلَمُونَ ^(٣)) .

وقال تعالى ، فيما رواه عنه رسوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم :

« يَا عِبَادِي : إِنْكُمْ لَنْ تَبْلُغُوا نَفْعِي فَتَنْفَعُونِي ، وَلَنْ تَبْلُغُوا ضُرِّي فَتَضُرُّونِي ، يَا عِبَادِي : إِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ أَحْصِيهَا لَكُمْ ، ثُمَّ أَوْفِيكُمْ بِهَا ، فَإِنِ وَجَدَ خَيْرًا فَلْيُخَيِّرْكُمْ اللَّهُ ، وَمَنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ فَلَا يُلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ » .

فالمخلوق لا يقصد منفعتك بالقصد الأول ، بل إنما يقصد انتفاعه بك . والرب تعالى إنما يريد نفعك لا انتفاعه به ، وذلك منفعة محضة لك خالصة من المضرة ، بخلاف إرادة المخلوق نفعك ، فإنه قد يكون فيه مضرة عليك ، ولو بتحمل منه .

فتدبر هذا فإن ملاحظته تمنحك أن ترجو للمخلوق أو تعامله دون الله عز وجل ، أو تطلب منه نفعاً ، أو دفعاً أو تعلق قلبك به ، فإنه إنما يريد انتفاعه بك لا محض

فعلك ، وهذا حال الخلق كلهم بعضهم مع بعض ، وهو حال الولد مع والده ، وهو زوج مع زوجته . والملك مع سيده ، والشريك مع شريكه . فالسعيد من عاملهم الله تعالى لا لهم ، وأحسن إليهم الله تعالى ، وخاف الله تعالى فيهم ، ولم يخفهم مع الله تعالى ، ورجا الله تعالى بالإحسان إليهم ، ولم يرجهم مع الله ، وأحبهم لحب الله ، ولم يحبهم مع الله تعالى ، كما قال أولياء الله عز وجل :

(إِنَّمَا نَطْلُقُكُمْ لَوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا^(١)).

الوجه التاسع : أن العبد المخلوق لا يعلم مصلحتك حتى يعرفه الله تعالى لهاها ، ولا يقدر على تحصيلها لك ، حتى يقدره الله تعالى عليها ، ولا يريد ذلك حتى يخلق الله فيه إرادة ومشئته . فعاد الأمر كله لمن ابتداء منه ، وهو الذي بيده الخير كله ، وإليه يرجع الأمر كله ، فخلق القلب بغيره وجاء وخوفاً وتوكلاً وعبودية : ضرر محض ، لا منفعة فيه ، وما يحصل بذلك من المنفعة فهو سبحانه وحده الذي قدرها وبسرهما وأوصلها إليك .

الوجه العاشر : أن غالب الخلق إنما يريدون قضاء حاجاتهم منك ، وإن أضر ذلك بدينك ودنياك ، فهم إنما غرضهم قضاء حوائجهم ولو بمضرتك ، والرب تبارك وتعالى إنما يريدك لك ، ويريد الإحسان إليك لك لا لمنفعته ، ويريد دفع الضرر عنك ، فكيف تعلق أملاك ورجاءك ، وخوفك بغيره ؟ وجماع هذا أن تعلم :

« أَنْ أَخْلَقَ كُلَّهُمْ لِيُجْتَمِعُوا عَلَيَّ أَنْ يَنْفَعُوا بِشَيْءٍ لَمْ يَنْفَعُوا إِلَّا بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى لَكَ » قال تعالى : (قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا ، هُوَ حَتَّى نَأْتِيَ اللَّهَ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ^(٢))

خاتمة لهذا الجلب

لما كان الإنسان ؛ علم وكل شيء معزوك بالإرادة ، لا يفتك من علم وإرادة وعمل
بذلك الإرادة ، وله مراد مطلوب ، وطريق وسبب يوصل إليه ، معين عليه ، وتارة
يكون السبب منه ، وتارة يكون من خارج متصل عنه ، وتارة منه ومن الخارج ،
فصار الحق مهيولا على أن يقصده شيئا ويريد ، ويستعين بشيء ويعتمد عليه في حصول
مراده .

والمراد تسليان : أحدهما : ما هو مراد لنفسه . والثاني : ما هو مراد لغيره .
والمستعان تسليان : أحدهما : ما هو مستعان بنفسه ، والثاني : ما هو تبع له وآلة .
فهذه أربعة أمور : مراد لنفسه ، ومراد لغيره ، ومستعان بنفسه ، ومستعان بكونه
آلة ، وتبعا للمستعان بنفسه .

فلا بد للقلب من مطلوب يطمئن إليه ، وتنتهي إليه محبة . ولا بد له من شيء
يحوصل به ، ويستعين به في حصول مطلوبه ، والمستعان مدعو ومسؤول ، والعبادة
والاستعانة كثيرا ما يتلازمان ، فمن اعتمد القلب عليه في رزقه ونصره وقوته خضع له ،
وذلك له ، وانتقاد له وأحبه من هذه الجهة ، وإن لم يحبه لذاته ، لكن قد يغلب عليه
بحكم الحال حتى يحبه لذاته ، وينسى مقصوده منه ، وأما من أحبه القلب وأراد وقصده
فقد لا يستعين به ، ويستعين بغيره عليه . فمن أحب مالا أو منصباً أو امرأة ، فإن علم
أن صوبه قادر على تحصيل غرضه استعان به ، فاجتمع له محبة والاستعانة به .

فالأقسام أربعة : محبوب لنفسه وذاته ، مستعان بنفسه . فهذا أصل الأقسام ، ولهم
ذلك إلا لله وحده . وكل ما سواه فإنما ينبغي أن يحب تبعاً لمحبة ، ويستعان به لكونه آلة
وهي (الثاني) محبوب لغيره ومستعان به أيضاً ، كالمحبوب الذي هو قادر على تحصيل
غرض محبة (الثالث) محبوب مستعان عليه بغيره (الرابع) مستعان به غير محبوب
في نفسه .

فإذا عرف ذلك تبين من أحق هذه الأقسام الأربعة بالعبودية والاستعانة ، وأن
محبة غيره واستعانت به إن لم تكن وسيلة إلى محبة واستعانت ، والآيات مفسرة على
العباد ، ومفسرتها أعظم من مصلحتها . والله المستعان وغاية الشكر .

الباب السابع

في أن القرآن متضمن لأدوية القلب ، وعلاجه من جميع أمراضه

قال الله عز وجل : (يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِمَا فِي الصُّدُورِ ^(١)) وقال تعالى : (وَنُزِّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ ^(٢)) .

وقد تقدم أن جماع أمراض القلب هي أمراض الشبهات والشهوات . والقرآن شفاء للنوعين . ففيه من البينات والبراهين القطعية ما يبين الحق من الباطل ، فيزول أمراض الشبه المفسدة للعلم والتصور والإدراك . بحيث يرى الأشياء على ما هي عليه ، وليس تحت أديم السماء كتاب متضمن للبراهين والآيات على المطالب العالية : من التوحيد ، وإثبات الصفات ، وإثبات المعاد والنبوات ، وردّ النحل الباطلة والآراء الفاسدة ، مثل القرآن . فإنه كفيل بذلك كله ، متضمن له على أتم الوجوه وأحسنها ، وأقربها إلى العقول وأفصحها بيانا . فهو الشفاء على الحقيقة من أدواء الشبه والشكوك ، ولكن ذلك موقوف على فهمه ومعرفة المراد منه . فمن رزقه الله تعالى ذلك أبصر الحق والباطل حيانا بقلبه ، كما يرى الليل والنهار ، وعلم أن ماعداه من كتب الناس وآرائهم ومعقولاتهم بين علوم لائقة بها ، وإنما هي آراء وتقليد ، وبين ظنون كاذبة لا تغني عن الحق شيئا ، وبين أمور صحيحة لا منفعة للقلب فيها ، وبين علوم صحيحة قد وعروا الطريق إلى تحصيلها ، وأطالوا الكلام في إثباتها ، مع قلة نفعها . فهي :

« لَحْمٌ جَلِي غَشِي عَلَى رَأْسِ جَبَلٍ وَغَرٍ ، لَا سَهْلَ فَيُرْتَقَى ، وَلَا سَمِينَ فَيُنْقَلُ » ^(٣) .

(٢) الإسراء آية ٨٢

(١) يونس آية ٥٧

(٣) من وصف المرأة الأولى تزوجها في حديث أم زوج الذي رواه البخاري .

وأحسن ما عند المتكلمين وغيرهم فهو في القرآن أصح تقريراً وأحسن تفسيراً ، فليس
ندمهم إلا التكلف والتطويل والتعقيد ، كما قيل :

لَوْلَا التَّنَافُسُ فِي الدُّنْيَا لَمَّا وُضِعَتْ كُتُبُ التَّنَاضُرِ ، لَا الْمُنَى وَلَا الْعُمْدُ
يُحْكَلُونَ بِزَعْمِهِ مِنْهُمْ عَقْدًا وَبِالَّذِي وَضَعُوهُ زَادَتْ الْعُقَدُ

فهم يزعمون أنهم يدفعون بالذي وضعوه الشبه والشكوك ، والفاضل الذي يعلم أن
الشبه والشكوك زادت بذلك . ومن الحال أن لا يحصل الشفاء والمهدي ، والعلم واليقين
من كتاب الله تعالى وكلام رسوله ، ويحصل من كلام هؤلاء المتحيرين المتشككين
للشاكين ، الذين أخبر الواقف على نهايات إقدامهم بما انتهى إليه من مرامهم ،
حيث يقول (١) :

نَهَايَةُ إِقْدَامِ الْمُقُولِ عِقَالٌ وَأَكْثَرُ سَعْيِ الْعَالِمِينَ ضَلَالٌ
وَأَرْوَاحًا فِي وَحْشَةٍ مِنْ جُسُومِنَا وَحَاصِلُ دُنْيَانَا أَدَى وَوَبَالٌ
وَلَمْ نَسْتَفِدْ مِنْ بَحْنِنَا طَوْلَ عُمرِنَا سِوَى أَنْ جَعَمْنَا فِيهِ قِيلَ وَقَالُوا

لقد تأملت الطرق الكلامية ، والمناهج الفلسفية ، فآرايتها تشفى عيلاً ، ولا تروى
خليلاً . ورأيت أقرب الطرق لطريقة القرآن ، أقرأ في الإنبات :

(الرَّعْنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى) - إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ
يَرْفَعُهُ (٢) - وقرأ في النبی : (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) (٣) - وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا (٤) .

ومن جرب مثل تجربتي عرف مثل معرفتي .

فهذا إنشاده وأنفاظه في آخر كتبه . وهو أفضل أهل زمانه على الإطلاق في علم
الكلام والفلسفة ، وكلام أمثاله في مثل ذلك كثير جداً قد ذكرناه في كتاب الصواعق (١)
وغيره . وذكرنا قول بعض العارفين بكلام هؤلاء آخر أمر المتكلمين الشك ، وآخر
أمر المتصوفين الشطح ، والقرآن يوصلك إلى نفس اليقين في هذه المطالب التي هي أعلى

(١) هو الفخر الرازي ، قال هذا في غير موضع من كتبه ، مثل كتاب أقسام اللغات .

(٢) طه آية ٥ (٣) فاطر آية ١٠ (٤) التورى آية ١١ (٥) طه آية ١١٢ .

(٦) كتاب الصواعق المرسلة طه الجمجمة والمعلقة .

مطالب العباد ، وللك أنزله من تكلم به . وبجمله إبقاء لما في الصدور ، وهدى ورحمة
للمؤمنين .

وأما شفاؤه لمرض الشهوات فذلك بما فيه من الحكمة والموعظة الحسنة بالترغيب
والترهيب ، والتزهيد في الدنيا ، والترغيب في الآخرة ، والأمثال والقصص التي فيها
أنواع العبر والاستبصار ، فيرغب القلب السليم إذا أبصر ذلك فيما ينفعه في معاشه ومعاذه
عز ورضى عما يضره ، فيصير القلب محبا للرشد ، مبغضا للقي ، فالقرآن مزيل للأمراض
الطروجة للإرادات الفاسدة ، فيصلح القلب ، فيصلح إرادته ، ويعود إلى فطرته التي
فطر عليها ، فيصلح أفعاله الاختيارية الكسبية ، كما يعود البدن بصحته وصلاحه إلى
الحال الطبيعي ، فيصير بحيث لا يتبل إلا الحق ، كما أن الطفل لا يقبل إلا اللبن ،

وَعَادَ الْحَقُّ كَالطِّفْلِ ، لَيْسَ بِكَافٍ بِكَافِلٍ سِوَى الْمُخَصَّ شَيْئًا ، وَاسْتَرَأَتْ حَوَادِثُهُ (١)

فيصلح القلب من الإيمان والقرآن بما يركبه ويقويه ، ويؤيده ويفرحه ، ويشره
ويشيطه ، ويثبت ملكه ، كما يتغذى البدن بما يحميه ويقويه ، وكل من القلب والبدن
يحتاج إلى أن يتربى فينمو ويزيد ، حتى يكمل ويصلح ، فكما أن البدن يحتاج إلى
أن يزكو بالأغذية المصلحة له والحمية عما يضره ، فلا ينمو إلا بإعطائه ما ينفعه ، ومنع
ما يضره ، فكذلك القلب لا يزكو ولا ينمو ، ولا يتم صلاحه إلا بذلك ، ولا سبيل له
إلى الوصول إلى ذلك إلا من القرآن ، وإن وصل إلى شيء منه من غيره فهو زور يسير
لا يحصل له به تمام المقصود ، وكذلك الزرع لا يتم إلا بهذين الأمرين ، فحينئذ يقال :
زكا الزرع وكل .

ولما كانت حياته ونميه لا يتم إلا بركاته وطرقاته لم يمكن بد من ذكر هذا وهذا

فتقره :

الباب الثامن

في زكاة القلب

الزكاة في اللغة : هي التماء والزيادة في الصلاح ، وكال الشيء ، يقال : زكا الشيء إذا نما ، قال الله تعالى :

(خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا ^(١)) .

فجمع بين الأمرين : الطهارة والزكاة ، لتلازمهما . فإن نجاسة القواحش والمعايش في القلب بمنزلة الأخطا الرديئة في البدن ، وبمنزلة الدغل في الزرع ، وبمنزلة الخبث في الذهب والفضة والنحاس والحديد ، فكما أن البدن إذا استفرغ من الأخطا الرديئة تخلصت القوة الطبيعية منها فاستراحت ، فعملت عملها بلا معوق ولا ممانع ، قما البدن ، فكذلك القلب إذا تخلص من الذنوب بالتوبة فقد استفرغ من تخليطه ، فتخلصت قوة القلب وإرادته للخير ، فاستراح من تلك الجواذب الفاسدة والمواد الرديئة : زكا ونما ، وقوى واشتد ، وجلس على سرير ملكه ، ونفذ حكمه في رعيته ، فسمعت له وأطاعت ، فلا سبيل له إلى زكاته إلا بعد طهارته كما قال تعالى :

(قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَفْعُلُوا مِنْ أَنْبَارٍمْ وَيَحْفَظُوا أَرْوَاجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ ^(٢)) .

فجعل الزكاة بعد غرض البصر وحفظ الفرج .

ولهذا كان غرض البصر عن المحارم يوجب ثلاث فوائد عظيمة الخطر ، جليلة القدر : إحداها : حلاوة الإيمان ولذته ، التي هي أحلى وأطيب وألذ مما صرف بصره

(١) التوبة آية ١٠٣ . (٢) التوراة آية ٢٠ .

هته وتركه لله تعالى . فإن من ترك شيئاً لله عوضه الله عز وجل خيراً منه ، والنفس مولعة
بهب النظر إلى الصور الجميلة ، والعين رائدة القلب . فيبحث رائده لنظر ما هناك ،
فلذا أخبره بحسن المنظور إليه وجهاله ، تحرك اشتياقاً إليه ، وكثيراً ما يتعب ويتعبه
وسوله ورائده ، كما قيل :

وَكَفْتُ مَتَى أُرْسَلَتْ طَرْفَكَ رَائِدًا قَلْبِكَ يَوْمًا أُنْقَبَتْكَ الْمَنَاطِرُ
رَأَيْتَ الَّذِي لَا كُلَّهُ أَنْتَ قَادِرٌ عَلَيْهِ ، وَلَا عَنْ بَقِيهِ أَنْتَ صَابِرٌ

فلذا كف الرائد عن الكشف والمطالعة استراح القلب من كلفة الطلب والإرادة ،
فمن أطلق لحظاته دامت حرراته ، فإن النظر يولد المحبة . فتبدأ علاقة يتعلق بها القلب
بلمنظور إليه . ثم تقوى فتصير صليبة . ينصب إليه القلب بكلية . ثم تقوى فتصير
هراما يلزم القلب ، كلزوم الغريم الذي لا يفارق غريمه . ثم يقوى فيصير عشقا . وهو
الحب المفرط . ثم يقوى فيصير شغفا . وهو الحب الذي قد وصل إلى شغاف القلب
وداخله . ثم يقوى فيصير تلبساً . والتلبس التمسك ومنه تيمم الحب إذا عبده . وتيم الله
بهذا الله . فيصير القلب عبداً لمن لا يصلح أن يكون هو عبداً له . وهذا كله جناية النظر
فحينئذ يقع القلب في الأمر . فيصير أسيراً بعد أن كان ملكاً ، ومسجوناً بعد أن كان
مطلقاً . ينظلم من الطرف ويشكوه . والطرف يقول : أنا رائدك ورسولك ، وأنت
بعثتي . وهذا إنما يتجلى به القلوب الفارغة من حب الله والإخلاص له ، فإن القلب
لا بد له من التعلق بمحبيب . فمن لم يكن الله وحده محبوبه والله ومعبوده فلا بد أنه
يتعبد قلبه لغيره . قال تعالى عن يوسف الصديق عليه السلام :

(كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ الشُّرَاءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ)^(١) .

فامرأة العزيز لما كانت مشرقة وقعت فيها وقعت فيه ، مع كونها ذات زوج ،
ويوسف عليه السلام لما كان مخلصاً لله تعالى نجا من ذلك مع كونه شاباً عزباً غريباً
مملوكاً .

(الفائدة الثانية) في غرض البصر : نور القلب وصحة الفراسة . قال أبو شجاع
الكرماني : من عمر ظاهره باتباع السنة ، وبباطنه بدوام المراقبة ، وكف نفسه عن

الشهوات ، وغض بصره عن المحارم ، واعتاد أكل الحلال لم تخطئ له فراسة ، وقد ذكر الله سبحانه قصة قوم لوط وما ابتلوا به ، ثم قال بعد ذلك :

(إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّلْمُتَوَسِّمِينَ^(١)) .

وهم المتفرسون الذين سلموا من النظر المحرم والفاحشة ، وقال تعالى عقيب أمره المؤمنين بغض أبصارهم وحفظ فروجهم .

(اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ^(٢)) .

وسر هذا : أن الجزاء من جنس العمل . فمن غض بصره عما حرم الله عز وجل عليه عوضه الله تعالى من جنسه ما هو خير منه ، فكما أمسك نور بصره عن المحرمات أطلق الله نور بصيرته وقلبه ، فرأى به ما لم يره من أطلق بصره ولم يغضه عن محارم الله تعالى ، وهذا أمر يحسه الإنسان من نفسه . فإن القلب كالمرآة ، والهوى كالصدأ فيها . فإذا خلصت المرآة من الصدأ انطبعت فيها صور الحقائق كما هي عليه . وإذا صدئت لم تنطبع فيها صور المعلومات . فيكون علمه وكلامه من باب الخرص والظنون .

(الفائدة الثالثة) قوة القلب وثباته وشجاعته ، فيعطيه الله تعالى بقوته سلطان النصر ، كما أعطاه بنوره سلطان الحجة ، فيجمع له بين السلطانين ، ويهرب الشيطان منه ، كما في الأثر :

« إِنَّ الَّذِي يُخَالِفُ هَوَاهُ يُفَرِّقُ الشَّيْطَانُ مِنْ ظِلِّهِ » .

ولهذا يوجد في المتبع هواه من ذل النفس وضعفها ومهانتها ما جعله الله لمن عصاه ، فإنه سبحانه جعل العز لمن أطاعه والذل لمن عصاه . قال تعالى :

(وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ^(٣)) وقال تعالى : (وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ^(٤)) وقال تعالى : (مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلْيَطَّيِّرْ الْعِزَّةَ جَمِيعًا^(٥)) .

أى من كان يطلب العزة فليطلبها بطاعة الله : بالكلم الطيب ، والعمل الصالح .

وقال بعض السلف « الناس يطلبون العز بأبواب الملوك ولا يحسنونه إلا في طاعة الله »
وقال الحسن « وإن هَمَلَجْتَ بِهِمُ الْبِرَاقِينَ ، وَطَقَقْتَ بِهِمُ الْيَغَالَ إِنْ ذَلِ الْمَعْصِيَةُ لِنِي
قَوْمِهِمْ ، أَيْ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَّا أَنْ يَذِلَّ مِنْ حَصْلِهِ ، وَذَلِكَ أَنْ مَنْ أَطَاعَ اللَّهَ تَعَالَى فَقَدْ
وَالَاهُ . وَلَا يَذِلُّ مِنْ وَالَاهُ وَبِهِ ، كَمَا فِي دَعَاءِ الْقَنُوتِ :

« إِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ وَلَا يَعْزُّ مَنْ عَادَيْتَ » .

والمقصود : أن زكاة القلب موقوفة على طهارته ، كما أن زكاة البدن موقوفة على
انضراحه من أخلاطه الرديئة الفاسدة ، قال تعالى :

(وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَكِنَّ اللَّهَ
يُزَكِّي مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ^(١)) .

ذكر ذلك سبحانه عقيب تحريم الزنا والقذف ونكاح الزانية ، فدل على أن التزكى
هو باجتناب ذلك ، وكذلك قوله تعالى في الاستئذان على أهل البيوت :

(وَإِنْ قِيلَ لَكُمْ ازْجِمُوا فَارْجِمُوا هُوَ أَزْكَى لَكُمْ ^(٢)) .

فلزم إذا أمروا بالرجوع لئلا يطلعوا على حورة لم يجب صاحب المنزل أن يطلع عليها
كان ذلك أزكى لهم ، كما أن رد البصر وغضه أزكى لصاحبه ، وقال تعالى :

(قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى . وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ^(٣)) .

وقال تعالى عن موسى عليه السلام في خطابه لفرعون :

(هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى ^(٤)) وقال تعالى : (وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ

الزَّكَاةَ ^(٥)) .

قال أكثر المفسرين من السلف ومن يعلمهم هي التوحيد : شهادة أن لا إله إلا
الله ، والإيمان بالذي به يزكو القلب ، فإنه يتضمن تقى إلى ما سوى الحق من القلب ،
وفلك طهارته ، وإثبات إلهيته سبحانه ، وهو أصل كل زكاة ونماء ، فإن التزكى - وإن
كان أصله النماء والزيادة والبركة - فإنه إنما يحصل بإزالة الشر : فلهذا صار التزكى ينتظم

الأميرين جميعا . فأصل ما تزكوه القلوب والأرواح . هو التوحيد . والتزكية **جعل** الشيء زكيا ، إما في ذاته ، وإما في الاعتقاد والخبر عنه ، كما يقال : عدلته وفسقته ، إذا جعلته كذلك في الخارج ، أو في الاعتقاد والخبر ، وعلى هذا فقوله تعالى : (فَلَا تَزْكُوا أَنْفُسَكُمْ ^(١)) هو على غير معنى (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ^(٢)) .
أى لا تحسبوا بركاتها وتقولوا : نحن زاكون صالحون متقون ، ولهذا قال عقيب ذلك :

(هُوَ أَظْلَمُ مِنْ أَتَقَى) وكان اسم « زينب » « بَرَّة » فقال « تَزَكَّى نَفْسَهَا ؟ » فساها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « زينب » وقال : « اللَّهُ أَعْلَمُ بِأَهْلِ الْبَيْتِ مِنْكُمْ » وكذلك قوله : (أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ يَزْكُونَ أَنْفُسَهُمْ ^(٣)) .
أى يعتقدون زكاهما ويخبرون به ، كما يزكى المزكى الشاهد ، فيقول عن نفسه مايقول المزكى فيه ، ثم قال الله تعالى :

(بَلَى اللَّهُ يَبْزُكُنَّ مَنْ يَشَاءُ) .

أى هو الذى يجعله زاكيا ، ويخبر بركاته ، وهذا بخلاف قوله :

(قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ^(٤)) فإنه من باب قوله : (هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى ^(٥)) أى جعل بطاعة الله تعالى ، فتصير زاكيا ، ومثله قوله : (قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى ^(٦)) .

وقد اختلف فى الضمير المرفوع فى قوله : (زكاهها) فقيل : هو الله . أى أفلحت نفس زكاهها الله عز وجل ، ونجابت نفس دساها ، وقيل : إن الضمير يعود على فاعل . (أفلح) ، وهو « من » سواء كانت موصولة أو موصوفة ، فإن الضمير لو عاد على الله سبحانه لقال : قد أفلح من زكاه وقد خاب من دساها . والأولون يقولون « من » وإن كان لفظها مذكرا فإذا وقعت على مؤنث جاز إعادة الضمير عليها بلفظ المؤنث ، مراعاة للمعنى ، وبلفظ المذكر مراعاة للفظ ، وكلاهما من الكلام القصيح ، وقد وقع فى القرآن اعتبار لفظها ومعناها ، فالأول كقوله :

(٢) تنساء آية ٤٩

(٣) النجم آية ٩

(١) النجم آية ٣٢

(٥) الأمل آية ١٥

(٤) القدر آية ١٥

(وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ^(١)) فأفرد الضمير ، والثاني كقوله : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ^(٢)) .

قال المرجحون للقول الأول : يدل على صحة قولنا : ما رواه أهل السنن من حديث ابن أبي مليكة عن عائشة رضى الله عنها قالت :

« أَتَيْتُ لَيْلَةً ، فَوَجَدْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : رَبِّ اعْطِ نَفْسِي تَقْوَاهَا ، وَزَكَاةً ، أَنْتَ خَيْرُ مَنْ زَكَاها ، أَنْتَ وَلِيَّهَا وَمَوْلَاهَا » .

فهذا الدلالة كالتفسير لهذه الآية ، وأن الله تعالى هو الذى يزكى النفوس فتصير زاكية ، فالله هو المزكى ، والعبد هو المتزكى . والفرق بينهما فرق ما بين الفاعل والمطاع . قالوا : والذي جاء فى القرآن من إضافة الزكاة إلى العبد إنما هو بالمعنى الثانى ، هو الأول كقوله :

(قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى^(٣)) وقوله : (هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى^(٤)) .

أى تقبل تزكية الله تعالى لك ، فتزكى ؟ قالوا : وهذا هو الحق . فإنه لا يفلح إلا من زكاه الله تعالى . قالوا : وهذا اختيار ترجمان القرآن ابن عباس ، فإنه قال فى رواية على بن أبى طلحة وعطاء والكلبي :

« قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى اللَّهُ تَمَالَي نَفْسُهُ » وقال ابن زيد : « قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى اللَّهُ نَفْسُهُ » .

واختاره ابن جرير . قالوا : ويشهد لهذا القول أيضا قوله فى أول السورة :

(فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا^(٥)) .

قالوا : وأيضا فإنه سبحانه وتعالى أخبر أنه خالق النفس وصفاتها . وذلك هو معنى التسوية .

قال أصحاب القول الآخر : ظاهر الكلام ونظمه الصحيح : يقتضى أن يعود الضمير على « من » أى أفلح من زكى نفسه . هذا هو المفهوم المتبادر إلى الفهم ، بل

(١) الأعراس آية ٤٢ .

(٢) الأنعام آية ٢٥ .

(٣) النسي آية ٤ .

(٤) الأمل آية ١٤ .

لا يكاد يفهم غيره ، كما إذا قلت : هذه جارية قد ربح من اشتراها ، وصلاة قد سعد من صلاها ، وضالة قد خاب من آواها . ونظائر ذلك .

قالوا : والنفس مؤنثة ، فأو عاد الضمير على نكرة سبحانه لكان وجه الكلام : قد أفلحت نفس زكاه ، أو أفلحت من زكاه ، لوقوع « مَن » على النفس : قالوا : وإن جاز تفريغ الفعل من التاء لأجل لفظ « من » كما تقول قد أفلح من قامت منك ، فذلك حيث لا يقع اشتباه والتباس . فإذا وقع الاشتباه لم يكن بد من ذكر ما يزيله .

قالوا : و « مَن » موصولة بمعنى الذى . ولو قيل : قد أفلح الذى زكاه الله لم يكن جائزا . لعود الضمير المؤنث على الذى . وهو مذكر . قالوا : وهو سبحانه قصد نسبة الفلاح إلى صاحب النفس إذا زكى نفسه . ولهذا فرغ الفعل من التاء ، وأتى بـ « من » التى هى بمعنى الذى . وهذا الذى عليه جمهور المفسرين ، حتى أصحاب ابن عباس رضى الله عنهما . وقال قتادة :

(قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا) .

« من عمل خيرا زكاه بطاعة الله عز وجل » وقال أيضا : « قد أفلح من زكى نفسه بعمل صالح » وقال الحسن : « قد أفلح من زكى نفسه فأصلحها وحملها على طاعة الله تعالى ، وقد خاب من أهلكتها وحملها على معصية الله تعالى » قال ابن قتيبة : « يريد أفلح من زكى نفسه ، أى غماها وأعلها بالطاعة والبر والصدقة ، واصطناع المعروف » : (وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا) .

أى نقصها وأخفاها بترك عمل البر وركوب المعاصي . والفاجر أبدا خفى المكان ، زَمِنَ المروءة ، غامض الشخص ، ناكس الرأس . فتركب الفواحش قد دس نفسه وقبحها ، ومصطنع المعروف قد شهر نفسه ورفعها . وكانت أجواد العرب تنزل الربى (١) ويفاع (٢) الأرض لشهر أماكنها للمعتفين (٣) . وتوقد النيران فى الليل للطارقين . وكانت اللثام تنزل الأولاج (٤) والأطراف والأهضام (٥) ، لتخفى أماكنها على الطالبيين ، فأولئك

(١) الربى : جمع زاوة وهى الأرض المرتفعة (٢) يفاع الأرض : الأرض القليلة الارتفاع .

(٣) المعتفين : جمع المتقى وهو طالب الإنسان أو الضيف .

(٤) الأولاج : جمع ولجة ، يفتح اللام : المارة فى الجبل ينجأ إليها الإنسان فرارا من الأخطار والمواصف

(٥) الأهضام : جمع هضة يفتح الحاء وكسرهما وهى بطن الوادى ، والأرض المنخفضة المستوية .

أَهْلُوا أَنْفُسَهُمْ وَزَكَّوْهَا ، وَهَؤُلَاءِ أَخْفَوْا أَنْفُسَهُمْ وَدَسَّوْهَا . وَأَنشُد :

وَبَوَّابُ بَيْتِكَ فِي مَعْلَمٍ رَجِيبِ الْمَبَاءَةِ وَالْمَشْرِحِ

كَفَيْتَ الْمَعَاةَ طِلَابَ الْقِرَى وَبَنَحَ الْكِلَابَ لِمُسْتَنْبِحِ

فهذان قولان مشهوران في الآية .

وفيها قول ثالث : أن المعنى : خاب من دس نفسه مع الصالحين وليس منهم ، حكاه الواحدى ، قال : ومعنى هذا : أنه أخفى نفسه في الصالحين ، يرى الناس أنه منهم وهو منطو على غير ما ينطوى عليه الصالحون :

وهذا - وإن كان حقا في نفسه - لكن في كونه هو المراد بالآية نظر . وإنما يدخل في الآية بطريق العموم : فإن الذى يدس نفسه بالفجور إذا خالط أهل الخير دس نفسه فيهم ، والله تعالى أعلم .

الباب التاسع

في طهارة القلب من أدرانته وأنجاسه

هذا الباب وإن كان داخلا فيما قبله ، كما بينا أن الزكاة لا تحصل إلا بالطهارة .
ولكننا أفردناه بالذكر لبيان معنى طهارته ، وشدة الحاجة إليها ، ودلالة القرآن والسنة
عليها . قال الله تعالى :

(يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ . قُمْ فَأَنْذِرْ . وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ . وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ^(١)) وقال تعالى :
(أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرْ قُلُوبَهُمْ . لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ
عَذَابٌ عَظِيمٌ^(٢)) .

وجمهور المفسرين من السلف ومن بعدهم على أن المراد بالثياب ههنا القلب . والمراد
بالطهارة لإصلاح الأعمال والأخلاق .

قال الواحدى : اختلف المفسرون في معناه ، فروى عطاء عن ابن عباس رضى
الله عنهما قال « يعنى من الإثم ، وما كانت الجاهلية تميزه » وهذا قول قتادة ومجاهد .
قالا « نفسك فطهرها من الذنب » ونحوه قول الشعبي وإبراهيم والضحاك والزهرى .
وعلى هذا القول : « الثياب » عبارة عن النفس ، والعرب تكنى بالثياب عن النفس
ومنه قول الشياخ :

رَمَوْهَا بِأَثْوَابٍ خِفَافٍ ، فَلَا تَرَى لَهَا شَبَهًا إِلَّا النَّعَامَ الْمُتَفَرًّا
رموها يعنى الركاب بأبدانهم . وقال عنتره :

(١) المدثر آية ١ - ٤ (٢) المائدة آية ٤٩ .

فَشَكَكَتُ بِالرَّمْعِ الْأَمَمِ ثِيَابَهُ لَيْسَ الْكَرِيمُ عَلَى الْفَنَى مُحَرَّمٌ
يعنى نفسه .

وقال في رواية الكلبي : يعنى لا تغفل ، فتكون غادرا دنس الثياب . وقال سعيد
ابن جبير : « كان الرجل إذا كان غادرا قيل : دنس الثياب ، وخبيث الثياب » وقال
هكرمة : « لا تلبس ثوبك على معصية ، ولا على فحشة » وروى ذلك عن ابن عباس ،
واحتج بقول الشاعر :

وَأَيُّ مُحَمَّدٍ اللَّهِ لَا ثَوْبَ غَادِرٍ لَيْسَتْ ، وَلَا مِنْ خِزْيَةِ أَنْفَعُ

وهذا المعنى أراد بن قال في هذه الآية « وعملك فأصلح » وهو قول أبي رزين ورواية
منصور عن مجاهد وأبي رزق ، وقال السدي : يقال للرجل إذا كان صالحا : إنه لظاهر
الثياب ، وإذا كان فاجرا : إنه لخبيث الثياب . قال الشاعر :

لَا هُمْ إِنْ عَاسَرَ بَنَ جَهَنَّمَ أَوْ ذَمَّ حَبَّأً فِي ثِيَابٍ دُسْمٍ^(١)

يعنى أنه متدنس بالخطايا ، وكما وصفوا الغادر الفاجر بدنس الثوب وصفوا الصالح
بطهارة الثوب ، قال امرؤ القيس :

* ثِيَابُ بَنِي عَوْفٍ طَهَارَى نَقِيَّةٌ *

يريد أنهم لا يفترون ، بل يفون ، وقال الحسن : « خذ قلبك فحسنة » ، وهذا قول
الفرطبي ، وعلى هذا : الثياب عبارة عن الخلق ، لأن خلق الانسان يشتمل على أحواله
اشتغال ثيابه على نفسه .

وروى العوفي عن ابن عباس في هذه الآية « لا تكن ثيابك التي تلبس من مكسب
غير طيب » والمعنى ظهرها من أن تكون مغصوبة ، أو من وجه لا يحل أخذها منه ،
وروى عن سعيد بن جبير : « وقلبك ونيتك فطهر » وقال أبو العباس : الثياب اللباس
ويقال : القلب ، وعلى هذا ينشد :

* فَسَلِّ^(٢) ثِيَابِي مِنْ ثِيَابِكَ تَنْسَلِ *

(١) أودم الحج : لونه هل نفسه . والدسم : جمع دم أي الدنس . والمعنى : أنه أحرم بالحج وهو
همل بالنوب والأوزار .

(٢) صدر بيت من معلقة امرئ القيس ، وقامه
وإن تلك قد ساءت من خلقة
ونسف الرش ينسل ، سقط .

وذهب بعضهم في تفسير هذه الآية إلى ظاهرها ، وقال : إنه أمر بتطهير ثيابه من النجاسات التي لا تجوز معها الصلاة . وهو قول ابن سيرين ، وابن زيد ، وذكر أبو إسحاق : « وثيابك فقص » ، قال لأن تقصير الثوب أبعد من النجاسة ، فإنه إذا اجترأ على الأرض لم يؤمن أن يضييه ما ينجسه ، وهذا قول طاووس . وقال ابن حرفة : معناه : نساءك طهرهن ، وقد يكفى عن النساء بالثياب واللباس . قال تعالى :

(أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لِهِنَّ) .

ويكفى عنهن بالإزار ، ومنه قول الشاعر :

أَلَا أَبْلِغُ أَبَا جَنْصِرٍ رَسُولًا فِدَى قَتٍّ مِنْ أَخِي تَمَّةٍ : إِزَارِي

أى أهلى ، ومنه قول البراء بن معرور للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم ليلة العقيقة ، « لَسَمْنَكَ بِمَا نَعْنَعُ مِنْهُ أَرْزَانَا ، أى نساءنا .

قلت : الآية تعم هذا كله ، وتدل عليه بطريق التبيين والزوم ، إن لم تتناول ذلك لفظا فإن الأمور به إن كان طهارة القلب ، فطهارة الثوب وعلب مكسبه تكميل لذلك ، فإن خبث الملابس يكسب القلب هيئة خبيثة ، كما أن خبث المطعم يكسبه ذلك ، ولذلك حرم لبس جلود النور والسباع بنهى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن ذلك في عدة أحاديث صحاح لا معارض لها ، لما تكسب القلب من الهيئة المشابهة لتلك الحيوانات ، فإن الملابس الظاهرة تسرى إلى الباطن ، ولذلك حرم لبس الحرير والذهب على الذكور لما يكتسب القلب من الهيئة التي تكون لمن ذلك لبسه من النساء وأهلى الفخر والخيلاء .

والمقصود : أن طهارة الثوب وكونه من مكسب طيب هو من تمام طهارة القلب وكذاها ، فإن كان الأمور به ذلك فهو وسيلة مقصودة لغيرها ، فالمقصود لنفسه أولى أن يكون مأمورا به وإن كان الأمور به طهارة القلب وتركبة النفس ، فلا يتم إلا بذلك ، فتبين دلالة القرآن على هذا وهذا .

وقوله : (أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَظْهَرْ قُلُوبُهُمْ ^(١)) غيب قوله : (سَمَّاهُونَ فَكَذِبٍ سَمَّاهُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ يَحْكُمُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ) .

فما يدل على أن العبد إذا اعتاد سماع الباطل وقبوله أكسبه ذلك تحريفا للحق من مواضعه ، فإنه إذا قبل الباطل أحبه ورضيه ، فإذا جاء الحق بخلافه رده وكذبه إن قدر على ذلك ، وإلا حرقه ، كما تصنع الجهمية بآيات الصفات وأحاديثها ، يردون هذه بالتأويل الذي هو تكذيب بحقائقها ، وهذه بكونها أخبار آحاد لا يجوز الاعتماد عليها في باب معرفة الله تعالى وأسمائه وصفاته . فهوؤلاء وإخوانهم من الذين لم يرد الله أن يظهر قلوبهم ، فإنها لو ظهرت لما أعرضت عن الحق ، وتعوّضت بالباطل عن كلام الله تعالى ورسوله ، كما أن المنحرفين من أهل الإرادة لما لم تظهر قلوبهم تعوّضوا بالسماع الشيطاني عن السماع القرآني الإيماني . قال عثمان بن عفان رضي الله عنه : « لو ظهرت قلوبنا لما شيعت من كلام الله » .

فالقلب الطاهر ، لكمال حياته ونوره وتخلصه من الأدوران والخبائث ، لا يشبع من القرآن ، ولا يتغذى إلا بحقائقه ، ولا يتداوى إلا بأدويته ، بخلاف القلب الذي لم يطهره الله تعالى ، فإنه يتغذى من الأغذية التي تناسبه ، بحسب ما فيه من النجاسة . فإن القلب النجس كالبدن العليل المريض ، لا تلائمه الأغذية التي تلائم الصحيح .

ودلت الآية على أن طهارة القلب موقوفة على إرادة الله تعالى ، وأنه سبحانه لما لم يرد أن يطهر قلوب القائلين بالباطل ، المنحرفين للحق ، لم يحصل لها الطهارة .

ولا يصح أن تفسر الإرادة ههنا بالإرادة الدينية ، وهي الأمر والحب ، فإنه سبحانه قد أراد ذلك لهم أمرا ومحبة ، ولم يرده منهم كونا . فأراد الطهارة لهم وأمرهم بها ، ولم يرد وقوعها منهم ، لماله في ذلك من الحكمة التي فواتها أكره إليه من فوات الطهارة منهم .

وقد أشبعنا الكلام في ذلك في كتابنا الكبير في القدر (٢) .

ودلت الآية على أن من لم يطهر الله قلبه فلا بد أن يثاله الخزي في الدنيا والعذاب في الآخرة ، بحسب نجاسة قلبه وخبثه . ولهذا حرم الله سبحانه الجنة على من في

(١) الآية آية ٨١ .

(٢) هو كتاب « شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر ، والحكمة ، والمصلحة » مطبوع .

قلبه نجاسة وخبث ، ولا يدخلها إلا بعد طيبه وطهره . فإنها دار الطيبين . ولهذا يقال لهم : **طَبِّبْتُمْ فَأَدْخُلُوهَا خَالِدِينَ** ^(١) .

أى ادخلوها بسبب طيبكم . والبشارة عند الموت لمؤلاء دون غيرهم ، كما قال تعالى : **(الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ يَقُولُونَ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ أَدْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ)** ^(٢) .

فالجنة لا يدخلها خبيث ، ولا من فيه شيء من الخبث . فمن تطهر في الدنيا ولقي الله طاهراً من نجاساته دخلها بغير معوق ، ومن لم يتطهر في الدنيا فإن كانت نجاسته عينية ، كالكافر ، لم يدخلها بحال . وإن كانت نجاسته كسبية عارضة دخلها بعد ما يتطهر في النار من تلك النجاسة ، ثم لا يخرج منها ، حتى إن أهل الإيمان إذا جازوا العرايط حبسوا على قنطرة بين الجنة والنار ، فَيَهْدَبُونَ وَيُنْقَبُونَ من بقايا بقيت عليهم ، قصرت بهم عن الجنة ، ولم توجب لهم دخول النار ، حتى إذا هذبوا ونقوا أذن لهم في دخول الجنة .

والله سبحانه بحكمته جعل الدخول عليه موقوفاً على الطهارة ، فلا يدخل المصلى عليه حتى يتطهر . وكذلك جعل الدخول إلى جنته موقوفاً على الطيب . والطهارة ، فلا يدخلها إلا طيب طاهر . فهما طهارتان : طهارة البدن ، وطهارة القلب . ولهذا شرع للمتوضئ أن يقول عقيب وضوئه :

« أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ . اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ » .

فطهارة القلب بالتوبة ، وطهارة البدن بالماء . فلما اجتمع له الطهران أصبح للدخول على الله تعالى ، والوقوف بين يديه ومناجاته :

وسألت شيخ الإسلام ^(٣) عن معنى دعاء النبي صلى الله عليه وسلم :

« اللَّهُمَّ طَهِّرْ لِي مِنْ خَطَايَايَ بِالمَاءِ وَالتَّلَجِ وَالْبَرَدِ » .

(١) الزمر آية ٧٢ .

(٢) النحل آية ٢٢ .

(٣) هو شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني المولود سنة ٦٦١ هـ

والمعروف بنبلة دمشق سنة ٧٢٢ هـ .

كيف يظهر الخطايا بذلك ؟ وما فائدة التخصيص بذلك ؟ وقوله في لفظ آخر : والماء البارد ، والحر أبلغ في الإنقاء ؟ .

فقال : الخطايا توجب للقلب حرارة ونجاسة وضعفا ، فيرتخي القلب وتضطرم فيه نار الشهوة وتنحصر ، فإن الخطايا والذنوب له بمنزلة الخطب الذي يمد النار ويوقدها ولهذا كلما كثرت الخطايا اشتدت نار القلب وضعفه ، والماء يغسل الخبث ويطفىء النار ، فإن كان باردا أوثرت الجسم صلابة وقوة ، فإن كان معه ثلج وبرد كان أقوى في التبريد وصلابة الجسم وشدته ، فكان أذهب لأثر الخطايا : هذا معنى كلامه ، وهو محتاج إلى مزيد بيان وشرح .

فاعلم أن ههنا أربعة أمور : أمران حسيان ، وأمران معنويان : فالنجاسة التي تزول بالماء هي ومزيلها حسيان ، وأثر الخطايا التي تزول بالتوبة والاستغفار هي ومزيلها معنويان ، وصلاح القلب وحياته ونعيمه لا يتم إلا بهذا وهذا : فذكر النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من كل شطر قسما نبه به على القسم الآخر . فتضمن كلامه الأقسام الأربعة في غاية الاختصار ، وحسن البيان . كما في حديث الدعاء بعد الوضوء :

« اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِنَ التَّوَّابِينَ وَاجْعَلْنِي مِنَ الْمُتَطَهِّرِينَ » .

فإنه يتضمن ذكر الأقسام الأربعة . ومن كمال بيانه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، وتحقيقه لما يخبر به ، وبأمر به : تمثيلة الأمر المطلوب المعنوي بالأمر المحسوس : وهذا كثير في كلامه ، كقوله في حديث علي بن أبي طالب :

« سَلِ اللَّهَ الْهُدَى وَالسَّادَاتِ ، وَافْكُرْ بِالْهُدَى هِدَايَتَكَ الطَّرِيقَ ، وَبِالسَّادَاتِ سَدَادَ السُّبُلِ » .

إذ هنا من أبلغ التعليم والنصح ، حيث أمره أن يذكر إذا سأل الله الهدى إلى طريق وضاه وجتته : كونه مسافرا ، وقد ضل عن الطريق ، ولا يدرى أين يتوجه ، فطلع له وجل خبير بالطريق عالم بها ، فسأله أن يدلّه على الطريق ، فهكذا شأن طريق الآخرة تمثيلا لها بالطريق المحسوس للمسافر : وحاجة المسافر إلى الله سبحانه : إلى أن يهديه تلك الطريق ، أعظم من حاجة المسافر إلى بلد إلى من يدلّه على الطريق الموصل إليها . وكذلك السداد ، وهو إصابة القصد قولاً وعملاً ، فثقله مثل رامى السهم ، إذا وقع سهمه في نفس الشيء الذي رماه ، فقد سدد سهمه وأصاب ولم يقع باطلا ، فهكذا

المصيب الحق في قوله وعمله بمنزلة المصيب في رمية . وكثيرا ما يقزن في القرآن هذا وهذا . فنه قوله تعالى :

(وَتَزَوَّدُوا فَإِنَّ خَيْرَ الزَّادِ التَّقْوَىٰ) (١) .

أمر الحاج بأن يتزودوا لسفرهم ، ولا يسافروا بغير زاد ، ثم نبههم على زاد سفر الآخرة ، وهو التقوى . فكما أنه لا يصل المسافر إلى مقصده إلا بزاد يبلغه إياه ، فكذلك المسافر إلى الله تعالى والدار الآخرة لا يصل إلا بزاد من التقوى ، فجمع بين الزادين ، ومنه قوله تعالى :

(يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُورِي سَوَآتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَلِكَ خَيْرٌ) (٢) .

فجمع بين الزينتين : زينة البدن باللباس ، وزينة القلب بالتقوى ، زينة الظاهر والباطن ، وكمال الظاهر والباطن ، ومنه قوله تعالى :

(فَمَنْ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلْ وَلَا يَشْقَىٰ) (٣) .

فنفى عنه الضلال ، الذي هو عذاب القلب والروح ، والشقاء الذي هو عذاب البدن والروح أيضا ، فهو منعم القلب والبدن بالهدى والفلاح ، ومنه قول امرأة العزيز عن يوسف عليه السلام لما أرتته النسوة اللاتيمات لما في حبه :

(فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ) (٤) فأرتتهن جماله الظاهر . ثم قالت : (وَلَقَدْ رَاودْنَاهُ بِحَبْلٍ فَقَسَمَ) (٥) .

فأخبرت عن جماله الباطن بعفته ، فأخبرتتهن بجمال باطنه ، وأرتتهن جمال ظاهره . فنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بقوله :

« اللَّهُمَّ طَهِّرْنِي مِنْ خَطَايَايَ بِالْمَاءِ وَالتَّلْجِ وَالْبَرَدِ » .

على أشدة حاجة البدن والقلب إلى ما يطهرهما وبردهما ويقويهما ، وتضمن دعاؤه سؤال هذا وهذا ، والله تعالى أعلم .

(١) البقرة آية ١٩٧ (٢) الأعراف آية ٢٦ (٣) طه آية ١٣٢ .

(٤) يوسف آية ٢٢

وقريب من هذا : أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم :
« كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنَ الْخَلَاءِ قَالَ : غُفِّرَ لَكَ » .

وفي هذا من السر والله أعلم : أن النجوى يثقل البدن ويؤذيه باحتباسه ، والذنوب تثقل القلب وتؤذيه باحتباسها فيه ، فهما مؤذيان مضران بالبدن والقلب ، فحمد الله عند خروجه على خلاصه من هذا المؤذى لبدنه ، وخفقه البدن وراحته ، وسأل أن يخلصه من المؤذى الآخر ويريح قلبه منه ويخففه :

رأسرار كلماته وأدعيتته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فوق ما يخطر بالبال :

فصل فيما في الشرك والزنا واللواط من الخبث

وقد وسم الله سبحانه الشرك والزنا واللواط بالنجاسة والخبث في كتابه دون سائر الذنوب وإن كانت مشتملة على ذلك ، لكن الذى وقع في القرآن قوله تعالى :

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ^(١)) وقوله تعالى في حق اللوطية :
(وَلَوْطًا آتَيْنَاهُ حُكْمًا وَعِلْمًا وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ تَعْمَلُ الْفَبَائِثَ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمَ سَوْءٍ فَاسَقِينَ^(٢)) ، وقالت اللوطية : (أَخْرِجُوا آلَ لُوطٍ مِنْ قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يَبْغِضُونَ^(٣)) .

فأقروا مع شركهم وكفرهم أنهم هم الأخباث النجاس ، وأن لوطا وآله مطهرون من ذلك باجتناهم له ، وقال تعالى في حق الزناة :

(الْخَبِيثَاتُ لِلْخَبِيثِينَ وَالْخَبِيثُونَ لِلْخَبِيثَاتِ^(٤)) .

فأما نجاسة الشرك فهي نوعان : نجاسة مغلظة ، ونجاسة مخففة ، فالمغلظة : الشرك الأكبر الذى لا يغفره الله عز وجل ، فإن الله لا يغفر أن يشرك به . والمخففة : الشرك الأصغر ، كسبر الرباء ، والتصنيع للمخلوق ، والحلف به وخوفه ورجائه . ونجاسة الشرك عينية . ولهذا جعل سبحانه الشرك نجسا ، بفتح الجيم ، ولم يقل : إنما المشركون

(١) التوبة آية ٢٨

(٢) الأنبياء آية ٧٤

(٣) النحل آية ٤٦

(٤) النور آية ٢٦

نجس ، بالكسر ، فإن النجس عين النجاسة ، والنجس ، بالكسر ، هو المتنجس .
فالثوب إذا أصابه بول أو خمر نجس . والبول والخمر نجس . فأنجس النجاسة الشرك ،
كما أنه أعظم الظلم . فإن النجس في اللغة والشرع هو المستقل الذي يطلب مبعده والبعد
منه ، بحيث لا يلمس ولا يشم ولا يرى ، فضلا أن يخاط ويلبس لقذارته ، ونفرة
الطباع السليمة عنه . وكلما كان الحى أكل حياة وأصبح حياء كان إبعاده لذلك أعظم
ونفرته منه أقوى .

فالأعيان النجسة إما أن تؤذى البدن أو القلب ، أو تؤذيها معا . والنجس قد يؤذى
برائحته ، وقد يؤذى بملابسته ، وإن لم تكن له رائحة كريهة .

والمقصود : أن النجاسة تارة تكثرن محسوسة ظاهرة ، وتارة تكون معنوية باطنة
فيغلب على الروح والقلب الخبيث والنجاسة ، حتى إن صاحب القلب الحى يشم من
تلك الروح والقلب رائحة خبيثة يتأذى بها ، كما يتأذى من شم رائحة الثمن ، ويظهر
ذلك كثيرا في عرقه ، حتى ليجد رائحة عرقه تننا . فإن ثمن الروح والقلب يتصل
بباطن البدن أكثر من ظاهره . والعرق يفيض من الباطن ، ولهذا كان الرجل الصالح
طيب العرق . وكان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أطيب الناس عرقا . قالت
أم سليم ، وقد سألت رسول الله عليه الصلاة والسلام عنه وهى تلتقطه « هو من أطيب
الطيب » فالنفس النجسة الخبيثة يقوى خبيثها ونجاستها حتى يبدو على الجسد : والنفس
الطيبة بفضلها ، فإذا تجردت وخرجت من البدن وجد لهله كأطيب نضحة مسك وجدت
على وجه الأرض ، ولتلك كائن ريع جيفة وجدت على وجه الأرض .

والمقصود : أن الشرك لما كان أعظم الظلم ، وأقبح القبائح ، وأنكر المنكورات ،
كان أبغض الأشياء إلى الله تعالى وأكرهها له ، وأشدّها مقتا لديه : ورتب عليه من
عقوبات الدنيا والآخرة ما لم يرتبه على ذنب سواه ، وأخبر أنه لا يغفره ، وأن أهله
نجس ، ومنعهم من قربان حرمه ، وحرم ذبايحهم ومناكرتهم ، وقطع الموالاة بينهم
وبين المؤمنين ، وجعلهم أعداء له سبحانه وللملائكة ورسله وللمؤمنين . وأباح لأهل
التوحيد أموالهم ونساءهم وأبنائهم ، وأن يتخلوهم عبيدا ، وهذا لأن الشرك هضم
لحق الربوبية ، وتنقيص لعظمة الإلهية ، وسوء ظن برب العالمين ، كما قال تعالى :

(وَيُسَدِّبُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَتِ وَالْمُشْرِكِينَ وَالْمُشْرِكَاتِ الظَّالِمِينَ يَا أَيُّهَا ظَنُّ السُّوءِ

عَلَيْهِمْ قَارَةٌ لِّلْهَوَىٰ وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلَعَنَهُمْ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ^(١) .

لم يجمع على أحد من الوعيد والعقوبة ما جمع على أهل الشرك ، فإنهم ظنوا به ظن
السهو ، حتى أشركوا به ، ولو أحسنوا به للظن لوحدوه حتى توحيدوه ، ولهذا أخبر
سبحانه عن المشركين أنهم ماقدروه حتى قبلوه في ثلاثة مواضع من كتابه (٢) وكيف
يقدره حتى قدره من جعل له عدلا ونادا ، يحبه ، ويخافه ، ويرجوه ، ويدل له ، ويخضع
له ، ويهرب من سخطه ، ويؤثر مرضاته ؟ قال تعالى :

(وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ ^(٣)) .

وقال تعالى : (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ

ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ^(٤)) .

أي جعلون له عدلا في العبادة والحب والتعظيم . وهذه هي التسمية التي أثبتها المشركون
بين الله وبين آلهتهم ، وعرفوا ، وهم في النار ، أنها كانت ضلالا وباطلا ، فيقولون
لآلهتهم وهم في النار معهم .

(ثُمَّ إِنَّ كُنَّا لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ إِذْ نَسُوْنَكُمْ رَبَّ الْمَالِكِينَ ^(٥)) .

ومعلوم أنهم ما سوهوهم به في الذات والصفات والأفعال ، ولا قالوا : إن آلهتهم
خلقت السموات والأرض ، وأنها تحي وتحيي وتميت ، وإنما سوهوهم بها في محبتهم لها ،
وعظيمهم لها ، وعبادتهم إياها ، كما ترى عليه أهل الإشراك ممن ينتسب إلى الإسلام ،
ومن العجب أنهم ينسبون أهل التوحيد إلى التنقص بالمشايخ والأنبياء والصالحين ،
وما ذنبهم إلا أن قالوا : إنهم عبيد لا يملكون لأنفسهم ولا لغيرهم ضرا ولا نفعا ، ولا
موتا ولا حياة ولا نشورا ، وأنهم لا يشفعون لعابديهم أبدا ، بل قد حرم الله شفاعتهم
لهم ، ولا يشفعون لأهل التوحيد إلا بعد إذن الله لهم في الشفاعة ، فليس لهم من الأمر

(١) الفتح آية ٦

(٢) الموضع الأول قوله تعالى في الآية ٩١ من سورة الأنعام : (وما قدروا الله حق قدره ، إلا قالوا
ما أنزل الله على بشر من شيء) والثاني ما جاء في آية ٧٤ من سورة الحج وهو (ما قدروا الله حق قدره ، إن
الله لقوى عزيز) والثالث ما جاء في آية ٩٧ من سورة الزمر وهو (وما قدروا الله حق قدره والأرض جميعا
قبل يوم القيامة والسموات مطويات بيمينه سبحانه وتعالى عما يشركون) .

(٣) البقرة آية ١٦٥ (٤) الأنعام آية ٢ (٥) الشعراء آية ٩٨ ، ٩٩ .

شيء ، بل الأمر كله لله ، والشفاعاة كلها له سبحانه ، والولاية له ، فليس مخلقه من دونه
ولي ولا شفيع .

فالشرك والتعطيل مبنيان على سوء الظن بالله تعالى ، ولهذا قال إبراهيم إمام الخلفاء
لخصمائه من المشركين :

(أَإِنكُمُ آلِهَةُ دُونِ اللَّهِ تُرِيدُونَ . قَا ظَنُّكُمْ بِرَبِّ الْعَالَمِينَ^(١)).

وإن كان المعنى : ما ظنكم به أن يعاملكم ويمجازيكم به ، وقد عبدتم معه غيره ،
وجعلتم له ندا ؟ فأنتم تخدمون تحت هذا التهديد : ما ظنتم بربكم من سوء حتى عبدتم معه
غيره ؟ فإن المشرك لما أن يظن أن الله سبحانه يحتاج إلى من يدبر أمر العالم معه : من وزير ،
أو ظهير ، أو عون . وهذا أعظم التنقيص لمن هو غنى عن كل ماسواه بذاته ، وكل
ماسواه فقير إليه بذاته ، وإما أن يظن أن الله سبحانه إنما تم قدرته بقدرته الشريك ،
وإلا أن يظن بأنه لا يعلم حتى يعلمه الواسطة ، أولا يرجم حتى يجعله الواسطة يرحم ،
أولا يكفى عبده وحده ، أو لا يفعل ما يريد العبد حتى يشفع عنده الواسطة ، كما يشفع
المخلوق عند المخلوق ، فيحتاج أن يقبل شفاعته لحاجته إلى الشافع وانتفاعه به ، وتكثره
به من القلة ، وتعززه به من الذلّة ، أو لا يجيب دعاء عباده حتى يسألوا الواسطة أن
ترفع تلك الحاجات إليه ، كما هو حال ملوك الدنيا ، وهذا أصل شرك الخلق . أو يظن
أنه لا يسمع دعاءهم لبعده عنهم ، حتى يرفع الوسائط إليه ذلك ، أو يظن أن للمخلوق
عليه حقا . فهو يقسم عليه بحق ذلك المخلوق عليه ، ويتوسل إليه بذلك المخلوق ، كما
يتوسل الناس إلى الأكابر والملوك بمن يعز عليهم ولا يمكنهم مخالفتهم ، وكل هذا تنقص
للربوبية ، وهضم لحقها ، ولو لم يكن فيه إلا نقص محبة الله تعالى وخوفه ورجائه ،
والتوكل عليه ، والإنابة إليه ، من قلب المشرك ، بسبب قسمته ذلك بينه سبحانه وبين
من أشرك به . فينقص ويضعف أو يضمحل ذلك التعظيم والمحبة والخوف والرجاء ،
بسبب صرف أكثره أو بعضه إلى من عبده من دونه - لسكنى قى شناعته .

فالشرك ملزوم لتنقص الرب سبحانه ، والتنقص لازم له ضرورة ، شاء المشرك أم
أبى ، ولهذا اقتضى حده سبحانه وكال ربوبيته أن لا يغفره ، وأن يخلد صاحبه في العذاب
الآليم ، ويجعله أشقى البرية . فلا تجد مشركا قبل إلا وهو منقص لله سبحانه ، وإن زعم

أنه يعظمه بذلك . كما أنك لا تجد مبتدعا إلا وهو متقص للرسول صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، وإن زعم أنه معظم له بتلك البدعة . فإنه يزعم أنها خير من السنة وأولى بالصواب ، أو يزعم أنها هي السنة ، إن كان جاهلا مقلدا ، وإن كان مستبصرا في بدعته فهو مشاق لله ورسوله .

فالمتنقصون المنقوصون عند الله تعالى ورسوله وأوليائه : هم أهل الشرك والبدعة ، ولا سيما من بنى دينة على أن كلام الله ورسوله أدلة لفظية لاتفيد اليقين ، ولا تغنى من اليقين والعلم شيئا . فيالله للمسلمين ، أى شيء فات من هذا التنقص ؟ .

وكذلك من نفى صفات الكمال عن الرب تعالى ، خشية مايتوهمه من التشبيه والتجسيم فقد جاء من التنقص بضد ماوصف الله سبحانه به نفسه من الكمال .

والمقصود : أن هاتين الطائفتين هم أهل التنقص في الحقيقة ، بل هم أعظم الناس تنقصا ، لبس عليهم الشيطان حتى ظنوا أن تنقصهم هو الكمال . ولهذا كانت البدعة قرينة الشرك في كتاب الله تعالى ، قال تعالى :

(قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ^(١)) .
فالإثم والبغى قرينان ، والشرك والبدعة قرينان .

فصل

وأما نجاسة الذنوب والمعاصي ، فإنها بوجه آخر ، فإنها لانستلزم تنقيص الربوبية ، ولا سوء الظن بالله عز وجل . ولهذا لم يرتب الله سبحانه عليها من العقوبات والأحكام ما رتب على الشرك ، وهكذا استقرت الشريعة على أنه يعنى عن النجاسة المخففة ، كالنجاسة في محل الاستجمار ، وأسفل الخف ، والحذاء ، أو بول الصبي الرضيع وغير ذلك ، مالا يُعفى عن المخلطة ، وكذلك يعنى عن الصغائر مالا يعنى عن الكبائر . ويعنى لأهل التوحيد المحض الذى لم يشوبه بالشرك مالا يعنى لمن ليس كذلك ، فلو لقي الواحد الذى لم يشرك بالله شيئا البتة ربه بقرباب الأرض خطايا أتاه بقرابها مغفرة . ولا يحصل

هذا لمن نقص توحيده وشابه بالشرك . فإن التوحيد الخالص الذي لا يشوبه شرك لا يبق معه ذنب . فإنه يتضمن من محبة الله تعالى وإجلاله ، وتعظيمه ، وخوفه ، ورجائه وحده ما يوجب غسل الذنوب ، ولو كانت قُرَاب الأرض ، فالنجاسة عارضة ، والدافع لها قوى فلا تثبت معه ، ولكن نجاسة الزنا واللواط أغلظ من غيرها من النجاسات ، من جهة أنها تفسد القلب ، وتضعف توحيده جدا ، ولهذا كان أحظى الناس بهذه النجاسة أكثرهم شركاء ، فكما كان الشرك في العبد أغلب كانت هذه النجاسة والحجاث فيه أكثر . وكما كان أعظم إخلاصا كان منها أبعد ، كما قال تعالى عن يوسف الصديق عليه السلام :

(كَذَلِكَ لِنَصْرِفَ عَنْهُ السُّوءَ وَالْفَحْشَاءَ إِنَّهُ مِنْ عِبَادِنَا الْمُخْلَصِينَ ^(١)) .

فإنَّ عشق الصور المحرمة نوع تعبد لها ، بل هو من أعلى أنواع التعبد ، ولا سيما إذا استولى على القلب وتمكن منه صار تتيما ، والتيم التعبد ، فيصير العاشق عابدا لمعشوقه ، وكثيرا ما يغلب حبه وذكره والشوق إليه ، والسعى في مرضاته ، وإيثار محابه على حب الله وذكره ، والسعى في مرضاته ، بل كثيرا ما يذهب ذلك من قلب العاشق بالكلية ، ويصير متعلقا بمعشوقه من الصور ، كما هو مشاهد ، فيصير المعشوق هو إله من دون الله عز وجل ، يقدم رضاه وحيه على رضى الله وحيه ، ويتقرب إليه مالا يتقرب إلى الله ، ويُنفق في مرضاته مالا ينفقه في مرضاة الله ، ويتجنب من سخطه مالا يتجنب من سخط الله تعالى ، فيصير أثر عنده من ربه : حُبًّا ، وخضوعا ، وذلا ريمعا . وطاعة .

ولهذا كان العشق والشرك متلازمين ، وإنما حكى الله سبحانه العشق عن المشركين من قوم لوط ، وعن امرأة العزيز . وكانت إذ ذاك مشركة ، فكما قوى شرك العبد ببلب عشق الصور ، وكما قوى توحيدهُ صرف ذلك عنه . والزنا واللواط كمال لذتهما إنما يكون مع العشق ولا يخلو صاحبهما منه ، وإنما ليتقله من محل إلى محل لا يبق عشقه مقصورا على محل واحد بل ينقسم على سهام كثيرة ، لكل محبوب نصيب من تأله وتعبده .

فليس في الذنوب أفسد للقلب والدين من هاتين الفاحشتين ، ولهما خاصية في تبعيد

القلب من الله ، فإنهما من أعظم الخبايا ، فإذا انصغ القلب بهما بعد من هو طيب ، لا يصعد إليه إلا طيب ، وكلما ازداد خبثا ازداد من الله بعدا ، ولهذا قال المسيح فيها رواه الإمام أحمد في كتاب الزهد ولا يكون البطالون من الحكماء ، ولا يبلغ الزناة ملكوت السماء .

ولما كانت هذه حال الزنا كان قريبا للشرك في كتاب الله تعالى . قال الله تعالى :

(الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين) (١) .

والصواب : القول بأن هذه الآية محكمة يعمل بها لم ينسخها شيء ، وهي مشتملة على خبر وتحريم . ولم يأت من ادعى نسخها بحجة البينة ، والذي أشكل منها على الناس واضح بحمد الله تعالى ، فإنهم أشكل عليهم قوله الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة . هل هو خبر أو نهى ، أو إباحة ؟ فإن كان خبرا فقد رأينا كثيرا من الزناة ينكح غصيفة . وإن كان نهيا فيكون قد نهى الزاني أن يتزوج إلا بزانية أو مشركة . فيكون نهيا له عن فكاك المؤمنات العفاف ، وإباحة له في نكاح المشركات والزواني ، والله سبحانه لم يره ذلك قطعا ، فلما أشكل عليهم ذلك طلبوا للآية وجها يصح حملها عليه . فقال بعضهم : المراد من النكاح الوطء والزنا ، فكانه قال : الزاني لا يزني إلا بزانية أو مشركة .

وهذا فاسد ، فإنه لا فائدة فيه ، ويصان كلام الله تعالى عن حمله على مثل ذلك ، فإنه من المعلوم أن الزاني لا يزني إلا بزانية ، فأى فائدة في الإخبار بذلك ؟ ولما رأى الجمهور هساد هذا التأويل أعرضوا عنه .

ثم قالت طائفة : هذا عام اللفظ خاص المعنى ، والمراد به رجل واحد وامرأة واحدة وهي عتاق البغي وصاحبها فإنه أسلم ، واستأذن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في نكاحها . فنزلت هذه الآية .

وهذا أيضا فاسد ، فإن هذه الصورة المعينة وإن كانت سبب النزول فالقرآن لا يقتصر به على محال أسبابه ولو كان كذلك لبطل الاستدلال به على غيرها .

وقالت طائفة : بل الآية منسوخة بقوله :

(وَأَنْكِحُوا الْأَيَامَى مِنْكُمْ^(١)).

وهذا أفسد من الكل ، فإنه لا تعارض بين هاتين الآيتين ، ولا تناقض إحداها الأخرى ، بل أمر سبحانه بإنكاح الأيامي ، وحرم نكاح الزانية ، كما حرم نكاح المعتدة والمحرمة ، وذوات المحارم ، فأين الناسخ والمنسوخ في هذا ؟
فإن قيل : فما وجه الآية ؟

قيل : وجهها ، والله أعلم ، أن المتزوج أمر أن يتزوج المحصنة العفيفة ، وإنما أيسح له نكاح المرأة بهذا الشرط ، كما ذكر ذلك سبحانه في سورتي النساء والمائدة (٢) والحكم المعلق على الشرط ينتفي عند انتفائه ، والإباحة قد علفت على شرط الإحصان ، فإذا انتفى الإحصان انتفت الإباحة المشروطة به ، فالمتزوج إما أن يلتزم حكم الله وشرعه الذي شرعه على لسان رسوله ، أولا يلتزمه ، فإن لم يلتزمه فهو مشرك لا يرضى بنكاحه إلا من هو مشرك مثله ، وإن التزمه وخالفه ونكح ماحرم عليه ، لم يصح النكاح ، فيكون زانيا ، فظهر معنى قوله :

(لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً أَوْ مُشْرِكَةً).

وتبين غاية البيان وكذلك حكم المرأة .

وكما أن هذا الحكم هو موجب القرآن وصرحه فهو موجب الفطرة ، ومقتضى العقل ، فإن الله سبحانه حرم على عبده أن يكون قرئانا ذبوثا زوج بغى ، فإن الله تعالى فطر الناس على استقباح ذلك واستهجانته ، ولهذا إذا بالغوا في سب الرجل قالوا : زوج قحبة ، فحرم الله على المسلم أن يكون كذلك .

فظهرت حكمة التحريم وبان معنى الآية ، والله الموفق .

ومما يوضح التحريم ، وأنه هو الذى يليق بهذه الشريعة الكاملة : أن هذه الجناية من المرأة تعود بفساد فراش الزوج وفساد النسب الذى جعله الله تعالى بين الناس لتمام

(١) النور آية ٣٢ .

(٢) يشير إلى آية ٣ من سورة النساء وهى - فانكحوا ما طاب لكم من النساء - وإلى آية ٢٤ من السورة المتقدمة وهى - وأحل لكم ما وراء ذلكم أن تبتغوا بأموالكم محسنين غير مسافحين - وإلى آية ٥ من سورة المائدة وهى - والمحصنات من المؤمنات والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم - .

مصالحهم ، وعنده من جملة نعمه عليهم ، فالزنا يفضي إلى اختلاط المياه ، واشتباها
الانساب ، فمن محاسن الشريعة : تحريم نكاح الزانية ، حتى تنوب وتُستبرأ .

وأيضاً فإن الزانية خبيثة ، كما تقدم بيانه ، والله سبحانه جعل النكاح سبباً للمودة
والرحمة والمودة وخالص الحب ، فكيف تكون الخبيثة مودودة للطيب ، زوجها له ،
والزوج سمي زوجاً من الأزواج وهو الاشتباه فالزوجان الإثنان المتشابهان ، والمنافرة
ثابتة بين الطيب والخبيث شرعاً وقدرًا ، فلا يحصل معها الأزواج والتراحم والوداد ،
فلقد أحسن كل الإحسان من ذهب إلى هذا المذهب ، ومنع الرجل أن يكون زوج قحبة .
فأين هذا من قول من جوز أن يتزوجها ويطأها الليلة ، وقد وطئها الزاني البارحة ،
وقال : ماء الزاني لا حرمة له ، فهب أن الأمر كذلك ، فماء الزوج له حرمة ، فكيف
يجوز اجتماعه مع ماء الزاني في رحم واحد ؟

والمقصود : أن الله سبحانه سمي الزواني والزناة خبيثين وخبيثات ، وجنس هذا
الفعل قد شرعت فيه الطهارة ، وإن كان حلالاً ، وسمى فاعله جنياً ، لبعده عن قراءة
القرآن ، وعن الصلاة ، وعن المساجد ، فنع من ذلك كله حتى يتطهر بالماء . فكل ذلك
إذا كان حراماً يبعد القلب عن الله تعالى ، وعن الدار الآخرة ، بل يحول بينه وبين
الإيمان ، حتى يحدث طهراً كاملاً بالتوبة ، وطهراً لبدنه بالماء . وقول اللوطية .

(أَخْرِجُوهُمْ مِنْ قَرْيَتِكُمْ إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يَتَطَهَّرُونَ ^(١)) .

من جنس قوله سبحانه في أصحاب الأخدود .

(وَمَا نَقَمُوا مِنْهُمْ إِلَّا أَنْ يُؤْمِنُوا بِاللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ ^(٢)) وقوله تعالى (قُلْ يَا أَهْلَ
الْكِتَابِ هَلْ تَنْقِمُونَ مِنَّا إِلَّا أَنْ آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَمَا أُنْزِلَ مِن قَبْلِ ^(٣)) .
وهكذا المشرك إنما ينقم على الموحيد تجريده للتوحيد ، وأنه لا يشوبه بالإشراك ؛
وهكذا المبتدع : إنما ينقم على السني تجريده متابعة الرسول ، وأنه لم يشبها بأراء الرجال ،
ولا بشيء مما خالفها . فصبر الموحّد المتبع للرسول على ما ينقمه عليه أهل الشرك والبدعة
خير له وأنفع ، وأسهل عليه من صبره على ما ينقمه الله ورسوله عليه من موافقة أهل
الشرك والبدعة .

إِذَا لَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنَ الصَّبْرِ ، فَاصْطَبِرْ عَلَى الْحَقِّ ، ذَاكَ الصَّبْرُ مُحَمَّدٌ عَفِيَاهُ

الباب العاشر

في علامات مرض القلب وصحته

كل عضو من أعضاء البدن خلق لفعل خاص ، به كماله في حصول ذلك الفعل منه ، ومنزله : أن يتعذر عليه الفعل الذي خلق له ، حتى لا يصدر منه ، أو يصدر مع نوع من الاضطراب ، فمرض اليد : أن يتعذر عليها البطش ، ومرض العين : أن يتعذر عليها النظر والرؤية ، ومرض اللسان : أن يتعذر عليه النطق ، ومرض البدن : أن يتعذر عليه حركته الطبيعية أو يضعف عنها ، ومرض القلب : أن يتعذر عليه ما خلق له من معرفة الله ومحبه والشوق إلى لقائه ، والإنابة إليه ، وإثبات ذلك على كل شهوة ، فلو عرف العبد كل شيء ولم يعرف ربه ، فكأنه لم يعرف شيئا ، ولو نال كل حظ من حظوظ الدنيا ولذاتها وشهواتها ولم يظفر بمحبة الله ، والشوق إليه ، والأنس به ، فكأنه لم يظفر بلذة ولا نعيم ولا قرة عين ، بل إذا كان القلب خاليا عن ذلك صادت تلك الحظوظ والذات عذابا له ولا بد ، فيصير معذبا بنفس ما كان منعما به من جهتين من جهة حسرة فوته ، وأنه حيل بينه وبينه ، مع شدة تعلق روحه به ، ومن جهة فوت ما هو خير له وأنفع وأدوم ، حيث لم يحصل له ، فالمحجوب الحاصل فات ، والمحجوب الأعظم لم يظفر به ، وكل من عرف الله أحبه ، وأخلص العبادة له ولا بد ، ولم يؤثر عليه شيئا من المحجوبات ، فن أثر عليه شيئا من المحجوبات فقلبه مريض ، كما أن المعدة إذا اعتادت أكل الحليث وآثرته على الطيب سقطت عنها شهوة الطيب ، وتعوضت بمحبة غيره .

وقد يمرض القلب ويشد مرضه ، ولا يعرف به صاحبه ، لاشتغاله وانصرافه عن معرفة صحته وأسبابها ، بل قد يموت وصاحبه لا يشعر بموته ، وعلامة ذلك أنه لا تؤله جراحات القبائح ، ولا يرجعه جهله بالحق وعقائده الباطلة ، فإن القلب إذا كان فيه

حياة تألم بورود القبيح عليه ، وتألم بجمله بالحق بحسب حياته .

• وَمَا لِلْجُرْحِ بِمَيِّتٍ إِلَّا مُمْ •

وقد يشعر بمرضه ، ولكن يشتد عليه تحمل مرارة الدواء والصبر عليها ، فهو يؤثر بقوله الله على مشقة الدواء ، فإن دوامه في مخالفة الهوى ، وذلك أصعب شيء على النفس وليس لها أنفع منه .

وتارة يوطن نفسه على الصبر ، ثم يتفسخ عزمه ، ولا يستمر معه لضعف علمه وبصيرته وصبره : كمن دخل في طريق مخوف مفض إلى غاية الأمن ، وهو يعلم أنه إن صبر عليه انقضى الخوف وأعقبه الأمن ، فهو محتاج إلى قوة صبر ، وقوة يقين بما يصير إليه ، ومتى ضعف صبره ويقينه رجع عن الطريق ، ولم يتحمل مشقتها ، ولا سببا لإن عدم الرفيق ، واستوحش من الوحدة ، وجعل يقول : أين ذهب الناس فلي بهم أسوة . وهذه حال أكثر الخلق ، وهي التي أهلكتهم ، فالصبر الصادق لا يستوحش من قلة الرفيق ولا من فقدته إذا استشعر قلبه مرافقة الرعيل الأول ، الذين أنعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا ، فتفرد العبد في طريق طلبه دليل على صدق الطلب .

ولقد سئل إسحاق بن راهويه عن مسألة فأجاب . ف قيل له : إن أخاك أحمد بن حنبل يقول فيها بمثل ذلك . فقال : ما ظننت أن أحدا يوافقني عليها ولم يستوحش بعد ظهور الصواب له من عدم الموافقة ، فإن الحق إذا لاح وتبين لم يحتج إلى شاهد يشهد به والقلب يبصر الحق كما تبصر العين الشمس . فإذا رأى الراى الشمس لم يحتج في علمه بها واعتقاده أنها طالعة إلى من يشهد بذلك ويوافقه عليه .

وما أحسن ما قال أبو محمد عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة في كتاب الحوادث والبدع : حيث جاء الأمر بلزوم الجماعة فالمراد به لزوم الحق واتباعه ، وإن كان المتمسك به قليلا والمخالف له كثيرا ، لأن الحق هو الذي كانت عليه الجماعة الأولى من عهد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه ، ولا نظر إلى كثرة أهل البدع بعدهم . قال عمرو بن ميمون الأودي : صحبت معاذًا باليمن . فما فارقت حتى واريته في التراب بالشأم ، ثم صحبت بعده أئمة الناس عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ، فسمعت يقول : عليكم بالجماعة ، فإن يد الله على الجماعة . ثم سمعته يوما من الأيام وهو يقول :

سَبَّكَ عَلَيْكُمْ وَلَا يَزُولُ الصَّلَاةَ عَنْ مَوَاقِبِهَا ، فَصَلُّوا الصَّلَاةَ لِمَقَاتِهَا ، فَهِيَ الْقَرِيبَةُ ، وَصَلُّوا مَعَهُمْ فَإِنَّهَا لَكُمْ نَافِلَةٌ . قَالَ قُلْتُ : يَا أَصْحَابَ مُحَمَّدٍ ، مَا أَدْرَى مَا تَحَدِّثُونَا ؟ قَالَ وَمَا ذَاكَ ؟ قُلْتُ تَأْمُرُنِي بِالْجَمَاعَةِ وَتَحْضِنُنِي عَلَيْهَا : ثُمَّ تَقُولُ : صَلِّ الصَّلَاةَ وَحْدَكَ ، وَهِيَ الْقَرِيبَةُ ، وَصَلِّ مَعَ الْجَمَاعَةِ وَهِيَ نَافِلَةٌ ؟ قَالَ : يَاعَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ ، قَدْ كُنْتَ أَظُنُّكَ مِنْ أَفْقِهِ أَهْلُ هَذِهِ الْقَرْيَةِ ، تَدْرِي مَا الْجَمَاعَةُ ؟ قُلْتُ : لَا . قَالَ : إِنَّ جُمْهُورَ الْجَمَاعَةِ : الَّذِينَ فَارَقُوا الْجَمَاعَةَ . الْجَمَاعَةُ مَا وَافَقَ الْحَقُّ ، وَإِنْ كُنْتَ وَحْدَكَ ، وَفِي طَرِيقٍ أُخْرَى « فَضْرَبَ عَلَى فُخْدِي وَقَالَ : وَيْحَكَ ، إِنَّ جُمْهُورَ النَّاسِ فَارَقُوا الْجَمَاعَةَ . وَإِنَّ الْجَمَاعَةَ مَا وَافَقَ طَاعَةَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ » قَالَ نَعِيمُ بْنُ حَمَادٍ « يَعْنِي إِذَا فَسَدَتِ الْجَمَاعَةُ فَعَلَيْكَ بِمَا كَانَتْ عَلَيْهِ الْجَمَاعَةُ قَبْلَ أَنْ تَفْسُدَ ، وَإِنْ كُنْتَ وَحْدَكَ ، فَإِنَّكَ أَنْتَ الْجَمَاعَةُ حِينَئِذٍ » ذَكَرَهُ الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ :

وَقَالَ أَبُو شَامَةَ عَنْ مَبَارَكٍ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ قَالَ « السُّنَّةُ ، وَالَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ بَيْنَ الْغَالِي وَالْجَانِي ، فَاصْبِرُوا عَلَيْهَا رَحِمَكُمُ اللَّهُ ، فَإِنَّ أَهْلَ السُّنَّةِ كَانُوا أَقْلَ النَّاسِ فِيمَا مَضَى وَهُمْ أَقْلُ النَّاسِ فِيمَا بَقِيَ : الَّذِينَ لَمْ يَلْهَبُوا مَعَ أَهْلِ الْإِتْرَافِ فِي إِتْرَافِهِمْ ، وَلَا مَعَ أَهْلِ الْبِدْعِ فِي بِدْعِهِمْ ، وَصَبَرُوا عَلَى سُنَّتِهِمْ حَتَّى لَقُوا رَبَّهُمْ ، فَكَذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ فَكُونُوا » : وَكَانَ مُحَمَّدُ بْنُ أَسْلَمٍ الطُّوسِيُّ ، الْإِمَامُ الْمُتَّفِقُ عَلَى إِمَامَتِهِ ، مَعَ رَتْبَتِهِ ، أَتْبَعَ النَّاسَ السُّنَّةَ فِي زَمَانِهِ ، حَتَّى قَالَ : « مَا بَلَغَنِي سُنَّةٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَّا عَمِلْتُ بِهَا ، وَلَقَدْ حَرَصْتُ عَلَى أَنْ أَطُوفَ بِالْبَيْتِ رَاكِبًا ، فَمَا مَثُكُنْتُ مِنْ ذَلِكَ ، فَسُئِلَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي زَمَانِهِ عَنِ السَّوَادِ الْأَعْظَمِ الَّذِينَ جَاءَ فِيهِمُ الْحَدِيثُ :

« إِذَا اخْتَلَفَ النَّاسُ فَعَلَيْنَاكُمْ بِالسَّوَادِ الْأَعْظَمِ » .

فَقَالَ « مُحَمَّدُ بْنُ أَسْلَمٍ الطُّوسِيُّ هُوَ السَّوَادُ الْأَعْظَمُ ، وَصَلَّى اللَّهُ ، فَإِنَّ الْعَصْرَ إِذَا كَانَ فِيهِ عَارِفٌ بِالسُّنَّةِ دَاعٍ إِلَيْهَا فَهُوَ الْحُجَّةُ ، وَهُوَ الْإِجْمَاعُ ، وَهُوَ السَّوَادُ الْأَعْظَمُ ، وَهُوَ سَبِيلُ الْمُؤْمِنِينَ الَّتِي مِنْ فَارَقَهَا وَاتَّبَعَ سَوَاءَهَا وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مَا تَوَلَّى ، وَأَصْلَاهُ جَهَنَّمَ ، وَسَاءَتِ مَصِيرًا .

وَالْمَقْصُودُ : أَنْ مِنْ عِلَامَاتِ أَمْرٍ أَنْ يَرْضَى الْقُلُوبَ عَدُوْلَهَا عَنِ الْأَغْذِيَةِ النَّافِعَةِ الْمُرَاقِقَةِ لَهَا إِلَى الْأَغْذِيَةِ الضَّارَّةِ ، وَعَدُوْلَهَا عَنْ دَوَائِهَا النَّافِعِ إِلَى دَائِهَا الضَّارِّ ، فَهَذَا أَرْبَعَةُ أُمُورٍ : غِذَاءٌ نَافِعٌ ، وَدَوَاءٌ شَافٍ ، وَغِذَاءٌ ضَارٌّ ، وَدَوَاءٌ مُهْلِكٌ .

فالقلب الصحيح يؤثر النافع الشافي على الضار المؤذى ، والقلب المريض
بضد ذلك :

وأنفع الأغذية غذاء الإيمان ، وأنفع الأدوية دواء القرآن ، وكل منهما فيه
الغذاء والدواء .

ومن علامات صحته أيضا : أن يرتحل عن الدنيا حتى ينزل بالآخرة ، ويحل فيها
حتى يبقى كأنه من أهلها وأبنائها ، جاء إلى هذه الدار غربيا يأخذ منها حاجته ، ويعود إلى
وطنه ، كما قال عليه الصلاة والسلام لعبد الله بن عمر :

« كُنْ فِي الدُّنْيَا كَأَنَّكَ غَرِيبٌ أَوْ عَابِرُ سَبِيلٍ ، وَعُدْ نَفْسَكَ مِنْ أَهْلِ الْقُبُورِ » .

فَصَى عَلَى جَنَاتٍ عَذْرٍ فَإِنَهَا مَنَازِلُكَ الْاُولَى وَفِيهَا الْمُخَيَّمُ^(١)
وَلَكِنَّا سَبَى الْمَدُونِ ، فَهَلْ تَرَى نَعُودُ إِلَى أَوْطَانِنَا وَنُسَلِّمُ ؟

وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه « إن الدنيا قد رحلت مدبرة ، وإن الآخرة
قد ترحلت مقبلة ، ولكل منهما بنون ، فكونوا من أبناء الآخرة ، ولا تكونوا من
أبناء الدنيا فإن اليوم عمل ولا حساب ، وغدا حساب ولا عمل » .

وكلما صح القلب من مرضه ترحل إلى الآخرة وقرب منها حتى يصير من أهلها ،
وكلما مرض القلب واعتل أثر الدنيا واستوطنها ، حتى يصير من أهلها .

ومن علامات صحة القلب أنه لا يزال يضرب على صاحبه حتى يئيب إلى الله ويخبت
إليه ، ويتعلق به تعلق المحب المضطر إلى محبوبه ، الذي لاهية له ولا فلاح ولا نعيم
ولا سرور إلا برضاه وقربه والأنس به ، فيه يطمئن ، وإليه يسكن ، وإليه يأوى ،
وبه يفرح ، وعليه يتوكل ، وبه يثق ، وإليه يرجو ، وله يخاف . فذكره قوته
وغذاؤه ومحبه ، والشوق إليه حياته ونعيمه ولذته وسروره ، والالتفات إلى غيره

(١) البيتان من قصيدة طويلة لابن القيم مقلدها :

وما ذاك إلا خيرة أن ينالها سوى كنهها ، والرب بالخلق أظم
وإن حجب مثل بكل كريمة وحفت بما يؤذى النفوس ويؤلم
قله ما في حشرها من صرة وأصناف لذات بها يقتسم

(انظر حاشي الأندلس إلى بلاد الأندلس لابن القيم ص ١٠ ط الأنوار بالقاهرة سنة ١٩٢٨) .

والتعلق بسواه دأؤه ، والرجوع إليه دواؤه ، فإذا حصل له وبه سكن إليه واطمأن به وزال ذلك الاضطراب والقلق ، وانسدت تلك القافة ، فإن في القلب قافة لا يسد ما في .
 صرى الله تعالى أبداً ، وفيه شعث لا يلتمه غير الإقبال عليه ، وفيه مرض لا يشفيه غير الإخلاص له ، وعبادته وحده ، فهو دائماً يضرب على صاحبه حتى يسكن ويطمئن إلى إلهه ومعبوده ، فحينئذ يباشر روح الحياة ، ويلتوق طعمها ، ويصير له حياة أخرى غير حياة الغافلين الممرضين عن هذا الأمر الذي له خاق الخلق ، ولأجله خلقت الجنة والنار ، وله أرسلت الرسل وزلت الكتب ، ولولم يكن جزاء إلا نفس وجوده لكفى به جزاء وكفى بفوته حسرة وعقوبة .

قال بعض العارفين : مساكين أهل الدنيا ، خرجوا من الدنيا وما ذاقوا أطيب ما فيها ، قيل : وما أطيب ما فيها ؟ قال : محبة الله والأيسر به والشوق إلى لقائه ، والتعمم بذكره وطاعته .

وقال آخر : إنه ليمرني أوقات أقول فيها إن كان أهل الجنة في مثل هذا إثم لني عيش طبيب .

وقال آخر : والله ما طابت الدنيا إلا بمحبته وطاعته ، ولا الجنة إلا برؤيته ومشاهدته .

وقال أبو الحسين الوراق : حياة القلب في ذكر الحى الذى لا يموت ، والعيش للحى الحياة مع الله تعالى لا غير .

ولما كان الموت عند العارفين بالله أشد عليهم من الموت ، لأن الموت انقطاع عن الحق ، والموت انقطاع عن الخلق ، فكيف بين الانقطاعين ؟

وقال آخر : من قرئ عينه بالله تعالى قرئ به كل عين ، ومن لم تقرأ عينه بالله خلع قلبه على الدنيا حسرات .

وقال يحيى بن معاذ : من سر مخلة الله سرت الأشياء كلها بخلة ، ومن قرئ عينه بالله قرئ عيون كل أحد بالنظر إليه .

ومن علامات صحة القلب : أن لا يفتر عن ذكر ربه ، ولا ينام من خطيئته ولا يأنس بنيره ، إلا بمن يذله عليه ، ويذكره به ، ويفكره بهذا الأمر .

ومن علامات صحة : أنه إذا فاته وزدة وجد قوائمه إلا أعظم من تلك المحرمين بقوات ماله وقوته .

ومن علامات صحته : أنه يشاق إلى الخدمة ، كما يشاق الجائع إلى الطعام والشراب .

ومن علامات صحته : أنه إذا دخل في الصلاة ذهب عنه همه وغمه بالدنيا ، واشتد عليه خروجه منها ، ووجد فيها راحته ونعيمه ، وقوة عينه وسرور قلبه .

ومن علامات صحته : أن يكون همه واحداً ، وأن يكون في الله .

ومن علامات صحته : أن يكون أشح بوقته أن يذهب ضائعاً من أشد الناس شحاً بماله .

ومنها : أن يكون اهتمامه بتصحيح العمل أعظم منه بالعمل ، فيحرص على الإخلاص فيه والنصيحة والمثابرة والإحسان ، ويشهد مع ذلك منه الله عليه فيه وتقصره في حق الله .

هذه ست مشاهد لا يشهدا إلا القلب الحى السليم .

وبالجملة فالقلب الصحيح : هو الذى همه كله في الله ، وجهه كله له ، وقصده له ، وبلده له ، وأعماله له ، ونومه له ، يقظته له ، وحديثه والحديث عنه أشهى إليه من كل حديث ، وأفكاره تحوم على أمراضه ومحابه : الخلوة به أثر عنده من الخلطة إلا حيث تكون الخلطة أحب إليه وأرضى له ، قرّة عينه به ، وطمأنينته ومكونه إليه ، فهو كلما وجد من نفسه التفاتاً إلى غيره تلا عليها :

(يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ^(١)) .

فهو يردد عليها الخطاب بذلك ليسمعه من ربه يوم لقائه فينصبغ القلب بين يدي الله ومعبوده الحق بصبغة العبودية ، فتصير العبودية صفة له وذوقاً لا تكلفاً ، فيأتي بها تودداً وتحبباً وتقرباً ، كما يأتي المحب المقيم في محبة محبوبه بخدمته وقضاء أشغاله : فكلمة عرض له أمر من ربه أو نهى أحسن من قلبه ناطقاً ينطق « لبيك وسعديك ، إني سامع مطيع ممثل ، ولك على المنّة في ذلك ، والحمد فيه عائد إليك » .

وإذا أصابه قَدَرٌ وجد من قلبه ناطقاً يقول « أنا عبدك ومسكينك وفقيرك ، وأنا عبدك الفقير العاجز الضعيف المسكين ، وأنت ربّي العزيز الرحيم ، لا صبر لي إن لم

تصبرنى ، ولا قوة لى إن لم تحملنى وتقونى ، لا ملجأ لى منك إلا إليك ولا مستعان لى إلا بك ، ولا انصراف لى عن بابك ، ولا مذهب لى عنك .

فينطرح بمجموعه بين يديه ، ويعتمد بكلية عليه ، فإن أصابه بما يكره قال :
رحمة أهديت لى ، ودواء نافع من طيب مشفق . وإن صرف عنه ما يحب قال : شره
صرف عني :

وَكَمْ رُمْتُ أُمُورًا خِزْتِ لِي فِي أَنْصِرَافِهِ وَمَا زِلْتَ بِي مِثِّي أَبَرَّ وَأَرْحَمًا
فكل مامسه به من السراء والضراء اهتدى بها طريقا إليه ، وانفتح له منه باب
يدخل منه عليه ، كما قيل :

مَا مَسَّنِي قَدَرٌ يَكْرَهُ أَوْ رِضَى إِلَّا اهْتَدَيْتُ بِهِ إِلَيْكَ طَرِيقًا
أَمْضِ الْقَضَاءَ عَلَى الرِّضَى مِثِّي بِهِ إِنِّي وَجَدْتُكَ فِي الْبَلَاءِ رَفِيقًا

ولله هاتيك القلوب وما انطوت عليه من الضمائر ، وماذا أودعته من الكنوز
والذخائر ، والله طيب أسرارها ولا سيما يوم تبلى السرائر .

سَيَبْدُو لَهَا طِيبٌ وَنُورٌ وَبَهْجَةٌ وَحُسْنُ نَفَاسٍ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ

بالله ، لقد رفع لها علم عظيم فشمرت إليه ، واستبان لها صراط مستقيم فاستقامت
عليه ، ودعاها مادون مطلوبها الأعلى فلم تستجب إليه ، واختارت على مساواه وآثرت
مالديه .

الباب الحادى عشر

فى علاج مرض القلب من استيلاء النفس عليه

هذا الباب كالأساس والأصل لما بعده من الأبواب ، فإن سائر أمراض القلب إنما تنشأ من جانب النفس ، فالواد القاسية كلها إليها تنصب ، ثم تنبعث منها إلى الأعضاء . وأول ما تناله القلب ، وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول فى خطبة الحاجة .

« الْحَمْدُ لِلَّهِ تَسْمِئَتُهُ وَتَشْهِيدُهُ ، وَنَسْتَعْفِرُهُ وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ شُرُورِ أَنْفُسِنَا وَسَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا »

وفى المسند والترمذى من حديث حصين بن حبيب ورد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له :

« يَا حَصِينُ ، كَمْ تَعْبُدُ ؟ قَالَ : سَبْعَةً ، سِتَّةً فى الأَرْضِ وَوَاحِدَةً فى السماء ، قَالَ : فَمَنِ الْقَدِى تَعْبُدُ لِزُغَبَيْكَ وَرَهْبَنِكَ ؟ قَالَ : الَّذِى فى السماء ، قَالَ : أَسْلَمَ حَتَّى أَطْلَمَكَ كَلِمَاتِ يَتَقَمَّكَ اللَّهُ بِهَا ، فَأَنْتُمْ فَقَالَ : قُلْ : اللَّهُمَّ الْهِنِّ رُشْدِى ، وَفِى شَرِّ نَفْسِى »

وقد استعاذ صلى الله عليه وسلم من شرها عموماً ، ومن شر ما يتولد منها من الأعمال ، ومن شر ما يترتب على ذلك من المكارة والعقوبات ، وجمع بين الاستعاذة من شر النفس ومن سيئات الأعمال وفيه وجهان :

أحدهما : أنه من باب إضافة النوع إلى جنسه ، أى أعوذ بك من هذا النوع من الأعمال .

والثانى : أن المراد به عقوبات الأعمال التى تنوء صاحبها .

فعلى الأول : يكون قد استعاذ من صفة النفس وعملها .
وعلى الثاني : يكون قد استعاذ من العقوبات وأسبابها .

ويدخل العمل السيئ في شر النفس . فهل المعنى : مايسوءني من جزاء عملي ، أو من عمل السيئ ؟ وقد يرجح الأول ، فإن الاستعاذة من العمل السيئ بعد وقوعه إنما هي استعاذة من جزائه وموجبه ، وإلا فالوجود لا يمكن رفعه بعينه .

وقد اتفق السالكون إلى الله على اختلاف طرقهم ، وتباين سلوكهم على أن النفس قاطعة بين القلب وبين الوصول إلى الرب ، وأنه لا يدخل عليه سبحانه ولا يوصل إليه إلا بعد إمامتها وتركها بمخالفتها والظفر بها .

فإن الناس على قسمين : قسم ظفرت به نفسه فلكته وأهلكته وصار طوعا لها تحت أوامرها . وقسم ظفروا بنفوسهم فقهروها ، فضارت طوعا لهم متقادة لأوامرهم .
قال بعض العارفين : انتهى سفر الطالبين إلى الظفر بأنفسهم . فن ظفر بنفسه أفلح وأنجح ، ومن ظفرت به نفسه خسر وهلك . قال تعالى :

(فَأَمَّا مَنْ طَفَىٰ وَآثَرَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَىٰ . وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ ^(١)) .

فالنفس تدعو إلى الطغيان وإثارة الحياة الدنيا ، والرب يدعو عبده إلى خوفه ونهي النفس عن الهوى . والقلب بين الداعين ، يميل إلى هذا الداعي مرة وإلى هذا مرة . وهذا موضع المحنة والابتلاء ، وقد وصف سبحانه النفس في القرآن بثلاثة صفات : للمطمئنة ، والأمارة بالسوء ، واللوامة .

فاختلف الناس : هل النفس واحدة ، وهذه أوصاف لها ؟ أم لا بعد ثلاث أنفس ؟ : نفس مطمئنة ، ونفس لوامة ، ونفس أمارة .

فالأول قول الفقهاء والمتكلمين وجمهور المفسرين وقول محقق الصوفية . والثاني قول كثير من أهل التصوف .

والتحقيق : أنه لا نزاع بين الفريقين ، فإنها واحدة باعتبار ذاتها ، وثلاث باعتبار صفاتها . فإذا اعتبرت بنفسها فهي واحدة ، وإن اعتبرت مع كل صفة دون الأخرى

فهي متعددة ، وما أظنهم يقولون إن لكل أحد ثلاث أنفس : كل نفس قائمة بملاتها مساوية للأخرى في الحد والحقيقة ، وأنه إذا قبض العبد قبضت له ثلاث أنفس ، كل واحدة مستقلة بنفسها .

وحيث ذكر سبحانه النفس ، وأضافها إلى صاحبها ، فلأنما ذكرها بلفظ الإفراد ، وهكذا في سائر الأحاديث ، ولم يجر في موضع واحد « نفوسك » و « نفوسه » ولا « أنفسك » و « أنفسه » وإنما جاءت مجموعة عند إرادة العموم ، كقوله :

(وَإِذَا النُّفُوسُ زُوِّجَتْ^(١)) .

أو عند إضافتها إلى الجمع ، كقوله صلى الله عليه وسلم :

« إِنَّمَا أَنْفُسَنَا بِيَدِ اللَّهِ » .

ولو كانت في الإنسان ثلاث أنفس لجاءت مجموعة إذا أضيفت إليه ولو في موضع واحد .

فالنفس إذا سكنت إلى الله ، واطمأنت بذكره ، وأتابت إليه ، واشتافت إلى لقائه ، وأنست بقربه ، فهي مطمئنة ، وهي التي يقال لها عند الوفاة :

(يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ . ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَةً^(٢)) :

قال ابن عباس : (يا أيها النفس المطمئنة) يقول : المصدقة ، وقال قتادة : « هو المؤمن ، اطمأنت نفسه إلى ما وعد الله » وقال الحسن « المطمئنة بما قال الله . والمصدقة بما قال » ، وقال مجاهد « هي المنية المحببة التي أيقنت أن الله ربها ، وضربت جأشا لأمره وطاعته ، وأيقنت بلاقائه » .

وحقيقة الطمأنينة : السكون والاستقرار ، فهي التي قد سكنت إلى ربها وطاعته وأمره وذكره ، ولم تسكن إلى سواه ، فقد اطمأنت إلى محبته وعبوديته وذكره ، واطمأنت إلى أمره ونهيه وخبره ، واطمأنت إلى لقائه ووعدته ، واطمأنت إلى التصديق بحقائق أسمائه وصفاته ، واطمأنت إلى الرضى به زيا ، وبالإسلام دينه ، وبمحمّد رسولا واطمأنت إلى قضائه وقدره ، واطمأنت إلى كفايته وحسبه وضمانه ، فاطمأنت بأنه

وخلده ربها وإلهها ومعبودها ومليكها ومملك أمرها كله ، وأن مرجعها إليه ، وأنها لا غنى لها عنه طرفة عين .

وإذا كانت بضد ذلك فهي أماراة بالسوء تأمر صاحبها بما تنواه : من شهوات الفنى ، واتباع الباطل ، فهى مأوى كل سوء . وإن أطاعها قادتة إلى كل قبيح وكل مكروه . وقد أخبر سبحانه أنها أماراة بالسوء ، ولم يقل « آمرة » لكثرة ذلك منها ، وأنه عادتتها ودأبها إلا إذا رحمها الله وجعلها زاكية تأمر صاحبها بالخير ، فذلك من رحمة الله ، لا منها . فلئذا بذاتها أماراة بالسوء ، لأنها خلقت فى الأصل جاهلة ظالمة ، إلا من رحمة الله ، والعدل والعلم طارى عليها بإلهام ربها وفطرها لها ذلك ، فإذا لم يلهمها رشدًا بقيت على ظلمها وجهلها . فلم تكن أماراة إلا بموجب الجهل والظلم ، فلولوا فضل الله ورحمته على المؤمنين ما زكت منهم نفس واحدة .

فإذا أراد الله سبحانه بها خيرا جعل فيها ما تزكو به وتصلح : من الإرادات والتصورات ، وإذا لم يرد بها ذلك تركها على حالها التى خلقت عليها من الجهل والظلم . وسبب الظلم : إما جهل ، وإما حاجة . وهى فى الأصل جاهلة . والحاجة لازمة لها ، فلذلك كان أمرها بالسوء لازما لها إن لم تدركها رحمة الله وفضله .

وبهذا يعلم أن ضرورة العبد إلى ربه فوق كل ضرورة ، ولا تشبهها ضرورة تقاس بها ، فإنه إن أمسك عنه رحمته وتوفيقه وهدايته طرفة عين خسر وهلك .

فصل

وأما اللوامة

فاختلف فى اشتقاق هذه اللفظة ، هل هى من التلوم ، وهو التلون والتردد ، أو هى من اللوم ؟ وعبارات السلف تدور على هذين المعنيين .

قال سعيد بن جبير « قلت لابن عباس : ما اللوامة ؟ قال : هى النفس اللثوم » .

وقال مجاهد « هى التى تُندَمُّ على ما فات وتلوم عليه » .

وقال قتادة « هى الفاجرة » وقال عكرمة « تأوم على الخير والشر » وقال عطاه بن

ابن عباس « كل نفس تلوم نفسها يوم القيامة ، تأوم المحسن نفسه أن لا يكون ازداد إحسانا ، وتلوم المسيء نفسه أن لا يكون رجع عن إساءته » .

وقال الحسن « إن المؤمن ، والله ، ماتراه إلا يلوم نفسه على كل حالاته ؛ يستقصرها في كل ما يفعل فيندم ويلوم نفسه ، وإن الفاجر ليمضي قدما لا يعاتب نفسه » .

فهذه عبارات من ذهب إلى أنها من اللوم .

وأما من جعلها من التلوم فلكثره ترددها وتلومها ، وأنها لا تستقر على حال واحدة .

والأول أظهر ، فإن هذا المعنى لو أريد لقليل : المتلومة . كما يقال : المتلونة والمتردة . ولكن هو من لوازم القول الأول ، فإنها لتلومها وعدم ثباتها تفعل الشيء ثم تلوم عليه . فالتلوم من لوازم اللوم .

والنفس قد تكون نارة أماره ، ونارة لوامة ، ونارة مطمئنة ، بل في اليوم الواحد والساعة الواحدة يحصل منها هذا وهذا . والحكم للغالب عليها من أحوالها ، فكونها مطمئنة وصف ملاح لها . وكونها أماره بالسوء وصف ذم لها . وكونها لوامة ينقسم إلى المدح والذم ، بحسب ما تلوم عليه .

والمقصود : ذكر علاج مرض القلب باستيلاء النفس الأماره عليه . وله علاجان :

محاسبتها ، وغفلتها ، وهلاك القلب من إهمال محاسبتها ، ومن موافقتها واتباع هواها ، وفي الحديث الذي رواه أحمد وغيره من حديث شداد بن أوس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الكيس من دان نفسه وعمل لما بعد الموت ، والعجز من أتبع نفسه هواها وتمنى على الله » دان نفسه : أي حاسبها .

وذكر الإمام أحمد عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال « حاسبوا أنفسكم قبل أن تحاسبوا ، وزنوا أنفسكم قبل أن توزنوا ، فإنه أهون عليكم في الحساب غدا أن تحاسبوا أنفسكم اليوم ، وتزينوا للعرض الأكبر ، يومئذ تعرضون لا تخفى منكم خافية » .

وذكر أيضا عن الحسن قال « لا تلقى المؤمن إلا يحاسب نفسه : وماذا أردت تعملين ؟ وماذا أردت تأكلين ؟ وماذا أردت تشربين . والفاجر يمضي قدما لا يحاسب نفسه » . وقال قتادة في قوله تعالى :

(وَكَانَ أَمْرُهُ قُرْطًا^(١)) .

أضاع نفسه وغبن ، مع ذلك تراه حافضا لماله مضيعا لدينه .

وقال الحسن : « إن العبد لا يزال بخير ما كان له واعظ من نفسه ، وكانت المحاسبة

من همته » .

وقال ميمون بن مهران « لا يكون العبد تقيا حقا ، يكون لنفسه أشد محاسبة من

الشريك لشريكه ، ولهذا قيل : النفس كالشريك الخوآن ، إن لم تحاسبه ذهب بمالك » .

وقال ميمون بن مهران أيضا « إن التقي أشد محاسبة لنفسه من سلطان العاص ، ومن

شريك شحيح » .

وذكر الإمام أحمد عن وهب قال « مكتوب في حكمة آل داود : حق على العاقل

أن لا يذلل عن أربع ساعات : ساعة يتأجى فيها ربه ، وساعة يحاسب فيها نفسه ، وساعة

يخلو فيها مع إخوانه الذين يخبرونه بعبوبه ويصدقونه عن نفسه ، وساعة يخلو فيها بين

نفسه وبين لذاتها فيما يخل ويحلم ، فإن في هذه الساعة عوننا على تلك الساعات ، وإجماما

لألقول » وقد روى هذا مرفوعا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم . رواه أبو حاتم

وابن حبان وغيره .

وكان الأحنف بن قيس يحمي إلى المصباح ، فيضع أصبعه فيه ، ثم يقول : حس

يا حنيف ما حملك على ما صنعت يوم كذا ؟ ما حملك على ما صنعت يوم كذا ؟ ويبيكي ؛

وكتب عمر بن الخطاب إلى بعض عماله « حاسب نفسك في الرخاء قبل حساب الشدة

فإن من حاسب نفسه في الرخاء قبل حساب الشدة عاد أمره إلى الرضى والغبطة ، ومن

أهنت حياته وشغلته أهواؤه عاد أمره إلى الندامة والحسرة » .

وقال الحسن : « المؤمن قوام على نفسه ، يحاسب نفسه لله ، وإنما خف الحساب

يوم القيامة على قوم حاسبوا أنفسهم في الدنيا ، وإنما شق الحساب يوم القيامة على قوم

أخذوا هذا الأمر من غير محاسبة . إن المؤمن يفاجئه الشيء ويعجبه ، فيقول : والله إنى

لأنتهيك . وإنك لمن حاجتى ، ولكن والله ما من صلة إليك ، هيات هيات . حيل

بينى وبينك ، ويفرط منه الشيء فيرجع إلى نفسه ، فيقول : ما أردت إلى هذا ؟ مالى

ولماذا ؟ والله لا أعود إلى هذا أبدا ، إن المؤمنين قوم أوقفهم القرآن وحال بينهم وبين طاعتهم ، إن المؤمن أسير في الدنيا يسمى في فكاك رقبته ، لا يأمن شيئا حتى يلتقي الله ، يعلم أنه مأخوذ عاياه في سمعه وفي بصره ، وفي لسانه ، وفي جوارحه ، مأخوذ عليه في ذلك كله .

قال مالك بن دينار « رحم الله عبدا قال لنفسه : ألسنت صاحبة كذا ؟ ألسنت صاحبة كذا ؟ ثم زمها ، ثم خطمها ، ثم أزمها كتاب الله عز وجل ، فكان لها قائدا . »

وقد مثلت النفس مع صاحبها بالشريك في المال ، فكما أنه لا يتم مقصود الشركة من الربح إلا بالمشاركة على ما يفعل الشريك أولا ، ثم بمطالعة ما يعمل ، والإشراف عليه ومراقبته ثانيا ، ثم بحاسبته ثالثا ، ثم بمنعه من الخيانة إن اطلع عليها رابعا ، فكذلك النفس : يشارطها أولا على حفظ الجوارح السبعة التي حفظها هو رأس المال ، والربح بعد ذلك . فمن ليس له رأس مال ، فكيف يطمع في الربح ؟ وهذه الجوارح السبعة وهي العين ، والأذن ، والشم ، واللسان والفرج ، واليد ، والرجل : هي مراكب العطب والنجاة ، فمنها عطب من عطب بإهلاكها . وعدم حفظها ، ونجا من نجا بحفظها ومراعاتها فحفظها أساس كل خير ، وإهلاكها أساس كل شر . قال تعالى :

(قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَفُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ^(١)) . وقال تعالى :

(وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا إِنَّكَ لَنْ تَخْرِقَ الْأَرْضَ وَلَنْ تَبْلُغَ الْجِبَالَ طُولًا ^(٢))

وقال (وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ^(٣)) وقال (وَقُلْ لِمَعَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ^(٤)) وقال (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ^(٥)) وقال (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنْظُرُوا نَفْسٌ مِمَّا قَدَّمْتُمْ لِغَدٍ) .

فلذا شاربها على حفظ هذه الجوارح انتقل منها إلى مطالعتها والإشراف عليها ومراقبتها ، فلا يهملها ، فإنه إن أهملها لحظة رتعت في الحياة ولا بد ، فإن تهادى على الإهمال تبادت في الحياة حتى تذهب رأس المال كله ، فتبقى أحسن بالنقصان انتقل إلى المحاسبة ، فحينئذ يتبين له حقيقة الربح والخسران ، فإذا أحسن بالخسران وتيقنه استدرك منها ما يستدركه الشريك من شريكه : من الرجوع عليه بما مضى ، والقيام بالحفظ والمراقبة في مراقبته ومحاسبته ، وليحذر من إهماله .

ويعينه على هذه المراقبة والمحاسبة : معرفته أنه كلما اجتهد فيها اليوم استراح منها غدا إذا صار الحساب إلى غيره ، وكلما أهملها اليوم اشتد عليه الحساب غدا . ويعينه عليها أيضا : معرفته أن ربح هذه التجارة سكنى القردوس ، والنظر إلى وجه الرب سبحانه ، وخسارتها : دخول النار والحجاب عن الرب تعالى ، فإذا تبين هذا هان عليه الحساب اليوم . فحق على الحازم المؤمن بالله واليوم الآخر أن لا يغفل عن محاسبة نفسه والتضييق عليها في حركاتها وسكناتها وخطواتها ، فكل نفس من أنفاس العمر جوهرة نفيسة لاحظها لما يمكن أن يشتري بها كنز من الكنوز لا يتناهى نعيمه أبد الآباد . فإضاعة هذه الأنفاس ، أو اشتراء صاحبها بما يجب هلاكه : خسران عظيم لا يسمح بمثله إلا أجهل الناس وأحمقهم وأقلهم عقلا . وإنما يظهر له حقيقة هذا الخسران يوم التغابن :

(يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا^(١)) .

فصل

ومحاسبة النفس نوعان :

نوع قبل العمل ، ونوع بعده .
فأما النوع الأول : فهو أن يقف عند أول همه وإرادته ، ولا يبادر بالعمل حتى يتبين له رجحانه على تركه .

(١) آل عمران آية ٢٠ .

قال الحسن رحمه الله : رحم الله عبدا وقف عنده ، فإن كان لله مضي ، وإن كان لغيره تأخر .

وشرح هذا بعضهم فقال : إذا تحركت النفس لعمل من الأعمال وهم به العبد ، وقف أولا ونظر : هل ذلك العمل مقدور له أو غير مقدور ولا مستطاع ؟ فإن لم يكن مقدورا لم يقدم عليه ، وإن كان مقدورا وقف وقفة أخرى ونظر : هل فعله خير له من تركه ، أو تركه خير له من فعله ؟ فإن كان الثاني تركه ولم يقدم عليه ، وإن كان الأوله وقف وقفة ثالثة ونظر : هل الباعث عليه إرادة وجه الله عز وجل وثوابه أو إرادة الجاه والنساء والمال من المخلوق ؟ فإن كان الثاني لم يقدم ، وإن أفضى به إلى مطلوبه ، لئلا تعاد النفس الشرك . ويحفظ عليها العمل لغير الله ، فيقدر ما يحفظ عليها ذلك ينقل عليها العمل لله تعالى ، حتى يصير أنقل شيء عليها ، وإن كان الأول وقف وقفة أخرى ونظر هل هو معان عليه ، وله أعوان يساعدونه وينصرونه إذا كان العمل محتاجا إلى ذلك أم لا ؟ فإن لم يكن له أعوان أمسك عنه ، كما أمسك النبي صلى الله عليه وسلم عن الجهاد بمكة حتى صار له شوكة وأنصار . وإن وجد معانا عليه فليقدم عليه فإنه منصور . ولا يفوت النجاح إلا من فوت خصلة من هذه الخصال ، وإلا فاع اجتماعها لأبفوته النجاح .

فهذه أربع مقامات يحتاج إلى محاسبة نفسه عليها قبل العمل ، فإكل ما يريد العبد فعله يكون مقدورا له ، ولا كل ما يكون مقدورا له يكون فعله خيرا له من تركه ، ولا كل ما يكون فعله خيرا له من تركه يفعل الله ، ولا كل ما يفعله الله يكون معانا عليه ، فإذا حاسب نفسه على ذلك تبين له ما يقدم عليه ، وما يحجم عنه .

فصل

النوع الثاني : محاسبة النفس بعد العمل ، وهو ثلاثة أنواع :

أحدها : محاسبتها على طاعة قصّرت فيها من حق الله تعالى . فلم توقعها على الوجه الذي ينبغي .

وحق الله تعالى في الطاعة ستة أمور تعلّمت ، وهي : الإخلاص في العمل ، والنصيحة لله فيه ، ومناينة الرسول فيه ، وشهود مشهود الإحسان فيه ، وشهود منّة الله عليه ، وشهود تقصيره فيه بعد ذلك كله .

فيحاسب نفسه : هل وقَّيَ هذه المقامات حقها ؟ وهل أتى بها في هذه الطاعة ؟
 الثاني : أن يحاسب نفسه على كل عمل كان تركه خيرا له من فعله
 الثالث : أن يحاسب نفسه على أمر مباح ، أو معتاد : لم فعله ؟ وهل أراد به الله
 والدار الآخرة ؟ فيكون راحما ، أو أراد به الدنيا وعاجلها ، فيخسر ذلك الربح ويفوته
 الظفر به .

فصل

وأخر ما عليه الإهمال ، وترك المحاسبة والاسترسال ، وتسهيل الأمور وتيسيتها ،
 فإن هذا يؤول به إلى الهلاك ، وهذه حال أهل الغرور : يغمض عينيهِ عن العواقب ،
 ويغشّي الحال ، ويتكل على العفو ، فيهمل محاسبة نفسه والنظر في العاقبة . وإذا فعل ذلك
 سهل عليه مواجهة الذنوب ، وأنس بها ، وعسر عليها فطامها ، ولو حضره رشده لعلم
 أن الحمية أسهل من الفطام وترك المألوف والمعتاد .

قال ابن أبي الدنيا : حدثني رجل من قريش ، ذكر أنه من ولد طلحة بن عبيد الله
 قال : كان توبة بن الصِّمَّة بالرقّة ، وكان محاسبا لنفسه ، فحسب يوما ، فإذا هو ابن ستين
 سنة ، فحسب أيامها ، فإذا هي أحد وعشرون ألف يوم وخمسة يوم ، فصرخ ، وقال :
 يا ويلتي ! التي ربى بأحد وعشرين ألف ذنب ؟ كيف وفي كل يوم آلاف من الذنوب ؟
 ثم خرج مغشيا عليه ، فإذا هو ميت ، فسمعوا قائلا يقول : « يا لك ركنضة إلى الفردوس
 الأعلى » .

وجاء ذلك : أن يحاسب نفسه أولا على الفرائض ، فإن تذكر فيها نقصا تداركه ،
 إما بقضاء أو إصلاح . ثم يحاسبها على المناهي ، فإن عرف أنه ارتكب منها شيئا تداركه
 بالتوبة والاستغفار والحسنات الماحية . ثم يحاسب نفسه على الغفلة ، فإن كان قد غفل عما
 خلق له تداركه بالذكر والإقبال على الله تعالى . ثم يحاسبها بما تكلم به ، أو مشى إليه
 رجلاه ، أو بطشت يدها ، أو سمعته أذناه : ماذا أرادت بهذا ؟ ولمن فعلته ؟ وعلى أي
 وجه فعلته ؟ ويعلم أنه لا بد أن ينشر لكل حركة وكلمة منه ديوانان : ديوان لمن
 فعلته ؟ وكيف فعلته ؟ فالأول سؤال عن الإخلاص ، والثاني سؤال عن المتابعة ،
 وقال تعالى :

(فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ^(١)) وقال تعالى (فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِمْ وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ فَلَنَقْصُرَ عَنْهُمْ يَوْمَ مَا كُنْتُمْ فِيهِ كَاثِبِينَ^(٢)) وقال تعالى (لِنَسْأَلَ الصَّادِقِينَ عَنْ صِدْقِهِمْ^(٣)) .

فإذا سئل الصادقون وحوسبوا على صدقهم فما الظن بالكاذبين ؟
قال مقاتل : يقول تعالى : أخذنا ميثاقهم لكي يسأل الله الصادقين . يعنى النبيين ، عن تبليغ الرسالة . وقال مجاهد : يسأل المبلغين المرسلين عن الرسل ، يعنى هل بلغوا عنهم كما يسأل الرسل ، هل بلغوا عن الله تعالى ؟
والتحقيق : أن الآية تتناول هذا وهذا ، فالصادقون هم الرسل ، والمبلغون عنهم .
فيسأل الرسل عن التبليغ ويسأل المبلغين عنهم عن تبليغ ما بلغهم الرسل . ثم يسأل الذين بلغتهم الرسالة ماذا أجابوا المرسلين ، كما قال تعالى :
(وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ^(٤)) .

قال قتادة : كلمتان يسأل عنهما الأولون والآخرون : ماذا كنتم تعبدون ؟ وماذا أجبتهم المرسلين ؟ فيسأل عن المعبود وعن العبادة .
وقال تعالى :

(ثُمَّ لَنَسْأَلَنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ^(٥)) .

قال محمد بن جرير : يقول تعالى : ثم ليسألكم الله عز وجل عن النعيم الذي كنتم فيه في الدنيا : ماذا عملتم فيه ؟ من أين وصلتم إليه ؟ وفيما أصبتموه ؟ وماذا عملتم به ؟
وقال قتادة « إن الله سائل كل عبد عما استودعه من نعمه وحقه » .
والنعيم المستول عنه نوعان : نوع أخذ من حله وصرف في حقه ، فيسأل عن شكره . ونوع أخذ بغير حله وصرف في غير حقه ، فيسأل عن مستخرجه ومصرفه .
فإذا كان العبد مستولاً ومحاسباً على كل شيء ، حتى على سمعه وبصره وقائه ، كما قال تعالى :

(١) الحجر آية ٩٢ ، ٩٣ (٢) الأعراف آية ٦ ، ٧ ، ٨

(٣) الأحزاب آية ٨ (٤) القصص آية ٢٥ (٥) الشعراء آية ٢٨

(إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا^(١)).

فهو حقيق أن يحاسب نفسه قبل أن يناقش الحساب :

وقد دل على وجوب محاسبة النفس قوله تعالى :

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ^(٢)).

يقول تعالى : لينظر أحدكم ما قدم ليوم القيامة من الأعمال : أمن الصالحات التي

تنجيهِ ، أم من السيئات التي توبقهِ ؟

قال قتادة : « مازال ربكم يقرب الساعة حتى جعلها كغد » .

والمقصود أن صلاح القلب بمحاسبة النفس ، وفساده بإهمالها والامتناع عنها .

فصل

وفي محاسبة النفس عدة مصالح

منها : الاطلاع على عيوبها ، ومن لم يطلع على عيب نفسه لم يمكنه لإزالته ، فإذا اطلع على عيبها مقتها في ذات الله تعالى .

وقد روى الإمام أحمد عن أبي الدرداء رضى الله عنه قال : « لا يفقه الرجل كل الفقه حتى يمقت الناس في جنب الله » ، ثم يرجع إلى نفسه فيكون لما أشد مقتا .

وقال مطرف بن عبد الله : « لولا ما أعلم من نفسي لقسيتُ الناس » .

وقال مصرف في دعائه بعرفة : اللهم لا ترد الناس لأجلِي .

وقال بكر بن عبد الله المزني : « لما نظرت إلى أهل عرفات ظننت أنهم قد غفر لهم ،

لولا أنني كنت فيهم » .

وقال أيوب السخيتاني : « إذا ذكر الصالحون كنتُ عنهم بمعزل » .

ولما احتضر سفيان الثوري دخل عليه أبو الأشهب^(٣) ، وحامد بن سلمة ، فقال له

حامد : « يا أبا عبد الله ، أليس قد أمنت مما كنت تخافه ؟ وتقدم على من ترجوه ،

(١) الإسراء آية ٣٤ (٢) الحشر آية ١٨ .

(٣) أبو الأشهب البصري : جعفر بن جبان القيسي السعدي الطارقي الحنفي ٩٠ هـ مات سنة ١٦٢ هـ

وهو أرحم الراحمين ، فقال : يا أبا سلمة ، أتطمع لمثل أن ينجو من النار ؟ قال : إني والله ، إني لأرجو لك ذلك .

وذكر عن مسلم بن سعيد الواسطي قال : أخبرني حماد بن جعفر بن زيد : أن أباه أخبره قال : « خرجنا في غزاة إلى كابل ، وفي الجيش : صيلة بن أشيم ، فزل الناس عند العتمة ، فصلوا ثم اضطجع فقلت : لأرمقن عمله ، فالتمس غفلة الناس ، حتى إذا قلت : هدأت العيون وثب فدخل غيضة (١) قريبا منا ، فدخلت على أثره ، فتوضأ ، ثم قام يصلي ، وجاء أسد حتى دنا منه ، فصعدت في شجرة فتراه النفث أو عده جروا ؟ فلما سجد قلت : الآن يقرسه ، فجلس ثم سلم ، ثم قال : أيها السبع ، اطلب الرزق من مكان آخر . فولى وإن له لثيرا ، أقول : تصدع الجبال منه . قال : فما زال كذلك يصلي حتى كان عند الصبح جلس ، فحمد الله تعالى بحماد لم أسمع بمثله ، ثم قال : اللهم إني أسألك أن تجبرني من النار ، وثلى يصغر أن يجترى أن يسألك الجنة ، قال : ثم رجع وأصبح كأنه بات على الحشايا ، وأصبحت وبي من الفترة شيء الله به عالم .

وقال يونس بن عبيد « إني لأجد مائة خصلة من خصال الخير ، ما أعلم أن في نفسي منها واحدة » .

وقال محمد بن واسع « لو كان للذنوب ريح ما قدر أحد يجلس إلى » .

وذكر ابن أبي الدنيا عن الخلد بن أيوب قال « كان راهب في بني إسرائيل في صومعة منذ ستين سنة . فأتى في منامه . فقيل له : إن فلانا الإسكافي خير منك . ليلة بعد ليلة . فأتى الإسكافي ، فسأله عن عمله . فقال : إني رجل لا يكاد يمر بي أحد إلا ظننت أنه في الجنة وأنا في النار ، ففضل على الراهب بلزرائه على نفسه » .

وذكر داود الطائي عند بعض الأمراء ، فأنشوا عليه ، فقال « لو يعلم الناس بعض ما نحن فيه ما ذل لنا لسان بذكر خير أبدا » .

وقال أبو حفص « من لم يتهم نفسه على دوام الأوقات ، ولم يخالفها في جميع الأحوال ، ولم يجرها إلى مكروهاها في سائر أوقاته ، كان مغرورا ، ومن نظر إليها باستحسان شيء منها فقد أهلكها » .

فالنفس داعية إلى المهالك ، معينة للأعداء ، طامعة إلى كل قبيح ، متبعة لكل سوء ، فهي تجرى بطبعها في ميدان المخالفة .

فالنعمة التي لا خطر لها : الخروج منها ، والتخلص من رقها ، فإنها أعظم حجاب بين العبد وبين الله تعالى ، وأعرف الناس بها أشدعهم إضراراً عليها ، ومقتناً لها .
قال ابن أبي حاتم في تفسيره : حدثنا علي بن الحسين الملقمى : حدثنا عامر بن صالح عن أبيه عن ابن عمر : أن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : « اللهم اغفر لي ظلمي وكفري ، فقال قائل : يا أمير المؤمنين ، هذا الظلم ، فما بال الكفر ؟ قال : إن الإنسان لظلم كفار » .

قال : وحدثنا يونس بن حبيب : حدثنا أبو داود ، عن الصلت بن دينار : حدثنا عقبة بن صهبان الهنائي قال « سألت عائشة رضى الله عنها عن قول الله عز وجل :
(ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ، فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ ، وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ ، وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ يُأْذِنُ اللَّهُ ^(١)) .

فقلت : يابني ، هؤلاء في الجنة ، أما السابق بالخيرات فمن مضى على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، شهد له رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجنة والرزق ، وأما المختص من أتبع أثره من أصحابه حتى لحق به ، وأما الظالم لنفسه فقل ومثلكم ، فجعلت نفسها معنا » .

وقال الإمام أحمد : حدثنا حجاج : جامعنا شريك عن عاصم عن أبي وائل عن مسروق ، قال : دخل عبد الرحمن على أم سلمة رضى الله عنها ، فقالت :

« سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ : إِنْ مِنْ أَصْحَابِي لَمَنْ لَا يَرَانِي بَعْدَ أَنْ أَمُوتَ أَبَدًا فَخَرَجَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ مِنْ عِنْدِهَا مَذْغُورًا ، حَتَّى دَخَلَ عَلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ . فَقَالَ لَهُ : أَسَمِعَ مَا تَقُولُ أَتُكِّ ، فَقَامَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَتَّى أَتَاهَا فَدَخَلَ عَلَيْهَا فَسَأَلَهَا ، ثُمَّ قَالَ : أَنْشُدْكَ بِاللَّهِ ، أَمِنْهُمْ أَنَا ؟ قَالَتْ : لَا ، وَلَنْ أُبْرَى بِمَذَكِ أَحَدًا » .

فسمعت شيخنا يقول : إنما أرادت أنى لا أفتح عليها هذا الباب ، ولم ترد أنك وحدك البريء من ذلك دون سائر الصخطبة

ومقت النفس في ذات الله من صفات الصديقين ، ويدنو العبد به من الله تعالى في لحظة واحدة أضعاف أضعاف ما يدنو بالعمل .

ذكر ابن أبي الدنيا عن مالك بن دينار قال : « إن قوما من بني إسرائيل كانوا في مسجد لهم في يوم عيد ، فجاء شاب حتى قام على باب المسجد ، فقال : ليس مثلي يدخل معكم ، أنا صاحب كذا ، أنا صاحب كذا ، يزرى على نفسه ، فأوحى الله عز وجل إلى نبيهم : « إن فلانا صديق » .

وقال الإمام أحمد : حدثنا محمد بن الحسن بن أنس : حدثنا منذر عن وهب « أن رجلا سائحا عبد الله عز وجل سبعين سنة ، ثم خرج يوما فقلل عمله وشكا إلى الله تعالى منه ، واعترف بذنبه فأناه آت من الله فقال : « إن مجلسك هذا أحب إلى من عملك فيما مضى من عمرك » .

قال أحمد : وحدثنا عبد الصمد ، أبو هلال ، عن قتادة قال : قال عيسى بن مريم عليه السلام « سلوني ، فأني لين القلب ، صغير عند نفسي » .

وذكر أحمد أيضا عن عبد الله بن رباح الأنصاري قال « كان داود عليه السلام ينظر (أخص) (١) حلقة في بني إسرائيل فيجلس بين ظهرانيهم ، ثم يقول : يا رب مسكين بين ظهراني مساكين » .

ذكر عن عمران بن موسى القضاير قال : قال موسى عليه السلام « يا رب ، أين أبنيك ؟ قال : « أبني عند المنكسرة قلوبهم ، فأني أدنو منهم كل يوم باعا ، ولولا ذلك لهدموا » .

وفي كتاب الزهد للإمام أحمد « أن رجلا من بني إسرائيل تعبد ستين سنة في حاجة ، فلم يظفر بها ، فقال في نفسه : والله لو كان فيك خير لظفرت بحاجتك ، فأني في منامه ، فقيل له : « أرايت ازدرائك نفسك تلك الساعة ؟ فإنه خير من عبادتك تلك السنين » .

ومن فوائد محاسبة النفس : أنه يعرف بذلك حق الله تعالى . ومن لم يعرف حق الله تعالى عليه فإن عبادته لا تكاد تهدي عليه . وهي قليلة المنفعة جدا .

وقد قال الإمام أحمد : حدثنا جرير بن حازم عن وهب قال : « بلغني أن نبي الله موسى عليه السلام مر برجل يدعو ويضرع « فقال : يا رب ارحمه » فأنزل

قد رحمته ، فأوحى الله تعالى إليه : لو دعاني حتى تنقطع قواه ما أستجيب له حتى ينظر في حق عليه .

فمن أنفع القلب النظر في حق الله على العباد ، فإن ذلك يورثه مقت نفسه ، والإزراء عليها ، ويخلصه من العجب ورؤية العمل ، ويفتح له باب الخضوع والذل والانكسار بين يدي ربه ، واليأس من نفسه ، وأن النجاة لا تحصل له إلا بعفو الله ومغفرته ورحمته ، فإن من حقه أن يطاع ولا يعصى ، وأن يذكر فلا ينسى ، وأن يشكر فلا يس كفر .

فمن نظر في هذا الحق الذي لربه عليه علم علم اليقين أنه غير مؤد له كما ينبغي ، وأنه لا يسمعه إلا العفو والمغفرة ، وأنه إن أحيل على عمله هلك .

فهذا محل نظر أهل المعرفة بالله تعالى وبنفوسهم ، وهذا الذي أياهم من أنفسهم ، وعلق رجاءهم كله بعفو الله ورحمته .

وإذا تأملت حال أكثر الناس وجدتكم بضد ذلك ، ينظرون في حقهم على الله ، ولا ينظرون في حق الله عليهم . ومن ههنا انقطعوا عن الله ، وحجبت قلوبهم عن معرفته ومحبه والشوق إلى لقائه والتنعم بذكره ، وهذا غاية جهل الإنسان بربه وبنفسه .

فحاسبة النفس هو نظر العبد في حق الله عليه أولاً ، ثم نظره : هل قام به كما ينبغي ثانياً ؟ وأفضل الفكر الفكر في ذلك ، فإنه يسير القلب إلى الله ويطرحه بين يديه ذليلاً خاضعاً منكسراً كسراً فيه جبره ، ومفتقراً فقراً فيه غناه ، وذليلاً ذلاً فيه عزه ، ولو عمل من الأيمان ما حساه أن يعمل ، فإنه إذا فاته هذا ، فالذي فاته من البر أفضل من شيء آخر .

وقال الإمام أحمد : حدثنا ابن القاسم : حدثنا صالح المديني عن أبي عمران الجوني عن أبي الحارث أن الله تعالى أوحى إلى موسى عليه السلام : « إذا ذكرتني فاذكرني وأنت تفتض أعضائك ، وكن عند ذكرى خاشعاً مطمئناً ، وإذا ذكرتني فاجعل لسانك من وراء قلبك ، وإذا قت بين يدي فقم مقام العبد الحقير الذليل ، وذم نفسك فهي أولى بالذم ، وناجني حين تناجيني بقلب وجيل ولسان صادق » .

ومن فوائد نظر العبد في حق الله عليه

أن لا يتركه ذلك 'بدل' بعمل أصلا ، كائنا ما كان ، ومن أدل بعمله لم يصعد إلى الله تعالى ، كما ذكر الإمام أحمد عن بعض أهل العلم بالله أنه قال له رجل : إني لأقوم في صلاتي فأبكي حتى يكاد ينبت البقل من دموعي . فقال له : إنك أن تضحك وأنت تعترف لله بخطيئتك خير من أن تبكي وأنت مدل بعملك ، فإن صلاة الدال لا تصعد غرقه .

فقال له : أوصني . قال : عليك بالزهد في الدنيا وأن لا تنازعها أهلها ، وأن تكون كالنحلة ، إن أكلت أكلت طيبا ، وإن وضعت وضعت طيبا ، وإن وقعت على هود لم تضره ولم تسكره ، وأوصيك بالنصح لله عز وجل نصح الكلب لأهله ، فليهم يجمعونه ويطردونه ويأبى إلا أن يعوطهم وينصحهم . ومن هنا أخذ الشاطبي قوله :

وَقَدْ قِيلَ: كُنْ كَالْكَلْبِ يُقْصِيهِ أَهْلُهُ وَلَا يَأْتِلِي فِي نُصْحِهِمْ مُعْبِدًا لَا

وقال الإمام أحمد : حدثنا سيار : حدثنا جعفر : حدثنا الجريري قال « بلغني أن رجلا من بني إسرائيل كانت له إلى الله عز وجل حاجة ، فتعبد واجتهد ، ثم طلب إلى الله تعالى حاجته ، فلم ير نجاحا ، فبات ليلة مزريرا على نفسه ، وقال : يا نفس ، مالك لا تنقضي حاجتك ؟ فبات عزونا قد أزرى على نفسه وألزم إطلاقه نفسه ، فقال : أما والله ما من قبيل ربي أنيت ولكن من قتل نفسى أتيت ، وألزم نفسه الملامة ، فقصبت حاجته .

الباب الثاني عشر

في علاج مرض القلب بالشیطان

هذا الباب من أهم أبواب الكتاب وأعظمها نفعا ، والمتأخرون من أرباب السلوك لم يمتثلوا به اعتناءهم بذكر النفس وعبوبها وآفاتهما ، فإتهم توسعوا في ذلك ، وقصروا في هذا الباب .

ومن تأمل القرآن والسنة وجد اعتناءهما بذكر الشيطان وكيفية ومحاربه أكثر من ذكر النفس ، فإن النفس المذمومة ذكرت في قوله :

(إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالشَّرِّ ^(١)) .

واللواة في قوله :

(وَلَا أَقْسِمُ بِالنَّفْسِ اللَّوَّامَةِ ^(٢)) .

وذكرت النفس المذمومة في قوله :

(وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى ^(٣)) .

وأما الشيطان فذكر في عدة مواضع ، وأفردت له سورة تامة . فتحذير الرب تعالى لعباده منه جاء أكثر من تحذيره من النفس ، وهذا هو الذي لا ينبغي غيره ، فإن شر النفس وفسادها ينشأ من وسوسته ، فهي مركبة وموضع شره ، ومحل طاعته ، ولقد أمر الله سبحانه بالاستعاذة منه عند قراءة القرآن وغير ذلك ، وهذا لشدة الحاجة إلى التحوذ منه ، ولم يأمر بالاستعاذة من النفس في موضع واحد ، وإنما جاءت الاستعاذة من شرها في خطبة الحاجة في قوله صلى الله عليه وسلم :

(١) يوسف آية ٥٣ (٢) للقيامة آية ٢ (٣) النازعات آية ٤٠ .

« وَتَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ بُرُورِ أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا » .

كما تقدم ذلك في الباب الذي قبله .

وقد جمع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بين الاستعاذة من الأبرين في الحديث الذي رواه الترمذى وصححه عن أبى هريرة رضى الله عنه :

« أَنْ أَبَا بَكْرٍ الصِّدِّيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : يَارَسُولَ اللَّهِ ، عَلَّمَنِي شَيْئًا أَقُولُهُ إِذَا أَصْبَحْتُ وَإِذَا أُمْسَيْتُ ، قَالَ قُلِ : اللَّهُمَّ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ، فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ، رَبِّ كُلِّ شَيْءٍ وَمَوْلِيكَ ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ نَفْسِي وَشَرِّ الشَّيْطَانِ وَشَرِّكَهٖ ^(١) وَأَنْ أَتَّكِرَ عَلَى نَفْسِي سُوءًا أَوْ أُجْرَهُ إِلَى مُسْلِمٍ ، قُلْهُ إِذَا أَصْبَحْتَ وَإِذَا أُمْسَيْتَ وَإِذَا أَخَذْتَ مَضْجَعَكَ » .

فقد تضمن هذا الحديث الشريف الاستعاذة من الشر وأسبابه وغايته ، فإن الشر كله إما أن يصدر من النفس أو من الشيطان ، وغايته : إما أن تعود على العامل ، أو على أخيه المسلم ، فتضمن الحديث مصدرى الشر اللذين يصدر عنهما وغايتهما اللتين يصل إليهما .

فصل

قال تعالى :

(فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ . إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ ^(٢))

ومعنى « استعذ بالله » امتنع به واعتصم به وانجأ إليه ، ومصدره العوذ ، والعياذ ، والمعاذ ، وغالب استعماله في المستعاذ به ، ومنه قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم :

(١) رويت بكسر الشين وسكون الراء : ورويت بفتح الشين ، أى من شياكه الذى يصيد بها غيره .

(٢) انظر آية ٥١ من سورة النحل .

« لَقَدْ عَذَّتْ بِمَعَاذٍ ^(١) » .

وأصل اللفظة : من اللجأ إلى الشيء والاقتراب منه ، ومن كلام العرب « أطيّب اللحم عوده » أى الذى قد عاذ بالعظم واتصل به . وناقاة عائذ : يعوذ بها ولدها ، وجمعها « عوذ » كحمر : ومنه فى حديث الحديبية :

« مَعَهُمُ الْمُؤَذُّ الْمُطَافِيلُ ^(٢) » .

والسلافيل : جمع مطلق ، وهى الناقة التى معها فصيلها .

قالت طائفة منهم صاحب جامع الأصول : استعار ذلك للنساء ، أى معهم النساء وأطفالهن ، ولا حاجة إلى ذلك ، بل اللفظ على حقيقته . أى قد خرجوا إليك بدوابهم ومراكبهم حتى أخرجوا معهم النوق التى معها أولادها ، فأمر سبحانه بالاستعاذة به من الشيطان عند قراءة القرآن : وفى ذلك وجوه :

منها : أن القرآن شفاء لما فى الصدور يذهب لما يلقيه الشيطان فيها من الوسوس والشهوات والإرادات الفاسدة ، فهو دواء لما أمره فيها الشيطان ، فأمر أن يطرد مادة الداء ويخلى منه القلب ليصادف الدواء محلا خاليا ، فيتمكن منه ، ويؤثر فيه ، كما قيل .

أَتَانِي هَوَاهَا قَبْلَ أَنْ أَعْرِفَ الْهَوَى فَصَادَفَ قَلْبًا خَالِيًا فَتَمَكَّنَا

(١) وردت هذه العبارة فى سياق حديث روى عن أبى أسيد رضى الله عنه ، قال : خرجنا مع النبى صلى الله عليه وسلم حتى انطلقنا إلى حائط يقال له القوط حتى انتهينا إلى حائطين جلسنا بينهما . فقال النبى صلى الله عليه وسلم : اجلسوا ههنا ودخل . وقد أتى بالهونة فأزلت فى بيت نخل ، فى بيت أميمة بنت النخعي بن سراحيل وممها دابيتها حاضنة لها . فلما دخل عليها النبى صلى الله عليه وسلم قال لها : هبى نفسك . قالت : وهل تهب الملكة نفسها للوقعة ؟ قال : فأهوى بيده يضع يده عليها لتسكن ، فقالت : أموذ يافقه منك . فقال : قد عذت بمعاذ ، ثم خرج علينا فقال : يا أباه أسيد ، اكسها وارزقها ، وألحقها بأهلها .

قيل إنهم لما رجعت إلى أهلها تصايحروا وقالوا : إنك لغير مباركة فما دهالك ؟ وتوفيت فى خلافة عثمان . (٢) روى أن النبى صلى الله عليه وسلم حين توجه إلى الحديبية ومعه المسلمون نزل هل نمد من الماء فبينما هم كذلك إذ جاء بليل بن ورقاء الخزاعي فى نفر من قومه من خزاعة وكانوا عبية نصيح . ورسول الله صلى الله عليه وسلم من أهل تهامة ، فقال : إني تركت كعب بن لؤي وعامر بن لؤي نزلوا أعداء مياه الحديبية فدعهم يعوذوا الهافيل ، وهم مقاتلون وسادوك عن البيت .

فيجيء هذا الدواء الشافي إلى القلب قد خلا من مزاحم ومضاد له فينجع فيه .
ومنها : أن القرآن مادة الهدى والعلم والخير في القلب ، كما أن الماء مادة النبات ،
والشيطان نار يحرق النبات أولاً فأولاً ، فكما أحس بنبات الخير من القاب سعى في
إفساده وإحراقه ، فأمر أن يستعيد بالله عز وجل منه لئلا يفسد عليه ما يحصل له
بالقرآن ..

والفرق بين هذا الوجه والوجه الذي قبله ، أن الاستعاذة في الوجه الأول لأجل
حصول فائدة القرآن ، وفي الوجه الثاني لأجل بقائها وحفظها وثباتها .

وكأن من قال : إن الاستعاذة بعد القراءة لاحظ هذا المعنى ، وهو لعمر الله
ملحظ جيد ، إلا أن السنة وآثار الصحابة إنما جاءت بالاستعاذة قبل الشروع في القراءة
وهو قول جمهور الأمة من السلف والخلف ، وهو محصل للأمرين .

ومنها : أن الملائكة تدنو من قارئ القرآن وتستمع لقراءته ، كما في حديث أُسَيْدِ
ابن حُصَيْرٍ لما كان يقرأ ورأى مثل الظلة فيها مثل المصاييح ، فقال عليه الصلاة والسلام :
« تِلْكَ الْمَلَائِكَةُ » .

والشيطان ضد الملك وعدوه . فأمر القارئ أن يطلب من الله تعالى مباحدة عدوه
عنه حتى يحضره خاص ملائكته ، فهذه منزلة لا يجتمع فيها الملائكة والشياطين .

ومنها : أن الشيطان يجلب على القارئ بخله ورجله ، حتى يشغله عن المقصود
بالقرآن ، وهو تدبره وتفهمه ومعرفة ما أراد به المتكلم به سبحانه ، فيحرص بمجهده على
أن يحول بين قلبه وبين مقصود القرآن ، فلا يكمل انتفاع القارئ به ، فأمر عند الشروع
أن يستعيد بالله عز وجل منه .

ومنها : أن القارئ يتاجى الله تعالى بكلامه ، والله تعالى أشد أذناً للقارئ الحسن
الصوت بالقرآن من صاحب القينة إلى قينته (١) ، والشيطان إما قراءته الشعر والغناء ،
فأمر القارئ أن يطرده بالاستعاذة عند مفاجأة الله تعالى واستماع الرب قراءته .

ومنها : أن الله سبحانه أخبر أنه ما أرسل من رسول ولا نبي إلا إذا نعى ألقى
الشيطان في أمنيه ، والسلف كلهم على أن المعنى : إذا تلا ألقى الشيطان في تلاوته . قال
الشاعر في عناية .

تَمَنَّى كِتَابَ اللَّهِ أَوَّلَ لَيْلَةٍ وَآخِرُهُ لَاقَى حَكَمَ الْمَقَادِيرِ

فإذا كان هذا فعله مع الرسل عليهم الصلاة والسلام فكيف بغيرهم ؟ ولهذا ينال القارىء تارة ويخط عليه القراءة . ويشوشها عليه ، فيخبط عليه لسانه ، أو يشوش عليه ذهنه وقلبه : فإذا حضر عند القراءة لم يعد منه القارىء هذا أو هذا ، وربما جمعهما له ، فكان من أهم الأمور : الاستمادة بالله تعالى منه .

ومنها : أن الشيطان أحرص ما يكون على الإنسان عند ما يهيم بالخير ، أو يدخل فيه فهو يشتد عليه حينئذ ليقطعه عنه ، وفي الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم : « **إِنَّ شَيْطَانًا تَفَلَّتَ عَلَى الْبَارِحَةِ ، فَأَرَادَ أَنْ يَقَطَعَ عَلَى صَلَاتِي ، الْحَدِيثُ .** » وكما كان الفعل أنفع للعبد وأحب إلى الله تعالى كان اعتراض الشيطان له أكثر . وفي سند الإمام أحمد من حديث سبرة بن أبي الفاكه أنه سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول :

« **إِنَّ الشَّيْطَانَ قَمَدَ لِابْنِ آدَمَ بِطَرَائِقٍ ، فَمَدَّ لَهُ بِطَرِيقِ الْإِسْلَامِ ، فَقَالَ : أَسْلِمْتُ وَتَدْرُوكُنِي وَأَبَاكَ وَأَبَاءَ آبَاكَ ! فَمَضَاهُ فَأَسْلَمَ ، ثُمَّ مَدَّ لَهُ بِطَرِيقِ الْهِجْرَةِ ، فَقَالَ : أَهْجَرُ وَتَدْرُوكُ أَرْضَكَ وَمَاءَكَ ؟ وَإِنَّمَا مَثَلُ الْمُهَاجِرِ كَالْقَرْنِ فِي الطَّوْلِ فَمَضَاهُ وَهَاجَرَ ، ثُمَّ مَدَّ لَهُ بِطَرِيقِ الْجِهَادِ ، وَهُوَ جِهَادُ النَّفْسِ وَالْمَالِ فَقَالَ : تَقَاتِلْ فَمَقَاتَلْ ، تَتَكَبَّرُ الرَّأْيُ وَيَقْسَمُ الْمَالُ ؟ قَالَ : فَمَضَاهُ فَجَاهَدَ .** »

فالشيطان بالرصيد للإنسان على طريقين كل محير .

وقال منصور عن مجاهد رحمه الله : « ما من رقعة تخرج إلى مكة إلا جهز معهم إبليس مثل عدتهم » ، رواه ابن أبي حاتم في تفسيره : فهو بالرصد . ولا سيما عند قراءة القرآن . فامر سبحانه العبد أن يحارب عدوه الذى يقطع عليه الطريق ويستعيد بالله تعالى منه أولاً . ثم يأخذ في السير ، كما أن المسافر إذا عرض له قاطع طريق اشتغل بدفعه ، ثم اندفع في سيرة .

ومنها : أن الاستمادة قبل القراءة عتوان وإعلام بأن المأني به بعدها القرآن . ولهذا لم تشرع الاستمادة بين يدي كلام غيره . بل الاستمادة مقدمة وتنبية للسامع أن الذى

يبقى بعدها هو التلاوة ، فإذا سمع السامع الاستعاذة استمع لاستماع كلام الله تعالى . ثم شرع ذلك للقارئ ، وإن كان وحده ، لما ذكرنا من الحكم وغيرها .
فهذه بعض فوائد الاستعاذة .

وقد قال أحمد في رواية حنبل : لا يقرأ في صلاة ولا غير صلاة . إلا استعاذ . لقوله عز وجل :

(فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ) (١)

وقال في رواية ابن مسعود « كلما قرأ يستعين » .

وقال عبد الله بن أحمد « سمعت أبي إذا قرأ استعاذ ، يقول : أعوذ بالله من الشيطان

الرجيم ، إن الله هو السميع العليم » .

وفي المسند والترمذي من حديث أبي سعيد الخدري قال :

« كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ اسْتَفْتَحَ ثُمَّ يَقُولُ : أَعُوذُ

بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ : مِنْ هَمْزِهِ وَنَفْخِهِ وَنَفْسِهِ » .
وقال ابن المنذر :

« جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ : أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ » .

واختار الشافعي وأبو حنيفة والقاضي في الجامع أنه كان يقول : « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » وهو رواية عن أحمد ، لظاهر الآية . وحديث ابن المنذر .
وعن أحمد من رواية عبد الله :

« أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ » .

الحديث أبي سعيد ، وهو مذهب الحسن وابن سيرين ، ويدل عليه ما رواه أبو داود في قصة الإفك :

« أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَلَسَ وَكَشَفَ عَنْ وَجْهِهِ وَقَالَ : أَعُوذُ بِاللَّهِ السَّمِيعِ الْعَلِيمِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ » .

وعن أحمد رواية أخرى أنه يقول :

(أَعُوذُ بِاللّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ ، إِنَّ اللَّهَ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ) .

وبه قال سفيان الثوري ومسلم بن يسار ، واختاره القاضي في المبرد وابن عقيل ، لأن قوله :

(فَاسْتَعِذْ بِاللّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ) .

ظاهره أنه يستعبد بقوله « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » وقوله في الآية الأخرى :

(فَاسْتَعِذْ بِاللّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ)^(١) .

يقتضى أن يلحق بالاستعاذة وصفه بأنه هو السميع العليم في جملة مستقلة بنفسها مؤكدة بحرف « إن » لأنه سبحانه هكذا ذكر .

وقال إسحاق : الذي اختاره ما ذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم :

« اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ مِنْ هَمْزِهِ وَنَفْخِهِ وَنَفْثِهِ » .

وقد جاء في الحديث تفسير ذلك ، قال : « وهمزه : الموتة ، ونفخه : الكبر ،

ونفثه : الشعر » .

وقال تعالى :

(وَقُلْ رَبِّ أَعُوذُ بِكَ مِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ . وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَنْ يَحْضُرُونِ^(٢)) .

والهمزات : جمع همزة كتمرات وتمرة . وأصل الهمز الدفع ، قال أبو عبيد عن الكسائي : همزته ، ولمْزَتْهُ ، ولْهَزَتْهُ ، ونهزته - إذا دفعته ، والتحقيق : أنه دفع بشخْز ، وغمز يشبه الطعن ، فهو دفع خاص ، فهمزات الشياطين : دفعهم الوسوس والإغواء إلى القلب ، قال ابن عباس والحسن « همزات الشياطين : نزعانهم ووساوسهم » وفسرت همزاتهم بنفخهم ونفثهم ، وهذا قول مجاهد ، وفسرت بنفثهم وهو الموتة التي تشبه الجنون .

وظاهر الحديث أن الهمز نوع غير النفخ والنفث ، وقد يقال - وهو الأظهر -

إن همزات الشياطين إذا أفردت دخل فيها جميع إصاباتهم لابن آدم ، وإذا قرنت بالنفخ والنفث كانت نوعا خاصا ، كظواهر ذلك .

(١) نصت آية ٢٦ (٢) المؤمنون آية ٩٧ ، ٩٨ .

ثم قال :

(وَأَعُوذُ بِكَ رَبِّ أَنْ يَحْضُرُونِ) .

قال ابن زيد : في أموري ، وقال الكلبي : عند تلاوة القرآن ، وقال عكرمة : عند الزرع والسياق ، فأمره أن يستعيذ من نوعي شر إصابتهم بالهمز وقربهم ودنوهم منه .

فتضمنت الاستعاذة أن لا يمسه ولا يقربوه ، وذكر ذلك سبحانه عقيب قوله :

(أَدْفَعْ بِآلَتِي هِيَ أَحْسَنُ السَّبْئَةِ نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَصِفُونَ) .

فأمره أن يحترز من شر شياطين الإنس بدفع إساءتهم إليه بالتي هي أحسن ، وأن يدفع شر شياطين الجن بالاستعاذة منهم .

ونظير هذا قوله في سورة الأعراف :

(خُذِ الْقَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ^(١)) .

فأمره بدفع شر الجاهلين بالإعراض عنهم ، ثم أمره بدفع شر الشيطان بالاستعاذة منه فقال :

(وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ) .

ونظير ذلك قوله في سورة فصلت :

(وَلَا تَسْتَوِ الْحَسَنَةُ وَلَا السَّيِّئَةُ ، ادْفَعْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ^(٢)) .

فهذا لدفع شر شياطين الإنس ثم قال :

(وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ^(٣)) .

فأكّد بأن وبضمير الفصل وآتى باللام في السميع العليم . وقال في الأعراف :

(إِنَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ) .

وسر ذلك - والله أعلم - أنه حيث اقتصر على مجرد الاسم ولم يؤكد أنه أريد لإثبات همد الوصف الكافي في الاستعاذة والإخبار بأنه سبحانه يسمع ويعلم ، فيسمع استعاذتك

فيجيبك ويعلم ما تستعذ منه فيدفعه عنك ، فالسمع لكلام المستعذ والعلم بالفعل المستعذ منه ، وبذلك يحصل مقصود الاستعادة ، وهذا المعنى شامل للموضعين ، وامتاز المذكور في سورة فصلت بمزيد التأكيد والتعريف والتخصيص ، لأن سياق ذلك بعد إنكاره سبحانه على الذين شكوا في سمعه لقولهم وعلمه بهم ، كما جاء في الصحيحين من حديث ابن مسعود قال « اجتمع عند البيت ثلاثة نفر قرشيان وثقي ، أو ثقيان وقرشي ، كثير شحم بطونهم . قليل فقه قلوبهم ، فقالوا : أترون الله يسمع ما نقول ؟ فقال أحدهم : يسمع إن جهرنا ولا يسمع إن أخبنا ، فقال الآخر : إن سمع بعضه سمع كله ، فأنزل الله عز وجل :

(وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلَا أَبْصَارُكُمْ وَلَا جُلُودُكُمْ وَلَكِنْ ظَنَنْتُمْ أَنَّ اللَّهَ لَا يَعْلَمُ كَثِيرًا مِمَّا تَعْمَلُونَ . وَذَلِكَ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرْدَاكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ ^(١)) .
فجاء التوكيد في قوله :

(إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ) .

في سياق هذا الإنكار : أى هو وحده الذى له كمال قوة السمع وإحاطة العلم ، لا كما يظن به أعداؤه الجاهلون : أنه لا يسمع إن أخفوا وأنه لا يعلم كثيرا مما يعملون ، وحسن ذلك أيضا : أن المأمور به في سورة فصلت دفع إساءتهم إليه بإحسانه إليهم ، وذلك أشق على النفوس من مجرد الإعراض عنهم ولهذا عقبه بقوله :

(وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا وَمَا يُلْقَاهَا إِلَّا ذُو حَظٍّ عَظِيمٍ ^(٢)) .

فحسن التأکید لحاجة المستعذ .

وأیضا فإن السياق ههنا لإثبات صفات كماله وأدلة ثبوتها وآيات ربوبيته وشواهد توحیده ولهذا عقب ذلك بقوله :

(وَمِنْ آيَاتِهِ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ ^(٣)) . وبقوله : (وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْتَ تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً) .

فأتى بأداة التعريف الدالة على أن من أسمائه — السميع العليم — كما جاءت الأسماء

الحسنى كلها معرفة ، والذي في الأعراف في سياق وعيد المشركين وإخوانهم من الشياطين ووعيد المستعبد بأن له ربا يسمع ويعلم ، وآلهة المشركين التي عبدوها من دونه قيس لهم أعين يبصرون بها ولا آذان يسمعون بها ، فإنه سميع عليم ، وآفتهم لا تسمع ولا تبصر ولا تعلم ، فكيف تسوؤونها به في العيادة ، فعلمت أنه لا يليق بهذا السياق غير التكبير ، كما لا يليق بذلك غير التعريف ، والله أعلم بأسرار كلامه .

ولما كان المستعاذ منه في سورة « حم المؤمن » هو شر مجادلة الكفار في آياته وما ترتب عليها من أفعالهم المرتبة بالبصر قال :

(إِنَّ الَّذِينَ يُحَادِّثُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ يَقْتَرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلَّا كِبْرٌ مَّا هُمْ بِبَالِغِيهِ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ^(١)) .

فإنه لما كان المستعاذ منه كلامه وأفعالهم المشاهدة عيانا قال : — إنه هو السميع البصير — وهناك المستعاذ منه غير مشاهد لنا ، فإنه يرانا هو وقيله من حيث لا نراه . بل هو معلوم بالإيمان وإخبار الله ورسوله .

فصل

فالقرآن أرشد إلى دفع هذين العدوين بأسهل الطرق بالاستعانة والإعراض عن الجاهلين ودفع إساءتهم بالإحسان . وأخبر عن عظم خط من لقائه ذلك فإنه ينال بملك كف شر عدوه وانقلابه صديقا ، ومحبة الناس له ، وثناءهم عليه ، وقهر هواه ، وسلامة قلبه من الغل والحقد وطمأنينة الناس — حتى عدوه — إليه . هذا غير ما يناله من كرامة الله وحسن ثوابه ورضاه عنه ، وهذا غاية الخط عاجلا وآجلا . ولما كان ذلك لا ينال إلا بالصبر قال « وما يُلْقَاهَا إِلَّا الَّذِينَ صَبَرُوا » فإن التزق الطائش لا يصبر على المقابلة . ولما كان الغضب مركب الشيطان ، فتعاون النفس الغضبية والشيطان على النفس المطمئنة التي تأمر بدفع الإساءة بالإحسان — أمر أن يعاونها بالاستعانة منه ، فتمسك بالاستعانة النفس المطمئنة فتقوى على مقاومة جيش النفس الغضبية ، ويبقى مدد الصبر الذي يكون النصر معه ، وجاء مدد الإيمان والتوكل ، فأبطل سلطان الشيطان .

ذ(بَإِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ) .

قال مجاهد وعكرمة والمفسرون : ليس له حجة .

والصواب : أن يقال : ليس له طريق يتسلط به عليهم : لا من جهة الحجة ، ولا من جهة القدرة . والقدرة داخلية في مسمى السلطان ، وإنما سميت الحجة سلطانا ، لأن صاحبها يتسلط بها تسلط صاحب القدرة بيده ، وقد أخبر سبحانه أنه لا سلطان لعدوه على عباده المخلصين المتوكلين ، فقال في سورة الحجر :

(قَالَ رَبِّ إِنَّمَا أَغْوَيْتَنِي لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ فِي الْأَرْضِ وَلَا أُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ . إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ . قَالَ هَذَا صِرَاطٌ عَلَىٰ مُسْتَقِيمٍ . إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ^(١)) .

وقال في سورة النحل .

(إِنَّهُ لَيْسَ لَهُ سُلْطَانٌ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَلَىٰ رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ . إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَلَّوْنَهُ وَالَّذِينَ هُمْ بِهِ مُشْرِكُونَ^(٢)) .

فتضمن ذلك أمرين : أحدهما نفي سلطانه وإبطاله على أهل التوحيد والإخلاص ، والثاني إثبات سلطانه على أهل الشرك وعلى من تولاه .

ولما علم عدو الله أن الله تعالى لا يسلطه على أهل التوحيد والإخلاص قال :

(فَبِعِزَّتِكَ لَا تُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ . إِلَّا عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ^(٣)) .

فعلم عدو الله أن من اعتمد بالله ، عز وجل ، وأخلص له وتوكل عليه لا يقدر على إغوائه وإضلاله ، وإنما يكون له السلطان على من تولاه وأشرك مع الله ، فهؤلاء رعيته فهو وليهم وسلطانهم ومتبوعهم .

فإن قيل : فقد أثبت له السلطان على أوليائه في هذا الموضع ، فكيف يتفيه في قوله :

(وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ فَاتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَمَا كَانَ لَهُ

عَلَيْهِمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا لَنُكَفِّرَنَّ عَنْ يَوْمَئِذٍ عَنِ الْأَخِرَةِ عَمَّنْ هُوَ مِنْهَا فِي شَكٍّ^(٤)) .

(١) المجرة آية ٣٩ - ٤٢ (٢) النحل آية ٩٩ - ١٠٠

(٣) ص آية ٨٢ - ٨٣ (٤) الأنبياء آية ٢٠ - ٢١

قيل : إن كان الضمير في قوله :

(وَمَا كَانَ لَهُ عَلَيْهِمْ مِنْ سُلْطَانٍ) .

عائدا على المؤمنين فالسؤال ساقط ، ويكون الاستثناء منقطعا : أى لكن امتحنناهم
بإبليس ، لنعلم من يؤمن بالآخرة ممن هو منها في شك ، وإن كان عائدا على ما عاد
عليه في قوله :

(وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُ فَاتَّبَعُوهُ) .

وهو الظاهر ، ليصبح الاستثناء المنقطع بوقوعه بعد النفي ويكون المعنى : وما سلطناه
عليهم إلا لنعلم من يؤمن بالآخرة .

قال ابن قتيبة « إن إبليس لما سأل الله تعالى النظرة فأنظره قال : لأغوينهم ولأضلهم
ولأمرنهم بكذا ، ولأخذن من عبادك نصيبا مفروضا (١) وليس هو في وقت هذه المقالة
مستيقنا أن ما قدره فيه يتم ، وإنما قال ظاناً ، فلما اتبعوه وأطاعوه صدق عليهم ما ظنه
فيهم ، فقال ، تعالى : وما كان تسلطنا إياه إلا لنعلم المؤمنين من الشاكين ، يعنى نعلمهم
موجودين ظاهرين فيحقق القول ويقع الجزاء . »

وعلى هذا فيكون السلطان ههنا على من لم يؤمن بالآخرة وشك فيها ، وهم الذين
تولوه وأشركوا به فيكون السلطان ثابتا لا منقيا ، فتتفق هذه الآية مع سائر الآيات .

فإن قيل : فما تصنع بالتى في سورة إبراهيم . حيث يقول لأهل النار :

(وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيْهِمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتَكُمْ فَأَسْتَجِبْتُمْ لِي) (٢) .

وهذا وإن كان قوله فالله سبحانه أخبر به عنه مقررآ له ، لا منكرا ، فدل
على أنه كذلك .

قيل : هذا سؤال جيد . وجوابه : أن السلطان المنفى في هذا الموضع : هو الحجة
والبرهان ، أى ما كان لى عليكم من حجة وبرهان أحتج به عليكم ، كما قال ابن عباس
« ما كان لى من حجة أحتج بها عليكم » أى : ما أظهرت لكم حجة إلا أن دعوتكم

(١) يشير إلى آية ١١٧ : ١١٨ ١١٩ من سورة النساء وهى - وإن يدعون إلا شيطانا مريدا ، له
الله وقال لأخذن من عبادك نصيبا مفروضا ، ولأضلهم ولأمرنهم ولأستجبت لى
ظهير على الله - . (٢) إبراهيم آية ٢٢

فلمنجنم لي ، وصدقتم مقاتلي ، واتبتموني بلا برهان ولا حجة . وأما السلطان الذي أثبت في قوله :

(إِنَّمَا سُلْطَانُهُ عَلَى الَّذِينَ يَتَوَكَّلُونَهُ) .

فهو تسلطه عليهم بالإغواء والإضلال ، وتمكنه منهم ، بحيث يؤزهم إلى الكفر والشرك ويزعجهم إليه ، ولا يدعهم يتركونه كما قال تعالى :

(أَلَمْ تَرَ أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيَاطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ تَؤْزُهُمْ أَرْسَالَهُ) .

قال ابن عباس « تغريهم إغراء » وفي رواية « تسليم إشلاء » (٢) ، وفي لفظ « تحرضهم تحريضاً » وفي آخر « تزعجهم إلى المعاصي لإزعاجاً » وفي آخر « توقد لهم » أي تحركهم كما يحرك الماء بالإيقاد تحتة ، قال الأخفش : « توهجهم » .

وحقيقة ذلك : أن « الأرز » هو التحريك والتهيج ، ومنه يقال لغليان القدر : الأرز ، لأن الماء يتحرك عند الغليان . ومنه الحديث « لجوفه أزيز كأزيز المرجل من البسكة » . قال أبو عبيدة « الأرز » الالتهاب والحركة ، كالتهاب النار في الحطب ، يقال : « أزر » قدرك ، أي ألتهب تحتها بالنار ، وأبرزت القدر إذا اشتد غليانها ، فقد حصل للأرز معنيان : أحدهما : التحريك ، والثاني : الإيقاد والالهاب ، وهما متقاربان ، فإنه تحريك خاص بإزعاج وإلهاب .

فهذا من السلطان الذي له على أوليائه وأهل الشرك ، ولكن ليس له على ذلك سلطان حجة وبرهان ، وإنما استجابوا له بمجرد دعوته لإياهم ، لما وافقت أهواهم وأغراضهم ، فهم الذين أعانوا على أنفسهم ومكنوا عدوهم من سلطانه عليهم ، بموافقته ومتابعته فإما أعطوا بأيديهم واستأسروا له سلط عليهم ، عدوة لهم . وبهذا يظهر معنى قوله سبحانه :

(وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا) .

فالآية على عمومها وظاهرها ، وإنما المؤمنون يصدر منهم من المعصية والمخالفة التي تضاد الإيمان ما يصير به الكافرين عليهم سبيل بحسب تلك المخالفة ، فهم الذين تسببوا إلى جعل السبيل عليهم كما تسببوا إليه يوم أحد بمعصية الرسول ومخالفته ، والله سبحانه لم

يجعل الشيطان على العبد سلطانا ، حتى جعل له المجد سبيلا إليه بطاعته والشرك به ، فجعل الله حينئذ له عليه تسلا وقهرا ، فن وجد خيرا فليحمد الله تعالى ، ومن وجد غير ذلك فلا يُلَوِّ من إلا نفسه .

فالتوحيد والتوكل والإخلاص بمنع سلطانه ، والشرك وفروعه يوجب سلطانه ، والجميع بقضاء من أزيمة الأمور بيده ، ومتردها إليه ، وله الحجة البالغة ، فلو شاء لجعل الناس أمة واحدة ، ولكن أبت حكمته وحمده ومملكته إلا ذلك .

(فَسُبْحَانَ الْحَمْدُ رَبِّ السَّمَوَاتِ وَرَبِّ الْأَرْضِ رَبِّ الْعَالَمِينَ . وَلَهُ الْكِبَرِيَّاتُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ)^(١) .

الباب الثالث عشر

في مكاييد الشيطان التي يكيد بها ابن آدم

قال الله تعالى إخباراً عن عدوه إبليس ، لما سأله عن امتناعه عن السجود لآدم واحتجاجه بأنه خير منه وإخراجه من الجنة أنه سأله أن ينظره ، فأنظره ، ثم قال علو الله .

(فَبِمَا أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ . ثُمَّ لَا يَتَذَكَّرُ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ . وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ ^(١)) .

قال جمهور المفسرين والنحاة : حذف « على » فانتصب الفعل . والتقدير : لأقعدن لهم على صراطك . والظاهر : أن الفعل مضمر ، فإن القاعد على الشيء ملازم له ، فكانه قال : لألزمه ، ولأرصدنه ، ولأعوججته ، ونحو ذلك .

قال ابن عباس : « دينك الواضح » وقال ابن مسعود : « هو كتاب الله » وقال جابر : « هو الإسلام » وقال مجاهد : « هو الحق » .

والجميع عبارات عن معنى واحد ، وهو الطريق الموصل إلى الله تعالى ، وقد تقدم حديث سبرة بن القحافة :

« إِنَّ الشَّيْطَانَ قَعْدَ لِابْنِ آدَمَ بِأَطْرَفِهِ كُلِّهَا ، الْحَدِيثَ . »

فما من طريق خير إلا والشيطان قاعد عليه يقطعه على السالك .

وقوله : (ثُمَّ لَا يَتَذَكَّرُ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ)

(١) الأعراف آية ١٦ ، ١٧ .

قال ابن عباس ، فى رواية عطية (١) عنه : « مِنْ قَبْلِ الدُّنْيَا » وفى رواية على (٢) عنه « أَشْكِكْهُمْ فِى آخِرَتِهِمْ » .

وكذلك قال الحسن « مِنْ قَبْلِ الْآخِرَةِ » ، تكذيبا بالبعث والجنة والنار . .

وقال مجاهد « مِنْ بَيْنِ » أيديهم من حيث يبصرون « ومن خلفهم » .

قال ابن عباس « أَرْغَبُهُمْ فِى دُنْيَاهُمْ » وقال الحسن « مِنْ قَبْلِ دُنْيَاهُمْ أَزِينُهَا لَهُمْ وَأَشْهَبُهَا لَهُمْ » .

وعن ابن عباس رواية أخرى « مِنْ قَبْلِ الْآخِرَةِ » .

وقال أبو صالح « أَشْكِكْهُمْ فِى الْآخِرَةِ وَأَبَاغِدْهَا عَلَيْهِمْ » وقال مجاهد أيضا « مِنْ حَيْثُ لَا يَبْصُرُونَ » .

وعن إيمانهم قال ابن عباس « أَشْبَهَ عَلَيْهِمْ أَمْرَ دِينِهِمْ » وقال أبو صالح « الْحَقُّ أَشْكِكْهُمْ فِيهِ » وعن ابن عباس أيضا « مِنْ قَبْلِ حَسَنَاتِهِمْ » .

قال الحسن « مِنْ قَبْلِ الْحَسَنَاتِ أَثْبُطُهُمْ عَنْهَا » .

وقال أبو صالح أيضا « مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ إِيْمَانِهِمْ وَعَنْ شِمَائِلِهِمْ : أَدْفَقُهُ عَلَيْهِمْ وَأَرْغَبُهُمْ فِيهِ » .

وقال الحسن « وَعَنْ شِمَائِلِهِمْ السَّيِّئَاتِ يَأْمُرُهُمْ بِهَا وَيَنْهَاهُمْ عَنْهَا وَيَزِينُهَا فِى أَعْيُنِهِمْ » .

وصح عن ابن عباس رضى الله عنه أنه قال : « وَلَمْ يَقُلْ مِنْ فَوْقَهُمْ » لأنه علم أن الله من فوقهم .

قال الشعبي « فَاللهُ عَزَّ وَجَلَّ أَنْزَلَ الرَّحْمَةَ عَلَيْهِمْ مِنْ فَوْقِهِمْ » .

وقال قتادة « أَنْتَاكَ الشَّيْطَانُ يَا ابْنَ آدَمَ مِنْ كُلِّ وَجْهِ غَيْرِ أَنْهُ لَمْ يَأْتِكَ مِنْ فَوْقِكَ ، لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَحُولَ بَيْنَكَ وَبَيْنَ رَحْمَةِ اللَّهِ » .

قال الواحدى : وقول من قال : الإِيْمَانُ كُنْيَاةٌ عَنِ الْحَسَنَاتِ ، وَالشَّمَائِلُ كُنْيَاةٌ عَنِ

السَّيِّئَاتِ ، حَسَنٌ ، لِأَنَّ الْعَرَبَ تَقُولُ : اجْعَلْنِى فِى يَمِينِكَ ، وَلَا تَجْعَلْنِى فِى شِمَالِكَ ، تَرِيدُ : اجْعَلْنِى مِنَ الْمَقْدَمِينَ عِنْدَكَ ، وَلَا تَجْعَلْنِى مِنَ الْمُؤَخَّرِينَ ، وَأَنْشُدُ لَابْنِ الدُّمَيْمَةِ :

الْبُنَى ، أِىْ يُمْنَى يَدَيْكَ جَعَلْتَنِى فَأَفْرَحَ ، أَمْ صَيَّرْتَنِى فِى شِمَالِكَ ؟

(١) هو عطية بن سعد بن جنادة العوفى أحد المحدثين ، مات سنة ١١١ .

(٢) هو على بن أبى طلحة ، مات سنة ١٤٢ .

وروى أبو عبيد عن الأصمعي : هو عندنا باليمن : أى بمنزلة حسنة ، وبصدد ذلك هو عندنا بالشمال ، وأنشد :

رَأَيْتُ بَنِي الْعَلَاتِ لَمَّا تَطَافَرُوا يَحْمُزُونَ سَهْمِي بَيْنَهُمْ فِي الشَّمَائِلِ^(١)
أى ينزلونى بالمنزلة السيئة .

وحكى الأزهري عن بعضهم فى هذه الآية لأغوينهم حتى يكذبوا بما تقدم من أمور الأمم السالفة ، ومن خلفهم بأمر البعث ، وعن إيمانهم ، وعن شمائلهم : أى لأضلنهم فيها يعملون ، لأن الكسب يقال فيه : ذلك بما كسبت يدك ، وإن كانت البدان لم تجنيا شيئا ، لأنهما الأصل فى التصرف ، فجعلنا مثلا لجميع ما يعمل بغيرهما .

وقال آخرون منهم أبو إسحاق ، والزغشري واللفظ لأبى إسحاق : ذكر هذه الوجوه للمبالغة فى التوكيد ، أى : لآتينهم من جميع الجهات ، والحقيقة ، والله أعلم .
أنصرف لهم فى الإضلال من جميع جهاتهم .

وقال الزغشري : ثم لآتينهم من الجهات الأربع التى يأتى منها العدو فى الغالب ، وهذا مثل لوسوسته إليهم وتسويله ما أمكنه وقدر عليه ، كقوله :

(وَأَسْتَفْزِرُ مِنْ اسْتَطَعَتْ مِنْهُمْ يَسْوَطُكَ وَأَجْلِبُ عَلَيْهِمْ بِخَيْلِكَ وَرَجُلِكَ^(٢)) .
وهذا يوافق ما حكيناه عن قتادة : أنك من كل وجه غير أنه لم يأتك من فوقك .
وهذا القول أعم فائدة ولا يناقض ما قال السلف ، فإن ذلك على جهة التمثيل لا التعمين .
قال شقيق : ما من صباح إلا قعد على الشيطان على أربعة مراصد : من بين يلى ، ومن خلفى ، وعن يمينى ، وعن شمالى ، فيقول : لا تخف فإن الله غفور رحيم ، فأقرأ :
(وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّئِنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى^(٣)) .

وأما من خلفى فيخوفنى الضيعة على من أخلفه ، فأقرأ :

(وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا^(٤)) .

ومن قبل يمينى ، يأتينى من قبل النساء ، فأقرأ :

(وَالْمَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ^(٥)) .

(١) بنو العلات : أولاد الرجيل من أموات مختلفة ، سهمى : نصوبى .

(٢) الإسراء آية ٦٤ (٢) طه آية ٨٢ (٤) هود آية ٦ .

(٥) الأعراف آية ١٢٧ .

ومن قبل شمالى فيأتينى من قبل الشهوات ، فأقرأ :

(وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ ^(١)) .

قلت : السبل التى يسلكها الإنسان أربعة لا غير ، فإنه تارة يأخذ على جهة يمينه ، وتارة على شماله ، وتارة أمامه ، وتارة يرجع خلفه ، فأى سبيل يسلكها من هذه وجد الشيطان عليها رسدا له ، فإن سلكها فى طاعة وجده عليها يُسَبِّطُ عنها ويقطعه ، أو يعوقه ويبيطه ، وإن سلكها لمعصية وجده عليها حاملا له وخادما ومعينا وممنا ، ولو اتفق له المهيوط إلى أسفل لأناه من هناك .

ومما يشهد لصحة أقوال السلف قوله تعالى :

(وَقِضْنَا لَهُمْ قُرْآنَهُ فَزَيَّنُوا لَهُمْ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُمْ ^(٢)) .

قال الكلبي : ألزماهم قرناء من الشياطين . وقال مقاتل : هيأنا لهم قرناء من الشياطين . وقال ابن عباس : ما بين أيديهم من أمر الدنيا ، وما خلفهم من أمر الآخرة .

والمعنى : زينوا لهم الدنيا حتى آثروها ، ودعوهم إلى التكذيب بالآخرة والإعراض عنها . وقال الكلبي : زينوا لهم ما بين أيديهم من أمر الآخرة : أنه لاجنة ، ولا نار ، ولا بعث ، وما خلفهم من أمر الدنيا : ما هم عليه من الضلالة . وهذا اختيار الفراء .

وقال ابن زيد : زينوا لهم ما مضى من خبث أعمالهم ، وما يستقبلون منها . والمعنى على هذا زينوا لهم ما عملوه فلم يتوبوا منه وما يعزمون عليه فلا يتوبون تركه .

فقول عدو الله تعالى :

(ثُمَّ لَا يَتَذَكَّرُ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ) .

يتناول الدنيا والآخرة ، وقوله :

(وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ) .

فإن ملك الحسنات عن اليمين يستحث صاحبه على فعل الخير ، فيأتيه الشيطان من هذه الجهة يشبطه عنه ، وإن ملك السيئات عن الشمال ينهأ عنها فيأتيه الشيطان من تلك الجهة يحرضه عليها ، وهذا يفصل ما أجمله فى قوله :

(فَيَمُرُّ بَكِّ لَأَغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ^(٣)) وقال تعالى : (إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِىَ إِنِّى أَعِزُّ

وَأَن يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَّرِيدًا . لَمَنَّهُ اللَّهُ وَقَالَ لَا تُخْذَنِّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا .
وَلَا ضِلَّيْنَهُمْ وَلَا مَنِّينَهُمْ وَلَا مَرْتَهُمْ فَلْيُبْتَكَنْ آذَانَ الْأَنْعَامِ وَلَا مَرْتَهُمْ فَلْيَغْيِرُنَّ
خَلْقَ اللَّهِ وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُبِينًا . يَعِدُهُمْ
وَيُؤْمِنُهُمْ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا^(١) .

قال الضحاك « مفروض أى معلوما » وقال الزجاج « أى نصيبا افترضته على نفسى »
قال الفراء : يعنى ما جعل له عليه السبيل من الناس ، فهو كالمفروض .

قلت : حقيقة الفرض هو التقدير والمعنى : أن من اتبع الشيطان وأطاعه فهو من
نصيب المفروض وحظه المقسوم ، فكل من أطاع عدو الله فهو من مفروضه . فالناس
قسمان : نصيب الشيطان ومفروضه ، وأولياء الله وحزبه وخاصته .

وقوله (ولأضلّاهم) يعنى عن الحق (ولأمنّينهم) ، قال ابن عباس : يريد تعويق
التوبة وتأخيرها .

وقال الكلبي : أَمَنَّهُمْ أنه لاجنة ، ولا نار ولا يبعث .
وقال الزجاج : أجمع لهم مع الإضلال أن أوهمهم أنهم ينالون مع ذلك حظهم
من الآخرة .

وقيل : لأمنّينهم ركوب الأهواء الداعية إلى العصيان والبدع .
وقيل : أمنّينهم طول البقاء في نعيم الدنيا ، فأطيل لهم الأمل ليؤثروها على الآخرة .
وقوله : (وَلَا مَرْتَهُمْ فَلْيُبْتَكَنْ آذَانَ الْأَنْعَامِ) .

البتك : القطع وهو فى هذا الموضع : قطع آذان البهيرة ، عن جميع المكسرين ،
ومن ههنا كره جمهور أهل العلم تنقيب أذنى الطفل للحلق ، ورخص بعضهم فى ذلك
للأثنى ، دون الذكر ، لحاجتها إلى الحلية ، واحتجوا بحديث أم زرع ، وفيه :

« أَنَا مِنْ حُلِيِّ أَذْنِي^(٢) » .

وقال النبي صلى الله عليه وسلم :

« كُنْتُ لَكَ كَأَبِي زَرْعٍ لَأُمِّ زَرْعٍ » .

ونص أحمد رحمه الله على جواز ذلك في حق البنت وكراهته في حق الصبي .
وقوله : (وَلَا أَمْرَهُمْ فَلْيَغْيِرُنَّ خَلْقَ اللَّهِ) .

قال ابن عباس : يريد دين الله وهو قول إبراهيم ، ومجاهد ، والحسن ، والضحاك وقتادة ، والسدي ، وسعيد بن المسيب ، وسعيد بن جبير .
ومعنى ذلك : هو أن الله تعالى فطر عباده على الفطرة المستقيمة ، وهي ملّة الإسلام ، كما قال تعالى :

(فَأَيُّمَ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ . مُبِينٍ إِلَيْهِ وَانْقُوهُ ^(١)) .
ولهذا قال صلى الله عليه وسلم .

« مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ ، فَأَبْوَاهُ يَهُودِيَّةٍ أَوْ نَصْرَانِيَّةٍ أَوْ يُمَجَّسَانِيَّةٍ
كَأَنْ تُفْتَجَّحَ ^(٢) الْبَيْمَةُ بِبَيْمَةٍ جَمْعًا ^(٣) ، فَهَلْ تُحِشُونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ ^(٤) ، حَتَّى تَكُونُوا
أَنْفُسُ تَجْدَعُونَهَا ؟ »
ثم قرأ أبو هريرة :

(فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا) الآية ، متفق عليه .

فجمع عليه الصلاة والسلام بين الأمرين : تغيير الفطرة بالتمويد والتنصير ، وتغيير الخلقة بالجدع ، وهما الأمران اللذان أخبر إبليس أنه لا بد أن يغيرهما ، فغير فطرة الله بالكفر ، وهو تغيير الخلقة التي خلقوا عليها ، وغير الصورة بالجدع والبتك ، فغير الفطرة إلى الشرك ، والخلقة إلى البتك والقطع ، فهذا تغيير خلقة الروح . وهذا تغيير خلقة الصورة .

ثم قال : بعدهم وبمنهم ، فوعده ما يصل إلى قلب الإنسان ، نحو : سيطول عمرك . وتنال من الدنيا لذتك ، وستعلو على أقرانك . وتظفر بأعدائك . والدنيا دول ستكون لك كما كانت لغيرك . ويطول أمله ، ويعده بالحسنى على شركه ومعاصيه . ويمنيه الأمانى

(١) الروم آية ٣٠ (٢) تتجج : تلد (٣) جمعاء : سلبية .

(٤) جدعاء . مقطوعة الأنف والأذن والشفة . والجدع أخص بالأنف .

الكاذبة على اختلاف وجوهها ، والفرق بين وعده وتمنيته أنه يعد الباطل ، ويمنى المحال ،
والنفس المهينة التي لا قدر لها تغتدى بوعده وتمنيته ، كما قال القائل :

مَنْ إِنْ تَكُنْ حَقًّا تَكُنْ أَحْسَنَ أُنَى وَإِلَّا فَقَدْ عَشِنَا بِهَا زَمَنًا رَغَدًا
فالنفس المبطله الخسيسة تنذ بالأمانى الباطلة والوعود الكاذبة ، وتفرح بها ، كما
يفرح بها النساء والصبيان ويتحركون لها ، فالأقوال الباطلة مصدرها وعد الشيطان
وتمنيته ، فإن الشيطان يمتنى أصحابها الظفر بالحق ولادراكه ، ويعدم الوصول إليه من غير
طريقه ، فكل مبطل فله نصيب من قوله :

(يَعِدُهُمْ وَيُمَنِّيهِمْ ، وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا) .

ومن ذلك قوله تعالى :

(الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ وَاللَّهُ يَعِدُكُمْ مَغْفِرَةً
مِنْهُ وَفَضْلًا^(١)) .

قيل يعدكم الفقر : يخوفكم به : يقول ، إن أنفقتم أموالكم افترقتم ، ويأمركم بالفحشاء ،
قالوا : هي البخل في هذا الموضع خاصة ، ويذكر عن مقاتل والكلبي كل فحشاء
في القرآن فهي الزنا إلا في هذا الموضع فإنها البخل .

والصواب : أن الفحشاء على بابها ، وهي كل فاحشة ، فهي صفة لموصوف .
محذوف ، فحذف موصوفها لإرادة للعموم ، أى بالفعل الفحشاء والخلة الفحشاء ، ومن
جملتها البخل ، فذكر سبحانه وعد الشيطان وأمره يأمرهم بالشر ويخوفهم من فعل الخير ،
وهذان الأمران هما جماع ما يطلبه الشيطان من الإنسان فإنه إذا خوفه من فعل الخير
تركه ، وإذا أمره بالفحشاء وزينها له ارتكبها ، وسمى سبحانه تخوفه وعد الانتظار
الذى خوفه إياه كما ينتظر الموعد ما وعد به ، ثم ذكر سبحانه وعده على طاعته ، وامثال
أوامره واجتناب نواهيه ، وهي المغفرة والفضل ، فالمغفرة : وقاية الشر ، والفضل :
إعطاء الخير ، وفي الحديث المشهور « إن للملك بقلب ابن آدم لمة^(٢) » ، وللشيطان لمة ،
فأمة الملك : إبعاد بالخير ، وتصديق بالوعد ، ولمة الشيطان : إبعاد بالشر ، وتكذيب
بالوعد ، ثم قرأ :

(الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ وَيَأْمُرُكُمْ بِالْفَحْشَاءِ) « الآية .

فالمالك والشیطان يتعاقبان على القلب تعاقب الليل والنهار ، فمن الناس من يكون ليله أطول من نهاره ، وآخر بضده ، ومنهم من يكون زمنه نهارا كله ، وآخر بضده ، تستعین بالله تعالى من شر الشیطان .

فصل

ومن كیده للإنسان : أنه یورده الموارد التي یخجل إلیه أن فیها منفعة . ثم یُصدِرُهُ للمصادر التي فیها عطبه ، ویخجل عنه ویسلمه ویقف یشمت به ، ویضحك منه ، فیأمره بالسرقه والزنا والقتل ، ویدل علیه ویفضحه ، قال تعالى :

(وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ وَقَالَ لَا غَالِبَ لَكُمُ الْيَوْمَ مِنَ النَّاسِ وَإِنِّي جَارٌ لَّكُمْ فَلَمَّا تَرَأَتِ الْقَيْتَانِ سِكَمًا أَكْصَىٰ عَلَىٰ عَظِيمِهِ وَقَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِّنْكُمْ إِنِّي أَرَىٰ مَا لَا تَرَوْنَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ ^(١)) .

فإنه تراءى للمشرکین عند خروجهم إلى بدر فی صورة سراقه بن مالك ، وقال : أنا جار لکم من بنی کنانة أن یقصدوا أهلکم وذرائعکم بسوء ، فلما رأى عدو الله جنود الله تعالى من الملائكة نزلت لنصر رسوله فرأى عنهم ، وأسألهم ، كما قال حسان :

دَلَّاهُمْ بِفُرُورٍ ، ثُمَّ أَسْأَلَهُمْ إِنَّ الْخَلِيفَ لِمَنْ وَالَاهُ غَرَارُ ^(٢)

وكذلك فعل بالراهب الذي قتل المرأة وولدها ، وأمره بالزنا ثم بقتلها ، ثم دل أهلها عليه ، وكشف أمره لهم ، ثم أمره بالسجود له ، فلما فعل فرأى عنه وتركه . وفيه أنزل الله سبحانه :

(كَذَّبَ الشَّيْطَانُ إِذْ قَالَ لِلْإِنْسَانِ اكْفُرْ فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِّنْكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ ^(٣)) .

(١) التوبة آية ٢٨

(٢) وقوله : سرنا وساورا إلى بدر لحينهم لو يطمرون يقين العلم ساوروا

وبعد : وقال : إن لكم جار ، فلوردهم هو المورد فيه الخزي والعار

ثم التقينا فلووا عن سرائرهم من متبعين وسهم فرقة غابوا

(٣) الحجر آية ١٦

وهذا السياق لا يختص بالذي ذكرت عنه هذه القصة ، بل هو عام في كل من أطاع الشيطان في أمره له بالكفر ، لينصره ويقضى حاجته ، فإنه يتبرأ منه ويسلمه كما يعتبر من أوليائه جملة في النار ، ويقول لهم :

(إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِ مِنْ قَبْلَ) .

فأوردتهم شر الموارد وتبرأ منهم كل البراءة .

وتكلم الناس في قول عدو الله - إني أخاف الله - فقال قتادة وابن إسحاق : صدق عدو الله في قوله - إني أرى ما لا ترون - وكذب في قوله - إني أخاف الله - والله ما به مخافة الله ، ولكن علم أنه لا قوة له ولا منعة فأوردتهم وأسبغهم ، وكذلك عادة عدو الله بمن أطاعه .

وقالت طائفة : إنما خاف بطش الله تعالى به في الدنيا ، كما يخاف الكافر والفاجر أن يقتل أو يؤخذ بجرمه ، لا أنه خاف عقابه في الآخرة . وهذا أصح ، وهذا الخوف لا يستلزم إيماناً ولا نجاة .

قال السكبي : خاف أن يأخذه جبريل فيعرفهم حاله فلا يطيعونه .

وهذا فاسد ، فإنه إنما قال لهم ذلك بعد أن فر ونكص على عقبيه ، إلا أن يريد أنه إذا عرف المشركون أن الذي أجارهم وأوردهم إبليس لم يطيعوه فيما بعد ذلك ، وقد أبعاد النجاة إن أراد ذلك ، وتكلف غير المراد .

وقال عطاء : إني أخاف الله أن يهلكني فيمن يهلك ، وهذا خوف هلاك الدنيا .

فلا ينفعه .

وقال الزجاج وابن الأنباري : ظن أن الوقت الذي أنظر إليه قد حضر . زاد ابن الأنباري قال : أخاف أن يكون الوقت المعلوم الذي يزول معه إنظاري قد حضر فيقع بي العذاب ، فإنه لما عين الملائكة خاف أن يكون وقت الإنظار قد انقضى . فقال ما قال إشفاقاً على نفسه .

فصل

ومن كيد عدو الله تعالى : أنه يخوف المؤمنين من جنده وأوليائه ، فلا يجاهدونهم ولا يأمرونهم بالمعروف ، ولا ينهونهم عن المنكر ، وهذا من أعظم كيده بأهل الإيمان ، وقد أخبرنا الله تعالى سبحانه عنه بهذا فقال :

(إِنَّمَا ذَلِكَ الشَّيْطَانُ يَخُوفُ أَوْلِيَائِهِ فَلَا تَخَافُوهُمْ وَخَافُوا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ^(١)).

المعنى عند جميع المفسرين : يخوفكم بأوليائه . قال قتادة : يعظمهم في صدوركم ، ولهذا قال فلا تخافوهم وخافوني إن كنتم مؤمنين ، فكلمة قوى إيمان العبد زال من قلبه خوف أولياء الشيطان ، وكلما ضعف إيمانه قوى خوفه منهم .

ومن مكايده أنه يسحر العقل دائما حتى يكيد به ، ولا يسلم من سحره إلا من شاء الله ، فيزين له الفعل الذي يضره حتى يخيل إليه أنه من أنفع الأشياء ، وينفر من الفعل الذي هو أنفع الأشياء له ، حتى يخيل له أنه يضره ، فلا إله إلا الله . كم فتن بهذا السحر من إنسان ، وكم حال به بين القلب وبين الإسلام والإيمان والإحسان ؟ وكم جلا الباطل وأبرزه في صورة مستحسنة ، وشنع الحق وأخرجته في صورة مستهجنة ؟ وكم بهرج من الزيوف على الناقدين ، وكم رواج من الزغل على العارفين ؟ فهو الذي يسحر العقول حتى أتى أربابها في الأهواء المختلفة والآراء المتشعبة ، وسلك بهم من سبل الضلال كل مسلك وألقاهم من المهالك في مهلك بعد مهلك ، وزين لهم عبادة الأصنام ، وقطيعة الأرحام . وواد البنات ، ونكاح الأمهات ، ووعدهم الفوز بالجنات مع الكفر والفسوق والعصيان ، وأبرز لهم الشرك في صورة التعظيم ، والكفر بصفات الرب تعالى وعلوه وتكلمه بكتبه في قالب التنزيه ، وترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في قالب التودد إلى الناس ، وخسن الخلق معهم ، والعمل بقوله :

(عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ^(٢)).

والإعراض عما جاء به الرسول عليه الصلوة والسلام في قالب التقليد ، والاكتفاء بقول

من هو أعلم منهم ، والتفاق والإدھان في دين الله في قالب العقل المعيشي الذي ينلرج به العبد بين الناس .

فهو صاحب الأبوين حين أخرجهما من الجنة ، وصاحب قابيل حين قتل أخاه ، وصاحب قوم نوح حين أغرقوا ، وقوم عاد حين أهلكوا بالريح العقيم ، وصاحب قوم صالح حين أهلكوا بالصيحة ، وصاحب الأمة اللوطية حين خسف بهم وأتبعوا بالرجم بالحجارة ، وصاحب فرعون وقومه حين أخذوا الأخذة الراية ، وصاحب عباد العجل حين جرى عليهم ماجرى ، وصاحب قريش حين دعوا يوم بدر ، وصاحب كل هالك ومفتون .

فصل

وأول كيد ومكره : أنه كاد الأبوين بالإيمان الكاذبة : أنه ناصح لهما ، وأنه إنما يريد خلودهما في الجنة ، قال تعالى :

(فَوَسْوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِنْ سَوْآتِهِمَا وَقَالَ مَا نَهَا كُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ . وَقَامَهُمَا إِلَى لَكُمَا يَنْ النَّاصِحِينَ . فَذَلَامَا يُفْرِرُونَ^(١)) .

فالوسوسة : حديث النفس والصوت الخفي ، وبه ممي صوت الحلي وسواسا ، ورجل موسوس بكسر الواو ، ولا يفتح فإنه لحن ، وإنما قيل له : موسوس ، لأن نفسه وسوس إليه . قال تعالى :

(وَتَعَلَّمُ مَا تُوسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ^(٢)) .

وعلم عدو الله أنهما إذا أكلا من الشجرة بدت لهما عوراتهما ، فلأنها معصية ، والمعصية تهتك ستر ما بين الله وبين العبد ، فلما عصيا انتهك ذلك الستر فبدت لهما سواتهما فلمعصية تبدى السواة الباطنة والظاهرة ، . ولهذا رأى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في رؤياه الزناة والزواني عراة بادية سواتهم ، وهكذا إذا وُي الرجل أو المرأة في منامه

مكشوف السواة فإنه يدل على فساده في دينه ، قال الشاعر :

إِنِّي كَأَنِّي أَرَى مِنْ لَا حَيَاءَ لَهُ وَلَا أَمَانَةَ وَسَطَ النَّاسِ عُرْيَانًا

فإن الله سبحانه أنزل لباسين : لباسا ظاهرا يوارى انعورة ويسترها ، ولباسا باطنا من التقوى ، يحمل العبد ويستتره ، فإذا زال عنه هذا اللباس انكشفت غورته الباطنة ، كما تنكشف غورته الظاهرة بنزع ما يستترها .

ثم قال : (مَا مَهَا كَمَا رَبُّكُمْ عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَئِكَةً) .

أى : إلا كراهة أن تكونا ملكين ، وكراهة أن تخلدا في الجنة ، ومن ههنا دخل عليهما لما عرف أنهما يريدان الخلود فيها ، وهذا باب كيد الأعمى الذي يدخل منه على ابن آدم ، فإنه يجري منه مجرى الدم حتى يصادف نفسه ويخاطه ، ويسأله عما تحبه وتؤثره ، فإذا عرفه استعان بها على العبد ، ودخل عليه من هذا الباب ، وكذلك علم لحوارته وأولياءه من الإنس إذا أرادوا أغراضهم الفاسدة من بعضهم بعضا أن يدخلوا عليهم من الباب الذى يحبونه ويهوونه ، فإنه باب لا يخلد عن حاجته من دخل منه ، ومن رام الدخول من غيره فالباب عليه مسدود ، وهو عن طريق مقصده مصلود .

فشامَّ عدو الله الأبوين ، فأحسَّ منهما إيتاسا وركونا إلى الخلد في تلك الدار في النعيم المقيم فلم أنه لا يدخل عليهما من غير هذا الباب ، فقام بهما بالله إنه لما لمن الناصحين ، وقال : ما مَهَا كَمَا رَبُّكُمْ عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَئِكَةً أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ .

وكان عبد الله بن عباس يقرؤها ملكين بكسر الهمزة ، ويقول : لم يطعما أن يكونا من الملائكة ، ولكن استشرفا أن يكونا ملكين فأثابهما من جهة الملك ، وبطل على هذه القراءة قوله في الآية الأخرى .

(قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْغُلَامِ وَمَلَكَ لَا يَبْلَى) .

وأما على القراءة المشهورة فيقال : كيف أطمع عدو الله آدم عليه السلام أن يكون يأكله من الشجرة من الملائكة ، وهو يرى الملائكة لا تأكل ولا تشرب ؟ وكان آدم عليه السلام أعلم بالله وبنفسه وبالملائكة من أن يطعم أن يكون منهم يأكله ، ولا سيما بما نهاه الله عز وجل عنه ؟

فالجواب : أن آدم وحواء عليهما السلام لم يطعما في ذلك أصلا ، وإنما كذبهما عدو الله وحرهما ، وخدعهما بأن سمى تلك الشجرة شجرة الخلد ، فهذا قول المكر والكيد .

ومعه وورث ألباءه تسمية الأمور المحرمة بالأسماء التي تحب النفوس مسمياتها ، فسموا الخمر : أم الأفراح ، وسموا أكلها بلفظة الراحة ، وسموا الربا بالمعاملة ، وسموا المكوس بالحقوق السلطانية ، وسموا أقيح الظلم وأفحشه شرع الديوان ، وسموا أبلغ الكفر ، وهو جهد صفات الرب ، تنزيها ، وسموا مجالس الفسوق مجالس الفلبية . فلما سمها شجرة الخلد قال : مانها كما عن هذه للشجرة إلا كراهة أن تأكلا منها فتحلدا في الجنة ولا تموتا فتكونان مثل الملائكة الذين لا يموتون ، ولم يكن آدم عليه السلام قد علم أنه يموت بعد ، واشتهى الخلود في الجنة ، وحصلت الشبهة من قول مدو وإقسامه بأنه جهد إيمانه ، أنه ناصح لهما ، فاجتمعت الشبهة والشهوة ، وساعد القدر ، فأخذتهما سنة الغفلة ، واستيقظا لهما العدو ، كما قيل :

وَاسْتَيْقَظُوا وَأَرَادَ اللَّهُ غَفْلَتَهُمْ لِيَنْفِذَ الْقَدْرَ الْمَحْتُمُ فِي الْأَوَّلِ

إلا أن هذا الجواب يعترض عليه قوله وأو نكوننا من الخالدين . فيقال : الماكر المضاد لا بد أن يكون فيها يكثر به ويؤكد من التناقض والباطل ما يبدل على مكروه وكبيده ، ولا حاجة بنا إلى تصحيح كلام عدو الله ، والاعتذار عنه ، وإنما يعتذر عن الأب في كون ذلك راجع عليه وولج سمعه ، فهو لم يجرم لهما بأنهما إن أكلا منها ضارا ملكين ، وإنما ردد الأمر بين أمرين : أحدهما ممتنع ، والآخر : ممكن ، وهذا من أبلغ أنواع الكيد والمكر ، ولهذا لم أطمعه في الأمر الممكن جزم له به ولم يردده . فقال :

(يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لَّا يَبْلَى) .

فلم يشغل أداة الشك ههنا كما أدخلها في قوله :

(إِلَّا أَنْ تَكُونَا مَلَكَتَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ) فتأمله ، ثم قال : (وَقَاسَمَهُمَا

إِنَّهُ لَكُمَا لِلنَّاصِحِينَ) .

فتضمن هذا الخبر أنواعا من التأكيد :

أحدها : تأكيده بالقسم .

الثاني : تأكيده بإن .

الثالث : تقديم المعمول على العامل ، لإدناها بالاختصاص ، أي نصيحتي مختصة

بكما ، وفائدتها إليكما لا لك .

الرابع : إتيانه باسم الفاعل الدال على الثبوت وال لزوم . دون للفعل الدال على التجدد : أى التصح صفتى وسجيتى ، ليس أمرا عارضاً لى .

الخامس : إتيانه بلام التأكيد فى جواب القسم .

السادس : أنه صور نفسه لهما ناصحاً من جملة الناصحين ، فكأنه قال لهما : الناصحون لكما فى ذلك كثير ، وأنا واحد منهم ، كما تقول لمن غامره بشىء : كل أحد معى هلى هذا وأنا من جملة من يشير عليك به .

سَعَى نَحْوَهَا حَتَّى تَجَاوَزَ حَدَّهُ وَكَثُرَ فَإِنْ تَابَتْ ، وَلَوْ شَاءَ قَلَّلاً

وورث عدو الله هذا المكر لأوليائه وحزبه عند خداعهم للمؤمنين كما كان المنافقون يقولون لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم إذا جاءوه :

(تَشْهَدُ بِأَنَّكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ^(١)) .

فأكدوا خبرهم بالشهادة ويان وبلام التأكيد ، وكذلك قوله سبحانه .

(وَيَخْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنَّهُمْ لَمِنْكُمْ وَمَا هُمْ مِنْكُمْ ^(٢)) .

ثم قال تعالى : (فَذَلَامَا يُفْرُرُونَ) .

قال أبو عبيدة : خنطهما وخلصهما ، من تدلية الدار ، وهو إرسال فى البر .

وذكر الأزهري لهذه اللفظة أصليين : أحدهما قال : أصله الرجل العطشان يتقل فى البر ليروى من الماء فلا يجد فيها ماء فيكون قد تدلى فيها بالفرور . فوضعت التدلية موضع الإطماع فيها لا يجدى نفعا ، فيقال : دلاه ، هذا أطمعه ، ومنه قول أبي جندب الهذلي :

أُحْصِ ، فَلَا أُجِيرُ وَمَنْ أُجِرُهُ فَلَيْسَ كَمَنْ تَدَلَّى بِالْفُرُورِ

أحص : أى أقطع .

الثانى : فدلاهما بفرور ، أى جروهما على أكل الشجرة : وأصله : دلتهما من الدلال والدالة وهى الجراءة . قال شمر : يقال : مادلك على . أى ماجرك على ، وأنشد لقيس بن زهير :

أَطْنُ الْحِمِّ دَلَّ عَلَى قَوْمِي وَقَدْ يُسْتَجْهَلُ الرَّجُلُ الْحَمِيمُ

قلت : أصل التبدلية في اللغة الإرسال والتعليق . يقال : دلى الشيء في مهواة ، إذا قوسله بتعليق . وتبدل الشيء بنفسه . ومنه قوله تعالى :
(فَأَرْسَلُوهُمُ فَإُدَّيْ دَلْوَهُ ^(١)) .

قال عامة أهل اللغة ، يقال : أدلى دلوه إذا أرسلها في البئر . ودلاها بالتخفيف إذا نزعها من البئر ، فأدلى دلوه يدليه إدلاء إذا أرسلها ، ودلاها يدلوها دلوا ، إذا نزعها وأخرجها ، ومنه الإدلاء ، وهو التوصل إلى الرجل برحم منه ، ويشاركه في الاشتقاق الأكبر الدلالة وهي التوصل إلى الشيء ببيانه وكشفه ، ومنه الدل وهو ما يهدى على العبد من أفعاله ، وكان عبد الله بن مسعود يشبه برسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في هديه ودله وسمنه ، فالهدى الطريقة التي عليها العبد ، من أخلاقه وأقواله وأعماله ، والدل ما يبدى من ظاهره على باطنه ، والسمت هيأته ووقاره وورائته .

والمقصود : ذكر كنه علو الله ومكره بالأبوين .

قال مطرف بن عبد الله : قال لهما إني خلقت قبلكما ، وأنا أعلم منكما ، فاتبعاني أرشدكما وحلف لهما ، وإنما يخدع المؤمن بالله ، قال قتادة « وكان بعض أهل العلم يقول من خادعنا بالله خدعنا » فالؤمن غر كريم والفاجر خب لثيم ، وفي الصحيح « أن عيسى ابن مريم عليه السلام رأى رجلاً يسرق ، فقال : سرقت ؟ فقال : لا والله الذي لا إله إلا هو ، فقال المسيح : آمنت بالله وكذبت بصري » .

وقد تأوله بعضهم على أنه لما حلف له جواز أن يكون قد أخذ من ماله ، فظنه المسيح سرقة ، وهذا تكلف ، وإنما كان الله سبحانه وتعالى في قلب المسيح عليه السلام أجل وأعظم من أن يحلف به أحد كاذباً ، فلما حلف له السارق دار الأمر بين تهمة وتهمة بصره ، فرد التهمة إلى بصره لما اجتهد له في اليمين ، كما ظن آدم عليه السلام صدق إبليس لما حلف له بالله عز وجل ، وقال : ما ظننت أحداً يحلف بالله تعالى كاذباً .

فصل

ومن كيد العجيب : أنه يشام النفس ، حتى يعلم أى القوتين تغلب عليها : قوة الإقدام والشجاعة ، أم قوة الانكفاف والإحجام والمهانة ؟ .

فإن رأى الغالب على النفس المهانة والإحجام أخذ في تثبيطه وإضعاف همته وإرادته عن المأمور به ، ونقله عليه ، فهون عليه تركه ، حتى يتركه جملة ، أو يقصر فيه ويتهاون به .

وإن رأى الغلب عليه قوة الإقدام وعلو الهمة أخذ يقلل عنده المأمور به ، ويوهمه أنه لا يكفيه ، وأنه يحتاج معه إلى مبالغة وزيادة ، فيقصر بالأول ويتجاوز بالثانى . كما قال بعض السلف : « ما أمر الله تعالى بأمر إلا وللشيطان فيه رُغتان : إما إلى تفريط وتقصير . وإما إلى مجاوزة وغلو . ولا يبالي بأيهما ظفر » .

وقد اقتطع أكثر الناس إلا أقل القليل في هذين الواديين : وادى التقصير ، ووادى المجاوزة والتعدى . والتقليل منهم جدا الثابت على الصراط الذى كان عليه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه .

فقوم قصر بهم عن الإتيان بواجبات الطهارة ، وقوم تجاوز بهم إلى مجاوزة الحسد بالوسواس .

وقوم قصر بهم عن إخراج الواجب من المال ، وقوم تجاوز بهم حتى أخرجوا جميع ما فى أيديهم وتمدوا كئلاً على الناس . مستشرفين إلى ما بأيديهم .

وقوم قصر بهم عن تناول ما يحتاجون إليه من الطعام والشراب واللباس حتى أضروا بأبدانهم وقلوبهم ، وقوم تجاوز بهم حتى أخذوا فوق الحاجة فأضروا بقلوبهم وأبدانهم . وكذلك قصر بقوم فى حق الأنبياء وورثتهم حتى قتلوهم ، وتجاوز بآخرين حتى عبدوهم .

وقصر بقوم فى خلطة الناس حتى اعتزلوهم فى الطاعات ، كالجمعة والجماعات والجهاد وتعلم العلم ، وتجاوز بقوم حتى خالطوهم فى الظلم والمعاصى والآثام .

وقصر بقوم حتى امتنعوا من ذبح عصفور أو شاة لياكله ، وتجاوز بآخرين حتى جرمهم على الداء المصرومة .

وكذلك قصر يقوم حتى منهم من الاشتغال بالعلم الذي يتفهمه ، وتجاوز بآخريه حتى جعلوا العلم وحده هو غايتهم دون الفصل به .
 وقصر يقوم حتى أطعمهم من العشب ونبات البرية دون غذاء بنى آدم ، وتجاوز بآخريه حتى أطعمهم الحرام الخالص .
 وقصر يقوم حتى زين لهم ترك سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم من النكاح فرغبوا عنه بالكلية ، وتجاوز بآخريه حتى ارتكبوا ما وصلوا إليه من الحرام .
 وقصر يقوم حتى جفوا الشيوخ من أهل الدين والصلاح ، وأعرضوا عنهم ، ولم يقوموا بحقوقهم ، وتجاوز بآخريه حتى عبثوا مع الله تعالى .
 وكذلك قصر يقوم حتى منعهم قول أقوال أهل العلم والافتات إليها بالكلية ، وتجاوز بآخريه حتى جعلوا الحلال ماحظوا والحرام ماحرموه ، وقدموا أقوالهم على سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الصحيحة الصريحة .
 وقصر يقوم حتى قالوا : إن الله سبحانه لا يقدر على أفعال عباده (١) ولا شأها منهم ، ولكمهم يعملونها بدون مشيئة الله تعالى وقدرته ، وتجاوز بآخريه حتى قالوا (٢) :
 إنهم لا يفعلون شيئاً أئنة ، وإن الله سبحانه هو فاعل تلك الأفعال حقيقة ، فهي نفس فعله لا أفعالهم . والتميد ليس لهم قدرة ولا فعل أئنة .
 وقصر يقوم حتى قالوا : إن رب العالمين ليس داخل في خلقه ولا بائناً عنهم ، ولا هو فوقهم ولا تحتهم ولا خلفهم ولا أمامهم ولا عن أيانهم ولا عن شأئهم ، وتجاوز بآخريه حتى قالوا : هو في كل مكان بذاته ، كالمواء الذي هو داخل في كل مكان :
 وقصر يقوم حتى قالوا : لم يتكلم الرب سبحانه بكلمة واحدة أئنة ، وتجاوز بآخريه حتى قالوا : لم يزل أزلاً وأبداً قائلاً : يا إبليس مامعك أن تسجد لمساخات بيدي ، ويقول لموسى اذهب إلى فرعون فلا يزال هذا الخطاب قائماً به ومسموعاً منه ،
 كقيام صفة الحياة به .
 وقصر يقوم حتى قالوا : إن الله سبحانه لا يشفع أحداً في أحد أئنة ، ولا يرحم أحداً بشفاعته أحد ، وتجاوز بآخريه حتى زعموا أن المخلوق يشفع عنده بغير إذنه ، كما يشفع ذو الجاه عند الملوك ونحوهم .

(١) المراد الممتلئة الذين يقولون إن العبد هو القائل الخير والشر وهو المجازي على فعله ، والرب تعالى أنه . على ذلك كـ . (٢) المراد الجعوية .

وقصر بقوم حتى قالوا : إيمان أنفق الناس وأظلمهم كل إيمان جبريل وميكائيل ،
فضلا عن أبي بكر وعمر ، وتجاوز بآخرين حتى أخرجوا من الإسلام بالسكينة الواحدة .
وتصبر بقوم حتى نفوا حقائق أسماء الرب تعالى وصفاته وعطلوه منها ، وتجاوز
بآخرين حتى شبهوه بخلقه ومثله بهم .

وقصر بقوم حتى عادوا أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقالوا لهم ،
واستحلوا حرماتهم ، وتجاوز بقوم حتى ادعوا فيهم خصائص النبوة : من العصمة وغيرها .
وربما ادعوا فيهم الإلهية .

وكذلك قصر باليهود في المسيح حتى كذبوه ورموه وأمه بما برأها الله تعالى منه ،
وتجاوز بالنصارى حتى جعلوه ابن الله ، وجعلوه لما يعبد مع الله .

وقصر بقوم حتى نفوا الأسباب والقوى والطبائع والغرائز ، وتجاوز بآخرين حتى
جعلوها أمرا لازما لا يمكن تغييره ولا تبديله ، وربما جعلها بعضهم مستقلة بالتأثير .

وقصر بقوم حتى تعبدوا بالنجاسات ، وهم النصارى وأشباههم ، وتجاوز بقوم
حتى أفضى بهم الوسواس إلى الآصار والأغلال ، وهم أشباه اليهود .

وقصر بقوم حتى تزینوا للناس وأظهروا لهم من الأعمال والعبادات ما يحمدونهم
عليه ، وتجاوز بقوم حتى أظهروا لهم من القبائح ومن الأعمال السيئة ما يستقنون به
جاههم عندهم ، وسماؤا أنفسهم الملامية .

وقصر بقوم حتى أهملوا أعمال القلوب ولم يلتفتوا إليها وعدوها فضلا ، أو فضولا ،
وتجاوز بآخرين حتى قصروا نظرهم وعملهم عليها ، ولم يلتفتوا إلى كثير من أعمال
الجوارح ، وقالوا : العارف لا يسقط وارده لورده .

وهذا باب واسع جدا لو تتبعناه لبلغ مباحثا كثيرا ، وإنما أشرنا إليه أدنى
إشارة .

فصل

ومن حيله ومكايده : الكلام الباطل : والآراء المتهافة ، والخيالات المتناقضة ،
التي هي زبالة الأذهان ، ونجاسة الأفكار ، والربد الذي يقذف به القلوب المظلمة
المحيرة ، التي تعدل الحق بالباطل . والخطأ بالصواب ، قد تفاذت بها أمواج الشبهات ،

ورأت عليها غيوم الخيالات ، فركبها القيل والقال ، والشك والتشكيك ، وكثرة الجدل ، ليس لها حاصل من اليقين يعول عليه ، ولا معتد مطابق للحق يرجع إليه ، يوحى بعضهم إلى بعض زخرف القول غرورا ، فقد اتخذوا لأجل ذلك القرآن مهجورا ، وقالوا من عند أنفسهم فقالوا منكرا من القول وزورا فهم في شكهم يعمهون ، وفي حيرتهم يرددون ، نبذوا كتاب الله وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون ، واتبعوا مآلته الشياطين على السنة أسلافهم من أهل الضلال ، فهم إليه يماكون ، وبه يتخاضعون ، طارقوا الدليل واتبعوا أهواء قوم قد ضلوا من قبل وأضلوا كثيرا وضلوا عن سواء السبيل .

فصل

ومن كيد به وتحميله على إخراجهم من العلم والدين : أن أتى على ألسنتهم أن كلام الله ورسوله ظواهر افضلية لا تنفيذ اليقين ، وأوحى إليهم أن القواطع العقلية والبراهين اليقينية في المناهج الفلسفية ، والطرق الكلامية ، فعال بينهم وبين اقتباس الهدى واليقين من مشكاة القرآن ، وأحالمهم على منطق يونان ، وعلى ما عندهم من الدعاوى الكاذبة العربية عن البرهان ، وقال لهم : تلك علوم قديمة صقلتها العقول والأذهان ، وموت عليها القرون والأزمان ، فانظر كيف تُلطف بكيد ومكره حتى أخرجهم من الإيمان ، كإخراج الشجرة من العجين .

فصل

ومن كيد به : ما ألقاه إلى جهال المنتصوفة من الشطط والطامات ، وأبرزه لهم في قالب الكشف من الخيالات ، فأوقعهم في أنواع الأباطيل والترفعات ، وفتح أبواب الدعاوى الهائلات ، وأوحى إليهم : أن وراء العلم طريقا إن سلكوه أفضى بهم إلى كشف العيان ، وأغناهم عن التقيد بالسنة والقرآن ، فحسن لهم رياضة النفوس وتهذيبها ، وتصفية الأخلاق والتجافي عما عليه أهل الدنيا ، وأهل الرياسة والفقهاء ، وأرباب العلوم والعمل على تفريغ القلب وخلوه من كل شيء ، حتى ينتش فيه الحق بلا واسطة تعلم ، فلما خلا من صورة العلم الذي جاء به الرسول نقش فيه الشيطان بحسب ما هو مستعد له من أنواع الباطل ، وخبئه لنفسه حتى جملة كالمشاهد كشفا وصحفا ، فإذا أنكره طهم

ورقة الرسل قالوا : لكم العلم الظاهر ، ولنا الكشف الباطن ، ولكم ظاهر الشريعة ، وعندنا باطن الحقيقة ، ولكم القشور ولنا اللب ، فلما تمكن هذا من قلوبهم سلموها من الكتاب والسنة والآثار كما ينسلخ الليل من النهار ، ثم أحاطهم في سلوكهم على تلك الخيالات ، وأوصهم أنها من الآيات البينات ، وأنها من قبل الله سبحانه إلهامات وتعريفات فلا تعرض على السنة والقرآن ، ولا تأمل إلا بالقبول والإذعان .

فلغير الله لا له سبحانه ما يفتح عليهم الشيطان من الخيالات والاشطحات ، وأنواع الهديان . وكلما ازدادوا بعدا وإعراضا عن القرآن وما جاء به الرسول كان هذا الفتح على قلوبهم أعظم .

فصل

ومن أنواع مكايده ومكره : أن يدعو العبد بحسن خلقه وطلاقة وجهه وبشره إلى أنواع من الآثام والفجور ، فيلقاه من لا يخلصه من شره إلا تجهمه والتعيس في وجهه والإعراض عنه ، فيحسن له العدو أن يلقاه ببشره ، وطلاقة وجهه ، وحسن كلامه ، فيتعلق به ، فيروم التخلص منه فيعجز ، فلا يزال العدو يسمى بينهما حتى يصيب حاجته ، فيدخل على العبد بكيدة من باب حسن الخلق ، وطلاقة الوجه ، ومن ههنا وصى أطباء القلوب بالإعراض عن أهل البدع وأن لا يسلم عليهم ، ولا يرسم طلاقة وجهه ، ولا يلقاهم إلا بالعبوس والإعراض :

وكذلك أوصوا عند لقاء من يخاف الفتنة بلباقته من النساء والمردان ، وقالوا : متى كشفت للمرأة أو الصبي بياض أسنانك كشفتك عما هنالك ، ومتى لقيتهما بوجه عابس وقبت شرهما .

ومن مكايده : أنه يأمر أن تلقى المساكين وذوى الحاجات بوجه عبوس ولا ترهم بشرا ولا طلاقة : فيظنوا فيك ، ويتجرأوا عليك ، وتسقط هيبتك من قلوبهم ، فيحرمك صالح أدعيتهم ، وميل قلوبهم إليك ، ومحبتهم لك فيأمر بك بسوء الخلق ، ومنع البشر والطلاقة مع هؤلاء ، وبحسن الخلق والبشر مع أولئك ، ليفتح لك باب الشر ، ويطلق عنك ياب الخير .

فصل

ومن مكايده أنه يأمرك بإعزاز نفسك وصونها حيث يكون رضى الرب تعالى فى إذلالها وابتذالها ، كجهاد الكفار والمنافقين ، وأمر التفجار والظلمة بالمعروف ونهيهم عن المنكر ، فيخيل إليك أن ذلك تعريض لنفسك إلى مواطن الذل ، وتسليط الأعداء وطعنهم فيك . فيزول جاهلك فلا يقبل منك بعد ذلك ولا يسمع منك .

ويأمرك بإذلالها وامتئانها حيث تكون مصلحتها فى إعزازها وصيانتها ، كما يأمرك بالتبذل للذوى الرياسات ، وإهانة نفسك لهم ، ويخيل إليك أنك تمزها بهم ، وترفع قدرها بالذل لهم ، ويدرك قول الشاعر :

أَهَيْنُ لَمْ تَفْقَى لَأَرْفَعَهَا بِهِمْ وَلَنْ تُكْرِمَ النَّفْسُ الَّتِي لَا تُهِنُهَا

وغلط هذا القائل : فإن ذلك لا يصلح إلا لله وحده ، فإنه كلما أهان العبد نفسه له أكرمه وأعزه . بخلاف المخلوق ، فلأنك كلما أهنت نفسك له ذلت عند الله وعند أوليائه وهنت عليه .

فصل

ومن كبيده وخداعه : أنه يأمر الرجل بانهقطاعه فى مسجد ، أو وياط ، أو زاوية أو قرية ، ويحبسه هناك ، وينهاه عن الخروج ، ويقول له : متى خرجت تبدلت للناس ، وسقطت من أعينهم ، وذهبت هيبتك من قلوبهم ، وربما ترى فى طريقك منكرا ، وللعذو فى ذلك مقاصد خفية يريد بها منه : منها الكبر ، واجتثار الناس ، وحفظ الناموس ، وقيام الرياسة ، ومخالطة الناس تذهب ذلك . وهو يريد أن يزار ولا يزور ، ويقصده الناس ولا يقصدكم ، ويفرح بمجيء الأمراء إليه ، واجتماع الناس عنده ، وتقبيلى يده ، فيترك من الواجبات والمستحبات والقربات ما يقربه إلى الله ، ويتعوض عنه بما يقرب الناس إليه .

وقد كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يخرج إلى السوق ، قال بعض الحفاظ :
« وَكَانَ بَشْتَرَى حَاجَتَهُ وَيَحْمِلُهَا بِنَفْسِهِ » .

ذكره أبو الفرج بن الجوزي وغيره .

وكان أبو بكر رضي الله عنه يخرج إلى السوق يحمل الثياب ، فيبيع ويشترى .
ومر عبد الله بن سلام رضي الله عنه وعلى رأسه حزمة حطب ، فقيل له : ما حملك
على هذا ، وقد أغناك الله عز وجل ؟ فقال : أردت أن أدفع به الكبر . فإني سمعت
رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول :

« لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَبْدٌ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنَ الْكِبَرِ » .

وكان أبو هريرة رضي الله تعالى عنه يحمل الحطب وغيره من حوائج نفسه وهو
أمير على المدينة ، ويقول : « افسحوا لأميركم ، افسحوا لأميركم »
وخرج عمر بن الخطاب رضي الله عنه يوما وهو خليفة في حاجة له ماشيا ، فأهني .
فرأى غلاما على حمار له ، فقال : يا غلام احملني فقد أعيتت ، فنزل الغلام عن الدابة .
وقال : اركب يا أمير المؤمنين ، فقال : لا ، اركب وأنت وأنا خلفك ، فركب خلف
الغلام ، حتى دخل المدينة والناس يرونه .

فصل

ومن كيدته : أنه يفرى الناس بتقويل يده ، والتفخيم به ، والثناء عليه ، ومؤالاه
الدعاء ، ونحو ذلك ، حتى يرى نفسه ، ويمجبه شأنها ، فلو قيل له : إنك من أوتاد
الأرض ، وبك يدفع البلاء عن الخلق ، ظن ذلك حقا ، وربما قيل له : إنه يتوسل به
إلى الله تعالى ويسأل الله تعالى به ويحرمته ، فيقضي حاجتهم ، فيقع ذلك في قلبه ، ويفرح
به ، ويظن حقا ، وذلك كل الهلاك ، فإذا رأى من أحد من الناس تجافيا عنه ، أو قلة
خضوع له ، تذر لذلك ووجد في باطنه ، وهذا شر من أبواب الكبر المصيرين عليها ،
وهم أقرب إلى السلامة منه .

فصل

ومن كيدته : أنه يحسن إلى أبواب التخلي والزهد والرياضة العمل بها جسمهم
وواقعهم ، دون تحكيم أمر الشارع ، ويقولون : القلب إذا كان محفوظا مع الله كانت
هواجسه وخواطره معصومة من الخطأ ، وهذا من أبلغ كيد العدو فيهم .

فإن الخواطر والهواجس ثلاثة أنواع : رحانية ، وشيطانية ، ونفسانية ، كالرفيا ، فلو بلغ العبد من الزهد والعبادة ما بلغ فعه شيطانه رنفسه لا يفارقانه إلى الموت ، والشيطان يجرى منه مجرى الدم ، والعصمة إنما هي للرسول صلوات الله وسلامه عليهم الذين هم وسائط بين الله عز وجل وبين خلقه ، ففى تبليغ أمره ونهيه ووعدده ووعيدده ، ومن عداهم يصيب ويخطئ ، وليس بحجة على الخلق .

وقد كان سيد المحدثين الملهمين عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، يقول الشيء فبرده عليه من هو دونه . فبنتين له الخطأ ، فبرجع إليه وكان يعرض هواجسه وخواطره على الكتاب والسنة ، ولا يلتفت إليها ولا يحكم بها ولا يعمل بها .

وهؤلاء الجهال يرى أحدهم أدنى شيء فيحكم هواجسه وخواطره على الكتاب والسنة ، ولا يلتفت إليهما ، ويقول : حدثنى قلبى عن ربى ، ونحن أخذنا عن الحى الذى لا يموت ، وأنتم أخذتم عن الوسائط ، ونحن أخذنا بالحقائق ، وأنتم أتبعتم الرسوم ، وأمثال ذلك من الكلام الذى هو كفر وإلحاد ، وغاية صاحبه أن يكون جاهلا بعلومه ، حتى قيل لبعض هؤلاء : ألا تذهب فتسمع الحديث من عبد الرزاق ؟ فقال : ما يصنع بالسباع من عبد الرزاق من يسمع من الملك الخلاق ؟ .

وهذا غاية الجهل ، فإن الذى سمع من الملك الخلاق موسى بن عمران كليم الرحمن . وأما هذا وأمثاله فلم يحصل لهم السماع من بعض ورثة الرسول ، وهو يدعى أنه يسمع الخطاب من مرسله ، فيستغنى به عن ظاهر العلم ، ولعل الذى يخاطبهم هو الشيطان ، أو نفسه الجاهلة ، أو هما مجتمعين ، ومنفردين .

ومن ظن أنه يستغنى عما جاء به الرسول بما يلقى فى قلبه من الخواطر والهواجس فهو من أعظم الناس كفرا . وكذلك إن ظن أنه يكتفى بهذا تارة وبهذا تارة ، فتأبلى فى القلوب لا عبرة به ولا الذفات إليه إن لم يعرض على ما جاء به الرسول ويشهد له بالموافقة ، وإلا فهو من إلقاء النفس والشيطان .

وقد سئل هبذ الله بن مسعود عن مسألة المفوضة شهرا ، فقال بعد الشهر : أقول فيها برأى فإن يكن صوابا فن الله ، وإن يكن خطأ فنى ومن الشيطان ، والله برى منه ورسوله .

وكتب كاتب لعمر رضى الله عنه بين يديه : هذا ما أرى الله عمر ، فقال : لا ، ابعه واكتب : هذا ما رأى عمر .

وقال عمر رضى الله عنه أيضا : أيها الناس اتهموا الرأى على الدين ، فلقد رأيتني
يوم أبى جندل ولو أستطيع أن أرد أمر رسول الله عليه السلام أردت .
واتهام الصحابة لأراهم كثير مشهور ، وهم أير الأمة قلوبا ، وأعمقها علما ،
وأبعدها من الشيطان . فكانوا أتبع الأمة للسنة ، وانخدعوا بها لأراهم ، وهؤلاء
هذه ذلك .

وأهل الاستقامة منهم سلكوا على الجادة ، ولم يلتفتوا إلى شيء من الخواطر
والهواجس والإفهامات ، حتى يقوم عليها شاهدان .

قال الجنيد : قال أبو سليمان الداراني : ربما يقع في قاي النكفة من نكت القوم أيلما
فلا أقبلها إلا بشاهدين عدلين من الكتاب والسنة .

وقال أبو يزيد : لو نظرتم إلى رجل أعطى من الكرامات حتى يتربع في الهواء ،
فلا تغفروا به حتى تنظروا كيف تجدونه عند الأمر والنهي ، وحفظ الحدود .

وقال أيضا : من ترك قراءة القرآن ، ولزوم الجماعات ، وحضور الجناز ،
وعيادة المرضى ، وادعى بهذا الشأن ، فهو مدّاح .

وقال سري السقطي : من ادعى باطن علم ينقضه ظاهر حكم فهو غاطط :

وقال الجنيد : لمدينا هذا مقيد بالأصول بالكتاب والسنة ، فن لم يحفظ الكتاب
ويكتب الحديث ، ويتفقه ، لا يقضى به .

وقال أبو بكر الدقاق : من ضيع حدود الأمر والنهي في الظاهر حرم مشاهدة القلب
في الباطن .

وقال أبو الحسين التوري : من رأته يدعى مع الله حالة تخرجه عن حد العلم الشرعي
فلا تقربه ، ومن رأته يدعى بحالة لا يشهد لها حفظ ظاهره فاته به على دينه .

وقال الجريري : أمرنا هذا كله مجموع على فصل واحد : أن تلزم قلبك المراقبة ،
ويكمن العلم على ظاهرك قائما .

وقال أبو حفص الكبير الشافعي : من لم يزن أحواله وأفعاله بالكتاب والسنة ولم يهتم
بخواطره فلا تعدوه في ديوان الرجال .

وما أحسن ما قال أبو أحمد الشيرازي : كان الصوفية يسخرون من الشيطان ، والآن
الشيطان يسخر منهم .

ونظير هذا ما قاله بعض أهل العلم : كان الشيطان فيما مضى يهب من الناس ، واليوم الرجل الذى يهب من الشيطان .

فصل

ومن كيدته : أمرهم بلزوم زى واحد ، ولبسة واحدة ، وهيئة ومشيية معينة ، وشيخ معين ، وطريقة مختصرة ، ويفرض عليهم لزوم ذلك بحيث يلزمونه كلزوم الفرائض ، فلا يخرجون عنه ويقدمون فيمن يخرج عنه ويدمونه ، وربما يلزم أحدهم موضوعا معيناً للصلاة لا يصلى إلا فيه ، وقد نهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم : « أَنْ يُوطَّنَ الرَّجُلُ لِلصَّلَاةِ كَمَا يُوطَّنُ الْبَيْعُ » .

وكذلك ترى أحدهم لا يصلى إلا على سجادة ، ولم يصل عليه السلام على سجادة قط ولا كانت السجادة تفرش بين يديه ، بل كان يصلى على الأرض ، وربما سجد فى الطين ، وكان يصلى على الحصير ، فيصلى على ما اتفق بسطة ، فإن لم يكن ثمة شيء صلى على الأرض .

وهؤلاء اشتغلوا بحفظ الرسوم عن الشريعة والحقيقة ، فصاروا واقفين مع الرسوم المبتدعة ليسوا مع أهل الفقه ، ولا مع أهل الحقائق ، فصاحب الحقيقة أشد شيء عليه التقيد بالرسوم الوضعية ، وهى من أعظم الحجب بين قلبه وبين الله ، ففى تقيد بها حبس قلبه عن سيره : وكان أنحس أحواله الوقوف معها ، ولا وقوف فى السير ، بل إما تقدم وإما تأخر ، كما قال تعالى :

(لَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَتَقَدَّمَ أَوْ يَتَأَخَّرَ) (١) .

فلا وقوف فى الطريق إنما هو ذهاب وتقدم ، أو رجوع وتأخر . ومن تأمل هدى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وسيرته وجدده مناقضا لهدى هؤلاء فإنه كان يلبس القميص تارة ، والقباء تارة ، والجبة تارة ، والإزار والرداء تارة ، ويركب البعير وحده ، ومردفا لغيره ، ويركب القرس مسرجا وعريانا ، ويركب الحمار ، ويأكل ما حضر ، ويجلس على الأرض تارة ، وعلى الحصير تارة ، وعلى البساط

تارة ، ويمشى وحده تارة ، ومع أصحابه تارة ، وهديه عدم التكلف والتقيد بغير ما أمره به ربه ، فبين هديه وهدى هؤلاء يون بعيد .

فصل

ومن كيده الذى بلغ به من الجهال ما بلغ : الوسواس الذى كادهم به فى أمر الطهارة والصلاة عند عقد النية ، حتى ألقاهم فى الآصار والأغلال ، وأخرجهم عن اتباع سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، ونخيل إلى أحدهم أن ماجأت به السنة لا يكفى حتى يضم إليه غيره . فجمع لهم بين هذا الظن الفاسد ، والتعب الحاضر ، وبطلان الأجر أو تنقيصه .

ولا ريب أن الشيطان هو الداعى إلى الوسواس : فأمله قد أطاعوا الشيطان ، ولبوا دعوته ، واتبعوا أمره ، ورغبوا عن اتباع سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وطريقته ، حتى إن أحدهم يرى أنه إذا توضأ وضوء رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، أو اغتسل كإغتساله ، لم يظهر ولم يرتفع حدثه ، ولولا العذر بالجهل لكان هذا مشاققة لرسول . فقد كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يتوضأ بالمد . وهو قريب من ثلث رطل بالدمشقي ، ويغتسل بالصاع وهو نحو رطل وثلث . والموسوس يرى أن ذلك القدر لا يكفيه لغسل يديه ، وضح عنه عليه السلام أنه توضأ مرة . ولم يزد على ثلاث . بلى أخبر أن

« مَنْ رَأَى اللَّهَ فَلْيَسِّرْ لَهُ سُبُلَ الْإِسْلَامِ وَتَعَدَّى وَظَلَمَ » .

فالموسوس مسمى متعد ظالم بشهادة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، فكيف يقترب إلى الله بما هو مسمى به متعد فيه لحدوده ؟ وضح عنه أنه كان يغتسل هو وعائشة رضى الله عنهما من قصعة بينهما فيها أفر العجين . ولم رأى الموسوس من يفعل هذا لأنكر عليه غاية الإنكار ، وقال : ما يكفى هذا القدر لغسل اثنين ؟ كيف والعجين يحلله الماء فيغيره ؟ هذا والرشاش ينزل فى الماء فينجسه عند بعضهم ، وينسده عند آخرين . فلا تصح به الطهارة . وكان صلى الله تعالى عليه وسلم يفعل ذلك مع غير عائشة ، مثل ميمونة وأم سلمة ، وهذا كله فى الصحيح .

وثبت أيضا في الصحيح عن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال :
 « كَانَ الرَّجَالُ وَالنِّسَاءُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَوَضَّئُونَ
 مِنْ إِنْاءٍ وَاحِدٍ » .

والآنية التي كان عليه السلام وأزواجه وأصحابه ونساؤهم يغتسلون منها لم تكن
 من كبار الآنية ولا كانت لها مادة تمدها ؛ كأنبوب الحمام ونحوه ، ولم يكونوا يراعون
 فيضائها حتى يجري الماء من حافاتها ، كما يراعيه جهال الناس ممن بلى بالوسواس في جرن
 الحمام (١) .

فهدى رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي من رغب عنه فقد رغب عن سنته ،
 جواز الاغتسال من الحياض والآنية وإن كانت ناقصة غير فائضة ، ومن انتظر
 الحوض حتى يفيض ثم استعمله وحده ولم يمكن أحدا أن يشاركه في استعماله فهو
 مبتدع مخالف للشرعية .

قال شيخنا : ويستحق التعزير البليغ الذي يزجره وأمثاله عن أن يشرعوا في الدين
 لم يأذن به الله ، ويعبدوا الله بالبدع لا بالاتباع :

ودلت هذه السنن الصحيحة على أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه لم
 يكونوا يكثر من صب الماء ، ومضى على هذا التابعون لهم بإحسان .

قال سعيد بن المسيب : « إِنِّي لَأَسْتَجِي مِنْ كَوْزِ الْحَبِّ (٢) وَأَتَوَضَّأُ وَأَفْضَلُ مِنْهُ لِأَهْلِ »
 وقال الإمام أحمد « من فقه الرجل قلة ولوعه بالماء » .

وقال المروزي : وضأت أبا عبد الله بالعسكر ، فسترته من الناس . لئلا يقولوا إنه
 لا يحسن الوضوء لقلة صبه الماء .

وكان أحمد يتوضأ فلا يكاد يبل الثرى .

وثبت عنه صلى الله عليه وسلم في الصحيح .

« أَنَّهُ تَوَضَّأَ مِنْ إِنْاءٍ فَأَدْخَلَ يَدَهُ فِيهِ ثُمَّ تَمَضَّمَصَ وَأَسْتَشَقَّ » .

وكذلك كان في غسله يدخل يده في الإناء ، ويتناول الماء منه ، والموسوس
 لا يجوز ذلك ، ولعله أن يحكم بنجاسة الماء ويسلبه طهوريته بذلك .

(١) جرن الحمام : حبر على شكل آنية يتوضأ منه ؛

(٢) حب : بضم الحاء ، الجريرة ، أو ذات المروتين .

وبالجملة فلا تطاوعه نفسه لا تباع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، وأن يأتي بمثل ما أتى به أبداً ، وكيف يطاوع الموسوس نفسه أن يغتسل هو وامرأته من إناء واحد قدر القرق قريباً من خمسة أوطال بالدمشق ، يغمسان أيديهما فيه ، ويفرغان عليهما ؟ فالموسوس يشمئز من ذلك كما يشمئز المشرك إذا ذكر الله وحده .

قال أصحاب الرسواس : إنما حملنا على ذلك الاحتياط لديننا ، والعمل بقوله صلى الله تعالى عليه وسلم :

« دَعَا بِأَيْدِيهِ إِلَى مَا لَا يَرْيُكَ » وقوله : « مَنِ اتَّقَى الشُّبُهَاتِ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ » وقوله : « الْإِثْمُ مَا حَاكَ فِي الصَّدْرِ » .

وقال بعض السلف : الإثم حَوَرُ القلوب (١) ، وقد وجد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ثمرة فقال :

« لَوْلَا أَنِّي أَخَشَى أَنْ تَكُونَ مِنَ الصَّدَقَةِ لَأَكَلْتُهَا » .

أفلا يرى أنه ترك أكلها احتياطاً ؟ وقد أفتى مالك رحمه الله فيمن طلق امرأته وشك هل هي واحدة أم ثلاث : بأنها ثلاث ، احتياطاً للفروج .

وأفتى من حلف بالطلاق : أن في هذه الوزنة حبتين ، وهو لا يعلم ذلك ، فبان الأمر كما حلف عليه : أنه جاث ، لأنه حلف على ما لا يعلم .

وقال فيمن طلق واحدة من نسائه ثم أنسيها : يطلق عليه جميع نسائه احتياطاً ، وقطعا للشك :

وقال أصحاب مالك فيمن حلف يمين ثم نسها : إنه يلزمه جميع ما يحلف به عادة فيلزمه الطلاق ، والعتاق ، والصدقة بثلاث المال ، وكفارة الظهار ، وكفارة اليمين بالله تعالى ، والحج ماشياً ، ويقع الطلاق في جميع نسائه ، ويعتق عليه جميع عبيده وإمائه . وهذا أحد القولين عندهم . ومذهب مالك أيضاً أنه إذا حلف ليفعلن كذا : أنه على حنث حتى يفعله ، فيحال بينه وبين امرأته .

ومذهبه أيضاً : أنه إذا قال : إذا جاء رأس الحول فأت طالق ثلاثاً : أنها تطلق في الحال ، وهذا كله احتياط .

وقال الفقهاء : من خفي عليه موضع النجاسة من الثوب وجب عليه غسله كله .

وقالوا : إذا كان معه ثياب طاهرة وتنجس منها ثياب ، وشك فيها ، صلى في ثوب بعد ثوب ، بعد النجس ، وزاد صلاة ليقين براءة ذمته .

وقالوا : إذا اشتبهت الأواني الطاهرة بالنجسة أراق الجميع وتيمم ، وكذلك إذا اشتبهت عليه القبلة ، فلا يدري في أى جهة ، فإنه يصلى أربع صلوات عند بعض الأئمة كثيراً ذمته بيقين .

وقالوا : من ترك صلاة من يوم ثم نسيها وجب عليه أن يصلى خمس صلوات . وقد أمر النبي عليه الصلاة والسلام من شك في صلاته أن يفتي على اليقين . وحرم أكل الصيد إذا شك صاحبه هل مات بسهمه أو بغيره ، كما إذا وقع في الماء . وحرم أكله إذا خالط كلبه كلباً آخر ، للشك في تسمية صاحبه عليه . وهذا باب يطول تتبعه .

فلا احتياط والأخذ باليقين غير مستنكر في الشرع ، وإن سميتموه وسواساً .

وقد كان عبد الله بن عمر يغسل داخل عينيه في الطهارة حتى عمى . وكان أبو هريرة إذا توضأ أشرف في المضد ، وإذا غسل رجله أشرف في الساقين : فنحن إذا خططنا لأنفسنا وأخذنا باليقين وتركنا ما يرب إلى ما لا يرب ، وتركنا المشكوك فيه للمتيقن المعلوم ، وتجنبنا محل الاشتباه ، لم تكن بذلك عن الشريعة خارجين ولا في البدعة والجهل ، وهل هذا إلا خير من التسهيل والاسترسال ؟ حتى لا يبالى العهد بدينه ، ولا يخطأ له ، بل يسهل الأشياء ويمشى حالها ، ولا يبالى كيف توضأ ؟ ولا بأى ماء توضأ ؟ ولا بأى مكان صلى ؟ ولا يبالى ما أصاب ذيله وثوبه . ولا يسأل عما عهد بل يتغافل ، ويحسن ظنه ، فهو مهمل لدينه لا يبالى ما شك فيه . ويحمل الأمور على الطهارة ، وربما كانت أفحش النجاسة ، ويدخل بالشك ويخرج بالشك . فإين هذا من استقصى في فعل ما أمر به ، واجتهد فيه ، حتى لا يخل بشيء منه ، وإن زاد على المأمور فلأنما قصده بالزيادة تكميل المأمور ، وأن لا يتقص منه شيئاً ؟

قالوا : وجماع ما يتكروونه علينا احتياط في فعل مأمور ، أو احتياط في اجتناب محذور وذلك خير وأحسن عاقبة من التهاون بهلين ، فإنه يفضي غالباً إلى التقص من الواجب والدخول في المحرم ، وإذا وازنا بين هذه المفسدة ومفسدة الوسواس كانت مفسدة الوسواس أخف ، هذا إن ساعدناكم على تسميته وسواساً ، وإعقابه احتياطاً واستظهاراً فلم يسم بأسه منا بالسنة ، ونحن حولنا نلتفتن . وتكميلها نريد .

وقال أهل الاقتصاد والاتباع : قال الله تعالى :

(لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ
الْآخِرَ^(١)) وقال تعالى : (قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ^(٢)) وقال
تعالى : (وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ^(٣)) وقال تعالى : (وَأَن هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ
فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ
تَتَّقُونَ^(٤)) .

وهذا الصراط المستقيم الذي وصانا باتباعه هو الصراط الذي كان عليه رسول الله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأصحابه ، وهو قصد السبيل ، وما خرج عنه فهو من
السبل الجائرة ، وإن قاله من قاله ، لكن الجور قد يكون جوراً عظيماً عن الصراط ،
وقد يكون بسيطاً ، وبين ذلك مراتب لا يحصيها إلا الله وهذا كالطريق الحسى ، فإن
السالك قد يعدل عنه ويجور جوراً فاحشاً ، وقد يجور دون ذلك ، فالميزان الذي يعرف
به الاستقامة على الطريق والجور عنه هو ما كان رسول الله وأصحابه عليه ، والجائر عنه
إما مفرط ظالم ، أو مجتهد متأول ، أو مقلد جاهل . فمنهم المستحق للعقوبة . ومنهم المغفور
له . ومنهم المأجور أجراً واحداً ، بحسب نياتهم ومقاصدهم واجتهادهم في طاعة الله تعالى
ورسوله ، أو تفريطهم .

ونحن نسوق من هدى رسول الله وهدى أصحابه ما يبين أى الفريقين أولى باتباعه
ثم نجيب عما احتجوا به بعون الله وتوفيقه .

ونقدم قبل ذلك ذكر النهى عن الغلو ، وتعدى الحدود ، والإسراف ، وأن الاقتصاد
والاعتصام بالسنة عليهما مدار الدين :

قال الله تعالى : (يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ^(٥)) وقال تعالى :
(وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ^(٦)) وقال تعالى : (تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا
تَعْتَدُوهَا^(٧)) وقال تعالى : (وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ^(٨)) وقال تعالى :

(١) الأحزاب آية ٢١ (٢) آل عمران آية ٣١ (٣) الأعراف آية ١٥٨

(٤) الأنعام آية ١٥٣ (٥) النساء آية ١٧١ (٦) الأنعام آية ١٤١

(٨٠٧) البقرة آية ٢٢٩ + ١٩٠

(أَذْعُوا رَبِّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ^(١)).

وقال ابن عباس رضى الله عنهما : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، غداة للعبقة وهو على ناقته :

« الْقَطُّ لِي حَصَى ، فَلَقَطْتُ لَهُ سَبْعَ حَصِيَّاتٍ مِنْ حَصَى الْخَذْفِ ، فَجَعَلَ يَنْفُضُنِي فِي كَفِّهِ وَيَقُولُ : امْثَالُ هَؤُلَاءِ فَارُمُوا ، ثُمَّ قَالَ : أَيُّهَا النَّاسُ : إِنَّا كُفُّمُ وَالْقُلُوبُ فِي الدِّينِ ، فَإِنَّمَا أَهْلَكَ الدِّينَ مِنْ قَبْلِكُمُ الْقُلُوبُ فِي الدِّينِ » .
رواه الإمام أحمد والنسائي .

وقال أنس رضى الله عنه : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم :
« لَا تُشَدُّ دُوعَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ فَيُشَدُّ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ، فَإِنَّ قَوْمًا شَدُّوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ فَشَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ » فَنَلَّتْ بَقَايَاهُمْ فِي الصَّوَامِعِ وَالْدِّيَارَاتِ : وَهَبَانِيَّةً ابْتَدَعُوها مَا كَتَبْنَاها عَلَيْهِمْ » .

فنهى النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن التشديد في الدين ، وذلك بالزيادة على المشروع ، وأخبر أن تشديد العبد على نفسه هو السبب لتشديد الله عليه ، إما بالقدر ، وإما بالشرع .

فالتشديد بالشرع : كما يشدد على نفسه بالنذر الثقيل ، فيلزمه الوفاء به ، وبالقدر كفضل أهل الرسوأس . فلأنهم شددوا على أنفسهم فشدد عليهم القدر ، حتى استحکم ذلك وصار صفة لازمة لهم :

قال البخارى : « وَكَرِهَ أَهْلُ الْعِلْمِ الْإِسْرَافَ فِيهِ - يَعْنِي الْوُضُوءَ - وَأَنْ يُجَاوِزُوا فِعْلَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » ، وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : « إِسْبَاغُ الْوُضُوءِ : الْإِتْقَانُ » .

فالفقه كل الفقه الاقتصاد في الدين ، والاعتصام بالسنة :

قال أبى بن كعب : عليكم بالسييل والسنة ، فإنه ما من جسد على السيل والسنة ذكر الله عز وجل فاقشعر جلده من خشية الله تعالى إلا تحات عنه خطاياہ كما يتحات عن

الشجرة اليابسة وزرقها . وإن اقتصادا في سبيل وستة خير من اجتهد في خلاف سبيل وستة ، فاحرصوا إذا كانت أعمالكم اقتصادا أن تكون على منهاج الأنبياء وسنتهم .

قال الشيخ أبو محمد المقتضى في كتابه ذم الوسواس :

الحمد لله الذي هدانا لهذا نعمته ، وشرقنا بمحمد صلى الله تعالى عليه وسلم وبرسالته ، ووقفنا للاقتداء به والتسلك بسنته ، ومن علينا باتباعه الذي جعله علما على محبته ومغفرته وسببا لكتابة رحمته وحصول هدايته ، فقال سبحانه :

(قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ^(١))
وقال تعالى : (وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَاتَّبِعُونِي لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ)
وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ . الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ ^(٢)) ثم قال :
(فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ^(٣)) .

أما بعد : فإن الله سبحانه جعل الشيطان عدوا للإنسان ، يقعد له الصراط المستقيم ، ويأتيه من كل جهة وسبيل ، كما أخبر الله تعالى عنه أنه قال :

(لَا أَقْدَنْ لَكُمْ سِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ : ثُمَّ لَا يَنْفَعُهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ
وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ ^(٤)) .

وحذرنا الله عز وجل من متابعتة ، وأمرنا بمعاداته ومخالفتة ، فقال سبحانه :

(إِنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَاتَّخِذُوهُ عَدُوًّا ^(٥)) وقال : (يَا بَنِي آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ
الشَّيْطَانُ كَمَا أَخْرَجَ أَبَوَيْكُمُ مِنَ الْجَنَّةِ ^(٦)) .

وأخبرنا بما صنع بأبويننا تحذيرا لنا من طاعته ، وقطعا للعذر في متابعتة ، وأمرنا الله سبحانه وتعالى باتباع صراطه المستقيم ونهانا عن اتباع السبل ، فقال سبحانه :

(وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ
عَنْ سَبِيلِهِ ^(٧)) .

(١) آل عمران آية ٣١ (٤١٣:٢) الأعراف آية ١٥٦ : ١٥٧ : ١٦ .

(٥) طه آية ٦ (٦) الأعراف آية ٢٧ (٧) الأنعام آية ١٥٣

وسبيل الله وصراطه المستقيم هو الذي كان عليه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وصحابته بدليل قوله عز وجل :

(يُسَبِّحُ) وَالْقُرْآنِ الْحَكِيمِ . إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ . عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ^(١) وقال :
(إِنَّكَ لَمَلَكٌ مُّهِدِي مُسْتَقِيمٍ ^(٢)) وقال : (إِنَّكَ لَنَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ^(٣)) .

فمن اتبع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في قوله وفعله فهو على صراط الله المستقيم ، وهو ممن يحبه الله ويغفر له ذنوبه ، ومن خالفه في قوله أو فعله فهو مبتدع معص لسبيل الشيطان غير داخل فيمن وعد الله بالجنة والمغفرة والإحسان .

فصل

ثم إن طائفة الموسوسين قد تحقق منهم طاعة الشيطان ، حتى اتصفوا بوسوسته ، وقبلوا قوله ، وأطاعوه ، وزغبوا عن اتباع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وصحابته ، حتى إن أحدهم ليرى أنه إذا توضأ وضوء رسول الله عليه الصلاة والسلام ، أو صلى كصلاته ، فوضوؤه باطل ، وصلاته غير صحيحة . ويرى أنه إذا فعل مثل فعل رسول الله عليه الصلاة والسلام في مواكلة للصبيان ، وأكل طعام عائلة المسلمين ، أنه قد صار نجسا يجب عليه تسييع يده وقه . كما لو ولغ فيهما كلب أو بان عليهما هر .

ثم إنه بلغ من استيلاء إبليس عليهم أنهم أجابوه إلى ما يشبه الجنون ، ويقارب مذهب السوفسطائية الذين ينكرون حقائق الموجودات ، والأمور المحسوسات ، وحلم الإنسان بحال نفسه من الأمور الضروريات للقينيات ، وهؤلاء يفضل أحلم صفوه صلا يشاهده يبصره ويكبر ، ويقر بألسانه ، بحيث تسمعه أذناه ويعلمه بقلبه ، بل يعلمه غير منه ويتقنه ثم يشك : هل فعل ذلك أم لا ؟ وكللك يشكك الشيطان في نيته وقصده التي يعلمها من نفسه يقينا ، بل يعلمها غيره منه بقرآن أحواله . ومع هذا يقبل قول إبليس في أنه مانوى الصلاة ، ولا أرادها ، مكابرة منه لميانه ، وجحدا ليقين نفسه ، حتى تراه متلذذا متخيرا ، كأنه يعالج شيئا يجتذبه ، أو يجد شيئا في باطنه يستخرجه : كل ذلك

مبالغة في طاعة إبليس ، وقبول وسوسته ، ومن انتهت طاعته لإبليس إلى هذا الحد فقد بلغ النهاية في طاعته .

ثم إنه يقبل قوله في تعذيب نفسه وبطبعه في الإضرار بجسده ، تارة بالغوص في الماء البارد ، وتارة بكثرة استعماله وإطالة العرك ، وربما فتح عينيه في الماء البارد ، وغسل داخلهما حتى يضر بصره ، وربما أفضى إلى كشف عورته للناس ، وربما صار إلى حال يسخر منه الصبيان ويستهزئ به من يراه .

قلت : ذكر أبو الفرج بن الجوزي عن أبي الوفاء بن عقيل : أن رجلاً قال له : أنغمس في الماء مراراً كثيرة وأشك : هل صح لي الغسل أم لا ؟ فأتى في ذلك ؟ فقال له الشيخ اذهب ، فقد سقطت عنك الصلاة . قال : وكيف ؟ قال : لأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال :

« رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ : الْمَجْنُونِ حَتَّى يُفَيْقَ ، وَالنَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ ، وَالصَّغِيرِ حَتَّى يَبْلُغَ » .

ومن ينغمس في الماء مراراً ويشك هل أصابه الماء أم لا ، فهو مجنون . قال : وربما شغله بوساوسه حتى تفوته الجماعة ، وربما فاته الوقت ، ويشغله بوسوسته في النية حتى تفوته التكبيرة الأولى ، وربما فوت عليه ركعة أو أكبر ، ومنهم من يحلف أنه لا يزيد على هذا ، ثم يكذب .

قلت : وحكى لي من أتى به عن موسوس عظيم رأيت أنا يكرر عقد النية مراراً عديدة فيشقى على المؤمنين مشقة كبيرة ، فعرض له أن حلف بالطلاق أنه لا يزيد على تلك المرة فلم يدعه إبليس حتى زاد ، ففرق بينه وبين امرأته ، فأصابه لذلك غم شديد وأقاما متفرقين دهرًا طويلاً ، حتى تزوجت تلك المرأة برجل آخر ، وجاء منها ولد ثم إنه حنث في يمين حلقها ففرق بينهما وردت إلى الأول بعد أن كاد يتلف لمفارقتها .

وبلغني عن آخر أنه كان شديد التنطع في التلفظ بالنية والتعمر في ذلك ، فاشتد به التنطع والتعمر يوماً إلى أن قال : أصلي ، أصلي ، مراراً ، صلاة كذا وكذا . وأراد أن يقول : أداء ، فأجم الدال ، وقال : أداء لله . فقطع الصلاة رجل إلى جانبه ، فقال : وليرسوله وملائكته وجماعة المصلين .

وقال : ومنهم من يتوسوس في إخراج الحرف حتى يكرره مراراً .

قال : فرأيت منهم من يقول : الله أككبر . قال : وقال لى إنسان منهم : قد عجزت عن قول السلام عليكم ، فقلت له : قل مثل ماقد قلت الآن ، وقد استرحت . وقد بلغ الشيطان منهم أن عذبهم فى الدنيا قبل الآخرة ، وأخرجهم عن اتباع الرسول وأدخلهم فى جملة أهل التنطع والغلو ، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا .

فمن أراد التخلص من هذه البلية فليستشعر أن الحق فى اتباع رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فى قوله وفعله ، وليعزم على سلوك طريقته عزيزة من لا يشك أنه على الصراط المستقيم ، وأن ما خالفه من تسويل إبليس ووسوسته ، ويوقن أنه عدوله لا يدعو إلى خير .

(إِنَّمَا يَدْعُوا حِزْبَهُ لِيَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ السَّعِيرِ ^(١)) .

وليترك التعريج على كل ما خالف طريقة رسول الله عليه الصلاة والسلام كائنا ما كان ، فإنه لا يشك أن رسول الله عليه الصلاة والسلام كان على الصراط المستقيم . ومن شك فى هذا فليس بمسلم . ومن علمه فإلى أين العدول عن سنته ؟ وأى شيء يبتغى العبد غير طريقته ؟ ويقول لنفسه : أأست تعلمين أن طريقة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم هى الصراط المستقيم ؟ فإذا قالت له : بلى ، قال لها : فهل كان يفعل هذا ؟ فستقول : لا ، فقل لها : فإذا بعد الحق إلا الضلال ؟ وهل بعد طريق الجنة إلا طريق النار ؟ وهل بعد سبيل الله وسبيل رسوله إلا سبيل الشيطان ؟ فإن اتبعت سبيله كنت قربه ، وستقولين .

(يَا لَيْتَ يَنْبِيَّ وَبَيْنَكَ بَعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ فَبِئْسَ الْقَرِينُ ^(٢)) .

ولينظر أحوال السلف فى متابعتهم لرسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فليقتد بهم وليختر طريقهم فقد روينا عن بعضهم أنه قال : لقد تقدمنى قوم لو لم يجاوزوا بالوضوء الظفر ما تجاوزته . قلت : هو إبراهيم النخعى .

وقال زين العابدين يوما لابنه : يا بنى ، اتخذ لى ثوبا ألبسه عند قضاء الحاجة ، فإنى رأيت الذباب يسقط على الشيء ثم يقع على الثوب ، ثم اتبه فقال : ما كان للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم وأصحابه إلا ثوب واحد ، فتركه .

وكان عمر رضى الله تعالى عنه يهيم بالأمر ويعزم عليه ، فإذا قيل له : لم يفعله رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم انتهى ، حتى إنه قال : « لقد هممت أن أنهى عن لبس هذه الثياب ، فإنه قد بلغنى أنها تصبغ بيول المعجائر . فقال له أبى : مالك أن تهى ، فإن رسول الله عليه الصلاة والسلام قد لبسها ولبست في زمانه ولو علم الله أن لبسها حرام لينه لرسوله صلى الله عليه وسلم . فقال عمر : صدقت . »

ثم ليعلم أن الصحابة ما كان فيهم موسوس . ولو كان الموسوسة فضيلة لما ادخرها الله عن رسوله وصحابته ، وهم خير الخلق وأفضلهم ، ولو أدرك رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الموسوسين لمقتهم ، ولو أدركهم عمر رضى الله تعالى عنه لضربهم وأدبهم ، ولو أدركهم الصحابة ليدعروهم ، وهأنا أذكر ماجاء في خلاف مذهبه على مايسره الله تعالى مفصلاً :

الفصل الأول

في النية في الطهارة والصلاة

النية هي القصد والعزم على فعل الشيء ، وعملها القلب ، لا تعلق لها باللسان أصلاً ، ولذلك لم يتقل عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ولا عن أصحابه في النية لفظ بحال ، ولا سمعنا عنهم ذكر ذلك : وهذه العبارات التي أحدثت عند افتتاح الطهارة والصلاة قد جعلها الشيطان معتركا لأهل الوسواس ، يحبسهم عندها ويعذبهم فيها ، ويوقنهم في طلب تصحيحها فترى أحكم يكررها ويجهد نفسه في التلفظ بها ، وليست من الصلاة في شيء ، وإنما النية قصد فعل الشيء ، فكل عازم على فعل فهو نوايه ، لا يتصور انفكاك ذلك عن النية فإنه حقيقتها ، فلا يمكن علمها في حال وجودها . ومن قد لم يهتأ فقد نوى الوضوء ، ومن قام ليصلي فقد نوى الصلاة ، ولا يكاد العاقل يفعل شيئاً من العبادات ولا غيرها بغير نية ، فالتية أمر لازم لأفعال الإنسان المقصودة ، لا يحتاج إلى تعبد ولا تحصيل . ولو أراد إخلاء أفعاله الاختيارية عن نية لعجز عن ذلك ، ولو كلفه الله عز وجل الصلاة والوضوء بغير نية لكلفه مالا يطيق ، ولا يدخل تحت

وسمه . وما كان هكذا فما وجه الثعب في تحصيله ؟ وإن شك في حصول نية فهو نوع جنون . فإن علم الإنسان بحال نفسه أمر يقيني . فكيف يشك فيه عاقل من نفسه ؟ ومن قام ليصلي صلاة الظهر خلف الإمام فكيف يشك في ذلك ؟ ولو دعاه داع إلى شغل في تلك الحال لقال : إني مشغول ، أريد صلاة الظهر ، ولو قال له قائل في وقت خروجه إلى الصلاة : أين تمضي ؟ لقال : أريد صلاة الظهر مع الإمام ، فكيف يشك عاقل في هذا من نفسه وهو يعلمه يقينا ؟

بل أعجب من هذا كله أن غيره يعلم نيته بقرائن الأحوال ، فإنه إذا رأى إنسانا جالسا في الصف في وقت الصلاة عند اجتماع الناس علم أنه ينتظر الصلاة . وإذا رآه قد قام عند إقامتها ونهوض الناس إليها علم أنه إنما قام ليصلي . فإن تقدم بين يدي المأمومين علم أنه يريد إمامتهم ، فإن رآه في الصف علم أنه يريد الائتمام .

قال : فإذا كان غيره يعلم نيته الباطنة بما ظهر من قرائن الأحوال ، فكيف يحفلها من نفسه ، مع اطلاعه هو على باطنه ؟ فقبوله من الشيطان أنه ما نوى تصديق له في جحد العيان ، وإنكار الحقائق المعلومة يقينا . ومخالفة للشرح ، ورغبة عن السنة ، ومن طريق الصحابة .

ثم إن النية الحاصلة لا يمكن تحصيلها ، والموجودة لا يمكن إيجادها ، لأن من شرط إيجاد الشيء كونه معدوما ، فإن إيجاد الموجود محال ، وإذا كان كذلك فما يحصل له بوقوفه شيء ، ولو وقف ألف عام .

قال : ومن العجب أنه يتوسوس حال قيامه ، حتى يركع الإمام ، فإذا خشى فوات الركوع كبر سريعا وأدركه . فمن لم يحصل النية في الوقوف الطويل حال فراغ باله كيف يحصلها في الوقت الضيق مع شغل باله بفوات الركعة ؟

ثم ما يطلبه إما أن يكون سهلا أو عسيرا ، فإن كان سهلا فكيف يعسره ؟ وإن كان عسيرا فكيف تيسر عند ركوع الإمام سواء ؟ وكيف خفي ذلك على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وصحابته من أولهم إلى آخرهم ، والتابعين ومن بعدهم ؟ وكيف لم ينته له صوى من استحوذ عليه الشيطان ، أفيظن يحمله أن الشيطان تصاح له ؟ أما علم أنه لا يدهو إلى هدى ، ولا يهدي إلى خير ؟ وكيف يقول في صلاة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وسائر المسلمين الذين لم يفعلوا فعل هذا الموسوس ؟ أمى ناقصة عنده مفضولة ؟ أم هي التامة القاضية ؟ فما دعاه إلى مخالفتهم والرغبة عن طريقهم ؟ .

فإن قال : هذا مرض بليت به ، قلنا : نعم ، سببه قبولك من الشيطان . ولم يعذر الله تعالى أحدا بذلك . ألا ترى أن آدم وحواء لما وسوس لهما الشيطان فقبلا منه أخرجا من الجنة ، ونودي عليهما بما سمعت ، وهما أقرب إلى العذر ، لأنهما لم يتقدم قبلهما من يعتبران به ، وأنت قد سمعت وحذرك الله تعالى من فتنته ، وبين لك عدوته ، وأوضح لك الطريق ، فالك عذر ولا حجة في ترك السنة والقبول من الشيطان .

قلت : قال شيخنا : ومن هؤلاء من يأتي بعشر بدع لم يفعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ولا أحد من أصحابه واحدة منها ، فيقول : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، نويت أصلي صلاة الظهر فريضة الوقت ، أداء لله تعالى ، إماما أو مأموما ، أربع ركعات مستقبل القبلة ، ثم يزج أعضاءه ويحنى جبهته ويقم عروق عنقه ، ويصرخ بالتكبير . كأنه يكبر على العدو . ولو مكث أحدهم عمر نوح عليه السلام يفتش : هل فعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أو أحد من أصحابه شيئا من ذلك ، لما ظفر به ، إلا أن يجاهر بالكذب البحت . فلو كان في هذا خير لسبقونا إليه ، ولدلونا عليه : فإن كان هذا هدى فقد ضلوا عنه ، وإن كان الذي كانوا عليه هو الهدى والحق فاذن بعد الحق إلا الضلال .

قال : ومن أصناف الوسواس ما يفسد الصلاة ، مثل تكرير بعض الكلمة . كقوله في التحيات : إيت إيت ، التحي التحي ، وفي السلام : أس أس . وقوله في التكبير : أ كككبر ونحو ذلك ، فهذا الظاهر بطلان الصلاة به ، وربما كان إماما فأفسد صلاة المأمومين ، وصارت الصلاة التي هي أكبر الطاعات أعظم إبعادا له عن الله من الكبائر ، ومالم تبطل به الصلاة من ذلك فذكروه وعدول عن السنة ، ورغبة عن طريقة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وهديه ، وما كان عليه أصحابه . وربما رفع صوته بذلك فأذى سامعية ، وأغرى الناس بذمه والوقعة فيه ، فجمع على نفسه طاعة إبليس ومخالفة السنة ، وارتكاب شر الأمور ومحدثاتها ، وتعذيب نفسه وإضاعة الوقت ، والاشتغال بما ينقص أجره ، وفوات ما هو أنفع له ، وتعريض نفسه لطعن الناس فيه ، وتغريير الجاهل بالافتداء به ، فإنه يقول : لولا أن ذلك فضل لما اختاره لنفسه ، وأساء الظن بما جاءت به السنة ، وأنه لا يكفي وحده ، وانفعال النفس وضعفها للشيطان ، حتى يشتد طمعه فيه وتعريضه نفسه للتشديد عليه بالقدر ، عتوبة له . وإقامته

على الجهل ، ورضاه بالخبل في العقل ، كما قال أبو حامد الغزالي وغيره : الوسوسة سببه
لما جهل بالشرع ، ولما خبل في العقل ، وكلاهما من أعظم النقائص والعيوب .

فهذه نحو خمسة عشر مفسدة في الوسواس ، ومفاسده أضعاف ذلك بكثير .

وقد روى مسلم في صحيحه من حديث عثمان بن أبي العاص قال : قلت :

« يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ حَالَ بَيْنِي وَبَيْنَ صَلَاتِي يُكَلِّبُهَا عَلَيَّ ، فَقَالَ
رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : ذَلِكَ شَيْطَانٌ يُقَالُ لَهُ خِزْبٌ ، فَإِذَا أَحْسَنَتْهُ
فَتَمَوَّذَ بِاللَّهِ مِنْهُ ، وَانْقُلْ عَنْ يَسَارِكَ ثَلَاثًا ، فَفَعَلْتُ ذَلِكَ ، فَأَذْهَبَهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنِّي .
فَأَهْلُ الْوَسْوَاسِ قَرَّةُ عَيْنٍ خِزْبٌ وَأَصْحَابُهُ ، نَعُوذُ بِاللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْهُ .

فصل

ومن ذلك الإسراف في ماء الوضوء والغسل .

وقد روى أحمد في مسنده من حديث عبد الله بن عمرو :

« أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَّ بِسَعْدٍ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ ، فَقَالَ :
لَا تُسْرِفْ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! أَوْفَى الْمَاءِ إِسْرَافٌ ؟ قَالَ : نَعَمْ ؛ وَإِنْ كُنْتَ
عَلَى نَهْرٍ جَارٍ » .

وفي جامع الترمذي من حديث أبي بن كعب :

« أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِنَّ لِلْوُضُوءِ شَيْطَانًا يُقَالُ لَهُ الْوُلْهَانُ ،
فَاتَّقُوا وَسْوَاسَ الْمَاءِ » .

وفي المسند والسنن من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال :

« جَاءَ أَغْرَابِيٌّ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْأَلُهُ عَنِ الْوُضُوءِ ،
فَأَرَاهُ ثَلَاثًا ثَلَاثًا ، وَقَالَ : هَذَا الْوُضُوءُ فَمَنْ زَادَ عَلَى هَذَا فَقَدْ أَسَاءَ وَتَعَدَّى وَظَلَمَ » .

وفي كتاب الشافعي لأبي بكر عبد العزيز من حديث أم سعد قالت :

« قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - « يُجْزَى مِنَ الْوُضُوءِ مَدَّةٌ ، وَالْفَسْلُ

صَاعٌ. وَسَيَاتِي قَوْمٌ يَسْتَقِيلُونَ ذَلِكَ ، فَأُولَئِكَ خِلَافُ أَهْلِ سُنَّتِي ، وَالْأَخِذُ بِسُنَّتِي فِي حَظِيرَةِ الْقُدُّوسِ مُتَرَدِّدٌ أَهْلُ الْجَنَّةِ .

وفي سنن الأثرم من حديث مسلم بن أبي الجعد عن جابر بن عبد الله قال :
« يُجْزَى مِنَ الْوُضُوءِ الْمُدُّ ، وَمِنَ الْقَسْلِ مِنَ الْجَنَابَةِ الصَّاعُ ، فَقَالَ رَجُلٌ :
مَا يَكْفِينِي ، فَغَضِبَ جَابِرٌ حَتَّى تَرَبَّدَ وَجْهُهُ ، ثُمَّ قَالَ : قَدْ كَفَى مِنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْكَ
وَأَكْثَرُ شَرًّا . »

وقد رواه الإمام أحمد في مسنده مرفوعاً . ولفظه عن جابر قال :
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « يُجْزَى مِنَ الْقَسْلِ الصَّاعُ ،
وَمِنَ الْوُضُوءِ الْمُدُّ . »

وفي صحيح مسلم عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا :
« أَهْمًا كَانَتْ تَقْسِلُ فِي النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ إِيَّاهُ وَاحِدٍ يَسَعُ
ثَلَاثَةَ أَمْدَادٍ ، أَوْ قَرِيبًا مِنْ ذَلِكَ . »

وفي سنن النسائي عن عبيد بن عمير :
« أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ : لَقَدْ رَأَيْتُنِي أُغْتَسِلُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ مِنْ
هَذَا ، فَإِذَا تَوَرَّ (١) مَوْضُوعٌ مِثْلُ الصَّاعِ أَوْ دُونَهُ - نَشْرَعُ فِيهِ جَمِيعًا ، فَأَفِيضُ
بِيَدَيَّ عَلَى رَأْسِي ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، وَمَا أَقْضَى لِي شَعْرًا . »

وفي سنن أبي داود والنسائي عن عباد بن تميم عن أم عمارَةَ بِنْتِ كَعْبٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى
اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

« تَوَضَّأَ ، فَأَتَى بِمَاءٍ فِي إِيَّاهُ قَدْرَ ثُلُثِي الْمُدِّ . »

وقال عبد الرحمن بن عطاء : سمعت سعيد بن المسيب يقول : إن لي ركوة (٢) أو
قدحا ، ما يسع إلا نصف المد أو نحوه ، أبول ثم أتوضأ منه ، وأفضل منه فضلا . قال

(١) التور . إِيَّاهُ من تخاس أو حجارة كالإجانة .

(٢) الركوة . إناء صغير من جلد يشرب فيه الماء .

عبد الرحمن : فذكرت ذلك لسليمان بن يسار فقال : وأنا يكفيني مثل ذلك . قال عبد الرحمن : فذكرت ذلك لأبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر فقال : وهكذا سمعنا من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، رواه الأثرم في سننه . وقال إبراهيم النخعي : كانوا أشد استيفاء للماء منكم ، وكانوا يرون أن ربع المد يجزئ من الوضوء .

وهذا مبالغة عظيمة ، فإن ربع المد لا يبلغ أوقية ونصفاً بالدمشقي .

وفي الصحيحين عن أنس قال :

« كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَتَوَضَّأُ بِالدُّمِّ ، وَيَقْتَسِلُ بِالصَّاعِ إِلَى خَمْسَةِ أَمْذَادًا » .

وفي صحيح مسلم عن سفينة قال :

« كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْسِلُهُ الصَّاعُ مِنَ الْجَلِطِيَّةِ ، وَيُوضِّئُهُ الدُّمُّ » .

وتوضأ القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق بقدر تصف المد أو أزيد بقليل .

وقال إبراهيم النخعي : إني لأتوضأ من كوز الحبيب مرتين .

وقال محمد بن عجلان : الفقه في دين الله إسباغ الوضوء وقلة إهراق الماء .

وقال الإمام أحمد : كان يقال : من قلة فقه الرجل ولعه بالماء .

وقال الميموني كنت أتوضأ بماء كثير : فقال لي أحمد : يا أبا الحسن ، أترضى أن

تكون كذا ؟ فتركته .

وقال عبد الله بن أحمد : قلت لأبي : إني لأكثر الوضوء ، فنهاني عن ذلك ،

وقال بابني ، يقال : إن للوضوء شيطانا يقال له الوهان . قال لي ذلك غير مرة ، ينهاني

عن كثرة صب الماء ، وقال لي : أقلل من هذا الماء يا بني .

وقال إسحاق بن منصور : قلت لأحمد : تزيد على ثلاث في الوضوء ؟ فقال :

لا والله إلا رجل مبتلى .

وقال أسود بن سالم ، الرجل الصالح شيخ الإمام أحمد ، كنت مبتلى بالوضوء ،

فنزلت دجلة أتوضأ ، فسمعت هاتفا يقول : يا أسود ، يحيي عن سعيد : الوضوء

ثلاث ، ما كان أكثر لم يرفع ، فالتفت فلم أر أحدا .

وقد روى أبو داود في سننه من حديث عبد الله بن مسعود قال : سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول :

« سَيَكُونُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ قَوْمٌ يَمْتَدُّونَ فِي الطُّهُورِ وَالذُّعَاءِ » .

فإذا قرئت هذا الحديث بقوله تعالى :

(إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْتَدِينَ ^(١)) .

وعلمت أن الله يحب عبادته ، أنتج لك من هذا أن وضوء الموسوس ليس بعبادة يقبلها الله تعالى ، وإن أسقطت الفرض عنه ، فلا تفتح أبواب الجنة الثمانية لوضوئه يدخل من أيها شاء .

ومن مفسد الوسواس : أنه يشغل ذمته بالزائد على حاجته ، إذا كان الله مملوكا لغيره كماء الحمام ، فيخرج منه وهو مرتين الذمة بما زاد على حاجته ، ويتناول عليه الدين حتى يرتن من ذلك بشيء كبير جدا يتضرر به في البرزخ ويوم القيامة :

فصل

ومن ذلك الوسواس في انتقاض الطهارة لا بلغت إليه :

وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم :

« إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ فِي بَطْنِهِ شَيْئًا فَأَشْكَلَ عَلَيْهِ : أَخْرِجْ مِنْهُ شَيْءًا أَمْ لَا ؟ فَلَا يَخْرُجُ مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَحِدَّ رِيحًا » .

وفي الصحيحين عن عبد الله بن زيد قال :

« سَكَنَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : الرَّجُلُ يَحْتَلِي إِلَيْهِ أَنَّهُ يَحِدُّ الشَّيْءَ فِي الصَّلَاةِ ، قَالَ : لَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَحِدَّ رِيحًا » .

وفي المسند وسنن أبي داود عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم قال :

« إِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْتِي أَحَدَكُمْ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ ، فَيَأْخُذُ بِشَعْرَةٍ مِنْ ذُبُرِهِ فَيَمْدُهَا فَيُرَى أَنَّهُ قَدْ أَخَذَتْ ، فَلَا يَنْصَرِفُ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا » ولفظ أبي داود « إِذَا أَتَى الشَّيْطَانُ أَحَدَكُمْ فَقَالَ لَهُ : إِنَّكَ قَدْ أَخَذْتَ ، فَلْيَقُلْ لَهُ : كَذَبْتَ ، إِلَّا مَا وَجَدَ رِيحًا بِأَنَّهُ أَوْ سَمِعَ صَوْتًا بِأَذْنِهِ » .

فأمر عليه الصلاة والسلام بتكذيب الشيطان فيما يحتمل صدقه فيه ، فكيف إذا كان كذبه معلوماً متيقناً ، كقوله للموسوس : لم تفعل كذا ، وقد فعله ؟

قال الشيخ أبو محمد : ويستحب للإنسان أن ينضح فرجه وسراويله بالماء إذا بال ، ليدفع عن نفسه الوسوسة ، فتي وجد بلالا قال : هذا من الماء الذي نضحته ، لما روى أبو داود بإسناده عن سفيان بن الحكم الثقفي ، أو الحكم بن سفيان قال :

« كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا بَلَ تَوَضَّأَ وَيَلْعَضُّ » .

وفي رواية : « رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَالَ ثُمَّ نَضَحَ فَرَجَهُ » .

وكان ابن عمر ينضح فرجه حتى يبل سراويله .

وشكا إلى الإمام أحمد بعض أصحابه أنه يجد البلل بعد الوضوء ، فأمره أن ينضح فرجه إذا بال ، قال : ولا تجعل ذلك من همك واله عنه .

وسئل الحسن أو غيره عن مثل هذا فقال : اله عنه . فأعاد عليه المسألة فقال : أتستثوره لأب لك ، اله عنه .

فصل

ومن هذا ما يفعله كثير من الموسوسين بعد البول وهو عشرة أشياء : السلت ، والتتر ، والتحنحة ، والمشي ، والقفز ، والحيل ، والتفقد ، والوجور ، والحشو ، والعصاة ، والدرجة .

أما السلت فيسلته من أصله إلى رأسه ، على أنه قد روى في ذلك حديث غريب لا يثبت ، فن المسند وسنن ابن ماجه عن عيسى بن داود عن أبيه قال :

قَالَ : رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « إِذَا بَالَ أَحَدُكُمْ فَلْيَمْسَحْ ذَكَرَهُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ » .

وقال جابر بن زيد :

« إِذَا بُلْتَ فَأَمْسَحْ أَسْفَلَ ذَكَرِكَ فَإِنَّهُ يَنْقَطِعُ » .

رواه سعيد عنه .

قالوا : ولأنه بالسلت والنز يستخرج ما يمشى عوده بعد الاستنجاء .

قالوا : وإن احتاج إلى مشى خطوات لذلك ففعل فقد أحسن ، والنحنحة ليستخرج الفضيلة . وكذلك القفز يرتفع عن الأرض شيئا ثم يجلس بسرعة ، والحبل يتخذ بعضهم مِعْبَلًا يتعلق به حتى يسكاد يرتفع ، ثم ينحدر منه حتى يقعد ، والتفقد : بمسك الذكر ثم ينتظر في المخرج هل بقي فيه شيء أم لا . والوجور : بمسكه ثم يفتح الثقب ويصب فيه الماء . والحشو : يكون معه ميل وقطن يحشوه به كما يحشو الدمل بعد فتحها . والعصابة : يعصبه بخرقه ، والدرجة يصعد في سلم قليلا ثم ينزل بسرعة ، والمشى يمشى خطوات ثم يعيد الاستجمار .

قال شيخنا : وذلك كله وسواس وبدعة ، فراجعته في السلث والنز فلم يره ، وقال : لم يصح الحديث ، قال : والبول كاللبن في الضرع إن تركته قر وإن حلبته فر .

قال : ومن اعتاد ذلك ابتلى منه بما عوفى منه من لها عنه :

قال : ولو كان هذا سنة لكان أولى الناس به رسول الله عليه الصلاة والسلام وأصحابه ، وقد قال اليهودي لسلمان « لقد علمكم نبيكم كل شيء حتى الخراءة ، فقال : أجل ، فأين علمنا نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم ذلك أو شيئا منه ؟ بل علم المستحاضة أن تلجم ، وعلى قياسها من به سلس البول أن يتحفظ ، ويشد عليه خرقه .

فصل

ومن ذلك أشياء سهل فيها المبعوث بالحنيقية السمحة فشدد فيها هؤلاء .
فمن ذلك المشى حافيا في الطرقات ، ثم يصل ولا يغسل رجله ، فقد روى أبو داود
في سننه : عن امرأة من بني عبد الأشهل قالت :

« قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنَّ لَنَا طَرِيقًا إِلَى الْمَسْجِدِ مُنْتَنَةً ، فَكَيْفَ نَفْعَلُ إِذَا
تَطَهَّرْنَا ؟ قَالَ : أَوَلَيْسَ بَعْدَهَا طَرِيقٌ أَطْيَبُ مِنْهَا ؟ قَالَتْ : قُلْتُ : بَلَى ، قَالَ : فَهَذِهِ
بِهَذِهِ » .

وقال عبد الله بن مسعود :

« كُنَّا لَا نَتَوَضَّأُ مِنْ مَوْطِي » .

وعن علي رضي الله عنه : أنه خاض في طين المطر ، ثم دخل المسجد فصلى ، ولم
يغسل رجله .

وسئل ابن عباس رضي الله عنهما عن الرجل يطأ العنزة ؟ قال : « إن كانت يابسة
فليس بشيء ، وإن كانت رطبة غسل ما أصابه » .

وقال حفص : أقبلت مع عبد الله بن عمر علمدين إلى المسجد . فلما انتهينا حملت إلى
المطهرة لأغسل قدمي من شيء أصابهما ، فقال عبد الله : لا تفعل ، فإنك تطأ الموطى
الردى ، ثم تطأ بعده الموطى الطيب - أو قال : التنظيف - فيكون ذلك طهورا ،
فدخلنا المسجد جميعا فصلينا .

وقال أبو الشعثاء : « كان ابن عمر يمشي بمشي بني القروث واللماء اليابسة حافيا ، ثم
يدخل المسجد فيصل فيه ، ولا يغسل قدميه » .

وقال عمران بن حدير : كنت أمشي مع أبي مجلز إلى الجمعة ، وفي الطريق عنرات
يابسة ، فجعل يتخطاها ويقول : ما هذه إلا سودات ، ثم جاء حافيا إلى المسجد فصل ،
ولم يغسل قدميه .

وقال عاصم الأحول : أتينا أبا العالية ، فدعونا بوضوء ، فقال : مالكم ؟ ألسن موضين ؟
قلنا : بلى ، ولكن هذه الأقدام التي مرونا بها . قال : هل وعظمت على شيء وطب ككلى

هل رجلكم؟ قلنا : لا . فقال : فكيف بأشد من هذه الأقدار يحف ، فينسفها الريح
فدروؤسكم ولحاكم ؟

فصل

ومن ذلك أن الخلف والحذاء إذا أصابت النجاسة أسفله أجزأ ذلك بالارض مطلقا
وجازت الصلاة فيه بالسنة الثابتة . نص عليه أحمد . واختاره المحققون من أصحابه .
قال أبو البركات : ورواية :
« أَجْزَأُ ذَلِكَ مُطْلَقًا » .

هي الصحيحة عندي لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم قال :
« إِذَا وَطِئَ أَحَدُكُمْ بِنَفْلِهِ الْأَذَى فَإِنَّ التُّرَابَ لَهُ طَهُورٌ » ، وفي لفظ « إِذَا وَطِئَ
أَحَدُكُمْ الْأَذَى بِحَقِيَّتِهِ فَطَهُورُهَا التُّرَابُ » .
رواهما أبو داود .

وروى أبو سعيد الخدري أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم .
« صَلَّى فَخَلَعَ نَعْلَيْهِ فَخَلَعَ النَّاسُ نِعَالَهُمْ فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ : لِمَ خَلَعْتُمْ ؟ قَالُوا :
يَا رَسُولَ اللَّهِ ، رَأَيْنَاكَ خَلَعْتَ فَخَلَعْنَا ، فَقَالَ : إِنْ جِئْتُمْ أَتَانِي فَأُخْبِرُنِي أَنَّ بِهِمَا
خَبْرًا ، فَإِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ فَلْيَقْلِبْ نَعْلَيْهِ ثُمَّ لِيَنْظُرْ ، فَإِنْ رَأَى خَبْرًا
فَلْيَسْتَسْحِ بِالْأَرْضِ ثُمَّ لِيُصَلِّ فِيهَا » .

رواه الإمام أحمد .
وتأويل ذلك : على ما يستفاد من غلط أو نحوه من الطاهرات لا يصبغ ، لوجوه :
أحدهما : أن ذلك لا يسمى خبثا .

الثاني : أن ذلك لا يؤمر بمسحه عند الصلاة فإنه لا يبطلها .
الثالث : أنه لا تخلع النعل لذلك في الصلاة ، فإنه عمل لغير حاجة ، فأقل أحواله
الكرامة .

الرابع : أن الدارقطني روى في مسنده في حديث الخلع من رواية ابن عباس : أن النبي عليه الصلاة والسلام قال :

« إِنْ جَبْرِيلُ أَتَانِي ، فَأَخْبَرَنِي أَنَّ فِيهَا دَمٌ حَلَّةٌ » .

والحلم : كيار القراد .

ولأنه محل يتكرر ، لاقاته للنجاسة غالباً ، فأجزأ مسحه بالجماد ، كمحل الاستجمار ، بل أولى . فإن محل الاستجمار يلاق النجاسة في اليوم مرتين أو ثلاثاً .

فصل

وكذلك ذيل المرأة على الصحيح ، وقالت امرأة لأم سلمة : « لِمَ أَطِيلُ ذَيْلِي وَأَمْشِي فِي الْمَتَّكَانِ الْقَذَرِ . فَقَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : يَطْهَرُهُ مَا بَعْدَهُ » . رواه أحمد وأبو داود .

وقد رخص النبي عليه الصلاة والسلام للمرأة أن ترخي ذيلها ذراعاً ، ومعلوم أنه يصيب القدر ولم يأمرها بغسل ذلك ، بل أفطن بأنه تطهره الأرض .

فصل

وما لا تطيب به قلوب الموسمين : الصلاة في النعال . وهي سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأصحابه ، فعلا منه وأمره .

فروى أنس بن مالك رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم .

« كَانَ يُصَلِّي فِي نَعْلَيْهِ »

متفق عليه .

وعن شداد بن أوس قال :

« قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ : « خَالِقُوا الْيَهُودَ ، فَإِنَّهُمْ لَا يُصَلُّونَ فِي خِفَافِهِمْ »

وَلَا نِعَالِهِمْ » .

رواه أبو داود .

وقيل للإمام أحمد : أبصلي الرجل في نعليه ؟ فقال : إى واقه .

وترى أهل الوسواس إذا بلى أحدهم بصلاة الجنائزة في نعليه قام على عقبيه كأنه

واقف على الجسر ، حتى لا يصلى فيهما .

وفي حديث أبي سعيد الخدري :
 « إِذَا جَاءَ أَحَدُكُمْ السَّجْدَ فَلْيَنْظُرْ ، فَإِنْ رَأَى عَلَى نَفْلِهِ قَذْرًا فَلْيَتَسَحَّ ،
 وَلْيُصَلِّ فِيهَا » .

فصل

ومن ذلك : أن سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم : الصلاة حيث كان ،
 وفي أى مكان اتفق ، سوى ما نهى عنه من المقبرة والحمام وأعطان الإبل ، فصح عنه
 عليه الصلاة والسلام أنه قال :
 « جُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا ؛ فَحَيْثُمَا أَدْرَكَتْ رَجُلًا مِنْ أُمَّتِي الصَّلَاةَ
 فَلْيُصَلِّ » .

وكان يصلى فى مراتب الغنم ، وأمر بذلك ، ولم يشترط حالاً .
 قال ابن المنذر : أجمع كل من يحفظ عنه من أهل العلم على إباحة الصلاة فى مراتب
 الغنم ، إلا الشافعى . فإنه قال : أكره ذلك ، إلا إذا كان سليماً من أبعارها .
 وقال أبو هريرة رضى الله عنه : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم :
 « صَلُّوا فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ ، وَلَا تَصَلُّوا فِي أُعْطَانِ الْإِبِلِ » .
 رواه الترمذى وقال : حديث حسن صحيح .
 وروى الإمام أحمد من حديث عقبة بن عامر قال : قال رسول الله صلى الله تعالى
 عليه وآله وسلم :

« صَلُّوا فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ ، وَلَا تَصَلُّوا فِي أُعْطَانِ الْإِبِلِ ، أَوْ مَبَارِكِ الْإِبِلِ » .
 وفى المسند أيضاً ، من حديث عبد الله بن المغفل قال :
 قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ « صَلُّوا فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ وَلَا تَصَلُّوا
 فِي أُعْطَانِ الْإِبِلِ ، فَإِنَّهَا خَلِقَتْ مِنَ الشَّيَاطِينِ » .
 وفى الباب عن جابر بن سمرة ، والبراء بن عازب ، وأسيد بن الحضير وذى القعدة ،
 كلهم رووا عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم :
 « صَلُّوا فِي مَرَابِضِ الْغَنَمِ »

وفي بعض ألفاظ الحديث :

« حَلُّوا فِي مَرَايِضِ الْقَمْرِ ، فَإِنَّ فِيهَا بَرَكَةً » .

وقال « الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا لِلْقَبْرِ وَالْحِمَامِ » .

رواه أهل السنن كلهم ، إلا النسائي .

فأين هذا الهدى من فعل من لا يصل إلا على سجادة تفرض فوق البساط فوق الحصى ، ويضع عليها المنديل ؟ ولا يمشي على الحصى ولا على البساط ، بل يمشي عليها نقرا كالصفيور . فما أحق هؤلاء بقول ابن مسعود « لَأَنْتُمْ أَهْدَى مِنْ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ لَوْ أَنْتُمْ عَلَى شُعْبَةٍ ضَلَالَةٍ » .

وقد صلى النبي عليه الصلاة والسلام على حصى قد اسود من طول ما لبس ، فنضج له بالماء وصلى عليه ، ولم يفرش له فوفة سجادة ولا منديل ، وكان يسجد على التراب تارة ، وعلى الحصى تارة ، وفي الطين تارة ، حتى يرى أثره على جبهته وأنفه .

وقال ابن عمر « كَانَتْ الْكِلَابُ تُقْبِلُ وَتُذِيرُ وَتَبُولُ فِي الْمَسْجِدِ ، وَلَمْ يَكُونُوا يَرُشُونَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ » .

رواه البخاري ، ولم يقل « وتبول » وهو عند أبي داود بإسناد صحيح بهذه الزيادة .

فصل

ومن ذلك : أن الناس في عصر الصحابة والتابعين ومن بعدهم كانوا يأتون المساجد حفاة في الطين وغيره .

قال يحيى بن وثاب « قَالَتْ لَابْنُ عَبَّاسٍ : الرَّجُلُ يَتَوَضَّأُ ، يَخْرُجُ إِلَى الْمَسْجِدِ حَافِيًا » قال : لا بأس به .

وقال كميل بن زياد : رَأَيْتُ عَلِيًّا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَخْوُضُ طِينَ الْمَطَرِ ، ثُمَّ دَخَلَ الْمَسْجِدَ فَصَلَّى وَلَمْ يَغْسِلْ رِجْلَيْهِ .

وقال إبراهيم النخعي : كَانُوا يَخْوُضُونَ الْمَاءَ وَالطِّينَ إِلَى الْمَسْجِدِ فَيَصْلُونَ .

وقال يحيى بن وثاب : كَانُوا يَمْشُونَ فِي مَاءِ الْمَطَرِ وَيَنْتَضِحُونَ عَلَيْهِمْ .

رواهما سعيد بن منصور في سننه .

وقال ابن المنذر : وَطَى ابْنُ عُمَرَ يَمْنَى وَهُوَ حَافٍ فِي مَاءِ وَطِينٍ ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَهْرُسْ .

قال : ومن رأى ذلك علقمة ، والأسود ، وعبد الله بن مغفل ، وسعيد بن المسيب ، والشامي ، والإمام أحمد ، وأبو حنيفة ، ومالك ، وأحد الوجهين للشافعية ، قال : وهو قول عامة أهل العلم ، ولأن تنجيسها فيه مشقة عظيمة منتفية بالشرع ، كما في أطعمة الكفار وثيابهم ، وثياب القساق شربة المسكر وغيرهم .

قال أبو البركات بن تيمية : وهذا كله يقوى طهارة الأرض بالجفاف ، لأن الإنسان في العادة لا يزال يشاهد النجاسات في بقعة بقعة من طرقاته التي يكثر فيها ترده إلى سوقه ومسجده وغيرهما ، فلو لم تطهر إذا ذهب الجفاف أثرها للزمه تجنب ما يشاهده من بقاع النجاسة بعد ذهاب أثرها ، ولما جاز له التحنن بعد ذلك ، وقد علم أن السلف الصالح لم يحترزوا من ذلك . ويعضده أمره عليه الصلاة والسلام بمسح النعائين بالأرض لن أتى المسجد ورأى فيها خبثاً ، ولو تجمعت الأرض بذلك نجاسة لا تطهر بالجفاف لأمر بصيانة طريق المسجد عن ذلك ، لأنه يسلكه الخلق وغيره .

قلت : وهذا اختيار شيخنا رحمه الله

وقال أبو قلابة : جفاف الأرض طهورها

فصل

ومن ذلك : أن النبي عليه الصلاة والسلام سئل عن المذي ، فأمر بالوضوء منه ،

فقال :

« كَيْفَ تَرَى بِنَا أَصَابَ ثَوْبِي مِنْهُ ؟ قُلْ : تَأْخُذُ كَفًّا مِنْ مَاءٍ فَتَنْضَحُ بِهِ حَيْثُ تَحْرَى أَنَّهُ أَصَابَهُ » .

رواه أحمد والترمذي والنسائي .

فجوز نضح ما أصابه المذي ، كما أمر بتنضح بول الغلام .

قال شيخنا : وهذا هو الصواب ، لأن هذه نجاسة يشق الاحتراز منها ، لكثرة

ما يصيب ثياب الشاب العزب ، فهي أولى بالتخفيف من بول الغلام ، ومن أسفل

فالتخفيف والخذاء .

فصل

ومن ذلك : إجماع المسلمين على ما سنه لهم النبي صلى الله تعالى عليه وسلم من جواز الاستجمار بالأحجار في زمن الشتاء والصيف ، مع أن المحل يفرق ، فيتضح على الثوب ولم يأمر بنسله .

ومن ذلك : أنه يعفى عن يسير أرواث البغال والحمير والسباع ، في إحدى الروايتين عن أحمد ، اختارها شيخنا لمشقة الاحتراز .

قال الوليد بن مسلم : قلت للأوزاعي : فأبوالدواب مما لا يؤكل لحمه ، كالغمل والحصار والفرس ؟ فقال : قد كانوا يتلون بذلك في مغازيهم ، فلا يغسلونه من جهنم ولا ثوب .

ومن ذلك : نص أحمد على أن الوَدْيَ يعفى عن يسيره كالمدى ، وكذلك يعفى عن يسير القيء ، نص عليه أحمد .

وقال شيخنا : لا يجب غسل الثوب ولا المجتهد من المدة والقيح والصيد ، قال : ولم يقم دليل على نجاسته .

وذهب بعض أهل العلم إلى أنه طاهر ، حكاه أبو البركات . وكان ابن عمر رضي الله عنهما لا ينصرف منه من الصلاة ، وينصرف من الدم . وعن الحسن نحوه .

وسئل أبو مجلز عن القيح يصيب البدن والثوب ؟ فقال : ليس بشيء ، إنما ذكر الله الدم ولم يذكر القيح .

وقال إسحاق بن راهويه : كل ما كان سوى الدم فهو عتلى مثل العرق للثمن وشبهه ، ولا يوجب وضوءا .

وسئل أحمد رحمه الله : الدم والقيح عتلك سواء ؟ فقال : لا ، الدم لم يختلف الناس فيه ، والقيح قد اختلف الناس فيه . وقال مرة : القيح والصيد والمدة عتلى . كسهل من الدم .

ومن ذلك : ما قاله أبو حنيفة : أنه لو وقع بمر القار في حصة فطحت ، أوفى ممن مائع جاز أكله ما لم يتغير ، لأنه لا يمكن صونه عنه . قال : فلو وقع في الله نجسه

وذهب بعض أصحاب الشافعي إلى جواز أكل الخنطة التي أصابها بول الحبير عند الدباس من غير غسل . قال : لأن اللف لم يحفظوا من ذلك .
وقالت عائشة رضي الله عنها :

« كُنَّا نَأْكُلُ اللَّحْمَ ، وَالدَّمُ خُطُوطٌ عَلَى الْقَدْرِ » .

وقد أباح الله عز وجل صيد الكلب وأطلق ، ولم يأمر بغسل . وضع منه من الصيد ومعضه ولا تقويمه ، ولا أمر به رسوله ، ولا أتى به أحد من الصحابة .

ومن ذلك : ما أتى به عبد الله بن عمر ، وعطاء بن أبي رباح ، وسعيد بن المسيب وطاوس وسالم ، ومجاهد ، والشعبي ، وإبراهيم النخعي ، والزهرى ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، والحكم ، والأوزاعي ، ومالك ، وإسحاق بن راهويه ، وأبو ثور والإمام أحمد في أصح الروايتين ، وغيرهم . أن الرجل إذا رأى على بدنه أو ثوبه نجاسة بعد الصلاة لم يكن عالماً بها ، أو كان يعلمها لكنه نسبها أو لم ينسها ، لكنه عجز عن إزالتها أن صلاه صحيحة ، ولا إعادة عليه .

فصل

ومن ذلك : أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم :

« كَانَ يُصَلِّي وَهُوَ حَامِلٌ أُمَامَةً يَنْتَ ابْنَتَهُ زَيْنَبَ ، فَإِذَا رَكَعَ وَضَمَهَا ، وَإِذَا قَامَ حَمَلَهَا » متفق عليه .

ولأبي داود « أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي إِحْدَى صَلَاتِي النَّبِيِّ » .

وهو دليل على جواز الصلاة في ثياب المربية والمرضع والحائض والصبي ، سلم يفضق نجاستها .

وقال أبو هريرة « كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فِي صَلَاةِ الْبُشَاءِ فَتَسَجَدَ وَتَبَّ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ عَلَى ظَهْرِهِ ، فَلَمَّا رَفَعَ رَأَيْتُهُ أَخَذَهُمَا بِيَدَيْهِ مِنْ خَلْفِهِ أَخْذًا رَفِيقًا وَوَضَعَهُمَا عَلَى الْأَرْضِ ، فَإِذَا عَلَا عِلْدًا ، حَتَّى قَفَى صَلَاتَهُ » .
رواه الإمام أحمد .

وقال شداد بن الهاد : عن أبيه :

« خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ حَامِلٌ الْحَسَنَ ،
أَوْ الْحُسَيْنَ ، فَوَضَعَهُ ثُمَّ كَبَّرَ لِلصَّلَاةِ ، فَصَلَّى فَسَجَدَ بَيْنَ ظَهْرَانِي صَلَاتَهُ سَجْدَةً
أَطْلَمَهَا . فَلَمَّا قَضَى الصَّلَاةَ قَالَ : إِنَّ ابْنِي ارْتَحَلَنِي فَكَرِهْتُ أَنْ أُعْجِلَهُ » .
رواه أحمد والنسائي .

وقالت عائشة رضي الله تعالى عنها :

« كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي بِاللَّيْلِ وَأَنَا إِلَى جَنْبِهِ ،
وَأَنَا حَائِضٌ ، وَقَلَى مِرْطٌ وَعَلَيْهِ بَعْضُهُ » .
رواه أبو داود .

وقالت « كُنْتُ أَنَا وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَبِيْتُ فِي الشَّعَارِ الْوَاحِدِ ،
وَأَنَا طَائِثٌ - حَائِضٌ - فَإِنْ أَصَابَهُ مَيِّ قِيٌّ غَسَلَ مَكَانَهُ ، وَلَمْ يَمُدَّهُ ، وَصَلَّى
فِيهِ » . رواه أبو داود .

فصل

ومن ذلك : أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كان يلبس الثياب التي نسجها المشركون
ويصل فيها .

وتقدم قول عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه ، وهمم أن ينهى عن ثياب بلغه أنها
تصنع بالبول ، وقول أبي له « مالك أن تنهى عنها ، فإن رسول الله صلى الله تعالى عليه
وَآلِهِ وَسَلَّمَ لبسها ، ولبست في زمانه ؟ ولو علم الله أنها حرام لبنته لرسوله . قال :
صدقت » .

قلت : وعلى قياس ذلك : الجوخ ، بل أولى بعدم النجاسة من هذه الثياب ، فحجبه
من باب الوسواس .

ولما قدم عمر بن الخطاب رضي الله عنه الجابية استعار ثوبا من نصراني فلبسه . حتى
خاطبوا له قبضه وغسلوه . وتوضأ من جرة نصرانية .

وصلى سلمان وأبو الدرداء رضى الله عنهما في بيت نصرانية : فقال لها أبو الدرداء : هل في بيتك مكان طاهر فنصلي فيه ؟ فقالت : طهرا قلوبكما ، ثم صليا أين أحببنا . فقال له سلمان : خلتنا من غير فقيه .

فصل

ومن ذلك : أن الصحابة والتابعين كانوا يتوضئون من الحياض والأروافى المكشوفة ولا يسألون : هل أصابها نجاسة ، أو ورد بها كلب أو سبع ؟ ففى الموطأ عن يحيى بن سعيد أن عمر رضى الله عنه خرج فى ركب فيهم عمرو بن العاص ، حتى وردوا حوضا ، فقال عمرو : يا صاحب الحوض ، هل ترد حوضك السباع ؟ فقال عمر رضى الله عنه : لا نخبرنا ، فإننا نرد على السباع وترد علينا .

وفى سنن ابن ماجه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم :

« سئل : أنتوضأ بما أفصلت الخمر ؟ قال : نعم ، وبما أفصلت السباع » .

ومن ذلك : أنه لو سقط عليه شيء من ميزاب ، لا يدرى هل هو ماء أو بول . لم يجب عليه أن يسأل عنه . فلو سأل لم يجب على المسئول أن يجيبه ولو علم أنه نجس ، ولا يجب عليه غسل ذلك .

ومر عمر بن الخطاب رضى الله عنه يوما ، فسقط عليه شيء من ميزاب ، ومعه صاحب له ، فقال : يا صاحب الميزاب ماؤك طاهر أو نجس ؟ فقال عمر رضى الله عنه : يا صاحب الميزاب لا نخبرنا ومضى ، ذكره أحمد :

قال شيخنا : وكذلك إذا أصاب رجله أو ذيله بالليل شيء رطب ولا يعلم ما هو لم يجب عليه أن يشمه ويتعرف ما هو : واحتج بقصة عمر رضى الله عنه فى الميزاب وهذا هو الفقه ، فإن الأحكام إنما تترتب على المكلف بعد علمه بأسبابها ، وقبل ذلك هى على العفو . فاعفا الله عنه فلا ينبغى البحث عنه .

فصل

ومن ذلك : الصلاة مع يسير الدم ، ولا يعيد .
قال البخارى : قال الحسن رحمه الله « مازال المسلمون يصلون في جراحاتهم » .
قال : وعصر ابن عمر رضى الله عنه بثرة ، فخرج منها دم فلم يقوضاً ، وبصقه
ابن أبى أوفى دماً ومضى في صلاته . وصلى عمر بن الخطاب رضى الله عنه وجرحه
يشعب دماً (١) .

ومن ذلك : أن المراضع مازلن من عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وإلى
الآن يصلين في ثيابهن ، والرضعاء يتقيئون ويسيل لعابهم على ثياب الرضعة ويدنها ، فلا
يفعلن شيئاً من ذلك ، لأن ريق الرضيع مطهر لقمه لأجل الحاجة . كما أن ريق المرأة
مطهر لقمها .

وقد قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم :
« إِنَّمَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ ، إِنَّمَا مِنَ الطَّوَافِينَ عَلَيْكُمْ وَالطَّوَافَاتِ وَكَانَ يُصْنَفُ (٢)
لَهَا الْإِنَاءُ حَتَّى تَشْرَبَ » .

وكذلك فعل أبو قتادة : مع العلم اليقيني أنها تأكل الفأر والحشرات ، والعلم القطعى
أنه لم يكن بالمدينة حياض فوق القلعتين تردها السنابير وكلاهما معلوم قطعاً .
ومن ذلك : أن الصحابة ومن بعدهم كانوا يصلون وهم حاملو سيوفهم ، وقد أصابها
الدم : وكانوا يمسحونها ، ويمحزون بذلك .

وعلى قياس هذا : مسح المرأة الصقيلة إذا أصابها النجاسة ، فإنه يطهرها .
وقد نص أحمد على طهارة سكين الجزار بمسحها .

ومن ذلك : أنه نص على حبل الغسال أنه ينشر عليه الثوب النجس ، ثم تحففه
الشمس ، فينشر عليه الثوب الطاهر . فقال : لا بأس به . وهذا كقول أبى حنيفة : إن
الأرض النجسة يطهرها الريح والشمس . وهو وجه لأصحاب أحمد ، حتى إنه يجوز

الجميع بها . وحديث ابن عمر رضي الله عنهما كالنص في ذلك . وهو قوله « كانت الكلاب تقبل وتدبر وتبول في المسجد ولم يكونوا يرشون شيئا من ذلك » .

وهذا لا يتوجه إلا على القول بطهارة الأرض بالريح والشمس .

ومن ذلك : أن الذي دلت عليه سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وآثار أصحابه : أن الماء لا ينجس إلا بالتغير ، وإن كان يسيرا .

وهذا قول أهل المدينة وجهور السلف . وأكثر أهل الحديث . وبه أفق عطاء بن أبي رباح ، وسعيد بن المسيب ، وجابر بن زيد والأوزاعي ، وسفيان الثوري ، ومالك ابن أنس ، وعبد الرحمن بن مهدي واختاره ابن المنذر . وبه قال أهل الظاهر . ونص عليه أحمد في إحدى روايته . واختاره جماعة من أصحابنا ، منهم ابن عقيل في مفرداته وشيخنا أبو العباس ، وشيخه ابن أبي عمر .

وقال ابن عباس رضي الله عنهما : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم : « الْمَاءُ لَا يَنْجَسُ شَيْءٌ » رواه الإمام أحمد .

وفي المسند والسنن عن أبي سعيد قال :

« قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَتَتَوَضَّأُ مِنْ بَرٍّ بَضَاعَةٌ ؟ وَهِيَ بَرٌّ يُلْقَى فِيهَا الْحَيْضُ وَطُحْمُ الْكِلَابِ وَالذَّنُّ فَقَالَ : الْمَاءُ طَهُورٌ ، لَا يَنْجَسُ شَيْءٌ » .

قال الترمذي : هذا حديث حسن . وقال الإمام أحمد : حديث بر بضاعه صحيح : وفي لفظ للإمام أحمد « إِنَّهُ يُسْتَقَى لَكَ مِنْ بَرٍّ بَضَاعَةٌ ، وَهِيَ بَرٌّ يُطْرَحُ فِيهَا حَايِضُ النِّسَاءِ ، وَطُحْمُ الْكِلَابِ ، وَعَذَرُ النَّاسِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ الْمَاءَ طَهُورٌ لَا يَنْجَسُ شَيْءٌ » .

وفي سنن ابن ماجه من حديث أبي أمامة مرفوعا :

« الْمَاءُ لَا يَنْجَسُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ ، أَوْ طَعْمِهِ ، أَوْ لَوْنِهِ » .

وفيها من حديث أبي سعيد : أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم :

« سُلِّ عَنْ الْحَيْضِ الَّتِي تَحْتَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ ، تَرَدُّهَا لِلسَّبَاعِ وَالْكِلَابِ وَالْخَمْرِ »

وَعَنِ الطَّهَّارَةِ بِهَا ؟ فَقَالَ : لَهَا مَا حَلَّتْ فِي طُحْمِهَا وَلَهَا مَا غَيَّرَ طَهُورٌ ^(١) » .

وإن كان في إسناده هذين الحديثين مقال . فإننا ذكرناهما للاستشهاد لا للاعتماد .
وقال البخارى : قال الزهرى : لا بأس بالماء ما لم يتغير منه طعم أو ريح أو لون :
وقال الزهرى أيضا : إذا ولغ الكلب في الإناء ليس له وضوء غيره يتوضأ به ثم
يتيمم .

قال سفيان : « هذا الفقه بعينه ، يقول الله تعالى :

(قُلْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ^(١)) .

وهذا ماء ، وفي النفس منه شيء يتوضأ به ثم يتيمم ، ونص أحمد رحمه الله في حُب
خزيت (٢) ولغ فيه كلب ، فقال : يؤكل .

فصل

ومن ذلك : أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان يجيب من دعاه ، فبأكل
من طعامه وأضافه يهودى بخبز شعير وإهالة (٢) سنخة (٤) . وكان المسلمون يأكلون من
أطعمة أهل الكتاب .

وشرط عمر رضى الله تعالى عنه عليهم ضيافة من يجرهم من المسلمين ، وقال :
أطعموهم مما تأكلون . وقد أحل الله عز وجل ذلك في كتابه .

ولما قدم عمر رضى الله عنه الشام صنع له أهل الكتاب طعاما فدعوه ، فقال :
أين هو ؟ قالوا : في الكنيسة ، فكره دخولها ، وقال لعلى رضى الله عنه : اذهب
بالناس ، فذهب على بالمسلمين . فدخلوا وأكلوا ، وجعل على رضى الله عنه : ينظر
إلى الصور ، وقال : ما على أمير المؤمنين لو دخل فأكل ؟ .

وكان النبي عليه السلام يقبل ابني ابنته في أفواههما ، ويشرب من موضع فم عائشة
رضى الله عنها ، ويتعرق العرق ، فيضع فاه على موضع فيها ، وهى حائض .
وحمل أبو بكر رضى الله عنه الحسن على عاتقه ولعابه يسيل عليه .

(٢) الحب : الجرة الكبيرة .

(١) المائدة آية ٦

(٤) سنخة : متغيرة الطعم والرائحة

(٣) الإهالة . السمن .

وَأَنَّ رَسُولَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بَصِيٌّ ، فَوَضَعَهُ فِي حَجَرِهِ ، فَبَكَى عَلَيْهِ فَنَدَحَا بِمَاءٍ ،
فَنَضَحَهُ وَلَمْ يَغْسِلْهُ .

وَكَانَ يُؤْتَى بِالصَّبِيَّانِ فَيَضَعُهُمَا فِي حَجَرِهِ يَبْرِكُ عَلَيْهِمَا ، وَيَدْعُو لَهُمَا .
وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَاهُ قَلِيلٌ مِنْ كَثِيرٍ مِنَ السَّنَةِ ، وَمَنْ لَهُ أَطْلَاعٌ عَلَى مَا كَانَ عَلَيْهِ رَسُولُ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ حَقِيقَةُ الْحَالِ .
وَقَدْ رَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ عَنْهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ :

« بُمِثْتُ بِالْحَنِيفِيَّةِ السَّعَةِ » .

فَجَمَعَ بَيْنَ كَوْنِهَا حَنِيفِيَّةً وَكَوْنِهَا سَمْحَةً . فَهِيَ حَنِيفِيَّةٌ فِي التَّوْحِيدِ ، سَمْحَةٌ فِي الْعَمَلِ .
وَضَدُ الْأَمْرَيْنِ : الشَّرْكُ ، وَتَحْرِيمُ الْحَلَالِ ، وَهُمَا اللَّذَانِ ذَكَرَهُمَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى
عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ فِيمَا يَرَوِي عَنْ رَبِّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَنَّهُ قَالَ :

« إِنِّي خَلَقْتُ عِبَادِي حُنَفَاءَ وَإِنَّمَا اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ فَاغْتَالَتْهُمْ عَنْ دِينِهِمْ ،
وَحَرَّمْتُ عَلَيْهِمْ مَا أَحَلَّ لَهُمْ ، وَأَمَرْتُهُمْ أَنْ يَشْرِكُوا بِي مَا لَمْ أَنْزَلْ بِهِ سُلْطَانًا » .

فَالشَّرْكُ وَتَحْرِيمُ الْحَلَالِ قَرِينَانِ . وَهُمَا اللَّذَانِ عَابَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى فِي كِتَابِهِ عَلَى الْمُشْرِكِينَ
فِي سُورَةِ الْأَنْعَامِ وَالْأَعْرَافِ .

وَقَدْ ذَمَّ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ الْمُتَنَطِّعِينَ فِي الدِّينِ ، وَأَخْبَرَ بِهَلْسِكْتِهِمْ
حَيْثُ يَقُولُ :

« أَلَا هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ ، أَلَا هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ ، أَلَا هَلَكَ الْمُتَنَطِّعُونَ » .

وَقَالَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ : حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ عَنْ مَسْعَرٍ قَالَ « أَخْرَجَ إِلَى مَعْنِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
كِتَابًا ، وَحَلَفَ بِاللَّهِ أَنَّهُ خَطَّ أَبِيهِ ، فَإِذَا فِيهِ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : وَاللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ
مَا رَأَيْتُ أَحَدًا كَانَ أَشَدَّ عَلَى الْمُتَنَطِّعِينَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ،
وَلَا رَأَيْتُ بَعْدَهُ أَحَدًا أَشَدَّ خَوْفًا عَلَيْهِمْ مِنْ أَبِي بَكْرٍ ، وَإِنِّي لَأُظَنُّ عَمْرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
كَانَ أَشَدَّ أَهْلَ الْأَرْضِ خَوْفًا عَلَيْهِمْ » .

وَكَانَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ يَغْضُضُ الْمُتَعَمِّقِينَ ، حَتَّى إِذَا لَمَّا وَاصَلَ بِهِمْ وَرَأَى الْهَلَالَ
قَالَ :

« لَوْ تَأَخَّرَ الْهَلَالُ لَوَاصَلْتُ وَصَالًا يَدْعُ لِلْمُتَعَمِّقِينَ تَعَمُّقَهُمْ ، كَأَلْسَكُلِ يَوْمٍ » .

وكان الصحابة أقل الأمة تكلفا ، اقتداء بنبيهم صلى الله تعالى عليه وسلم . قال الله تعالى :

(قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ ^(١)) .

وقال عبد الله بن مسعود رضى الله عنه « من كان منكم مستنا فليستن بمن قد مات . فإن الحى لا تؤمن عليه الفتنة . أولئك أصحاب محمد ، كانوا أفضل هذه الأمة : أبرها قلوبا ، وأعمقها علما ، وأقلها تكلفا . اختارهم الله تعالى لصحبة نبيه ، وإقامة دينه ، فاعرفوا لهم فضلهم ، واتبعوهم على أثرهم وسيرتهم ، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم . »
وقال أنس رضى الله عنه : كنا عند عمر رضى الله عنه ، فسمعته يقول : نهينا عن التكلف .

وقال مالك : قال عمر بن عبد العزيز : سن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وولاة الأمور بعده مننا ، الأخذ بها تصديق لكتاب الله ، واستكمال لطاعة الله ، وقوة على دين الله ، ليس لأحد تبديلها ولا تغييرها ، ولا النظر فيما خالفها . من اقتدى بها فهو مهتد ، ومن استنصر بها فهو منصور ، ومن خالفها واتبع غير سبيل المؤمنين ولاد الله ماتولى وأصله جهنم وساءت مصيرا .

وقال مالك : بلغنى أن عمر بن الخطاب كان يقول : سنت لكم السنن ، وفرضت لكم الفرائض ، وتركتم على الواضحة ، إلا أن تميلوا بالناس يمينا وشمالا .
وقال صلى الله تعالى عليه وسلم :

« يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلْفٍ عُدُولُهُ ، يَنْفُونَ عَنْهُ تَحْرِيفَ الْغَالِينَ ، وَانْتِحَالَ لِلْبَاطِلِينَ ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ » .

فأخبر أن الغالين يحرفون ما جاء به . والمبطلون ينتحلون بباطلهم غير ما كان عليه . والجاهلون يتأولونه على غير تأويله . وفساد الإسلام من هؤلاء الطوائف الثلاثة . فلولاً أن الله تعالى يقيم لدينه من ينفى عنه ذلك لجرى عليه ما جرى على أديان الأنبياء قبله من هؤلاء .

فصل

ومن ذلك الوسوسة في مخارج الحروف والتنطع فيها .

ونحن نذكر ما ذكره العلماء بالفاظهم :

قال أبو الفرج بن الجوزي : قد لبس إبليس على بعض المصلين في مخارج الحروف ،
فقرأه يقول : الحمد ، الحمد . فيخرج بإعادة الكلمة عن قانون أدب الصلاة . وتارة
يلبس عليه في تحقيق التشديد في إخراج ضناده المفضوب ، قال : ولقد رأيت من يخرج
بصافه مع إخراج الضاد لقوة تشديده . والمراد تحقيق الحرف حسب . وإبليس يخرج
هؤلاء بالزيادة عن حد التحقيق ، ويشغلهم بالمبالغة في الحروف عن فهم التلاوة . وكل
هذه الوسوس من إبليس .

وقال محمد بن قتيبة في مشكل القرآن : وقد كان الناس يقرءون القرآن بلغاتهم ، ثم
تخلف من بعدهم قوم من أهل الأمصار وأبناء العجم ليس لهم طبع اللغة ، ولا علم
التكلف ، فهفوا في كثير من الحروف . وذلوا فأخلوا . ومنهم رجل ستر الله عليه عند
العوام بالصلاح ، وقربه من القلوب بالدين . فلم أر فيمن تنبعت في وجوه قراءته أكثر
تخليطاً ولا أشد اضطراباً منه ، لأنه يستعمل في الحرف ما يدعه في نظيره ، ثم يوصل
أصلاً ويخالفت إلى غيره بغير علة ، ويختار في كثير من الحروف ما لا يخرج له إلا على
طلب الحيلة الضعيفة . هذا إلى نبذه في قراءته مذاهب العرب وأهل الحجاز ، بإفراطه
في للد والهمز والإشباع ، وإفحاشه في الإضجاع والإدغام ، وحمله المتعلمين على
المذهب الصعب ، وتخسيره على الأمة ما يسره الله تعالى ، وتضييقه ما فسحه . ومن
العجب أنه يقرئ الناس بهذه المذاهب ، ويكره الصلاة بها . ففي أى موضع يستعمل
هذه القراءة ، إن كانت الصلاة لا تجوز بها ؟ وكان ابن عيينة يرى لمن قرأ في صلاته
بحرفه ، أو أتم بإمام يقرأ بقراءته أن يعيد ، ووافقه على ذلك كثير من خيار المسلمين .
منهم بشر بن الحارث ، والإمام أحمد بن حنبل ، وقد شقق بقراءته عوام الناس
وسوقتهم . وليس ذلك إلا لما يرونه من مشقتها وصعوبتها ، وطول اختلاف المتعلم إلى
المقرئ فيها . فإذا رأوه قد اختلف في أم الكتاب عشراً . وفي مائة آية شهراً ، وفي
السج الطوال حولاً . ورأوه عند قراءته مائل الشدين . داراً الوريعين ، راسخ الجبين ،

توهوا أن ذلك لفضله في القراءة وحذقه بها ، وليس هكذا كانت قراءة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، ولا خيار السلف ولا التابعين ، ولا القراء العالمين ، بل كانت سهلة رسالة (١) .

وقال الخلال في الجامع : عن أبي عبد الله ، إنه قال : لا أحب قراءة فلان ، يعني هذا الذي أشار إليه ابن قتيبة ، وكرهها كراهية شديدة ، وجعل يعجب من قراءته ، وقال : « لا يعجبني . فإن كان رجل يقبل منك فأنه » .

وحكى عن ابن المبارك عن الربيع بن أنس : أنه نهاه عنها .

وقال الفضل بن زياد . إن رجلا قال لأبي عبد الله : فما أترك من قراءته ؟ قال : الإدغام ، والكسر . ليس يعرف في لغة من لغات العرب .

وسأله عبد الله ابنه عنها فقال : أكره الكسر الشديد والإضجاع .

وقال في موضع آخر : إن لم يدغم ولم يضجع ذلك الإضجاع فلا بأس به .

وسأله الحسن بن محمد بن الحارث : أكره أن يتعلم الرجل تلك القراءة ؟ قال : أكرهه أشد كراهة ، إنما هي قراءة محدثة . وكرهها شديدا حتى غضب .

وروى عنه ابن سنيذ أنه سئل عنها فقال : أكرهها أشد الكراهة . قيل له ما تكره منها ؟ قال : هي قراءة محدثة ، مقرأ بها أحد .

وروى جعفر بن محمد عنه أنه سئل عنها فكرهها . وقال : كرهها ابن إدريس ، وأراه قال : وعبد الرحمن بن مهدي . وقال : ما أدرى ، إيش هذه القراءة ؟ ثم قال : وقراءتهم ليست تشبه كلام العرب .

وقال عبد الرحمن بن مهدي . لو صليت خلف من يقرأ بها لأعدت الصلاة :

ونص أحمد رحمه الله على أنه بعيد . وعنه رواية أخرى : أنه لا بعيد .

والمقصود . أن الأئمة كرهوا التنطع والغلو في النطق بالحرف .

ومن تأمل هدى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، وإقراره أهل كل لسان على قراءتهم تبين له أن التنطع والتشدق والوسوسة في إخراج الحروف ليس من سنته :

فصل

في الجواب عما احتج به أهل الوسواس

أما قولهم : إن مانقطة احتياط لا وسواس .

قلنا : سموه ماشئتم ، فتمحن نسألكم : هل هو موافق لفعل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأمره ، وما كان عليه أصحابه ، أو يخالف ؟

فإن زعمتم أنه موافق ، فبعت وكذب صريح . فإذا لا بد من الإقرار بعدم موافقته وأنه يخالف له ، فلا يتفهم تسمية ذلك احتياطاً . وهذا نظير من ارتكب محظوراً وسماه بغير اسمه ، كما يسمى الخمر بغير اسمها ، والربا معاملة ، والتحليل الذي لعن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فاعله : نكاحاً ، ونقر الصلاة الذي أخبر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن فاعله لم يصل ، وأنه لا تجزيه صلاته ولا يقبلها الله تعالى منه : تخفيفاً . فهكذا تسمية الغلو في الدين والتشطع : احتياطاً .

ويتبني أن يعلم أن الاحتياط الذي ينفع صاحبه ويثنيه الله عليه الاحتياط في موافقة السنة ، وترك مخالفتها . فالاحتياط كل الاحتياط في ذلك ، وإلا فاحتياط لنفسه من نخرج عن السنة ، بل ترك حقيقة الاحتياط في ذلك .

وكذلك المتسرعون إلى وقوع الطلاق في موارد النزاع الذي اختلف فيه الأئمة ، كطلاق المكره ، وطلاق السكران ، والنية ، وجمع الثلاث ، والطلاق بمجرد النية ، والطلاق المؤجل المعلوم بحجى أجله ، واليمين بالطلاق ، وغير ذلك مما تنازع فيه العلماء إذا أوقعه المفتي تقليداً بغير برهان ، وقال : ذلك احتياط للفروج . فقد ترك معنى الاحتياط . فإنه يحرم الفروج على هذا ، ويبينه لغيره . فأين الاحتياط هنا ؟ بل لو أبقاه على حاله حتى تجمع الأمة على تحريره وإخراجه عن حلال له . أو يأتي برهان من الله ورسوله على ذلك ، لكان قد عمل بالاحتياط . ونص على مثل ذلك الإمام أحمد في طلاق السكران .

فقال في رواية أبي طالب : والذي لا يأمر بالطلاق فإنما أتى خصلة واحدة . والذي

يا امر بالطلاق فقد أتى خصلتين : حرما عليه ، وأحلها لغيره . فهذا خير من هذا ، فلا يمكن الاحتياط في وقوع الطلاق إلا حيث أجمعت الأمة . أو كان هناك نص عن الله ورسوله يجب المصير إليه .

قال شيخنا : والاحتياط حسن ، لم يقض بضاحجه إلى مخالفة السنة . فإذا أفضى إلى ذلك فالاحتياط ترك هذا الاحتياط وبهذا خرج الجواب عن احتجاجهم بقوله صلى الله عليه وسلم : « مَنْ تَرَكَ الشُّبُهَاتِ فَقَدْ اسْتَبْرَأَ لِدِينِهِ وَعِرْضِهِ » وقوله « دَعِ مَا يَرِيْبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيْبُكَ » وقوله « الْإِثْمُ مَا حَاكَ فِي الصَّدْرِ » .

فهذا كله من أقوى الحجج على بطلان الوسواس .

فإن الشبهات ما يشبه في الحق بالباطل ، والحلال بالحرام ، على وجه لا يكون فيه دليل على أحد الجانبين ، أو تتعارض الأمارتان عنده ، فلا ترجع في ظنه لإحدهما ، فيشتبه عليه هذا بهذا ، فأرشد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إلى ترك المشبه والعدول إلى الواضح الجلي .

ومعلوم أن غاية الوسواس أنه يشبه على صاحبه : هل هو طاعة وقرية ، أم معصية وبندة ؟ هذا أحسن أحواله ، والواضح الجلي هو اتباع طريق رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، وما سنه الأمة قولاً وعملاً . فمن أراد ترك الشبهات عدل عن ذلك المشبه إلى هذا الواضح . فكيف ولا شبهة بحمد الله هناك ؟ إذ قد ثبت بالنسبة أنه تنطع وغلو ، فالمصير إليه ترك للسنة ، وأخذ بالبدعة ، وترك لما يحبه الله تعالى ويرضاه ، وأخذ بما يكرهه ويغضه ، ولا يتقرب به إليه ألبتة ، فإنه لا يتقرب إليه إلا بما شرع ، لا بما يهواه العبد ويفعله من تلقاء نفسه . فهذا هو الذي يحيك في الصدر ويتردد في القلب ، وهو حواز القلوب (١) .

وأما الحمرة التي ترك رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أكلها ، وقال : « أَخْشَى أَنْ تَكُونَنَّ مِنَ الصَّدَقَةِ » .

فذلك من باب انتقاء الشبهات ، وترك ما اشبه فيه الحلال بالحرام ، فإن الحمرة كانت قد وجدها في بيته ، وكان يؤتى بتمر الصدقة ، يقسمه على من تحمل له الصدقة ، ويدخل

(١) حواز القلوب : التي تخزق القلب ، ودوره . الإثم حراز القلوب ، بتشديد الزاي الأول ،

بيته تمر بشتات منه أهله ، فكان في بيته النوعان ، فلما وجد تلك التمرة لم يدر عليه الصلاة والسلام ، من أى النوعين هى ؟ فأمسك عن أكلها . فهذا الحديث أصل في الورع واتقاء الشبهات ، فما لأهل الوسواس وماله ؟ .

وأما قولكم : إن مالكا أفتى فيمن طلق ولم يدر : أواحدة طلق أم ثلاثا : إنها ثلاث احتياطاً ، فنعم ، هذا قول مالك ، فكان ماذا ؟ أفحجة هو على الشافعى ، وأبى حنيفة وأحمد ، وعلى كل من خالفه في هذه المسألة ؟ حتى يجب عليهم أن يتركوا قولهم لقوله ، وهذا القول مما يحتاج له ، لا مما يحتاج به ، على أن هذا ليس من باب الوسواس في شيء وإنما حجة هذا القول : أن الطلاق يوجب تحريم الزوجة . والرجعة ترفع ذلك التحريم ، فهو يقول : قد يتيقن سبب التحريم ، وهو الطلاق ، وشك في رفعه بالرجعة ، فإنه يحتمل أن يكون رجعيًا فترفعه الرجعة ، ويحتمل أن يكون ثلاثا ، فلا ترفعه الرجعة فقد يتيقن سبب التحريم ، وشك فيما يرفعه .

والجمهور يقولون : النكاح متيقن . والقاطع له المزيل لحل الفرج مشكوك فيه ، فإنه يحتمل أن يكون المأثى به رجعيًا فلا يزيل النكاح . ويحتمل أن يكون بائنا فيزيله ، فقد يتيقن يقين النكاح ، وشككنا فيما يزيله . فالأصل بقاء النكاح حتى يتيقن بما يرفعه .

فإن قلتم : فقد يتيقن التحريم وشك في التحليل ، قلنا : الرجعية ليست بحرام عندكم ولهذا تجوزون وطأها ، ويكون رجعة ، إذا نوى به الرجعة .

فإن قلتم : بل هى حرام ، والرجعة حصلت بالنية حال الوطء . قلنا : لا ينفعكم ذلك أيضا . فإنه إنما يتيقن تحريمًا يزول بالرجعة ، ولم يتيقن تحريمًا لا يؤثر فيه الرجعة : وليس المقصود تقرير هذه المسألة . والمقصود أنه لا راحة في ذلك لأهل الوسواس .

فصل

وأما من حلف بالطلاق : أن في هذه اللوزة حبتين ، ونحو ذلك ، مما لا يتيقنه الخائف ، فإن كما حلف عليه .

فهذا لا يبحث عند الأكثرين . وكذلك لو لم يتيقن الحال واستمر مجهولا . فإن النكاح ثابت بيقين ، فلا يزيله بالشك .

ولمالك أصل نازعه فيه غيره : وهو إيقاع الطلاق بالشك في الحنث ، وإيقاعه بالشك في عدده كما تقدم . وإيقاعه بالشك في المطلقة . كما لو طلق واحدة من نسائه ثم أنسبها ، ووقف الحال مدة الإيلاء ولم يتبين ، طلق عليه الجميع .

وكما لو حلف أن هذا فلان أو حيوان ، وهو غير متيقن له ، بل هو شاك حال الحلف ، فتبين أن الأمر كما حلف عليه . فإنه يحنث عنده ، وتطلق امرأته . فمن حلف على رجل أنه زيد فتبين أنه غيره ، أو لم يتبين : فهو المحلوف عليه أم لا ، حنث عنده ، وإن تبين أنه المحلوف عليه — وكان حال اليمين لا يعلم حقيقته ، ولا يغلب على ظنه . ولا طريق له إلى العلم به في العادة — فإنه يحنث عنده لشكه حال الحلف : فالخالف يحنث بالمخالفة لما حلف عليه : أما في الطلب فبأن يفعل ما حلف على تركه ، وأما في الخبر فبأن يتبين كذبه . وحند مالك يحنث بأمر آخر ، وهو الشك حال اليمين ، سواء تبين صدقه أم لا .

وأبلغ من هذا : أنه يحنث من حلف بالطلاق على إنسان إلى جانبه إنسان أو حجر : أنه حجر ، ونحو ذلك مما لا شك فيه .

وعمدته في الموضوعين : أن الخالف هازل . فإن من قال : أنت طالق إذا لم تسكوني امرأة ، أو إن لم أكن رجلا ، لا معنى لكلامه إلا الهزل ، فإن هذا مما لا يفرض للعقلاء فيه .

قالوا : وإن لم يكن هذا هزلا فإن الهزل لا حقيقة له .

وربما عللوا الحنث بأنه أراد أن يجزم الطلاق ، ثم ندم ، فوصله بما لا يفيد ليرفعه . وأما في القسم الأول : فأصله فيه : تغليب الحنث بالشك ، كمن حلف ثم شك : هل حنث أم لا ، فإنهم يأمرونه بفراق زوجته ، وهل هو للوجوب أم للاستحباب ؟ على قولين ، الأول : لابن القاسم ، والثاني : لمالك .

فمالك يراعى بقاء النكاح ، وقد شككنا في زواله ، والأصل البقاء . وابن القاسم يقول : قد صار حل الوطء مشكوكا فيه ، فيجب عليه مفارقتها . والأكثرون يقولون : لا يجب عليه مفارقتها ، ولا يستحب له ، فإن قاعدة الشريعة : أن الشك لا يقوى على إزالة الأصل المعلوم ، ولا يزول اليقين إلا بيقين أقوى منه ، أو مساو له .

فصل

وأما من طلق واحدة من نسائه ثم أنسبها ، أو طلق واحدة مبهمة ولم يعينها ، فقد اختلف الفقهاء فى حكم هذه المسألة على أقوال :

فقال أبو حنيفة ، والشافعى ، والثورى ، وحامد بن مختار أئمن شاء ، فيوقع عليها الطلاق فى المبهمة . وأما فى المنسية فيمسك عنهن ويتفق عليهن ، حتى ينكشف الأمر . فإن مات الزوج قبل أن يقرع ، فقال أبو حنيفة : يقسم بينهما كلهن ميراث امرأة . وقال الشافعى : يوقف ميراث امرأة حتى يصطلحن .

وقالت المالكية : إذا طلق واحدة منهن غير معلومة عنده ، بأن قال : أنت طالق ، ولا يدري من هى . طلق الجميع . وإن طلق واحدة معلومة ثم أنسبها ، وقف عنهن حتى يتذكر . فإن طال ذلك ضرب له مدة المولى . فإن تذكر فيها وإلا طلق عليه الجميع ولو قال : إحداكن طالق ، ولم يعينها بالنية طلق الجميع .

وقال أحمد : يقرع بينهما فى الصورتين ، نص على ذلك فى رواية جماعة من أصحابه ، وحكاها عن علي وابن عباس :

وظاهر المذهب الذى عليه جل الأصحاب : أنه لا فرق بين المبهمة والمنسية .

وقال صاحب المغنى : يخرج المبهمة بالقرعة ، وأما المنسية فإنه يحرم عليه الجميع . حتى تتبين المطلقة ، ويؤخذ بنفقة الجميع ، فإن مات أقرع بينهما للميراث ، قال : وقد روى إسماعيل بن سعيد عن أحمد ما يدل على أن القرعة لا تستعمل فى المنسية لمعرفة الحل ، وإنما تستعمل لمعرفة الميراث . فإنه قال : سألت أحمد عن الرجل يطلق امرأة من نسائه ولا يعلم أيهن طلق . قال : أكره أن أقول فى الطلاق بالقرعة . قلت : أفرايت إن مات هذا ؟ قال : أقول بالقرعة وذلك لأنه تصير القرعة على المال . قال : وجماعة من روى عنه القرعة فى المطلقة المنسية إنما هو فى التوريث . وأما فى الحل فلا ينبغي أن تثبت القرعة . قال : وهذا قول أكثر أهل العلم .

واحتج الشيخ لصحة قوله : بأنه اشتهت عليه زوجته بأجنبية ، فلم تحل له إحداها بالقرعة ، كما لو اشتهت عليه بأجنبية لم يكن له عليها عقد ، ولأن القرعة لا تزيل التحريم من اللطقة ، فلا ترفع الطلاق عن وقع عليها ، ولا احتمال كون المطلقة غير من خرجت

عليها القرعة . ولهذا لو ذكر أن المطلقة غيرها حُرمت عليه . ولو ارتفع التحريم أو زال بالطلاق لما عاد بالذكر . فيجب بقاء التحريم بعد القرعة ، كما كان قبلها .

قال : وقد قال الخرق فيمن طلق امرأته فلم يدر ، أو واحدة طلق أم ثلاثاً ، ومن حلف بالطلاق لا يأكل تمر ، فوقعت في تمر ، فأكل منه واحدة : لا تحل له امرأته حتى يعلم أنها ليست التي وقعت اليمين عليها . فحرمها ، مع أن الأصل بقاء النكاح ، ولم يعارضه بيقين التحريم ، فهنا أولى .

قال : وهكذا الحكم في كل موضع أوقع الطلاق على امرأة بعينها ، ثم اشبهت بغيرها . مثل أن يرى امرأة في روزنة ، أو مولية ، فيقول : أنت طالق ، ولا يعلم عينها من نسائه . وكذلك إذا أوقع الطلاق على واحدة من نسائه في مسألة الطائر وشبهها ، فإنه يحرم عليه جميع نسائه حتى تتبين المطلقة . ويؤخذ بنفقة الجميع ، لأنهن محبوسات عليه ، وإن أقرع بينهن لم تفد القرعة شيئاً . ولا يحل لمن وقعت عليها القرعة التزويج ، لأنها يجوز أن تكون غير المطلقة . ولا يحل للزوج غيرها لاحتمال أن تكون المطلقة .

وقال أصحابنا : إذا أقرع بينهن فخرجت القرعة على إحداهن : ثبت حكم الطلاق فيها فحل لها النكاح بعد انقضاء عدتها . وحل للزوج من سواها . كما لو كان الطلاق في واحدة غير معينة .

وقال شيخنا : الصحيح استعمال القرعة في صورتين :

قلت : وهو منصوص أحد في رواية الجماعة . وأما رواية الشاننجي فإنه توقف ، وكره أن يقول في الطلاق بالقرعة ، ولم يعين المنسية ، ولا المبهم ، وأكبر نصوصه على القرعة في صورتين .

قال في رواية الميموني ، فيمن له أربع نسوة طلق واحدة منهن ، ولم يدر : يقرع بينهن ، وكذلك في الأبعد . فإن أقرع بينهن ، فوقعت القرعة على واحدة ، ثم ذكر التي طلق رجعت هذه التي وقعت عليها القرعة . ويقع الطلاق على التي ذكر . فإن تزوجت فذاك شيء قد مر .

وكذلك نقل أبو الحارث عنه في رجل له أربع نسوة طلق إحداهن ، ولم يكن له نية في واحدة بعينها : يقرع بينهن ، فأيتين أصابتها القرعة فهي المطلقة ، وكذلك إن قصد إلى واحدة بعينها ونسبها .

نص على القرعة في الصورتين ، مسويا بينهما .

والذي أفتى به على رضى الله عنه هو فى المنسية . وبه احتج أحمد رحمه الله .

قال وكيع : سمعت عبد الله قال : سألت أبا جعفر عن رجل كان له أربع نسوة وطلق إحداهن ، لا يدري أيهن طلق ، فقال : قال على رضى الله عنه « يقرع بينهما » .

والأدلة الدالة على القرعة تتناول الصورتين ، والمنسية قد صارت كالمجهولة شرعا فلا فرق بينها وبين المبهمة المجهولة ، ولأن فى الإيقاف والإمساك حتى يتذكر ، وتحريم الجميع عليه ، وإيجاب النفقة على الجميع عدة مفسدة له وللزوجات منفعلة شرعا ، ولأن القرعة أقرب إلى مقاصد الشرع ، ومصلحة الزوج والزوجات من تركهن معلقات ، لا فوات زوج ولا أياى ، وتركه هو معلقا ، لا إذا زوج ولا عزبا ، وليس فى الشريعة نظير ذلك ، بل ليس فيها وقف الأحكام ، بل الفصل وقطع الخصومات بأقرب الطرق . فإذا ضاقت الطرق ، ولم يبق إلا القرعة ، تعينت طريقا ، كما عينها الشارع فى عدة قضايا حيث لم يكن هناك غيرها ، ولم يوقف الأمر إلى وقت الانكشاف ، فإنه إذا علم أنه لا سبيل له إلى انكشاف الحال ، كان لإيقاف الأمر إلى آخر العمر من أعظم المفاسد التى لا تأتى بها الشريعة . وغاية ما يقدر أن القرعة تصيب التى لم يقع عليها الطلاق وتخطئ المطلق . وهذا لا يضرها ههنا ، فإنها لما جهل كونها هى التى وقع عليها الطلاق صار المجهول كالمعدوم ، وكل ما يقدر من المفسدة فى ذلك فتلها فى العتق سواء : وقد دلت سنة رسول الله عليه الصلاة والسلام الصحيحة الصريحة على إخراج المعتق من غيره بالقرعة ، وقد نص أحمد على حل البضع بالقرعة .

فقال - فى رواية ابن منصور وحنبلى - إذا زوجها الوليان من رجلين ، ولم يعلم السابق منهما أقرع بينهما ، فمن خرجت له القرعة حكم أنه الأول .

فإذا قويت القرعة على تعيين الزوج فى حل البضع له فلأن تقوى على تعيين المطلقة فى تحريم بضعها عنه أولى : فإن الطلاق مبنى على التغليب والسراية ، وهو أسرع نفوذا وثبوتا من النكاح من وجوه كثيرة .

وقول الشيخ أبى محمد ، قدس الله تعالى روحه : إنه اشتهت عليه زوجته بأجنبية فلم نحل له إحداها بالقرعة ، كما لو اشتهت بأجنبية لم يكن عليها عقد .

جوابه : بالفرق بين حالتى الدوام والابتداء ، فإنه هناك شك فى هذه الأجنبية ،

هل حصل عقد أم لا ؟ والأصل فيها التحريم ، فإذا اشتمت بها الزوجة لم يقدم على واحدة منهما . وههنا ثبت الحل والنكاح . وحصل الشك بعده ، هل يزول في هذه أو في هذه . فإذا أن يحرم جميعا أو يحل جميعا ، أو يقال له : اختر من ينزل عليه التحريم . أو يوقف الأمر أبدا ، أو يستعمل القرعة ، والأقسام الأربعة الأول باطلة ، لا أصل لها في السنة ، ولم يعتبرها الشارع بخلاف القرعة .

وبالجملة فلا يصح إلحاق إحدى الصورتين بالأخرى ، إذ هناك تحريم متيقن ، ونحن نشك في حله ، وهنا حل متيقن نشك في تحريمه بالنسبة إلى كل واحدة .

قوله : ولأن القرعة لاتزيل التحريم من المطلقة ، ولا ترفع الطلاق على من وقع عليه . فيقال : إذا جهلت المطلقة . ولم يكن له سبيل إلى تعيينها قامت القرعة مقام الشاهد والخبر بأنها المطلقة للضرورة ، حيث تعينت طريقا ، فالمطلقة المجهولة قد صار طلاقها بعينها كالمعدوم ، ولو كانت مطلقة في نفس الأمر . فإن الشارع لم يكلفنا بما في نفس الأمر ، بل بما ظهر وبدا . ولهذا لو نسي الطلاق بالكلية وأقام على وطئها حتى توفي ، كانت أحكامه أحكام الزوج ، والنسب لاحق به ، والميراث ثابت ، وهي مطلقة في نفس الأمر ، وإن لم يكن ليست مطلقة في حكم الله ، كما لو طلع الحلال في نفس الأمر ولم يره أحد من الناس ، أو كان الحلال تحت الغيم ، فإنه لا يترتب عليه حكم الشهير ، ولا يكون طالعا في حكم الله تعالى ، وإن كان طالعا في نفس الأمر ، ونظائر هذا كثيرة جدا .

فغاية الأمر : أن هذه مطلقة في نفس الأمر ، ولا علم له بطلاقها ، فلا تكون مطلقة في الحكم ، كما لو نسي طلاقها .

قوله : ولهذا لو ذكر أن المطلقة غيرها حرمت عليه ، ولو ارتفع التحريم أو زال الطلاق لما عاد بالذكر .

جوابه : أن القرعة إنما عملت مع استمرار النسيان ، فإذا زال النسيان بطل عمل القرعة ، كما أن التيمم إذا قدر على استعمال الماء بطل حكم تيممه : فإن التراب إنما يعمل عند العجز عن الماء ، فإذا قدر عليه بطل حكمه : ونظائر ذلك كثيرة .

منها : أن الاجتهاد إنما يعمل به عند عدم النص ، فإذا تبين النص ، فلا اجتهاد إلا في إبطال ما يخالفه .

قوله : وقد قال الحرق فيمن طلق امرأته ولم يدر أواحدة طلق أم ثلاثا ؟ يلزمه الثلاث : ومن حلف بالطلاق أن لا يأكل ثمرة ، فوقعت في تمر ، فأكل منه واحدة لا نحل له امرأته حتى يعلم أنها ليست التي وقعت المين عليها فحرمها ، مع أن الأصل بقاء النكاح ، ولم يعارضه يقين التحريم فههنا أولى .

فيقال : الحرق نص على المسألتين مفردا بينهما في مختصره ، فقال : وإذا طلق واحدة من نسائه وأنسبها أخرجت بالقرعة . وقال : ما حكاه الشيخ عنه في الموضوعين : فأما من شك : هل طلق واحدة أم ثلاثا ، فأكثر النصوص أنه إنما يلزمه واحدة ، وهو ظاهر المذهب . والحرق اختار الرواية الأخرى . وهي مذهب مالك ، وقد تقدم مأخذ القولين وبيان الراجع منهما .

وعلى القول يلزم الثلاث فالفرق ذلك ، وبين إخراج المتسبة بالقرعة : أن المجهول في الشرع كالمعدوم . فقد جهلنا وقوع الطلاق بأى الزوجتين ، فلم يتحقق تحريم إحداهما . ولم يكن لنا سبيل إلى تمرعهما ولا لإباحتهما . والوقف مفسدة ظاهرة فتعينت القرعة ، بخلاف من أوقع على زوجته طلاقا وشك في عدده ، فإنه قد شك : هل يرتفع ذلك الطلاق بالرجعة أولا يرتفع بها ؟ فالزمه بالثلاث . فظهر الفرق بينهما على هذا القول .

وأما على المشهور من المذهب فلا إشكال .
وأما من حلف بالطلاق لا يأكل ثمرة فوقعت في تمر ، فأكل منه واحدة . فقد قال الحرق : إنه يمنع من وطء زوجته حتى يتيقن . وهذا يحتمل الكراهة والتحريم ، ومذهب الشافعي وأبي حنيفة : أنه لا يباحث ، ولا يحرم عليه وطء زوجته . هو اختيار أبي الخطاب ، وهو الصحيح : وإن أراد به التحريم فهو يشبه ما قاله هو ومالك فيمن طلق وشك ، هل طلق واحدة أم ثلاثا ؟

فصل

وأما من حلف على يمين ثم نسبها . وقولهم : يلزمه جميع ما يخالف به ، فقول شاذ جدا . وليس عن مالك ، إنما قاله بعض أصحابه . وسائر أهل العلم على خلافه . وأنه لا يلزمه شيء حتى يتيقن ، كما لو شك : هل حلف أو لا ؟

فلان قيل : فينبغي أن يلزمه كفارة يمين ، لأنها الأكل .
 قيل : موجب الأيمان مختلف . فإما من يمين إلا وهي مشكوك فيها ، هل حلف بها أم لا ؟
 وعلى قول شيخنا : يلزمه كفارة يمين حسب ، لأن ذلك موجب الأيمان كلها عنده (١) .

فصل

وأما من حلف ليفعلن كذا ولم يعين وقتا . فعند الجمهور هو على التراخي إلى آخر عمره ، إلا أن يعين بنيته وقتا ، فيتقيد به . فإن عزم على الترك بالكلية حث حالة عزمه ، نص عليه أحمد .
 وقال مالك : هو على حث حتى يفعل ، فيحاط بينه وبين امرأته إلى أن يأتي بالخلو ، عليه وهذا صحيح على أصله في سد الذرائع ، فإنه إذا كان على التراخي إلى وقت الموت لم يكن لليمين فائدة ، وصار لا فرق بين الحلف وعدمه ، والحمل في ذلك على القرينة والعرف ، إن لم تكن نية . ولا يكاد اليمين يتجرد عن هذه الثلاثة .

فصل

وأما تعليق الطلاق بوقت محدد لا محالة ، كرأس الشهر والسنة ، وآخر النهار ونحوه . فغلط فقهاء في ذلك أربعة أقوال :
 أحدها : أنها لا تطلق بحال ، وهذا مذهب ابن حزم ، واختيار أبي عبد الرحمن الشافعي ، وهو من أجل أصحاب الوجوه .
 وحجتهم : أن الطلاق لا يقبل التعليق بالشرط ، كما لا يقبله النكاح والبيع والإجارة والإبراء .
 قالوا : والطلاق لا يقع في الحال ، ولا عند مجيء الوقت . أما في الحال فلا لأنه لم يوقعه منجزا . وأما عند مجيء الوقت فلا لأنه لم يصدر منه طلاق حينئذ ، ولم يتجدد سوى مجيء الزمان ، ومجيء الزمان لا يكون طلاقا .

(١) المراد . ولا يلزمه الطلاق بهذا اليمين .

وقابل هذا القول آخرون ، وقالوا : يقع الطلاق في الحال ، وهذا مذهب مالك ، وجماعة من التابعين .

وحجبتهم أن قالوا : لو لم يقع في الحال لحصل منه استباحة وطء مؤقت ، وذلك غير جائز في الشرع ، لأن استباحة الوطء فيه لا تكون إلا مطلقا غير مؤقت ، ولهذا حرم نكاح المتعة للنحول الأجل فيه ، وكذلك وطء المكاتب . ألا ترى أنه لو عرى من الأجل ، بأن يقول : إن جئتني بألف درهم فأت حره ، لم يمنع ذلك الوطء .

قال الموقعون عند الأجل : لا يجوز أن يؤخذ حكم الدوام من حكم الابتداء ، فإن الشريعة فرقت بينهما في مواضع كثيرة ، فإن ابتداء عقد النكاح في الإحرام فاسد دون دوامه ، وابتداء عقده على الأمة مع الطول وعدم خوف العنت (١) فاسد ، دون دوامه ، وابتداء عقده على الزانية فاسد عند أحمد ومن وافقه (٢) دون دوامه . وتطائر ذلك كثيرة جدا .

قالوا : والمعنى الذي حرم لأجله نكاح المتعة : كون العقد مؤقتا من أصله ، وهذا العقد مطلق ، وإنما عرض له ما يبطله ويقطعه ، فلا يبطل ، كما لو علق الطلاق بشرط وهو يعلم أنها فعله ، أو يفعله هو ولا بد ، ولكن يجوز تخلفه .

والقول الثالث : أنه إن كان الطلاق المعلق بمجيء الوقت المعلوم ثلاثا وقع في الحال ، وإن كان رجعا لم يقع قبل مجيئه ، وهذا إحدى الروايتين عن الإمام أحمد ، نص عليه في رواية مهنا . « إذا قال : أنت طالق ثلاثا قبل موتي بشهر : هي طالق الساعة . كان سعيد بن المسيب والزهرى لا يوقتون في الطلاق » . قال مهنا : فقلت له : أفتتزوج هذه التي قال لها : أنت طالق ثلاثا قبل موتي بشهر ؟ قال « لا » ولكن يحسبك عن الوطء أبدا حتى يموت ، هذا لفظه .

(١) لقوله تعالى في سورة النساء آية ٣٥ - ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فلما ملكت أيمانكم من نساءكم المؤمنات - إلى أن قال - ذلك لمن عشى العنت منكم وأن تصبروا خير لكم - والطول : الفصل من المال الذي يمكنه من زواج الحرائر . قال ابن عباس « من ملك ثلاثمائة درهم فقد وجب عليه الحج وحرم عليه نكاح الإماء والعنت : الفروا المشقة والإثم الذي يخافه من الوقوع في الزنا أو الضرر في صحته من مرض ونحوه .

(٢) يمتنع بقوله تعالى في سورة النور آية ٣ - لزان لا ينكح إلا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين -

وهو في غاية الإشكال ، فإنه قد أوقع عليها الطلاق منجزا ، فكيف يمنعها من التزويج ؟ وقوله : « يمسك عن الوطء أبدا » يدل على أنها زوجته إلا أنه لا يطرؤها ، وهذا لا يكون مع وقوع الطلاق . فإن انطلاق إذا رقع زالت أحكام الزوجية كلها . فقد يقال : أخذ بالاحتياط فأوقع الطلاق ، ومنعها من التزويج للخلاف في ذلك فحرم وطأها وهو أثر الطلاق ، ومنعها من التزويج لأن النكاح لم ينقطع بإجماع ولا نص ووجه هذا : أنه إذا كان الطلاق ثلاثا لم يحل وطؤها بعد الأجل . فيصير حال الوطء مؤقتا ، وإن كان رجعا جاز له وطؤها بعد الأجل . فلا يصير الحال مؤقتا ، وهذا أفقه من القول الأول .

والقول الرابع : أنها لا تطلق إلا عند مجيء الأجل ، وهو قول الجمهور . وإنما تنازعوا ، هل هو مطلق في الحال ، ومجيء الوقت شرط لنفوذ الطلاق ، كما لو وكله في الحال . وقال : لا تنصرف إلى رأس الشهر فجاء رأس الشهر شرط لنفوذ تصرفه ، لا لحصول الوكالة ، بخلاف ما إذا قال : إذا جاء رأس الشهر فقد وكلتك . ولهذا يفرق الشافعي بينهما . فيصحح الأولى ويبطل الثانية : أو يقال : ليس مطلقا في الحال . وإنما هو مطلق عند مجيء الأجل ، فيقدر حينئذ أنه قال : أنت طالق . فيكون حصول الشرط وتقدير حصول : أنت طالق معا . فعلى التقدير الأول : السبب تقدم ، وتأخر شرط تأثيره ، وعلى التقدير الثاني : نفس السبب تأخر تقديره إلى مجيء الوقت . وكأنه قال : إذا جاء رأس الشهر فحينئذ أنا قائل لك : أنت طالق . فإذا جاء رأس الشهر قدر قائلًا لذلك اللفظ المتقدم .

فذهب الحنفية : أن الشرط يمنع به وجود العلة . فإذا وجد الشرط وجدت العلة فيصير وجودها مضافا إلى الشرط ، وقبل تحققه لم يكن المعلق عليه علة ، بخلاف الوجوب . فإنه ثابت قبل مجيء الشرط ، فإذا قال : إن دخلت اندار فأنت طالق ، فالعلة للوقوع : التلفظ بالطلاق ، والشرط الدخول ، وتأثيره في امتناع وجود العلة قبله ، فإذا وجد وجدت .

وأصحاب الشافعي يقولون : أثر الشرط في تراخي الحكم ، والعلة قد وجدت ، وإنما تراخي تأثيرها إلى وقت مجيء الشرط ، فالمتقدم علة قد تأخر تأثيرها إلى مجيء الشرط .

فصل

وأما ما أتى به الحسن وإبراهيم النخعي ومالك ، في إحدى الروايتين عنه . أن من شك هل انتقض وضوءه أم لا ؟ وجب عليه أن يتوضأ احتياطاً ، ولا يدخل في الملاقاة بطهارة مشكوك فيها .

فهذه مسألة نزاع بين الفقهاء .

وقد قال الجمهور ، منهم الشافعي ، وأحمد ، وأبو حنيفة . وأصحابهم ، ومالك في الرواية الأخرى عنه : إنه لا يجب عليه الوضوء ، وله أن يصلي بذلك الوضوء الذي تيقنه وشك في انتقاضه .

واحتجوا بما رواه مسلم في صحيحه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم :

« إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ فِي بَطْنِهِ شَيْئًا فَأَشْكَلَ عَلَيْهِ : أَخْرَجَ مِنْهُ شَيْئًا أَمْ لَا ؟ فَلَا يَخْرُجُ مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا » .

وهذا يعم المصلي وغيره .

وأصحاب القول الأول يقولون : الصلاة ثابتة في ذمتهم بيقين ، وهو يشك في براءة الذمة منها بهذا الوضوء ، فإنه على تقدير بقاءه هي صحيحة ، وعلى تقدير انتقاضه باطلة ، فلم يتيقن براءة ذمته ، ولأنه شك في شرط الصلاة : هل هو باق أم لا ؟ فلا يدخل فيها بالشك .

والآخرون يجيبون عن هذا بأنها صلاة مستندة إلى طهارة معلومة قد شك في بطلانها فلا يلتفت إلى الشك ، ولا يزال اليقين به ، كما لو شك : هل أصاب ثوبه أو بدنه نجاسة ؟ فإنه لا يجب عليه غسله ، وقد دخل في الصلاة بالشك .
فتفرقوا بينهما بفرقين .

أحدهما : أن اجتناب النجاسة ليس بشرط . ولهذا لا يجب نيته ، وإنما هو مانع ، والأصل عدمه ، بخلاف الوضوء ، فإنه شرط ، وقد شك في ثبوته ، فأين هذا من هذا ؟

الثاني : أنه قد كان قبل الوضوء محدثا ، وهو الأصل فيه . فإذا شك في بقاءه كان ذلك رجوعا إلى الأصل . وليس الأصل فيه النجاسة ، حتى تقول : إذا شك في حصوله رجعنا إلى أصل النجاسة ، فهنا يرجع إلى أصل الطهارة ، وهناك يرجع إلى أصل الحدث .

قال الآخرون : أصل الحدث قد زال بيقين الطهارة ، فصارت هي الأصل ، فإذا شكنا في الحدث رجعنا إليه ، فأين هذا من الوسواس المذموم شرعا ، وعقلا وعرفا ؟ .

فصل

وأما قولكم : إن من خفي عليه موضع انتجاسة من الثوب وجب عليه غسله كله : فليس هذا من باب الوسواس ، وإنما ذلك من باب ما لا يتم الواجب إلا به : فإنه قد وجب عليه غسل جزء من ثوبه ولا يعلمه بعينه ، ولا سبيل إلى العلم بأداء هذا الواجب إلا بغسل جميعه .

فصل

وأما مسألة الثياب التي اشتبه الطاهر منها بالنجس ، فهذه مسألة نزاع . فذهب مالك ، في رواية عنه . وأحمد : إلى أنه يصلى في ثوب بعد ثوب . حتى يتيقن أنه صلى في ثوب طاهر . وقال الجمهور ، ومنهم أبو حنيفة ، والشافعي ، ومالك ، في الرواية الأخرى : إنه يتحرى فيصلى في واحد منها صلاة واحدة . كما يتحرى في القبلة . وقال المزني وأبو ثور : بلى يصلى عريانا ولا يصلى في شيء منها ، لأن الثوب النجس في الشرع كالمعدوم . والصلاة فيه حرام . وقد عجز عن السترة بثوب طاهر . فسقط فرض السترة ، وهذا أضعف الأقوال .

والقول بالتحرى هو الراجح الظاهر ، سواء كثر عدد الثياب الطاهرة أو قل . وهو اختيار شيخنا . وابن عقيل يفصل . فيقول : إن كثر عدد الثياب تحرى دفعا للمشقة ، وإن قل عمل باليقين .

قال شيخنا : اجتناب النجاسة من باب المحذور ، فإذا تحرى وغلب على ظنه طهارة ثوب منها فصلى فيه ، لم يحكم ببطان صلاته بالشك ، فإن الأصل عدم النجاسة ، وقد شك فيها في هذا الثوب ، فيصلى فيه ، كما لو استعار ثوبا أو اشتراه ولا يعلم حاله .
وقول أبي ثور في غاية الفساد : فإنه لو تيقن نجاسة الثوب لكانت صلاته فيه خيرا وأحب إلى الله من صلاته متجردا ، بآدى السوء للناظرين .
وبكل حال فليس هذا من الوسواس المذموم .

فصل

وأما مسألة الشبهة الأواني فكل ذلك ليست من باب الوسواس .
وقد اختلف فيها الفقهاء اختلافا متباينا .
فقال أحمد : يتيمم ويتركها ، وقال مرة يريقها ويتيمم ، ليكون عادما للماء الطهور بيقين .
وقال أبو حنيفة : إن كان عدد الأواني الطاهرة أكثر ، تحرى ، وإن تساوت أو كثرت النجسة ، لم يتحرر . وهذا اختيار أبي بكر وابن شاقلا والنجاد (١) من أصحاب أحمد .
وقال الشافعي وبمض المالكية : يتحرى بكل حال .
وقال عبد الملك بن الماجشون : يتوضأ بكل واحد منها وضوءا ويصلى .
وقال محمد بن مسلمة من المالكية : يتوضأ من أحدها ويصلى ، ثم يغسل ما أصابه منه ، ثم يتوضأ من الآخر ويصلى .
وقالت طائفة منهم شيخنا - يتوضأ من أيها شاء ، بناء على أن الماء لا ينجس إلا بالتغير ، فتستحيل المسألة ، وليس هذا موضع ذكر حجج هذه الأقوال وترجيح راجعها .

(١) النجاد : هو أحمد بن سليمان بن الحسن العالم بالناسك الروح ، روى كثيرا عن الإمام أحمد وانتشرت أحاديثه ومسنناته . مات في ذي الحجة سنة ثمان وأربعين وخمسة .

فصل

وأما إذا اشتهت عليه القبلة ، فالذى عليه أهل العلم كلهم : أنه يجتهد ويصلى صلاة واحدة .

وشد بعض الناس فقال : يصل أربع صلوات إلى أربع جهات ، وهذا قول شاذ مخالف للسنة ، وإنما التزمه قائله في مسألة اشتباه الثياب ، وهذا ونحوه من وجوه الالتزامات عند المضايق ، طردا للدليل المستدل مما لا يلتفت إليها ، ولا يعوله عليها . ونظيره : التزام من التزم اشتراط النية لإزالة النجاسة ، لما ألزمهم أصحاب أبي حنيفة بذلك ، قال بعضهم : نقول به .

ونظيره : إدراك الجمعة بإدراك تكبيرة مع الإمام لما ألزمت الحنفية من نازعها في ذلك بالتسوية بين الجمعة والجماعة التزمه بعضهم ، وقال : نقول به .

فصل

وأما من ترك صلاة من يوم لا يعلم عينا ، فاختلف الفقهاء في هذه المسألة على أقوال .

أحدها : أنه يلزمه خمس صلوات . نص عليه أحمد ، وهو قول مالك . والشافعي . وأبي حنيفة وإسحاق ، لأنه لا سبيل له إلى العلم ببرائة ذمته بيقين إلا بذلك . القول الثاني : أنه يصلى رباعية ينوى بها ماعليه . ويجلس عقيب الثانية والثالثة والرابعة . وهذا قول الأوزاعي ، وزفر بن الهذيل ، ومحمد بن مقاتل من الحنفية ، بناء على أنه يخرج من الصلاة بدون الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، وبدونه السلام ، وأن نية القرضية تكفى من غير تعيين ، كما في الزكاة ، ولا يضر جلوسه عقيب الثالثة ، إن كانت المنسية رباعية ، لأنه زيادة من جنس الصلاة ، لا على وجه العمد .

القول الثالث : أنه يجزيه أن يصلى فجرا ، ومغربا ، ورباعية ينوى ماعليه . وهذا قول سفيان الثوري ، ومحمد بن الحسن .

ويخرج على المذهب إذا قلنا بأن نية المكتوبة تكفى من غير تعيين .

وقد قال عبد الله بن أحمد : سمعت أبي يسأل : ما تقول في رجل ذكر أن عليه صلاة لم يعينها ، فصلى ركعتين وجلس وتشهد ، ونوى بها الغداة ولم يسلم ، ثم قام فأقى بركعة وجلس فتشهد ونوى بها المغرب ، وقام ولم يسلم ، وأتى برابعة ثم جلس ، فتشهد ونوى بها ظهرا أو عصرًا أو عشاء الآخرة ثم سلم ؟ فقال له أبي : هذا يجزئه ، ويقضى عنه على مذهب العراقيين ، لأنهم اعتمدوا في التشهد على خبر ابن مسعود : « إِذَا قُلْتَ هَذَا فَقَدْ بَمَتْ صَلَاتُكَ » .

وأما على مذهب صاحبنا أبي عبد الله الشافعي ، ومذهبهما : لا يجزئ عنه ، لأننا نذهب إلى قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم : « تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرُ وَتَحْلِيلُهَا التَّنْهِيمُ » .

ونذهب إلى الصلاة على رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فيها ، هذا لنظنه . قال أبو البركات : هذا من أحمد بين أن قضاء الواحدة لا يجزئه ، لتعذر التحليل المعتبر للفوات نية التعمين ، فإذا قضى ثلاثا كما قال الثوري — اندفع المفسد . وبكل حال فليس في هذا راحة للموسوسين .

فصل

وأما من شك في صلاته ، فإنه يبنى على اليقين ، لأنه لا تبرأ ذمته منه بالشك . وأما تحريم أكل الصيد إذا شك صاحبه : هل مات بالجرح أو بالماء ؟ وتحريم أكله إذا خالط كلابه كلبا من غيره ، فهو الذي أمر به رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، لأنه قد شك في سبب الحل ، والأصل في الحيوان التحريم . فلا يستباح بالشك في شرط حله ، بخلاف ما إذا كان الأصل فيه الحل . فإنه لا يحرم بالشك في سبب تحريمه كما لو اشترى ماء أو طعاما ، أو ثوبا لا يعلم حاله ، جاز شربه وأكله ولبسه . وإن شك هل تنجس أم لا ؟ فإن الشرط متى شق اعتباره ، أو كان الأصل عدم المانع ، لم يلتفت إلى ذلك .

فالأول : كما إذا أتى يلحم لا يعلم : هل محمى عليه ذابحه أم لا ؟ . وهل ذكاه

في الخلق واللثة ، واستوفى شروط الذكاة أم لا ؟ لم يحرم أكله ، لمشقة التفتيش عن ذلك وقد قالت عائشة رضي الله عنها :

« يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ نَاسًا مِنَ الْأَعْرَابِ يَأْتُونَنَا بِاللَّحْمِ ، لَا نَدْرِي أَذَكَرُوا أَمْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟ فَقَالَ : سَمُّوا أَنْتُمْ وَكُلُوا » .

مع أنه قد نهى عن أكل ما لم يذكر عليه اسم الله تعالى .
والثاني كما ذكرنا من الماء والطعام واللباس . فإن الأصل فيها الطهارة ، وقد شا في وجود المنجس ، فلا يلتفت إليه :

فصل

وأما ما ذكرتموه عن ابن عمر ، وأبي هريرة رضي الله عنهما فشيء تفردا به ، دون الصحابة ولم يوافق ابن عمر على ذلك أحد منهم ، وكان ابن عمر رضي الله عنهما يقول :
« إِنْ بِي وَسْوَاسٌ فَلَا تَقْتَبُوا بِي » .

وظاهر مذهب الشافعي وأحمد : أن غسل داخل العينين في الوضوء لا يستحب ، وإن أمن الضرر . لأنه لم ينقل عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم أنه فعله قط ، ولا أمر به ، وقد نقل وضوءه جماعة كعثمان ، وعلي ، وعبد الله بن زيد ، والربيع بنت معوذ وغيرهم ، فلم يقل أحد منهم إنه غسل داخل عينيه . وفي وجوبه في الجنابة روايتان عن أحمد ، أحدهما أنه لا يجب ، وهو قول الجمهور . وعلى هذا فلا يجب غسلهما من النجاسة ، وأولى لأن المضرة به أغلب لزيادة التكرار والمعالجة .

وقالت الشافعية والحنفية : يجب ، لأن إصابتها بالنجاسة لها ثلثون ، فلا يشق غسلهما منها .

وغلا بعض الفقهاء من أصحاب أحمد : فأوجب غسلهما في الوضوء . وهو قول لا يلتفت إليه ولا يعرج عليه . والصحيح أنه لا يجب غسلهما في وضوء ولا جنابة ولا من نجاسة .

وأما فعل أبي هريرة رضي الله عنه فهو شيء تأوله ، وخالفه فيه غيره ، وكانوا

ينكرونها عليه ، وهذه المسألة تطلب بحالة إطالة الغرة (١) ، وإن كانت الغرة في الوجه خاصة .

وقد اختلف الفقهاء في ذلك ، وفيها روايان عن الإمام أحمد :
إحداهما : يستحب إطالتها ، وبها قال أبو حنيفة والشافعي ، واختارها أبو البركات
ابن تيمية وغيره .

والثانية : لا يستحب ، وهي مذهب مالك ، وهي اختيار شيخنا أبي العباس .
فالمستحبون يحتجون بحديث أبي هريرة رضى الله عنه قال :

« قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : « أَنْتُمْ الْغُرَّةُ الْمُحَجَّلُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ
مِنْ أَثَرِ الْوُسْوءِ ، فَمَنْ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ فَلْيُطِلْ غُرَّتَهُ وَتَحْجِلْهُ » متفق عليه .

ولأن الحلية تبلغ من المؤمن حيث يبلغ الوضوء .

قال النافون للاستحباب : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم :

« إِنْ اللَّهَ حَدَّثَ حَدُّوْهُ فَلَا تَمْتَدُّوْهَا » .

والله سبحانه قد حدد المرفقين والسكمين ، فلا ينبغي تعديهما ، ولأن رسول الله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم ينقل من نقل عنه وضوءه أنه تعديهما ، ولأن ذلك أصل
الوسواس ومادته ، ولأن فاعله إنما يفعله قرينة وعبادة ، والعبادات مبناهما على الاتباع ،
ولأن ذلك ذريعة إلى التسلل إلى الفخذ ، وإلى السكتف . وهذا مما يعلم أن النبي صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم أصحابه لم يشطروه ولا مرة واحدة ، ولأن هذا من الغلو ، وقد قال
صلى الله تعالى عليه وسلم :

« يَا أَيُّكُمْ وَالَّذِي فِي الدِّينِ (٢) » .

ولأنه تعمق ، وهو مسمى عنه ، ولأنه عضو من أعضاء الطهارة ، ففكره
بجوارته كالوجه .

وأما الحديث فملويه عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه نعيم الحمر . وقد قال :
لا أدرى قوله : فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل ، من قول رسول الله صلى الله

(١) الغرة . البياض في وجه القرم ، والمراد بالغرة هنا نور فخرج المؤمن يظهر يوم القيامة .

(٢) عن أبي جاسر ومجاهد : « لِمَا نَأْتِيكَ مِنَ الْغُلُوِّ فِي الدِّينِ » .

تعالى عليه وآله وسلم ، أو من قول أبي هريرة رضى الله عنه ؟ روى ذلك عنه الإمام أحمد في المسند .

وأما حديث الحلية ، فالحلية المزينة ما كان في محله ، فإذا جاوز محله لم يكن ذينة .

فصل

وأما قولكم : إن الوسواس خير مما عليه أهل التفريط والامترسال ، وتمشية الأمر كيف اتفق ، إلى آخره .

فلعمركم إنهما لطرفا إفراط وتفريط ، وغلو وتقصير ، وزيادة ونقصان ، وقد نهى الله سبحانه وتعالى عن الأمرين في غير موضع . كقوله :

(وَلَا تَجْمَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ ^(١)) . وقوله :

(وَأَتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ وَالْمِسْكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَلَا تَبْذُرْ تَبْذِيرًا ^(٢)) . وقوله :

(وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ^(٣)) .

وقوله : (وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ ^(٤)) .

فدين الله بين الغالى فيه والجافى عنه . وخير الناس النمط الأوسط ، الذين ارتفعوا عن نقصير المفرطين . ولم يلحقوا بغلو المعتدين ، وقد جعل الله سبحانه هذه الأمة وسطا ، وهى الخيار العدل ، لتوسطها بين الطرفين المذمومين ، والعدل هو الوسط بين طرفي الجور والتفريط : والآفات إنما تنطرق إلى الأطراف ، والأوساط محمية بأطرافها ، فخير الأمور أوسطها . قال الشاعر :

كَانَتْ هِيَ الْوَسْطُ الْحَمِيَّةُ ، فَأَكْتَنَفْتُ بِهَا الْحَوَادِثُ حَتَّىٰ أَصْبَحْتُ سَرَفًا

فصل

ومن أعظم مكابده التى كاد بها أكثر الناس ، وما نجا منها إلا من لم يرد الله تعالى فتنه : ما أوحاه قديما وحديثا إلى حزبه وأوليائه من الفتنة بالقبور . حتى آل الأمر فيها

لأن أن عبد أربابها من دون الله ، وعبدت قبورهم ، واتخذت أولادها ، وبنيت عليها
المياكل ، وصورت صور أربابها فيها ، ثم جعلت تلك الصور أجسادا لها ظل ، ثم
جعلت أصناما ، وعبدت مع الله تعالى .

وكان أول هذا الداء العظيم في قوم نوح ، كما أخبر سبحانه عنهم في كتابه ،
حيث يقول :

(قَالَ نُوحُ رَبِّ إِنِّهُمْ عَصَوْنِي وَاتَّبَعُوا مَنْ لَمْ يَزِدْهُ سَالَةً وَّوَلَّاهُ إِلَّا خَسَارًا .
وَمَكُرُوا مَكْرًا كَبِيرًا . وَقَالُوا لَا تَنْذِرُنَا آلِهَتَكُمْ وَلَا تَنْذِرُنَا وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا
يَبُوتَ وَيَعْقُوبَ وَنَسْرًا . وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيرًا (١)) .

قال ابن جرير : وكان من خبر هؤلاء فيما بلغنا ما حدثنا به ابن حميد حدثنا مهران
عن سفيان عن موسى عن محمد بن قيس : أن يفيث ويعقوب ونسرا كانوا قوما صالحين
من بني آدم . وكان لهم أتباع يقتدون بهم ، فلما ماتوا قال أصحابهم الذين كانوا يقتدون
بهم : لو صورناهم كان أشوق لنا إلى العبادة إذا ذكرناهم . فصوروهم ، فلما ماتوا وجاءه
آخرون دب إليهم إبليس ، فقال : إنما كانوا يعبدونهم ، وبهم يسقون المطر ، فعبدهم .
قال سفيان عن أبيه عن عكرمة قال : كان بين آدم ونوح عليهما السلام عشرة قرون ،
كاهم على الإسلام . حدثنا ابن عبد الأعلى حدثنا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة في هذه
الآية قال : كانت آلهة يعبدونها قوم نوح ، ثم عبدتها العرب بعد ذلك . فكان ودًا لكلب
بقومة الجنادل ، وكان سواع لهذيل . وكان يفيث لبني غطفان من مراد . وكان يعقوب
لهمدان . وكان نسر لدى الكلاع من حمير . وقال الوابي ، عن ابن عباس : هذه أصنام
كانت تعبد في زمان نوح عليه السلام .

وقال البخاري : حدثنا إبراهيم بن موسى حدثنا هشام عن ابن جريج قال : قال عطاء
عن ابن عباس : صارت الأوثان التي كانت في قوم نوح في العرب بعد . أما ود فكانت
لكلب بقومة الجنادل . وأما سواع فكانت لهذيل . وأما يفيث فكانت لمراد ، ثم
لبني غطفان بالجرف عند سبأ . وأما يعقوب فكانت لهمدان . وأما نسر فكانت لحمير
لآل ذي الكلاع ، أسماء رجال صالحين من قوم نوح . فلما هلكوا أوحى الشيطان لهم

قَوْمَهُمْ أَنْ انْتَصِبُوا إِلَىٰ مَجَالِسِهِم الَّتِي كَانُوا يَجْلِسُونَ أَنْصَابًا، وَسَمَوْهَا بِأَسْمَائِهِمْ ، ففعلوا ، فلم تعبد ، حتى إذا هلك أولئك ، ونسى العلم ، عادت .
وقال غير واحد من السلف : كان هؤلاء قوما صالحين في قوم نوح عليه السلام ، فلما ماتوا عكفوا على قبورهم ، ثم صوروا تماثيلهم ، ثم طال عليهم الأمد فعبدهم :
فهؤلاء جمعوا بين الفتنين : فتنه القبور ، وفتنة التماثيل . وهما الفتنان اللتان أشار إليهما رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في الحديث المتفق على صحته عن سائسه رضى الله عنها :

« أَنْ أُمَّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ذَكَرَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَىٰ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَنِيْسَةً رَأَتْهَا بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ ، يُقَالُ لَهَا : مَارِيَّةٌ . فَذَكَرَتْ لَهُ مَا رَأَتْ فِيهَا مِنْ الصُّوَرِ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَىٰ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : أُولَئِكَ قَوْمٌ إِذَا مَاتَ فِيهِمْ أَمْبَدُ الصَّالِحِ ، أَوْ الرَّجُلُ الصَّالِحُ ، بَنَوْا عَلَىٰ قَبْرِهِ مَسْجِدًا ، وَصَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّوَرِ ، أُولَئِكَ شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَىٰ . »

وفي لفظ آخر في الصحيحين :

« أَنْ أُمَّ حَبِيبَةَ وَأُمَّ سَلَمَةَ ذَكَرَتَا كَنِيْسَةً رَأَيْنَاهَا . »

فجمع في هذا الحديث بين التماثيل والقبور ، وهذا كان سبب عبادة اللات .

فروى ابن جرير بإسناده عن سفيان عن منصور عن مجاهد :

(أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ ^(١)) .

قال : كان يلت لهم السويق . فأت ، فعكفوا على قبره . وكذلك قال أبو الجوزاء

عن ابن عباس رضى الله عنهما : كان يلت السويق للحاج .

فقد رأيت أن سبب عبادة ودَّ وبعوث ويعوق ونسرا واللات إنما كانت من تعظيم قبورهم ثم اتخذوا لها التماثيل وعبدها كما أشار إليه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم .

قال شيخنا : وهذه العلة التي لأجلها نهى الشارع عن اتخاذ المساجد على القبور هي

التي أوقعت كثيرا من الأمم إما في الشرك الأكبر ، أو فيما دونه من الشرك . فإن النفوس قد أشركت . تماثيل القوم الذين ، وتماثيل يزعمون أنها طلائع للكواكب ونحو ذلك . فإن الشرك بقبر الرجل الذي يعتقد صلاحه أقرب إلى النفوس من الشرك بخشبة أو حجر ، ولهذا نجسد أهل الشرك كثيرا يخشعون عندها ، ويخشعون ويخضعون ، ويعبدونهم بقلوبهم عبادة لا يفعلونها في بيوت الله ، ولا وقت المحر . ومنهم من يسجد لها . وأكثرهم يرجون من بركة الصلاة سندها والدعاء مالا يرجونه في المساجد . فلأجل هذه المفسدة حسم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مادتها حتى نهى عن الصلاة في المقبرة مطلقا ، وإن لم يصد المصلي ركة البقعة بصلاته ، كما يقصد بصلاته بركة المساجد ، كما نهى عن الصلاة في طلوع الشمس وغروبها ، لأنها أوقات يقصد المشركون الصلاة فيها للشمس . فتنبه أئمة عن الصلاة حينئذ ، وإن لم يقصد المصلي ما قصده المشركون ، سدا للذريعة .

قال : وأما إذا قصد الرجل الصلاة عند القبور متبركا بالصلاة في تلك البقعة ، فهذا عين المحادة لله ورسوله ، والمخالفة لدينه . وابتداع دين لم يأذن به الله تعالى . فإن المسلمين قد أجمعوا على ما علموه . طرار من دين رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن الصلاة عند القبور منهي عنها ، وأنه لعن من اتخذها مساجد . فمن أعظم المحدثات وأسباب الشرك الصلاة عندها واتخاذها مساجد ، وبناء المساجد عليها . وقد توارث النصوص عن النبي عليه الصلاة والسلام بالنهاي عن ذلك والتغليظ فيه . فقد صرح عامة الطوائف بالنهاي عن بناء المساجد عليها ، متابعة منهم للسنة الصحيحة الصريحة . وصرح أصحاب أحمد وغيرهم من أصحاب مالك والشافعي بتحريم ذلك . وطائفة أطلقت الكراهة . والذي ينبغي أن نحمل على كراهة التحريم إحسانا للظن بالعلماء ، وأن لا يظن بهم أن يجوزوا فعل ما توارث عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعن فاعله والنهاي منه . فحق صحيح مسلم عن جندب بن عبد الله البجلي قال :

« سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قبل أن يموت بخمسين وهو يقول : « إني أبرأ إلى الله أن يكون لي منكم خليل . فإن الله تعالى قد اتخذني خليلا كما اتخذ إبراهيم خليلا . » قلت : أنتي خليلي لا اتخذت أبا بكر خليل . »

أَلَا وَإِنَّ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَانُوا يَتَّخِذُونَ قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ ، أَلَا فَلَا تَتَّخِذُوا الْقُبُورَ مَسَاجِدَ ، فَإِنِّي أَنهَاكُمْ عَنْ ذَلِكَ .

وعن عائشة وعبد الله بن عباس قالا :

« لَمَّا نَزَلَ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَتَعَرَّجَ يَقَارِخُ حِمِيمَةً لَهُ عَلَى وَجْهِهِ . فَإِذَا انْعَمَ كَشَفَهَا فَقَالَ : وَهُوَ كَذَلِكَ ، لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى ، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ ، يُحْذَرُونَ صَنَعُوا » متفق عليه .
وفي الصحيحين أيضا عن أبي هريرة رضي الله عنه :
« أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ « قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى ، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ » .

وفي رواية مسلم « لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى ، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ » .
فقد نهى عن اتخاذ القبور مساجد في آخر حياته ، ثم إنه لعن وهو في السياق (١) من فعل ذلك من أهل الكتاب ، ليحذر أمته أن يفعلوا ذلك .

قالت عائشة رضي الله عنها : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في مَرَضِهِ الَّذِي لَمْ يَقُمْ مِنْهُ : « لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ ، وَلَوْلَا ذَلِكَ لَأَبْرَزَ قَبْرُهُ غَيْرَ أَنَّهُ خَشِيَ أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا » متفق عليه .
وقولها : « خَشِيَ » هو بضم الخاء تعليل لمنع إبراز قبره .

وروى الإمام أحمد في مسنده بإسناد جيد عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه
« أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ :

« إِنْ مِنْ شِرَارِ النَّاسِ مَنْ تُذَرِكُهُمُ السَّاعَةُ وَهُمْ أَتِيكَ ، وَالَّذِينَ يَتَّخِذُونَ الْقُبُورَ مَسَاجِدَ » .

وعن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال :

« لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ » رواه الإمام أحمد .

(١) وهو في السياق : وهو في حالة احتضاره .

وعن ابن عباس قال : « لَبَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زَوَارَاتِ الْقُبُورِ
وَالْمُتَّخِذِينَ عَلَيْهَا الْمَسَاجِدَ وَالشَّرُوحَ » رواه الإمام أحمد وأهل السنن .

وفي صحيح البخاري : أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه رأى أنس بن مالك يصلي
عند قبر ، فقال : القبر ، القبر . وهذا يدل على أنه كان من المستقر عند الصحابة رضي
الله عنهم ما نهاهم عنه نبيهم من الصلاة عند القبور . وقيل أنس رضي الله عنه لا يدل على
اعتقاده جوازها ، فإنه لعلمه لم يره ، أو لم يعلم أنه قبر ، أو ذمل عنه . فاما أنه عمر رضي
الله تعالى عنه تنبه .

وقال أبو سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم :

« الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْمَقْبَرَةَ وَالْحِمَامَ » .

رواه الإمام أحمد وأهل السنن الأربعة ، وصححه أبو حاتم بن حبان .
وأبلغ من هذا : أنه نهى عن الصلاة إلى القبر ، فلا يسكون القبر بين المصلي
وبين القبلة .

فروى مسلم في صحيحه عن أبي مرثد الغنوي رحمه الله أن رسول الله صلى الله تعالى
عليه وآله وسلم قال :

« لَا تَجْلِسُوا عَلَى الْقُبُورِ وَلَا تُصَلُّوا إِلَيْهَا » .

ولم يأت هذا إبطال قول من زعم أن النهي عن الصلاة فيها لأجل النجاسة ، فهذا أبعد
شيء عن مقاصد الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم ، وهو باطل من عدة أوجه :
منها : أن الأحاديث كلها ليس فيها فرق بين المقبرة الحديثة والمنبوذة ، كما يقوله
المعلول بالنجاسة .

ومنها : أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعن اليهود والنصارى على اتخاذ قبور
أنبيائهم مساجد . ومعلوم قطعا أن هذا ليس لأجل النجاسة . فإن ذلك لا يختص بقبور
الأنبياء ، ولأن قبور الأنبياء من أطهر البقاع ، وليس للنجاسة عليها طريق البتة ، فإن
الله حرم على الأرض أن تأكل أجسادهم ، فهم في قبورهم طريون .
ومنها : أنه نهى عن الصلاة إليها .

ومنها : أنه أخبر أن الأرض كلها مسجد ، إلا المقبرة والحمام . ولو كان ذلك لأجل

النجاسة لكان ذكر الحشوش والمجازر ونحوها أولى من ذكر القبور .

ومنها : أن موضع مسجده صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كان مقبرة للمشركين ، فنبش قبورهم وسواها واتخذ مسجدا : ولم يتقل ذلك التراب ، بل سوى الأرض ومهنتها وصلى فيه ، كما ثبت في الصحيحين عن أنس بن مالك قال :

« لَمَّا قَدِمَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ الْمَدِينَةَ فَزَلَّ بِأُذُنِي الْمَدِينَةَ فِي حَتَّى يُقَالَ لَهُ : بَنُو عَمْرِو بْنِ عَرْفٍ ، فَأَقَامَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ فِيهِمْ أَرْبَعَ عَشْرَةَ لَيْلَةً ، ثُمَّ أُرْسِلَ إِلَى مَلِكِ بَنِي النَّجَّارِ فِي مَسْجِدِهِمَا بِمَقْلَدِي الشُّبُوفِ ، وَكَأَنِّي أَنْظَرُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى رَاحِلَتِهِ ، وَأَبُو بَكْرٍ رِدْفُهُ ، وَمَلَأَ بَنُو النَّجَّارِ حَوْلهُ ، حَتَّى أَلْقَى بِفَنَاءِ أَبِي أَيُّوبَ . وَكَانَ مُحِبُّ أَنْ يُسَلَّمَ حَيْثُ أُذِرَ كُنْهُ الصَّلَاةِ ، وَبُصِّلَ فِي مَرَابِضِ النَّعَمِ ، وَأَنَّهُ أَمَرَ بِنِيبَاءِ الْمَسْجِدِ ، فَأُرْسِلَ إِلَى مَلِكِ بَنِي النَّجَّارِ ، فَقَالَ : يَا بَنِي النَّجَّارِ ، تَأْمِنُونِي بِمَانِعِكُمْ هَذَا . قَالُوا : لَا وَاللَّهِ ، مَا نَطْلُبُ مِنْهُ إِلَّا إِلَى اللَّهِ فَكَانَ فِيهِ مَا أَقُولُ لَكُمْ : قُبُورُ الْمُشْرِكِينَ . وَفِيهِ خَرِبٌ . وَفِيهِ نَحْلٌ . فَأَمَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ بِقُبُورِ الْمُشْرِكِينَ فَفَنِيَتْ ، ثُمَّ بِالْخَرْبِ فَسُوِيَتْ . وَبِالنَّحْلِ فَقُطِعَ . فَصَفُّوا النَّحْلَ قِبَةَ الْمَسْجِدِ وَجَمَعُوا عِضَادَتَيْهِ الْجُبَارَةَ ، وَجَمَعُوا يَنْقُلُونَ الصَّخَرَ وَهُمْ يَرْجُزُونَ ، وَذَكَرَ الْحَدِيثُ » .

ومنها : أن فتنه الشرك بالصلاة في القبور ومشابهة عباد الأوثان أعظم بكثير من مفسدة الصلاة بعد العصر والفجر . فإذا نهى عن ذلك سدا للذريعة التشبه التي لا تسكاد تحظر ببال المصلي ، فكيف بهذه الذريعة القريبة التي كثيرا ما تغتصص صاحبها إلى الشرك ودعاء للموتى ، واستغاثتهم ، وطلب الحوائج منهم ، واعتقادات أن الصلاة عند قبورهم أفضل منها في المساجد . وغير ذلك ، مما هو محادة ظاهرة لله ورسوله . فأين التعليل بنجاسة البقعة من هذه المفسدة ؟ . وما يدل على أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قصد منع هذه الأمة من الفتنه بالقبور كما افتن بها قوم نوح ومن بعدهم .

ومنها : أنه لعن المتخذين عليها المساجد . ولو كان ذلك لأجل النجاسة لأمكن أن يتخذ عليها المساجد مع تطيئتها بطين طاهر ، فنزول اللعنة ، وهو باطل قطعا .

ومنها : أنه قرن في اللعن بين متخذى المساجد عليها وموقدى السرج عليها . فهذه في اللعنة قرينان . وفي ارتكاب الكيرة صنوان . فإن كل ما لعن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فهو من الكبائر ، ومعلوم أن إيقاد السرج عليها إنما لعن فاعله لسكونه وسيلة إلى تعظيمها ، وجعلها نصبا يوفض إليه المشركون ، كما هو الواقع ، وهكذا اتخذ المساجد عليها . ولهذا قرن بينهما . فإن اتخذ المساجد عليها تعظيم لها ، وتعريض للفتنة بها . ولهذا حكى الله سبحانه وتعالى عن المتغلبين على أمر أصحاب الكهف أنهم قالوا :

(لَتَنَجِّدَنَّاهُمْ عَنْ يَمِينٍ مَّسْجِدًا^(١)) .

ومنها : أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال :

« اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ قَبْرِي وَثْنَا يُعْبَدُ . أَشَدَّ غَضَبُ اللَّهِ عَلَى قَوْمٍ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ » .

فذكره ذلك عقيب قوله : « اللهم لا تجعل قبري وثنا يعبد » تنبيه منه على سبب لحوق اللعن لهم . وهو توصلهم بذلك إلى أن تصير أوثانا تعبد .

وبالجملة فمن له معرفة بالشرك وأسبابه وذرائعه ، وفهم عن الرسول صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مقاصده ، جزم جزما لا يحتمل التقيض أن هذه المبالغة منه باللعن والنهي يصيبه : صيغة « لا تفعلوا » وصيغة « إني أنهاكم » ليس لأجل النجاسة ، بل هو لأجل نجاسة الشرك اللاحقة بمن عصاه ، وارتكب ما عنه نهاه ، واتبع هواه ، ولم يخش وجه ومولاه ، وقل نصيبه أو عدم في تحقيق شهادة أن لا إله إلا الله . فإن هذا وأمثاله من النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صيانة لحمي التوحيد أن يلحقه الشرك ويفشه ، وتجريد له وغضب لربه أن يعدل به سواه . فأبى المشركون إلا معصية لأمره وارتكابا ظنيه وغرهم الشيطان . فقال : بل هذا تعظيم لقبور المشايخ والصالحين . وكلما كنتم أشد لها تعظيما ، وأشد فيهم غلوا ، كنتم يقرهم أسعد ، ومن أعدائهم أبعد .

ولعمر الله ، من هذا الباب بعينه دخل على عبّاد يغوث ويعوق ونسر ، ومنه دخل على عباد الأصنام منذ كانوا إلى يوم القيامة . فجمع المشركون بين الغلو فيهم ، والظعن

في طريقهم وهدى الله أهل التوحيد لسلوك طريقهم : وإزالتهم منازلهم التي أنزلهم الله إليها : من العبودية وسلب خصائص الإلهية عنهم . وهذا غاية تعظيمهم وطلعتهم .

فأما المشركون فعصوا أمرهم ، وتنقصوهم في صورة التعظيم لهم . قال الشافعي : « أكره أن يعظم مخلوق حتى يحط قبره مسجداً ، مخافة الفتنة عليه وعلى من بعده من الناس » .

ومن عطل بالشرك ومشابهة اليهود والنصارى : الأثرم في كتاب ناسخ الحديث ومنسوخه فقال - بعد أن ذكر حديث أبي سعيد أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال : « جعلت لي الأرض مسجداً إلا المقبرة والحمام » وحديث زيد بن جبير عن داود ابن الحصين عن نافع عن ابن عمر : أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « نهى عن الصلاة في سبع مواطن ، وذكر منها المقبرة » قال الأثرم : إنما كرهت الصلاة في المقبرة لتشبه بأهل الكتاب ، لأنهم يتخذون قبور أنبيائهم وصالحهم مساجد .

فصل

ومن ذلك اتخاذها عيداً .

والعيد : ما يعتاد بحضته وقصده : من مكان وزمان .

فأما الزمان ، فنسب قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم :

« يَوْمُ عَرَفَةَ وَيَوْمُ النَّحْرِ وَأَيَّامُ مَنًى ، عِيدُكُمْ أَهْلُ الْإِسْلَامِ » . رواه أبو داود

وغيره .

وأما المكان ، فكما روى أبو داود في سننه أن رجلاً قال :

« يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنِّي نَذَرْتُ أَنْ أَتَمُرَ بِبَلَاءٍ يَبُوءَانِي ، فَقَالَ : أَيُّهَا وَتَنْ مِنْ أَوْتَانِ

الْمُشْرِكِينَ ، أَوْ عِيدٍ مِنْ أَعْيَادِهِمْ ؟ قَالَ : لَا . قَالَ : فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ » وكنهه :

« لَا تَحْتَمِلُوا قَبْرِ عِيدًا » .

والعيد : مأخوذ من المعاودة . والاعتیاد . فإذا كان اسماً للمكان فهو المكان الذي

يقصد الاجتماع فيه واتقياءه للعبادة ، أو لتفسيهما . كما أنه المسجد الحرام . ومنى

ومزدلفة ، وعرفة ، والمشاعر ، جعلها الله تعالى أعياداً للحنفاء ، ومثابة ، كما جعل أيام التبعيد فيها عيداً .

وكان للمشركين أعياداً زمانية ومكانية . فلما جاء الله بالإسلام أبطلها ، وعوض الحنفاء منها عيد النطر ، وعيد النحر ، وأيام منى ، كما عوضهم عن أعياد المشركين للمكانية بالكعبة البيت الحرام ، وعرفة ، ومنى ، والمشاعر :

فأخذوا القبور عيداً هو من أعياد المشركين التي كانوا عليها قبل الإسلام ، وقد نهى عنه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في سيد القبور ، منها به على غيره .

فقال أبو داود : حدثنا أحمد بن صالح قال : قرأت على عبد الله بن نافع أخبرني ابن أبي ذئب عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم :

« لَا تَجْمَعُوا بَيُوتَكُمْ قُبُورًا ، وَلَا تَجْمَعُوا قُبُورًا عِيدًا ، وَصَلُّوا عَلَيَّ ، فَإِنْ صَلَّاتَكُمْ تَبْلُغُنِي حَيْثُ كُنْتُمْ » .

صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، وهذا إسناد حسن ، رواه كلهم ثقات مشاهير . وقال أبو يعلى الموصلي ، في مسنده : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا زيد بن الحباب ، حدثنا جعفر بن إبراهيم ، من ولد ذى الجناحين ، حدثنا علي بن عمر عن أبيه عن علي بن الحسين : أنه رأى رجلاً يجيء إلى فرجة كانت عند قبر النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فيدخل فيها ، فيدعو ، فتناه ، وقال : ألا أحدثكم حديثاً سمعته من أبي عن جدي عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ؟ قال : « لا تتخذوا قبور عيدا ، ولا بيوتكم قبورا ، فإن تسليمكم يبلغني أينما كنتم » رواه أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدسي في مختاراته .

وقال سعيد بن منصور في السنن : حدثنا حبان بن علي ، حدثني محمد بن عجلان عن أبي سعيد مولى المهنري قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « لا تتخذوا قبور عيدا ، ولا بيوتكم قبورا ، وصلوا عليّ حينما كنتم ، فإن صلاتكم تبلغني » .

وقال سعيد : حدثنا عبد العزيز بن محمد أخبرني سهيل بن أبي سهيل قال : رأي الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عند القبر ، فتنادى : وهو في بيت فاطمة يتعشى فقال : هلم إلى العشاء ، فقلت : لا أريده ، فقال : مالي رأيتك عند القبر ؟ فقلت :

سلمت على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، فقال : إذا دخلت المسجد فسلم . ثم قال : إن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال « لا تتخذوا بيوتى عيداً ، ولا تتخذوا بيوتكم مقابر ، لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ، وصلوا على فإن صلاتكم تبلغني حينئذ كنتم » ما أنتم ومن بالأندلس إلا سواء .

فهذان المرسلان من هذين الوجهين المختلفين يدلان على ثبوت الحديث ، لاسيما وقد احتج به من أرسله ، وذلك يقتضى ثبوته عنده ، هذا لو لم يكن روى من وجوه مسندة غير هذين ، فكيف وقد تقدم مسنداً ؟ .

قال شيخ الإسلام قدس الله روحه : ووجه الدلالة : أن قبر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أفضل قبر على وجه الأرض ، وقد نهى عن اتخاذ عيداً ، فقبر غيره أولى بالنهي كائناً من كان ، ثم إنه قرن ذلك بقوله « ولا تتخذوا بيوتكم قبوراً » أى لا تعطلوها من الصلاة فيها ، والدعاء والقراءة ، فتكون بمنزلة القبور . فأمر بتحريم النافلة في البيوت ، ونهى عن تحريم العبادة عند القبور ، وهذا ضد ما عليه المشركون من النصارى وأشباههم ، ثم إنه عقب النهى عن اتخاذ عيداً بقوله « وصلوا على » فإن صلاتكم تبلغني حيث كنتم » يشير بذلك إلى أن ما ينالني منكم من الصلاة والسلام يحصل مع قديكم من قبري وبعديكم ، فلا حاجة بكم إلى اتخاذ عيداً .

وقد حُرِّفَ هذه الأحاديث بعض من أخذ شياً من النصارى بالشرك ، وشياً من اليهود بالتحريف ، فقال : هذا أمر بملازمة قبره ، والمعكوف عنده ، واعتياد قصده وتثنيته ، ونهى أن يجعل كالعيد الذى إنما يكون فى العام مرة أو مرتين ، فكأنه قال : لا يجعّاه بمنزلة العيد الذى يكون من الحول إلى الحول ، وتقصدوه كل ساعة وكل وقت .

وهذا مراعاة ومحادة لله ومنقضة لما قصده الرسول صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقلب للحقائق ، ونسبة الرسول صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إلى التدليس والتليس ، بعد التناقض . فقاتل الله أهل الباطل أنى يؤفكون . ولا ريب أن من أمر الناس باعتياد أمر وملازمته ، وكثرة انتيابه بقوله : « لا تجعلوه عيداً » فهو إلى التدليس وضد البيان أقرب منه إلى الدلالة والبيان . فإن لم يكن هذا تقييماً فليس للتقييص حقيقة فينا . كن يرى أنصار الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم وحزبه بدائنه ومصابه وينسل كأنه يرى .

ولاريب أن ارتكاب كل كبيرة ، بعد الشرك ، أسهل إنما ، وأخف عقوبة من تعاطى مثل ذلك في دينه وسنته . وهكذا غيرت ديانات الرسل . ولولا أن الله أقام لدينه الأنصار والأعوان الذابين عنه ، لجري عليه ما جرى على الأديان قبله .

ولو أراد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مقاله هؤلاء الضلال لم يته عن اتخاذ قبور الأنبياء مساجد ، ولعن فاعل ذلك : فإنه إذا لعن من اتخذها مساجد يعبد الله فيها ، فكيف يأمر بملازمتها والكوف عندها ، وأن يعتاد قصدها وانتباها ، ولا تجعل كالعيد الذي يجيء من الخول إلى الخول ؟ وكيف يسأل ربه أن لا يجعل قبره وثنا يعبد ؟ وكيف يقول أعلم الخلق بذلك : ولولا ذلك لأبرز قبره ، ولكن خشى أن يتخذ مسجدا ؟ وكيف يقول : « لا تجعلوا قبري عيداً ، وصلوا على حبيباتكم » ؟ وكيف لم يفهم أصحابه وأهل بيته من ذلك ما فهمه هؤلاء الضلال ، الذين جمعوا بين الشرك والتحريف ؟

وهذا أفضل التابعين من أهل بيته على بن الحسين رضي الله عنهما نهى ذلك الرجل أن يتحرى الدعاء عند قبره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، واستدل بالحديث : وهو الذي رواه وسمعه من أبيه الحسين عن جده على رضي الله عنه ، وهو أعلم بمعناه من هؤلاء الضلال : وكذلك ابن عمه الحسن بن الحسن ، شيخ أهل بيته ، كره أن يقصد الرجل القبر إذا لم يكن يريد المسجد ، ورأى أن ذلك من اتخاذ عيداً .

قال شيخنا : فانظر هذه السنة ، كيف أخرجها من أهل المدينة وأهل البيت ، الذين لهم من رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قرب النسب ، وقرب الدار ؟ لأنهم إلى ذلك أحوج من غيرهم ، فكانوا له أضبط :

فصل

ثم إن في اتخاذ القبور أعياداً من المفاسد العظيمة التي لا يعلمها إلا الله تعالى ما يفضى لأجله كل من في قلبه وقار الله تعالى ، وغيره على التوحيد ، وتمجيد وتقبيح للشرك :

وَلَكِنْ مَا جُرِّحَ بِمَيْتٍ إِلَامٌ

فن مفاسد اتخاذها أعياداً : الصلاة إليها ، والطواف بها ، وتقبيحها واستلامها ، وتطهير الحدود على ترابها ، وعبادة أصحابها ، والاستغاثة بهم ، وسؤالهم النصر والرزق

والعافية ، وقضاء الديون ، وتفريج الكربات ، وإغاثة اللهفات ، وغير ذلك من أنواع الطلبات ، التي كان عباد الأوثان يسألونها أوثانهم .

فلو رأيت غلاة المتخلفين لما عيدا ، وقد نزلوا عن الأكوار والدواب إذا رأوها من مكان بعيد ، فوضعوا لها الجباه ، وقبلوا الأرض وكشفوا الرؤوس ، وارتفعت أصواتهم بالصخب ، وتباكوا حتى تسمع لهم التشيع ، ورأوا أنهم قد أربوا في الربح على الحجيج ، فاستغاثوا بمن لا يبدى ولا يعيد ، ونادوا ولكن من مكان بعيد ، حتى إذا دنوا منها صنوا عند القبر ركعتين ، ورأوا أنهم قد أحرزوا من الأجر ولا أجز من ضل إلى القبلتين ، فتراهم حول القبر ركعا سجدا يبتغون فضلا من الميت ورضوانا ، وقد ملأوا أكفهم خيبة وخسرانا ، فلغير الله ، بل للشيطان ما راق هناك من العبرات ، ويرتفع من الأصوات ، ويطلب من الميت من الحاجات ويسأل من تفريج الكربات ، وإضناء ذوى الفاقات ، ومعافاة أولى العاهات والبلبات ، ثم انشأوا بعد ذلك حول القبر طائفتين ، تشبها له بالبيت الحرام ، الذي جعله الله مباركا وهدي للعالمين ، ثم أخذوا في التذليل والاستلام ، رأيت الحجر الأسود وما يفعل به وقد البيت الحرام ؟ ثم عرفوا عليه تلك الجباه والحدود ، التي يعلم الله أنها لم تغفر كذلك بين يديه في السجود ، ثم كلوا مناسك حج القبر بالتقصير هناك والحلاق ، واستمتعوا بخلافهم من ذلك الوثن إذ لم يكن لهم عند الله من خلاق ، وقربوا لذلك الوثن القرايين . وكانت صلاتهم ونسكهم وقربانهم لغير الله رب العالمين ، فلورأيتهم يهين بعضهم بعضا ويقول : أجزل الله لنا ولكم أجرا وافرا وحظا ، فإذا رجعوا سألهم غلاة المتخلفين أن يبيع أحدهم ثواب حجة القبر بجمع المتخلف إلى البيت الحرام ، فيقول : لا ، ولو بحجك كل عام .

هذا ، ولم تتجاوز فيها حكيما عنهم ، ولا استقصينا جميع بدعهم وضلالهم . إذ هي فوق ما يحظر بالبال ، أو يدور في الخيال . وهذا كان مبدء عبادة الأصنام في قوم نوح ، كما تقدم . وكل من شم أدنى رائحة من العلم والفقه يعلم أن من أهم الأمور سد اللريعة إلى هذا الخنور ، وأن صاحب الشرع أعلم بعاقبة ما نهى عنه لما يقول إليه ، وأحكم في نهيه عنه وتوعده عليه . وأن الخير والهدى في اتباعه وطاعته ، والشر والضلال في معصيته ومخالفته .

ورأيت لأبي الوفاء من عقيل في ذلك فصلا حسنا ، فذكرته بلفظه ، قال : لما صعبت التكالييف على الجهال والطفام ، عدلوا عن أوضاع الشرع إلى تعظيم

أوضاع وضعوها لأنفسهم ، فسهلت عليهم ، إذ لم يدخلوا بها تحت أمر غيرهم . قال :
 وهم عندى كفار بهذه الأوضاع ، مثل تعظيم القبور وإكرامها ، بما نهى عنه الشرع :
 من إيقاد النيران وتقبيلها وتخليقها (١) ، وخطاب الموتى بالخواجج ، وكتب الرقاع فيها :
 يامولاي افعلى كذا وكذا . وأخذ تربتها تبركا ، وإفاضة الطيب على القبور . وشد
 الرجال إليها ، وإلقاء الخرق على الشجر ، اقتداء بمن عبد اللات والعزى . والويل
 عندهم لمن لم يقبل مشهد الكف ، ولم يتمسح بأجرة مسجد الملموسة يوم الأربعاء :
 ولم يقل الخيالون على جنازته : الصديق أبو بكر ، أو محمد وعلى ، أو لم يعقد على
 قبر أبيه أزجا بالجص والآجر ، ولم يخرق ثيابه إلى الدليل ، ولم يرق ماء الورد على
 القبر . انتهى .

ومن جمع بين سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فى القبور ، وما أمر
 به ونهى عنه وما كان عليه أصحابه ، وبين ما عليه أكثر الناس اليوم رأى أحدهما
 مضادا للآخر ، مناقضا له ، بحيث لا يجتمعان أبدا .

فنهى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الصلاة إلى القبور ، وهؤلاء
 يصلون عندها .

ونهى عن اتخاذها مساجد ، وهؤلاء يبنون عليها المساجد ، ويسمونها مشاهد ،
 مضاهاة لبيوت الله تعالى .

ونهى عن إيقاد السرج عليها ، وهؤلاء يوقعون الوقوف على إيقاد القناديل عليها .
 ونهى أن تصلد عيدا ، وهؤلاء يتخذونها أعيادا ومناسك ، ويحتمعون لها كاجتماعهم
 للعيد أو أكثر .

وأمر بتسويتها ، كما روى مسلم فى صحيحه عن أبى الهياج الأسدى قال : قال على
 ابن أبى طالب رضى الله عنه :

« أَلَا أُبَيِّنُكَ عَلَى مَا بَيَّنَّنِي عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَنَّ
 لَا تَدْعَى مَثَلًا إِلَّا طَمَسْتَهُ ، وَلَا قَبْرًا مُشْرِقًا إِلَّا سَوَّيْتَهُ » .

وفى صحيحه أيضا عن ثمامة بن شُعْبَةَ قال : « كنا مع فضالة بن عبيد بأرض الروم
 برودس : فتوفى صاحب لنا ، فأمر فضالة بقبْره فسوى ، ثم قال : سمعت رسول الله

(١) الخليل : أن تمن بالخلون ، بفتح الخاء ، وهو الطيب .

صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يأمر بتسويتها ، وهؤلاء يبالغون في مخالفة هذين الحديثين . ويرفعونها عن الأرض كالبيت ، ويعقدون عليها القباب .

ونهى عن تخصيص القبر والبناء عليه ، كما روى مسلم في صحيحه عن جابر قال : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ عَنْ تَخْصِصِ الْقَبْرِ ، وَأَنْ يُقَدَّ عَلَيْهِ ، وَأَنْ يُطْفَأَ عَلَيْهِ بِنَاءٌ » .

ونهى عن الكتابة عليها ، كما روى أبو داود والترمذى في سننهما عن جابر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم : « نَهَى أَنْ يُخَصَّصَ الْقَبُورُ ، وَأَنْ يُكْتَبَ عَلَيْهَا » .

قال الترمذى : حديث حسن صحيح ، وهؤلاء يتخذون عليها الألواح ، ويسكتون عليها القرآن وغيره .

ونهى أن يزداد عليها غير ترابها ، كما روى أبو داود من حديث جابر أيضا : أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهى أن يخصص القبر ، أو يكتب عليه ، أو يزداد عليه ، وهؤلاء يزيدون عليه سوى التراب الآجر والأحجار والجص .

ونهى عمر بن عبد العزيز أن يبنى القبر بآجر ، وأوصى أن لا يفعل ذلك بقبره وأوصى الأسود بن يزيد : أن لا يجعلوا على قبري آجرا .

وقال إبراهيم النخعي : كانوا يسكرون الآجر على قبورهم .

وأوصى أبو هريرة حين حضرته الوفاة : أن لا تضربوا على فسطاط ، وكره الإمام أحمد أن يضرب على القبر فسطاط .

والمقصود : أن هؤلاء المعظمين للقبور ، المتخذينها أعيادا ، الموقدين عليها السرج ، الذين يبنون عليها المساجد والقباب : مناقضون لما أمر به رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ، محادون لما جاء به . وأعظم ذلك اتخاذها مساجد ، وإيقاد السرج عليها . وهو من الكبائر . وقد صرخ الفقهاء من أصحاب أحمد وغيرهم بتحريمه .

قال أبو محمد المقدسى : ولو أبيع اتخاذ السرج عليها لم يلعن النبي صلى الله تعالى عليه من فعله . ولأن فيه تضييعا للمال في غير فائدة ، وإفراطا في تعظيم القبور ، أشبه تعظيم الأصنام . قال : ولا يجوز اتخاذ المساجد على القبور لهذا الخبر . ولأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال : « لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد ، يحذر ما صنعوا » .

متفق عليه . وقالت عائشة : إنما لم يبرز قبر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لئلا يتخذ مسجدا ، لأن تخصيص القبور بالصلاة عندها يشبه تعظيم الأصنام بالسجود لها والتقرب إليها . وقد روينا أن ابتداء عبادة الأصنام تعظيم الأموات باتخاذ صورهم ، والتفحص بها ، والصلاة عندها . انتهى .

وقد آتت الأمر هؤلاء الضلال المشركين إلى أن شرعوا للقبور حجا ، ووضعوا له مناسك ، حتى صنف بعض غلاتهم في ذلك كتابا سماه « مناسك حج المشاهد » مضلهاة منه بالقبور للبيت الحرام . ولا يخفى أن هذا مفارقة لدين الإسلام ، ودخول في دين عبادة الأصنام .

فانظر إلى هنا التباين العظيم بين ما شرعه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم وقصده من النهي عما تقدم ذكره في القبور ، وبين ما شرعه هؤلاء وقصدوه . ولا ريب أن في ذلك من المفاسد ما يعجز العبد عن حصره .

فمنها : تعظيمها الموقع في الافتتان بها : ومنها : اتخاذها عيلا : ومنها : السفر إليها : ومنها : مشابة عبادة الأصنام بما يفعل عندها : من العكوف عليها ، والمجاورة عندها : وتعليق الستور عليها وسداتها ، وعبادتها برحجود المجاورة عندها على المجاورة عند المسجد الحرام ، ويرون سداتها أفضل من خدمة المساجد ، والويل عندهم لقيمها ليلة يطفىء القنديل المعلق عليها : ومنها : النذر لها ولسدتها . ومنها : اعتقاد المشركين بها أن بها يكشف البلاء ، وينصر على الأعداء ، ويستنزل غيث السماء ، ويخرج الكروب ، وتقضى الحوائج ، وينصر المظلوم ، ويحار الخائف ، إلى غير ذلك . ومنها : الدخول في لعنة الله تعالى ورسوله باتخاذ المساجد عليها ، وإيقاد السرج عليها . ومنها : الشرك الأكبر الذي يفعل عندها . ومنها : إهداء أصحابها بما يفعل المشركون بقبورهم ، فإنهم يؤذيهم ما يفعل عند قبورهم . ويكرهونه غاية الكراهة . كما أن المسيح يكره ما يفعل النصارى عند قبره . وكذلك غيره من الأنبياء والأولياء والمشايع يؤذيهم ما يفعل أشباه النصارى عند قبورهم . ويوم القيامة يتبرعون منهم . كما قال تعالى :

(وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَقُولُ أَأُنْشِمُ أَضْلَمَ عِبَادِي هَؤُلَاءِ أَمْ مِمَّنْ سَلَكُوا السَّبِيلَ . قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ

أُولِيَاءَ وَلَكِنْ مَتَّعْتُهُمْ وَآبَاءَهُمْ حَتَّى نَسُوا اللَّهَ كَرًّا وَكَانُوا قَوْمًا يَورُسُونَ (١).

قال الله للمشركين (فَقَدْ كَذَّبْتُمْ بِمَا تَقُولُونَ فَمَا تَسْتَطِيعُونَ صَرْفًا وَلَا نَصْرًا) الآية وقال تعالى (وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمَّيَّ الْهَيْمِينَ مِنْ دُونِ اللَّهِ قَالِ سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقِّ (٢)) الآية ، وقال تعالى (وَبَوْمَ يُخْشَرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَائِكَةِ أَهَؤُلَاءِ إِبْرَاهِيمَ كَانُوا يَعْبُدُونَ ، قَالُوا سُبْحَانَكَ ، أَنْتَ وَلِيِّنَا مِنْ دُونِهِمْ ، بَلْ كَانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ أَكْثَرُهُمْ بِهِمْ مُؤْمِنُونَ (٣)).

ومنها : مشابة اليهود والنصارى في اتخاذ المساجد والسرر عليها ومنها : محادة الله ورسوله ومناقضة ما شرعه فيها . ومنها : التعب العظيم مع الوزر الكثير ، والإثم العظيم . ومنها : إمانته السن وإحياء البدع .

ومنها : تفضيلها على خير البقاع وأحبها إلى الله . فإن عباد القبور يعطونها من التعظيم والاحترام والخشوع ورقة القلب والعكوف بالهمة على الموقى ما لا يفعلونه في المساجد . ولا يحصل لهم فيها نظيره ولا قريب منه . ومنها : أن ذلك يتضمن عمارة المشاهد وخراب المساجد . ودين الله الذى بعث به رسوله بضد ذلك . ولهذا لما كانت الرافضة من أبعد الناس عن العلم والدين ، عمرووا المشاهد ، وأخربوا المساجد .

ومنها : أن الذى شرعه الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم عند زيارة القبور : إنما هو تذكر الآخرة ، والإحسان إلى المزارع بالدعاء له ، والترحم عليه ، والاستغفار له ، وسؤال العافية له . فيكون الزائر محسنا إلى نفسه وإلى الميت ، فقلب هؤلاء المشركون الأمر ، وعكسوا الدين وجعلوا المقصود بالزيارة الشرك بالميت ، ودعاه والدعاء به ، وسؤاله حوائجهم ، واستئزال البركات منه ، ونصره لهم على الأعداء ونحو ذلك : فصاروا مسيئين إلى نفوسهم وإلى الميت ولو لم يكن إلا بحرمانه بركة ما شرعه الله تعالى من الدعاء له والترحم عليه والاستغفار له .

فاسمع الآن زيارة أهل الإيمان التى شرعها الله تعالى على لسان رسوله صلى الله تعالى

عليه وآله وسلم ، ثم وازن بينها وبين زيارة أهل الإشراك ، التي شرعها لهم الشيطان ، واختبر لنفسك .

قالت عائشة رضى الله عنها « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ كَلِمًا كَانَ لَيْلَتُهَا مِنْهُ يُخْرَجُ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ إِلَى الْبَيْعِ ، فَيَقُولُ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤْمِنِينَ ، وَأَنَا كُمْ مَاتُوا عَدُونَ غَدًا ، مُوَجَّلُونَ ، وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَآحِقُونَ . اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِأَهْلِ بَيْعِ الْفَرَقِ » رواه مسلم .

وفي صحيحه عنها أيضا : « أَنَّ حَبْرِيلَ أَتَاهُ ، فَقَالَ : إِنَّ رَبَّكَ يَأْمُرُكَ أَنْ تَأْتِيَ أَهْلَ الْبَيْعِ ، فَتَسْتَغْفِرَ لَهُمْ . قَالَتْ : كَيْفَ أَقُولُ لَهُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : قُولِي : السَّلَامُ عَلَى أَهْلِ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ ، وَيَرْحَمُ اللَّهُ الْمُسْتَقْدَمِينَ مِنَّا وَالْمُسْتَأَخِرِينَ ، وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَآحِقُونَ . »

وفي صحيحه أيضا عن سليمان بن بريدة عن أبيه قال :

« كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يُعَلِّمُهُمْ إِذَا خَرَجُوا إِلَى الْمَقَابِرِ أَنْ يَقُولُوا : السَّلَامُ عَلَى أَهْلِ الدِّيَارِ . »

وفي لفظ : « السَّلَامُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الدِّيَارِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُسْلِمِينَ ، وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ بِكُمْ لَآحِقُونَ . نَسْأَلُ اللَّهَ لَنَا وَلَكُمْ الْعَافِيَةَ . »

وعن بريدة قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم :

« كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ ، فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يَزُورَ فَلْيَزُرْ ، وَلَا تَقُولُوا هَجْرًا » رواه أحمد والنسائي .

وكان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قد نهى الرجال عن زيارة القبور ، سدا للذريعة ، فلما تمكن التوحيد في قلوبهم أذن لهم في زيارتها على الوجه الذي شرعه ونهاهم أن يقولوا هجرا ، فمن زارها على غير الوجه المشروع الذي يحبه الله ورسوله فلان زيارته غير مآذون فيها ، ومن أعظم الهجر : الشرك عندنا قولنا وفعلا .

وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم :

« زُورُوا الْقُبُورَ ، فَإِنَّهَا تُدْكَرُ الْمَوْتِ » .

وعن علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه : أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال :

« إِنِّي كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوهَا فَإِنَّهَا تُدْكَرُكُمْ الْآخِرَةَ » .
رواه الإمام أحمد .

وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال :

« مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِقُبُورِ الْمَدِينَةِ ، فَأَقْبَلَ عَلَيْهِمْ بِوَجْهِهِ ، فَقَالَ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ يَا أَهْلَ الْقُبُورِ ، يَنْفِرُ اللَّهُ أَنَا وَلَكُمْ ، وَنَحْنُ بِالْآثَرِ » . رواه أحمد ، والترمذي وحسنه .

وعن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال :

« كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ فَزُورُوا الْقُبُورَ ، فَإِنَّهَا تُرْهِدُ فِي الدُّنْيَا ، وَتُدْكَرُ الْآخِرَةَ » . رواه ابن ماجه .

وروى الإمام أحمد عن أبي سعيد رضي الله تعالى عنه قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم :

« كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ ، فَزُورُوهَا فَإِنَّ فِيهَا عِبْرَةً » .

فهذه الزيارة التي شرعها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لأمنته ، وعلمهم لإياها ، هل تجد فيها شيئا مما يعتمدونه أهل الشرك والبدع ؟ أم تجد لها مضادة لما هم عليه من كل وجه ؟

وما أحسن ما قال مالك بن أنس رحمه الله : لن يصلح آخر هذه الأمة إلا ما أصلح أولها . ولكن كلما ضعف تمسك الأمم بعهود أنبيائهم ، ونقص إيمانهم ، عوضوا عن ذلك بما أحدثوه من البدع والشرك .

ولقد جرد السلف الصالح التوحيد ، وحموا جانبهم ، حتى كان أحدهم إذا سلم على

هو صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، ثم أراد الدعاء ، استقبل القبلة ، وجعل ظهره إلى جدار القبر ، ثم دعا :

فقال سلمة بن وردان : وأيت أنس بن مالك رضى الله عنه بسم على النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، ثم يسند ظهره إلى جدار القبر ، ثم يدعو .
ونص على ذلك الأئمة الأربعة : أنه يستقبل القبلة وقت الدعاء ، حتى لا يدعو عند القبر ، فإن الدعاء عبادة :

وفي الترمذى وغيره مرفوعا :

« الدُّعَاءُ هُوَ الْعِبَادَةُ » .

فجرد السلف العبادة لله ، ولم يفعلوا عند القبور منها إلا ما أذن فيه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم : من السلام على أصحابها والاستغفار لهم ، والترحم عليهم .

وبالجملة . فالميت قد انقطع عمله ، فهو محتاج إلى من يدعو له ويشفع له . ولهذا شرع في الصلاة عليه من الدعاء له ، وجوبا واستحبابا ، ما لم يشرع مثله في الدعاء للحى .

قال عوف بن مالك « صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى جَنَازَةٍ ، فَحَفِظْتُ مِنْ دُعَائِهِ وَهُوَ يَقُولُ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ ، وَارْحَمْهُ ، وَكَافِرِهِ وَأَعَفُ عَنْهُ ، وَأَكْرِمْ نُزُلَهُ ، وَوَسِّعْ مَدْخَلَهُ ، وَاغْسِلْهُ بِالْمَاءِ وَالتَّلَجِ وَالْبَرَدِ ، وَنَقِّهِ مِنَ الْخَطَايَا كَمَا نَقَّيْتَ الثَّوْبَ الْأَبْيَضَ مِنَ الدَّنَسِ ، وَأَبْدِلْهُ دَارًا خَيْرًا مِنْ دَارِهِ ، وَأَهْلًا خَيْرًا مِنْ أَهْلِهِ ، وَزَوْجًا خَيْرًا مِنْ زَوْجِهِ . وَأَدْخِلْهُ الْجَنَّةَ ، وَأَعِذْهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ ، أَوْ مِنْ عَذَابِ النَّارِ . حَتَّى تَمَيَّنْتُ أَنْ أَكُونَ أَنَا الْمَيِّتُ ، لِإِدْعَاءِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَلَى ذَلِكَ الْمَيِّتِ » رواه مسلم .

وقال أبو هريرة رضى الله تعالى عنه : سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول في صلاته على الجنابة :

« اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبُّهَا ، وَأَنْتَ خَلَقْتَهَا وَأَنْتَ هَدَيْتَهَا لِلْإِسْلَامِ ، وَأَنْتَ قَبَضْتَ رُوحَهَا وَأَنْتَ أَهْلَمَ بِسِرِّهَا وَعَلَّانِيَتَهَا حَتَّى شَفَعَاءُ فَاغْفِرْ لَهُ » رواه الإمام أحمد .

وفي سنن أبي داود عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال :

« إِذَا صَلَّيْتُمْ عَلَى الْمَيِّتِ فَأَخْلِصُوا لَهُ الدُّعَاءَ » .

وقالت عائشة ، وأنس عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
« مَا مِنْ مَيِّتٍ يُصَلَّى عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَبْتَغُونَ مِائَةَ كُلِّهِمْ يَشْفَعُونَ لَهُ ،
إِلَّا شُفِّعُوا فِيهِ » زواه مسلم .

وعن ابن عباس رضى الله عنه قال : سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول : « ما من رجل مسلم يموت فيقوم على جنازته أربعون رجلا ، لا يشركون بالله شيئا ، إلا شفّعهم الله فيه » زواه مسلم .

فهذا مقصود الصلاة على الميت ، وهو الدعاء له والاستغفار ، والشفاعة فيه .
ومعنا أنه في قبره أشد حاجة منه على نعشه . فإنه حينئذ معرض للسؤال وغيره .
وقد كان النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقف على القبر بعد الدفن فيقول :
« سَلُوا لَهُ التَّشْيِيتَ ، فَإِنَّهُ الْآنَ يُسْأَلُ » .

فلم أنه أجوز إلى الدعاء له بعد الدفن ، فإذا كنا على جنازته ندعو له ، لاندفع
جه ، ونشفع له ، لا نشفع به . فبعد الدفن أولى وأحرى .

فبدل أهل البدع والشرك قولنا غير الذي قيل لهم : بدلوا الدعاء له بدعائه نفسه ،
والشفاعة له بالاستشفاع به . وقصصوا بالزيارة التي شرعها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إحسانا إلى الميت وإحسانا إلى الزائر ، وتذكيرا بالآخرة : سؤال الميت ،
والإقسام به على الله ، وتخصيص تلك البقعة بالدعاء الذي هو مع العبادة ، وحضور
القلب عندها ، وخشوعه أعظم منه في المساجد ، وأوقات الأسحار .

ومن المحال أن يكون دعاء الموتى ، أو الدعاء بهم ، أو الدعاء عندهم ، مشروعا
وعلا صالحا ، ويصرف عنه القرون الثلاثة المفضلة بنص رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، ثم يرزقه الخلوفا الذين يقولون مالا يفعلون ، ويفعلون مالا يؤمرون .

فهذه سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في أهل القبور بضعا وعشرين
سنة ، حتى توفاه الله تعالى ، وهذه سنة خلفائه الراشدين ، وهذه طريقة جميع
الصحابية والتابعين لهم بإحسان ، هل يمكن بشر على وجه الأرض أن يأتي عن أحده
منهم بنقل صحيح ، أو حسن ، أو ضعيف ، أو منقطع : أنهم كانوا إذا كان لهم حاجة
فصعدوا القبور فدعوا عندها ، وتمسحوا بها ، فضلا أن يصلوا عندها ، لو سألوا الله

بأصحابها ، أو يسألوهم جوابهم . فليوقفونا على أثر واحد : أو حرف واحد في ذلك .
بلى يمكنهم أن يأتوا عن الخلف التي خلفت بعدهم بكثير من ذلك ، وكلما تأخر
الزمان وطال العهد ، كان ذلك أكثر ، حتى لقد وجد في ذلك عدة مصنفات ليس فيها
عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، ولا عن خلفائه الراشدين ، ولا عن
أصحابه حرف واحد من ذلك ، بلى فيها من خلاف ذلك كثير كما قدمناه من الأحاديث
المرفوعة .

وأما آثار الصحابة فأكثر من أن يحاط بها . وقد ذكرنا إنكار عمر رضى الله عنه على
أنس رضى الله عنه صلاته عند القبر . وقوله له : القبر ، القبر .

وقد ذكر محمد بن إسحاق في معازيه من زيادات يونس بن بكير عن أبي خلدة
نخالة بن دينار قال : حدثنا أبو العالية قال « لما فتحنا قسراً وجدنا في بيت مال الهرمزان
سريراً عليه وجل ميت ، عند رأسه مصحف له ، فأخذنا المصحف ، فحملناه إلى عمر
ابن الخطاب رضى الله عنه ، فدعاه كعباً ، فتسخه بالعربية . فأتانا أول رجل من العرب
قرأه ، قرأته مثل ما أقرأ القرآن . فقلت لأبي العالية : ما كان فيه ؟ قال سيرتكم وأمرؤكم
وطلون كلامكم ، وما هو كائن بعد . قلت : فما صنعتم بالرجل ؟ قال : حفرنا بالنهار
ثلاثة عشر قبراً متفرقة ، فلما كان الليل دفناه وسوينا القبور كلها ، لنعجب على الناس
لا ينبشونه ، فقلت : وما يرجون منه ؟ قال : كانت السبل إذا حبست عنهم أبرزوا السرير
فيمطرون . فقلت : من كنتم تظنون الرجل ؟ قال : رجل يقال له : دانيال ، فقلت :
مَنْكم وجدتموه مات ؟ قال : مذ ثلاثمائة سنة ، قلت : ما كان تغير منه شيء ؟ قال
لا ، إلا شعيرات من قفاه ، إن لحوم الأنبياء لا تبليها الأرض ، ولا تأكلها السباع » ففى
هذه القصة ما فعله المهاجرون والأنصار من تعمية قبره لئلا يفتن به الناس ، ولم يبرزوه
للدعاء عنده والتبرك به ، ولو ظفروا به المستأخرون لجالدوا عليه بالسيوف ، وأبعدوه من
دون الله ، فهم قد اتخذوا من القبور أوثاناً من لا يدانى هذا ولا يقاربه ، وأقاموا لها سدنة .
وجعلوها معابد أعظم من المساجد .

فلو كان الدعاء عند القبور والصلاة عندها والتبرك بها فضيلة أو سنة أو مباحاً .
لنصب المهاجرون والأنصار هذا القبر علماً لذلك ، ودعوا عنده . وسنوا ذلك لمن بعدهم
ولكن كانوا أعلم بالله ورسوله ودينه من الخلف التي خلفت بعدهم ، وكذلك التابعون
لهم بإحسان راحوا على هذا السبيل ، وقد كان عندهم من قبور أصحاب رسول الله

صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالأمصار عدد كثير ، وهم متوافرون . فامنهم من استغاث عند قبر صاحب ، ولا دعاء ، ولا دعابه ، ولا دعا عنده ، ولا استسقى به ، ولا استسقى به ، ولا استنصر به ، ومن المعلوم أن مثل هذا مما تتوفر الهمم والدواعى على نقله ، بل على نقل ملجئ دونه .

وحينئذ ، فلا يخلو ، إما أن يكون الدعاء عندها والدعاء بأربابها أفضل منه في غير تلك البقعة ، أولا يكون ، فإن كان أفضل ، فكيف خفى علما وعملا على الصحابة والتابعين وتابعيهم ؟ فتكون القرون الثلاثة الفاضلة جاهلة بهذا الفضل العظيم ، وتظفر به الخلوفا علما وعملا ؟ ولا يجوز أن يعلموه ويزهّدوا فيه ، مع حرصهم على كل خير لاسما الدعاء ، فإن المضطر يتشبث بكل سبب ، وإن كان فيه كراهة ما ، فكيف يكونون مضطرين في كثير من الدعاء ، وهم يعلمون فضل الدعاء عند القبور ، ثم لا يقصدونه ؟ هذا محال طبعاً وشرعاً .

فتعين القسم الآخر . وهو أنه لا فضل للدعاء عندها ، ولا هو مشروع ، ولا مأذون فيه بقصد الخصوص ، بل تخصيصها بالدعاء عندها ذريعة إلى ما تقدم من المفاسد . ومثل هذا مما لا يشرعه الله ورسوله البتة ، بل استحباب الدعاء عندها شرع عبادة لم يشرعها الله ، ولم ينزل بها سلطاناً .

وقد أنكر الصحابة ما هو دون هذا بكثير .

فروى غير واحد عن المعرور بن سويد قال : صليت مع عمر بن الخطاب رضى الله عنه في طريق مكة صلاة الضحى ، فقرأ فيها :

(أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ) - و (لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ) .

ثم رأى الناس يذهبون مذاهب ، فقال : أين يذهب هؤلاء ؟ فقيل : يا أمير المؤمنين ، مسجد صلى فيه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، فهم يصلون فيه ، فقال : إنما هلك من كان قبلكم بمثل هذا . كانوا يتبعون آثار أنبيائهم ، ويتخذونها كنائس وبيعاً . فن أدركته الصلاة منكم في هذه المساجد فليصل ، ومن لا فليمض ، ولا يتعمدها . وكذلك أرسل عمر رضى الله تعالى عنه أيضاً فقطع الشجرة التي بايع تحتها أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم .

بل قد أنكر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على الصحابة لما سألوه أن يجعل لهم شجرة يعلقون عليها أسلحتهم ومتاعهم بخصوصها .

فروى البخارى في صحيحه عن أنى وأقد النبي قال : « خرجنا مع رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قبل حنين ، ونحن حديثو عهد بكفر ، وللمشركين سدره ، يعكفون حولها وينوطون بها أسلحتهم ، يقال لها : ذات أنواط . فررنا بسدره ، فقلنا : يا رسول الله ، اجعل لنا ذات أنواط ، كما لهم ذات أنواط ، فقال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم : »

« الله أكبر ، هذا كما قالت بنو إسرائيل : (اجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة) قال إنكم قوم تجهلون^(١)) تتركون سنن من كان قبلكم » .

فإذا كان اتخذ هذه الشجرة لتعلق الأسلحة والعكوف حولها اتخذ إله مع الله تعالى ، مع أنهم لا يعبدونها ، ولا يسألونها . فالظن بالعكوف حول القبر ، والدعاء به ودعائه . والدعاء عنده ؟ فأى نسبة للفتنة بشجرة إلى الفتنة بالقبر ؟ لو كان أهل الشرك والبدعة يعلمون .

قال بعض أهل العلم من أصحاب مالك : فانظروا رحمكم الله أيها وجدتم سدره أو شجرة يقصدها الناس ، ويعظمونها ، ويرجون البرء والشفاء من قبلها ، ويضربون بها المسامير والخرق ، فهي ذات أنواط ، فاقطعوها .

ومن له خبرة بما بعث الله تعالى به رسوله ، وبما عليه أهل الشرك والبدع اليوم في هذا الباب وغيره ، علم أن بين السلف وبين هؤلاء الخلف من البعد أبعد مما بين المشرق والمغرب ، وأنهم على شيء والسلف على شيء ، كما قيل ،

سَارَتْ مُشْرِقَةٌ وَسِرَتْ مُغْرَبَةٌ شَتَانٌ بَيْنَ مُشْرِقٍ وَمُغْرَبٍ

والأمر والله أعظم مما ذكرنا .

وقد ذكر البخارى في الصحيح عن أم الدرداء رضى الله عنها قالت : دخل على أبو الدرداء مغضباً ، فقلت له : مالك ؟ فقال : والله ما أعرف فيهم شيئاً من أمر محمد صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، إلا أنهم يصلون جميعاً .

وروى مالك في الموطأ عن عه أن سهيل بن مالك عن أبيه أنه قال : ما أعرف شيئا مما أدرکت عليه الناس إلا التذام بالصلاة ، یعنی الصحابة رضی الله عنهم .
وقال الزهري : دخلت على أنس بن مالك بدمشق ، وهو يبکی . فقلت له : ما يبکیک ؟ فقال : ما أعرف شيئا مما أدرکت إلا هذه الصلاة . وهذه الصلاة قد ضیعت .
ذکره البخاری .

وفي لفظ آخر : ما كنت أعرف شيئا على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إلا قد أنكرته اليوم .

وقال الحسن البصري : سألت رجلاً أبا الدرداء رضي الله عنه فقال : رحمك الله . لو أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بين أظهرنا ، هل كان ينكر شيئا مما نحن عليه ؟ فغضب . واشتد غضبه ، وقال : وهل كان يعرف شيئا مما أنتم عليه ؟ .
وقال المبارك بن فضالة : **صلى الله على أبي بكر** وجلس . فبکی ، فقيل له : ما يبکیک يا أبا سعيد ؟ فقال : تلوموني على البكاء ، ولو أن رجلاً من المهاجرين أطلع من باب مسجدكم ما عرف شيئا مما كان عليه على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنتم اليوم عليه إلا تبكيتكم هذه .

وهذه هي الفتننة العظمى التي قال فيها عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : كيف أنتم إذا لم يستكم فتنة يهرم فيها الكبير ، وينشأ فيها الصغير ، تيجري على الناس . يتخذونها سنة إذا غيرت قيل : غيرت السنة . أو هذا منكر .

وهذا مما يدل على أن العمل إذا جرى على خلاف السنة فلا عبرة به ولا الصائت إليه . فإن العمل قد جرى على خلاف السنة منذ زمن أبي الدرداء وأنس كما تقدم .

وذكر أبو العباس أحمد بن يحيى قال : حدثني محمد بن عبيد بن ميمون ، حدثني عبيد الله بن إسحاق الجعفي قال : كان عبد الله بن الحسن يكثر الجلوس إلى ربيعة . قال : فتذاكروا يوماً السنن ، فقال رجل كان في المجلس : ليس العمل على هذا . فقال عبد الله : رأيت إن كثرت الجهال : حتى يكونوا هم الحكام ، فهم الحجة على السنة ؟ فقال ربيعة : أشهد أن هذا كلام أبناء الأنبياء .

فصل

ومن أعظم مكايده : ما نصبه للناس من الأنصاب والأزلام ، التي هي من عمله ، وقد أمر الله تعالى باجتناب ذلك ، وعلق الفلاح باجتنابه ، فقال :

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخِرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ^(١)) .

فالأنصاب : كل مانصب يعبد من دون الله : من حجر ، أو شجر ، أو وثن ، أو قبر : وهي جمع ، واحدها نصب ، كطنب وأطناب .

قال مجاهد : وقدة ، وابن جريج : كانت حول البيت أحجار كان أهل الجاهلية يذبحون عليها ويشرحون اللحم عليها ، وكانوا يعظمون هذه الحجارة ويعبدونها . قالوا : وليست بأصنام ، إنما الصم ما يصور وينقش .

وقال ابن عباس : هي الأصنام التي يعبدونها من دون الله تعالى .

وقال الزجاج : حجارة كانت لهم يعبدونها ، وهي الأوثان .

وقال الفراء : هي الآلهة التي كانت تعبد ، من أحجار وغيرها .

وأصل اللفظة : الشيء المنصوب الذي يقصده من رآه ، ومنه قوله تعالى :

(يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ سِرَّاءَ كَأَنَّهُمْ إِلَى نُصُبٍ يُوفِضُونَ ^(٢)) .

قال ابن عباس : إلى غاية ، أو علم يسرعون .

وهو قول أكثر المفسرين .

وقال الحسن : يعنى إلى أنصابهم ، أيهم يستلمها أولاً .

قال الزجاج : وهذا على قراءة من قرأ « نصب » بضمين ، كقوله :

(وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصُبِ ^(٣)) .

قال : ومعناه : أصنامهم .

والمقصود : أن النصب كل شيء نصب من خشبة ، أو حجر ، أو علم . والإيفاض :

الإسراع .

• أما الأزلام : فقال ابن عباس رضى الله عنهما : هي قداح كانوا يستقسمون بها الأمور . أى يطلبون بها علم ما قسم لهم .

وقال سعيد بن جبير : كانت لهم حصيات إذا أراد أحدهم أن يغزو ، أو يجلس استقسم بها .

وقال أيضا : هي القدحان اللذان كان يستقسم بهما أهل الجاهلية في أدورهم . أحدهما عليه مكتوب : أمرنى ربى ، والآخر : نهانى ربى . فإذا أرادوا أمرا ضربوا بها ، فإن خرج الذى عليه أمرنى فعلوا ما هموا به . وإن خرج الذى عليه نهانى تركوه .

وقال أبو عبيد : الاستقسام : طلب القسمة .

وقال المبرد : الاستقسام : أخذ كل واحد قسمة .

وقيل : الاستقسام : إلزام أنفسهم بما تأمرهم به القداح ، كقسم اليمين .

وقال الأزهري : وأن تستقسموا بالأزلام : أى تطلبوا من جهة الأزلام ما قسم لكم من أحد الأمرين .

وقال أبو إسحاق الزجاج وغيره : الاستقسام بالأزلام حرام .

ولا فرق بين ذلك وبين قول المنجم : لا تخرج من أجل نجم كذا ، وأخرج من أجل طلوع نجم كذا ، لأن الله تعالى يقول :

(وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا^(١)) .

وذلك دخول في علم الله عز وجل الذى هو غيب عنا . فهو حرام كالأزلام التى ذكرها الله تعالى .

والمقصود : أن الناس قد ابتلوا بالأنصاب والأزلام . فالأنصاب للشرك والعبادة ، والأزلام للتكهن ، وطلب علم ما استأثر الله به . هذه للعلم ، وتلك للعمل . ودين الله سبحانه وتعالى مضاد لهذا وهذا ، والذى جاء به رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لإبطالهما ، وكسر الأنصاب والأزلام .

ففى الأنصاب ما قد نصبه الشيطان للمشركين : من شجرة . أو عمود أو وثن ، أو قبر أو غيره ، أو عين . ونحو ذلك . والواجب هدم ذلك كله . ومحو أثره كما أمر

النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عليا رضى الله عنه بهدم القبور المشرفة وتسويتها بالأرض . كما روى مسلم في صحيحه عن أبي الهياج الأسدي . قال : قال لي علي رضى الله عنه :

« أَلَا أُبَيِّنُكَ عَلَى مَا بَعَثَنِي عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ؟ أَنْ لَا أَدْعَ تَمَثَّلًا إِلَّا طَمَسْتُهُ وَلَا قَبْرًا مُشْرِفًا إِلَّا سَوَّيْتُهُ » .

وعنى الصحابة بأمر عمر رضى الله عنه قبر دانيال : وأخفوه عن الناس . ولما بلغه أن الناس ينتابون الشجرة التي بايع تحتها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أصحابه أرسل فقطعها . رواه ابن وضاح في كتابه **نقل** : سمعت عيسى بن يونس يقول : أمر عمر بن الخطاب رضى الله عنه بقطع الشجرة التي بويج تحتها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقطعها ، لأن الناس كانوا يذهبون فيصلون تحتها فخاف عليهم الفتنة .

قال عيسى بن يونس : وهو عندنا من حديث ابن عون عن نافع : أن الناس كانوا يأتون الشجرة ، فقطعها عمر رضى الله عنه .

فإذا كان هذا فعل عمر رضى الله عنه بالشجرة التي ذكرها الله تعالى في القرآن ، وبايع تحتها الصحابة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم (١) فإذا حكمه فيما عداها من هذه الأكتصاب والأوثان ، التي قد عظمت الفتنة بها ، واشتدت للبلية بها ؟ . وأبلغ من ذلك : أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هدم مسجد الضرار (٢) .

ففي هذا دليل على هدم ما هو أعظم فسادا منه ، كالمساجد المبنية على القبور . فإن حكم الإسلام فيها أن تهدم كلها . حتى تسوى بالأرض ، وهي أولى بالهدم من مسجد الضرار . وكذلك القباب التي على القبور يجب هدمها كلها ، لأنها أسست على معصية الرسول .

(٢) قال الله تعالى في سورة النجم ، آية ١١٨ لقد رضى الله عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة فعلم ما في قلوبهم فأنزل السكينة عليهم وأثابهم فتحا قريبا :

(٢) قال تعالى في سورة التوبة آية ١٠٧ — ١١٠ : « الَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضَرَارًا وَكُفْرًا وَتَفَرُّقًا بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ وَإِرْصَادًا لِمَنْ حَارَبَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ مِنْ قَبْلُ وَلَيَحْلُلُنَّ إِذْ أُرْدَأُ إِلَى الْإِسْلَامِ وَاتَّخَذَ اللَّهُ مِنْهُمْ لِكَاذِبِينَ ، وَهُمْ مَسْجِدُ أُنْيَاءِ الْمُتَوَقِّينَ بِإِذْنِ اللَّهِ لِيَكُونَ مَقَرًا لِدَعَايَةِ ضِدِّ الْإِسْلَامِ وَلَفْتَةِ السَّالِفِينَ وَالْكَافِرِينَ » .

لأنه قد نهى عن البناء على القبور كما تقدم . فبناء أسس على معصيته ومخالفته بناء غير محترم . وهو أولى بالهدم من بناء القاصب قطعاً .

وقد أمر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بهدم القبور المشرفة كما تقدم .

فهدم القباب والبناء والمساجد التي بنيت عليها أولى وأحرى ، لأنه لعن متخذى المساجد عليها ، ونهى عن البناء عليها . فيجب المبادرة والمساعدة إلى هدم ما لعن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فاعله ونهى عنه . والله عز وجل يقيم لدينه وسنة رسوله من ينصرهما ويذب عنهما . فهو أشد غيره وأسرع تغييراً .

وكذلك يجب إزالة كل قنديل أو سراج على قبر ، وطفية . فإن فاعل ذلك ملعون بلعنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم . ولا يصح هذا الوقف ولا يحل إثباته وتنفيذه .

قال الإمام أبو بكر الطرطوشي : انظروا رحمكم الله أيها وجدتم سدره ، أو شجرة يقصدها الناس ويعظمونها ، ويرجون البرء والشفاء من قبلها ، ويضربون بها المسافرين والخرق ، فهي ذات أنواط ، فاقطعوها :

وقال الحافظ أبو محمد عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي شامة في كتاب الحوادث والبدع : ومن هذا القسم أيضاً ما قد عم به الابتلاء من تزيين الشيطان للعامة تخليق الحيطان والعمد ، وسرج مواضع مخصوصة من كل بلد ، يحكى لهم حاك أنه رأى في منامه بها أحداً ممن شهر بالصلاح والولاية ، فيفعلون ذلك ، ويحافظون عليه ، مع تضييعهم فرائض الله ، وسننه ، ويظنون أنهم متضربون بذلك . ثم يتجاوزون هذا إلى أن يعظم وقع تلك الأماكن في قلوبهم فيعظمونها ، ويرجون الشفاء لمرضاهم ، وقضاء حوائجهم بالنذر لها ، وهي من بين عيون ، وشجر وحائط ، وحجر . وفي مدينة دمشق من ذلك مواضع متعددة . كعويضة الحمى خارج باب توما ، والعمود الخلق داخل باب الصغير ، والشجرة الملعونة اليابسة خارج باب النصر ، في نفس قارعة الطريق ، سهل الله قطعها واجتنائها من أصلها ، فما أشبهها بذات أنواط التي في الحديث ، ثم ساق حديث أبي واقد :

« أَتَهُمْ مَرُّوا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِشَجَرَةٍ عَظِيمَةٍ خَضِرَاءَ يُقَالُ لَهَا : ذَاتُ أَنْوَاطٍ ، فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ

ذَاتُ أَنْوَاطٍ . فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ : اللَّهُ أَكْبَرُ ، هَذَا كَمَا قَالَ قَوْمُ مُوسَى لِمُوسَى : أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ . قَالَ : إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ، تَزْكِبُونَ سَنَنْ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ .

قال الترمذی : هذا حديث حسن صحيح .

ثم ذكر ما صنعه بعض أهل العلم ببلاد إفريقية : أنه كان إلى جانبه عين نسي عين العافية ، كان العامة قد افتتنوا بها يأتونها من الآفاق ، فمن تعذر عليه نكاح . أو ولد ، قال : امضوا بي إلى العافية ، فيعرف فيها الفتنة ، فخرج في السحر فهدمها . وأذن للصبح عليها ، ثم قال : اللهم إني هدمتها لك ، فلا ترفع لها رأسا ، قال : فارفع لها رأس إلى الآن .

وقد كان بدمشق كثير من هذه الأنصاب ، فيسر الله سبحانه كسرها على يد شيخ الإسلام وحزب الله الموحدين ، كالعمود المخلوق ، والنصب الذي كان بمسجد النارج عند المصلى يعبد الجاهل ، والنصب الذي كان تحت الطاحون الذي عند مقابر النصاري يتباه الناس للتبرك به ، وكان صورة صنم في نهر القلوط يندرون له ويتركون به ، وقطع الله سبحانه النصب الذي كان عند الرحبة يسرج عنده ، ويترك به المشركون . وكان همودا طويلا على رأسه حجر كالكرة . وعند مسجد درب الحجر نصب قد بنى عليه مسجد صغير ، يعبد المشركون يسر الله كسره .

فما أسرع أهل الشرك إلى اتخاذ الأوثان من دون الله ، ولو كانت ما كانت ، ويقولون : إن هذا الحجر ، وهذه الشجرة ، وهذه العين تقبل النذر ، أي تقبل العبادة من دون الله تعالى ، فإن النذر عبادة وقرية ، يقترب بها الناذر إلى المنذور له ، ويتمسحون بذلك النصب ، ويستلمونه . ولقد أنكر السلف التمسح بحجر المقام الذي أمر الله تعالى أن يتخذ منه مصلى ، كما ذكر الأزرق في كتاب تاريخ مكة عن قتادة في قوله تعالى :

(وَاتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ^(١)) .

قال : إنما أمروا أن يصلوا عنده ، ولم يؤمروا بمسحه . ولقد تكلفت هذه الأمة

حيثما ماتكلفتة الأمم قبلها ، ذكر لنا من رأى أثره وأصابه ، فما زالت هذه الأمة تمسحه حتى اخلولق .

وأعظم الفتنة بهذه الأنصاب فتنة أنصاب القبور ، وهى أصل فتنة عبادة الأصنام كما قاله السلف من الصحابة والتابعين ، وقد تقدم .

ومن أعظم كيد الشيطان : أنه ينصب لأهل الشرك قبر معظم يعظمه الناس ، ثم يجعله وثنا يعبد من دون الله ، ثم يوحى إلى أوليائه : أن من نهى عن عبادته ، واتخاذ عيدا ، وجعله وثنا فقد تنقصه وهضم حقه . فيسعى الجاهلون المشركون فى قتله وعقوبته ويكفرونه . وذنبه عند أهل الإشراك : أمره بما أمر الله به ورسوله ، ونهيه عما نهى الله عنه ورسوله : من جعله وثنا وعيدا ، وإيقاد السرج عليه ، وبناء المساجد والقباب عليه وتخصيصه ، وإشادته وتقبيله ، واستلامه ، ودعائه ، أو الدعاء به أو السفر إليه أو الاستغاثة به من دون الله ، مما قد علم بالاضطرار من دين الإسلام أنه مضاف لما بعث الله به رسوله : من تجريد التوحيد لله وأن لا يعبد إلا الله . فإذا نهى الموحّد عن ذلك غضب المشركون ، واشمأزت قلوبهم ، وقالوا : قد تنقص أهل الرتب العالية . وزعم أنهم لآحرمة لهم ولا قدر . وسرى ذلك فى نفوس الجهان والطغام ، وكثير من ينسب إلى العلم والدين حتى عادوا أهل التوحيد ، ورموهم بالعظام ، ونفروا الناس عنهم . ووالوا أهل الشرك وعظموهم ، وزعموا أنهم هم أولياء الله وأنصار دينه ورسوله ، وبأبى الله ذلك . فما كانوا أوليائه ، إن أوليائه إلا المتبعون له الموافقون له ، العارفون بما جاء به ، الداعون إليه ، لا المتشبعون بما لم يعطوا ، لابسو ثياب الزور ، الذين يصدون الناس عن سنة نبيهم ، ويبغونها عوجا ، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا .

فصل

ولا تحسب أيها المنعم عليه : باتباع صراط الله المستقيم ، صراط أهل نعمته ورحمته وكرامته أن النهى عن اتخاذ القبور أو ثانا وأعيادا وأنصابا ، والنهى عن اتخاذها مساجد ، أو بناء المساجد عليها ، وإيقاد السرج عليها ، والسفر إليها ، والتفر لها ، واستلامها ، وتقبيلها ، وتعفير الجباه فى عرصاتها : غض من أحبابها ، ولا تنقص لهم ، ولا تنقص كما يحسبه أهل الإشراك والضلال . بل ذلك من إكرامهم وتعظيمهم واحترامهم ،

ومتابعهم فيما يحبونه وتجنب مايكرهونه . فأنت والله وليهم ومحبيهم ، وناصر طريقهم وسنتهم ، وعلى هديهم ومناهجهم . وهؤلاء المشركون أعصى الناس لهم ، وأبعدهم من هديهم ومتابعهم . كالنصارى مع المسيح ، واليهود مع موسى عليهما السلام ، والرافضة مع علي رضي الله عنه . فأهل الحق أولى بأهل الحق من أهل الباطل ، فالؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض . والمنافقون والمنافقات بعضهم من بعض .

فاعلم أن القلوب إذا اشتغلت بالبدع أعرضت عن السنن ، فتجد أكثر هؤلاء العاكفين على القبور معرضين عن طريقة من فيها وهديه وسنته ، مشغولين بقبره عما أمر به ودعا إليه . وتعظيم الأنبياء والصالحين ومحبتهم إنما هي باتباع مادعو إليه من العلم النافع والعمل الصالح ، واقتفاء آثارهم ، وسلوك طريقهم دون عبادة قبورهم والعكوف عليها واتخاذها أعيادا . فإن من اتقى آثارهم كان متسببا إلى تكثير أجورهم باتباعه لهم ، ودعوته الناس إلى اتباعهم . فإذا أعرض عما دعوا إليه ، واشتغل بضده حرم نفسه وحرّمهم ذلك الأجر . فأي تعظيم لهم واحترام في هذا ؟

وإنما اشتغل كثير من الناس بأنواع من العبادات المبتدعة التي يكرها الله ورسوله لإعراضهم عن المشروع أو بعضه ، وإن قاموا بصورته الظاهرة فقد هجروا حقيقة المقصودة منه ، وإلا فن أقبل على الصلوات الخمس بوجهه وقلبه ، عارفا بما اشتملت عليه من الكلم الطيب والعمل الصالح ، مهتما بها كل الاهتمام ، أغنته عن الشرك ، وكل من قصر فيها أو في بعضها تجدد فيه من الشرك بحسب ذلك .

ومن أصغى إلى كلام الله بقلبه ، وتدبره وتفهمه أغناه عن السماع الشيطاني الذي يصد عن ذكر الله وعن الصلاة ، وينبت النفاق في القلب . وكذلك من أصغى إليه وإلى حديث الرسول صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بكلية ، وحدث نفسه باقتباس الهدى والعلم منه ، لا من غيره أغناه عن البدع والآراء والتخرصات والشطحات والخيالات ، التي هي وساوس النفوس وتخيلاتها .

ومن بعد عن ذلك فلا بد له أن يتعوض عنه بما لا يتفقه ، كما أن من عمر قلبه بحمجة الله تعالى وذكره ، وخشيته ، والتوكل عليه ، والإنابة إليه : أغناه ذلك عن محبة غيره وخشيته والتوكل عليه ، وأغناه أيضا عن عشق الصور . وإذا خلا من ذلك صار عبد هواه ، أي شيء استحسنه ملكه واستعبده .

فالمعرض عن التوحيد مشرك ، شاء أم أبى ، والمعرض عن السنة مبتدع ضال ، شاء أم أبى ، والمعرض عن محبة الله وذكره عبدُ الصُّور ، شاء أم أبى ، والله المستعان ، وعليه التكلان ، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم .

فصل

فلن قيل : فما الذى أوقع عباد القبور فى الافتتان بها ، مع العلم بأن ساكنيها أموات ، لا يملكون لهم ضرا ولا نفعاً ، ولا موتاً ولا حياة ولا نشوراً ؟
قيل : أوقعهم فى ذلك أمور :

منها : الجهل بحقيقة ما بعث الله به رسوله ، بل جميع الرسل من تحقيق التوحيد وقطع أسباب الشرك ، فقل نصيبهم جداً من ذلك . ودعاهم الشيطان إلى الفتنة ، ولم يكن عندهم من العلم ما يبطل دعوته ، فاستجابوا له بحسب ما عندهم من الجهل ، وعصموا بقدر ما معهم من العلم .

ومنها : أحاديث مكذوبة مختلفة ، وضعها أشباه عباد الأصنام من المقابرية على رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم تناقض دينه ، وما جاء به كحديث « إذا أعيتكم الأمور فعليكم بأصحاب القبور » وحديث « لو أحسن أحدكم ظنه بحجر نفعه » وأمثال هذه الأحاديث التى هى مناقضة لدين الإسلام . وضعها المشركون وراجت على أشباههم من الجهال الضلال . والله بعث رسوله يقتل من حسن ظنه بالأحجار ، وجنب أمته الفتنة بالقبور بكل طريق كما تقدم .

ومنها : حكايات حكيت لهم عن تلك القبور : أن فلانا استغاث بالقبر الفلانى فى شدة فظلم من فلانا دعاه أو دعا به فى حاجة قضيت له . وفلانا نزل به ضرر فلان فخرج صاحب ذلك القبر فكشف ضرره . وعند السدنة والمقابرية من ذلك شيء كثير يطول ذكره . وهم من أ كذب خلق الله تعالى على الأحياء والأموات . والنفوس مولعة بقضاء حوائجها ، وإزالة ضروراتها ويسمع بأن قبر فلان تریاق مجرب . والشيطان له تلطف فى الدعوة فيدعوهم أولاً إلى الدعاء عنده ، فيدعو العبد عنده بحرقه وانكسار وفلة ، فيجيب الله دعوته لما قام بقلبه ، لا لأجل القبر . فإنه لو دعاه كذلك فى الحانة

والحمارة والحمام والحق أجابه ، فيظن الجاهل أن للقبر تأثيراً في إجابة تلك الدعوة :
والله سبحانه يجب دعوة المضطر ، ولو كان كافراً . وقد قال تعالى :

(كَلَّا نُمَدِّدُ هُوَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ) .

وقد قال الخليل : (وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ)^(١) .

فقال الله سبحانه وتعالى : (وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ
وَيُفْسِقُ الصِّرَاطَ)^(٢) .

فليس كل من أجاب الله دعاءه يكون راضياً عنه ، ولا محباً له ، ولا راضياً بفعله
لأنه يجب البر والفاجر ، والمؤمن والكافر ، وكثير من الناس يدعو دعاء يعتدى فيه ،
أو يشترط في دعائه ، أو يكون مملاً يجوز أن يسأل ، فيحصل له ذلك أو بعضه . فيظن
أن عمله صالح مرضى لله ، ويكون بمنزلة من أملى له وأمد بالمال والبنين ، وهو يظن
أن الله تعالى يسارع له في الخيرات . وقد قال تعالى :

(فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ)^(٣) .

فالدعاء قد يكون عبادة فيثاب عليه الداعي . وقد يكون مسألة تقضى به حاجته
ويكون مضرة عليه ، إما أن يعاقب بما يحصل له ، أو تنقص به درجته ، فيقضى
حاجته ويعاقبه على ما جرأ عليه من إضاعة حقوقه واعتداء حدوده .

والمقصود : أن الشيطان بلطف كيده يحسن الدعاء عند القبر ، وأنه أرجح منه في بيته
ومسجده وأوقات الأسحار . فإذا تقرر ذلك عنده نقله درجة أخرى ، من الدعاء عنده
إلى الدعاء به ، والإقسام على الله به ، وهذا أعظم من الذي قبله ، فإن شأن الله أعظم من
أن يقسم عليه ، أو يسأل بأحد من خلقه ، وقد أنكر أئمة الإسلام ذلك :

فقال أبو الحسين القنذوري^(٤) في شرح كتاب الكرخي : قال بشر بن الوليد :

(١) الإسراء آية ٢٠ . (٢) البقرة آية ١٢٦ . (٣) الأنعام آية ٤٤ .

(٤) بهامش الأصل المخطوط : أبو الحسين القنذوري . هو أحمد بن محمد بن أحمد القنذوري الحنفي .
مولده سنة اثنتين وستين وثلاثمائة . انتهت إليه رئاسة الحنفية بالعراق . وله كتاب مختصر القنذوري .م . ولاطم
لم نسب إل القنذوري . مات سنة ثمان وثلاثين وأربعمائة . له من تاريخ ابن الوردي مختصراً . وله فرج
مختصر الكرخي في عدة مجلدات . وأصل التجريد في الخلافات . وله كتاب الترتيب الأول في الفقه في خلاف
أبي حنيفة وأسحابه في مجلد . والتتريب الثاني في عدة مجلدات . وله ترجمة في البداية والنهاية لابن كثير جزء
١٢ . وترجمة في تاريخ بغداد وأنه عليه بالصدق ، وفي النجوم الزاهرة (ج ٥ ص ٢٤) .

سمعت أبا يوسف يقول : قال أبو حنيفة : « لا ينبغي لأحد أن يدعو الله إلا به . قال النبي : وأكره أن يقول : أسألك بمعقد العز من عرشك . وأكره أن يقول : بحق فلان ، وبحق أنبيائك ورسلك ، وبحق البيت الحرام » .

قال أبو الحسين : أما المسألة بغير الله فنكرة في قولهم ، لأنه لا حق لغير الله عليه ، وإنما الحق لله على خلقه ، وأما قوله : بمعقد العز من عرشك ، فكرهه أبو حنيفة ورخص فيه أبو يوسف .

وقال : وروى أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم دعا بذلك ، قال : ولأن معقد العز من العرش إنما يراد به القدرة التي خلق بها العرش ، مع عظمتها . فكانه سأله بأوصافه .

وقال ابن بلجي في شرح المختار : ويكره أن يدعو الله تعالى إلا به ، فلا يقول : أسألك بفلان ، أو بملائكتك ، أو بأنبيائك ونحو ذلك ، لأنه لا حق للمخلوق على خالقه ، أو يقول في دعائه : أسألك بمعقد العز من عرشك . وعن أبي يوسف جوازه .

وما يقول فيه أبو حنيفة وأصحابه أكره كذا ، هو عند محمد حرام . وعند أبي حنيفة وأبي يوسف هو إلى الحرام أقرب ، وجانب التحريم عليه أغلب .

وفي فتاوى أبي محمد بن عبد السلام : أنه لا يجوز سؤال الله سبحانه بشيء من مخلوقاته ، لا الأنبياء ، ولا غيرهم ، وتوقف في نبينا صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، لا اعتقاده أن ذلك جاء في حديث ، وأنه لم يعرف صحة الحديث .

فلذا قرر الشيطان عنده أن الإقسام على الله به ، والدعاء به أبلغ في تعظيمه واحترامه ، وأنجع في قضاء حاجته ، نقله درجة أخرى إلى دعائه نفسه من دون الله . ثم ينقله بعد ذلك درجة أخرى إلى أن يتخذ قبره وثنا يعكف عليه ويوقد عليه القنديل ، ويعلق عليه الستور ، ويبني عليه المسجد ، ويعبد بالسجود له ، والطواف به وتقبيله واستلامه والحج إليه والذبح عنده . ثم ينقله درجة أخرى إلى دعاء الناس إلى عبادته ، واتخاذهم عبدا ومنسكا وأن ذلك أنفع لهم في دنياهم وآخرتهم :

قال شيخنا قدس الله روحه : وهذه الأمور المبتدعة عند القبور مراتب ، أبعدها عن الشرع : أن يسأل للميت حاجته ، ويستغث به فيها ، كما يفعله كثير من الناس . قال :

وهؤلاء من جنس عباد الأصنام ، ولهذا قد يتمثل لهم الشيطان في صورة الميت أو الغائب كما يتمثل لعباد الأصنام . وهذا يحصل للكفار من المشركين وأهل الكتاب ، يدعو أحدهم من يعظمه فيتمثل له الشيطان أحيانا . وقد يخاطبهم ببعض الأمور الغائبة . وكذلك السجود للقبر ، والتمسح به وتقبيله .

المرتبة الثانية : أن يسأل الله عز وجل به . وهذا يفعله كثير من المتأخرين ، وهو بدعة باتفاق المسلمين .

الثالثة : أن يسأل نفسه .

الرابعة : أن يظن أن الدعاء عند قبره مستجاب ، أو أنه أفضل من الدعاء في المسجد فيقصد زيارته والصلاة عنه لأجل طلب حوائجه . فهذا أيضا من المنكرات المبتدعة باتفاق المسلمين . وهي محرمة ، وما علمت في ذلك نزاعا بين أئمة الدين وإن كان كثير من المتأخرين يفعل ذلك ، ويقول بعضهم : قبر فلان تريق مجرب . والحكاية المنقولة عن الشافعي أنه كان يقصد الدعاء عند قبر أبي حنيفة ، من الكذب الظاهر .

فصل

في الفرق بين زيارة الموحدين للقبور ، وزيارة المشركين

أما زيارة الموحدين : فمقصودها ثلاثة أشياء :

أحدها : تذكّر الآخرة والاعتبار والاعتناظ . وقد أشار النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إلى ذلك بقوله :

« زُورُوا الْقُبُورَ ، فَإِنَّهَا تَذَكِّرُكُمْ الْآخِرَةَ » .

الثاني : الإحسان إلى الميت ، وأن لا يطول عهده به ، فيهجره ، ويتناساه ، كما إذا ترك زيارة الحي مدة طويلة تناساه ، فإذا زار الحي فرح بزيارته وسر بذلك ، فالميت أولى . لأنه قد صار في دار قد هجر أهلها وإخوانهم وأهلهم ومعارفهم ، فإذا زاره وأهدى إليه هدية : من دعاء ، أو صدقة ، أو أهدى قرية ، ازداد بذلك سروره وفرحه ، كما يسر الحي بمن يزوره ويهدى له . ولهذا شرع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

للزائرين أن يدعوا لأهل القبور بالمغفرة والرحمة ، وسؤال العافية فقط . ولم يشرع أن يدعواهم . ولا أن يدعوا بهم ، ولا يصلى عندهم .

الثالث : إحسان الزائر إلى نفسه باتباع السنة ، والوقوف عند ماشرعه الرسول صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، فيحسن إلى نفسه وإلى المزور .

وأما الزيارة الشركية فأصلها مأخوذ عن عباد الأصنام .

قالوا : الميت المعظم الذى لروحه قرب ومنزلة ومزية عند الله تعالى لا يزال تأتبه الألفاظ من الله تعالى وتفيض على روحه الخيرات . فإذا علق الزائر روحه به ، وأدناها منه فاض من روح المزور على روح الزائر من تلك الألفاظ بواسطتها ، كما ينعكس الشعاع من المرآة الصافية والماء ونحوه على الجسم المقابل له .

قالوا : فتمام الزيارة أن يتوجه الزائر بروحه وقلبه إلى الميت ، ويعكف بهمة عليه . ويوجه قصده كله وإقباله عليه ، بحيث لا يبقى فيه التفات إلى غيره . وكلما كان جمع الهمة والقلب عليه أعظم كان أقرب إلى انتفاعه به .

وقد ذكر هذه الزيارة على هذا الوجه ابن سينا والفارابى وغيرهما . وصرح بها عباد الكواكب فى عبادتها .

وقالوا : إذا تعلق النفس الناطقة بالأرواح العلوية فاض عليها منها النور .

وبهذا السر عبدت الكواكب واتخذت لها الهياكل ، وصنفت لها الدعوات ، واتخذت الأصنام المجددة لها . وهذا بعينه هو الذى أوجب لعباد القبور اتخاذها أعيادا ، وتعلق الستور عليها . وإيقاد السرج عليها ، وبناء المساجد عليها . وهو الذى قصد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إبطاله وعوه بالسكينة ، وسد الذرائع المفضية إليه . فوقف المشركون فى طريقه وناقضوه فى قصده . وكان صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فى شق ، وهؤلاء فى شق .

وهذا الذى ذكره هؤلاء المشركون فى زيارة القبور هو الشفاعة التى ظنوا أن آلهتهم تنفعهم بها وتشفع لهم عند الله تعالى .

قالوا : فإن العبد إذا تعلق بروحه بروح الوجيه المقرب عند الله وتوجه بهمة إليه وعكف بقلبه عليه صار بينه وبينه اتصال . يفيض به عليه منه نصيب مما يحصل له من الله . وشبهوا ذلك بمن يخدم ذا جاه وحظوة وقرب من السلطان ، فهو شديد التعلق به . فما يحصل لذلك من السلطان من الإتيان والإفضال يقال ذلك المتعلق به بحسب تعلقه به .

فهذا سر عبادة الأصنام . وهو الذى بعث الله رسله ، وأنزل كتبه بإبطاله ، وتكفير أصحابه ولعنهم . وأباح دماءهم وأموالهم وسبى ذرارهم ، وأوجب لهم النار . والقرآن من أوله إلى آخره مملوء من الرد على أهله ، وإبطال مذهبهم .

قال تعالى : (أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ ؟ قُلْ أُولَئِكَ كَانُوا لَآ يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَا يَعْقِلُونَ . قُلْ لِلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ^(١)) .

فأخبر أن الشفاعة لمن له ملك السموات والأرض ، وهو الله وحده . فهو الذى يشفع بنفسه إلى نفسه ليرحم عبده . فيأذن هو لمن يشاء أن يشفع فيه . فصارت الشفاعة فى الحقيقة إنما هى له ، والذى يشفع عنده إنما يشفع بإذنه له وأمره بعد شفاعة سبحانه إلى نفسه وهى لإرادته من نفسه أن يرحم عبده . وهذا ضد الشفاعة الشركية التى أثبتها هؤلاء المشركون ومن وافقهم ، وهى التى أبطلها الله سبحانه فى كتابه ، بقوله :

(وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا تَنْفَعُهَا شَفَاعَةٌ ^(٢)) وقوله (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَتَقِفُوا عِمَارَ زَقْنِكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَهُ يَوْمٌ لَا يَنْفَعُ فِيهِ وَلَا خَلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ ^(٣)) . وقال تعالى : (وَأُنذِرِ الَّذِينَ يَخْتَفُونَ أَنْ يُخْشَرُوا إِلَىٰ رَبِّهِمْ لَيْسَ لَهُمْ مِنْ دُونِهِ وَلِيٌّ وَلَا شَفِيعٌ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ^(٤)) وقال : (اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ مَا آسَكُمُ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا شَفِيعٍ ^(٥))

فأخبر سبحانه أنه ليس للعباد شفيع من دونه ، بل إذا أراد الله سبحانه رحمة عبده أذن هو لمن يشفع فيه . كما قال تعالى .

(مَا مِنْ شَفِيعٍ إِلَّا مِنْ بَعْدِ إِذْنِهِ ^(٦)) . وقال : (مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ^(٧)) .

فالشفاعة بإذنه ليست شفاعة من دونه ، ولا الشافع شفيع من دونه ، بل شفيع بإذنه .

(٤) الأنعام آية ٥١

(٣٠٢) البقرة آية ١٢٣ ٢٥٤

(١) الزمر آية ٤٣

(٧) البقرة آية ٢٥٥

(٦) يونس آية ٣

(٥) العنكبوت آية ٤٤

والفرق بين الشفيعين ، كالفرق بين الشريك والعبد المأمور :

فالشفاعه التي أبطلها الله شفاعه الشريك فإنه لا شريك له ، والتي أثبتها : شفاعه العبد المأمور الذي لا يشفع ولا يتقدم بين يدي مالكه حتى يأذن له . ويقول : اشفع في فلان : ولهذا كان أسعد الناس بشفاعه سيد الشفعاء يوم القيامة أهل التوحيد ، الذين جرحوا التوحيد وخلصوه من تعلقات الشرك وشوائبه ، وهم الذين ارتضى الله سبحانه : قال تعالى (وَلَا يَسْتَفْعُونَ إِلَّا لِمَنْ أَرْتَضَىٰ) (١) وقال : (يَوْمَئِذٍ لَا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ الرَّحْمَنُ وَرَضِيَ لَهُ قَوْلًا) (٢) .

فأخبر أنه لا يحصل يومئذ شفاعه تنفع إلا بعد رضا قول المشفوع له وإذنه للشافع فيه ، فأما المشرك فإنه لا يرتضيه ولا يرضى قوله . فلا يأذن للشفعاء أن يشفعوا فيه . فإنه سبحانه علقها بأمرين : رضا عن المشفوع له ، وإذنه للشافع . فالمرء بوجود مجموع الأمرين لم توجد الشفاعه .

وسر ذلك : أن الأمر كله لله وحده ، فليس لأحد معه من الأمر شيء ، وأعلى الخلق وأفضلهم وأكرمهم عنده هم الرسل والملائكة المقربون . وهم عبيد محض ، لا يسبقونه بالقول ، ولا يتقدمون بين يديه ، ولا يفعلون شيئاً إلا بعد إذنه لهم وأمرهم ، ولا سيما يوم لا تملك نفس لنفس شيئاً . فهم مملوكون مربوبون ، أفعالهم مقيدة بأمره وإذنه . فإذا أشرك بهم المشرك ، واتخذهم شفعاء من دونه ، ظننا منه أنه إذا فعل ذلك تقدموا وشفعوا له عند الله ، فهو من أجهل الناس بحق الرب سبحانه وما يجب له ويمتنع عليه . فإن هذا محال ممتنع ، شبيه بقياس الرب تعالى على الملوك والكبراء ، حيث يتخذ الرجل من خواصهم وأوليائهم من يشفع له عندهم في الخواص .

وبهذا القياس الفاسد عبدت الأصنام ، واتخذ المشركون من دون الله الشفيعين والولي . والفرق بينهما هو الفرق بين المخلوق والخالق ، والرب والمربوب ، والسيد والعبد ، والمالك والمملوك ، والغنى والفقر ، والذي لا حاجة به إلى أحد قط والمحتاج من كل وجه إلى غيره :

فالشفعاء عند المخلوقين هم شركاؤهم فإن قيام مصالحهم بهم . وهم أعوانهم

وأنصارهم ، الذين قيام أمر الملوك والكبراء بهم . ولولاهم لما انبسطت أيديهم وألنتهم في الناس فلحاجتهم إليهم يحتاجون إلى قبول شفاعتهم وإن لم يأذنوا فيها ولم يرضوا عن الشافع ، لأنهم يخافون أن يردوا شفاعتهم فتنقض طاعتهم لهم ، ويذهبون إلى غيرهم فلا يجدون بدا من قبول شفاعتهم على الكره والرضى . فأما الغنى الذى غناه من لوازم ذاته وكل ماسواه فقير إليه بذاته . وكل من فى السموات والأرض عبيد له مقهورون بقهره ، مصرفون بمشيئته . لو أهلكهم جميعا لم ينقص من عزه وسلطانه ومملكه وربوبيته وإلهيته مثقال ذرة .

قال تعالى (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ قُلْ فَمَنْ يَمْلِكُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا إِنْ أَرَادَ أَنْ يُهْلِكَ الْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَأُمَّهُ وَفِي الْأَرْضِ جَمِيعًا وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ^(١)) .

وقال سبحانه فى سيدة آى القرآن آية الكرسي :- (لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ^(٢)) وقال : (قُلِ لِلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا لَهُ مُلْكُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ^(٣)) .

فأخبر أن حال ملكه للسموات والأرض يوجب أن تكون الشفاعة كلها له وحده وأن أحدا لا يشفع عنده إلا بإذنه ، فإنه ليس بشريك بل مملوك محض . بخلاف شفاعة أهل الدنيا بعضهم عند بعض .

فتبين أن الشفاعة التى نقاها الله سبحانه فى القرآن هى هذه الشفاعة الشريكية التى يعرفها الناس ويفعلها بعضهم مع بعض . ولهذا يطلق نفيا تارة بناء على أنها هى المعروفة المشاهدة عند الناس ، ويقيد تارة بأنها لا تنفع إلا بعد إذنه ، وهذه الشفاعة فى الحقيقة هى منه ، فإنه الذى أذن والذى قبل والذى رضى عن المشفوع والذى وفقه لفعل ما يستحق به الشفاعة وقوله .

فتتخذ الشفيع مشرك لا تنفعه شفاعته ولا يشفع فيه ومتخذ الرب وحده إله ومعبوده

ومحبوبه . ومرجوه ، وخوفه الذى يتقرب إليه وحده ، ويطلب رضاه ، ويتباعد من سخطه هو الذى يأذن الله سبحانه للشفيع أن يشفع فيه .

قال تعالى : (أَمْ آتخذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ ، قُلْ أُولَئِكَ لَا يَمْلِكُونَ شَيْئًا وَلَا يَقُولُونَ قُلْ لِلَّهِ الشَّفَاعَةُ جَمِيعًا ^(١)) وقال تعالى : (وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ قُلْ أَنْتَبِثُوكُمُ اللَّهُ بِنَا لَا يُفَعِّلُ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ ^(٢)) .

فبين سبحانه أن المتخذين شفعا مشركون ، وأن الشفاعة لا تحصل باتخاذهم هم ، وإنما تحصل بإذنه للشافع ، ورضاه عن المشفوع له .

وسر الفرق بين الشفاعتين أن شفاعة المخلوق للمخلوق ، وسؤاله للمشفوع عنده لا يفتقر فيها إلى المشفوع عنده ، لا خلقا ولا أمرا ولا إذنا ، بل هو سبب محرك له من خارج كسائر الأسباب التى تحرك الأسباب . وهذا السبب المحرك قد يكون عند المتحرك لأجله ما يوافقه كمن يشفع عنده فى أمر يحبه ورضاه ، وقد يكون عنده ما يخالفه كمن يشفع إليه فى أمر يكرهه . ثم قد يكون سؤاله وشفاعته أقوى من المعارض فيقبل شفاعة الشافع . وقد يكون المعارض الذى عنده أقوى من شفاعة الشافع فيردها ولا يقبلها . وقد يتعارض عنده الأمران ، فيبقى مترددا بين ذلك المعارض الذى يوجب الرد ، وبين الشفاعة التى تقتضى القبول ، فيتوقف إلى أن يرجع عنده أحد الأمرين بمرجح ، فشفاعة الإنسان عند المخلوق مثله هى سعى فى سبب منفصل عن المشفوع إليه يحركه به واو على كره منه ، فنزلة الشفاعة عنده منزلة من يأمر غيره ، أو يكرهه على الفعل . إما بقوة وسلطان وإما بما يرغبه ، فلا بد أن يحصل للمشفوع إليه من الشافع إما رغبة ينفع بها ، وإما رهبة منه تندفع عنه بشفاعته . وهذا بخلاف الشفاعة عند الرب سبحانه فإنه مالم يخلق شفاعة الشافع ، ويأذن له فيها ، ويحبها منه ، ويرضى عن الشافع ، لم يمكن أن توجد . والشافع لا يشفع عنده لحاجة الرب إليه ، ولا لرهبته منه ولا لرغبته فيها لديه ، وإنما يشفع عنده مجرد امتثال لأمره وطاعة له . فهو مأمور بالشفاعة ، مطيع بامتثال الأمر . فإن أحدا من الأنبياء والملائكة وجميع المخلوقات لا يتحرك بشفاعة

(١) الزمر آية ٢٣ ، ٢٤ (٢) يونس آية ١٨

ولا غيرها إلا بمشيئة الله تعالى وخلقه . فالرب سبحانه وتعالى هو الذى يحرك الشفع حتى يشفع . والشفيع عند الخلق هو الذى يحرك المشفوع إليه حتى يقبل . والشافع عند المخلوق مستغن عنه في أكثر أموره وهو في الحقيقة شريكه ولو كان مملوكه وعبد . فالشفيع عنده محتاج إليه فيما يناله منه من النفع بالنصر والمعاونة وغير ذلك . كما أن الشافع محتاج إليه فيما يناله منه من رزق أو قصر أو غيره ، فكل منهما محتاج إلى الآخر . ومن وفقه الله تعالى لفهم هذا الموضع ومعرفته ، تبين له حقيقة التوحيد والشرك . والفرق بين ما أثبتته الله تعالى من الشفاعة وبين مانفاه وأبطله :

(وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ) .

فصل

ومن مكابد عدو الله ومصابده ، التي كاد بها من قل نصيبه من العلم والعقل والدين وصاد بها قلوب الجاهلين والمبطلين : سماع المكاء ، والتصدي ، والغناء بالآلات المحرمة الذى يصد القلوب عن القرآن ، ويجعلها عاكفة على الفسوق والعصيان . فهو قرآن الشيطان والحجاب الكثيف عن الرحمن ، وهو رقية الواط وانزنا ، وبه ينال العاشق الفاسق من معشوقه غاية المني . كاد به الشيطان النفوس الباطلة : وحسنه لها مكواحه وغرورها . وأوحى إليها الشبه الباطلة على حسنه فقبات وحيه واتخذت لأجله القرآن مهجورا . فلورأيتهم عند ذباك السماع وقد خشعت منهم الأصوات . وهدأت منهم الحركات ، وعكفت قلوبهم بكليتها عليه ، وانصبت انصبابة واحدة إليه ، فتباوا له ولا كتمانيل النشوان ، وتسكسروا في حركاتهم ورقصهم ، أرأيت تسكس المخانيث والنسران ؟ ويحق لهم ذلك ، وقد خالط خماره النفوس ، ففعل فيها أعظم مايفعله حسيا الكؤوس . فلغير الله بل للشيطان قلوب هناك تمزق ، وأثواب تشقق . وأهوال في غير طاعة الله تنفق . حتى إذا عمل السكر فيهم عمله وبلغ الشيطان منهم أمنيته وأمله واستفزههم بصوته وحيه ، وأجلب عليهم برجله وخيله ، وخز في صدورهم وخزا . وأزهم إلى ضرب الأرض بالأقدام أزا . فطورا يجعلهم كالحمير حول المدار ، وتارة كالدباب ترقص وتسيط الديار . فيأرحنا للسقوف والأرض من ذلك تلك الأقدام ، ويأسوانا من

أشبه الحميم والأنعام . وبإشانة أعداء الإسلام بالذين يزعمون أنهم خواص الإسلام .
 قضوا حياتهم لذة وطربا ، واتخذوا دينهم خرا ولعبا . مزامير الشيطان أحب إليهم من
 استماع سور القرآن . لو سمع أحدهم القرآن من أوتيه إلى آخره لما حرك له ساكنا ،
 ولا أزعج له قاطنا ، ولا أثار فيه وجدا . ولا فدح فيه من لواجم الشوق إلى الله زندا ،
 حتى إذا تلى عليه قرآن الشيطان وولج زمورده سمعه ، تفجرت يتابع الوجد من قلبه على
 عينيه فجرت ، وعلى أقدامه فرقصت ، وعلى يديه فصقت ، وعلى سائر أعضائه
 فاهزت وطربت . وعلى أنفامه فتصاعدت ، وعلى زفراته فتزايدت . وعلى نيران
 أشواقه فاشتعلت . فيا أيها الفاتن المفتون . والبائع حظه من الله بنصيبه من الشيطان
 صفقة خاسر مغبون ؟ هلا كانت هذه الأشجان عند سماع القرآن ؟ وهذه الأذواق
 والمواجيد عند قراءة القرآن المجيد ؟ وهذه الأحوال السنيات ، عند تلاوة السور والآيات ؟
 ولكن كل امرئ يصبو إلى ما يناسبه . ويميل إلى ما يشاكله ، والجنسية علة الضم قدرا
 وشرعا . والمشاكله سبب الميل عقلا وطبعيا ، فمن أين هذا الإخاء والنسب ؟ لولا التعلق
 من الشيطان بأقوى سبب . ومن أين هذه المصالحات التي أوقعت في عقد الإيمان وعهد
 الرحمن خلا ؟ :

(أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ
 بَدَلًا ^(١)) .

ولقد أحسن القائل :

تَلَى الْكِتَابُ ، فَاطْرُقُوا ، لَاحِظَةً	لَكِنَّهُ إِطْرَاقَ سَاهٍ لَاهِي
وَأَتَى الْغِنَاءُ ، فَكَالْخَيْرِ تَنَاهَقُوا	وَاللَّهُ مَا رَقَصُوا لِأَجْلِ اللَّهِ
دَفٌّ وَمِزْمَارٌ ، وَنَفْثَةُ شَاوِدٍ	فَتَى رَأَيْتَ عِبَادَةَ بِلَاهِي ؟
ثَقُلَ الْكِتَابُ عَلَيْهِمْ لَمَّا رَأَوْا	تَقْيِيدَهُ بِأَوَامِرٍ وَتَوَاهِي
تَمِيمُوا لَهُ رَغْدًا وَبَرْقًا ، إِذْ حَوَى	زَجْرًا وَتَحْوِيْفًا يَفْعَلُ مَتَاهِي
وَرَأَوْهُ أَعْظَمَ قَاطِعٍ لِلنَّفْسِ عَنْ	شَهَوَاتِهَا ، يَأْذَنُهَا ^(٢) الْمُتَنَاهِي

وَأَنى السَّمْعُ مُوَاقِعًا أَغْرَضَهَا فَلَا جُلَّ ذَاكَ غَدَاً عَظِيمَ الْجَاهِ
 أَيْنَ الْمُسَاعِدُ لِلْهَوَى مِنْ قَاطِعِ أَسْبَابِهِ ، عِنْدَ الْجَهْلُولِ التَّاهِي ؟
 إِنَّمَا يَكُنْ تَحْرَا الْجُسُومَ ، فَإِنَّهُ تَحَرَّرَ الْعُقُولُ مِمَّا تِلْ وَمُضَاهِي
 فَانْظُرْ إِلَى النَّشْوَانِ عِنْدَ شَرَابِهِ وَانْظُرْ إِلَى النَّشْوَانِ عِنْدَ مَلَاهِي
 وَانْظُرْ إِلَى تَمْزِيقِ ذَا أَثْوَابِهِ مِنْ بَدَنِ تَمْزِيقِ الْقَوَادِ اللَّاهِي
 وَاحْكُمْ فَأَيُّ الْحَرَّتَيْنِ أَحَقُّ بِالسَّخَرِيمِ ، وَالتَّائِيمِ عِنْدَ اللَّهِ ؟
 وقال آخر :

بَرَّيْنَا إِلَى اللَّهِ مِنْ مُمْشِرٍ بِهِمْ مَرَضٌ مِنْ سَمَاعِ الْفِنَاءِ
 وَكَمْ قُلْتُ : يَا قَوْمُ ، أَنْتُمْ عَلَى شَفَا جُرْفٍ مَائِيهِ مِنْ بِنَاءِ
 شَفَا جُرْفٍ تَحْتَهُ هَوَّةٌ إِلَى دَرَكٍ ، كَمْ بِهِ مِنْ عَنَاءِ ؟
 وَتَكَرَّرُ ذَا النَّصْحِ مِنَّا لَهُمْ لِنُعْذِرَ فِيهِمْ إِلَى رَبِّهَا
 فَلَمَّا اسْتَمْتُمْ أَنْتُمْ بِنْتِنِيهِنَا رَجَعْنَا إِلَى اللَّهِ فِي أَمْرِنَا
 فَمِشْنَا عَلَى سُنَّةِ الْمُصْطَفَى وَمَاؤُوا عَلَى تِلْكَ تِلْكَ

ولم يزل أنصار الإسلام وأئمة الهدى نصيح هؤلاء من أقطار الأرض : وتحذر من سلوك سبيلهم واقفاء آثارهم من جميع طوائف الملّة .

قال الإمام أبو بكر الطرطوشي في خطبة كتابه : في تحريم السماع :

الحمد لله رب العالمين ، والعاقبة للمتقين . ولا عدوان إلا على الظالمين ، ونسأله
 أن يرينا الحق حقاً فنطيعه . والباطل باطلاً فنجتنبه . وقد كان الناس فيما مضى يستسر
 أحدهم بالمعصية إذا واقعها ، ثم يستغفر الله ويتوب إليه منها ، ثم كثر الجهول وقل العلم .
 وتنافس الأمر حتى صار أحدهم يأتي المعصية جهاراً ، ثم ازداد الأمر إدباراً ، حتى بلغنا
 أن طائفة من إخواننا المسلمين ، وفقنا الله وإياهم ، استترهم الشيطان واستغوى عقولهم
 في حب الأغاني واللّهو ، وسماع الطقطقة والتغير ، واعتقدت من الدين الذي يقربهم إلى
 الله وجاهرت به جماعة المسلمين وشاقت سبيل المؤمنين . وخالفت الفقهاء والعلماء
 وحملت الدين :

وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُسْلِمِينَ
قَوْلُهُ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا^(١).

فرايت أن أوضح الحق وأكشف عن شبه أهل الباطل بالحجج التي تضمنها كتاب
الله وسنة رسوله . وأبدأ بذكر أقاويل العلماء الذين تدور الفتيا عليهم في أقاصي الأرض
ودانها حتى تعلم هذه الطائفة أنها قد خالفت علماء المسلمين في بدعتها ، والله
ولي التوفيق .

ثم قال : أما مالك فإنه نهى عن الغناء ، وعن استماعه ، وقال : إذا اشترى جارية
فوجدتها مغنية كان له أن يردعها بالغيب :

وسئل مالك رحمه الله : عما يرخص فيه أهل المدينة من الغناء ؟ فقال : إنما يفعله
عندنا الفساق :

قال : وأما أبو حنيفة : فإنه يكره الغناء ، ويجعله من الذنوب .

وكذلك مذهب أهل الكوفة : سفيان ، وحمام ، وإبراهيم ، والشعبي ، وغيرهم
لا اختلاف بينهم في ذلك ولا نعلم خلافا أيضا بين أهل البصرة في المنع منه .

قلت : مذهب أبي حنيفة في ذلك من أشد المذاهب ، وقوله فيه أغلظ الأقوال :
وقد صرح أصحابه بتحريم مماع الملاهي كلها كالزمار ، والدف ، حتى الضرب
بالقضيب ، وصرحوا بأنه معصية يوجب الفسق وترد به الشهادة ، وأبلغ من
ذلك أنهم قالوا : إن السماع فسق ، والتلذذ به كفر . هذا لفظهم ، ورووا في ذلك حديثا
لا يصح رفعه .

قالوا : ويجب عليه أن يجتهد في أن لا يسمعه إذا مر به أو كان في جواره .

وقال أبو يوسف في دار يسمع منها صوت المعازف والملاهي : أدخل عليهم بغير
إذنهم ، لأن النهي عن المتكر فرض فلو لم يجز الدخول بغير إذن لامتنع الناس من إقامة
الفرص .

قالوا : ويتقدم إليه الإمام إذا سمع ذلك من داره ، فإن أصر حبسه أو ضربه سيطا ،
وإن شاء أزعجه عن داره .

وأما الشافعي : فقال في كتاب أدب القضاء : إن الغناء هو مكروه ، يشبه الباطل
والمحال : ومن استكثر منه فهو سفيه تردّ شهادته .

وصرح أصحابه الـأـرفـون بمذهبه بتجريمه ، وأنكروا على من نسب إليه حله .
كالقاضي أبي الطيب الطبري ، والشيخ أبي إسحاق ، وابن الصباغ .

قال الشيخ أبو إسحاق في التنبيه : ولا تصح ، يعنى الإجارة ، على منفعة محرمة
كالغناء والزمر وحمل الخمر . ولم يذكر فيه خلافا .

وقال في المذهب : ولا يجوز على المنافع المحرمة ، لأنه محرم . فلا يجوز أخذ العوض
عنه كالميتة والدم .

فقد تضمن كلام الشيخ أمورا .

أحدها : أن منفعة الغناء بمجرد منفعة محرمة .

الثاني : أن الاستئجار عليها باطل .

الثالث : أن أكل المال به أكل مال بالباطل بمنزلة أكله عوضا عن الميتة والدم :

الرابع : أنه لا يجوز للرجل بذل ماله للمغنى ، ويحرم عليه ذلك . فإنه بذل ماله في
مقابلته محرم ، وأن بذله في ذلك كبذله في مقابلة الدم والميتة .

الخامس : أن الزمر حرام .

وإذا كان الزمر ، الذي هو أخف آلات اللهو حراما ، فكيف بما هو أشد منه ؟

كالعود . والطنبور ، واليزاع . ولا ينبغي لمن شم رائحة العود أن يتوقف في تحريم ذلك .
فأقل ما فيه : أنه من شعار الفساق وشاري الخمر .

وكذلك قال أبو زكريا النووي في روضته :

القسم الثاني : أن يغنى ببعض آلات الغناء ، بما هو من شعار شارب الخمر . وهو

مطرب كالطنبور والعود والصنج ، وسائر للعازف والأوتار يحرم استعماله واستماعه .

قال : وفي اليراع وجهان ، صحح البغوي التحريم .

ثم ذكر عن الغزالي الجواز . قال : والصحيح تحريم اليراع وهو الشبابة .

وقد صنف أبو القاسم الدولعي كتابا في تحريم اليراع :

وقد حكى أبو عمرو بن الصلاح الإجماع على تحريم السماع ، الذي جمع الدف
والشبابة والغناء ، فقال في فتاويه :

وأما إباحة هذا السماع وتحليله ، فليعلم أن الدف والشابة والغناء إذا اجتمعت ، فاستماع ذلك حرام عند أئمة المذاهب وغيرهم من علماء المسلمين . ولم يثبت عن أحد ممن يعتد بقوله في الإجماع والاختلاف أنه أباح هذا السماع ؛ والاختلاف المنقول عن بعض أصحاب الشافعى إنما نقل في الشابة منفردة ، والدف منفردا ، فن لا يحصل أو لا يتأمل ربما اعتقد خلافا بين الشافعيين في هذا السماع الجامع هذه الملاحى ، وذلك وهم بين من الصائر إليه ؛ تنادى عليه أدلة الشرع والعقل ، مع أنه ليس كل خلاف يستروح إليه ويعتمد عليه . ومن تتبع ما اختلف فيه العلماء وأخذ بالرخص من أقاويلهم نرندق أو كاد . قال : وقولهم في السماع المذكور : إنه من القربات والطاعات ، قول مخالف لإجماع المسلمين ، ومن خالف إجماعهم فعليه ما في قوله تعالى :

(وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ^(١)) .

وأطال الكلام في الرد على هاتين الطائفتين اللتين بلاء الإسلام منهم : المحللون لما حرم الله ، والمتقربون إلى الله بما يبيحهم عنه .

والشافعى وقدماء أصحابه والعارفون بمذهبه من أغلظ الناس قولاً في ذلك . وقد تواتر عن الشافعى أنه قال : خلفت ببغداد شيئا أحدثته الزنادقة ، يسمونه التغير ، يصدون به الناس عن القرآن .

فإذا كان هذا قوله في التغير ، وتعليله أنه يصد عن القرآن ، وهو شعر يزهد في الدنيا ، بغنى به مغن فيضرب بعض الحاضرين بقضيب على نطع أو نخدة على توقيع غنائه ، فليت شعرى ما يقول في سماع التغير عنده كنفلة في بحر ، قد اشتمل على كل مفسدة ، وجمع كل محرم ؛ قاله بين دينه وبين كل متعلم مفتون وعابد جاهل .

قال سفيان بن عيينة : كان يقال : احذروا فتنة العالم الفاجر ، والعابد الجاهل ، فإن فتنتهما فتنة لكل مفتون .

ومن تأمل الفساد الداخلى على الأمة وجده من هذين المفتونين .

فصل

وأما مذهب الإمام أحمد فقال عبد الله ابنه : سألت أبي عن الغناء ؟ فقال : الغناء ينبت النفاق في القلب ، لا يعجبني . ثم ذكر قول مالك : إنما يفعله مدونا الفساق . قال عبد الله : وسمعت أبي يقول : سمعت يحيى القطان يقول : لو أن رجلا عمل بكل رخصة ، بقول أهل الكوفة في التبيذ ، وأهل المدينة في السماع ، وأهل مكة في المتعة لكان فاسقا . قال أحمد : وقال سليمان التيمي : لو أخذت برخصة كل علم ، أو زلة كل عالم ، اجتمع فيك الشر كله . ونص على كسر آلات اللهو كالطنبور وغيره إذا رآها مكشوفة وأمكنه كسرها ، وعنه في كسرها إذا كانت مغطاة تحت ثيابه وعلم بها روايتان منصوبتان . ونص في أيتام ورثوا حارية مغنية وأرادوا بيعها فقال : لا تباع إلا على أنها ساذجة ، فقالوا : إذا بيعت مغنية ساوت عشرين ألفا أو نحوها ، وإذا بيعت ساذجة لا تساوي ألفين ، فقال : لا تباع إلا على أنها ساذجة . ولو كانت منفعة الغناء مباحة لما فوت هذا المال على الأيتام .

فصل

وأما سماعه من المرأة الأجنبية أو الأمرد فمن أعظم المحرمات وأشدّها فسادا للدين . قال الشافعي رحمه الله : وصاحب الحارية إذا جمع الناس لسماعها فهو سفيه ردّ شهادته . وأغلظ القول فيه . وقال : هو ديانة ، فمن فعل ذلك كان ديونا . قال القاضي أبو الطيب : وإنما جعل صاحبها سفيها لأنه دعا الناس إلى الباطل ، ومن دعا الناس إلى الباطل كان سفيها فاسقا . قال : وكان الشافعي يكره التذبير ، وهو الطقطقة بالقضيب ، ويقول : وضعه الزنادقة ليشغلوا به عن القرآن . قال : رأينا اليهود والطنبور وسائر الملاهي فحرام ومستمعه فاسق ، واتباع الجماعة أولى من إخراجهم من عليهما .

قلت : يريد بهما إبراهيم بن سعد ، وعبيد الله بن الحسن : فإنه قال : وما خالفت
في الغناء إلا رجلان : إبراهيم بن سعد ، فإن الساجي حكى عنه : أنه كان لا يرى به بأساً ،
والثاني : عبيد الله بن الحسن العنبري قاضي البصرة ، وهو مطعون فيه .

قال أبو بكر الطرطوشي : وهذه الطائفة مخالفة لجماعة المسلمين ، لأنهم جعلوا
الغناء ديناً وطاعة ، ورأت إعلانه في المساجد والجوامع وسائر البقاع الشريفة والمشاهد
الكريمة . وليس في الأمة من رأى هذا الرأي .

قلت : ومن أعظم المنكرات : تمكينهم من إقامة هذا الشعار الملعون هو وأهله في
المسجد الأقصى عشية عرفة . وقيمونه أيضاً في مسجد الحيف أيام منى : وقد أخرجهم
منه بالضرب والنفي مراراً . ورأيهم يقيمونه بالمسجد الحرام نفسه . والناس في الطوائف
فلمستدعيت جزب الله وفرقنا شملهم . ورأيهم يقيمونه بعرفات والناس في الدعاء
والتضرع والأبهال والضجيج إلى الله ، وهم في هذا السماع الملعون بالبراع والدفع
والغناء .

فأقرار هذه الطائفة على ذلك فسق يقدح في عدالة من أقرهم ومنصبه الديني .
وما أحسن ما قال بعض العلماء (١) وقد شاهد هذا وأفعالهم :

أَلَا قُلْ لَّهُمْ قَوْلَ عَبْدٍ نَصُوحٍ	وَحَقُّ النَّصِيحَةِ أَنْ تَسْمَعَ :
مَتَى عَلِمَ النَّاسُ فِي دِينِنَا	بَأَنَّ الْغِنَاءَ سُنَّةٌ تُتَّبَعُ ؟
وَأَنْ يَأْكُلَ الْمَرْءُ أَكْلَ الْحِلَا	رٍ ، وَيَرْقُصَ فِي الْجَمْعِ حَتَّى يَقَعُ ؟
وَقَالُوا : سَكِرْنَا بِحُبِّ الْإِلَهِ	وَمَا أَشْكَرَ الْقَوْمَ إِلَّا الْقِصْعُ
صَحَّ ذَاكَ الْبَهَائِمُ إِنْ أَشِيعَتْ	يُرْتَقَعُهَا رِيثُهَا وَالشَّبِيعُ
وَيُسْكِرُهُ النَّأْيُ ، ثُمَّ الْغِنَاءُ	وَيْسَ لَوْ تَلَيْتَ مَا انْصَدَعُ
فَيَا لَتَقُولِ ، وَيَا لِلذَّهَى	أَلَا مُنْكَرٌ مِنْكُمْ لِلْبِدْعِ ؟
بُهَانُ مَسَاجِدُنَا بِالسَّمَا	عِ وَتُكْرَمُ عَنْ مِثْلِ ذَاكَ الْبَيْعِ ؟

(١) هو ظهير الدين ، أبو إسحاق إبراهيم بن نصر الموصلي . وقد أورد ابن خلكان في تاريخه هذه
القصيدة في ترجمته مع زيادة ، وكذلك أوردتها الحافظ ابن كثير في الجزء الثالث عشر من البداية والنهاية .

وقال آخر ، وأحسن ما شاء :

ذَهَبَ الرَّجَالُ وَحَالَ دُونَ مَجَالِهِمْ
 زَحَمُوا بِأَنَّهُمْ عَلَى آثَارِهِمْ
 لَبِسُوا الدُّلُوقَ مَرَقَمًا ، وَتَقَشَّفُوا
 قَطَعُوا طَرِيقَ السَّالِكِينَ ، وَغَوَرُوا
 عَمَرُوا ظَوَاهِرَهُمْ بِأَثْوَابِ الثَّقَى
 إِنْ قُلْتَ : قَالَ اللَّهُ ، قَالَ رَسُولُهُ
 أَوْ قُلْتَ : فَقَالَ الصَّحَابَةُ ، وَالْأُولَى
 أَوْ قُلْتَ : قَالَ الْإِلَّهِ ، أَلِ الْمُصْطَفَى
 أَوْ قُلْتَ : قَالَ الشَّافِعِيُّ ، وَاحِدٌ
 أَوْ قُلْتَ : قَالَ صِحَابُهُمْ مِنْ بَعْدِهِمْ
 وَيَقُولُ : قَلْبِي قَالَ لِي ، عَنْ سِرِّهِ ،
 عَنْ حَضْرَتِي ، عَنْ فِكْرَتِي عَنْ خَلْقِي
 عَنْ صَفْوِ وَفْتِي ، عَنْ حَقِيقَةِ مُشْهَدِي
 دَعْوَى ، إِذَا حَقَّقْتُهَا ، أَلْفَيْتُهَا
 تَرَكُوا الْخَلَائِقَ وَالشَّرَائِعَ ، وَاقْتَدَوْا
 جَعَلُوا الْمِرَا فِتْحًا ، وَالْفَاطَ اخْتِنَا
 نَبَذُوا كِتَابَ اللَّهِ خَلْفَ ظُهُورِهِمْ
 جَعَلُوا السَّمَاعَ مَطِيَّةً لِهَوَاهِمُ
 هُوَ طَاعَةٌ ، هُوَ قُرْبَةٌ ، هُوَ سُنَّةٌ
 شَيْخٌ قَدِيمٌ ، صَادَهُمْ بِتَحِيلٍ
 حَجَرُوا لَهُ الْقُرْآنَ وَالْأَخْبَارَ ، إِذْ شَهِدَتْ لَهُمْ بِضَلَالٍ
 زُمَرٌ مِنَ الْأَوْبَاشِ وَالْأَنْدَالِ
 سَارُوا ، وَلَكِنْ سِيرَةَ الْبَطَالِ
 كَتَفَشَفَ الْأَقْطَابِ قُلُوبُ الْأَنْدَالِ
 سَبَلَ الْهُدَى ، بِجَهَالَةٍ وَضَلَالِ
 وَحَشُوا بِوَاطِنِهِمْ مِنَ الْأَذْغَالِ
 هَمَزُوكَ هَمَزَ الْمُسْكَرِ الْمُتَعَالَى
 تَبِعُوهُمْ فِي الْقَوْلِ وَالْأَعْمَالِ
 صَلَّى عَلَيْهِ اللَّهُ ، أَفْضَلُ آلِ
 وَأَبُو حَنِيفَةَ ، وَالْإِمَامُ الْعَالِي
 فَالْكُلُّ عِنْدَهُمْ كَشَبُو خِيَالِ
 عَنْ سِرِّ سِرِّي ، عَنْ صَفَا أَحْوَالِي
 عَنْ شَاهِدِي ، عَنْ وَارِدِي ، عَنْ حَالِي
 عَنْ سِرِّ ذَاتِي ، عَنْ صِفَاتِ فِعَالِي
 الْقَابِ زُورٍ ، أُلْفَقَتْ بِمُحَالِ
 بِظَوَاهِرِ الْجَهَالِ وَالضُّلَالِ
 شَطْحًا ، وَصَالُوا صَوْلَةَ الْإِدْغَالِ
 نَبَذَ الْمَسَافِرَ فَضْلَةَ الْأَكْمَالِ
 وَغَلَوْا ، فَقَالُوا فِيهِ كُلُّ مُحَالٍ :
 صَدَقُوا ، لَدَاكَ الشَّيْخُ ذِي الْإِضْلَالِ
 حَتَّى أَجَابُوا دَعْوَةَ الْمُجْتَالِ
 حَجَرُوا لَهُ الْقُرْآنَ وَالْأَخْبَارَ ، إِذْ شَهِدَتْ لَهُمْ بِضَلَالِ

وَرَأَوْا تَجَمَّعَ الشُّعْرَ أَنْفَعَ لَفَتَى مِنْ أَوْجُوْهُ سَتَعٍ لَهُمْ يَتَوَالٍ
 تَأَلَّهَ مَا ظَفَرَ الْعَدُوْ عِثْلَهَا مِنْ مِثْلِهِمْ ، وَاخْتِيبَةَ الْأَمَالِ
 نَصَبَ الْحَبَالِ لَهُمْ ، فَلَمْ يَقْعُوا بِهَا فَأَتَى بِذَا الشَّرِكِ الْمُحِيطِ الْعَالَى
 فَإِذَا بِهِمْ وَسَطَ الْعَرَيْنِ مُمَزَّقِي الْأَثْوَابِ ، وَالْأَذْيَانِ وَالْأَحْوَالِ
 لَا يَسْمَعُونَ سِوَى الَّذِي يَهْوُوْنَهُ شَغْلًا بِهِ عَنْ سَائِرِ الْأَشْفَالِ
 وَدُعُوا إِلَى ذَاتِ الْيَمِينِ ، فَأَعْرَضُوا عَنْهَا ، وَسَارَ الْقَوْمُ ذَاتَ شِمَالِ
 خَرُّوا عَلَى الْقُرْآنِ عِنْدَ تَجَاعِدِ صُتْمًا وَعُغْيَانًا ذَوِي إِهْمَالِ
 وَإِذَا تَلَا الْقَارِئُ عَلَيْهِمْ سُورَةَ فَاطَمَهَا ، عَدُوَّهُ فِي الْأَنْفَالِ
 وَيَقُولُ قَائِلُهُمْ: أَطَلْتُ ، وَلَيْسَ ذَا عَشْرٍ ، فَخَفَّفَ ، أَنْتَ ذُو إِمْلَالِ
 هَذَا ، وَكَمْ لَقَوِ ، وَكَمْ صَحَبَ ، وَكَمْ ضَحِكَ بِلَا أَدَبٍ ، وَلَا إِجْمَالِ
 حَقَّى إِذَا قَامَ السَّمَاعُ لَدَيْهِمْ خَسَمَتْ لَهُ الْأَصْوَاتُ بِالْإِجْمَالِ
 وَامْتَدَّتِ الْأَفْئَاتُ ، تَسْمَعُ وَخَى ذَا لَكَ الشَّيْخِ مِنْ مُتَرَتِّمِ قَوَالِ
 وَتَحَرَّكَتْ تِلْكَ الرُّءُوسُ ، وَهَزَّتْهَا طَرَبٌ ، وَأَشَوَّقَتْ لِنَيْلِ وَصَالِ
 فَهَمَّالِكَ الْأَشَوَّاقُ وَالْأَشْجَانُ وَالْأَحْوَالُ ، لَا أَهْلًا بِذِي الْأَحْوَالِ
 تَأَلَّهَ لَوْ كَانُوا صُحَاةً أَبْصَرُوا مَاذَا دَهَأَهُمْ مِنْ قَبِيحِ فِعَالِ
 لَيْكُمَا سُكْرُ السَّمَاعِ أَشَدُّ مِنْ سُكْرِ الْمُدَامِ ، وَذَا بِلَا إِشْكَالِ
 فَإِذَا هُمَا اجْتَمَعَا لِنَفْسِي مَرَّةً نَالَتَ مِنَ الْتَلْسَرَانِ كُلُّ مَنَالِ
 يَا أُمَّةَ أَمِيتَ يَدَيْنِ نَيْبِهَا كَتَلَاعِبِ الصَّبِيَانِ فِي الْأَوْحَالِ
 أَشْتَمُوا أَهْلَ الْكِتَابِ بِدِينِكُمْ وَاللَّهُ لَنْ يَرْضَوْا بِذِي الْأَفْعَالِ
 كَمْ ذَا نُعِيَ مِنْهُمْ بِفَرِيْقِكُمْ سِرًّا وَجَهْرًا عِنْدَ كُلِّ جِدَالِ ؟
 قَالُوا لَنَا : دِينُ عِبَادَةِ أَهْلِهِ هَذَا السَّمَاعُ ، فَذَلِكَ دِينُ مُحَالِ
 بَلْ لَا يَجِدُ شَرِيْعَةً بِجَوَازِهِ فَسَلُوا الشَّرَائِعَ تَكْتَفُوا بِسُؤَالِ

لَوْ قَلْتُمْ فِسْقٌ، وَمَقْصِدُهُ، وَتَزَيُّدٌ بَيْنَ مِنَ الشَّيْطَانِ لِلْأَنْدَالِ
لِيَصُدَّ عَنْ وَحْيِ الْإِلَهِ وَدِينِهِ وَيُنَالَ فِيهِ حِيلَةً الْمُحْتَالِ
كُنَّا شَهِيدًا أَنَّ ذَا دِينَ آتَى بِالْحَقِّ، دِينَ الرُّسُلِ، لَا يَضِلُّ
وَاللَّهِ مِنْهُمْ قَدْ سَمِعْنَا ذَا إِلَى السَّادَاتِ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ بِأَلِ
وَنَامُ ذَلِكَ الْقَوْلِ بِالْحَيْلِ الَّتِي فَسَخَتْ عَقُودَ الدِّينِ فَسَخَ فِصَالِ
جَمَلَتُهُ كَالثُّوبِ الْمَهْلِكِ نَسَجُهُ فِيهِ تَفْصِيلُهُ مِنَ الْأَوْصَالِ
مَا شِئْتَ مِنْ مَكْرٍ، وَمِنْ خِدَعٍ، وَمِنْ فَاحِشٍ عَلَى إِسْقَاطِ كُلِّ فَرِيضَةٍ
وَاحْتِلَ عَلَى الْمَظْلُومِ يُقَلِّبُ ظَالِمًا وَاحْتِلَ عَلَى الْقَلْبِ، وَحَوْلَ، فَالْحَيْلُ كُلُّهُ
إِنْ كُنْتَ تَنْهَمُ ذَا طَغَرْتَ بِكُلِّ مَا وَاحْتِلَ عَلَى شُرْبِ الْمُدَامِ وَسُمِّهَا
وَاحْتِلَ عَلَى أَكْلِ الرُّبَا وَاهْجُرْ شَنَا وَاحْتِلَ عَلَى الْوُطْءِ الْحَرَامِ، وَلَا تَقُلْ
وَاحْتِلَ عَلَى حُلِّ الْعُقُودِ وَفَسَخِهَا إِلَّا عَلَى الْمُحْتَالِ، فَهُوَ طَبِيبُهَا
وَاحْتِلَ عَلَى تَقْضِ الْوُقُوفِ، وَعَوْدِهَا فَكُرْ، وَقُدِّرْ، ثُمَّ فَصَّلْ بَعْدَ ذَا
وَاحْتِلَ عَلَى الْوَرَاثِ، فَاتْرَعَهُمُ الْوَرَاثِ، ثُمَّ أَبْلَغْ جَمِيعَ الْمَالِ
قَدْ أَنْبَتُوا نَسَبًا وَحَضَرًا فِيكُمْ حَتَّى تَحُوزَ الْإِزْثَ لِلْأَمْوَالِ
وَاعِدْ إِلَى تِلْكَ الشَّهَادَةِ، وَاجْتَلِ السَّابِطَ هَكَذَا، تَحْظَ بِالْإِبْطَالِ
فَالْحَضَرُ إِثْبَاتٌ، وَتَقِي، غَيْرُ مَقْلُومٍ، وَهَذَا مَوْضِعُ الْإِشْكَالِ

واحتل على مال اليتيم ، فإنه
 لاسوطه نخشى ، ولا من سيفه
 واحتل على أكل الوقوف فإنها
 قابو حنيفة عنده هي باطل
 فمال مال ضائع ، أربابه
 وإذا تصح بحكم قاض عادل
 قد عطل الناس الشروط ، وأهملوا
 وتام ذلك قضائنا ، وشهودنا
 أما الشهود فهم عدول عن طريق المدل في الأقوال والأفعال
 ذورا وتنميكا وكتانا ، وتلبيسا ، وإسرافا بأخذ نوال
 ينسى مهادته ، ويخلف إنه
 فإذا رأى النقوش ، قال : ذكرتها
 ويقول قائلهم : أخوض النار في
 ثقل لي الميزان ، إني خائس
 أما القضاء فقد تواتر عنهم
 ما إذا تقول لمن يقول : حكمت أنك فاسق ، أو كافر في الحال ؟
 فإذا استتمت أغت بالجلد الذي
 فيقول طق ، فيقول : قط ، فتعارض
 فاجارك الرحمن من ضرب ، ومن
 هذا ونسبة ذلك أجمع إلى
 حاشا رسول الله يحكم بالهوى
 والله لو عرضت عليه كلها
 رزق هي من ضعيف الحال
 والقول قولك في نقاذ المال
 مثل السوائب ربة الإهمال
 في الأصل ، لم تتجج إلى إبطال
 هلكوا . فخذ منه بلا مكبال
 فشروطها صارت إلى اضحلال
 مقصودها ، فالكل في إهمال
 فاسأل بهم ذا خبره بالحال
 ناس لها ، والقلب ذو إغفال
 يا لذكر ، حيث بالأمال
 نزر يسير ؟ ذاك عين خبال
 المنكبين ، أجره بالأغلال
 ما قد سميت ، فلا تفت بمقال
 قد طرّفوه كمثل طرقي نعال
 ويكون قول الجلد ذا أعمال
 عرض ، ومن كذب وشوه مقال
 دين الرسول ، وذا من الأهوال
 والجهل ، تلك حكومة الضلال
 لاجتماعها بالتقصي والإبطال

إِلَّا الَّتِي مِنْهَا يُوَفَّقُ حُكْمَهُ فَهُوَ الَّذِي يَلْقَاهُ بِالْإِقْبَالِ
أَحْكَامُهُ عَدْلٌ ، وَحَقٌّ كُلُّهَا فِي رَحْمَةٍ ، وَمَصَالِحُ ، وَحَلَالٍ
شَهِدَتْ عُقُولُ الْخَلْقِ قَاطِبَةً بِمَا فِي حُكْمِهِ مِنْ صِحَّةٍ وَكَمَالٍ
فَإِذَا أَنْتَ أَحْكَامُهُ أَلْفَيْتَهَا وَفَقَّ الْعُقُولُ ، تُزِيلُ كُرَّ عِقَالٍ
حَتَّى يَقُولَ السَّامِعُونَ لِحُكْمِهِ : مَا بَعْدَ هَذَا الْحَقِّ غَيْرُ ضَلَالٍ
لِلَّهِ أَحْكَامُ الرَّسُولِ وَعَدُّهَا بَيْنَ الْعِبَادِ وَنُورُهَا الْإِتِّلَالِي
كَانَتْ بِهَا فِي الْأَرْضِ أَعْظَمُ رَحْمَةٍ وَالنَّاسُ فِي سَفَدٍ وَفِي إِقْبَالٍ
أَحْكَامُهُمْ تَجْرِي عَلَى وَجْهِ السَّدَا دٍ ، وَحَالُهُمْ فِي ذَلِكَ أَحْسَنُ حَالٍ
أَمْنًا ، وَعِزًّا فِي هُدًى ، وَتَرَاحُمٍ وَتَوَاصُلٍ ، وَتَحَبُّبٍ ، وَجَلَالٍ
فَتَمَيَّزَتْ أَوْضَاعُهَا ، حَتَّى غَدَتْ مَنَكُورَةً ، يَتَارُثُ الْأَعْمَالُ^(١)
فَتَمَيَّزَتْ أَعْمَالُهُمْ وَتَبَدَّلَتْ أَحْوَالُهُمْ بِالنَّقْصِ بَعْدَ كَمَالٍ
لَوْ كَانَ دِينَ اللَّهِ فِيهِمْ قَائِمًا لَرَأَيْتَهُمْ فِي أَحْسَنِ الْأَحْوَالِ
وَإِذَا هُمُ حَكَمُوا بِحُكْمِ جَانِبٍ حَكَمُوا : أَنْتَكِرُوا حُكْمَ شَرِيعِ مُحَمَّدٍ
عَجَبَتْ فُرُوجُ النَّاسِ ، ثُمَّ حَقَّقْتُهُمْ عَجَبَتْ فُرُوجُ النَّاسِ ، ثُمَّ حَقَّقْتُهُمْ
كَمْ تَسْتَحِلُّ بِكُلِّ حُكْمٍ بَاطِلٍ وَأَكَلُوا فِي قَعْرِ الْجَحِيمِ ، سِوَى الَّذِي
وَالْكُلُّ فِي قَعْرِ الْجَحِيمِ ، سِوَى الَّذِي أَوْ مَا سَمِعْتَ بَانَ مُتْلَمِّهِمْ غَدَا
وَزَمَانًا هَذَا ، قَرَبْتُكَ عَالِمٌ يَابَاغِيَّ الْإِحْسَانَ يَطْلُبُ رَبَّهُ
انْظُرْ إِلَى هَذِي الصَّحَابَةِ وَالَّذِي

(١) في نسخة « مسلوبة الأعمال » .

واسلك طريق القوم أين يمموا
 نأفهم ما اختاروا لأنفسهم سوى
 درجوا على نهج الرسول وهدية
 نعم الرقيق لطالب يبغي الهدى
 القانتين المخبطين إربهم
 التاركين إكل فقل سيء
 أهواؤهم تبع لدين نديهم
 ما شأبهم في دينهم نقص ، ولا
 عملوا بما علموا ، ولم يتسكفوا
 وسواهم بالصد في الأمرين ، قد (١)
 فهم الأدلة لأحيارى ، من يسر
 وهم النجوم هداية وإضاءة
 يمشون بين الناس هونا ، نطقهم
 حلا ، وعلمنا ، مع تقى وتواضع
 يحبون ليلهم بطاعة ربهم
 وعيونهم تجرى بفيض دموعهم
 في الليل رهبان ، وعند جهادهم
 وإذا بدا علم الرهان رأيتهم
 بوجوههم أنز السجود لربهم
 ولقد أبان لك الكتاب صفاتهم
 ورابع السبع الطوال صفاتهم
 وبراءة ، والخشر فيها وصفهم

خذ يمنة ما الدرب ذات شمال
 سبل الهدى في القول والأفعال
 وبه اقتدوا في سائر الأحوال
 فآله في الخشر خير مال
 الناطقين بأصدق الأقوال
 والعاملين بأحسن الأعمال
 وسواهم بالصد في ذي الحال
 في قولهم شطط الجهول الغالى
 فذلك ما شأبوا الهدى بضلال
 تركوا الهدى ، ودعوا إلى الإضلال
 بهداهم لم يخش من إضلال
 وعوا منزلة ، وبعد منال
 بالحق ، لا بجمالة الجهال
 ونصيحة ، مع ربة الفضال
 بتلاوة ، وتصريح ، وسؤال
 مثل أنهمال الوابل المطال
 لقدوهم من أشجع الأبطال
 يتسابقون بصالح الأعمال
 وبها أشعة نوره المتلال
 في سورة الفتح المبين العالى
 قوم يحبهم ذوو إدلال
 وبهل آتى ، وبسورة الانفال

(١) في نسخة ، وسواهم بأصدق أحوالهم .

فصل

هذا السماع الشيطاني المضاد للسماع الرحمانى له فى الشرع بضعة عشر اسما :

اللهو ، واللغو ، والباطل ، والزور ، والمكاء ، والتصدية ، ورقية الزنا ، وقرآن الشيطان ، ومنبت النفاق فى القلب ، والصوت الاحمق ، والصوت الفاجر ، وصوت الشيطان ، ومزمور الشيطان ، والسمود :

أَسْمَاؤُهُ دَلَّتْ عَلَى أَوْصَافِهِ تَبَيَّنَ لِذِي الْأَسْمَاءِ وَالْأَوْصَافِ

فندكر مخازى هذه الأسماء ، ووقوعها عليه فى كلام الله وكلام رسوله والصحابه فيعلم أصحابه وأهله بما به ظفروا ، وأى تجارة رابحة خسروا :

فَدَعَّ صَاحِبَ الْمِزْمَارِ، وَالذَّفَّ، وَالْفِنَاءَ	وَمَا اخْتَارَهُ عَنْ طَاعَةِ اللَّهِ مَذْهَبًا
وَدَعَاهُ يَعْشَى فِي غَيْمٍ وَضَلَالَةٍ	عَلَى تَاتِنَا يَحْيَا وَيُبْعَثُ أَشْيَا
وَفِي تَنْفِنَا يَوْمَ الْمَادِ نَجَاتَهُ	إِلَى الْجَنَّةِ الْحَمَاءِ، يُدْعَى مُقَرَّبًا
سَيَعْلَمُ يَوْمَ الْمَرَضِ أَيْ بِضَاعَةٍ	أَضَاعَ، وَعِنْدَ الْوَرْنِ مَا خَفَّ أَوْ رَبًّا
وَيَعْلَمُ مَا قَدْ كَانَ فِيهِ حَيَاتُهُ	إِذَا حَصَلَتْ أَعْمَالُهُ كُلُّهَا هَبًا
دَعَاهُ الْمُهْدَى وَالْفَى مَنْ ذَا يُجِيبُهُ؟	فَقَالَ لِذَاعِي الْفَى: أَهْلًا وَمَرْحَبًا
وَأَعْرَضَ عَنْ دَاعِي الْمُهْدَى، قَاتِلًا لَهُ:	هَوَّأَى إِلَى صَوْتِ الْمَعَارِفِ قَدْ صَبَا
بِرَاعٍ، وَدَفَّ بِالصُّنُوجِ، وَشَاهِدٌ	وَصَوْتُ مُغْنٍ، صَوْتُهُ يَقْنِصُ الظُّبَا
إِذَا مَا تَقَنَّى فَالظُّبَاءُ تَجِيبُهُ	إِلَى أَنْ تَرَاهَا حَوْلَهُ تُشِيرُهُ الدُّبَا
فَمَا شِئْتَ مِنْ صَيْدٍ بِقَيْرٍ تَطَارِدُ	وَوَصَلَ حَبِيبٍ كَانَ بِالْهَجْرِ عَذْبًا
فَمَا أَمَرِي بِالرُّشْدِ، لَوْ كُنْتُ حَاضِرًا	لَكَانَ تَوَالِي اللَّهِ عِنْدَكَ أَقْرَبًا

فصل

فالاسم الأول : اللهو ، وهو الحديث :

قال تعالى : (وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ . وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَّى مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا فَبَشَّرَهُ بِمِذَابٍ أَلِيمٍ ^(١)) .

قال الواحدي وغيره : أكر المفسرين : على أن المراد بلهو الحديث : الغناء ، قاله ابن عباس في رواية سعيد بن جبير ومقسم عنه ، وقاله عبد الله بن مسعود في رواية أبي الصهباء عنه ، وهو قول مجاهد وعكرمة .

وروى ثور بن أبي فاختة عن أبيه عن ابن عباس في قوله تعالى :

(وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ) قال : « هُوَ الرَّجُلُ يَشْتَرِي الْجَارِيَةَ تُغْنِيهِ لَيْلًا وَنَهَارًا » .

وقال ابن أبي نجيع عن مجاهد : هو اشتراء المغنى والمغنية بالمال الكثير ، والاستماع إليه وإلى مثله من الباطل . وهذا قول مكحول .

وهذا اختيار أبي إسحاق أيضا :

وقال : أكر ما جاء في التفسير : أن لهو الحديث ههنا هو الغناء ، لأنه يلهم عن ذكر الله تعالى .

قال الواحدي : قال أهل المعاني : ويدخل في هذا كل من اختار اللهو : والغناء والمزامير والمعازف على القرآن . وإن كان اللفظ قد ورد بالشراء فلفظ الشراء يذكر في الاستبدال ، والاختيار : وهو كثير في القرآن . قال : ويدل على هذا : ما قاله قتادة في هذه الآية : لعله أن لا يكون أنفق مالا ، قال : وبحسب المرء من الضلالة أن يختار حديث الباطل على حديث الحق .

(١) لقاه آية ٧٠٦

قال الواحدى : وهذه الآية على هذا التفسير تدل على محريم الغناء ، ثم ذكر كلام الشافعى فى رد الشهادة بإعلان الغناء .

قال : وأما غناء القينات فذلك أشد ما فى الباب ، وذلك لكثرة الوعيد الوارد فيه وهو ماروى أن النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال :

« مَنْ اسْتَمَعَ إِلَى قَيْنَةٍ صَبَّ فِي أُذُنَيْهِ الْآنُكُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

الآنك : الرصاص المذاب .

وقد جاء تفسير لهُو الحديث بالغناء مرفوعا إلى النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم .
ففى مسند الإمام أحمد ، ومسند عبد الله بن الزبير الحميدى ، وجامع الترمذى من حديث أبى أمامة ، والسياق للترمذى : أن النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال :

« لَا تَبِيعُوا الْقَيْنَاتِ ، وَلَا تَشْتَرُوهُنَّ ، وَلَا تُعَلِّمُوهُنَّ ، وَلَا خَيْرَ فِي تِجَارَةٍ فِيهِنَّ .
وَعَمَّنَّ حَرَامٌ » .

فى مثل هذا نزلت هذه الآية :

(وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِ لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ) .

وهذا الحديث وإن كان مداره على عبيد الله بن زحر عن على بن يزيد الإلهانى عن القاسم ، فعبيد الله بن زحر ثقة ، والقاسم ثقة ، وعلى ضعيف ، إلا أن للحديث شواهد ومتابعات سند كرها إن شاء الله تعالى : ويكفى تفسير الصحابة والتابعين للهو الحديث بأنه الغناء ، فقد صح ذلك عن ابن عباس ، وابن مسعود .

قال أبو الصهباء : سألت ابن مسعود عن قوله تعالى « ومن الناس من يشتري لهو الحديث » فقال : والله الذى لا إله غيره ، هو الغناء ، يرددها ثلاث مرات :

وصح عن ابن عمر رضى الله عنهما أيضا أنه الغناء .

قال الحاكم أبو عبد الله فى التفسير ، من كتاب المستدرك : ليعلم طالب هذا العلم أن تفسير الصحابى الذى شهد الوحى والتزيل عند الشيخين حديث مسند .
وقال فى موضع آخر من كتابه : هو عندنا فى حكم المرفوع :

وهذا وإن كان فيه نظر فلا ريب أنه أولى بالقبول من تفسير من بعدهم . فهم أعلم الأمة بمراد الله عز وجل من كتابه : فعليهم نزل وهم أول من خطب به من الأمة .

وقد شاهدوا تفسيره من الرسول صلى الله تعالى عليه وآله وسلم علما وعَمَلا ، وهم العرب
الفصحاء على الحقيقة . فلا يعدل عن تفسيرهم ما وجد إليه سبيل .

ولاتعارض بين تفسير « هو الحديث » بالغناء ، وتفسيره بأخبار الأعاجم وملوكها
وملوك الروم ، ونحو ذلك مما كان النضر بن الحارث يحدث به أهل مكة ، يشغلهم به
عن القرآن . فكلاهما هو الحديث ولهذا قال ابن عباس : هو الحديث : الباطل والغناء :
فن الصحابة من ذكر هذا ومنهم من ذكر الآخر ومنهم من جمعهما .

والغناء أشدها ، وأعظم ضررا من أحاديث الملوك وأخبارهم فإنه رقية الزنا ،
ومنبأ النفاق ، وشرك الشيطان ، وخرة العقل . وصده عن القرآن أعظم من صد غيره
من الكلام الباطل لشدة ميل النفوس إليه ورغبتها فيه .

إذا عرف هذا ، فأهل الغناء ومستمعوه لهم نصيب من هذا الذم بحسب اشتغالهم
بالغناء عن القرآن وإن لم ينالوا جميعه . فإن الآيات تضمنت ذم من استبدل هو الحديث
بالقرآن لبطل عن سبيل الله بغير علم ويتخذها هزوا . وإذا ينال عليه القرآن ولي مستكبرا
كأن لم يسمعه ، كأن في أذنيه وقرا . وهو الثقل والصمم . وإذا علم منه شيئا استهزا به .
فمجموع هذا لا يقع إلا من أعظم الناس كفرا ، وإن وقع بعضه للمغنين ومستمعهم فلهم
حصة ونصيب من هذا الذم .

يوضحه أنك لا تجد أحدا عنى بالغناء وسماع آياته ، إلا وفيه ضلال عن طريق الهدى
علما وعَمَلا ، وفيه رغبة عن سماع القرآن إلى سماع الغناء ، بحيث إذا عرض له سماع
الغناء وسماع القرآن عدل عن هذا إلى ذاك وثقل عليه سماع القرآن ، وربما حله لالاعلى
أن يسكت القارى ويستطيل قراءته ، ويستزيد المغنى ويستقصر نوبته وأقل ما في هذا
أن يناله نصيب وافر من هذا الذم إن لم يحفظ به جميعه .

والكلام في هذا مع من في قلبه بعض حياة يحس بها : فأما من مات قلبه ، وعظمت
فنتنه ، فقد سد على نفسه طريق النصيحة .

(وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا أُولَئِكَ الَّذِينَ أَمْ يَرِدُ اللَّهُ
أَنْ يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ) (١)

فصل

الاسم الثاني والثالث : الزور ، واللغو .

قال تعالى : (وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا ^(١)) .

قال محمد بن الحنفية : الزور ههنا الغناء . وقاله ليث عن مجاهد . وقال الكلبي : لا يحضرون مجالس الباطل .

واللغو في اللغة : كل ما يلغى ويطرح ، والمعنى : لا يحضرون مجالس الباطل : وإذا مروا بكل ما يلغى من قول وعمل . أكرموا أنفسهم أن يقفوا عليه أو يميلوا إليه . ويدخل في هذا أعياد المشركين كما فسرهما به السلف ، والغناء ، وأنواع الباطل كلها .

قال الزجاج : لا يجالسون أهل المعاصي ، ولا يخالئونهم عليها ، ومروا من الكرام الذين لا يرضون باللغو ، لأنهم يكرمون أنفسهم عن الدخول فيه ، والاختلاط بأهله . وقد روى أن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه : مر ببلهو فأعرض عنه . فقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم :

« إِنْ أَصْبَحَ ابْنُ مَسْعُودٍ لَكَرِيمًا ^(٢) » .

وقد أنشئ الله سبحانه على من أغرض عن اللغو إذا سمعه بقوله :

(وَإِذَا سَمِعُوا اللَّغْوَ أَعْرَضُوا عَنْهُ وَقَالُوا لَنَا أَعْمَالُنَا وَلَكُمْ أَعْمَالُكُمْ ^(٣)) .

وهذه الآية وإن كان سبب نزولها خاصا فعناتها عام (٤) ، متناول لسكل من سمع لغوا فأعرض عنه ، وقال بلسانه أو بقلبه لأصحابه : لنا أعمالنا ولكم أعمالكم . وتأمل كيف قال سبحانه (لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ) .

(١) لفرقان آية ٧٢ .

(٢) بهامش الأصل : قوله « إِنْ أَصْبَحَ » يعنى « قد » لأن « إِنْ » المكسورة للمسكنة من فوائدها أن تلقى

بمعنى « قد » قاله ابن هشام في معنى اللبيب ١٥١ . (٣) القصص آية ٥٥ .

(٤) ذكر ابن كثير عن ابن إسحاق أنها نزلت في عشرين من تصارى الحبشة وقدوا إلى مكة فسمعوا القرآن من رسول الله صلى الله عليه وسلم ففاضت أعينهم وأسلموا . فويجهم أبو جهل في نفر من قريش . فظفروا بسلام عليهم لا يخالطهم ، لما نحن عليه ، ولكم ما أنتم عليه ، لم نال أنفسنا غيراً .

ولم يقل : بالزور . لأن (يشهدون) بمعنى يحضرون . فمدحهم على ترك حضور مجالس الزور ، فكيف بالتكلم به وفعله ؟ . والغناء من أعظم الزور .
والزور : يقال على الكلام الباطل ، وعلى العمل الباطل ، وعلى البين نفسها كما في حديث معاوية لما أخذ قصة من شعر يوصل به ، فقال « هذا الزور (١) » ، فالزور : القول ، والفعل ، والحل .
وأصل اللفظة من الليل . ومنه الزور . بالفتح . ومنه : زرت فلانا . إذا ملت إليه . وعدلت إليه . فالزور : ميل عن الحق الثابت إلى الباطل الذي لا حقيقة له . قولاً وفعلًا .

فصل

الاسم الرابع : الباطل .
والباطل : ضد الحق ، يراد به المعلوم الذي لا وجود له ، والموجود الذي مضى وجوده أكثر من منفعته .
فمن الأول : قول الموحّد : كل إله سوى الله باطل . ومن الثاني قوله : السحر باطل . والكفر باطل ، قال تعالى :
(وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ ، إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا (٢)) .
فالباطل إما معدوم لا وجود له ، وإما موجود لا نفع له ، وفالسكفر والفسوق والعصيان والسحر والغناء واستماع الملاحى ، كله من النوع الثاني .
قال ابن وهب : أخبرني سليمان بن بلال عن كثير بن زيد أنه سمع عبيد الله يقول للقاسم ابن محمد : كيف ترى في الغناء ؟ فقال له القاسم : هو باطل . فقال : قد عرفت أنه باطل ، فكيف ترى فيه ؟ فقال القاسم : أرايت الباطل ، أين هو ؟ قال : في النار ، قال : فهو ذاك .

وقال رجل لابن عباس رضى الله عنهما : ما تقول في الغناء ، أحلال هو أم حرام ؟ فقال : لا أقول حراماً إلا ما في كتاب الله . فقال : أفحلال هو ؟ فقال : ولا أقول

(١) خطب معاوية ذات يوم فقال : إنكم قد أحدثتم زى سوء . وإن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن الزور .
(٢) الإسراء آية ٨١ .

ذلك . ثم قال له : أرأيت الحق والباطل . إذا جاء يوم القيامة : فأين يكون الغناء ؟ فقال الرجل : يكون مع الباطل ، فقال له ابن عباس ، اذهب فقد أفتيت نفسك .
فهذا جواب ابن عباس رضى الله عنهما عن غناء الأعراب ، الذى ليس فيه مدح الخمر والزنا واللواط ، والتشبيب بالأجنبيات ، وأصوات المعازف ، والآلات المطربات ، فإن غناء القوم لم يكن فيه شيء من ذلك ، ولو شاهدوا هذا الغناء لقالوا فيه أعظم قول ، فإن مضرت ه وفتنته فوق مضرة شرب الخمر بكثير وأعظم من فتنته .
فمن أبطل الباطل أن تأتى شريعة بإباحته ، فمن قاس هذا على غناء القوم فقياسه من جنس قياس الربا على البيع ، والميتة على المذكاة ، والتحليل الملعون فاعله على النكاح الذى هو سنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم . وهو أفضل من التخلل لتوافل العبادة ، فلو كان نكاح التحليل جائزاً فى الشرع لكان أفضل من قيام الليل ، وصيام التطوع ، فضلاً أن يلعن فاعله .

فصل

وأما اسم المكاء والتصديّة .

فقال تعالى عن الكفار :

(وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءٌ وَتَصْدِيَةٌ^(١)) .

قال ابن عباس ، وابن عمر ، وعطية ، ومجاهد ، والضحاك ، والحسن ، وقتادة :

المكاء : الصغير ، والتصديّة : التصفيق .

وكذلك قال أهل اللغة : المكاء : الصغير . يقال : مكأ ، يمكؤ ، مكاء : إذا جمع

يديه ثم صفر فيهما . ومنه : مكأت الدابة ، إذا خرجت منها الريح بصوت . ولهذا

جاء على بناء الأصوات ، كالرغاء ، والعواء ، والغناء . قال ابن السكيت : الأصوات

كلها مضمومة ، إلا حرفين : النداء ، والغناء .

وأما التصديّة : فهي فى اللغة : التصفيق . يقال : صدى يصدى تصديّة : إذا صفق

بيديه . قال حسان بن ثابت ، يعيب المشركين بصغيرهم وتصفيقهم :

إِذَا قَامَ الْمَلَائِكَةُ انْبَعَثُمْ صَلَاتُكُمْ التَّصْدَى وَالْمَكَاءُ

وهكذا الأشباه. يكون المسلمون في الصلوات الفرض والتطوع ، وهم في الصلح والتصفيق .

قال ابن عباس : كانت قريش يطوفون بالبيت عراة ، ويصفرون ويصفقون . وقال مجاهد : كانوا يعارضون النبي صلى الله عليه وسلم في الطواف ويصفرون ويصفقون ، يحاطون عليه بطوافه وصلاته ، ونحوه عن مقاتل . ولا ريب أنهم كانوا يفعلون هذا وهذا .

فالتقربون إلى الله بالصغير والتصفيق أشباه النوع الأول ، وإخوانهم المخلطون به على أهل الصلاة والذكر والقراءة أشباه النوع الثاني :

قال ابن عرفة ، وابن الأنباري : المكاء والتصدي ليسا بصلاة ولكن الله تعالى أخبر أنهم جعلوا مكان الصلاة التي أمروا بها المكاء والتصدي . فالزمهم ذلك عظيم الأوزار ، وهذا كقولك : زرت ، فجعل جفائي صلتى ، أى أقام الجفاء مقام الصلاة .

والمقصود : أن المصفيق والصفارين في يراع أو مزمار ونحوه فيهم شبه من هؤلاء . ولو أنه مجرد الشبه الظاهر . فلهم قسط من الذم بحسب تشبههم بهم وإن لم يتشبهوا بهم في جميع ميكانهم وتصديتهم . والله سبحانه لم يشرع التصفيق للرجال وقت الحاجة إليه في الصلاة إذا ناهم أمر ، بل أمروا بالعدول عنه إلى التسبيح لئلا يتشبهوا بالنساء ، فكيف إذا فعلوه لا الحاجة ، وقرنوا به أنواعا من المعاصي قولا وفعلًا ؟

فصل

وأما تسميته رقية الزنى .

فهو اسم موافق لمسامه ، ولفظ مطابق لمعناه ، فليس في رقى الزنى أنجح منه ، وهذه التسمية معروفة عن الفضيل بن عياض .

قال ابن أبي الدنيا : أخبرنا الحسين بن عبد الرحمن قال : قال فضيل بن عياض : الغناء رقية الزنى .

قال : وأخبرنا إبراهيم بن محمد المروزي عن أبي عثمان الليثي قال : قال يزيد بن الوليد : يا بنى أمية ، إياكم والغناء ، فإنه ينقص الحياء ، ويزيد في الشهوة ، ويهين

المروءة ، وإنه لينوب عن الخمر ، ويفعل ما يفعل السكر ، فإن كنتم لابد فاعلين فحنو .
النساء . فإن الغناء داعية الرنى .

قال : وأخبرني محمد بن الفضل الأزدي قال : نزل الخطيئة برجل من العرب ،
ومعه ابنته مليكة ، فلما جنة الليل سمع غنائه . فقال لصاحب المنزل : كف هذا عني ،
فقال : وما تكره من ذلك ؟ فقال : إن الغناء رائد من رادة الفجور ، ولا أحب أن
تسمعه هذه ، يعني ابنته ، فإن كفتته وإلا خرجت عنك .

ثم ذكر عن خالد بن عبد الرحمن قال : كنا في عسكر سليمان بن عبد الملك فسمع
غنائه من الليل فأرسل إليهم بكرة ، فجاء بهم . فقال : إن الفرس ليصهل فتستودق له
الرمكة ، وإن الفحل ليهدر فتضيع له الناقة ، وإن التيس لينب فتستحرم له العنز (١) وإن
الرجل ليتغنى فتشتاق إليه المرأة . ثم قال : اخصوهم ، فقال عمر بن عبد العزيز : هذه
الثقة ، ولا تحمل ، فخل سبيلهم قال : فخل سبيلهم .

قال : وأخبرنا الحسن بن عبد الرحمن قال : قال أبو عبيدة معمر بن المثنى :
جاور الخطيئة قوما من بني كلب ، فشى ذو الدين (٢) منهم بعضهم إلى بعض وقالوا :
يا قوم ، إنكم قد رميتم بداهية . هذا الرجل شاعر ، والشاعر يظن فيحقق ، ولا يستأني
فيتثبت ، ولا يأخذ الفضل فيمضو ، فأثوه وهو في فناء خيائه ، فقالوا : يا أبا مليكة ،
إنه قد عظم حقه علينا بتخطيك القياتل إلينا . وقد أتيناك لنسألك عما تحب فنأتيه ، وعما
تكره فنزدجر عنه ، فقال : جنيوني ندى مجلسكم ، ولا تسمعوني أغاني شبيبتكم ، فإن
الغناء رقية الرنى .

فإذا كان هذا الشاعر المفتون اللسان ، الذي هابت العرب هجاءه خاف عاقبة الغناء
وأن تصل رقيقته إلى حرمة ، فما الظن بغيره ؟

ولا ريب أن كل غيور يجنب أهله سماع الغناء ، كما يجنبهن أسباب الريب . ومن
طرق أهله إلى سماع رقية الرنى فهو أعلم بالإثم الذي يستحقه .

(١) الرمكة - محرقة - الفر من تمخه لتسل . واستودقت : دنت للفحل وأظهرت له حاجبا السداد .
وهدير البحر : صوت في غير شقيقة من شدة هيجانه ومنه من السداد . ونب التيس صلاح العنز يطلبها ،
واستحرمت العنز ، وكل ذات ظلف والكلبة والذئبة : حراما ، يكسر الماء للمهلة ، اشبهت فعلها .
(٢) ذو الدين : ذو الهوى .

ومن الأمر المعلوم عند القوم أن المرأة إذا استصعبت (١) على الرجل اجتهد أن يسمعها صوت الغناء فحينئذ تعطى اللبان .

وهذا لأن المرأة سريعة الانفعال للأصوات جدا . فإذا كان الصوت بالغناء ، صار انفعالها من وجهين : من جهة الصوت . ومن جهة مغناه . ولهذا قال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لأنجشة حاديه :

« يَا أَنْجِشَةُ ، رُوَيْدَكَ ، رِقَقًا بِالْقَوَارِيرِ » (٢) بمعنى النساء .

فأما إذا اجتمع إلى هذه الرقية الدف والشبابة ، والرقص بالتخنث والتكسر ، فلو حبلت المرأة من غناء لحبلت من هذا الغناء :

فلعمري الله ، كم من حرة صارت بالغناء من البغايا . وكم من حر أصبح به عبدا للصبيان أو الصبايا . وكم من غيور تبدل به اسما قبيحا بين البرايا . وكم من ذى غنى وثروة أصبح بسببه على الأرض بعد المطارف والحشايا . وكم من معاني تعرض له فأمسى وقد حلت به أنواع البلايا . وكم أهلى للمشغوف به من أشجان وأحزان ، فلم يجد بدا من قبول تلك الهدايا . وكم جرّع من غصة وأزال من نعمة ، وجلب من نقمة وذلك منه من إحدى العطايا . وكم خبا لأهله من آلام منتظرة ، وغموم متوقعة . وهموم مستقبلة :

فَسَلْ ذَا خَبْرَةٍ يُنَبِّئُكَ عَنْهُ لَتَعْلَمَ كَمْ خَبَايَا فِي الرِّوَايَا
وَحَازِرٍ إِنْ شُغِفَتْ بِهِ مِهَامَا مَوِيشَةً بِأَهْدَابِ الْمَنَابَا
إِذَا مَا خَالَطَتْ قَلْبًا كَثِييَا تَمَزَّقَ بَيْنَ أَطْبَاقِ الرِّزَايَا
وَيُضْبِحُ بَعْدَ أَنْ قَدْ كَانَ حُرًّا عَفِيفَ الْفَرَجِ : عَبْدًا لِلصَّبَايَا
وَيُعْطَى مَنْ بِهِ يُغْنِي غِنَاءً وَذَلِكَ مِنْهُ مِنْ شَرِّ الْعَطَايَا

(١) في نسخة « استصعبت » .

(٢) كان أنجشة عبدا أسود ، حين الصوت يحدو بأهات المتزنين .

فصل

وأما تسميته : مُنْبِتُ النِّفَاقِ :

فقال علي بن الجعد : حدثنا محمد بن طلحة عن سعيد بن كعب المروزي عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال : « الغناء ينبت النفاق في القلب كما ينبت الماء الزرع » .

وقال شعبة : حدثنا الحكم عن حماد عن إبراهيم قال : قال عبد الله بن مسعود : الغناء ينبت النفاق في القلب .

وهو صحيح عن ابن مسعود من قوله . وقد روى عن ابن مسعود مرفوعا ، رواه ابن أبي الدنيا في كتاب ذم الملاهي :

قال : أخبرنا غصمة بن الفضل حدثنا حرمي بن عمار حدثنا سلام بن مسكين حدثنا شيخ عن أبي وائل عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم :

« الْغِنَاءُ يُنْبِتُ النِّفَاقَ فِي الْقَلْبِ كَمَا يُنْبِتُ الْمَاءُ الْبَقْلَ » .

وقد تابع حرمي بن عمار عليه بهذا الإسناد والمثل مسلم بن إبراهيم .

قال أبو الحسين بن المنادي في كتاب أحكام الملاهي : حدثنا محمد بن علي بن عبد الله ابن حمدان المعروف بحمدان الوراق ، حدثنا مسلم بن إبراهيم حدثنا سلام بن مسكين ، وذكر الحديث . فداره على هذا الشيخ المجهول ، وفي رفعه نظر ، والموقوف أصح :

فإن قيل : فما وجه إنباته للنفاق في القلب من بين سائر المعاصي ؟

قيل : هذا من أدل شيء على فقه الصحابة في أحوال القلوب وأعمالها ، ومعرفة جادويتها وأدواتها ، وأنهم هم أطباء القلوب ، دون المنحرفين عن طريقهم ، الذين داووا أمراض القلوب بأعظم أدواتها ، فكانوا كالمداوي من السقم بالسقم القاتل ، وهكذا والله فعلوا بكثير من الأدوية التي ركبوها أو بأكثرها . فاتفق قلة الأطباء ، وكثرة المرضى ، وحدثت أمراض مزمنة لم تكن في السلف ، والعدول عن الدواء النافع الذي

ركبه الشارع ، وميل المريض إلى ما يقوى مادة المرض فاشتد البلاء وتفاقم الأمر ، وامتلات الدور والطرق والأسواق من المرضى ، وقام كل جهول يطيب الناس .

فاعلم أن للغناء خواص لها تأثير في صيغ القلب بالنفاق ، ونباته فيه كنبات الزرع بالماء . فمن خواصه : أنه يلهي القلب ويصده عن فهم القرآن وتديره ، والعمل بما فيه ، فإن القرآن والغناء لا يجتمعان في القلب أبدا لما بينهما من التضاد ، فإن القرآن ينهى عن اتباع الهوى ويأمر بالعفة ، ومجانبة شهوات النفوس ، وأسباب الفنى ، وينهى عن اتباع خطوات الشيطان ، والغناء يأمر بضد ذلك كله ، ويحسنه ، ويهيج النفوس إلى شهوات الفنى فيثير كامنها ، ويزعج قاطنها ، ويحركها إلى كل قبيح ، ويسوقها (١) إلى وصل كل مليحة ومليح . فهو والخمر رضيعا لبان ، وفي تهيجهما على القبايح فرسارهان . فإنه صنو الخمر ورضيعه ونائبه وحليفه ، وخديته وصديقه . عقد الشيطان بينهما عقد الإخاء الذى لا يفسخ ، وأحكم بينهما شريعة الوفاء التى لا تنسخ . وهو جاسوس القلب ، وسارق المروءة ، وسوس العقل ، يتغلغل في مسكن القلوب ، ويطلع على سرائر الأفئدة ، ويدب إلى محل التخييل . فيثير ما فيه من الهوى والشهوة والسخافة والرقاعة والرجونة والحماقة . فبينما ترى الرجل وعليه سمة الوقار وبهاء العقل وبهجة الإيمان ووقار الإسلام وحلاوة القرآن ، فإذا استمع الغناء ومال إليه نقص عقله وقل حياؤه وذابت مروءته وفارقه بهائمه وتخلى عنه وقاره . وفرح به شيطانه ، وشكا إلى الله تعالى إيمانه ، وثقل عليه قرآنه ، وقال : يارب لا تجمع بينى وبين قرآن علوك في صدر واحد . فاستحسن ما كان قبل السماع يستقبحه ، وأبدى من سره ما كان يكتمه ، وانتقل من الوقار والسكينة إلى كثرة الكلام والكذب ، والزهرة والفرقة بالأصابع . فيميل برأسه ، ويهز منكبيه ، ويضرب الأرض برجليه ، ويدق على أم رأسه بيديه ، ويثب وثبات الدباب ، ويدور دوران الحمار حول الدولاب ، ويصفق يديه تصفيق التسوان ، ويخور من الوجد ولا كخوار الثيران . وتارة يتأوه تأوه الحزين ، وتارة يزعم زعقات المجانين . ولقد صدق الخبير به من أهله حيث يقول :

أَتَذْكُرُ لَيْلَةً وَقَدْ اجْتَمَعْنَا عَلَى طِيبِ السَّمَاعِ إِلَى الصَّبَاحِ ؟

وَدَارَتْ بَيْنَنَا كَأْسُ الْأَغْنَى فَأَسْكَرَتِ النَّفْسَ بِغَيْرِ رَاحٍ
فَلَمْ تَرَ فِيهِمْ إِلَّا نَشَاوَى بَرُورًا، وَالشُّرُورُ هُنَاكَ صَاحِي
إِذَا نَادَى أَخُو الذَّلَاتِ فِيهِ أَجَابَ اللَّهُ: حَيَّ عَلَى السَّمَاخِ
وَلَمْ تَمْلِكْ سِوَى الْمُهْجَاتِ شَيْئًا أَرْقَنَاهَا لِأَخَاطِرِ الْمَلَاخِ

وقال بعض العارفين : السماع يورث النفاق في قوم ، والعناد في قوم ، والكذب في قوم ، والفجور في قوم ، والرعون في قوم .
وأكثر ما يورث عشق الصور ، واستحسان الفواحش . وإدمانه ينقل القرآن على القلب . ويكرهه إلى سماعه بالخاصية ، وإن لم يكن هذا نفاقا فما للنفاق حقيقة .

وسر المسألة : أنه قرآن الشيطان كما سيأتي فلا يجتمع هو وقرآن الرحمن في قلب أبدا .
وأیضا فإن أساس النفاق : أن يخالف الظاهر الباطن . وصاحب الغناء بين أمرين :
إما أن يتهتك فيكون فاجرا ، أو يظهر النسل فيكون منافقا ، فإنه يظهر الرغبة في الله والدار الآخرة وقلبه يغلب بالشهوات ، ومحبة ما يكرهه الله ورسوله من أصوات المعازف وآلات اللهو ، وما يدعوه إليه الغناء ويهيج به ، فقلبه بذلك معمور ، وهو من محبة ما يحبه الله ورسوله وكرامة ما يكرهه فقر ، وهذا محض النفاق .

وأیضا فإن الإيمان قول وعمل : قول بالحق ، وعمل بالطاعة . وهذا ينبت على الذكر وتلاوة القرآن . والنفاق قول الباطل وعمل البغي . وهذا ينبت على الغناء .
وأیضا ، فإن علامات النفاق : قلة ذكر الله ، والكسل عند القيام إلى الصلاة ، ونقر الصلاة ، وقيل أن تجد مفتونا بالغناء إلا وهذا وصفه .

وأیضا : فإن النفاق مؤسس على الكذب ، والغناء من أكذب الشعر ، فإنه يحسن القبيح . يزينه ويأمر به ، ويقبح الحسن ويزهد فيه ، وذلك عين النفاق .
وأیضا فإن النفاق غش ومكر وخداع ، والغناء مؤسس على ذلك .

وأیضا . فإن المنافق يفسد من حيث يظن أنه يصلح كما أخبر الله سبحانه بذلك عن المنافقين ، وصاحب السماع يفسد قلبه وحاله من حيث يظن أنه يصلحه . والمغنى يدهو القلوب إلى فتن الشهوات ، والمنافق يدعوها إلى فتن الشهوات . قال الضحاک : والغناء مفسدة للقلب ، منسجمة للرب .

وكتب عمر بن عبد العزيز إلى مؤدب ولده : ليكن أول ما يعتقدون من أدبك بغض الملامى التى بدؤها من الشيطان ، وعاقبتها سحق الرحمن . فإنه بلغنى عن الثقات من أهل العلم : أن صوت المعازف واستماع الأغاني واللهج بها ينبت النفاق فى القلب كما ينبت العشب على الماء .

فالفناء يفسد القلب ، وإذا فسد القلب هاج فيه النفاق .
وبالجمله فإذا تأمل البصير حال أهل الفناء وحال أهل الذكر والقرآن ، تبين له حذق الصحابة ومعرفتهم بأدواء القلوب وأدويتها ، وبالله التوفيق .

فصل

وأما تسميته قرآن الشيطان .
فأثور عن التابعين ، وقد روى فى حديث مرفوع .
قال قتادة : لما أهبط إبليس قال : يارب لعنتى ، فما عملى ؟ قال : السحر . قال
فأقرأتى ؟ قال : الشعر . قال : فما كتابى ؟ قال : الوشم ، قال : فما طعامى ؟ قال : كل
ميتة ، ومالم يذكر اسم الله عليه ، قال : فما شرابى ؟ قال : كل مسكر . قال : فأين
مسكرى ؟ قال : الأسواق . قال : فما صوتى ؟ قال : المزامير ، قال : فما مصايدى ؟
قال : النساء .

هذا ، والمعروف فى هذا وقفه : وقد رواه الطبرانى فى معجمه من حديث أبى أمامة
مرفوعا إلى النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم .

وقال ابن أبى الدنيا ، فى كتاب مكاييد الشيطان وحيله : حدثنا أبو بكر التميمى حدثنا
ابن أبى مریم حدثنا يحيى بن أيوب قال حدثنا ابن زحر عن على بن يزيد عن القاسم عن
أبى أمامة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال :

« إِنْ إِبْلِيسَ لَمَّا أُنْزِلَ إِلَى الْأَرْضِ قَالَ : يَا رَبِّ ، أَتُرَكِّنِي إِلَى الْأَرْضِ ،
وَجَعَلْتَنِي رَجِيماً ، فَاجْعَلْ لِي بَيْتاً ، قَالَ الْحَمَامُ ، قَالَ : فَاجْعَلْ لِي تَجَلِيساً ، قَالَ : الْأَسْوَاقُ
وَتَجَامِيعُ الطُّرُقَاتِ . قَالَ : فَاجْعَلْ لِي طَعَاماً . قَالَ : كُلُّ مَا لَمْ يَذْكُرْهُ اللَّهُ عَلَيْهِ .
قَالَ : فَاجْعَلْ لِي شَرَاباً . قَالَ : كُلُّ مُسْكِرٍ . قَالَ : فَاجْعَلْ لِي مُوَدَّةً . قَالَ : الزُّنَارُ

قَالَ : فَاجْعَلْ لِي قُرْآنًا . قَالَ : الشَّعْرُ . قَالَ : فَاجْعَلْ لِي كِتَابًا . قَالَ : الْوَشْمُ . قَالَ : فَاجْعَلْ لِي حَدِيثًا . قَالَ : الْكَذِبُ . قَالَ : فَاجْعَلْ لِي رُسُلًا . قَالَ : الْكَهَنَةُ . قَالَ : فَاجْعَلْ لِي مَصَائِدَ . قَالَ : النَّسَاءُ .

وشواهد هذا الأمر كثيرة . فكل جملة منه لها شواهد من السنة أو من القرآن .
فكون السحر من عمل الشيطان شاهده قوله تعالى :

(رَاتِبُوا مَا تَتْلُوا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكٍ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَٰكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السَّحْرَ ^(١)) .

وأما كون الشعر قرآنه فشاهده مارواه أبو داود في سننه من حديث جبير بن مطعم « أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يُصَلِّي . فَقَالَ : اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا ، اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا ، اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا ، اللَّهُ أَكْبَرُ كَبِيرًا ، الْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا ، الْحَمْدُ لِلَّهِ كَثِيرًا ، وَسُبْحَانَ اللَّهِ بُكْرَةً وَأَصِيلًا ، ثَلَاثًا . أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ مِنْ نَفْعِهِ ، وَنَفْسِهِ ، وَهَمْزِهِ ، قَالَ : نَفْسُهُ : الشَّعْرُ ، وَنَفْعُهُ : الْكَبِيرُ ، وَهَمْزُهُ : الْمَوْتَةُ » .

ولما علم الله رسوله القرآن وهو كلامه صانه عن تعليم قرآن الشيطان . وأخبر أنه لا ينبغي له ، فقال :

(وَمَا عَلَّمْنَاهُ الشَّعْرَ وَمَا يَنْبَغِي لَهُ ^(٢)) .

وأما كون الوشم كتابه ، فإنه من عمله وتزيينه ، ولهذا لعن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الواشمة والمستوشمة ، فلعن الكاتبة والمكتوب عليها .

وأما كون الميتة ومتروكة التسمية طعامه : فإن الشيطان يستحل الطعام إذا لم يذكر عليه اسم الله ويشارك آكله ، والميتة لا يذكر عليها اسم الله تعالى ، فهي وكل طعام لا يذكر عليه اسم الله عز وجل من طعامه ، ولهذا لما سأل الجن الذين آمنوا برسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الزاد ، قال :

« لَكُمْ كُلُّ عَظْمٍ ذِكْرُ اسْمِ اللَّهِ عَلَيْهِ »

فلم يبيع لهم طعام الشياطين ، وهو متروك التسمية .

وأما كون المسكر شرابه : فقال تعالى :

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ

الشَّيْطَانِ ^(١)) .

فهو يشرب من الشراب الذى عمله أولياؤه بأمره ، وشاركهم فى عمله . فيشاركهم

فى عمله وشربه ، وإثمه وعقوبته .

وأما كون الأسواق مجلسه فى الحديث الآخر :

« أَنَّهُ يَرْكُزُ رَأْيَتَهُ بِالشُّوقِ » .

ولهذا يحضره اللغو واللفظ والصخب والحيانة والغش . وكثير من عمله ، وفى صفة

النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فى الكتب المتقدمة .

« أَنَّهُ لَيْسَ صَحَابًا بِالْأَسْوَاقِ » .

وأما كون الحمام بيته ، فشاهده كونه غير محل للصلاة ، وفى حديث أبى سعيد :

« الْأَرْضُ كُلُّهَا مَسْجِدٌ إِلَّا الْمَقْبَرَةُ وَالْحِمَامُ » .

ولأنه محل كشف العورات . وهو بيت مؤسس على النار ، وهى مادة الشيطان التى

خلق منها .

وأما كون الزمار مؤذنه فى غاية المناسبة ، فإن الغناء قرآنه ، والرقص والتصفيق

الذين هما المكاء والتصدية صلاته ، فلا بد لهذه انصلاحة من مؤذن وإمام ومأموم . فالمؤذن

الزمار ، والإمام المقي ، والمأموم الحاضرون .

وأما كون الكذب حديثه . فهو الكاذب الأمر بالكذب ، المزين له : فكل

كذب يقع فى العالم فهو من تعليمه وحديثه .

وأما كون الكهنة رسله ، فلأن المشركين يهرعون إليهم ، ويفزعون إليهم فى أمورهم

العظام ويصدقونهم ويتحاكون إليهم ويرضون بحكمهم ، كما يفعل أتباع الرسل بالرسول

فلأنهم يعتقدون أنهم يعلمون الغيب ، ويخبرون عن المغيبات التي لا يعرفها غيرهم . فهم عند المشركين بهم بمنزلة الرسل . فالكهنة رسل الشيطان حقيقة ، أرسلهم إلى حزبه من المشركين وشبههم بالرسل الصادقين حتى استجاب لهم حزبه ، ومثل رسل الله بهم لينفر عنهم ، ويجعل رسله هم الصادقين العالمين بالغيب . ولما كان بين النوعين أعظم التضاد قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم :

« مَنْ أَنَّى كَاهِنًا فَصَدَقَهُ بِمَا يَقُولُ فَقَدْ كَفَرَ بِمَا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ » .

فإن الناس قسمان : أتباع الكهنة ، وأتباع رسل الله . فلا يجتمع في العبد أن يكون من هؤلاء وهؤلاء . بل يبعد عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بقدر قربته من الكاهن . ويكذب الرسول بقدر تصديقه للكاهن .

وقوله : اجعل لي مضاييد . قال : مضاييدك النساء . فالنساء أعظم شبكة له ، يصطاد بهن الرجال كما سيأتي إن شاء الله تعالى في الفصل الذي بعد هذا . والمقصود أن الغناء المحرم قرآن الشيطان .

ولما أراد عدو الله أن يجمع عليه نفوس المبطلين قرنه بما يزينه من الألحان المطربة وآلات الملاهي والمعازف ، وأن يكون من امرأة جميلة أو صبي جميل ، ليكون ذلك أدعى إلى قبول النفوس لقرآنه وتعوضها به عن القرآن المحيد :

فصل

وأما تسميته بالصوت الأحمق ، والصوت الفاجر :

فهو تسمية الصادق المصدق ، الذي لا ينطق عن الهوى :

فروى الترمذي من حديث ابن أبي ليل عن عطاء عن جابر رضي الله عنه قال :

« خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ إِلَى النَّخْلِ ، فَإِذَا ابْنُهُ إِزَاهِيمُ يُجَوِّدُ بِنَفْسِهِ فَوَضَعَهُ فِي حِجْرِهِ ، ففَاضَتْ عَيْنَاهُ ، فَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ : أَتَبْكِي وَأَنْتَ تَنْهَى النَّاسَ ؟ قَالَ : إِنِّي لَمْ أَتَهُ عَنِ الْبُكَاءِ ، وَإِنَّمَا هَوَيْتُ عَنْ صَوْتَيْنِ أَحَبَّتَنِي فَأَجِرْتَنِي : صَوْتِ عِنْدِ نَعْمَةٍ لَمْ يُولَ بِهَا وَلَيْسَ ، وَصَوْتِ أُمِّهِ » .

شَيْطَانٍ ، وَصَوْتٍ عِنْدَ مُصِيبَةٍ : تَحْمَشُ وَجْوهُ ، وَشَقَّ جُيُوبٍ ، وَرَنَةٌ . وَهَذَا هُوَ رَنَةٌ ، وَمَنْ لَا يَرْحَمُ لَا يَرْحَمُ . لَوْلَا أَنَّهُ أَمَرَ حَقٌّ ، وَوَعَدَ صِدْقٌ ، وَأَنْ آخِرَنَا سَيَلَحِقُ أَوْلَنَا لَحَزْنَا عَلَيْكَ حَزْنًا هُوَ أَشَدُّ مِنْ هَذَا ، وَإِنَّا بِكَ لَمَحْزُونُونَ ، تَبْسِكِي الْعَيْنُ وَتَحْزَنُ الْقَلْبُ ، وَلَا تَقُولُ مَا يُسْخِطُ الرَّبَّ » قال الترمذى : هذا حديث حسن .

فانظر إلى هذا النهى المؤكّد بتسميته صوت الغناء صوتاً أحق ولم يقتصر على ذلك حتى وصفه بالفجور ، ولم يقتصر على ذلك حتى سماه من مزامير الشيطان ، وقد أقرّ النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أبا بكر الصديق على تسمية الغناء زمور الشيطان في الحديث الصحيح ، كما سيأتى ، فإن لم يستند التحريم من هذا لم نستفده من نهى أبدا . وقد اختلف في قوله « لا تفعل » وقوله « نهيت عن كذا » أيهما أبلغ في التحريم ؟ والصواب بلا ريب : أن صيغة « نهيت » أبلغ في التحريم ، لأن « لا تفعل » يحتمل النهى وغيره ، بخلاف الفعل الصريح .

فكيف يستعجز العارف بإباحة ما نهى عنه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ومما صوتنا أحق فاجرا ، ومزمور الشيطان ، وجعله والنيابة التي لعن فاعلها أخوين ؟ وأخرج النهى عنهما مخرجا واحدا ، ووصفهما بالحق والفجور وصفا واحدا .

وقال الحسن : صونان ملعونان : مزارع عند نغمة ، ورنة عند مصيبة . وقال أبو بكر الهذلي : قلت للحسن : أكان نساء المهاجرات يصنعن ما يصنع النساء اليوم ؟ قال : لا ، ولكن ههنا خممش وجوه ، وشق جيوب ، وثقف أشعار ، ولطم خدود ، ومزامير شيطان ، صونان قبيحان فاحشان : عند نغمة إن حدثت ، وعند مصيبة إن نزلت ، ذكر الله المؤمنين فقال :

(وَالَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مِّمَّا لِلنَّاسِ مِنَ الْمَحْرُومِ^(١)) .

وجعلتم أنتم في أموالكم حقا معلوما للمغنية عند النغمة ، والنائمة عند المصيبة .

فصل

وأما تسميته صوت الشيطان .

قد قال تعالى للشيطان وحيزه : (أَذْهَبَ فَمَنْ تَبِعَكَ مِنْهُمْ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا . وَاسْتَفْزِرْ مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ ، وَأَجْلِبْ عَلَيْهِمْ بِخَبْرِكَ ، وَرَجِّلْ ، وَشَارِكْهُمْ فِي الْأَمْوَالِ وَالْأَوْلَادِ ، وَعِذْهُمْ وَمَا يَبْغِيهِمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا ^(١)) .

قال ابن أبي حاتم في تفسيره : حدثنا أبي ، أخبرنا أبو صالح كاتب الليث ، حدثنا مطوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس : (وَاسْتَفْزِرْ مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ) .

قال : كل داع إلى معصية .
ومن المعلوم أن الغناء من أعظم الدواعي إلى المعصية ، ولهذا فسر صوت الشيطان به ،
قال ابن أبي حاتم : حدثنا أبي ، أخبرنا يحيى بن المغيرة ، أخبرنا جرير عن ليث عن مجاهد .

(وَاسْتَفْزِرْ مَنْ اسْتَطَاعَ مِنْهُمْ بِصَوْتِكَ) .

قال : استزل منهم من استطعت . قال : وصوته الغناء ، والباطل .
وبهذا الإسناد إلى جرير عن منصور عن مجاهد قال : صوته هو المزمار .
ثم روى بإسناده عن الحسن البصري قال : صوته هو الدف .

وهذه الإضافة إضافة تخصيص ، كما أن إضافة الخيل والرجل إليه كذلك ، فكل متكلم بغير طاعة الله ، ومصوت يبراع أو مزمار ، أو دف حرام ، أو طبل ، فذلك صوت الشيطان . وكل ساع في معصية الله على قدميه فهو من رجله ، وكل راكب في معصية الله فهو من خياله . كذلك قال السلف ، كما ذكر ابن أبي حاتم عن ابن عباس قال : رجله كل رجل مشى في معصية الله .

وقال مجاهد : كل رجل يقاتل في غير طاعة الله فهو من رجله .
وقال قتادة : إن له خيلا ورجلا من الجن والإنس .

فصل

وأما تسميته مزموور الشيطان .

ففي الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها قالت : « دَخَلَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَعِنْدِي جَارِيَتَانِ تَغْنِيَانِ بَغَاءَ بُعَاثٍ ^(١) ، فَاضْطَجَعَ عَلَى الْفِرَاشِ وَحَوَّلَ وَجْهَهُ . وَدَخَلَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَانْتَهَرَنِي . وَقَالَ : مِزْمَارُ الشَّيْطَانِ عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ؟ فَأَقْبَلَ عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : دَعُهُمَا ، فَلَمَّا غَفَلَ غَمَزَتْهُمَا فَخَرَجَتَا » .

فلم ينكر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على أبى بكر تسمية الغناء زممار الشيطان ، وأقرهما لأنهما جاريستان غير مكلفتين تغنيان بغناء الأعراب الذى قيل فى يوم حرب بعثت من الشجاعة والحرب ، وكان اليوم يوم عيد . فتوسع حزب الشيطان فى ذلك إلى صوت امرأة جميلة أجنبية ، أو صبي أمرد صوته فتنة ، وصورته فتنة ، يغنى بما يدعو إلى الزنى والفجور وشرب الخمر ، مع آلات اللهو التى حرمها رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فى عدة أحاديث ، كما سيأتى مع التصفيق والرقص وتلك الهيئة المنكرة التى لا يستحلها أحد من أهل الأديان ، فضلا عن أهل العلم والإيمان ، ويحتجون بغناء جويزيتين غير مكلفتين بنشيد الأعراب ونحوه فى الشجاعة ونحوها فى يوم عيد ، بغنى شبابة ولا دف ، ولا رقص ولا تصفيق ، ويدعون المحكم الضريح لهذا المتشابه . وهذا شأن كل مبطل .

نعم ، نحن لا نحرم ولا نكره مثل ما كان فى بيت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على ذلك الوجه ، وإنما نحرم نحن ومائتة أهل العلم والإيمان السماع المخالف لذلك ، وبالله التوفيق .

(١) بعثت : بضم الباء ، حسن كان للأوس . ويوم بعثت كان بين الأوس والخزرج .

فصل

وأما تسميته بالسمود :

قد قال تعالى : (أَفَمِنْ هَذَا الْحَدِيثِ تَعْجَبُونَ . وَتَضْحَكُونَ وَلَا تَبْكُونَ . وَأَنْتُمْ سَامِدُونَ ^(١)) .

قال عكرمة عن ابن عباس : الغناء في لغة حمير . يقال : اسمدى لنا ، أى غنى لنا ، وقال أبو زيد :

وَكُنَّ الْعَرِيفَ فِيهَا غِنَاءً لِلنَّدَامَى مِنْ شَارِبٍ مَسْمُودٍ

قال أبو عبيدة : المسمود : الذى غنى له ، وقال عكرمة : كانوا إذا سمعوا القرآن تغنوا ، فنزلت هذه الآية .

وهذا لا يناقض ما قيل في هذه الآية من أن السمود الغفلة والسهو عن الشيء ، قال المبرد : هو الاشتغال عن الشيء بهم لو فرح يتشاغل به ، وأنشد :

رَمَى الْحَدَثَانُ نِسْوَةَ آلِ حَرْبٍ بِمِقْدَارِ سَمْدَنْ لَهُ سُمُودَا

وقال ابن الأنبارى : السامد اللاهى ، والسامد السامى ، والسامد المتكبر ، والسامد القسام :

وقال ابن عباس في الآية : وأنتم مستكبرون . وقال الضحاک : أشرون بطرون .

وقال مجاهد : غضاب مبرطمون . وقال غيره : لاهون غافلون معرضون .

فالغناء يجمع هذا كله ويوجبه .

فهذه أربعة عشر اسما سوى اسم الغناء .

فصل

في بيان تحريم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الصريح لآلات الله والمعارف وسباق الأحاديث في ذلك .

عن عبد الرحمن بن غنم قال : حدثني أبو عمار ، أو أبو مالك الأشعري رضي الله عنهما أنه سمع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول :

« لَيْسَ كُونٌ مِنْ أُمَّتِي قَوْمٌ يَسْتَحِلُّونَ الْحَرَ وَالْخَرِيرَ وَالْمَعَارِفَ » .

هذا حديث صحيح ، أخرجه البخاري في صحيحه محتجا به ، وعلقه تعليقا جزوما به فقال « باب ما جاء فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه » وقال هشام بن عمار : حدثنا صدقة بن خالد ، حدثنا عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ، حدثنا عطية بن قيس الكلبي حدثني عبد الرحمن بن غنم الأشعري قال : حدثني أبو عمار ، أو أبو مالك الأشعري - والله ما كذبتني - أنه سمع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول :

« لَيْسَ كُونٌ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ يَسْتَحِلُّونَ الْحَرَ^(١) وَالْخَرِيرَ وَالْمَعَارِفَ ، وَلَيَنْزِلَنَّ أَقْوَامٌ إِلَى جَنْبِ عِلْمٍ ، يَرْوَحُ عَلَيْهِمْ بِسَارِحَةٍ لَهُمْ بِأَتْبِهِمْ لِحَاجَةٍ فَيَقُولُوا أَرْجِعْ إِلَيْنَا غَدًا ، فَيُبَيِّتُهُمُ اللَّهُ تَعَالَى وَيَضَعُ الْعِلْمَ ، وَيَمَسِّحُ آخَرِينَ قِرْدَةً وَخَنَازِيرَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » .

ولم يصنع من قدح في صحة هذا الحديث شيئا كابن حزم نصرته للمذهب الباطل في إباحة الملاحى ، وزعم أنه منقطع لأن البخاري لم يصل منده به .

وهو اب هذا الوهم من وجوه :

أحدها : أن البخاري قد لقي هشام بن عمار وسمع منه ، فإذا قال « قال هشام ، فهو بمنزلة قوله » عن هشام .

الثاني : أنه لو لم يسمع منه فهو لم يستجز الجزم به عنه إلا وقد صح عنه أنه حدث به ، وهذا كثيرا ما يكون لكثرة من رواه عنه عن ذلك الشيخ وشهرته . فالبخاري أبعد خلق الله من التلخيص .

الثالث : أنه أدخله في كتابه المسمى بالصحيح محججا به ، فلولا صحته عنده لما فعل ذلك :

الرابع : أنه علقه بصيغة الجزم ، دون صيغة التقرير ، فإنه إذا توقف في الحديث أو لم يكن على شرطه يقول « ويروى عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، ويذكر عنه » ، ونحو ذلك : فإذا قال : « قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم » فقد جزم وقطع بإضافته إليه .

الخامس : أنا لو أضربنا عن هذا كله صفحا فالحديث صحيح متصل عند غيره .
قال أبو داود في كتاب اللباس : حدثنا عبد الوهاب بن نجدة ، حدثنا بشر بن بكر عن عبد الرحمن بن يزيد بن جابر ، حدثنا عطية بن قيس قال : سمعت عبد الرحمن بن غنم الأشعري قال : حدثنا أبو عامر أو أبو مالك ، فذكره مختصرا . ورواه أبو بكر الإسماعيلي في كتابه الصحيح مستندا ، فقال : أبو عامر ، ولم يشك .

ووجه الدلالة منه : أن المعازف هي آلات اللهو كلها ، لا خلاف بين أهل اللغة في ذلك . ولو كانت خللا لما ذمهم على استحلالها ، ولما قرن استحلالها باستحلال الخمر والخمر . فإن كان بالحاء والراء المهملتين ، فهو استحلال الفروج الحرام . وإن كان بالحاء والزاي المعجمتين فهو نوع من الحرير ، غير الذي صح عن الصحابة رضی الله عنهم لبسه . إذ اتلوا نوحان : أحدهما : من حرير . والثاني : من صوف . وقد روى هذا الحديث بالوجهين .

وقال ابن ماجه في سننه : حدثنا عبد الله بن سعيد عن معاوية بن صالح عن حاتم ابن حريث عن ابن أبي مريم عن عبد الرحمن بن غنم الأشعري عن أبي مالك الأشعري رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم :

« لَيْسَ بَيْنَ نَاسٍ مِنْ أُمَّتِي الْخَمْرُ يَسْتَوْنَهَا بِغَيْرِ انْتِمَاءٍ ، يُعْرِفُ عَلَى رُؤُوسِهِمُ بِالْمَعَارِفِ وَالْمَغْنِيَّاتِ ، يَخْشِفُ اللَّهُ بِهِمُ الْأَرْضَ ، وَيَجْعَلُ مِنْهُمْ قِرْدَةً وَخَنَازِيرَ » .

وهذا إسناد صحيح . وقد تواعد مستحلى المعازف فيه بأن يخشف الله بهم الأرض ويمسخهم قردة وخنازير ، وإن كان الوعيد على جميع هذه الأفعال ، فلكل واحد قسط في الذم والوعيد .

وفي الباب من سهل بن سعد الساعدي ، وعمران بن حصين ، وعبد الله بن عمرو ،

وعبد الله بن عباس ، وأبي هريرة ، وأبي أمامة الباهلي ، وعائشة أم المؤمنين ، وعلى بن أبي طالب ، وأنس بن مالك ، وعبد الرحمن بن سابط ، والغازي بن ربيعة (١) .

ونحن نسوقها لتقربها عيون أهل القرآن ، وتشجى بها حلق أهل صحاح الشيطان .
فأما حديث سهل بن سعد ، فقال ابن أبي الدنيا : أخبرنا الهيثم بن خارجة حدثنا عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبي حازم عن سهل بن سعد الساعدي قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم :

« بَكُونُ فِي أُمَّتِي خَفًّ وَقَذًّ وَمَسْخًّ » ، قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ مَتَى ؟ قَالَ : إِذَا ظَهَرَتِ الْمَعَازِفُ وَالْقَيْنَاتُ وَاسْتَحْلَتِ الْخَمْرُ » .

وأما حديث عمران بن حصين . فرواه الترمذي من حديث الأعمش عن هلال بن يساف عن عمران بن حصين قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم : « بَكُونُ فِي أُمَّتِي قَذًّ وَخَسْفًّ وَمَسْخًّ » فقال رجل من المسلمين : متى ذلك يا رسول الله ؟ قال : إِذَا ظَهَرَتِ الْقِيَانُ ، وَالْمَعَازِفُ ، وَشَرِبَتِ الْخَمُورُ ، قال الترمذي : هذا حديث غريب .

وأما حديث عبد الله بن عمرو . فروى أحمد في مسنده وأبو دلود عنه أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال :

« إِنْ اللَّهَ تَعَالَى حَرَّمَ عَلَى أُمَّتِي الْخَمْرَ وَالْمَيْسِرَ وَالْكُوبَةَ وَالْقَبِيرَاءَ (٢) وَكُلَّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ » .

وفي لفظ آخر لأحمد « إِنْ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى أُمَّتِي الْخَمْرَ وَالْمَيْسِرَ وَالْمِزْرَ وَالْكُوبَةَ وَالْقَيْنِينَ » .
وأما حديث ابن عباس ففى المستند أيضا : عنه أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال : « إِنْ اللَّهَ حَرَّمَ الْخَمْرَ وَالْمَيْسِرَ وَالْكُوبَةَ ، وَكُلَّ مُسْكِرٍ حَرَامٌ » والْكُوبَةُ (٣) الطبل قاله صفيان ، وقيل : البربط . والقَيْن : هو الظنور بالحشية . والقَيْنين : الضرب به ، قاله ابن الأعرابي .

(١) هو الغازي بن ربيعة بن الناز ، بالفتح المعبية والغازي ، وقد خفف نداء النسبة ، لأبيه ربيعة ترجمة في الإصابة ، وفي أسد الغابة .

(٢) القبيراء : عراب يتخذ الخبث من اللذة . وهى أيضا : المزج بكم الميم وسكون الزاي . وتسمى المسكرة . وتسمى في زماننا هذا :- البربطة . وقيل : المزج يتخذ من الشعير والقمح أيضا .

(٣) في القاموس : الكوبية : بضم الكاف ، التهد ، والخطرنج . والطبل الصغير والظنور والبربطة .

وأما حديث أبي هريرة رضي الله عنه ، فرواه الترمذى عنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم :

« إِذَا اتَّخَذَ النَّبِيُّ دُولًا ، وَالْأَمَانَةُ مَغْنَمًا ، وَالزَّكَاةُ مَغْرَمًا ، وَتُعَلَّمَ الْعِلْمُ لِقَبْرِ الْعَدِيِّ ، وَأُطَاعَ الرَّجُلُ امْرَأَتُهُ ، وَعَقِيَ امُّهُ ، وَأَذَى صَدِيقُهُ ، وَأَفْصَى أَبَاهُ ، وَظَهَرَتِ الْأَصْوَاتُ فِي الْمَسَاجِدِ ، وَسَادَ الْقَبِيلَةَ فَاسِقُهُمْ ، وَكَانَ زَعِيمُ الْقَوْمِ أَرْذَلُهُمْ ، وَأَكْرَمُ الرَّجُلِ عَخَافَةُ شَرِّهِ ، وَظَهَرَتِ الْقَيْنَاتُ وَالْمَعَارِفُ ، وَشَرِبَتِ الْخُمُرُ ، وَلَمَعَ آخِرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ أَوَّلُهَا ، فَلْيَرْتَقِبُوا عِنْدَ ذَلِكَ رِيحًا خَمْرَاءَ ، وَزَلْزَلَةً وَخَسْفًا وَمَسْخًا ، وَقَدْ لَهَا آيَاتٌ تَتَابَعُ كِنِظَامٍ بِالْقَطِيعِ سِلْكَهُ فَتَتَابَعُ » .

قال الترمذى : هذا حديث حسن غريب

وقال ابن أبي الدنيا : حدثنا عبد الله بن عمر الجشمى : حدثنا سليمان بن سالم أبو داود حدثنا حسان بن أبي سنان ، عن رجل ، عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم :

« يُمَسِّحُ قَوْمٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قِرَدَةً وَخَنَازِيرَ . قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَلَيْسَ يَشْهَدُونَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ؟ قَالَ : بَلَى ، وَيَصُومُونَ وَيُصَلُّونَ ، وَيَحْجُونَ . قِيلَ فَمَا بَالُهُمْ ؟ قَالَ : اتَّخَذُوا الْمَعَارِفَ وَالذُّفُوفَ وَالْقَيْنَاتِ ، فَبَاتُوا عَلَى شُرْبِهِمْ وَلَهْوِهِمْ ، فَأَصْبَحُوا وَقَدْ مَسِيخُوا قِرَدَةً وَخَنَازِيرَ » .

وأما حديث أبي أمامة الباهلي ، فهو في مسند أحمد والترمذى عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال :

« بَيْتٌ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي عَلَى أَكْلِ وَشُرْبٍ ، وَلَهْوٍ وَلَعِبٍ ، ثُمَّ يُصْبِحُونَ قِرَدَةً وَخَنَازِيرَ ، وَيُبَيْتُ عَلَى أَحْيَاءٍ مِنْ أَخْيَلِهِمْ رِيحٌ ، فَيَنْفِسُهُمْ كَمَا نَسَفَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِاسْتِحْلَالِهِمْ الْخُمُرَ ، وَضَرْبِهِمْ بِالذُّفُوفِ ، وَاتِّخَاذِهِمُ الْقَيْنَاتِ » .

في إسناده فرقد السبخى ، وهو من كبار الصالحين : ولكنه ليس بقوى في الحديث : وقال الترمذى : تكلم فيه يحيى بن سعيد وقد روى عنه الناس :

وقال ابن أبي الدنيا : حدثنا عبد الله بن عمر الجشمى : حدثنا جعفر بن سليمان حدثنا

فوقد السبخى : حدثنا قتادة عن سعيد بن المسيب قال : حدثني عاصم بن عمرو البجلي عن أبي أمامة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال :

« يَبَيْتُ قَوْمٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى طُعْمٍ ، وَشُرْبٍ وَلَهْوٍ ، فَيُصْبِحُونَ وَقَدْ مُسِخُوا قِرْدَةً وَخَنَازِيرَ ، وَلَيُصِيبُهُمْ خُفٌّ وَقَذْفٌ حَتَّى يَصْبِحَ النَّاسُ فَيَقُولُونَ : خُسِفَ اللَّيْلَةُ بِدَارِ فُلَانٍ ، خُسِفَ اللَّيْلَةُ بِبَنِي فُلَانٍ ، وَلَيُرْسَلَنَّ عَلَيْهِمْ حِجَارَةٌ مِنَ السَّمَاءِ كَمَا أُرْسِلَتْ عَلَى قَوْمِ لُوطٍ ، عَلَى قَبَائِلَ فِيهَا ، وَعَلَى دُورٍ فِيهَا ، وَلَيُرْسَلَنَّ عَلَيْهِمُ الرِّيحُ الْقَتِيمُ الَّتِي أَهْلَكَتْ عَادًا ، بِشُرْبِهِمُ الْخَمْرَ وَأَكْلِهِمُ الرِّبَا وَاتِّخَاذِهِمُ الْقَبَائِلَ ، وَقَطْلِهِمُ الرِّحِمَ » .

وفي مسند أحمد من حديث عبيد الله بن زحر عن علي بن يزيد عن القاسم عن أبي أمامة عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال :

« إِنَّ اللَّهَ يَمْتَحِنُ رَحْمَةً وَهُدًى لِلْعَالَمِينَ ، وَأَمَرَنِي أَنْ أُنْحَقَ الزَّامِيرَ وَالْكِبَارَاتِ (١) يَغْنِي الْبَرَائِطَ ، وَالْمَعَارِيفَ وَالْأَوْتَانَ ، الَّتِي كَانَتْ تُعْبَدُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ » .
قال البخاري : عبيد الله بن زحر ثقة ، وعلي بن يزيد ضعيف ، والقاسم بن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن ثقة .

وفي الترمذي ومسند أحمد بهذا الإسناد بعينه : أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال :

« لَا تَلْبِسُوا الْقَبَائِلَ ، وَلَا تَشْرَوْهُنَّ ، وَلَا تَمْلُوهُنَّ ، وَلَا خَيْرَ فِي نِجَارَةٍ فِيهِنَّ وَتَمْنُهُنَّ كَرَامٌ » .
وفي مثل هذا نزلت هذه الآية :

(وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ (٢)) الآية .

وأما حديث عائشة رضي الله عنها : فقال ابن أبي الدنيا : حدثنا الحسن بن محبوب ، حدثنا أبو النضر جاشم بن القاسم ، حدثنا أبو معشر ، عن محمد بن المنكدر ، عن عائشة رضي

(١) في القاموس : لكبر - بالتحريك ، كجبل - الأصف . والعامية تقول : كبار ، كطاح ، والعليل

الجمع : كبار - كجمال - وأكابر . (٢) لقها آية ٦ .

الله تعالى عنها قالت : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم : يكون في أمي
خسف وصيغ وقذف ، قالت عائشة : يا رسول الله ، وهم يقولون لا إله إلا الله ؟ فقال :
إذا ظهرت القيانات ، وظهر الزنى ، وشربت الخمر ، ولبس الحرير ، كان ذا عند ذا .
وقال ابن أبي الدنيا أيضا : حدثنا محمد بن ناصح ، حدثنا بقية بن الوليد عن يزيد
ابن عبد الله الجهني ، حدثني أبو العلاء عن أنس بن مالك أنه دخل على عائشة رضي الله عنها
ورجل معه ، فقال لها الرجل : يا أم المؤمنين ، حدثينا عن الزلزلة . فقالت : إذا
استباحوا الزنى ، وشربوا الخمر ، وضربوا بالمعازف ، غار الله في سماءه . فقال : ترتل
بهم ، فإن تابوا وفرغوا وإلا لعلنا عليهم ، قال قلت : يا أم المؤمنين ، أعباب لهم ؟
قالت : بل موعظة ورحمة وبركة للمؤمنين ، ونكال وعذاب وسخط على الكافرين ،
قال أنس : ما سمعت حديثا بعد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنا أشد به
فروحا مني بهذا الحديث .

وأما حديث علي فقال ابن أبي الدنيا أيضا : حدثنا الربيع بن تغلب حدثنا فرج بن
مضالة عن يحيى بن سعيد عن محمد بن حل عن علي رضي الله عنه قال : قال رسول الله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم :

« إِذَا عَمِلْتُ أُمِّي خَمْسَ عَشْرَةَ خُصْلَةً حَلَّ بِهَا الْبَلَاءُ . قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ،
وَمَا هُنَّ ؟ قَالَ : إِذَا كَانَ لِلْعَمِّ دَوْلًا ، وَالْأَمَانَةُ تَمَنَّا ، وَالرَّكَاءَةُ تَفَرَّمَا ، وَأَطَاعَ
الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ وَعَقَّ أُمَّهُ ، وَبَرَّ صَدِيقَهُ وَجَنَّا أَبَاهُ ، وَارْتَفَعَتِ الْأَصْوَاتُ فِي الْمَسَاجِدِ ،
وَكَانَ زَعِيمُ الْقَوْمِ أَرْدَلَهُمْ ، وَأَكْرَمَ الرَّجُلُ حَافَةَ ثَرَرِهِ ، وَشَرِبَتِ الْخُورُ ، وَلَبَسَ
الْحَرِيرُ ، وَاتَّخَذَتِ الْقِيَانُ ، وَلَقِنَ آخِرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ أُولَئِكَ . فَأَيُّكُمْ يَتَّقِي ذَلِكَ رِيحًا
تَحْرَأُ وَخَشَنًا وَمَسْخًا . »

حدثنا عبد الجبار بن عاصم قال : حدثنا أبو طالب قال حدثنا إسماعيل بن عياش
عن عبد الرحمن التميمي عن عباد بن أبي علي عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم أنه قال : « تمسخ طائفة من أمي قرودة وطائفة مختلير ،
وهذه بطائفة ، ويرسل على طائفة الريح المقيم ، بأنهم شربوا الخمر ، ولبسوا الحرير
وقتلوا القيان ، وضربوا بالنخوف . »

وأما حديث أنس رضى الله عنه . فقال ابن أبي الدنيا : حدثنا أبو عمر وهرون بن
 همر القرشي ، حدثنا الحبيب بن كثير عن أبي بكر اللبلى عن قتادة عن أنس رضى الله
 عنه قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « ليكونن في هذه الأمة خسف
 وقذف ومسح ، وذلك إذا شربوا الخمر ، واتخذوا القينات ، وضربوا بالمعازف » .
 قال : وأنبأنا أبو إسحاق الأزدي : حدثنا إسماعيل بن أبي أويس : حدثني عبد الرحمن
 ابن زيد بن أسلم عن أحد ولد أنس بن مالك ، وعن غيره ، عن أنس بن مالك قال :
 قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم :
 « لَيَبْيِتَنَّ رِجَالٌ عَلَى أَكْلِ وَشُرْبٍ وَغَرْفٍ ، فَيُصْبِحُونَ عَلَى أَرَائِكِهِمْ تَمْشُوخِينَ
 قِرْدَةً وَخَنَازِيرَ » .

وأما حديث عبد الرحمن بن سابط . فقال ابن أبي الدنيا : حدثنا إسحاق بن إسماعيل
 حدثنا جرير ، عن أنبان بن تغلب عن عمرو بن مرة عن عبد الرحمن بن سابط قال : قال
 رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « يكون في أمي خسف وقذف ومسح ،
 قالوا : ففي ذلك يا رسول الله ؟ قال : إذا أظهروا المعازف ، واستحلوا الخمر » .
 وأما حديث الغزالي بن ربيعة . فقال ابن أبي الدنيا : حدثنا عبد الجبار بن عاصم
 حدثنا إسماعيل بن عياش عن عبيد الله بن عبيد عن أبي العباس الهمداني عن عمارة بن
 راشد عن الغزالي بن ربيعة - رفع الحديث - قال « يمسخن قوم وهم على أريكتهم
 قردة وخنازير ، بشرهم الخمر ، وضربهم بالرباط والقيان » .

قال ابن أبي الدنيا : وحدثنا عبد الجبار بن عاصم قال : حدثني المغيرة بن المغيرة عن
 صالح بن خالد رفع ذلك إلى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه قال « ليستحلن
 ناس من أمي الخمر والحمر والمعازف ، وليأتين الله على أهل حاضر منهم عظيم يجبل
 حتى ينبذه عليهم ويمسح آخرون قردة وخنازير » .

قال ابن أبي الدنيا : حدثنا هرون بن عبيد الله ، حدثنا يزيد بن هرون ، حدثنا
 أنس أبو شيان الهذلي قال : قلت لفرقد السبخي : أخبرني يا أبا يعقوب من تلك
 الغرائب التي قرأت في التوراة . فقال : يا أبا شيان ، والله ما أكتب على ربي ، مرتين
 أو ثلاثا ، لقد قرأت في التوراة : ليكونن مسح وخسف وقذف في أمة محمد صلى الله
 تعالى عليه وآله وسلم في أهل القبلة ، قال : قلت : يا أبا يعقوب ما أعلمهم ؟ قال :

بالمخاضهم القينات ، وضربهم بالدفوف ، ولباسهم الحرير والذهب ، وثمن بقيت حتى
تُرى أعمالا ثلاثة ، فاستيقن واستعد واحذر . قال : قلت : ما هي ؟ قال : إذا تكافأ
الرجال بالرجال ، والنساء بالنساء (١) ، ورغبت العرب في آنية العجم ، فعند ذلك .
قلت له : العرب خاصة ؟ قال : لا ، بل أهل القبلة ، ثم قال : والله ليقذفن رجال من
السماء بحجارة يشدخون بها في طرقهم وقبائلهم كما فعل بقوم لوط . ولمسخن آخرون
قردة وخنزير كما فعل ببنى إسرائيل . وليخسفن بقوم كما خسف بقارون .

وقد تظاهرت الأخبار بوقوع المسخ في هذه الأمة ، وهو مفيد في أكثر الأحاديث
بأصحاب الفناء وشاوي الخمر ، وفي بعضها مطلق .

قال سالم بن أبي الجعد : ليأتين على الناس زمان يمتعون فيه على باب رجل ينتظرون
أن يخرج إليهم فيطلبون إليه حاجه ، فيخرج إليهم وقد مسخ قردا أو خنزيرا ، ولم ير
الرجل على الرجل في حانوته يبيع فيرجع إليه وقد مسخ قردا أو خنزيرا .

وقال أبو هريرة رضي الله عنه : لا تقوم الساعة حتى يمشي الرجلان إلى الأمر يعملانه
فيمسح أحدهما قردا أو خنزيرا . فلا يمنع الذي نجا منهما ما رأى بصاحبه أن يمشي إلى
شأنه ذلك حتى يقضي شهوته . وحي يمشي الرجلان إلى الأمر يعملانه ، فيخسف
بأحدهما فلا يمنع الذي نجا منهما ما رأى بصاحبه أن يمشي لشأنه ذلك ، حتى يقضي
شهوته منه .

وقال عبد الرحمن بن غنم : سيكون حيان متجاوزين ، فيشق بينهما نهر ، فيستقيان
منه ، قبسهم واحد ، يقبس بعضهم من بعض ، فيصبحان يوما من الأيام قد خسف
بأحدهما والآخر حي .

وقال عبد الرحمن بن غنم أيضا : يوشك أن يقعد اثنان على رجا بطحنان فيمسح
أحدهما والآخر ينظر .

وقال مالك بن دينار : بلغني أن رجلا تكون في آخر الزمان وظلم ، فيفرغ الناس إلى
علمهم ، فيجدونهم قد مسخوا .

قال بعض أهل العلم : إذا اتصف القلب بالمسكر والخلابة والفسق ، وانصبغ بذلك

(١) المراد استغناء الرجال بالمرأة عن الزواج بالنساء ، واستغناء النساء عن الرجال بالرجال ، وهذه
مخالف لأحكام الدين .

حقيقا ثامنا صار صاحبه على خلق الحيوان الموصوف بذلك : من القردة : واختازير
توغيرها . ثم لا يزال يتزايد ذلك الوصف فيه حتى يبدو على صفحات وجهه بدوا خفيا
ثم يقوى ويتزايد حتى يصير ظاهرا على الوجه ، ثم يقوى حتى يقلب الصورة الظاهرة
كما قلب الهيئة الباطنة . ومن له فراسة تامة يرى على صور الناس مسخامن صور الحيوانات
التي تخلقوا بأخلاقها في الباطن ، فقل " أن ترى غتالا مكارا مخادعا ختارا إلا وعلى وجهه
مسخة قرد ، وقل أن ترى رافضيا إلا وعلى وجهه مسخة خنزير ، وقل " أن ترى شرها
نهما ، نفسه نفس كلية إلا وعلى وجهه مسخة كلب ، فالظاهر مرتبط بالباطن أتم ارتباطا ،
فإذا استحسنت الصفات المذمومة في النفس قويت على قلب الصورة الظاهرة ، ولهذا
خوف النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من سابق الإمام في الصلاة بأن يجعل الله
صورته صورة حمار لمشابته للحمار في الباطن ، فإنه لم يستفد بمسابقة الإمام إلا فساد
صلاته وبطلان أجره فإنه لا يسلم قبله ، فهو شبيه بالحمار في البلادة ، وعدم الفطنة :

إذا عرف هذا فأحق الناس بالمسخ هؤلاء الذين ذكروا في هذه الأحاديث فهم
أبرع الناس مسخا قردة وخنازير ، لمشابته لهم في الباطن ، وعقوبات الرب تعالى ،
نعوذ بالله منها جارية على وفق حكمته وعدله .

وقد ذكرنا شبه المغنين والمفتونين بالسماح الشيطاني ، ونقضناها نقضا وإبطالا في
كتابنا الكبير في السماح ، وذكرنا الفرق بين ما يحركه سماح الآيات وما يحركه سماح
الآيات ، وذكرنا الشبه التي دخلت على كثير من العباد في حضوره حتى عدوه من القرب ،
فن أحب الوقوف على ذلك فهو مستوفى في ذلك الكتاب ، وإنما أشرنا هنا إلى نبله
يسيرة في كونه من مكائد الشيطان ، وبالله التوفيق .

فصل

ومن مكائده التي بلغ فيها مراده : مكيدة التحليل ، الذي لعن رسول الله صلى الله
تعالى عليه وآله وسلم فاعله وشبيهه بالتيس المستعار ، وعظم بسببه العار والشتار ، وجر
المسلمين به الكفار ، وحصل بسببه من الفساد مالا يحصى إلا رب العباد ، واستكرت له
التيس المستعارات ، وضاعت به ذرعا النفوس الآيات ، ونفرت منه أشد من نفورها
من السفاح وقالت : لو كان هذا نكاحا صحيحا لم يلعن رسول الله صلى الله تعالى عليه

وآله وسلم من أتى بما شرعه من النكاح . فالنكاح سنته ، وفاعل السنة مقرب غير ملعون والمطل مع وقوع اللعنة عليه بالتيس المستعار مقرون . فقد سماه رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالتيس المستعار ، وسماه السلف بمسماة النار . فلو شاهدت الحرائر المصونات على حوائث المحالين متبدلات ، تنظر المرأة إلى التيس نظر الشاة إلى شفرة الجازر ، وتقول : ياليتني قبل هذا كنت من أهل المقابر ، حتى إذا تشارطا على ما يجلب اللعنة والمقت ، نهض واستبعها خلفه للوقت بلا زفاف ولا إعلان ، بل بالتخفى والسكمان ، فلا جهاز ينقل ، ولا فراش إلى بيت الزوج يحول ، ولا صواحب يهدينها إليه ، ولا مصلحات يجلبنها عليه ، ولا مهر مقبوض ولا مؤخر ولا نفقة ولا كسوة تقدّر ، ولا وليمة ولا نثار ، ولا دف ولا إعلان ولا شعار . والزواج يبذل المهر وهذا التيس يطأ بالأجر ، حتى إذا خلا بها وأرخى الحجاب ، والمطلق والولى واقفان على الباب ، فلا ليظهرها بمائه النجس الحرام ، ويطيها بلعنة الله ورسوله عليه الصلاة والسلام . حتى إذا قضيا عرس التحليل ، ولم يحصل بينهما المودة والرحمة التي ذكرها الله تعالى في التنزيل . فإنها لا تحصل باللعن الصريح ، ولا يوجبها إلا النكاح الجائر الصحيح . فإن كان قد قبض أجره ضاربه سلفا وتعجيلا وإلا حبسها حتى تعطيه أجره طويلا . فهل سمعتم زوجا لا يأخذ بالساق حتى يأخذ أجرته بعد الشرط والاتفاق ؟ حتى إذا طهرها وطيبها ، وخلصها بزعمه من الحرام وجنبا قال لها : اعترفي بما جرى بيننا ليقع عليك الطلاق ، فيحصل بعد ذلك بينكما الائتنام والاتفاق . فتأتى المصخمة إلى حضرة الشهود فيسألونها : هل كان ذلك ؟ فلا يمكنها الجحود ، فيأخذون منها أو من المطلق أجرا ، وقد أرقوها من أمرها عسرا . هذا ، وكثير من هؤلاء المستأجرين للضراب يحلل الأم وابنتها في عقدين ويجمع مائه في أكثر من أربع وفي رحم أختين . وإذا كان هذا من شأنه وصفته ، فهو حقيق بما رواه عبد الله بن مسعود رضى الله تعالى عنه قال :

« لَمَنْ رَسَوُا اللَّهَ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ الْمُحَلَّلَ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ » .

رواه الحاكم في الصحيح والترمذي وقال : حديث حسن صحيح . قال : والعمل عليه عند أهل العلم ، منهم عمر بن الخطاب ، وعثمان بن عفان ، وعبد الله بن عمر رضى الله عنهم . وهو قول الفقهاء من التابعين .

ورواه الإمام أحمد في مسنده ، والتسائي في سننه بإسناد صحيح ولفظهما :

« لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ الْوَائِمَةَ وَالْمُوتِئِمَةَ ، وَالْوَاصِلَةَ وَالْمَوْصُولَةَ ، وَالْمُحْلَلَ وَالْمُحْلَلُ لَهُ ، وَآكِلُ الرِّبَا وَمُؤْكِلُهُ » .

وفي مسند الإمام أحمد وسنن التسائي أيضا : عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال :

« آكِلُ الرِّبَا وَمُؤْكِلُهُ وشَاهِدُهُ ، وَكَاتِبُهُ ، إِذَا عَلِمُوا بِهِ ، وَالْوَاصِلَةُ ، وَالْمُسْتَوْصِلَةُ ، وَلَا يَرَى الضَّدْقَةَ ، وَالْمُتَدَيِّ فِيهَا ، وَالْمُرْتَدُّ عَلَى عَقِبَيْهِ أَعْرَابِيًّا بَعْدَ هِجْرَتِهِ . وَالْمُحْلَلُ وَالْمُحْلَلُ لَهُ : مَكْمُونُونَ عَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » .

وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه عن النبي محمد صلى الله تعالى عليه وسلم : أنه لعن المحلل والمحلل له ، رواه الإمام أحمد وأمل السنن كلهم غير التسائي .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعن الله المحلل والمحلل له ، رواه الإمام أحمد بإسناد رجاله كلهم ثقات ، وثقهم ابن معين وغيره .

وقال الترمذي في كتاب العلل : سألت أبا عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري عن هذا الحديث ؟ فقال هو حديث حسن ، وعبد الله بن جعفر الخزازي صدوق ثقة ، وعثمان بن محمد الأحمسي ثقة .

وقال أبو عبد الله بن ماجه في سننه : حدثنا محمد بن يشار ، حدثنا أبو عامر عن زائدة ابن صالح عن سلمة بن وهران عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : لعن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم المحلل والمحلل له ،

وعن ابن عباس أيضا قال : « سُبِّلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ مِنَ الْمُحْلَلِ ؟ فَقَالَ : لَا ، إِلَّا نِكَاحَ رَغَبَةٍ ، لَا نِكَاحَ دَلَّةٍ وَلَا اسْتِهْزَاءٍ بِكِتَابِ اللَّهِ ، ثُمَّ تَذَوَّقُ الْمُسَيْلَةَ » .

رواه أبو إسحاق الجوزجاني في كتاب المترجم ، قال : أخبرنا إبراهيم بن إسماعيل بن

أبي حنيفة عن داود بن حصين عن عكرمة عنه . وهؤلاء كلهم ثقات إلا إبراهيم فإن كثيرا من الحفاظ يضمونه والشافعي حسن الرأي فيه ، ويحتاج بحديثه .

وعن عتبة بن عامر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم

« أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِالْتَّيْسِ الْمُسْتَعَارِ ؟ قَالُوا : بَلَى ، يَا رَسُولَ اللَّهِ . قَالَ : هُوَ الْمَحْلَلُّ . لَعَنَ اللَّهُ الْمَحْلَالَ وَالْمُحْلَلَّ لَهُ » .

ورواه ابن ماجه بإسناد رجاله كلهم موثقون ، لم يجرح واحد منهم .

وعن عمرو بن دينار ، وهو من أعيان التابعين ، أنه سئل عن رجل طلق امرأته ، فجاء رجل من أهل القرية بغير علمه ولا علمها فأخرج شيئا من ماله فتزوجها ليحلها له . فقال : لا ثم ذكر أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سئل عن مثل ذلك .

« فَقَالَ : لَا حَتَّى يَنْكِحَ مُرْتَقِيًا لِنَفْسِهِ . فَإِذَا قَعَلَ ذَلِكَ لَمْ يَحِلَّ لَهُ حَتَّى يَذُوقَ الْمُسَيْلَةَ » .

ورواه أبو بكر بن أبي شيبة في المصنف بإسناد جيد .

وهذا المرسل قد احتج به من أرسله . فدل على ثبوته عنده ، وقد عمل به أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كما سيأتى . وهو موافق لبقية الأحاديث الموصولة : ومثل هذا حجة باتفاق الأئمة ، وهو والذي قبله نص في التحليل المنوى ، وكذلك حديث نافع عن ابن عمر رضى الله عنهما « أن رجلا قال له : امرأة تزوجتها أحلها لزوجها ، ثم يأمرنى ، ولم يعلم ؟ قال : لا ، إلا نكاح رغبة ، إن أعجبك أمسكتها وإن كرهتها فارقها . وإن كنا لنعد هذا على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سفاحا » ذكره شيخ الإسلام في إبطال التحليل (١) .

فصل

وأما الآثار عن الصحابة .

ففي كتاب المصنف لابن أبي شيبة ، وستن الأثرم ، والأوسط لابن المنذر ، عن عمر

(١) كتاب « إقامة الدليل على إبطال التحليل » لشع الإسلام أحمد بن حنبل .

عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال : لا أوتي بمحلل ولا محلل له إلا رجمنها .
ولفظ عبد الرزاق وابن المنذر : لا أوتي بمحلل ولا محلة إلا رجمنها . وهو صحيح
عن عمر .

وقال عبد الرزاق : عن معمر والزهرى عن عبد الملك بن المغيرة قال : سئل ابن
عمر رضي الله عنهما عن تحليل المرأة لزوجها ؟ فقال : ذاك السفاح ، ورواه ابن
أبي شيبة .

وقال عبد الرزاق : أخبرنا الثوري عبد الله بن شريك العامري ، قال : سمعت
ابن عمر رضي الله تعالى عنهما سئل عن رجل طلق ابنة عم له ، ثم رغب فيها وندم .
فأراد أن يزوجه رجل يحللها له ، فقال ابن عمر رضي الله عنهما : كلاهما زان وإن
مكث عشرين سنة (١) ؛ أو نحو ذلك ، إذا كان الله يعلم أنه يريد أن يحللها له .

قال : وأخبرنا معمر عن الثوري عن الأعمش عن مالك بن الحارث عن ابن عباس
رضي الله عنهما - وسأله رجل - فقال : إن عمتي طلق امرأته ثلاثاً ؟ فقال : إن عمك
عصى الله فأندمه ، وأطاع الشيطان فلم يجعل له مخرجاً ، قال : كيف ترى في رجل يحللها ؟
قال : من يخادع الله يخدعه .

وعن سليمان بن يسار قال : رفع إلى عثمان رضي الله عنه رجل تزوج امرأة ليحلها
لزوجها ، ففرق بينهما ، وقال : لا ترجع إليه إلا بتركاح رغبة غير دلسة . رواه أبو إسحق
الجوزجاني في كتاب المترجم ، وذكره ابن المنذر عنه في كتاب الأوسط .

وفي المذهب لأبي إسحق الشيرازي عن أبي مرزوق التجيبي : أن رجلاً أتى عثمان رضي
الله عنه فقال : إن جاري طلق امرأته في غضبه ولتي شدة ، فأردت أن أجتنب نفسي
ومالي ، فأتزوجها ثم أبني بها ثم أطلقها فترجع إلى زوجها الأول ، فقال له عثمان رضي
الله عنه : لا تنكحها إلا بتركاح رغبة .

وذكر أبو بكر الطرطوشي في خلافة عن يزيد بن أبي حبيب عن علي بن أبي طالب
رضي الله عنه في المحلل : لا ترجع إليه إلا بتركاح رغبة غير دلسة ولا استهزاء بكتاب

(١) في نسخة « مثنى مثنى » .

للعن . وعمل رضي الله عنه هو ممن روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم . أنه لعن المحلل ، فقد جعل هذا من التحليل .

وروى ابن أبي شيبة في مصنفه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : لعن الله المحلل والمحلل له ، وهو ممن روى عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعن المحلل . وقوله فسر به بما قصد به التحليل وإن لم تعلم به المرأة . فكيف بما انفقا عليه وتراضيا وتعاقدا على أنه نكاح لعنة لا نكاح رغبة ؟ .

وذكر ابن أبي شيبة عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : لعن الله المحلل والمحلل له . وروى الجوزجاني بإسناد جيد عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه مثل عن رجل تزوج امرأة ليحلها لزوجها فقال : لعن الله الحال والمحلل له .

قال شيخ الإسلام : وهذه الآثار عن عمر وعثمان وعلى وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم ، مع أنها مخصوص فيما إذا قصد التحليل ولم يظهره ولم يتواطأ عليه ، فهي مينة أن هذا هو التحليل ، وهو المحلل الملعون على لسان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم . فإن أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أعلم بمزاده ومقصوده لاسيما إذا رويوا حديثا وفسروه بما يوافق الظاهر . هذا مع أنه لم يعلم أن أحدا من أصحاب رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فرق بين تحليل وتحليل ، ولا رخص في شيء من أنواعه ، مع أن المطلقة ثلاثا مثل امرأة رفاعة القرظي (١) قد كانت تختلف إليه المدة الطويلة وإلى خلفائه لتعود إلى زوجها ، فيمنعونها من ذلك ، ولو كان التحليل جائزا

(١) تناول ابن القيم مسألة المحلل في كتابه : إعلام الموقعين ، ٣ / ٢٤ دار الطباعة المنيرية لما قاله : " فهذه المسألة - مسألة المحلل - ما تغيرت الفتوى بها بحسب الأزمنة كما عرفت لما رأته الصحابة ، لأنهم رأوا مفسدة تتابع الناس في إيقاع الثلاث لا تتدفع إلا بلفظاتها عليهم . فرأوا مصلحة الإضفاء أقوى من مفسدة الفروج . ولم يكن باب التحليل الذي لعن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فاعله مفتوحا بوجه ما ، بل كانوا أهد خلق الله في المنع منه ، وتوجه حرم فاعله بالرجم . وكانوا حائلين بالطلاق المأذون فيه وغيره . وأما في هذه الأزمان التي قد اشتكت الفروج فيها إلى ربها من مفسدة التحليل وفتح ما يرتكبه المحللون مما هو مدبل حتى في عين الدين ، وشجى في حقوق المؤمنين من قبائح تشمت أعداء الدين به ، ويمنع كثيرا من يرد النحول فيه بسببه ، بحيث لا يحيط بقضائيلها خطاب ولا يحصرها كتاب ، يراها المؤمنون كلهم من أفبح القبائح ويهبطونها من أعظم الفضائع . قد قلبت من الدين رسمه ، وغيرت من اسمه ، وضمخ التبين المستعار فيها المطلقة بهيئة التحليل ، ودمم أنه قد طبعها التحليل . فبانه العجب . .

لعننا رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على ذلك فإنها لم تكن تعد من يحللها لو كان التحليل جائزا .

قال والأدلة الدالة على أن هذه الأحاديث النبوية قصد بها التحليل ، وإن لم يشترط في العقد ، كثيرة جدا ليس هذا موضع ذكرها ، انتهى .

ذكر الآثار عن التابعين

قال عبد الرزاق : أخبرنا معمر عن قتادة قال : إذا نوى النكاح ، أو المنكح ، أو المرأة ، أو أحد منهم التحليل فلا يصلح .

أخبرنا ابن جريج قال : قلت لعطاء : المحلل عامدا ، هل عليه عقوبة ؟ قال : ما علمت وإنى لأرى أن يعاقب . قال : وكلهم إن تمالئوا على ذلك مسيئون ، وإن أعظموا الصداق .

أخبرنا معمر عن قتادة قال : إن طلقها المحلل فلا يحل لزوجها الأول أن يقربها إذا كان نكاحه على وجه التحليل .

أخبرنا ابن جريج قال : قلت لعطاء : فطلق المحلل ، فراجعها زوجها ؟ قال : يفرق بينهما .

أخبرنا معمر عن سمع الحسن يقول ، في رجل تزوج امرأة يحللها ولا يعلمها ؟ فقال الحسن : اتق الله ، ولا تكن مسمار نار في حدود الله .

قال ابن المنذر : وقال إبراهيم النخعي : إذا كان نية أحد الثلاثة : الزوج الأول ، أو الزوج الآخر ، أو المرأة أنه محلل ، فنكاح الآخر باطل ، ولا تحل للأول .

قال : وقال الحسن البصري : إذا هم أحد الثلاثة بالتحليل فقد أفسد .

قال : وقال بكر بن عبد الله المزني في الحال والمحلل له : أولئك كانوا يسمون في الجاهلية : التيس المستعار .

قال : وقال عبد الله بن أبي نعيم عن مجاهد في قوله تعالى :

(إِنْ ظَنَنْتُمْ أَنْ يُقِيمَا حَدُودَ اللَّهِ) .

قال : إن ظنا أن نكاحهما على غير دلالة . ورواه ابن أبي حاتم في التفسير عنه .

وقال هشيم : أخبرنا سيار عن الشعبي : أنه سئل عن رجل تزوج امرأة كان زوجها طلقها ثلاثا قبل ذلك : أیطلقها ليرجع إلى زوجها الأول ؟ فقال : لا ، حتى يحدث نفسه أنه يعمر معها وتمعر معه . أى تقيم معه ، رواه الجوزجاني .

وروى عن النخعي ، حدثنا يحيى بن عبد الملك بن أبي غنبة : حدثنا عبد الملك عن عطاء في الرجل يطلق المرأة ، فينطلق الرجل الذي يتحزن له ، فيتزوجها من غير مؤامرة منه ، فقال : إن كان تزوجها ليحلها له لم تحل له ، وإن كان تزوجها يريد إمساكها ، فقد حلت له .

وقال سعيد بن المسيب : في رجل تزوج امرأة ليحلها لزوجها الأول ، ولم يشعر بذلك زوجها الأول ولا المرأة ، قال : إن كان إنما نكحها ليحلها ، فلا يصلح ذلك لهما ولا تحل له . رواه حرب في مسائله .

وعنه أيضا قال : إن الناس يقولون : حتى يجامعها ، وأنا أقول : إذا تزوجها زوجها صحيحا لا يريد بذلك إحلالها ، فلا بأس أن يتزوجها الأول . رواه سعيد بن منصور عنه .

فهؤلاء الأئمة الأربعة أركان التابعين . وهم : الحسن ، وسعيد بن المسيب ، وعطاء ابن أبي رباح وإبراهيم النخعي .

وقال أبو الشعثاء جابر بن زيد : في رجل تزوج امرأة ليحلها لزوجها الأول ، وهو لا يعلم ، قال : لا يصلح ذلك ، إذا كان تزوجها ليحلها .

ذكر الآثار عن تابعي التابعين ومن بعدهم

قال ابن المنذر : ومن قال إن ذلك لا يصلح إلا نكاح رغبة ، مالك بن أنس ، والليث بن سعد ، وقال مالك رحمه الله : يفرق بينهما على كل حال ، وتكون الفرقة فسحا بغير طلاق .

وقال سفيان الثوري : إذا تزوجها ، وهو يريد أن يحلها لزوجها ، ثم بدا له أن يمسكها لا يعجبني إلا أن يفارق ويستقبل نكاحا جديدا .

قال أحمد بن حنبل : جيد .

وقال إسحاق : لا يحل له أن يمسكها . لأن الحلل لم تم له عقدة النكاح :

وكان أبو حبيد يقول بقول الحسن والنخعي .

وقال الجوزجاني : حدثنا إسماعيل بن سعيد قال : سألت أحمد بن حنبل عن الرجل يتزوج المرأة وفي نفسه أن يحللها لزوجها الأول ولم تعلم المرأة بذلك ؟ فقال : هو محلل وإذا أراد بذلك الإحلال فهو ملعون .
قال الجوزجاني : وبه قال أبو ب .

وقال ابن أبي شيبة : لست أرى أن ترجع بهذا النكاح إلى زوجها الأول .
قال الجوزجاني : وأقول : إن الإسلام دين الله الذي اختاره واصطفاه ، وطهره ، حقيق بالتوفيق والصيانة على الله بعباده ، وينزه عما أصبح أبناء الملل من أهل الذم يعيرون به المسلمين ما على ما تقدم فيه من الشئ عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولعنه عليه ثم ساق الأحاديث المرفوعة في ذلك والآثار .

ومن المساجد مطروحة هذه الأحاديث والآثار عن الصحابة بقوله تعالى :

(فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَدَأُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ) (١) .

والذي أنزلت عليه هذه الآية هو الذي لعن المحلل والمحلل له ، وأصحابه أعلم الناس بكتاب الله تعالى فلم يجعلوه زوجا وأبطلوا نكاحه ولعنوه .
وأعجب من هذا قول بعضهم : نحن نحتج بكونه سماه محلا فلولا أنه أثبت الحل لم يكن محلا .

فيقال : هذه من العظام ، فإن هذا يتضمن أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لعن من فعل السنة التي جاء بها وفعل ما هو جائز صحيح في شريعته ، وإنما سماه محلا لأنه أحل ما حرم الله ، فاستحق اللعنة . فإن الله سبحانه حرمها على المطلق حتى تنكح زوجا غيره . والنكاح اسم في كتاب الله وسنة رسوله للنكاح الذي يتعارفه الناس بينهم نكاحا ، وهو الذي شرع إعلانه والضرب عليه بالدفوف والوليمة فيه ، وجعل للإبراء والسكن ، وجعله الله مودة ورحمة ، وجرت العادة فيه بضد ما جرت به في نكاح المحلل .

فإن المحلل لم يدخل على نفقة ولا كسوة ولا سكنى ولا إعطاه مهر ، ولا يحصل به نسب ولا صهر ، ولا قصد المقام مع الزوجة وإنما دخل عارية كالتيس المستعار للضراب ، ولهذا شبهه به النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثم لعنه ، فعلم قطعاً لاشك فيه أنه ليس هو الزوج المذكور في القرآن ، ولأنكاحه هو النكاح المذكور في القرآن ، وقد فطر الله سبحانه قلوب الناس على أن هذا ليس بنكاح ولا المحلل بزواج ، وأن هذا منكر قبيح تعير به المرأة والزوج والمحلل والولي ، فكيف يدخل هذا في النكاح الذي شرعه الله ورسوله وأحبه وأخبر أنه سنته ، ومن رغب عنه فليس منه ؟

وتأمل قوله تعالى : (فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا) .

أي فإن طلقها هذا الثاني ، فلا جناح عليهما وعلى الأول أن يتراجعا : أي ترجع إليه بعقد جديد ، فأتى بحرف « إن » الدالة على أنه يمكنه أن يطلق وأن يقيم ، والتحليل الذي يفعله هؤلاء لا يتمكن الزوج فيه من الأمرين ، بل بشرطون عليه أنه متى وطئها فهي طالق ، ثم لما علموا أنه قد لا يخبر بوطئها ولا يقبل قولها في وقوع الطلاق ، انتقلوا إلى أن جعلوا الشرط لإخبار المرأة بأنه دخل بها ، فبمجرد إخبارها بذلك تطلق عليه : والله سبحانه شرع النكاح للوصلة الدائمة وللإستمتاع ، وهذا النكاح جعله أصحابه سبياً لانقطاعه ولو وقع الطلاق فيه فإنه متى وطئ كان وطؤه سبياً لانقطاع النكاح ، وهذا ضد شرع الله .

وأيضاً فإن الله سبحانه جعل نكاح الثاني وطلاقه واحداً كنكاح الأول وطلاقه واحداً . فهذا زوج وهذا زوج . وهذا نكاح ، وهذا نكاح . وكذلك الطلاق . ومعلوم أن نكاح المحلل وطلاقه واحداً لا يشبه نكاح الأول ولا طلاقه ، ولا اسمه كاسمه ، ذلك زوج راغب ، قاصد للنكاح ، باذل للمهر ، ملتزم للنفقة والسكنى والكسوة وغير ذلك من خصائص النكاح : والمحلل يرى من ذلك كله ، غير ملتزم لشيء منه .

وإذا كان الله تعالى ورسوله قد حرم نكاح المتعة مع أن قصد الزوج الإستمتاع بالمرأة ، وأن يقيم معها زماناً ، وهو ملتزم لحقوق النكاح ، فالمحلل الذي ليس له غرض أن يقيم مع المرأة إلا قدر ما يترؤ عليها ، كالتيس المستعار لذلك ثم يفارقها ، فهو بالتحريم .

وسمعت شيخ الإسلام يقول : نكاح المتعة خير من نكاح التحليل من عشرة أوجه :
أحدها : أن نكاح المتعة كان شروعا في أول الإسلام ، ونكاح التحليل لم يُشرع في
زمن من الأزمان .

الثاني : أن الصحابة تمتعوا على عهد النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، ولم يكن
في الصحابة محلل قط .

الثالث : أن نكاح المتعة مختلف فيه بين الصحابة ، فأباحه ابن عباس ، وإن قيل إنه
رجع عنه . وأباحه عبد الله بن مسعود . ففي الصحيحين عنه قال :

« كُنَّا نَفْرُؤُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، وَلَيْسَ لَنَا نِسَاءٌ .
فَقُلْنَا: أَلَا تَخْتَصِي؟ فَهَانَا عَنْ ذَلِكَ، ثُمَّ رَخَّصْنَا أَنْ تَنْكِحَ الْمَرْأَةَ بِالتُّؤْبِ إِلَى أَجَلٍ .
ثُمَّ قَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرِمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ) (١) .
وَفَتَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ بِهَا مَشْهُورَةٌ .

قال عُروة : قام عبد الله بن الزبير بمكة فقال : إن ناسا أعمى الله قلوبهم ، كما أعمى
أبصارهم ، يفتنون بالمتعة ، يُعرِضُ بعبد الله بن عباس . فناده ، فقال : إنك جلفٌ
جافٌ ، فلمعري لقد كانت المتعة تُفعل على عهد إمام المتقين ، يريد رسول الله صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم ، فقال له ابن الزبير : فجرب نفسك : فوالله لئن فعلتها
لأرجمَنَّك بأحجارك .

فهذا قول ابن مسعود وابن عباس في المتعة ، وذاك قولهما وروايتهما في نكاح التحليل .
الرابع : أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم لم يجيء عنه في لعن المستمتع
والمستمتع بها حرف واحد . وجاء عنه في لعن المحلل والمحلل له وعن الصحابة ما قد تقدم .
الخامس : أن المستمتع له غرض صحيح في المرأة ، ولها غرض أن تقيم معه مدة
النكاح . فغرضه المقصود بالنكاح مدة ، والمحلل لا غرض له سوى أنه مستنار للضراب
كالتيس . فنكاحه غير مقصود له ولا للمرأة ولا للولي ، وإنما هو كما قال الحسن :
مسمار نار في حدود الله . وهذه التسمية مطابقة للمعنى .

قال شيخ الإسلام : يريد الحسن : أن المسمار هو الذي يثبت الشيء المسمور ،
فكذلك هذا يثبت تلك المرأة لزوجها ، وقد حرمها الله عليه .

السادس : أن المستمتع لم يحتل على تحليل ما حرم الله ، فليس من المخادعين الذين يخادعون الله كأنما يخادعون الصبيان ، بل هو ناكح ظاهرا وباطنا ، والمحلل ماكر مخادع متخذ آيات الله هزوا . ولذلك جاء في وعيده ولعنه ما لم يحق في وعيد المستمتع مثله ولا قريب منه .

السابع : أن المستمتع يريد المرأة لنفسه ، وهذا هو سر النكاح ومقصوده ، فيريد بنكاحه حلها له ، ولا يوطؤها حراما . والحلل لا يريد حلها لنفسه ، وإنما يريد حلها لغيره ولها سمي محللا ، فأين من يريد أن يُحلَّ له وطء امرأة يخاف أن يوطأها حراما إلى من لا يريد ذلك ، وإنما يريد بنكاحها أن يُحلَّ وطأها لغيره ؟ فهذا ضد شرع الله ودينه ، وضد ما وُضِعَ له النكاح .

الثامن : أن الفطر السليمة والقلوب التي لم يتمكن منها مرض الجهل والتقليد تنفر من التحليل أشد تنافرا ، وتُعبر به أعظم تعبير ، حتى إن كثيرا من النساء تعبر المرأة به أكثر مما تعبرها بالزنا . ونكاح المتعة لا تنفر منه الفطر والعقول ، ولو نفرت منه لم يُبَحَّ في أول الإسلام .

التاسع : أن نكاح المتعة يشبه إجارة الدابة مدة لركوب ، وإجارة الدار مدة للانتفاع والسكنى ، وإجارة العبد للخدمة مدة ، ونحو ذلك مما للبازل فيه غرض صحيح . ولكن لما دخله التوقيت أخرجه عن مقصود النكاح الذي شرع بوصف الدوام والاستمرار . وهذا بخلاف نكاح المحلل ، فإنه لا يشبه شيئا من ذلك ، ولهذا شبهه الصحابة رضي الله عنهم بالسفاح ، وشبهوه باستعارة التيس للضراب .

العاشر : أن الله سبحانه نصب هذه الأسباب كالبيع والإجارة والهبة والنكاح ، مفضية إلى أحكام جعلها مسيات لها ومقتضيات . فجعل البيع سببا لملك الرقبة . والإجارة سببا لملك المتعة أو الانتفاع . والنكاح سببا لملك البضع وحل الوطء . والحلل مناقض معاكس لشرع الله تعالى ودينه ، فإنه جعل نكاحه سببا لتمليك المطلق البضع وإحلاله له ، ولم يقصد بالنكاح ما شرعه الله له من ملكه هو للبضع وحله له ، ولأله غرض في ذلك ولا دخل عليه . وإنما قصده أمرا آخر لم يشرع له ذلك السبب ولم يجعل طريقا له .

الحادى عشر : أن المحلل من جنس المنافق ، فإن المنافق يظهر أنه مسلم ملتزم لعقد الإسلام ظاهرا وباطنا . وهو في الباطن غير ملتزم له . وكذلك المحلل يظهر أنه زوج ،

وأنه يريد النكاح ، ويسمى المهر ، ويشهد على رضى المرأة وفق الباطن بخلاف ذلك ، لا يريد أن يكون زوجا ، ولا أن تكون المرأة زوجة له ، ولا يريد بذل الصداق ، ولا القيام بحقوق النكاح . وقد أظهر خلاف ما أبطن وأنه يريد لذلك . والله يعلم والخاصرون والمرأة وهو والمطلق أن الأمر كذلك ، وأنه غير زوج على الحقيقة ، ولا هى امرأته على الحقيقة .

الثانى عشر : أن نكاح المحلل لا يشبه نكاح أهل الجاهلية ، ولا نكاح أهل الإسلام ، فكان أهل الجاهلية يتعاطون فى أنكحتهم أمورا منكرا ، ولم يكونوا يرضون نكاح التحليل ولا يفعلونه : ففى صحيح البخارى عن عروة بن الزبير أن عائشة رضى الله عنها أخبرته : أن النكاح فى الجاهلية كان على أربعة أنحاء : فنكاح منها نكاح الناس اليوم : يخطب الرجل إلى الرجل وليته أو ابنته فيصدقها ثم ينكحها . ونكاح آخر : كان الرجل يقول لامرأته إذا طهرت من طمئها : أرسلى إلى فلان ، فاستبضى منه ، فيعتزها زوجها ولا يمسها أبدا ، حتى يتبين حملها من ذلك الرجل الذى تستبضع منه ، فإذا تبين حملها أصابها زوجها إذا أحب ، وإنما يفعل ذلك رغبة نجابة الولد ، فكان هذا النكاح نكاح الاستبضاع . ونكاح آخر : يجتمع الرهط مادون العشرة ، فيدخلون على المرأة ، كلهم يصيبها فإذا حملت ووضعت ومرت ليالى بعد أن تضع حملها أرسلت إليهم فلم يستطع رجل منهم أن يمتنع ، حتى يجتمعوا عندها فتقول لهم : قد عرفتم الذى كان من أمركم ، وقد ولدت ، فهو ابنك يا فلان ، تسمى من أحببت باسمه ، فيلحق به ولدها ، لا يستطيع أن يمتنع منه . ونكاح رابع : يجتمع الناس الكثير فيدخلون على المرأة ، لا تمتنع ممن جاءها وهن البغايا . كن ينصبن على أبوابهن رايات تكون علما ، فن أرادهن دخل عليهن ، فإذا حملت إحداهن ووضعت حملها جمعوا لها ودعوا لهم القافة ، ثم ألحقوا ولدها بالذى يرون فالنات به ودعى ابنته لا يمتنع من ذلك . فلما بعث الله تعالى محمدا صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بالحق هدم نكاح الجاهلية كله ، إلا نكاح الناس اليوم .

ومعلوم أن نكاح المحلل ليس من نكاح الناس الذى أشارت إليه عائشة رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أقره ولم يهدمه ، ولا كان أهل الجاهلية يرضون به ، فلم يكن من أنكحتهم ، فإن القطر والأمم تنكره وتعير به .

فصل

وسبب هذا كله معصية الله ورسوله ، وطاعة الشيطان في إيقاع الطلاق على غير الوجه الذى شرعه الله ، والله سبحانه ينفذ الطلاق فى الأصل ، كما روى أبو داود من حديث عبد الله بن عمر رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم :

« أَبْغَضُ الْخَلَائِلِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى الطَّلَاقُ » .

وفى سنن ابن ماجه من حديث أبى موسى رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم :

« مَا بَالُ قَوْمٍ يَلْعَبُونَ بِحُدُودِ اللَّهِ يَقُولُ : قَدْ طَلَّقْتُكَ ، قَدْ رَاجَعْتُكَ ، قَدْ طَلَّقْتُكَ » .

وفى صحيح مسلم عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم :
« إِنَّ إِبْلِيسَ يَضَعُ عَرْشَهُ عَلَى الْمَاءِ ، ثُمَّ يَبْتَثُ سَرَائِيَهُ ، فَأُذْنَاكُم مِّنْزِلَةً أَكْظَمَهُمْ فِتْنَةً ، يَجِيءُ أَحَدَهُمْ فَيَقُولُ : قَدْ فَعَلْتُ كَذَا وَكَذَا ، فَيَقُولُ : مَا صَنَعْتُ شَيْئًا . قَالَ : وَيَجِيءُ أَحَدَهُمْ فَيَقُولُ : مَا تَرَكْتُهُ حَتَّى فَرَّقْتُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَهْلِهِ ، قَالَ : فَيُذْنِبُ مِنْهُ ، أَوْ قَالَ فَيَلْتَزِمُهُ ، وَيَقُولُ : نَعَمْ أَنْتَ أَنْتَ » .

فالشيطان وحزبه قد أغروا بإيقاع الطلاق والتفريق بين المرء وزوجه ، وكثيرا ما يندم المطلق ولا يصبر عن امرأته ولا تطاوعه نفسه أن يصبر عنها إلى أن تزوج زواج رغبة تبقى فيه مع الزوج إلى أن يموت عنها أو يفارقها إذا قضى منها وطره ، ولا بد له من المرأة فيهرع لمد التحليل وهو حيلة من عشر حيل نصبوها للناس .

إحداها : التحيل على عدم وقوع الطلاق ، وهو نوعان : تحيل على عدم وقوعه مع صحة النكاح بالتسريع ، فيأمرونه أن يقول لها : إذا طلقك ، أو إذا وقع عليك طلاق فانت طالق قبله ثلاثا ، فلا يمكن أن يقع عليها الطلاق بعد هذا ، لا مطلقا ولا مقيدا

حند المسرحين ، فسدوا باب الطلاق وجعلوا المرأة كالغلل في عنت الزوج ، لاسييل له إلى طلاقها أبدا .

الحيلة الثانية : التحيل على عدم وقوع الطلاق ، يكون النكاح فاسدا ، فلا يقع فيه الطلاق ، ويتحيلون لبيان فساد منه وجوه :

منها : أن عدالة الولي شرط في صحته ، فإذا كان في الولي ما يقدر في عدالته فالتكاح باطل ، فلا يقع فيه الطلاق ، والقوادح كثيرة ، فلا تكاد تفتش فيمن شئت إلا وجدت فيه قادحا .

ومنها : أن عدالة الشهود شرط ، والشاهد يفسق بجلوسه على مقعد حرير ، أو استناده إلى مستند حرير ، أو جلوسه تحت خراكة حرير ، أو تجمره بمجمرة فضة ونحو ذلك مما لا يسكاد يخلو البيت منه وقت العقد ونحو ذلك .

فيا للعجب ! يكون الوطء جلالا ، والنسب لاحقا ، والنكاح صحيحا ، حتى يقع الطلاق ، فحينئذ يطلب وجوه إفساده .

الحيلة الثالثة : التحيل بالمخالفة ، حتى يفعل المحلوف عليه ، فإذا فعله تزوجها بمقد جديد .

الحيلة الرابعة : إذا وقع القاس في الرأس ، وحث ولا بد ، اشترى غلاما دون البلوغ وزوجه بها وأمرها أن تمكنه من لبلاج الحشفة هناك ، فإذا فعل وهبها إياه فأنفسح نكاحها بملكه فتمتد وترد إلى المطلق : فإن عجزوا عن ذلك وأعوزهم انتقلوا إلى :

الحيلة الخامسة : وهي استكراء التيس الملعون المستعار لينزوا عليها ويحلها بزعمه ، فهذه خمس حيل للخاصة .

وأما جهال العامة فلما رأوا أن المقصود التحيل على ردّها إلى المطلق بأي طريق اتفق ، قالوا : المقصود هو الرجوع ، والحيلة مقصودة لغيرها ، وأعيان الحيل ليست مقصودة فاستنبطوا لهم خمس حيل أخرى .

إحداها : أن يأمروا المحلل بأن يطأها برجله ، فيطؤها ، وهي قاعدة أو مضطجعة برجله ثم يخرج ، ورأوا أن الوطء بالرجل أسهل عليهم وأقل مفسدة من الوطء بالآلة ، فإنه إذا كان كلاهما غير مقصود فأكثر أقل فسلحا كان أقرب إلى المقصود :

الحيلة الثانية : أن تكون حاملا فتلد ذكرا ، وكأنهم قاسوا الذكر الذى شقها خارجا على الذكر الذى يشقها داخلا ، وهذا من جنس قياس التيسر الملعون على الزوج المقصود .

الحيلة الثالثة : أن يصب المحلل عليها دهننا يشربه جسدها ولا يطؤها ، وكأنهم قاسوا تقرب جسدها للدهن وسريانه فيه على شربه للطحنة وسريانه فيه .

الحيلة الرابعة : السفر عنها أو سفرها عنه ، فإذا قدم ظن أن ذلك كاف عن الزوج ، ولا أحرى من أين أتى إليهم الشيطان ذلك ، وكأنهم ظنوا أنهم قد التقوا من الآن ، وأن السفر قطع حكم ما مضى رأسا .

الحيلة الخامسة : أن يجتمعا على عرفات ، فإذا وقف بها على الجبل لم يحتاج بعد ذلك إلى زوج آخر عندهم . وقد سئلنا نحن وغيرنا عن ذلك وصممناه منهم .

فصل

واعلم أن من اتقى الله فى طلاقه ، فطلق كما أمره الله ورسوله ، وشرعه له . أغناه عن ذلك كله ، ولهذا قال تعالى ، بعد أن ذكر حكم الطلاق المشروع :

(وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا ^(١)) .

قلو اتقى الله عامة المطلقين لاستغنوا بتقواه عن الآصار والأغلال ، وللسكر والاحتيال . فإن الطلاق الذى شرعه الله سبحانه : أن يطلقها طاهرا من غير جماع ، ويطلقها واحدة ، ثم يدعها حتى تنقضى عدتها ، فإن بدا له أن يمسكها فى العدة أمسكها ، وإن لم يراجعها حتى انقضت عدتها أمكنه أن يستقبل العقد عليها من غير زوج آخر ، وإن لم يكن له فيها غرض لم يضرها أن تزوج غيره . فمن فعل هذا لم يندم ، ولم يحتاج إلى حيلة زوج ولا تحليل .

ولهذا سئل ابن عباس عن رجل طلق امرأته مائة ؟ فقال عصيت ربك ، وفارقت امرأتك ، لم تنق الله فيجعل لك مخرجا .

وقال سعيد بن جبير : جاء رجل إلى ابن عباس فقال : لاني طلقْتُ امرأتِي **أَلَهَا** . فقال : أما ثلاث فتحرم عليك امرأتك ، وبقيتين وزر ، اتخذت آيات الله هزوا . وقال مجاهد : كنت عند ابن عباس فجاءه رجل ، فقال : إنه طلق امرأته ثلاثا : فسكت ، حتى ظننت أنه راذها إليه ، ثم قال : ينطاق أحدكم فيركب الأحموقة (١) ، ثم يقول : يا ابن عباس ، يا ابن عباس ، وإن الله تعالى قال :

(وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا) .

وإنك لم تتق الله ، فلا أجد لك مخرجا ، عصيت ربك ، وبانت منك امرأتك ، ذكره أبو داود .

وقد روى النسائي عن محمود بن لبيد قال :

« أَخْبَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عَنْ رَجُلٍ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثَ تَطْلِيقَاتٍ جَمِيعًا ، فَقَامَ غَضَبَانٌ ، ثُمَّ قَالَ : أَيْلُغَبُ بِكِتَابِ اللَّهِ وَأَنَا بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ ؟ حَتَّى قَامَ رَجُلٌ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَلَا أَقْتُلُهُ ؟ » .

وهذه الآثار موافقة لما دل عليه القرآن ، فإن الله سبحانه إنما شرع الطلاق مرة بعد مرة ولم يشرعه جملة واحدة أصلا . قال تعالى :

(الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ^(٢)) .

والمرتان في لغة العرب ، بل وسائر لغات الناس إنما تكون لما يأتي مرة بعد مرة ، فهذا القرآن من أوله إلى آخره ، وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وكلام العرب قاطبة شاهد بذلك ، كقوله تعالى :

(سَمِعْتُهُمْ مَرَّتَيْنِ^(٣)) وقوله : (أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ^(٤)) وقوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ^(٥)) .

(١) الأحموقة : السفينة القديدة . والغليش .

(٢) البقرة آية ٢٨٨ . (٣) البقرة آية ١٧٦ . (٤) النور آية ٥٨ .

ثم فسرهما بالأرفاق الثلاثة (١) ، وشواهد هذا أكثر من أن تحصي .

ثم قال سبحانه : (فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ) (٢) .

فهذه هي المرة الثالثة .

فهذا هو الطلاق الذي شرعه الله سبحانه وتعالى مرة بعد مرة بعد مرة ، فهذا شرعه من حيث العدد .

وأما شرعه من حيث الوقت فشرع الطلاق للعدة . وقد فسرته النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأن يطلقها طاهرا من غير جماع . فلم يشرع جمع ثلاث ، ولا تطليقتين ، ولم يشرع الطلاق في حيض ، ولا في طهر وطها فيه . وكان المطلق في زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كله . وزمن أبي بكر كله . وصدر من خلافة عمر رضي الله عنهما إذا طلق ثلاثا يحسب له واحدة . وفي ذلك حديثان صحيحان أحدهما رواه مسلم في صحيحه والثاني رواه الإمام أحمد في مسنده .

فأما حديث مسلم : فرواه من طريق ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس رضي الله عنهما قال :

« كَانَ الطَّلَاقُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَأَبَى بَكْرٍ وَسَنَتَيْنِ مِنْ خِلَافَةِ عُمَرَ : طَلَاقُ الثَّلَاثِ وَاحِدَةٌ ، فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ : إِنَّ النَّاسَ قَدْ اسْتَفْتَوْا فِي أَمْرِ كَانَتْ لَهُمْ أَنَاةٌ ، فَلَوْ أَمْضَيْنَاهُ عَلَيْهِمْ ؟ فَأَمْضَاهُ عَلَيْهِمْ » .

وفي صحيحه أيضا عن طاوس : أن أبا الصهباء قال لابن عباس :

« هَاتِ مِنْ هُنَيَّانِكَ : أَلَمْ يَكُنِ الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، وَأَبَى بَكْرٍ وَاحِدَةٌ ؟ فَقَالَ : قَدْ كَانَ ذَلِكَ . فَلَمَّا كُنَ فِي عَهْدِ عُمَرَ تَتَابَعَ النَّاسُ (٣) فِي الطَّلَاقِ فَأَجَارَهُ عَلَيْهِمْ » .

(١) وهي قوله تعالى : (وَمَنْ بَدَلَ النِّكَاحَ فَجُنْدٌ مِمَّنْ يَتَّبِعُونَ فِي الْغَيْرِ) ومن بعد صلاة الفجر .

(٢) البقرة آية ٢٢٩ .

(٣) الطلاق — بالياء المشددة — التراجع والقبول والرجوع في النكاح ، وركوب الأمر على خلاف الرشد .

وفي لفظ لأبي داود ، أن رجلا يقال له : أبو الصهباء ، كان كثير السؤال لابن عباس . قال : أما علمت أن الرجل كان إذا طلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأبي بكر ، وصدرنا من إمارة عمر رضى الله عنهما ؟ فقال ابن عباس بلى ، كان الرجل إذا طلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأبي بكر . وصدرنا من إمارة عمر رضى الله عنهما . فلما رأى الناس قد تتابعوا فيها قال : أجروهن عليهم . هكذا في هذه الرواية « قبل أن يدخل بها » وبها أخذ إسحاق بن راهويه وخلق من السلف ، جعلوا الثلاث واحدة في غير المدخول بها . وسائر الروايات الصحيحة ليس فيها « قبل الدخول » ولهذا لم يذكر مسلم منها شيئا .

وهذا الحديث قد رواه عن ابن عباس ثلاثة نفر : طاوس وهو أجل من روى عنه ، وأبو الصهباء العدوى ، وأبو الجوزاء . وحديثه عند الحاكم في المستدرک . ولفظه « أن أبا الجوزاء أتى ابن عباس فقال : أتعلم أن الثلاث كن يرددن على عهد رسول الله عليه الصلاة والسلام إلى واحدة ؟ قال : نعم » قال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه .

ورواية طاوس نفسه عن ابن عباس ليس في شيء منها « قبل الدخول » وإنما حكى فلك طاوس عن سؤال أبي الصهباء لابن عباس ، فأجابه ابن عباس بما سأله عنه . ولعله إنما بلغه جعل الثلاث واحدة في حق مطلق قبل الدخول . فسأل عن ذلك ابن عباس ، وقال « كانوا يجعلونها واحدة » فقال له ابن عباس « نعم » أى الأمر على ما قلت . وهذا لا مفهوم له ، فإن التقييد في الجواب وقع في مقابلة تقييد السؤال . ومثل هذا لا يعتبر مفهوما .

نعم ، لو لم يكن السؤال مقيدا بقييد المستؤل الجواب كان مفهوما معتبرا . وهذا كما إذا سئل عن فارة وقعت في سمن ، فقال :

« إِذَا وَقَعَتِ الْفَارَةُ فِي السَّمَنِ فَأَلْقُوهَا وَمَا حَوْلَهَا وَكُلُّوهُ » .

لم يدل ذلك على تقييد الحكم بالسمن خاصة .

وبالجملة فغير المدخول بها فرد من أفراد النساء ، فذكر النساء مطلقا في أحكام الحديث وذكر بعض أفرادهن في الحديث الآخر لا تمارض بينهما :

وأما الحديث الآخر فقال أبو داود في سننه: حدثنا أحمد بن صالح، حدثنا عبد الرزاق
 لمصرنا ابن جريج قال: أخبرني بعض بني أبي رافع مولى النبي صلى الله تعالى عليه وآله
 وسلم، عن عكرمة عن ابن عباس قال:

« طَلَّقَ عَبْدُ بَرِيدٍ أَبُورُكَانَةَ وَإِخْوَتَهُ، أُمُّ رُكَانَةَ ^(١) وَنَكَحَ امْرَأَةً مِنْ
 مَرْبِئَةَ، فَجَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَتْ: مَا يُغْنِي عَنِّي إِلَّا
 كَمَا تُغْنِي هَذِهِ الشَّعْرَةَ، لِشَعْرَةٍ أَخَذْتُهَا مِنْ رَأْسِهَا ^(٢)، فَفَرَّقَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ، فَأَخَذَتْ
 النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ حِمِيَّةً، فَدَعَا بِرُكَانَةَ وَإِخْوَتِهِ، ثُمَّ قَالَ لِحِلْسَانِهِ
 أَتَرَوْنَ فَلَانًا يُشَبِّهُ مِنْهُ كَذَا وَكَذَا مِنْ عَبْدِ بَرِيدٍ، وَفَلَانًا يُشَبِّهُ مِنْهُ كَذَا وَكَذَا؟
 قَالُوا نَعَمْ: فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ: طَلَّقْهَا، فَفَعَلَ، فَقَالَ: رَاجِعِ
 امْرَأَتَكَ أُمُّ رُكَانَةَ، فَقَالَ: إِنِّي طَلَّقْتُهَا ثَلَاثًا يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: قَدْ عَلِمْتُ،
 رَاجِعِي، وَتَلَا: (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقَ النِّسَاءَ فَطَلَّقُوهُنَّ لِمَدَّتِهِنَّ وَأَخْصُوا
 الْعِدَّةَ ^(٣)) الْآيَةَ .

فأمره أن يراجعها وقد طلقها ثلاثاً، وتلا الآية التي هي وما بعدها صريحة في كون
 الطلاق الذي شرعه الله لعباده هو الطلاق الذي يكون للعدة، فإذا شارفت انقضاءها،
 فلما أن يمسخها بمعروف أو يفارقها بمعروف، وأنه سبحانه شرعه على وجه التوسعة
 والتيسير، فلعل المطلق أن يندم، فيكون له سبيل إلى الرجعة، وهو قوله تعالى:
 (لَا تَذَرِي لَمَلٍّ أَلَفَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا ^(١)) .

فأمره بالمراجعة، وتلاوة الآية كاف في الاستدلال على ما كان عليه الحال:
 فإن قيل: فهذا الحديث فيه مجهول، وهو بعض بني أبي رافع، والمجهول لا تقوم
 به حجة.

(١) يعني أن عبد بريد هو أبو ركانة وإخوته ركانة - فمجهول بالجر عطف على ركانة:

(٢) تريد بذلك أنه عتيق، أو لا يقضى حاجتها.

(٣) الطلاق آية ١

فالجواب من ثلاثة أوجه :

أحدها : أن الإمام أحمد قد قال في المسند : حدثنا سعد بن إبراهيم : حدثنا أبي عن محمد بن إسحق قال : حدثني داود بن الحصين عن عكرمة مولى ابن عباس عن ابن مجلس قال : « طلق ركانة بن عبد يزيد - أخو المطلب - امرأته ثلاثا في مجلس واحد فحزن عليها حزنا شديدا ، فسأله رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم : كيف طلقتم ؟ قال : طلقناها ثلاثا ، قال : في مجلس واحد ؟ قال : نعم ، قال : فلأنما تلك واحدة ، فارجعها إن شئت . قال : فارجعها » قال « وكان ابن عباس يرى أن الطلاق عند كل طهر » .
ورواه الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد المقدمي في مختاراته التي هي أصح من صحيح الحاكم .

فهذا موافق للأول ، وكلاهما موافق لحديث طاوس ، وأبي الصهباء ، وأبي الجوزاء عن ابن عباس : وطاوس وعكرمة أعلم أصحاب ابن عباس : فإن عكرمة كان مولاة مصاحبا له وكان يقبده على العلم . وكان طاوس خاصا عنده يجتمع به كثيرا ويدخل عليه مع الخاصة . وكان طاوس وعكرمة يفتيان بأن الثلاث واحدة . وكذلك ابن إسحق لما صرح عنده هذا الحديث أفتى بموجبه ، وكان يقول :
« جَهْلَ الشَّئِ قَبْرُؤُ الْيَتَامَى » .

فروا هذا الحديث أنتم به وعملوا به .

وعن ابن عباس فيه روايتان . إحداهما : موافقة عمر رضى الله عنه تأديبا وتعزيرا للمطلقين . والثانية : الإفتاء بموجبه .

وروى حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس : وحسبك بهذا السند صحة وجلالة « إذا قال : أنت طالق ثلاثا بضم واحد ، فهي واحدة » ذكره أبو داود في السنن .

الوجه الثاني : أن هذا المجهول هو من التابعين ، من أبناء مولى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم . ولم يكن الكذب مشهورا فيهم . والقصة معروفة محفوفة . وقد تابعه عليها داود بن الحصين ، وهذا يدل على أنه حفظها .

الوجه الثالث : أن روايته لم يعتمد عليها وحدها ، فقد ذكرنا رواية داود بن الحصين

وحديث أبي الصهباء . فذهب أن وجود روايته وعدمها سواء ، ففي حديث داود كفاية ، وقد زالت شهية تدليس ابن إسحاق بقوله « حدثني » ، وقد احتج الأئمة بهذا السند بعينه في حديث تقدير العرايا بخمسة أوسق أو دونها ، وأخذوا به (١) وعملوا بموجبه ، مع مخالفة عرومات الأحاديث الصحيحة في منع بيع الرطب بالتمر له (٢) .

فالقول بهذه الأحاديث موافق لظاهر القرآن ، ولأقوال الصحابة ، وللقياس ومصالح بني آدم .

أما ظاهر القرآن : فإن الله سبحانه شرع الرجعة في كل طلاق ، إلا طلاق غير المدخول بها ، والمطلقة طلقة ثالثة بعد الأولتين ، وليس في القرآن طلاق بائن قط إلا في هذين الموضعين . وأحدهما بائن غير محرم . والثاني بائن محرم . وقال تعالى :

(الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ) .

والمرتان ما كان مرة بعد مرة كما تقدم .

وأما القياس ، فإن الله سبحانه قال :

(وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَادَةُ أَحَدِهِمْ)

(١) وهو ما رواه البخاري : في باب بيع الثمر على رمومه النخل بالذهب والفضة : حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب قال : سمعت مالكا ، وسأله عبد الله بن الربيع ، حدثك داود بن الحصين عن أبي سفيان عن أبي هريرة رضي الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم دفع في بيع العرايا في خمسة أوسق ، أودون خسة أوسق ؟ قل : نعم . » واختلف أهل الحديث ، هل يشترط أن يقول الشيخ : نعم أم لا ؟ والصحيح : أن سكوته ينزل منزلة إقراره ، إذا كان عارفا ، ولم يمنعه مانع . وإذا قال : نعم فهو أولى بلا نزاع له . والله روى البخاري في باب تفسير العرايا : وقال ابن إسحاق في حديثه عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما « كانت العرايا : أن يبرى الرجل الرجل في ماله النخلة والزيتون » .

(٢) قال البخاري في باب بيع المزانة . وهي بيع الثمر بالتمر ، وبيع الزبيب بالكرم ، وبيع العرايا بالأنس : انتهى النبي صلى الله عليه وسلم عن المزانة والمحاقلة . ثم روى يستد إلى ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : لا تبوهوا الثمر حتى يبلو صلاحه . ولا تبيعوا الثمر بالتمر . قل سالم أخبرني عبد الله بن عمر عن زيد بن ثابت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم « دفع في بيع العرايا بالرطب ، أو بالتمر ، ولم يخصص في غيره . ثم روى يستد إلى ابن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزانة : والمزانة . بيع الثمر بالتمر كذا ، وبيع الكرم بالزبيب كذا » .

أَرْبَعُ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ^(١)) ثُمَّ قَالَ : (وَيَذَرُهَا عَنَّا الْعَذَابَ أَنْ تَشْهَدَ أَرْبَعَ شَهَادَاتٍ بِاللَّهِ^(٢)) .

فلو قال : أشهد بالله أربع شهادات إنى صادق ، أو قالت : أشهد بالله أربع شهادات إنه كاذب ، كانت شهادة واحدة ولم تكن أربعاً . فكيف يكون قوله أنت طالق ثلاثاً ثلاث تطبيقات ؟ وأي قياس أصح من هذا ؟ وهكذا كل ما يعتبر فيه العدد من الإقرار ونحوه ، ولهذا لو قال المقر بالزنى : إنى أقر بالزنى أربع مرات ، كان ذلك مرة واحدة . وقد قال الصحابة لمساعز (٣) : « إن أقررت أربعاً رجعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم » فلو قال : أقر به أربع مرات ، كانت مرة واحدة . فهكذا الطلاق سواء .

فهذا القياس وتلك الآثار ، وذاك ظاهر القرآن .

وأما أقوال الصحابة : فيمكن كونه ذلك على عهد الصديق ومعه جميع الصحابة لم يختلف عليه منهم أحد ، ولا حكي في زمانه القولان ، حتى قال بعض أهل العلم : إن ذلك إجماع قديم ، وإنما حدث الخلاف في زمن عمر رضى الله عنه واستمر الخلاف في المسألة إلى وقتنا هذا كما سنذكره .

قالوا : فقد صح بلا شك أنهم كانوا في زمن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، وأبى بكر مدة خلافته كلها ، وصدر من خلافة عمر رضى الله عنهما يوقعون على من طلق ثلاثاً واحدة .

قالوا : فنحن أحق بدعوى الإجماع منكم ، لأنه لا يعرف في عهد الصديق أحد رد ذلك ولا خالفه ، فإن كان إجماع فهو من جانبنا أظهر ممن يدعيه من نصف خلافة عمر رضى الله عنه وهم جرا ، فإنه لم يزل الاختلاف فيها قائماً ، وذكره أهل العلم في مصنفاتهم قديماً وحديثاً .

فمن ذكر الخلاف في ذلك : داود وأصحابه ، واختاروا أن الثلاث واحدة . ومن حكي الخلاف : الطحاوى في كتابه « اختلاف العلماء » وفي كتاب « تهذيب

(١) (٢٠١) النور آية ٨٤٦ .

(٢) هو ما بين مالك والأطلس ، اعترف بالزنى عند النبي صلى الله عليه وسلم ، ترجمه .

الآثار ، وأبو بكر الرازي (١) في كتاب أحكام القرآن . وحكاها ابن المنذر وحكاها ابن جرير ، وحكاها المزي في تفسيره ، وحكى حجة القولين ثم قال : وهي مسألة خلاف بين العلماء . وحكاها محمد بن نصر المروزي واختار القول بالثلاث : أنها واحدة في حق البكر ، ثلاث في حق المدخول بها . وحكاها من المتأخرين المازري في كتاب المعتمد ، وحكاها عن محمد بن مقاتل من أصحاب أبي حنيفة ، وهو من أجل أصحابهم من الطبقة الثالثة من أصحاب أبي حنيفة ، فهو أحد القولين في مذهب أبي حنيفة . وحكاها التلمساني في شرح الترمذ في مذهب مالك قولاً في مذهبه بل رواية عن مالك . وحكاها غيره قولاً في المذهب ، فهو أحد القولين في مذهب مالك وأبي حنيفة ، وحكاها شيخ الإسلام عن بعض أصحاب أحمد وهو اختياره . وأسوأ أحواله أن يكون كبعض أصحاب الوجوه في طبعه كالفاضي وأبي الخطاب . وهو أجل من ذلك ، فهو قول في مذهب أحمد بلا شك . وأما التابعون فقال ابن المنذر : كان سعيد بن جبير وطاوس وأبو الشعثاء وعطاء بن وهب بن دينار يقولون : من طلق البكر ثلاثاً فهي واحدة . قال : واختلف في هذا للهاب عن الحسن ، فروى عنه أنه ثلاث . وذكر قتادة وحيد ويونس عنه : أنه رجع من قوله بعد ذلك ، وقال : واحدة بالثمة .

وقال محمد بن نصر في كتاب اختلاف العلماء : أجمع أهل العلم أن الرجل إذا طلق امرأته تطليقة ولم يدخل بها أنها بانت منه وليس عليها عدة . واختلفوا في غير المدخول بها إذا طلقها الزوج ثلاثاً بلفظ واحد ، فقال الأوزاعي ومالك وأهل المدينة : لا تعل له حتى تنكح زوجاً غيره . وروى عن ابن عباس وغير واحد من التابعين أنهم قالوا : إذا طلقها ثلاثاً قبل أن يدخل بها فهي واحدة . وأكثر أهل الحديث على القول الأول . قال : وكان إسحق يقول : طلاق الثلاث للبكر واحدة . وتأول حديث طاوس عن ابن عباس :

« كَانَ الطَّلَاقُ الثَّلَاثُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ يَجْعَلُ وَاحِدَةً » عَلَى هَذَا .

(١) هو أحمد بن محمد الجصاص المتوفى سنة سبعين وثلاثمائة . قال الخطيب : هو إمام أصحاب أبي حنيفة في وقته ، وكان مشهوراً بالزهد . قال في تفسير قوله تعالى (طلاق مرتان) بعد أن ذكر معناها ، وأنها غير لازم وأنه لوجوب .

قلت : هذا تأويل إسحق ، وأما أبو داود فجعله منسوخا ، فقال في كتاب السنن :
باب نسخ المراجعة بعد التطليقات الثلاث ، ثم ساق حديث ابن عباس رضي الله عنهما
« أن الرجل كان إذا طلق امرأته فهو أخق برجعتها وإن طلقها ثلاثا ، ثم نسخ ذلك
بقوله تعالى :

(الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ) .

ثم ذكر في أثناء الباب حديث أبي الصهباء ، وكأنه اعتقد أن حكمه كان ثابتا لما كان
الرجل يراجع امرأته كلما طلقها . وهذا وهم ، لوجهين :
أحدهما : أن المنسوخ هو ثبوت الرجعة بعد الطلاق ولو بلغ ما بلغ ، كما كان في
أول الإسلام .

الثاني : أن النسخ لا يثبت بعد موت رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ،
وكون الثلاث واحدة قد عمل به في خلافة الصديق كلها وأول خلافة عمر رضي الله عنه ،
فن المستحيل أن ينسخ بعد ذلك .

وأما ابن المنذر فقال : لم يكن ذلك عن علم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، ولا
عن أمره ، قال : وغير جائز أن يظن بابن عباس أنه يحفظ عن النبي صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم شيئا ثم يفتي بخلافه ، فلما لم يجوز ذلك دل فتيا ابن عباس رضي الله عنه على أن
ذلك لم يكن عن علم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولا عن أمره . إذ لو كان ذلك
عن علم النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ما استحل ابن عباس أن يفتي بخلافه ، أو
يكون ذلك منسوخا ، استدلالا بفتيا ابن عباس ، وهذا المسلك ضعيف جدا . لوجهه :
أحدها : أن حديث عكرمة عن ابن عباس في رد النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
امرأة ركانة عليه بعد الطلاق الثلاث يهطل هذا التأويل رأسا .

الثاني : أن هذا لو كان صحيحا لقال ابن عباس لأبي الصهباء : ما أدري ، أبلغ ذلك
رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أو لم يبلغه ؟ فلما أقره على ذلك كان لإقراره
دليلا على أنه ما بلغه .

الثالث : أنه لو كان ذلك صحيحا لم يقل عمر « إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت
لهم فيه أناة » بل كان الواجب أن يبين له أن السنة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم في خلاف ذلك ، وأن هذا العمل من الناس خلاف دين الإسلام ، وشرح

محمد صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، ولا يقول « فلو أنا أمضيناه عليهم » فإن هذا إنما يكون إمضاء من الله تعالى ورسوله لا من عمر .

الرابع : أنه من الممتنع أو المستحيل أن يكون خيار الخلق يطلقون في عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وعهد خليفته من بعده ، ويراجعون على خلاف دينه فيطلقون طلاقاً محرماً ، ويراجعون رجعة محرمة ، ولا يعلمون بذلك رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، وهو بين أظهرهم .

ثم حديث ابن عباس الذي رواه أحمد يرد ذلك ، ثم ترده فتوى ابن عباس في إحدى الروايتين عنه ، وهي ثابتة عنه بأصح الإسناد كما أن الرواية الأخرى ثابتة عنه .

وكيف يستمر جهل خيار الأمة بالطلاق والرجعة مدة حياته صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ومدة حياة الصديق كلها ، وشطراً من خلافة عمر رضى الله عنه ، ثم يظهر لهم بعد ذلك الطلاق والرجعة الجازان ؟

وكيف يصح قول عمر رضى الله عنه « إن الناس قد استعجلوا في شيء كانت لهم فيه أناة » ؟ وكيف يصح قوله « فلو أنا أمضيناه عليهم ؟ » فهذا المسلك كما ترى .

وأما الإمام أحمد فإنما رده بفتوى ابن عباس بخلافه وهو راوى الحديثين .

قال الأثرم : سألت أبا عبد الله عن حديث ابن عباس « كان الطلاق الثلاث على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، وأبي بكر ، وعمر رضى الله عنهما : طلاق الثلاث واحدة » بأي شيء تدفعه ؟ قال : برواية الناس عن ابن عباس من وجوه بخلافه .

وكذلك نقل عنه ابن منصور .

وهذا المسلك إنما يجيء على إحدى الروايتين : أن الصحابي إذا عمل بخلاف الحديث لم يحتج به واتبع عمل الصحابي . والمشهور عنه : أن العبرة بما رواه الصحابي لا بقوله إذا خالف الحديث ، ولهذا أخذ برواية ابن عباس في حديث بريرة ، وأن بيع الأمة لا يكون طلاقاً لها لأن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم خيرها (١) ولو انسخ

(١) أي خير بريرة ، حين اشترتها عائشة رضى الله عنها وأحقتها ، وجمعت ولدها لها . روى

بخاري في باب عمار الأمة تحت العبد ، من أبواب الطلاق — عن ابن عباس « أن زوج بريرة كان عبداً »

النكاح ببيعها لم يخبرها ، مع أن مذهب ابن عباس : أن يبيع الأمة طلاقها ، واحصح بظاهر القرآن ، وهو قوله تعالى :

(وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ) .

فأباح وطء مملوكته الزوجة ، ولو كان النكاح باقيا لم يفسخ ، لم يبيع له وطأها . والجمهور وأحمد معهم خالفوه في ذلك وقالوا : لا يكون بيعها طلاقا . واحتجوا بحديث بريرة وتركوا رأيه لروايته ، فإن روايته معصومة ورأيه غير معصوم .

والشهور من مذهب الشافعي أن الأخذ بروايته دون رأيه ، والمشهور من ملحق أبي حنيفة عكس ذلك ، وعن أحمد روايتان .

فهذا المسلك في رد الحديث لا يقوى .

وسلك آخرون في رد الحديث مسلكا آخر .

فقالوا : هو حديث مضطرب لا يصح ، ولذلك أعرض عنه البخاري ، وترجم في صحيحه على خلافه ، فقال : باب فيمن جوز الطلاق الثلاث في كلمة ، لقوله تعالى :

(الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ) .

ثم ذكر حديث اللعان وفيه :

« فَطَلَّقَهَا ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلُهُ وَسَلَّمَ » .

ولم يغير عليه النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، وهو لا يقر على باطل .

قالوا : ووجه اضطرابه : أنه تارة يروى عن طاوس عن ابن عباس ، وتارة عن طاوس عن أبي الصهباء عن ابن عباس ، وتارة عن أبي الجوزاء عن ابن عباس ، فهذا اضطرابه من جهة السند .

وأما المتن : فإن أبا الصهباء تارة يقول « ألم تعلم أن الرجل كان إذا طلق امرأته ثلاثا

— أسود يقال له ميث ، كأن أنظر إليه يطرف خلفها يبكي ودعوه تسيل على خيته . فقال النبي صلى الله عليه وسلم لعباس : يا عباس ، ألا تعجب من حب ميث بريرة ومن بنفس بريرة ميثا ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : هو راجع ؟ قلت : يا رسول الله ، أنا من ؟ قال : « إنما أنا أضع . قلت : فلا حاجة له » .

قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة ؟ ، وتارة يقول « ألم يكن الطلاق الثلاث على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، وأبي بكر ، وصبرا من خلافة عمر واحدة ؟ » فهذا يخالف اللفظ الآخر .

وهذا المسلك من أضعف المسالك . ورد الحديث به ضرب من التفت ولا يعرف أحد من الحفاظ قدح في هذا الحديث ولا ضعفه . والإمام أحمد لما قيل له : بأي شيء ترده ؟ قال : برواية الناس عن ابن عباس خلافة . ولم يرد به بتضعيف ولا قدح في صحته . وكيف يتنبأ القدح في صحته وروايته كلهم أئمة حفاظ ؟ حدث به عبد الرزاق وغيره عن ابن جريج بصيغة الإخبار . وحدث به كذلك ابن جريج عن ابن طاوس . وحدث به ابن طاوس عن أبيه ، وهذا إسناد لامطعن فيه لطاعن . وطاوس من أخص أصحاب ابن عباس ، ومذهبه : أن الثلاث واحدة . وقد رواه حماد بن زيد عن أيوب عن غير واحد عن طاوس ، فلم يتفرد به عبد الرزاق ، ولا ابن جريج ، ولا عبد الله بن طاوس . فالحديث من أصح الأحاديث . وترك رواية البخاري له لا يوهنه ، وله حكم أمثاله من الأحاديث الصحيحة التي تركها البخاري لأنها بطول كتابه . فإنه سماه : الجامع المختصر الصحيح ، ومثل هذا العذر لا يقبله من له حظ من العلم .

وأما رواية من رواه عن أبي الجوزاء ، فإن كانت محفوظة فهي مما يزيد الحديث قوة . وإن لم تكن محفوظة وهو الظاهر فهي وهم في الكنية ، انتقل فيها عبد الله بن المؤمل عن ابن أبي مليكة عن أبي الصهباء ، إلى أبي الجوزاء ، فإنه كان سمي الحفظ ، والحفاظ قالوا : « أبو الصهباء » وهذا لا يوهن الحديث . وهذه الطريق عند الحاكم في المستدرک .

وأما رواية من رواه مقيدا « قبل الدخول » فإنه تقدم أنها لا تنافض رواية الآخرين على أنها عند أبي داود عن أيوب عن غير واحد ، ورواية الإطلاق عن معمر عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه ، فإن تعارضا فهذه الرواية أولى ، وإن لم يتعارضا فالأمر واضح .

وحديث داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم صريح في كون الثلاث واحدة في حق المدخول بها . وعامة ما يقدر في حديث أبي الصهباء : أن قوله « قبل الدخول » زيادة من ثقة . فيكون الأخذ بها أولى .

وحينئذ فبدل أحد حديثي ابن عباس على أن هذا الحكم ثابت في حق البكر ، وحديثه الآخر على أنه ثابت في حكم الثيب أيضا ، فأحد الحديثين يقوى الآخر ويشهد بصحته ، وبالله التوفيق .

وقد رده آخرون بمسلك أضعف من هذا كله :

فقالوا : هذا حديث لم يروه عن رسول الله إلا ابن عباس وحده ، ولا عن ابن عباس إلا طاوس وحده .

قالوا : فأين أكابر الصحابة وحفاظهم عن رواية مثل هذا الأمر العظيم الذي الحاجة إليه شديدة جدا ؟ فكيف خفي هذا على جميع الصحابة وعرفه ابن عباس وحده ؟ وخفي على أصحاب ابن عباس كلهم وعلمه طاوس وحده ؟

وهذا أفسد من جميع ما تقدم ، ولا ترد أحاديث الصحابة وأحاديث الأئمة الثقات بمثل هذا . فكيف من حديث تفرد به واحد من الصحابة ، لم يروه غيره ، وقبلته الأئمة كلهم ، فلم يروه أحد منهم ؟ وكيف من حديث تفرد به من هو دون طاوس بكثير ولم يروه أحد من الأئمة ؟ ولا نعلم أحدا من أهل العلم قديما ولا حديثا قال : إن الحديث إذالم يروه إلا صحابي واحد لم يقبل . وإنما يحكى عن أهل البدع ومن تبعهم في ذلك أقوال لا يعرف لها قائل من الفقهاء .

قد تفرد الزهري بنحوستين سنة لم يروها غيره وعلمت بها الأمة ولم يردوها بتفرد . هذا ، مع أن عكرمة روى عن ابن عباس رضي الله عنهما حديث ركاة ، وهو موافق لحديث طاوس عنه ، فإن قدح في عكرمة أبطل وتناقض ، فإن الناس احتجوا بمكرمة وصحح أئمة الحفاظ حديثه ولم يلتفتوا إلى قدح من قدح فيه .

فإن قيل : فهذا هو الحديث الشاذ وأقل أحواله أن يتوقف فيه ولا يجوز بضحته عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم .

قيل : ليس هذا هو الشاذ وإنما الشذوذ أن يخالف الثقات فيما يرووه فيشذ عنهم بروايته . فأما إذا روى الثقة حديثا منفردا به ، لم يرو الثقات خلافة ، فإن ذلك لا يسمى شاذ . وإن اصطلاح على تسميته شاذ بهذا المعنى لم يكن هذا الاصطلاح موجبا لرده ولا مسوغا له .

قال الشافعي رحمه الله : وليس الشاذ أن يتفرد الثقة برواية الحديث : بل الشاذ أن يروي خلاف ما رواه الثقات . قاله في مناظرته لبعض من رد الحديث بتفرد الراوى به .

ثم إن هذا القول لا يمكن أحدا من أهل العلم ولا من الأئمة ولا من أتباعهم طرده ولو طرده لم يطل كثير من أقوالهم وفتاويهم .

والمعجب أن الرادين لهذا الحديث بمثل هذا الكلام قد بنوا كثيرا من مذاهبهم على أحاديث ضعيفة انفرد بها رواها ، لا تعرف عن سواهم ، وذلك أشهر وأكثر من أن يعد .

ولما رأى بعضهم ضعف هذه المسالك وأنها لا تجدى شيئا استروح إلى تأويله فقال : معنى الحديث : أن الناس كانوا يطلقون على عهد رسول الله ، وأبي بكر ، وعمر واحدة ولا يوقمون الثلاث . فلما كان في أثناء خلافة عمر رضى الله عنه أوقعوا الثلاث ، وأكثروا من ذلك . فأمضاه عليهم عمر رضى الله عنه ، كما أوقعوه . فقوله « كانت الثلاث على عهد رسول الله عليه الصلاة والسلام واحدة » أى فى حق التظليق ، وإيقاع المطلقين لا فى حكم الشرع .

قال هذا النائل : وهذا من أقوى ما يجاب به ، وبه يزول كل إشكال .

ولعمرك الله لو سكنت هذا كان خيرا له وأستبر . فإن هذا المسلك من أضعف ما قيل فى الحديث ، وسياقه يبين بطلانه بيانا ظاهرا لا إشكال فيه . وكان قائله أحب الترويج على قوم طمعوا العلم ، مخلدون إلى حضيض التقليد ، فروج عليهم مثل هذا . وهذا القائل كأنه لم يتأمل ألفاظ الحديث ولم يعن بطرقه . فبند ذكرنا من بعض ألفاظه قول أبى الصهباء لابن عباس « أما علمت أن الرجل كان إذا طلق امرأته ثلاثا قبل أن يخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، وأبى بكر رضى الله عنه ، وصدرنا من إمارة عمر رضى الله عنه ؟ » فأقر ابن عباس بذلك ، وقال « نعم » .

وأيضا فقول هذا المتأول : إنهم كانوا يطلقون على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم واحدة ، فقد نقضه هو بعينه وأبطله حيث احتج على وقوع الثلاث بحديث الملاعن (١) ، وحديث محمود بن لبيد « أن رجلا طلق امرأته على عهد رسول الله

(١) هو حديث مريم بن أشتر السيلاني الذى أنزل الله فيه وفى امرأته آيات الممان ، فتلحقها .

ثم قال مريم بنتى صل الله عليه وسلم « كانت عليا يا رسول الله إن أسكتها . فتلحقها صرصر ثلاثا فى الله وأمره صلى الله عليه وسلم » وقال ابن القيم فى زهد القدر (١ / ١٠٩) : « ولله عجزه » .

صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثلاثا ، فنضب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وقال :
أبلب بكتاب الله ، وأنا بين أظهركم ؟ ثم زاد هذا القائل في الحديث زيادة من عنده
فقال : وأمضاه عليه ، ولم يرد .

وهذه الفعلة موضوعة لاتروى في شيء من طرق هذا الحديث ألبتة ، وليست في
شيء من كتب الحديث . وإنما هي من كيس هذا القائل ، حملة عليها فرط التقليد .
ومحمود بن لبيد لم يذكر ما جرى بعد ذلك من إمضاه أو رد إلى واحدة .

والمقصود : أن هذا القائل تناقض وتناول الحديث تأويلا يعلم بطلانه من سياقه .
ومن بعض ألفاظه : أن الطلاق الثلاث على عهد رسول الله وأبي بكر وصدرنا من
خلافة عمر رد إلى الواحدة ، وهذا موافق للفظ الآخر « كان إذا طلق امرأته ثلاثا جعلوها
واحدة » وجميع ألفاظه متفقة على هذا المعنى ، يفسر بعضها بعضا .

فجعل هذا وأمثاله المحكم متشابها ، والواضح مشكلا .

وكيف يصنع بقوله « فلو أمضيناه عليهم » ؟ فإن هذا يدل على أنه رأى من عمر
رضي الله عنه رأى أن يمضيه عليهم بتأويلهم فيه ، وسددهم على أنفسهم ما وسعه الله
عليهم ، وجمعهم ما فرقه وتطبيقهم على غير الوجه الذي شرعه وتعميدهم حدوده .
ومن كمال علمه رضي الله عنه أنه علم أن الله سبحانه وتعالى لم يجعل المخرج إلا لمن اتقاه
وراعى حدوده . وهؤلاء لم يتقوه في الطلاق ولا راعوا حدوده ، فلا يستحقون المخرج
الذي ضمنه لمن اتقاه .

ولو كان الثلاث تقع ثلاثا على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، وهو
دينه الذي بعثه الله تعالى به ، لم يصف عمر رضي الله عنه إمضاه إلى نفسه ، ولا كان
يصح هذا القول منه . وهو بمنزلة أن يقول في الزنى وقتل النفس وقذف المحصنات :
لو حرمتاه عليهم ، فحرمه عليهم . وبمنزلة أن يقول في وجوب الظهر والعصر ،
وجوب صوم شهر رمضان ، والغسل من الجنابة : لو فرضناه عليهم ، ففرضه عليهم .

« كذبت عليها إن أسكتها » فهذا لا يدل على أن إمساكها بعد القمان مأذون فيه شرعا ، بل هو يادر إلى
فراقها . وإن كان الأمر صائرا إلى ما يادر إليه ، وأما طلاقها ثلاثا فما زاد للفرقة الواقعة إلا تأكيدا . فلأنها
حرمت عليه تحريما مؤبدا فالطلاق تأكيد لهذا التحريم وكأنه قال : لا تحل لي بعد هذا . وأما إبطال الطلاق
عليه فمقرر لموجبه من التحريم . فلأنها إذا لم تحل له بعد القمان أبداً كان الطلاق الثلاث تأكيدا لتحريم
الواقع بالقمان اه .

فدعوى هذه التأويلات المستكرهة التي كلما نظر فيها طالب العلم ازداد بصيرة في المسألة وقوى جانبها عنده . فإنه يرى أن الحديث لا يرد بمثل هذه الأشياء .

وقد سلك أبو عبد الرحمن السائي في سنته في الحديث مسلوكا آخر ، وقوى جانبها عنده فقال : باب طلاق الثلاث المتفرقة قبل الدخول بالزوجة ، ثم ساقه فقال : حدثنا أبو داود : حدثنا أبو عاصم عن ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه أن أبا الصهباء جاء إلى ابن عباس رضي الله عنهما فقال « يا ابن عباس ، ألم تعلم أن الثلاث كانت على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر وصدرنا من خلافة عمر ترد إلى الواحدة ؟ قال : نعم ، وأنت إذا طابقت بين هذه الترجمة ، وبين لفظ الحديث وجدتها لا يدل عليها ولا يشعر بها بوجه من الوجوه ، بل الترجمة لون والحديث لون آخر . وكأنه لما أشكل عليه لفظ الحديث حملة على ما إذا قال لغير المذخور بها : أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق ، طلقت واحدة ومعلوم أن هذا الحكم لم يزل ولا يزال كذلك ، ولا يتقيد ذلك بزمان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر ، وصدرنا من خلافة عمر رضي الله عنه ، ثم يتغير في خلافة عمر رضي الله عنه ، ويمضي الثلاث بعد ذلك على المطلق . فالحدث لا يندفع بمثل هذا البشة .

وسلك آخرون في الحديث مسلوكا آخر وقالوا : هذا حديث يخالف أصول الشرع فلا يلتفت إليه .

قالوا : لأن الله سبحانه ملأ الزوج ثلاث تطبيقات وجعل إيقاعها إليه . فإن قلنا بقول الشافعي ومن وافقه : أن جمع الثلاث جائز ، فقد فعل ما أبيح له فيصح . وإن قلنا : جمع الثلاث حرام ، وهو طلاق بدعي^٩ ، فالشارح إنما ملكه تفريق الثلاث فسمحة له ، فإذا جمعها فقد جمع ما فسح له في تفريقه ، فلزمه حكمه كما لو فرقه .

قالوا : وهذا كما أنه : تلك تفريق المطلقات وجمعهن فكذلك يملك تفريق الطلاق وجمعه ، فهذا قياس الأصول فلا ينبطله بخبر الواحد .

قال الآخرون : هذا القياس لا يصلح أن يثبت به هذا الحكم لو لم يعارض بنص ، فضلا عن أن يقدم على النص ، وهو قياس يخالف لأصول الشرع ولغة العرب وسنة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعمل الصحابة في عهد الصديق .

فأما مخالفته لأصول الشرع ، فإن الله سبحانه إنما ملك المطلق بعد الدخول طلاقا

يملك فيه الرجعة ويكون مخيرا فيه بين الإمساك بالمعروف ، وبين التصريح بالإحسان فلم يكن بمعوض أو يستوفى فيه العدد . والقرآن قد بين ذلك كله . فبين أن الطلاق قبل الدخول تبين به المرأة ، ولا عدة عليها . وبين أن المقتضية تملك نفسها ولا رجعة لزوجها عليها . وبين أن المصلحة المطلقة المسبوبة بطلقتين قبلها تبين منه وتحرم عليه فلا تحمل له حتى تنكح زوجا غيره . وبين أن ما عدا ذلك من الطلاق فللزوج فيه الرجعة ، وهو غير بين الإمساك بالمعروف والتصريح بإحسان .

وهذا كتاب الله عز وجل قد تضمن هذه الأنواع الأربعة وأحكامها ، وجعل سبحانه وتعالى أحكامها من لوازمها التي لا تنفك عنها . فلا يجوز أن يتغير أحكامها البتة ، فكما لا يجوز في الطلاق قبل الدخول أن تثبت فيه الرجعة وتجب به العدة ، ولا في الطلقة المسبوبة بطلقتين أن يثبت فيها الرجعة ، وأن تباح بغير زوج وإصابة ، ولا في طلاق القدية أن تثبت فيه الرجعة . فكذلك لا يجوز في النوع الآخر من الطلاق أن يتغير حكمه فيقع على وجه لا تثبت فيه الرجعة ، فإنه يخالف لحكم الله تعالى الذي حكم به فيه وهذا صفة لازمة له ، فلا يكون على خلافها ألبتة .

ومن تأمل القرآن وجده لا يَحْتَمِلُ غير ذلك . فإشريع الله سبحانه الطلاق إلا وشرع فيه الرجعة ، إلا الطلاق قبل الدخول ، وطلاق الخلع ، والطلقة الثالثة . فيبيننا وبينكم كتاب الله ، فإن كان فيه شيء غير هذا فأوجدونا إياه .

ومما يوضح ذلك : أن جمهور الفقهاء من الطوائف الثلاثة احتجوا على الشافعي في تجويزه جمع الثلاث بالقرآن وقالوا : ما شرع الله سبحانه جمع الطلاق الثلاث ، وما شرع الطلاق بعد الدخول بغير عوض إلا شرع فيه الرجعة فلم يستوف العدد .

واحتجوا عليه بقوله تعالى :

(الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ) .

قالوا : ولا يعقل في لغة من لُغَاتِ الأُمَمِ المَرَّتَانِ إلا مرة بعد مرة .

فعارضهم بعض أصحابه بقوله تعالى :

(وَمَنْ يَنْتَهِ عَنْ نِكَاحِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعَمُّلِ صَالِحًا نُوْتِنَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ (١)) .

وقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم : « ثَلَاثَةٌ يُؤْتُونَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ ^(١) » .

فأجابهم الآخرون بأن المرتين والمرات يراد بها الأفعال تارة ، والأعيان تارة وأكثر ما تستعمل في الأفعال . وأما الأعيان فكقوله في الحديث :

« انشَقَّ الْقَمَرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله تعالى عليه وآله وسلم مَرَّتَيْنِ » .

أى شقتين وفلقتين . ولما خفى هذا على من لم يحيط به علما زعم أن الانشقاق وقع مرة بعد مرة في زمانين . وهذا بما يعلم أهل الحديث ومن له خبرة بأحوال الرسول صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وسيرته أنه غلط وأنه لم يقع الانشقاق إلا مرة واحدة ، ولكن هذا وأمثله فهموا من قوله « مرتين » المرة الزمانية .
إذا عرف هذا فقله :

(نُؤْتِيهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ) وقوله « يُؤْتُونَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ » .

أى ضعفين فيؤتون أجورهم مضاعفا . وهذا يمكن اجتماع المرتين منه في زمان واحد . وأما المرتان من الفعل فحال اجتماعهما في زمن واحد ، فلهما مثلان ، واجتماع المثلين محال . وهو نظير اجتماع حرفين في آن واحد من متكلم واحد ، وهذا مستحيل قطعا فيستحيل أن يكون مرثا الطلاق في إيقاع واحد .

ولهذا جعل مالك وجمهور العلماء من روى الجمار بسبع حصيات جملة أنه غير مؤد للواجب عليه ، وإنما يحتسب له روى حصاة واحدة ، فهي رمية لاسبع رميات .
وانفقوا كلهم على أنه لو قال في اللعان : أشهد بالله أربع شهادات أنى صادق ، كانت شهادة واحدة . وفي الحديث الصحيح :

« مَنْ قَالَ فِي يَوْمٍ سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ مِائَةَ مَرَّةٍ حُطَّتْ عَنْهُ خَطَايَاهُ وَلَوْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ » .

فلو قال : سبحان الله وبحمده مائة مرة ، هذا اللفظ ، لم يستحق الثواب المذكور وكانت تسيحة واحدة .

(١) رواه أحمد والبخاري ومسلم عن أبي موسى أن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم قال « ثلاثة يؤتون أجورهم مرتين : رجل من أهل الكتاب آمن بنبيه وآمن بي ، ورجل ملوك أدى حوائجه وحقوقه ، ورجل أدب جاره فأحسن تأديتها ثم اعتقها وزوجها » .

وكذلك قوله «تُسَبِّحُونَ اللَّهَ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَتُحَمِّدُونَ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ، وَتُكَبِّرُونَ أَرْبَعًا وَثَلَاثِينَ» .

لو قال : سبحان الله ثلاثا وثلاثين ، لم يكن مسبحا هذا العدد حتى يأتي به واحدة بعد واحدة .

ونظائر ذلك في الكتاب والسنة أكثر من أن تذكر .

فقالوا : فقله تعالى : (الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ) .

إما أن يكون خبرا في معنى الأمر ، أى إذا طلقتم فطلقوا مرتين . وإما أن يكون خبرا عن حكم الشرعى الدينى ، أى الطلاق الذى شرعته لكم ، وشرعت فيه الرجعة : مرتان .

وعلى التقديرين : إنما يكون ذلك مرة بعد مرة ، فلا يكون موقعا للطلاق الذى شرع إلا إذا طلق مرة بعد مرة ، ولا يكون موقعا للمشروع بقوله : أنت طالق ثلاثا ، ولا مرتين . قالوا : ويوضح ذلك أنه حصر الطلاق المشروع في مرتين ، فلو شرع جمع الطلاق في دفعة واحدة لم يكن الحصر صحيحا ، ولم يكن الطلاق كله مرتان بل كان منه مرتان ومنه مرة واحدة تجمعه . وهذا خلاف ظاهر القرآن ، وأنه لا طلاق للمدخل بها إلا مرتان . وتبقى الثالثة المحرمة بعد ذلك .

قالوا : ويدل عليه أن الطلاق اسم على باللام ، وليست تلحق به للعموم ، فالمراد بالآية : كل الطلاق مرتان . والمرة الثالثة التى تحرمها عليه ، ونسأط رجعت . وهذا صريح في أن الطلاق المشروع هو المتفرق ، لأن المرات لا تكون إلا متفرقة كما تقدم . قالوا : ويدل عليه قوله تعالى :

(فَإِنْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيعٍ بِإِحْسَانٍ ^(١)) .

فهذا حكم كل طلاق شرعه الله ، إلا الطلقة المسبوقه بطلقتين قبلها ، فإنه لا يقع بعدها إمساك .

قالوا : ويدل عليه قوله تعالى :

(وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيُفَنِّ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ^(١)).

و « إذا » من أدوات العموم ، كأنه قال : أى طلاق وقع منكم فى أى وقت فحكمه هذا ، إلا أنه أخرج من هذا العموم الطلقة المسبوقه بائنتين فبقى ماعداها داخلا فى لفظ الآية نصا أو ظاهرا .

قالوا : ويدل عليه أيضا قوله تعالى :

(وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلْيُفَنِّ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَمْسُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحُنَّ أَرْوَاجَهُنَّ^(٢)).

فهذا عام فى كل طلاق غير الثالثة المسبوقه بائنتين ، فالقرآن يقتضى أن ترجع إلى زوجها إذا أراد فى كل طلاق ماعدا الثالثة .

قالوا : ويدل عليه أيضا قوله تعالى :

(يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَاتَّقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُخْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا فَإِذَا بَلَغَنَّ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ^(٣)).

وروجه الاستدلال بالآية من وجوه :

أحدها : أنه سبحانه وتعالى إنما شرع أن تطلق لعدتها ، أى لاستقبال عدتها . فتطلق طلاقا يعقبه شروعهها فى العدة ، ولهذا أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عبد الله ابن عمر رضى الله عنهما لما طلق امرأته فى خيضها أن يراجعها ، وتلا هذه الآية تفسيرا للمراد بها ، وأن المراد بها الطلاق فى قبل العدة . وكذلك كان يقرؤها عبد الله بن عمر . ولهذا قال كل من قال بتحريم جمع الثلاث : إنه لا يجوز له أن يردف الطلقة بأخرى

في ذلك الطهر ، لأنه غير مطلق للعدة . فإن العدة قد استقبلت من حين الطلقة الأولى فلا تكون الثانية للعدة .

ثم قال الإمام أحمد في ظاهر مذهبه ومن وافقه : إذا أراد أن يطلقها ثانية طلقها بعد عقد أو رجعة لأن العدة تنقطع بذلك . فإذا طلقها بعد ذلك أخرى طلقها للعدة .

وقال في رواية أخرى عنه : له أن يطلقها الثانية في الطهر الثاني ، ويطلقها الثالثة في الطهر ، وهو قول أبي حنيفة فيكون مطلقا للعدة أيضا لأنها تبتنى على ماضى . والصحيح هو الأول ، وأنه ليس له أن يردف الطلاق قبل الرجعة والعقد ، لأن الطلاق الثاني لم يكن لاستقبال العدة ، بل هو طلاق لغير العدة ، فلا يكون مأذونا فيه . فإن العدة إنما تحسب من الطلقة الأولى ، لأنها طلاق العدة بخلاف الثانية والثالثة .

ومن جعله مشروعا قال : هو الطلاق تمام العدة ، والطلاق تمامها كالطلاق لاستقبالها . وكلاهما طلاق للعدة .

وأصحاب القول الأول يقولون : المراد بالطلاق للعدة الطلاق لاستقبالها كما في القراءة الأخرى التي تفسر القراءة المشهورة — فطلقوهن في قبيل عدتهن .

قالوا : فإذا لم يشرع إرداف الطلاق للطلاق قبل الرجعة أو العقد فإن لا يشرع بجمعه معه أولى وأحرى ، فإن إرداف الطلاق أسهل من جمعه ولهذا يسوغ الإرداف في الأطهار من لا يجوز الجمع في الطهر الواحد .

وقد احتج عبد الله بن عباس على تحريم جمع الثلاث بهذه الآية .

قال مجاهد : كنت عند ابن عباس فجاءه رجل فقال : إنه طلق امرأته ثلاثا . فسكت حتى ظننت أنه رادها إليه . ثم قال : يطلق أحدكم فيركب الأهوة ، ثم يقول : يا ابن عباس ، وإن الله عز وجل قال :

(وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا) .

فأجد لك مخرجا ، عصيت ربك ، وبات منك امرأتك . وإن الله عز وجل قال :

(يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ فِي قَبْلِ عِدَّتِهِنَّ) .

وهذا حديث صحيح .

ففهم ابن عباس من الآية أن جمع الثلاث محرم ، وهما فهم من دعا له النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم :

« أَنْ يَقْعَهُ اللَّهُ فِي الدِّينِ ، وَيُعْلَمَهُ التَّأْوِيلَ » .

وهو من أحسن الفهوم كما تقرر .

الوجه الثاني من الاستدلال بالآية : قوله تعالى :

(لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ) .

وهذا إنما هو في الطلاق الرجعى . فأما البائن فلا سكنى لها ولا نفقة لسنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الصحيحة التي لامطعن في صحتها ، الصريحة التي لا شبهة في دلالتها . فدل على أن هذا حكم كل طلاق شرعه الله تعالى ما لم يسبقه طلقان قبله ، ولهذا قال الجمهور : إنه لا يشرع له ولا يملك إياها بطلقة واحدة بدون العوض .

وأبو حنيفة قال : لا يملك ذلك لأن الرجعة حقه وقد أسقطها .

والجمهور يقولون : ثبوت الرجعة وإن كان حقا له فلها عليه حقوق الزوجية ، فلا يملك إسقاطها إلا بمخالعة أو باستيفاء العمد كما دل عليه القرآن .
الوجه الثالث : أنه قال :

(وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ^(١)) .

فإذا طلقها ثلاثا جملة واحدة فقد تعدى حدود الله فيكون ظلما .

الوجه الرابع : أنه سبحانه قال :

(لَا تَذَرِي لَكُلٍّ اللَّهُ يُحْدِثُ بِمَدِّ ذَلِكَ أَمْرًا) .

وقد فهم أهل الأمة بالقرآن وهم الصحابة أن الأمر ههنا هو الرجعة ، قالوا : وأى أمر يحدث بعد الثلاث ؟ .

الوجه الخامس : قوله تعالى :

(فَإِذَا بَلَغَ أَجَلُهُنَّ فَاسْكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ ^(٢)) .

فهذا حكم كل طلاق شرعه الله إلا أن يسبق بطلقتين قبله ، وقد احتج ابن عباس على تحريم جمع الثلاث بقوله تعالى :

(يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ فِي قُبُلٍ عَدَّتِهِنَّ) .

كما تقدم وهذا حق ، فإن الآية إذا دلت على منع إرداف الطلاق الطلاق في طهر أو أطهار قبل رجعة أو عقد كما تقدم لأنه يكون مطلقا في غير قبل العدة ، فلأن تدل على تحريم الجمع أولى وأحرى :

قالوا : والله سبحانه شرع الطلاق على أيسر الوجوه وأرفقها بالزوج والزوجة لئلا ينسارع العبد في وقوعه ومفارقة حبيبته . وقد وقت للعدة أجلا لاستدراك الفارط بالرجعة فلم يبح له أن يطلق المرأة في حال حيضها ، لأنه وقت نفرتها عنها ، وعدم قدرته على استمتاعه بها ولا عقيب جماعها لأنه قد قضى غرضه منها وربما فترت رغبته فيها وزهد في إمساكها لقضاء وطره . فإذا طلقها في هاتين الحالتين ربما يندم بعد هذا مع ما في الطلاق في الحيض من تطويل العدة ، وعقيب الجماع من طلاق من لعلها (١) . قد اشتمل رحها على ولد منه فلا يريد فراقها . فأما إذا حاضت ثم طهرت فنفسه تنوق إليها لطول عهده بجماعها فلا يقدم على طلاقها في هذه الحال إلا لحاجته إليه . فلم يبح له الشارع أن يطلقها إلا في هذه الحال أو في حال استبانة حملها ، لأن إقدامه أيضا على طلاقها في هذه الحال دليل على حاجته إلى الطلاق .

وقد أكد النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم هذا بمنعه لعبد الله بن عمر أن يطلق في الطهر الذي يلي الحيضة التي طلق فيها ، بل أمره أن يراجعها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر ، ثم إن بدا له أن يطلقها فليطلقها . وفي ذلك عدة حكم :

منها : أن الطهر المتصل بالحيضة هو وهي في حكم القرء الواحد ، فإذا طلقها في ذلك الطهر فكانه طلقها في الحيضة لاتصاله بها وكونه معها كالشيء الواحد .

الثانية : أنه لو أذن له في طلاقها في ذلك الطهر فيصير كأنه راجع لأجل الطلاق ، وهذا ضد مقصود الرجعة . فإن الله تعالى إنما شرع الرجعة للإمساك ولم يثبت النكاح (٢)

(١) في نسخة « وعقيب الجماع من يعلها لأنه ربما قد اشغل » .

(٢) في نسخة « وللمنة النكاح » .

وهود الفرائض ، فلا يكون لأجل الطلاق فيكون كأنه راجع ليطلق ، وإنما شرعت الرجعة ليمسك وبهذا بينه أبطلنا نكاح المحلل ، فإن الله سبحانه وتعالى شرع النكاح للإمسك والمعاشرة ، والمحلل تزوج ليطلق فهو مضاد لله تعالى في شرعه ودينه .

الثالثة : أنه إذا صبر عليها حتى تحيض ثم تطهر ثم تحيض ثم تطهر زال ما في نفسه من الغضب الحامل له على الطلاق ، وربما صلحت الحال بينهما ، وأقلعت عما يدعو به إلى طلاقها ، فيكون تطويل هذه المدة رحمة به وبها . وإذا كان الشارع ملتفتا إلى مثل هذه الرحمة والشفقة على الزوج وشرع الطلاق على هذا الوجه الذي هو أبعد شيء عن الندم ، فكيف يليق بشرعه أن يشرع إبانها وتحريمها عليه بكلمة واحدة يجمع فيها ما شرعه متفرقا بحيث لا يكون له سبيل إليها ؟ وكيف يجتمع في حكمة الشارع وحكمة هذا وهذا ؟ .

فهذه الوجوه ونحوها ممن بين بها الجمهور أن جمع الثلاث غير مشروع هي بعينها تبين عدم الوقوع وأنه إنما يقع المشروع وحده وهي الواحدة .

قالوا : فتبين أنا بأصول الشرع وقواعده أسعد منكم ، وأن قياس الأصول وقواعد الشرع من جانبنا ، وقد تأيدت بالسنة الصحيحة التي ذكرناها .

وقولكم : إن المطلق ثلاثا قد جمع ما فسخ له في تفريقه : هو إلى أن يكون حجة عليكم أقرب ، فإنه إنما أذن له فيه وملكه متفرقا لا مجموعا ، فإذا جمع ما أمر بتفريقه فقد تعدى حدود الله وخالف ما شرعه ، ولهذا قال من قال من السلف : « رجل أخطأ السنة ، فإرد إليها » فهذا أحسن من كلامكم وأبين وأقرب إلى الشرع والمصلحة .

ثم هذا ينتقض عليكم بسائر ما ملكه الله تعالى العبد وأذن فيه متفرقا فأراد أن يجمعه كرمى الجمار الذي إنما شرع له مفرقا ، واللعان الذي شرع كذلك ، وإيمان القسامة التي شرعت كذلك . ونظير قياسكم هذا : أن له أن يؤخر الصاوات كلها ويصلبها في وقت واحد ، لأنه جمع ما أمر بتفريقه : على أن هذا قد فهمه كثير من العوام ، يؤخرون صلاة اليوم إلى الليل ويصلون الجميع في وقت واحد ويحتجون بمثل هذه الحجة بعينها ، ولو مسكتكم عن نصرة المسألة بمثل ذلك لكان أقوى لها .

فصل

فاستروح بعضهم إلى مسلك آخر غير هذه المسالك لما تبين له فسادها .
فقال : هذا حديث واحد والأحاديث الكثيرة عن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم دالة على خلافه ، وذكروا أحاديث .

منها : ما في الصحيحين عن فاطمة بنت قيس :

« أَنَّ أَبَا حَفْصٍ بِنِ الْمُغِيرَةِ طَلَقَهَا أَلْبَنَةَ ، وَهُوَ غَائِبٌ . فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا وَكِيلُهُ بِشَعِيرٍ فَخَطَّطَهُ ، فَجَاءَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، فَذَكَرَتْ لَهُ ذَلِكَ . فَقَالَ لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِ نَفَقَةٌ » .

وقد جاء تفسير هذه « أَلْبَنَةَ » في الحديث الآخر الصحيح أنه طلقها ثلاثاً ، فلم يجعل لها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم سكنى ولا نفقة . فقد أجاز عليه الثلاث ، وأسقط بذلك نفقتها وسكنائها .

وفي المسند « أَنَّ هَذِهِ الثَّلَاثَ كَانَتْ جَمِيعًا » فروى من حديث الشعبي :

« أَنَّ فَاطِمَةَ خَاصَمَتْ أَخَا زَوْجِهَا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمَّا أَخْرَجَهَا مِنَ الدَّارِ ، وَمَنْعَهَا النَّفَقَةَ . فَقَالَ : مَا لَكَ وَلَا بِنْتَ قَيْسٍ ؟ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَخِي طَلَقَهَا ثَلَاثًا جَمِيعًا » وذكر الحديث .

ومنها ما في الصحيحين عن عائشة رضى الله عنها :

« أَنَّ رَجُلًا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا . فَزَوَّجَتْ ، فَطُلِّقَتْ ، فَسُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : أَتَحِلُّ لِلأَوَّلِ ؟ قَالَ : لَا ، حَتَّى يَذُوقَ عُسَيْلَتَهَا كَمَا ذَاقَ الأَوَّلُ » .

ووجه الدليل : أنه لم يستفصل ، هل طلقها ثلاثاً مجموعة أو متفرقة ؟ ولو اختلف الحال لوجب الاستفصال .

ومنها : ما اعتمد عليه الشافعي في قصة الملاعة :

« أَنَّ عُوَيْرًا الْعَجَلَانِيَّ أَتَى رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، رَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا ، أَيَقْتُلُهُ فَتَقْتُلُونَهُ ؟ أَمْ كَيْفَ يَفْعَلُ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : قَدْ أَنْزَلَ فِيكَ وَفِي صَاحِبَتِكَ ، فَادْهَبْ فَأْتِ بِهَا . قَالَ سَهْلٌ ^(١) قِتْلَاعَنَا ، وَأَنَا مَعَ النَّاسِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ . فَلَمَّا فَرَّغَا مِنْ تَلَاُعَيْهِمَا قَالَ عُوَيْرٌ : كَذَبْتُ عَلَيْهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنْ أَمْسَكْتُهَا ، فَطَلَقَهَا ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يَأْمُرَهُ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ . قَالَ الزُّهْرِيُّ : وَكَانَتْ تِلْكَ سَنَةُ الْمُتَلَاعَيْنِ » متفق على صحته .

قال الشافعي : فقد أقره رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على الطلاق ثلاثا ولو كان حراما لما أقره عليه .

ومنها : ما رواه النسائي عن محمود بن لبيد قال « أخبر رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن رجل طلق امرأته ثلاث نكاحات جميعا ، فقام غضبان ، ثم قال : أيلعب بكتاب الله . وأنا بين أظهركم ؟ حتى قام رجل فقال : يا رسول الله ألا أقتله ؟ » ولم يقل : إنه لم يقع عليه إلا واحدة ، بل الظاهر أنه أجازها عليه ، إذ لو كانت زوجته ولم يقع عليه إلا واحدة لبين له ذلك ، لأنه إنما طلقها ثلاثا يعتقد لزومها ، فلو لم يلزمه لقال له : هي زوجتك بعد ، وتأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز .

ومنها : ما رواه أبو داود وابن ماجه عن ركانة « أنه طلق امرأته ألبنة . فأتى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال : ما أردت ؟ قال : واحدة . قال : آله ما أردت بها إلا واحدة ؟ قال : الله ما أردت بها إلا واحدة ، ورواه الترمذي وفيه « فقال : يا رسول الله ، إني طلقت امرأتى ألبنة ، فقال : ما أردت بها ؟ فقلت : واحدة قال : والله ؟ قلت : والله ، قال : فهو ما أردت » قال أبو داود : وهذا أصح من حديث ابن جريج « أن ركانة طلق امرأته ثلاثا » وقال ابن ماجه : سمعت أبا الحسن

(١) هو سهل بن سعد السامعي رضي الله عنه واولى الحديث .

على بن محمد الطنافسى يقول : ما أشرف هذا الحديث (١) ، قال أبو عبد الله بن ماجه :
« أبو عبيد » تركه ناجية ، وأحد جبن عنه .

ووجه الدلالة : أنه حلفه « ما أراد بها إلا واحدة » وهذا يدل على أنه لو أراد بها
أكثر من واحدة لألزمه ذلك ، ولو كانت واحدة مطلقا لم يفترق الحال بين أن يريد
واحدة أو أكثر ، وإذا كان هذا في الكناية ، فكيف بالطلاق الصريح إذا صرح
فيه بالثلاث ؟ .

ومنها : مارواه الدارقطنى من حديث حماد بن زيد : حدثنا عبد العزيز بن صهيب
عن أنس قال : سمعت أنس بن مالك يقول : سمعت معاذ بن جبل يقول : سمعت رسول
الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول :

« يَا مُعَاذُ ، مَنْ طَلَّقَ لِلْبَيْعَةِ وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثًا الزَّمَنَاهُ بِدَعَتِهِ » .

ومنها : مارواه الدارقطنى من حديث إبراهيم بن عبيد الله بن عباد بن الصامت عن
أبيه عن جده قال :

« طَلَّقَ بَعْضُ آبَائِي امْرَأَتَهُ الْبَيْتَةَ ، فَانْطَلَقَ بَنُوهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى
عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ ، فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، إِنْ أَبَا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ أَلْفًا ، فَهَلْ لَهُ مِنْ تَخْرُجٍ ؟
فَقَالَ : إِنْ أَبَا كَمْ لَمْ يَتَّقِ اللَّهَ فَيَجْعَلْ لَهُ تَخْرُجًا ، بَأْتَتْ مِنْهُ بِثَلَاثٍ عَلَى غَيْرِ السَّنَةِ ،
وَتِسْمَانَةٍ وَسَبْعَةٍ وَسِمُونَ إِيَّاهُمْ فِي عُنُقِهِ » .

ومنها : مارواه الدارقطنى أيضا من حديث زاذان عن علي بن رضى الله عنه قال :
« سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا طَلَّقَ الْبَيْتَةَ فَنَضِبَ وَقَالَ :
أَتَتَّخِذُونَ آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا ، أَوْ دِينَ اللَّهِ هُزُوًا وَلَعِبًا ؟ مَنْ طَلَّقَ الْبَيْتَةَ الزَّمَنَاهُ ثَلَاثًا ،
لَا تَحِلُّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ » .

ومنها : مارواه الدارقطنى من حديث الحسن البصرى قال : حدثنا عبد الله بن عمر
« أنه طلق امرأته وهى حائض ، ثم أراد أن يتبعها بتطليقتين أخريين عند القرءين .
فبلغ ذلك رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، فقال : يا ابن عمر ، ما هكذا

(١) قوله : ما أشرف هذا الحديث : برأى لعلو إسناده وعظم فائدته .

أمرك الله تعالى . إنك قد أخطأت السنة ، والسنة أن تستقبل الظهر ، فتطلق عند ذلك أو أمسك . فقلت : يا رسول الله أرأيت لو طلقها ثلاثا ، أكان يحل لي أن أراجعها ؟ قال : لا . كانت تبين منك ، وتكون معصية .

ومنها : مارواه أبو داود والنسائي عن حماد بن زيد قال « قلت لأبيوب : هل علمت أحدا قال في « أمرك بذلك » لأنها ثلاث غير الحسن ؟ قال : لا . ثم قال : اللهم غفرا إلا ما حدثني قتادة عن كثير مولى ابن سمرة عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال : « ثلاث » . فقلت كثيرا . فسألته فلم يعرفه ، فرجعت إلى قتادة فأخبرته . فقال : نسي . ورواه الترمذي وقال : لا نعرفه إلا من حديث سليمان بن حرب عن حماد بن زيد . وحسبك بسليمان بن حرب ، وحماد بن زيد ، ثقتين ثبتين .

ومنها : مارواه البيهقي من حديث سويد بن غفلة عن الحسن أنه طلق عائشة الخنعمية ثلاثا . ثم قال : لولا أني سمعت جدي — أو حدثني أبي أنه سمع جدي — يقول :

« أَيْمَانًا رَجُلٌ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا عِنْدَ الْأَقْرَاءِ ، أَوْ ثَلَاثًا مُبْهَمَةً لَمْ تَحِلَّ لَهُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ لَرَأَجَعْتُهَا » .

رواه من حديث محمد بن حميد : حدثنا سلمة بن الفضل عن عمر بن أبي قيس عن إبراهيم بن عبد الأعلى عن سويد ، وهذا مرفوع .

قالوا : فهذه الأحاديث أكثر وأشهر ، وعامتها أصح من حديث أبي الصهباء ، وحديث ابن جريج عن عكرمة عن ابن عباس : فيجب تقديمها عليه ولا سبعا على قاعدة الإمام أحمد ، فإنه يقدم الأحاديث المتعددة على الحديث الفرد عند التعارض ، وإن كان الحديث الفرد متأخرا . كما قدم في إحدى الروايتين أحاديث تحريم الأوعية على حديث ريبة لكونها كثيرة متعددة ، وحديث ريبة في إباحتها فرد وهو متأخر ، فإنه قال .

« كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ عَنِ الْإِنْبِازِ فِي الْأَوْعِيَةِ فَأَشْرَبُوا فِيمَا بَدَأَ لَكُمْ ، غَيْرَ أَنْ لَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا » .

مع أنه حديث صحيح . رواه مسلم ، ولا يعرف له علة .

فصل

قال الآخرون : هذه الأحاديث التي ذكرتموها ولم تدعوا بعدها شيئا ، هي بين أحاديث صحيحة لاطمن فيها ولا حجة فيها . وبين أحاديث صريحة الدلالة ولكنها باطلة أو ضعيفة ، لا يصح شيء منها :

ونحن نذكر ما فيها ليتبين الصواب ويحول الإشكال .

أما حديث فاطمة بنت قيس فمن أصح الأحاديث مع أن أكثر المنازعين لنا في هذه المسألة قد خالفوه ولم يأخذوا به . فأوجبوا للمبتوتة النفقة والسكنى ولم يلتفتوا إلى هذا الحديث ولا عملوا به ، وهذا قول أبي حنيفة وأصحابه . وأما الشافعي ومالك فأوجبوا لها السكنى . والحديث قد صرح فيه بأنه لا نفقة لها ولا سكنى فخالفوه ولم يعملوا به . فإن كان الحديث صحيحا فهو حجة عليكم ، وإن لم يكن محفوظا ، بل هو غلط كما قال بعض المتقدمين فليس حجة علينا في جمع الثلاث . فأما أن يكون حجة لكم على منازعتكم وليس حجة لهم عليكم فبعيد من الإنصاف والعدل .

هذا مع أنا ننزل عن هذا المقام ونقول : الاحتجاج بهذا الحديث فيه نوع سهو من المحتج به . ولو تأمل طرق الحديث وكيف وقعت القصة لم يحتج به . فإن الثلاث المذكورة فيه لم تكن مجموعة ، وإنما كان قد طلقها تطليقتين من قبل ذلك ثم طلقها آخر الثلاث ، هكذا جاء مصرحا به في الصحيح .

فروى مسلم في صحيحه عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة « أنا أبا عمرو بن حفص بن المغيرة خرو مع علي بن أبي طالب رضي الله عنه إلى اليمن ، فأرسل إلى امرأته فاطمة بنت قيس بتطليقة كانت بقيت من طلاقها ، وأمر لها الحارث بن هشام وعياش بن أبي ربيعة بنفقة ، فقالا لها : والله مالك نفقة إلا أن تكوني حاملا . فأنت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم :

« فَذَكَرَتْ لَهُ قَوْلَهُمَا فَقَالَ : لَا نَفَقَةَ لَكَ » وساق الحديث ^(١) بطوله .

(١) تمام الحديث « فاستأذنته في الانتقال . فأذن لها . فقالت : أين يارسول الله ؟ فقال : إلى ابن أم مكتوم . وكان أمي ، تضع ثيابها عنده ولا يراها . فلما مضت عنها أنكحها أسامة بن زيد . فوُسل إليها =

فهذا المفسر يبين ذلك المجمع ، وهو قوله « طلقها ثلاثا » :

وقال الليث عن عقيل عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن فاطمة بنت قيس : أنها أخبرته « أنها كانت تحت أبي حفص بن المغيرة ، وأن أبا حفص بن المغيرة طلقها آخر ثلاث تطليقات » وساق الحديث ، ذكره أبو داود ثم قال : وكذلك رواه صالح بن كيسان ، وابن جريج وشعيب بن أبي حمزة ، كلهم عن الزهري . ثم ساق من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عبيد الله قال :

« أُرْسِلَ مَرْوَانُ إِلَى فَاطِمَةَ فَسَأَلَهَا فَأَخْبَرَتْهُ أَنَّهَا كَانَتْ عِنْدَ أَبِي حَفْصٍ مِنَ الْمَغِيرَةِ ، وَكَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ أَمْرَ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى بَعْضِ الْيَمَنِ ، فَخَرَجَ مَعَهُ زَوْجُهَا فَبَعَثَ إِلَيْهَا بِتَطْلِيْقَةٍ كَانَتْ بَقِيَتْ لَهَا » .

وذكر الحديث بتمامه ، والواسطة بين مروان وبينها هو قبيصة بن ذؤيب . كذلك ذكره أبو داود في طريق أخرى :

فهذا بيان حديث فاطمة بنت قيس .

قالوا : ونحن أخذنا به جميعه ولم نخالف شيئا منه إذ كان صحيحا صريحا لا مطعن فيه ولا معارض له . فن خالفه فهو محتاج إلى الاعتذار .

وقد جاء هذا الحديث بخمسة ألفاظ « طلقها ثلاثا » و « طلقها البتة » و « طلقها آخر ثلاث تطليقات » و « أُرْسِلَ إِلَيْهَا بِتَطْلِيْقَةٍ كَانَتْ بَقِيَتْ لَهَا » و « طلقها ثلاثا جميعا » هذه جملة ألفاظ الحديث ، وبالله التوفيق .

— مروان قبيصة بن ذؤيب يسألها عن الحديث ، فسمته به — فقال مروان : لم نسمع هذا الحديث إلا من امرأة .

صأخذ بالعصة التي وجدنا أن امرأها . فقالت فاطمة ، حين بلغها قول مروان : فيني وبينكم القرآن . قال الله عز وجل (لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن إلا أن يأتين بفاحشة مبينة) قالت : هذا لمن كانت له مراجعة فأمر يحدث بعد الثلاث ؟ وكيف تقولون : لا نفقة لها إذا لم تكن حاملا ؟ فعلام تحبسوها ؟ ورواه أحمد وأبو داود والنسائي . وفيه عندهم « فقالت فاطمة بنت قيس حين بلغها ذلك : يوتي وبينكم كتاب الله . قال الله (تطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة وانقوا الله وكم) لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن — حق قال — لا تخرج لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا) فأمر يحدث بعد الثلاث ؟ » .

فأما اللفظ الخامس وهو قوله « طلقها ثلاثا جميعا » فهذا أولا من حديث مجالد عن الشعبي . ولم يقل ذلك عن الشعبي غيره مع كثرة من روى هذه القصة عن الشعبي . فتفرد مجالد على ضعفه من بينهم بقوله « ثلاثا جميعا » وعلى تقدير صحته فالمراد به : أنه اجتمع لها التطليقات الثلاث ؛ لا أنها وقعت بكلمة واحدة ، فإذا طلقها آخر ثلاث صح أن يقال طلقها ثلاثا جميعا . فإن هذه اللفظة يراد بها تأكيد العدد وهو الأغلب عليها ، لا الاجتماع في الآن الواحد لقوله تعالى :

(وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا^(١)) .

فالمراد حصول الإيمان من الجميع لا إيمانهم كلهم في آن واحد، سابقهم ولاحقهم .

فصل

وكذلك ما ذكروه من حديث عائشة رضي الله عنها :

« أَنْ رَجُلًا طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلَاثًا ، فَسُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : أَتَحِلُّ لِلأَوَّلِ ؟ قَالَ : لَا » الحديث .

هو حق يجب المصير إليه لئلا يكون فيه أنه طلقها ثلاثا بضم واحد ، فلا تدخلوا فيه ما ليس فيه .

وقولكم : « ولم يستفصل » جوابه : أن الحال قد كان عندهم معلوما ، وأن الثلاث إنما تكون ثلاثا ، واحدة بعد واحدة ، وهذا مقتضى اللغة والقرآن والشرع والعرف كما بينا . فخرج الكلام على المفهوم المتعارف من لغة القوم :

فصل

وأما ما اعتمد عليه الشافعي من طلاق الملاعن ثلاثا بحضرة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ولم ينكره ، فلا دليل فيه . لأن الملاعنة يحرم عليه إمساكها وقد حرمت

محرماً مؤبداً ، فإزاد الطلاق الثلاث هذا التحريم الذى هو مقصود اللعان إلا تأكيده وقوة ، وهذا جواب شيخنا رحمه الله .

وقال ابن المنذر ، وقد ذكر الأدلة على تحريم جمع الطلاق الثلاث ، وأنه بدعة ثم قال : وأما ما اعتل به من رأى أن مطلق الثلاث فى مرة واحدة مطلق للسنة بمحدث العجلانى . فإنما أوقع الطلاق عنده على أجنبية ، علم الزوج الذى طلق ذلك أو لم يعلم . لأن قائله يوقع الفقرة باللعان الرجل قبل أن تلتن المرأة ، فغير جائز أن يحتج بمثل هذه الحجة من يرى أن الفقرة تقع باللعان الزوج وحده ، انتهى .

وحينئذ فنقول : إما أن تقع الفقرة باللعان الزوج وحده كما يقوله الشافعى ، أو باللعانها كما يقوله أحمد ، أو يقف على تفريق الحاكم . فإن وقعت باللعان أو اللعانها فالطلاق الذى وقع منه لغو لم يقد شيئاً ألبتة ، بل هو طلاق فى أجنبية . وإن وقفت الفقرة على تفريق الحاكم فهو يفرق بينهما تفريقاً يحرمها عليه تحريماً مؤبداً . فالطلاق الثلاث أكد هذا التحريم الذى هو موجب الأمان ومقصود الشارع . فكيف يلحق به طلاق الملاعة وبينهما أعظم فرق ؟ .

فصل

وأما حديث محمود بن لبيد فى قصة المطلق ثلاثاً ، فالاحتجاج به على الجواز من باب قلب الحقائق ، والاحتجاج بأعظم ما يدل على التحريم لا على الإباحة . والاستدلال به على الوقوع من باب التكهن والخرص ، والزيادة فى الحديث ما ليس فيه ، ولا يدل عليه شيء من وجوه الدلالات ألبتة ، ولكن المقلد لا يبالي بنصرة تقليده بما اتفق له ، وكيف يظن برسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه أجاز عمل من استهزأ بكتاب الله وصححه واعتبره فى شرعه وحكمه ونفذه ؟ وقد جعله مستهزئاً بكتاب الله تعالى ؟ وهذا صريح فى أن الله سبحانه وتعالى لم يشرع جمع الثلاث ولا جعله فى أحكامه .

فصل

وأما حديث ركانة « أنه طلق امرأته ألبنة » ، وأن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم استحلفه ما أراد بها إلا واحدة » فحديث لا يصح .

قال أبو الفرح بن الجوزي في كتاب العلل له : قال أحمد : حديث ركانة ليس بشيء .

وقال الخلال في كتاب العلل عن الأثرم : قلت لأبي عبد الله : حديث ركانة في « ألبنة » فضعفه وقال « ذلك جعله بنيته » .

وقال شيخنا : الأئمة الكبار العارفون بعلل الحديث كالإمام أحمد ، والبخاري ، وأبي عبيد ، وغيرهم ضعفوا حديث ركانة « ألبنة » وكذلك أبو محمد بن حزم وقالوا : إن رواته قوم مجاهيل ، لا تعرف عدالتهم وضبطهم ، قال : وقال الإمام أحمد : حديث ركانة أنه طلق امرأته ألبنة لا يثبت . وقال أيضا : حديث ركانة في ألبنة ليس بشيء ، لأن ابن إسحق يرويه عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس « أن وكانة طلق امرأته ثلاثا » وأهل المدينة يسمون من طلق ثلاثا ، طلق ألبنة » .

فإن قيل : فقد قال أبو داود : حديث « ألبنة » أصح من حديث ابن جريج « أن ركانة طلق امرأته ثلاثا » لأنهم أهل بيته وهم أعلم به ، يعني وهم الذين رَوَوْا حديث « ألبنة » .

فقد قال شيخنا في الجواب : أبو داود إنما رجح حديث « ألبنة » على حديث ابن جريج لأنه روى حديث ابن جريج من طريق فيها مجهول فقال : حدثنا أحمد بن صالح حدثنا عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني بعض ولد أبي رافع عن عكرمة عن ابن عباس قال : « طلق عبد يزيد أبو ركانة وإخوته أم ركانة ثلاثا » الحديث ، ولم يرو الحديث الذي رواه أحمد في مسنده عن إبراهيم بن سعد : حدثني أبي عن محمد بن إسحق حدثنا داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال « طلق وكانة ابن عبد يزيد امرأته ثلاثا في مجلس واحد » فهذا رجح أبو داود حديث « ألبنة » على

حديث ابن جريج . ولم يتعرض لهذا الحديث ، ولا رواه في سننه (١) ولا ريب أنه أصح من الحديثين . وحديث ابن جريج شاهد له وعاضد ، فإذا انضم حديث أبي الصهباء إلى حديث ابن إسحق إلى حديث ابن جريج ، مع اختلاف مخرجها وتعدد طرقها ، أفادت العلم بأنها أقوى من حديث « ألبته » بلا شك ، ولا يمكن من شم روائح الحديث ولو على بعد أن يرتاب في ذلك . فكيف يقدم الحديث الضعيف الذي ضعفه الأئمة ورواته مجاهيل على هذه الأحاديث ؟

فصل

وأما حديث معاذ بن جبل ، فلقد وهت مسألة يحتج فيها بمثل هذا الحديث الباطل . والدارقطني إنما رواه للمعرفة ، وهو أجل من أن يحتج به . وفي إسناده : إسماعيل بن أمية الدارع ، يرويه عن حماد . قال الدارقطني بعد روايته : إسماعيل بن أمية ضعيف متروك الحديث .

فصل

وأما حديث عبادة بن الصامت الذي رواه الدارقطني . فقد قال عقيب إخرجه : رواه مجهولون وضعفاء ، إلا شيخنا وابن عبد الباقي .

فصل

وأما حديث زاذان عن علي رضي الله عنه : فيرويه إسماعيل بن أمية القرشي : قال الدارقطني : إسماعيل بن أمية هذا كوفي ضعيف الحديث . قلت : وفي إسناده مجاهيل وضعفاء .

(١) حديث ركانة رواه أبو داود في باب نسخ المراجعة بعد التطليقات الثلاث بالسند الذي ذكره هنا ابن القيم : حدثنا أحمد بن صالح الخ ثم قال أبو داود : وحدثنا نافع بن عبيد الله بن ركانة عن أبيه عن جده ، أن ركانة طلق امرأته ألبته فردها إليه فتنى صل الله عليه وسلم ، أصبح ، لأنهم ولد الرجل ، وأعلم أعلم به ، أن ركانة إنما طلق امرأته ألبته . فجعلها فتنى صل الله عليه وسلم واحدة .

فصل

وأما حديث الحسن عن ابن عمر فهو أمثل هذه الأحاديث الضعاف . قال الدارقطني : حدثنا علي بن محمد بن عبيد الحافظ : حدثنا محمد بن شاذان الجوهري : حدثنا يعلى بن منصور : حدثنا شعيب بن رزيق : أن عطاء الخراساني حدثهم عن الحسن قال : حدثنا عبد الله بن عمر ، فذكره ، وشعيب وثقه الدارقطني . وقال أبو الفتح الأزهري فيه لين . وقال البيهقي ، وقدرى هذا الحديث : وهذه الزيادات انفرد بها شعيب وقد تكلموا فيه ، انتهى .

ولاريب أن الثقات الأئمة رووا حديث ابن عمر هذا ، فلم يأت أحد منهم بما أتى به شعيب البتة ، ولهذا لم يرو حديثه هذا أحد من أصحاب الصحيح ولا السنن .

فصل

وأما حديث كثير مولى ابن سمرة عن أبي سلمة عن أبي هريرة فقد أنكره كثير لما سئل عنه ، ومثل هذا بعيد أن ينسب . وقد أهل البيهقي هذا الحديث ، وقال : كثير لم يثبت من معرفته ما يوجب الاحتجاج به ، قال : وقول العامة بخلاف روايته وقد ضعفه عبد الحق في أحكامه ، وابن حزم في كتابه .

فصل

وأما حديث سويد بن غفلة عن الحسن فمن رواية محمد بن حميد الرازي . قاله أبو زوعة الرازي : كذاب ، وقال صالح جزرة : ملأيت أحذق بالكلب منه ومن روايته سلمة بن الفضل . قال أبو حاتم : متكرر الحديث ، وإن كان روايته شتى ، فقد ضعفه إسحاق بن راهويه وغيره .

فصل

فلما رأى آخرون ضعف هذه المسالك استروحوا إلى مسلك آخر ، وظنوا أنهم قد استروحوا به من كلفة التأويل ومشقته .

فقالوا : الإجماع قد انعقد على لزوم الثلاث ، وهو أكبر من خبر الواحد كما قال الشافعي رحمه الله : الإجماع أكبر من الخبر المنفرد . وذلك أن الخبر يجوز الخطأ والوهم على راويه بخلاف الإجماع فإنه معصوم .

قالوا : ونحن نسوق عن الصحابة والتابعين ما يبين ذلك .

ثبت في صحيح مسلم أن عمر رضى الله عنه أضي عليهم الثلاث ووافقهم الصحابة .

قال سعيد بن منصور : حدثنا سفيان عن شقيق سمع أنسا يقول : قال عمر في الرجل يطلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها ، قال : هي ثلاث ، لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره ، وكان إذا أتى به أوجعه .

وروى البيهقي من حديث ابن أبي لبل عن علي رضى الله عنه فيمن طلق ثلاثا قبل الدخول ، قال : لا تحل له حتى تنكح زوجا غيره .

وروى حاتم بن إسماعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي : لا تحل له حتى تنكح غيره .

وروى أبو نعيم عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن بعض أصحابه قال : جاء رجل إلى علي رضى الله عنه . فقال : طلقت امرأتى ألفا ؟ فقال : ثلاث نحرما عليك . وأقسم سائرهما بين نسائك .

وقال علقمة بن قيس : أتى رجل ابن مسعود رضى الله عنه ، فقال : إن رجلا طلق امرأته البارية مائة ؟ قال : قتلها مرة واحدة ؟ قال : نعم . قال : تريد أن تبين منك امرأتك ؟ قال : نعم ، قال : هو كما قلت . وأتاه رجل ، فقال : إنه طلق امرأته البارية عدد النجوم ، فقال له مثل ذلك ، ثم قال : قد بين الله سبحانه أمر الطلاق . فمن طلق كما أمره الله تعالى فقد بين له . ومن لبس جعلنا عليه لبسه . والله لا تلبسون إلا على أنفسكم ، وتتحمله منكم ؟ هو كما تقولون .

وروى مالك في الموطأ عن ابن شهاب عن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان عن محمد بن إياس البُكير قال : طلق رجل امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها ثم بدا له أن ينكحها فجاء يستفتي . فذهبت معه أسأل له ، فسأل أبا هريرة وابن عباس عن ذلك . فقالا لا نرى أن تنكحها حتى تنكح زوجا غيره . قال : إنما كان طلاق إياها واحدة . فقال ابن عباس : إنك قد أرسلت من يدك ما كان لك من فضل .

وفي الموطأ أيضا في هذه القصة : أن ابن البكير سأل عنها ابن الزبير . فقال : إن هذا لأمر مألنا فيه قول ، اذهب إلى ابن عباس وأبي هريرة ، فإني تركتهما عند عائشة فأسألهما ثم اتنا فأخبرنا . فذهب فأسألهما فقال ابن عباس لأبي هريرة : أفنت يا أبا هريرة فقد جاءتك معضلة . فقال أبو هريرة : الواحد تبينها ، والثلاث تحرمها حتى تنكح زوجا غيره . وقال ابن عباس مثل ذلك .

فهذه عائشة لم تنكر عليهما ولا ابن الزبير .

وفي الموطأ أيضا : عن النعمان بن أبي عياش عن عطاء بن يسار قال : جاء رجل يستفتي عبد الله بن عمرو بن العاص عن رجل طلق امرأته ثلاثا قبل أن يمسه . قال عطاء : فقلت : إنما طلاق البكر واحدة . فقال لي عبد الله بن عمرو بن العاص : إنما أنت قاص . الواحدة تبينها ، والثلاث تحرمها حتى تنكح زوجا غيره .

وروى عبيد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما إذا طلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها ، لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره .

وروى البيهقي من حديث معاذ بن معاذ : حدثنا شعبة عن طارق بن عبد الرحمن : سمعت قيس بن أبي عاصم قال : سألت رجلا المغيرة وأنا شاهد عن رجل طلق امرأته مائة ، فقال : ثلاثة تحرم ، وسبع وتسعون فضل .

وروى البيهقي عن سويد بن غفلة قال : كانت عائشة الخنعمية عند الحسن ، فلما قتل على رضي الله عنه قالت : لتهنك الخلافة يا أمير المؤمنين ، فقال : بقتل على تظهرين الشامة ؟ اذهبي فأنت طالق : يعني ثلاثا ، فتلقت بثيابها حتى قصت عذتها ، فبعث إليها ببقية بقيت لها من صداقها وعشرة آلاف صدقة ، فقالت لما جاءها الرسول : مطع قليل من حبيب مفارق . فلما بلغه قولها بكى ، وقال : لولا أني سمعت جدي ، أو حدثني أبي أنه سمع جدي يقول : أيما رجل طلق امرأته ثلاثا عند الأقراء ، أو ثلاثة مبهمة لم تحل له حتى تنكح زوجا غيره ، لراجعتها .

وقال الإمام أحمد : حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن عطاء بن السائب عن علي رضي الله عنه أنه قال في الحرام ، واليتة ، والهائن ، والخلية ، والبرية : ثلاثا ، ثلاثا . قال شعبة : فلقيت عطاء فقلت : من حديثك عن هذا ؟ قال أبو البخري قال أحمد : وأنا أهابها ، لا أجيب فيها لأنه يروى عن عامة الناس أنها ثلاث : علي ، وزيد ، وابن عمر ، وعامة التابعين .

وأما ابن عباس فروى عنه مجاهد ، وسعيد بن جبير ، وعطاء بن أبي رباح ، وعمر بن دينار ، ومالك بن الحارث ، ومحمد بن إياس بن البكير ، ومعاوية بن أبي عياش وغيرهم : أنه ألزم الثلاث من أوقعها جملة .

قال الإمام أحمد وقد سأله الأثرم : بأي شيء ترد حديث ابن عباس « كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر رضي الله عنهما طلاق الثلاث واحدة » - بأي شيء تدفعه ؟ قال : برواية الناس عن ابن عباس من وجوه خلافه ، ثم ذكر عن عدة عن ابن عباس أنها ثلاث ، وإلى هذا نذهب :

وذكر البيهقي أن رجلا أتى عمران بن حصين وهو في المسجد فقال : رجل طلق امرأته ثلاثا في مجلس ، فقال : أثم بره ، وحرمت عليه امرأته . فانطلق الرجل فذكر ذلك لأبي موسى ، يريد بذلك عيبه ، فقال : ألا ترى أن عمران قال كذا وكذا ؟ فقال أبو موسى : أكثر الله فينا مثل أبي تميم .

قالوا : فهذا عمر بن الخطاب ، وعلي بن أبي طالب وعبد الله بن سعود ، وعبد الله بن عمر ، وعبد الله بن عمرو ، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن الزبير ، وعمران بن حصين ، والمغيرة بن شعبة ، والحسن بن علي رضوان الله تعالى عليهم أجمعين .

وأما التابعون فأكثر من أن يذكروا والإجماع يثبت بدون هذا ، ولهذا حكاه غير واحد ، منهم أبو بكر بن العربي ، وأبو بكر الرازي ، وهو ظاهر كلام الإمام أحمد ، فإنه قال في رواية الأثرم وذكر قول من قال : إذا خالف السنة رد إلى السنة ، إنه ليس بشيء . وقال : هذا مذهب الرافضة . وظاهر هذا أن القول بالوقوع إجماع أهل السنة .

قال الآخرون : قد عرفتم ما في دعوى الإجماع الذي لم يعلم فيه مخالف : أنه راجع إلى عدم العلم لا إلى العلم بانتفاء المخالف ، وعدم العلم ليس يعلم حتى يحتاج به ويقسم على النصوص الثابتة ، هذا إذا لم يعلم مخالف ، فكيف إذا علم للمخالف ؟ وحينئذ فتكون

المسألة مسألة نزاع يجب ردها إلى الله تعالى ورسوله ، ومن أبى ذلك فهو إما جاهل مقلد وإما متعصب صاحب هوى ، عاص لله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، متعرض للحقوق الوعيد به : فإن الله تعالى يقول :

(فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ ^(١)) الآية .

فإذا ثبت أن المسألة مسألة نزاع وجب قطعاً ردها إلى كتاب الله وسنة رسوله ، وهذه المسألة مسألة نزاع بلا نزاع بين أهل العلم الذين هم أهله : والنزاع فيها من عهد الصحابة إلى وقتنا هذا ، وبيان هذا من وجوه :

أحدها : ما رواه أبو داود وغيره من حديث حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما : إذا قال أنت طالق ثلاثاً بضم واحد ، فهي واحدة . وهذا الإسناد على شرط البخاري .

وقال عبد الرزاق : أخبرنا معمر عن أيوب قال : دخل الحكم بن عيينة على الزهري بمكة وأنا معهم فسألوه عن البكر تطلق ثلاثاً ؟ فقال : سئل عن ذلك ابن عباس وأبو هريرة ، وعبد الله بن عمرو فكلهم قالوا : لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ، قال : فخرج الحكم وأنا معه فأتى طاوساً وهو في المسجد فأكب عليه فسأله عن قول ابن عباس فيها ، وأخبره بقول الزهري ، قال : فرأيت طاوساً رفع يديه تعجباً من ذلك وقال : والله ما كان ابن عباس يجعلها إلا واحدة .

أخبرنا ابن جريج قال : وأخبرني حسن بن مسلم عن ابن شهاب أن ابن عباس قال : إذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً ولم يجمع كن ثلاثاً ، قال : فأخبرت طاوساً فقال : أشهد ما كان ابن عباس يراهن إلا واحدة .

فقوله « إذا طلق ثلاثاً ولم يجمع كن ثلاثاً » أى إذا كن متفرقات ، فدل على أنه إذا جمعهن كانت واحدة . وهذا هو الذي حلف عليه طاوس : أن ابن عباس كان يجعله واحدة .

ونحن لانشك أن ابن عباس صح عنه خلاف ذلك، وأنها ثلاث، فهما روايتان ثابتتان
عن ابن عباس بلا شك .

الوجه الثاني : أن هذا مذهب طاوس ، قال عبد الرزاق : أخبرنا ابن جريج عن
ابن طاوس عن أبيه أنه كان لا يرى طلاقا ماخالف وجه الطلاق ووجه العدة ، وأنه
كان يقول : يطلقها واحدة ، ثم يدعها حتى تنقضي عدتها .

وقال أبو بكر بن أبي شيبة : حدثنا إسماعيل بن عاية عن ليث عن طاوس وعطاء
أنهما قالوا : إذا طلق الرجل امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها فهي واحدة .

الوجه الثالث : أنه قول عطاء بن أبي رباح . قال ابن أبي شيبة : حدثنا محمد بن بشر :
حدثنا إسماعيل عن قتادة عن طاوس وعطاء وجابر بن زيد أنهم قالوا : إذا طلقها ثلاثا
قبل أن يدخل بها فهي واحدة .

الوجه الرابع : أنه قول جابر بن زيد كما تقدم .

الوجه الخامس : أن هذا مذهب محمد بن إسحق عن داود بن الحصين : حكاه
عنه الإمام أحمد في رواية الأثرم ولفظه : حدثنا سعيد بن إبراهيم عن أبيه عن ابن إسحق
عن داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس : أن رجلا طلق امرأته ثلاثا ،
فجعلها النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم واحدة . قال أبو عبد الله : وكان هذا
مذهب ابن إسحق يقول : يخالف السنة فيرد إلى السنة .

الوجه السادس : أنه مذهب إسحق بن راهويه في البكر . قال محمد بن نصر
المروزي في كتاب «اختلاف العلماء» له : وكان إسحق يقول : طلاق الثلاث للبكر واحدة .
وتأول حديث طاوس عن ابن عباس «كان الطلاق الثلاث على عهد رسول الله صلى
الله تعالى عليه وآله وسلم وأبي بكر وعمر يجعل واحدة» : على هذا . قال : فإن قال لها
ولم يدخل بها : أنت طالق ، أنت طالق ، أنت طالق . فإن سفيان ، وأصحاب الرأي
والشافعي ، وأحمد ، وأبو عبيد ، قالوا : بانت منه بالأولى ، وليست الثنتان بشيء .
لأن غير المدخول بها تبين بواحدة ، ولا عدة عليها . وقال مالك وربيعة ، وأهل المدينة
والأوزاعي ، وابن أبي ليلى : إذا قال لها ثلاث مرات أنت طالق ، نسقا متتابعة حرمت
عليه حتى تنكح زوجا غيره . فإن هو سكث بين التطليقتين ، بانت بالأولى ولم
تلقها الثانية .

فصار في وقوع الثلاث بغير المنحول بها ثلاثة مذاهب للصحابة والتابعين ومن بعدهم :

أحدها : أنها واحدة سواء قلنا بلفظ واحد ، أو بثلاثة ألفاظ .

والثاني : أنها ثلاث سواء أوقع الثلاث بلفظ واحد ، أو بثلاثة ألفاظ .

والثالث : أنه إن أوقعها بلفظ واحد فهي ثلاث . وإن أوقعها بثلاثة ألفاظ فهي واحدة .

الوجه السابع : أن هذا مذهب عمرو بن دينار في الطلاق قبل الدخول . قال ابن المنذر في كتابه الأوسط : وكان سعيد بن جبير ، وطاوس ، وأبو الشعثاء ، وعطاء ، وعمرو ابن دينار يقولون : من طلق البكر ثلاثا فهي واحدة .

الوجه الثامن : أنه مذهب سعيد بن جبير ، كما حكاه ابن المنذر وغيره عنه ، وحكاه الثعلبي عن سعيد بن المسيب وهو غلط عليه ، إنما هو مذهب سعيد بن جبير .

الوجه التاسع : أنه مذهب الحسن البصري الذي استقر عليه . قال ابن المنذر : واختلف في هذا الباب عن الحسن . فروى عنه كما رويناه عن أصحاب النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم . وذكر قتادة وحيد ويونس عنه : أنه رجع عن قوله بعد ذلك فقال : واحدة بائنة .

وهذا الذي ذكره ابن المنذر رواه عبد الرزاق في المصنف فقال : أخبرنا معمر عن قتادة قال : سألت الحسن عن الرجل يطلق البكر ثلاثا ، فقال الحسن : وما بعد الثلاث ؟ قلت صدقت ، وما بعد الثلاث ؟ فأفتى الحسن بذلك زمنا ، ثم رجع ، فقال : واحد تينها ويحطها ، قاله حياته (١) .

الوجه العاشر : أنه مذهب عطاء بن يسار ، قال عبد الرزاق : أخبرنا مالك عن يحيى بن سعيد عن بكير عن يعمر بن أبي عياش قال : سألت رجل عطاء بن يسار عن الرجل يطلق البكر ثلاثا ، فقال إنما طلاق البكر واحدة ، فقال له عبد الله بن عمرو بن العاص : أنت قاص ، الواحدة تينها ، والثلاث تحرمها حتى تنكح زوجا غيره : فذكر عطاء مذهبه ، وعبد الله بن عمرو مذهبه .

(١) في المطبوعة ، ويحتمل مقالها جناية .

الوجه الحادى عشر : أنه مذهب خلاص بن عمرو ، حكاه بشر بن الوليد عن أبى يوسف عنه .

الوجه الثانى عشر : أنه مذهب مقاتل الرازى ، حكاه عنه المازرى فى كتابه « المعلم بفوائد مسلم » قال الخطيب : حدث عن عبد الله بن المبارك ، وعباد بن العوام ، ووكيع بن الجراح وأبى عاصم النبيل ، روى عنه الإمام أحمد والبخارى فى صحيحه ، وكان ثقة .

الوجه الثالث عشر : أنه إحدى الروايتين عن مالك ، حكاه عنه جماعة من المالكية منهم التلمسانى صاحب شرح الخلاف ، وعزاها إلى ابن أبى زيد أنه حكاهما رواية عن مالك ، وحكاهما غيره قولاً فى مذهب مالك وجعله شاذاً .

الوجه الرابع عشر : أن ابن مغيث المالكي حكاه فى كتاب « الوثائق » وهو مشهور عند المالكية ، عن بضعة عشر فقيهاً من فقهاء طليطلة المفتين على مذهب مالك ، هكذا قال ، واحتج لهم بأن قوله : أنت طالق ثلاثاً : كذب ، لأنه لم يطلق ثلاثاً ، ولم يطلق إلا واحدة . كما لو قال : حلفت ثلاثاً كانت يمينا واحدة ، ثم ذكر حججهم من الحديث .

الوجه الخامس عشر : أن أبا الحسن على بن عبد الله بن إبراهيم اللخمي المشطى ، صاحب كتاب الوثائق الكبير الذى لم يصنف فى الوثائق مثله حكى الخلاف فيها عن السلف والخلف حتى عن المالكية أنفسهم ، فقال :

وأما من قال : أنت طالق ثلاثاً ، فقد بانت منه ، قال « البتة » أو لم يقل . قال : وقال بعض الموثقين ، يريد المصنفين فى الوثائق : اختلف أهل العلم بعد إجماعهم على أنه مطلق ، كم يلزمه من الطلاق ؟ فالجمهور من العلماء على أنه يلزمه الثلاث ، وبه القضاء ، وعليه الفتوى ، وهو الحق الذى لا شك فيه ، قال : وقال بعض السلف : يلزمه من ذلك طليقة واحدة ، وتابعهم على ذلك قوم من الخلف من المفتين بالأندلس . قال : واحتجوا على ذلك بحجج كثيرة وأحاديث مسطورة أضربنا عنها واقتصرنا على الصحيح منها . فقها : ما رواه داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس « أن ركاة طلق زوجته عند رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ثلاثاً فى مجلس واحد ، فقال له النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم : إنما هى واحدة ، فإن شئت فعدعها ، وإن

ثلث فارتجعها ، ، ثم ذكر حديث أبي الصهباء ، وذكر بعض تأويلاته التي ذكرناها .
الوجه السادس عشر : أن أبا جعفر الطحاوي حكى القولين في كتابه وتهذيب الآثار
فقال : باب الرجل يطلق امرأته ثلاثا ، ثم ذكر حديث أبي الصهباء ثم قال : فذهب
قوم إلى أن الرجل إذا طلق امرأته ثلاثا ما فقد وقعت عليها واحدة إذا كانت في وقت
صحة ، وذلك أن تكون طاهرا في غير جماع ، واحتجوا في ذلك بهذا الحديث وقالوا :
لما كان الله عز وجل إنما أمر عباده أن يطلقوا لوقت على صفة فطلقوا على غير ما أمرهم
به لم يقع طلاقهم . ألا ترى لو أن رجلا أمر رجلا أن يطلق امرأته في وقت فطلقها
في غيره ، أو أمره أن يطلقها على شريطة فطلقها على غير تلك الشريطة أن طلاقه لا يقع ؟
إذ كان قد خالف ما أمر به .

ثم ذكر حجج الآخرين والجواب عن حجج هؤلاء على عادة أهل العلم والدين
في إنصاف مخالفينهم والبحث معهم ، ولم يسلك طريق جاهل ظالم متعدي يترك على ركبته ،
ويفجر عينيه ويصول بمنصبه لا بطلمه ، وبسوء قصده لا بحسن فهمه ، ويقول : القول
بهذه المسألة كفر يوجب ضرب العنق ، ليهت خصمه ويمنع عن بسط لسانه والجري
معه في ميدانه ، والله تعالى عند لسان كل قاتل ، وهو له يوم الوقوف بين يديه عما
قاله سائل .

الوجه السابع عشر : أن شيخنا حكى عن جده أبي البركات : أنه كان يفتي بذلك
أحيانا سرا ، وقال في بعض مصنفاته : هذا قول بعض أصحاب مالك ، وأبي حنيفة ،
وأحمد .

قلت : أما المالكية فقد حكينا الخلاف عنهم ، وأما بعض أصحاب أبي حنيفة فإنه
محمد بن مقاتل من الطبقة الثانية من أصحاب أبي حنيفة ، وأما بعض أصحاب أحمد ،
فإن كان أراد إفتاء جده بذلك أحيانا ، وإلا فلم أقف على نقل لأحد منهم .

الوجه الثامن عشر : قال أبو الحسن النسفي (١) في وثائقه وقد ذكر الخلاف في المسألة ،
ثم قال : ومن بعض حججهم أيضا في ذلك : أن الله سبحانه وتعالى أمر بتفريق الطلاق
بقوله تعالى :

(الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ) .

وإذا جمع الإنسان ذلك في كلمة كان، واحدة وكان مازاد عليها لغوا، كما جعل مالك رحمه الله روى السبع الجمرات في مرة واحدة جمرة واحدة، وبني عليها أن الطلاق عندهم مثله، قال: وممن نصر هذا القول من أهل الفتيا بالأندلس: أصبغ بن الحباب، ومحمد بن بقی، ومحمد بن عبد السلام الحشني، وابن زنباع مع غيرهم من نظرائهم، هذا لفظه.

الوجه التاسع عشر: أن أبا الوليد هشام بن عبد الله بن هشام الأزدي القرطبي صاحب كتاب «مفيد الحكام فيما يعرض لهم من النوازل والأحكام» ذكر الخلاف بين السلف والخلف في هذه المسألة حتى ذكر الخلاف فيها في مذهب مالك نفسه. وذكر من كان يفتي بها من المالكية. والكتاب مشهور معروف عند أصحاب مالك، كثير الفوائد جدا، ونحن نذكر نصه فيه بانظنه، فنذكر ما ذكره عن ابن منيث، ثم يبعده كلامه: ليعلم أن النقل بذلك معلوم متداول بين أهل العلم، وأن من قصر في العلم بأهله وطال في الجهل والظلم ذراعه، يبادر إلى الجهل والتكفير والعقوبة جهلا منه وظلما ويعنى له وهو الدعوى في العلم وليس منه أقرب رحما.

قال ابن هشام: قال ابن منيث: الطلاق ينقسم على ضربين: طلاق السنة. وطلاق البدعة. فطلاق السنة: هو الواقع على الوجه الذي نذب الشرع إليه. وطلاق البدعة: نقبضه. وهو أن يطلقها في حبض أو نفاس، أو ثلاثا في كلمة واحدة. فإن فعل لزمه الطلاق.

ثم اختلف أهل العلم بعد إجماعهم على أنه مطلق، كما يلزمه من الطلاق.

فقال علي بن أبي طالب، وابن مسعود: يلزمه طلقة واحدة. وقاله ابن عباس. وقال: قوله «ثلاثا» لا معنى له: لأنه لم يطلق ثلاث مرات، وإنما يجوز قوله في ثلاث، إذا كان مخبرا عما مضى فيقول طلقت ثلاثا، يخبر عن ثلاثة أفعال كانت منه في ثلاثة أوقات كرجل قال: قرأت أمس سورة كذا ثلاث مرات، فذلك يصح. ولو قرأها مرة واحدة، فقال: قرأتها ثلاث مرات، لكان كاذبا. وكذلك لو حلف بالله تعالى ثلاثا يردد الحلف: كانت ثلاثة أيمان، ولو قال: أحلف بالله ثلاثا، لم يكن حلف إلا بيمين واحدة. فالطلاق مثله. ومثله قال الزبير بن العوام وعبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهما، روي ذلك كله عن ابن وضاح. وبه قال من شيوخ قرطبة ابن زنباع

شيخ هدى ، ومحمد بن جتي بن محمد ، ومحمد بن عبد السلام الخشني فقيه عصره .
وأصبغ بن الحباب ، وجماعة سواهم من فقهاء قرطبة .

وكان من حجة ابن عباس : أن الله تعالى فرق في كتابه لفظ الطلاق ، فقال :

(الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَأَمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ) .

يريد أكثر الطلاق الذي يمكن بعده الإمساك بالمعروف وهو الرجعة في العدة ،
ومعنى قوله :

(أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ) .

يريد تركها بلا ارتجاع حتى تنقضي عدتها ، وفي ذلك إحسان إليه وإليها إن وقع ندم
منهما ، قال الله تعالى :

(لَا تَذَرِي آتَلََّ اللَّهُ يَخْذُلُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا) .

يريد الندم على الفرقة والرغبة في المراجعة ، وموقع الثلاث غير محسن ، لأنه ترك
المنذوحة التي وسع الله تعالى بها ونبه عليها . فذكر الله سبحانه وتعالى لفظ الطلاق مفرقا .
فدل على أنه إذا جمع أنه لفظ واحد فتدبره .

وقد يخرج من غير مامسألة من الديانة ما يدل على ذلك .

من ذلك : قول الرجل : مالي صدقة في المساكين : أن الثلث من ذلك يجزيه .

هذا كله لفظ صاحب الكتاب بحروفه .

أفتري الجاهل الظالم المعتدى يجعل هؤلاء كلهم كفارا مباحة دماؤهم ؟ سبحانه !
هذا بهتان عظيم ، بل هؤلاء من أكابر أهل العلم والدين ، وذنبهم عند أهل العمى ،
أهل التقليد : كونهم لم يرضوا لأنفسهم بما رضى به المقلدون ، فردوا ما تنازع فيه المسلمون
إلى الله ورسوله .

* وَتِلْكَ شَكَاةُ ظَاهِرَةٍ عَنْكَ عَارُهَا *

الوجه المشرون : أن هذا مذهب أهل الظاهر : داود ، وأصحابه . وذنبهم عند كثير
من الناس أخذهم بكتاب ربهم وستة نبيهم ، وبذنبهم القياس وراء ظهورهم ، فلم يعبثوا
به شيئا ، وخالفهم أبو محمد بن حزم في ذلك ، فأباح جمع الثلاث وأوقعها .
فهذه عشرون وجها في إثبات النزاع في هذه المسألة بحسب بضاعتنا المزجاة من الكتب ،
ولما فالدي لم نقف عليه من ذلك كثير .

وقد حكى ابن وضاح وابن مغيث ذلك عن علي وابن مسعود والزيبر وعبد الرحمن بن عوف وابن عباس . ولعله إحدى الروايتين عنهم ، وإلا فقد صبح بلا شك عن ابن مسعود وعلي وابن عباس : الإلزام بالثلاث لمن أوقعها جملة ، وصح عن ابن عباس أنه جعلها واحدة ، ولم نقف على نقل صحيح عن غيرهم من الصحابة بذلك ، فلذلك لم نعد ما حكى عنهم في الوجوه المبينة للنزاع ، وإنما نعد ما وقفنا عليه في مواضعه ونزوه إليها ، وبالله التوفيق .

فإن قيل : فقد ذكرتم أعداد الأئمة المزمين بالثلاث عن تلك الأحاديث المخالفة فنقول ، فما عتزم أنتم عن أمير المؤمنين ، وثاني الخلفاء الراشدين المحدث اللهم ، الذي أمرنا باتباع سنته والافتداء به ؟ أفتظنون به أنه كان يرى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وخليفته من بعده والصحابة في عهده يعملون الثلاث واحدة ؟ مع أنه أبصر على الأمة وأهلها ، وأبعد من الحرج ، ثم يعتمد إلى مخالفة ذلك برأيهم يلزم الأمة بالثلاث من قبل نفسه ، فيضيق عليهم ما وسعه الله تعالى ويعسر ما سهله ويسد ما فتحه ويخرج ما فسحه ، ثم يتابعه على ذلك أكابر الصحابة ، ويوافقونه ولا يخالفونه ؟ ! ثم هب أنهم خافوا منه في حياته ، وكلا ، فإنه كان أنقى من صحبته وتعلل من ذلك . وكان إذا بينت له المرأة ما خفى عليه من الحق رجع إليه . وكان الصحابة أنقى لله تعالى وأعلم به أن يأخذهم لومة لائم في الحق ، وأن يمسكوا عنه خوفا من عمر رضى الله عنه . فقد دار الأمر بين القدح في عمر رضى الله عنه والصحابة معه ، وبين رد تلك الأحاديث إما لضعفها وإما لنسخها وخفى علينا النسخ ، وإما بتأويلها وحملها على محمل يصح : ولا ريب أن هذا أولى لتوفية حق الصحابة الذين هم أعلم بالله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من جميع من بعدهم ؟ .

قيل : لعمر الله ، إن هذا السؤال يورد أمثاله أهل العلم ، وإنه ليجتاح إلى جواب خاف كاف ، فنقول :

الناس هنا طائفتان : طائفة اعتزلت عن هذه الأحاديث لأجل عمر ومن وافقه . وطائفة اعتزلت عن عمر رضى الله عنه ولم ترد الأحاديث :

فقالوا : الأحكام نوعان : نوع لا يتغير عن حالة واحدة هو عليها : لا بحسب الأزمنة ولا الإمكانة ، ولا اجتهاذا الأئمة ، كوجوب الواجبات ، وتحريم المحرمات ، والحدود

للقدره بالشرع على الجرائم ونحو ذلك ، فهذا لا يتطرق إليه تغيير ولا اجتihad بخالف ما وضع عليه :

والنوع الثاني : ما يتغير بحسب اقتضاء المصلحة له زمانا ومكانا وحالا ، كقاعدة التعزيرات وأجناسها وصفاتها . فإن الشارع يتوَعَّع فيها بحسب المصلحة ، فشرع التعزير بالقتل لمدمن الخمر في المرة الرابعة (١)

وعزم على التعزير بتحريق البيوت على المتخلف عن حضور الجماعة لولا ملغته من تعدى العقوبة إلى غير من يستحقها من النساء والحرية (٢) .

وعزير بحرمان النصب المستحق من السلب (٣) .

وأعبر عن تعزير مائع الزكاة بأخذ شطر ماله (٤) :

(١) عن معاوية بن أبي سفيان رضى الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم - في غارب الخمر - « إذا شرب فاجلدوه » ثم إذا شرب فاجلدوه ، ثم إذا شرب فاجلدوه ، ثم إذا شرب فاجلدوه » .

(٢) عن أبي هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « واللى نفسي بيده » لقد هممت أن آمر بحطب فيحطب ، ثم أمر بالصلاة فيؤذن لها ، ثم أمر رجلا فيؤم بالناس ، ثم أعانف إلى دجال فأحرق عليهم بيوتهم ، رواه البخاري وسلم . وأما من أبي هريرة « أولا ما في البيوت من النساء والقدرة أمت صلاة النساء وأمرت فيلقى يحرقون ما في البيوت بالنار » .

(٣) عن عوف بن مالك الأشجعي قال « خرجت مع زيد بن حارثة في غزوة مؤتة واتفق مدني - يعني رجلا من الذين جاءوا يدعون الجيوش ويساعدونه - من أهل اليمن ، ليس معه غير سيفه . فحضر رجل من المسلمين جزورا ، فسأله المدني طائفة من جلده فأطاعه إياه ، فأتته كهيئة الدوق . ومضينا فلقينا رجوع الروم وفيهم رجل هل فرس له أشقر ، عليه سرج ملهب . فبعل فروسي يفرى بالمسلمين : فقتله له للمدني خلف شجرة . فربه الرومي ففرق فرسه ، فخر وهلاه فقتله وحاز فرسه وسلاحه . فلما فتح الله عز وجل المسلمين بعث إليه خالد بن الوليد فأخذ السلب . قال عوف : فأتيته ، فقلت : يا خالد ، أما علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالسلب للقاتل ، قال : بلى ، ولكني استكثرت . قلت : لقد نهي عليه أن لا يفرسكنها عند رسول الله صلى الله عليه وسلم . قال : أن يردده عليه . قال عوف : فاجتمعنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم . فنقصت عليه قصة المدني وما فعل خالد . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : يا خالد ، ما حلك هل ما صنعت ؟ قال : يا رسول الله استكثرت . فقال رسول الله : يا خالد رد عليه ما أخذت منه . قال عوف : فقلت له : دونك يا خالد . ألم أف لك ! فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : وما ذلك ؟ قال : فأخبرته . فنضب رسول الله ، وقال : يا خالد لا ترد عليه . هل أنتم تتركوا لأمرائي ؟ لكم صفوة أمرهم ، وطيبهم كبره ، رواه مسلم وأبو داود .

(٤) عن يزيد بن حكيم عن أبيه عن جده قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « في كل إبل -

وعزر بالعقوبات المالية في عدة مواضع .

وعزر من مثل بعبده بإخراجه عنه وإعتاقه عليه (١) .

وعزر بتضعيف الغرم على ضاروق مالا قطع فيه ، وكاتم الضالة (٢) .

وعزر بالمحجر ومنع قربان النساء (٣) .

ولم يعرف أنه عزز يدرة ، ولا حبس ، ولا سوط ، وإنما حبس في تهمة ، ليتبين

حان المتهمة (٤) .

وكذلك أصحابه تنوعوا في التعزيرات بعده .

فكان عمر رضي الله عنه يخلق الرأس وينقي ويضرب ، ويحرق حوائيت الحملين

والقرية التي تباع فيها الخمر (٥) ، وحرق قصر سعد بالكوفة لما احتجب فيه عن الرعية .

وكان له رضي الله تعالى عنه في التعزير اجتهاد وافقه عليه الصحابة لكمال نصحه

— سائمة في كل أربعين ابنة ليون ، لا تفرق إبلها من حياها . من أسأها مؤجرا فله أجرها . ومن منها فإنا
أغلها وشطر إبله هزمة من هزمت ربنا تبارك وتعالى . لا يجل لآل محمد منها شيء .

(١) من ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : أن زبائها أبا روح وجد غلاما له مع
جارية ، فجدع أنفه وجهه . قال النبي صلى الله عليه وسلم . فقال : من فعل هذا بك ؟ قال : زباج .
فدعا النبي صلى الله عليه وسلم فقال : ما حلك على هذا ؟ فقال : كان من أمره كذا وكذا . فقال له
النبي صلى الله عليه وسلم : اذهب فانت حر . رواه أحمد ورواه أبو داود .

(٢) من عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : مثل الذي صلى الله عليه وسلم من الشر المطلق . فقال :
من أصابته هفيه من ذي حاجة غير متخذ خيعة فلا شيء عليه . ومن خرج بشيء فعليه غرامة مثليه والعقوبة .
رواه الترمذي وأبو داود . وعن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ضالة الإبل المكتومة : غرامتها
ومثلها معها . ومعنى المكتومة : التي كتبتها واجدها فلم يعرفها ، ولم يشهد عليها .

(٣) في قصة الثلاثة الذين خلفوا عن رسول الله في غزوة تبوك . وهم كعب بن مالك ومرارة بن ربيعة
العمري ، وهلال بن أمية الوائلي في حديثهم الطويل وقوة الله عليهم . وفيهم نزل قوله تعالى (وحمل الثلاثة
الذين خلفوا حق إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه
ثم تاب عليهم ليتوبوا إن الله هو التواب الرحيم) رواه البخاري عن كعب بن مالك .

(٤) من هز بن حكيم عن أبيه عن جده : أن النبي صلى الله عليه وسلم حبس رجلا في تهمة . رواه
أبو داود والنسائي والترمذي . وقال : حسن وزاد في حديث الترمذي والنسائي : ثم خل عنه .

(٥) انظر الأموال لأبي حنيفة (ص ١٠٢ وما بعدها) وفيه عن ابن عمر أن عمر حرق بيت رجل من
ثقيف وجد به شرابا . وكان يقال له : وويشده فقال له : أنت تويست .

ووفور علمه وحسن اختياره للأمة ، وحدثت أسباب اقتضت تعزيره لهم بما ردهم ، لم يكن مثلها على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، أو كانت ، ولكن زاد الناس عليها وتتابعوا فيها .

فمن ذلك : أنهم لما زادوا في شرب الخمر وتتابعوا فيه ، وكان قليلا على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، جعله عمر رضى الله عنه ثمانين ونفى فيه .

ومن ذلك : اتخاذ ديرة يضرب بها من يستحق الضرب .

ومن ذلك : اتخاذ دارا للسجن .

ومن ذلك : ضربه للنوائح حتى بدا شعرها .

وهذا باب واسع اشبه فيه على كثير من الناس الأحكام الثابتة اللازمة التي لا تتغير بالتعزيرات التابعة للمصالح وجودا وعدما .

ومن ذلك : أنه رضى الله عنه لما رأى الناس قد أكثروا من الطلاق الثلاث ، ورأى أنهم لا ينتهون عنه إلا بعقوبة ، فرأى إلزامهم بها عقوبة لهم ، ليكفوا عنها .

وذلك إما من التعزير العارض الذى يفعل عند الحاجة ، كما كان يضرب في الخمر ثمانين ويحلق فيها الرأس ، وينفى عن الوطن ، وكما منع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم الثلاثة الذين خلفوا عنه عن الاجتماع بنسائهم ، فهذا له وجه .

وإما ظنا أن جعل الثلاث واحدة كان مشروعا بشرط وقد زال ، كما ذهب إلى ذلك في متعة الحج ، إماما مطلقا ، وإماما متعة الفسخ (١) . فهذا وجه آخر .

وإما لقيام مانع قام في زمنه منع من جعل الثلاث واحدة كما قام عنده مانع من بيع أمهات الأولاد (٢) ، ومانع من أخذ الجزية من نصارى بنى تغلب وغير ذلك . فهذا وجه ثالث :

فإن الحكم ينتفى لانقضاء شروطه ، أو أوجود مانعه . والإلزام بالفرقة فسحا

(١) متعة الحج فسان : أحدهما : أن يحرم من الميقات بالعمرة في أشهر الحج ، ثم إذا أتت نسكها تحلل وأحرم بالحج يحرم التعوية من منزله بمكة . والثانية : أن يحرم بالحج من الميقات ثم يدخل مكة فيطوف ويسعى ثم يفسخ نية الحج ويحلل جاعلا لها عمرة ، ثم يحرم بالحج .

(٢) روى أبو داود عن جابر بن عبد الله قال : « بعنا أمهات الأولاد على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأبي بكر . فلما كان عمرنا ثمانيناً فأنهينا » .

أو طلاقاً لمن لم يقم بالواجب مما يسوغ فيه الاجتهاد ، لكن تارة يكون حقاً للمرأة ، كما في العنة والإيلام والمعجز عن الثقة والغيبة الطويلة عند من يرى ذلك . وتارة يكون حقاً للزوج ، كالعيوب المانعة له من استيفاء المقود عليه أو كماله . وتارة يكون حقاً لله تعالى كما في تفريق الحكيم بين الزوجين عند من يجعلهما موكلين ، وهو الصواب وكما في وقوع الطلاق بالمولى إذا لم يبق في مدة التريض عند كثير من السلف والخلف ، وكما قال بعض السلف ووافقهم عليه بعض أصحاب أحمد رحمه الله : إنهما إذا تطوعا على الإتيان في الدبر فرق بينهما .

وقريب من ذلك : أن الأب الصالح إذا أمر ابنه بالطلاق لما يراه من مصلحة الولد فعليه أن يطيعه ، كما قاله أحمد رحمه الله وغيره .

واختجوا بأن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم :

« أَمَرَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ أَنْ يُطِيعَ أَبَاهُ ، كَمَا أَمَرَهُ بِطَلَاقِ زَوْجَتِهِ » .

فالإلزام إما من الشارع ، وإما من الإمام بالفرقة إذا لم يقم الزوج بالواجب : هو من موارد الاجتهاد .

وأصل هذا : أن الله سبحانه وتعالى لما كان يفيض الطلاق لما فيه من كسر الزوجة وموافقة رضى عدوه إبليس حيث يفرح بملك ، ويلتزم من يسكون على يديه من أولاده ويدينه منه ، ومفارقة طاعته بالنكاح الذى هو واجب أو مستحب ، وتعرض كل من التزوجين للفجور والمعصية ، وغير ذلك من مفسدات الطلاق . وكان مع ذلك قد يحتاج إليه الزوج أو الزوجة وتكون المصلحة فيه ، شرعاً على وجه تحصل به المصلحة وتندفع به المفسدة ، وحرمة على غير ذلك الوجه . فشرعه على أحسن الوجوه وأقربها لمصلحة الزوج والزوجة .

فشرع له أن يطلقها طاهراً من غير جماع طلقة واحدة ، ثم يدعها حتى تنقضى عدتها ، فإن زال الشر بينهما وحصلت الموافقة ، كان له سبيل إلى لم الشعث وإعادة الفراش ، كما كان ، وإلا تركها حتى انقضت عدتها ، فإن تبعها نفسه كان له سبيل إلى خطبتها . ومجلبد العقد عليها برضاها ، وإن لم تتبعها نفسه تركها فتكحت من شاءت .

وجعل العدة ثلاثة قروء ليطول زمن المهلة والاختيار .

فهذا هو الذى شرعه وأذن فيه .

ولم يأذن في إبانها بعد الدخول إلا بالترافى بالفسخ والافتداء ، فإذا طلقها مرة بعد مرة بقي له طلق واحد . فإذا طلقها الثالثة حرمها عليه عقوبة له ، ولم يحل له أن ينكحها حتى تنكح زوجا غيره ويدخل بها ثم يفارقها بموت أو طلاق .

فإذا علم أن حبيبه يصير إلى غيره فيحظى به دونه أمسك عن الطلاق .

فلما رأى أمير المؤمنين أن الله سبحانه عاقب المطلق ثلاثا بأن حال بينه وبين زوجته وحرمها عليه حتى تنكح زوجا غيره ، علم أن ذلك لسكراهته الطلاق المحرم وبغضه له ، فوافقه أمير المؤمنين في عقوبته لمن طلق ثلاثا جميعا بأن ألزمه بها وأمضاها عليه .

فلما قيل : فكان أسهل من ذلك أن يمنع الناس من إيقاع الثلاث ، ويحرمه عليهم ويعاقب بالضرب والتأديب من فعله ، لئلا يقع المحذور الذي يترتب عليه .

قيل : نعم لعمر الله ، قد كان يمكنه ذلك ولذلك ندم عليه في آخر أيامه ، وود أنه كان فعله .

قال الحافظ أبو بكر الإسماعيلي في مسند عمر : أخبرنا أبو يعلى : حدثنا صالح بن مالك : حدثنا خالد بن يزيد بن أبي مالك عن أبيه قال : قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : ما ندمت على شيء ندامتي على ثلاث : أن لا أكون حرمت الطلاق ، وعلى أن لا أكون أنسكت الموالي ، وعلى أن لا أكون قتلت الترائع .

ومن المعلوم أنه رضي الله عنه لم يكن مراده تحريم الطلاق الرجعي ، الذي أباحه الله تعالى وعلم بالضرورة من دين رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم جوازه . ولا الطلاق المحرم الذي أجمع المسلمون على تحريمه كالطلاق في الحيض ، وفي الطهر المجمع فيه . ولا الطلاق قبل الدخول الذي قال الله تعالى فيه :

(لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً ^(١)) .

هذا كله من أبين الحال أن يكون عمر رضي الله عنه أراد . فتعين قطعا أنه أراد تحريم إيقاع الثلاث ، فلم أنه إنما كان أوقعها لاعتقاده جواز ذلك ، ولذلك قال : إن الناس قد استعجلوا في شيء كانت لهم فيه أناة ، فلو أمضيناه عليهم ؟ وهذا كالصریح

فلما نه غير حرام عنده ، وإنما أمضاه لأن المطلق كانت له فسحة من الله تعالى في التصديق
فخرج به فسخه الله تعالى له إلى الشدة والتغليظ . فأمضاه عمر رضى الله عنه عليه ،
فلما تبين له بأخرة ما فيه من الشر والفساد ندب على أن لا يكون حرم عليهم إيقاع الثلاث
ومنهم منة . وهذا هو مذهب الأكثرين : مالك ، وأحمد ، وأبي حنيفة رحمهم الله .

فراى عمر رضى الله عنه أن المفسدة تندفع بالزامهم به . فلما تبين له أن المفسدة لم
تندفع بذلك وما زاد الأمر إلا شدة ، أخبر أن الأولى كان عدوله إلى تحريم الثلاث الذى
يدفع المفسدة من أصلها . واندفاع هذه المفسدة بما كان عليه الأمر في زمن رسول الله
صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وأبي بكر ، وأول خلافة عمر رضى الله عنهما أولى
من ذلك كله . ولا يندفع الشر والفساد بغيره ألبتة ولا يصلح الناس سواه ، ولهذا لما
رغب عنه كثير من الناس احتاجوا إلى أحد أمرين لا بد لهم منهما : إما الدخول فيما لعن
رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فاعله وتابع عليه اللعنة ، وإما التزام الآصار والأغلال
ورؤية حبيته حسرة .

والذى شرعه الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم ودلت عليه السنة الصحيحة
الصريحة بخلص من هذا وهذا . ولكن تأبى حكمة الله تعالى أن يفتح لظالمين المتعدين
لحدوده ، الراغبين عن تقواه وطاعته أبواب الفرج واليسر والسهولة . فإن الله سبحانه
وتعالى إنما جعل ذلك لمن اتقاه والتزم طاعته وطاعة رسوله ، كما قال تعالى في السورة
التي بين فيها الطلاق وأحكامه وحدوده وما شرعه لعباده :

(وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا^(١)) وقال فيها (وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ
أَمْرِهِ يُسْرًا^(٢)) وقال فيها (وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَكْفُرْ عَنْهُ سَيِّئَاتِهِ وَيُعْظِمْ لَهُ أَجْرًا^(٣)) .
فن طلق على غير أقوى الله كان حقيقا أن لا يجعل الله له مخرجا وأن لا يجعل له من
أمره يسرا .

وقد أشار إلى هذا بعينه الصحابة حيث قال ابن عباس ، وابن مسعود ، لمن طلق
ثلاثا جميعا : إنك لم تتق الله فيجعل لك مخرجا .

وقال شعبه عن ابن أبي نجيح عن مجاهد : سئل ابن عباس عن رجل طلق امرأته

مائة ؟ فقال : عصيت ربك : وبانت منك امرأتك ، إنك لم تتق الله فيجعل لك مخرجا
(وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا) .

وقال الأعمش : عن مالك بن الحارث عن ابن عباس : أن رجلا أتاه فقال : إن
عمى طلق امرأته ثلاثا ، فقال : إن عمك عصى الله فلم يجعل له مخرجا ، فأندمه الله تعالى ،
وأطاع الشيطان فقال : أفلا يحللها له رجل ؟ فقال من يخادع الله يخدعه .

والله تعالى قد جرت سنته في خلقه بأن يحرم الطيبات شرعا وقدرا على من ظلم
وتعدى حدوده وعصى أمره ، وأن يبسر للعسرى من يخل بما أمره به فلم يفعله ، واستغنى
عن طاعته باتباع شهواته وهواه ، كما أنه سبحانه يبسر لليسرى من أعطى واتقى وصدق
بالحسن .

فهذا نهاية إقدام الناس في باب الطلاق .

يبقى أن يقال : فإذا غضى على أكثر الناس حكم الطلاق ، ولم يفرقوا بين الحلال
والحرام منه جهلا ، وأوقعوا الطلاق المحرم يظنونه جائزا ، هل يستحقون العقوبة بالإلزام
به ، لسكونهم لم يتعلموا دينهم الذى أمرهم الله تعالى به وأعرضوا عنه ولم يسألوا أهل العلم
كيف يطلقون ؟ وماذا أبيح لهم من الطلاق ؟ وماذا يحرم عليهم منه ؟ أم يقال لا يستحقون
العقوبة ، لأن الله سبحانه لا يعاقب شرعا ولا قدرا إلا بعد قيام الحجة ومخالفة أمره ،
كما قال تعالى :

(وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبَيِّنَ رَسُولًا) .

وأجمع الناس على أن الحدود لا تجب إلا على عالم بالتحريم متعمد لارتكاب
أسبابها ، والتعزيرات ملحقه بالحدود .

فهذا موضع نظر واجتهاد ، وقد قال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم :

« التَّائِبُ مِنَ الذَّنْبِ كَمَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ » .

فن طلق على غير ما شرعه الله تعالى وأباحه جاهلا ، ثم علم به فندم وتاب ، فهو
حقيق بأن لا يعاقب وأن يفتى بالخروج الذى جعله الله تعالى لمن انقاه ، ويجعل له من
أمره يسرا .

والمقصود : أن الناس لا يدلم في باب الطلاق من أحد ثلاثة أبواب يدخلون منها : أحدهما : باب العلم والاعتدال الذي بعث الله تعالى به رسوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، وشرعه للأمة رحمة بهم وإحسانا إليهم .

والثاني : باب الآصار والأغلال ، الذي فيه من العسر والشدة والمشقة ما فيه .
والثالث : باب المكر والاحتيال الذي فيه من الخداع والتحيل والتلاعب ، بمحدود الله تعالى ، واتخاذ آياته هزوا ما فيه ، ولكل باب من المطلقين وغيرهم جزء مقسوم .

فصل

ومن مكايده التي كاد بها الإسلام وأهله : الحيل والمكر والخداع الذي يتضمن تحليل ما حرم الله ، وإسقاط ما فرضه ، ومضادته في أمره ونهيه ، وهي من الرأي الباطل الذي اتفق السلف على ذمه .

فإن الرأي رأيان : رأى يوافق النصوص وتشهد له بالصحة والاعتبار ، وهو الذي اعتبره السلف ، وعملوا به .

ورأى يخالف النصوص وتشهد له بالإبطال والإهدار ، فهو الذي ذموه وأنكروه . وكذلك الحيل نوعان : نوع يتوصل به إلى فعل ما أمر الله تعالى به ، وترك ما نهى عنه والتخلص من الحرام ، وتخليص الحق من الظالم المنع له ، وتخليص المظلوم من يد الظالم الباغى ، فهذا النوع محمود يثاب فاعله ومعلمه .

ونوع يتضمن إسقاط الواجبات ، وتحليل المحرمات ، وقلب المظلوم ظلما ، والظالم مظلوما ، والحق باطلا والباطل حقا ، فهذا النوع الذي اتفق السلف على ذمه ، وصاحوا بأهله من أقطار الأرض .

وقال الإمام أحمد رحمه الله : لا يجوز شيء من الحيل في إبطال حق مسلم .

وقال الميموني : قلت لأبي عبد الله : من حلف على يمين ثم احتال لإبطالها ، فهل تجوز تلك الحيلة ؟ قال : نحن لا نرى الحيلة إلا بما يجوز . قلت : أليس حيثنا فيها أنه تتبع ما قالوا ، وإذا وجدناهم قولاً في شيء اتبعناه ؟ قال : بلى هكذا هو . قلت : أوليس هذا منا نحن حيلة ؟ قال : نعم .

فبين الإمام أحمد أن من اتبع ما شرعه الله له وجاء عن السلف في معاني الأسماء التي علفت بها الأحكام ليس بمحتال الخيل المدمومة . وإن سميت حيلة فليس الكلام فيها . وغرض الإمام أحمد بهذا : الفرق بين سلوك الطريق المشروعة التي شرعت لحصول مقصود الشارع ، وبين الطريق التي تسلكه لإبطال مقصوده .

فهذا هو سر الفرق بين النوعين . وكلامنا الآن في النوع الثاني . قال شيخنا (١) : فالدليل على تحريم هذا النوع وإبطاله من وجوه : للوجه الأول : قوله سبحانه وتعالى :

(وَيَنْتَهِى النَّاسُ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَا أَيُّهَا النَّاسُ خُذُوا زِينَتَكُمْ لَئِيذَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ^(٢)) وَقَالَ تَعَالَى : (إِنَّ الْخَائِفِينَ يَخْدَعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ^(٣)) .

وقال في أهل العهد :

(وَإِنْ يُرِيدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنَّ حَسْبَكَ اللَّهُ^(٤)) .

فأخبر سبحانه وتعالى أن هؤلاء الخادعين يخدعون ، ولا يشعرون أن الله تعالى خادع من خدعه ، وأنه يكفى الخدوع شر من خدعه .

والخادعة : هي الاحتيال والمراوغة بإظهار الخير مع إبطان خلافه : ليحصل مقصود الخادع . وهذا موافق لاشتقاق اللفظ في اللغة . فإنهم يقولون : طرقت خديع ، إذا كان مخالفاً للقصد لا يشعر به ولا يظن له ، ويقال : للسراب الخديع ، لأنه يغر من يراه ، وضرب خديع . أي مراوغ . كما قالوا : أخدع من ضب ، ومنه : « الحرب خدعة (ه) » . وسوق خادعة ، أي متلوة ، وأصله : الإخفاء والسر . ومنه سميت الخزانة خدعا .

فلما كان القائل « آمنت » مظهرا لهذه الكلمة ، غير مرید حقيقتها المرعية المطلوبة شرعا ، بل مرید لحكمها وثمرتها فقط بخادعا ، كان المتكلم يلفظ « بعث » و« اشترت »

(١) هو شيخ الإسلام ابن تيمية . في كتابه « إقامة الدليل على إبطال التحليل » وقد تلخصت ابن مقيم ما أورده هنا .

(٢) البقرة آية ١٤٨ . (٣) النساء آية ١٢٤ . (٤) الأنفال آية ٦٢ .

(هـ) حلفه الخاء ، وكهزة ، ودوى من جهما .

و«طلقت» و«نكحت» و«خالعت» و«آجرت»، و«ساقيت» و«أوصيت» غير مرید لحقائقها الشرعية المطلوبة منها شرعا ، بل مرید لأموار أخرى غير ما شرعت له ، أو ضد ما شرعت له مخادعا . ذاك مخادع في أصل الإيمان ، وهذا مخادع في أعماله وشرائعه .

قال شيخنا : وهذا ضرب من النفاق في آيات الله تعالى وحدوده ، كما أن الأول نفاق في أصل الدين .

يؤيد ذلك : ما رواه سعيد بن منصور عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما « أنه جاءه رجل فقال : إن عمتي طلق امرأته ثلاثا ، أيجلها له رجل ؟ فقال : من يخادع الله يخدعه » .

وعن أنس بن مالك : أنه سئل عن العينة ، يعني بيع الحرية ؟ فقال : إن الله تعالى لا يخدع ، هذا ما حرم الله تعالى ورسوله . رواه أبو جعفر محمد بن سليمان الحافظ المعروف بمطّين في كتاب البيوع له .

وعن ابن عباس : أنه سئل عن العينة ، يعني بيع الحرية ، فقال : إن الله لا يخدع ، هذا ما حرم الله تعالى ورسوله ، رواه الحافظ أبو محمد النخشي .

فسمى الصحابة من أظهر عقد التبائع ومقصوده به الربا خداعا لله ، وهم المرجوع إليهم في هذا الشأن والمعول عليهم في فهم القرآن . وقد تقدم عن عثمان ، وعبد الله بن عمر ، وغيرهما أنهما قالاً في المطلقة ثلاثا : لا يجلها إلا نكاح رغبة ، لانكاح دلسة . قال أهل اللغة : المدالسة : المخادعة .

وقال أيوب السخيتاني في المحتالين : يخادعون الله كما يخادعون الصبيان ، فلو أنوا الأمر عيانا كان أهون على .

وقال شريك بن عبد الله القاضي في كتاب الحيل : هو كتاب المخادعة . وكذلك المعاهدون إذا أظهروا للرسول صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنهم يريدون سلمه ، وهم يقصدون بذلك المكر به من حيث لا يشعر . فيظهرون له أمانا ويبطنون له خلافة . كما أن الخمل والمرابي يظهران النكاح والبيع المقصودين ، ومقصود هذا الطلاق بعد استفراش المرأة ، ومقصود الآخر ما تواطأ عليه قبل إظهار العقد ، من بيع الألف الحالة بالألف والمائتين إلى أجل ، فخالفة ما ينزل عليه العقد شرعا أو عرفا خديعة . قال : وتلخيص ذلك أن مخادعة الله تعالى حرام ، والحيل مخادعة لله .

بيان الأول : أن الله تعالى ذم المنافقين بالمخادعة وأخبر أنه خادعهم ، وخدعه للعبد عقوبة تستلزم فعله للمحرم .

وبيان الثاني : أن ابن عباس وأنا وغيرهما من الصحابة والتابعين أفتوا أن التحليل ونحوه من الحيل مخادعة لله تعالى ، وهم أعلم بكتاب الله تعالى .

الثاني : أن المخادعة إظهار شيء من الخير وإبطان غلظه كما تقدم .

الثالث : أن المنافق لما أظهر الإسلام ، ومراده غيره ، سمي مخادعا لله تعالى ، وكذلك المرابي . فإن النفاق والربى من باب واحد . فإذا كان هذا الذى أظهر قولاً غير معتقد ولا يريد لما يفهم منه ، وهذا الذى أظهر فعلاً غير معتقد ولا يريد لما شرع له مخادعا . فالمحتال لا يخرج عن أحد القسمين : إما إظهار فعل لغير مقصوده الذى شرع له ، أو إظهار قول لغير مقصوده الذى شرع له . وإذا كان مشاركاً لهما فى المعنى الذى سميا به مخادعين وجب أن يشركهما فى اسم الخداع ، وعلم أن الخداع اسم لعموم الحيل لا لخصوص هذا النفاق .

الوجه الثاني : أن الله تعالى ذم المستهزين بآياته ، والمتكلم بالأقوال التى جعل الشارع لها حقائق ومقاصد مثل كلمة الإيمان ، وكلمة الله تعالى التى يستحل بها الفروج ، ومثل اليهود والمواثيق التى بين المتعاقدين وهو لا يريد بها حقائقها المقومة لها ، ولا مقاصدها التى جعلت هذه الألفاظ محصلة لها ، بل يريد أن يراجع المرأة ليضربها ويسئ عشرتها ولا حاجة له فى نكاحها ، أو ينكحها ليحلها لمطلقها ، لا ليتخذها زوجاً ، أو يخلعها ليلبسها ، أو يبيع بيعاً جائزاً ومقصوده به ما حرمة الله تعالى ورسوله ، فهو ممن اتخذ آيات الله تعالى هزواً . يوضحه :

الوجه الثالث : ما رواه ابن ماجه بإسناد حسن عن أبى موسى الأشعرى رضى الله عنه . قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « ما بال أقوام يلعبون بحدود الله ، ويستهزئون بآياته ؟ طلقتك ، راجعتك ، طلقتك ، راجعتك ؟ » فجعل المتكلم بهذه العقود غير يريد لحقائقها وما شرعت له مستهزئاً بآيات الله تعالى ، متلاعباً بحدوده . ورواه ابن بطة بإسناد جيد ، ولقظة « خلعتك ، راجعتك ، خلعتك ، راجعتك » .

الوجه الرابع : ما رواه النسائى عن محمود بن لبيد « أن رجلاً طلق امرأته ثلاثاً ، على عهد رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، فقال : أيلعب بكتاب الله وأنا

بين أظهركم ؟ » الحديث ، وقد تقدم : فجعله لأعيا بكتاب الله ، مع قصده الطلاق ، لكنه خالف وجه الطلاق وأراد غير ما أراد الله تعالى به ، فإن الله سبحانه وتعالى أراد أن يطلق طلاقاً يملك فيه ردة المرأة إذا شاء ، فطلق هو طلاقاً لا يملك فيه ردها .

وأيضاً فإن المرتين والمرات في لغة القرآن والسنة ، بل ولغة العرب ، بل ولغات سائر الأمم : لما كان مرة بعد مرة ، فإذا جمع المرتين والمرات في مرة واحدة فقد تعدى حدود الله تعالى وما دل عليه كتابه ، فكيف إذا أراد باللفظ الذي رتب عليه الشارع حكماً ضد ما قصده الشارع ؟ .

الوجه الخامس : أن الله سبحانه أخبر عن أهل الجنة الذين بلاهم مما بلاهم به في سورة ن (١) وهم قوم كان للمساكين حق في أموالهم ، إذا جردوا نهاراً ، بأن يلتقط المساكين ما ينساقط من الثمر ، فأرادوا أن يجردوا (٢) ليلاً ليستقط ذلك الحق ، ولئلا يأتيهم مسكين ، وأنه عاقبهم بأنه أرسل على جنتهم طائفاً وهم نائمون فأصبحت كالصرير . وذلك لما تحيلوا على إسقاط نصيب المساكين بأن يصرموها مصبحين قبل مجيء المساكين ، فكان في ذلك عبرة لكل محتال على إسقاط حق من حقوق الله تعالى أو حقوق عباده :

الوجه السادس : أن الله تعالى (٣) أخبر عن أهل السبت من اليهود بمسخهم قردة لما احتالوا على إباحة ما حرمه الله تعالى عليهم من الصيد بأن نصبوا الشباك يوم الجمعة ، فلما وقع فيها الصيد أخذوه يوم الأحد : قال بعض الأئمة : ففي هذا زجر عظيم لمن يتعاطى الحيل على المناهى الشرعية ممن يتلبس بعلم الفقه وهو غير فقيه إذ الفقيه من يخشى الله تعالى بحفظ حدوده وتعظيم حرمانه والوقوف عندها ، ليس المتحيل على

(١) وقصهم في سورة (ن والقلم وما يسطرون آية ١٧ — ٢٣) .

(٢) الجداد — بفتح الجيم وكسرهما — صرام النخل . وهو قطع ثمرها .

(٣) قال تعالى في سورة البقرة (٤٢ — ٦٥) ولقد علمنا الذين أعطوا مكاً في السبت (الآية) وقال في سورة النساء آية ٤٣ (يا أيها الذين آمنوا أوتوا الكتاب آمنوا بما نزلنا مصدقاً لما معكم من قبل أن نطس جوجها تردوا على أديارها أو نلعنهم كما لعنا أصحاب السبت وكان أمرنا مفعولاً) . وفيها أيضاً آية ١٥٤ (ولئن لم لاتعدوا في السبت) وقال في سورة الأعراف من آية ١٦٣ — ١٦٧ (وأسألم من لقية التي كانت حاضرة البحر إذ يعدون في السبت) إلى قوله (إن ربك لسريع العقاب وإنه لذور رحيم) . ونقل في سورة الفصل آية ١٢٤ (إنما جعل السبت على الذين احتلقوا فيه) الآية .

إباحة محارمه وإسقاط فرائضه . ومعلوم أنهم لم يستحلوا ذلك تكذيباً لموسى عليه السلام وكفراً بالتوراة ، وإنما هو استحلال تأويل واحتيال ، ظاهرة ظاهراً لاتقاء ، وباطنه باطن الاعتداء ، ولهذا والله أعلم مسخوا قرودة ، لأن صورة القرد فيها شبه من صورة الإنسان وفي بعض ما يذكر من أوصافه شبه منه ، وهو مخالف له في الحد والحقيقة . فلما مسخ أولئك المعتدون دين الله تعالى بحيث لم يتمسكوا إلا بما يشبه الدين في بعض ظاهرة دون حقيقته ، مسخهم الله تعالى قرودة ، يشبهونهم في بعض ظواهرهم دون الحقيقة جزاء وفاقاً ، يوضحه :

الوجه السابع : أن بني إسرائيل كانوا أكلوا الربا وأموال الناس بالباطل كما قصه الله تعالى في كتابه (١) ، وذلك أعظم من أكل الصيد الحرام في يوم بعينه ، ولذلك كان الربا والظلم حراماً في شريعتنا ، والصيد يوم السبت غير محرم فيها . ثم إن أكلة الربا وأموال الناس بالباطل لم يعاقبوا بالمسخ كما عوقب به مستحلو الحرام بالحيلة وإن كانوا عوقبوا بنجس آخر كعقوبات أمثالهم من العصاة . فيشبه والله أعلم أن هؤلاء لما كانوا أعظم جرمًا إذ هم بمنزلة المنافقين ولا يعترفون بالذنب ، بل قد فسدت عقيدتهم وأعمالهم كانت عقوبتهم أغلظ من عقوبة غيرهم ، فإن من أكل الربا والصيد الحرام علماً بأنه حرام فقد اقترن بمعصيته اعترافه بالتحريم ، وهو إيمان بالله تعالى وآياته . وبترتب على ذلك من خشية الله تعالى ورجاء مغفرته وإمكان التوبة ما قد يفضى به إلى خير ورحمة ، ومن أكله مستحلاً له بنوع احتيال تأول فيه ، فهو مصر على الحرام ، وقد اقترن به اعتقاده الفاسد في حل الحرام ، وذلك قد يفضى به إلى شر طويل .

وقد جاء ذكر المسخ في عدة أحاديث قد تقدم بعضها في هذا الكتاب (٢) فتقوله في حديث أبي مالك الأشعري ، الذي رواه البخاري في صحيحه :

« وَيَمَسُخُ آخِرِينَ قُرْدَةً وَخَنَازِيرَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » .

وقوله في حديث أنس « لَيَبْيِثَنَّ رِجَالٌ عَلَى أَكْلِ وَشُرْبٍ وَعَزْفٍ ، فَيُصْبِحُونَ عَلَى أَرَانِكِهِمْ مَمْسُوخِينَ قُرْدَةً وَخَنَازِيرَ » .

(١) قال تعالى في سورة النساء آية ١٦٠ ، ١٦١ (فبظلم من الذين هادوا حرمنا عليهم طيبات أحلت لهم وبصلهم عن سبيل الله كثيراً وأخذهم الربا وقد نهوا عنه وأكلهم أموال الناس بالباطل) — الآية .
(٢) انظر فصل الثناء .

وفي حديث أبي أمامة أيضا : « بَيِّتُ قَوْمٍ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى طَعْمٍ وَشَرِبٍ وَلَهْوٍ فَيَصْبِحُونَ وَقَدْ مَسَّخُوا قِرْدَةً وَخَنَازِيرًا » .

وفي حديث عمران بن حصين : « يَكُونُ فِي أُمَّتِي قَذْفٌ وَمَسْخٌ وَخَسْفٌ » .
وكذلك في حديث مهمل بن سعد ، وكذلك في حديث علي بن أبي طالب ، وقوله :
« فَلْيَرْتَقِبُوا عِنْدَ ذَلِكَ رِيحًا حَرَامًا ، وَخَسْفًا ، وَمَسْخًا » .

وفي حديثه الآخر : « يَمَسُخُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي قِرْدَةً وَطَائِفَةٌ خَنَازِيرًا » .

وفي حديث أنس رضي الله عنه : « لِيَكُونَ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ خَسْفٌ وَقَذْفٌ وَمَسْخٌ » .
وفي حديث أبي هريرة رضي الله عنه : « يَمَسُخُ قَوْمٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قِرْدَةً وَخَنَازِيرًا : قَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ ، أَلَيْسَ يَشْهَنُونَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : بَلَى ، وَيَصُومُونَ ، وَيَصِلُونَ ، وَيُحْجُونَ . قَالُوا : فَمَا بِالْهَمِّ ؟ قَالَ : اتَّخَذُوا الْمَعَازِفَ وَالذَّفُوفَ ، وَالْقَيْنَاتِ ، فَهَاتُوا عَلَى شَرِبِهِمْ وَلَهْوِهِمْ . فَأَصْبَحُوا وَقَدْ مَسَّخُوا قِرْدَةً وَخَنَازِيرًا » .

وفي حديث جبير بن نفير : « لَيَبْتَلِيَنَّ آخِرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ بِالرَّجَفِ . فَإِنْ تَابُوا تَابَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ ، وَإِنْ عَادُوا عَادَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِمْ بِالرَّجَفِ ، وَالْقَذْفِ ، وَالْمَسْخِ ، وَالصَّوَاعِقِ » .
وقال سالم بن أبي الجعد : « لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَجْتَمِعُونَ فِيهِ عَلَى بَابِ رَجُلٍ ، يَنْظُرُونَ أَنْ يُخْرِجَ إِلَيْهِمْ ، فَيَطْلُبُونَ إِلَيْهِ الْحَاجَةَ ، فَيُخْرِجُ إِلَيْهِمْ وَقَدْ مَسَّخَ قِرْدًا أَوْ خَنَازِيرًا ، وَلِيَمْرَنَ الرَّجُلُ عَلَى الرَّجُلِ فِي حَانُوتِهِ يَبِيعُ ، فَيَرْجِعُ إِلَيْهِ وَقَدْ مَسَّخَ قِرْدًا أَوْ خَنَازِيرًا » .

وقال أبو هريرة : « لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَمْشِيَ الرَّجُلَانِ إِلَى الْأَمْرِ يَمْلِكَانِهِ ، فَيَمَسُخُ أَحَدُهُمَا قِرْدًا أَوْ خَنَازِيرًا . فَلَا يَمْنَعُ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا مَا رَأَى بِصَاحِبِهِ أَنْ يَمْضِيَ إِلَى شَأْنِهِ ذَلِكَ حَتَّى يَقْضَى شَهْوَتُهُ ، وَحَتَّى يَمْشِيَ الرَّجُلَانِ إِلَى الْأَمْرِ يَمْلِكَانِهِ ، فَيُخَسِفُ بِأَحَدِهِمَا ، فَلَا يَمْنَعُ الَّذِي نَجَا مِنْهُمَا مَا رَأَى بِصَاحِبِهِ أَنْ يَمْضِيَ لِشَأْنِهِ ذَلِكَ ، حَتَّى يَقْضَى شَهْوَتُهُ مِنْهُ » .

وقال عبد الرحمن بن عوف : « يُوشِكُ أَنْ يَقْعُدَ اثْنَانِ عَلَى ثِفَالٍ رَحَى ^(١) يَطْلَحَانِ ، فَيَمَسُخُ أَحَدُهُمَا وَالْآخَرَ يَنْظُرُ » .

(١) ثفال الرحى : ما يفرش تحته لتوق به من الأرض .

وقال مالك بن دينار : بلغنى أن رجلاً تكون فى آخر الزمان ، وظلم ، فيفزع الناس إلى علمائهم ، فيجلدونهم قد مسحهم الله .

وقد ساق هذه الأحاديث والآثار وغيرها بأسانيد لها ابن أبي الدنيا فى كتاب ذم الملامى . فالمسح على صورة القردة والخنازير واقع فى هذه الأمة ولا بد وهو فى طائفتين : علماء السوء الكاذبين على الله ورسوله ، الذين قلبوا دين الله تعالى وشرعه . فقلب الله تعالى صورهم كما قلبوا دينه . والمجاهرين المنتهكين بالفسق والمحارم . ومن لم يمسح منهم فى الدنيا مسح فى قبره أو يوم القيامة .

وقد جاء فى حديثٍ والله أعلم بحالِهِ « يُحْشَرُ أَكَلَةُ الرَّبَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ فى صُورِ الْخَنَازِيرِ وَالْكَلابِ مِنْ أَجْلِ حَيْثُمُ عَلَى الرَّبَا كَمَا مُسِحَ أَصْحَابُ دَاوُدَ لِأَخْيَارِهِمْ عَلَى أَخْذِ الْحَيَاتَيْنِ يَوْمَ السَّبْتِ » .

وبكل حال فالمسح لأجل الاستحلال بالاحتياط قد جاء فى أحاديث كثيرة . قال شيخنا : وإنما ذلك إذا استحلوا هذه المحرمات بالتأويلات الفاسدة . فإنهم لو استحلوها مع اعتقاد أن الرسول حرمها كانوا كفاراً ولم يكونوا من أمته . ولو كانوا معتبرين بأنها حرام لأوشك أن لا يعاقبوا بالمسح ، كسائر الذين يفعلون هذه المعاصى ، مع اعترافهم بأنها معصية ، ولما قيل فيهم : يستحلون . فإن المستحل للشيء هو الذى يفعله معتقداً حله . فيشبه أن يكون استحلالهم للخمر ، يعنى أنهم يسمونها بغير اسمها ، كما جاء فى الحديث . فيشربون الأنبذة المحرمة ، ولا يسمونها خمرًا . واستحلالهم المعازف باعتقادهم أن آلات اللهو مجرد مسمع صوت فيه لذة . وهذا لا يحرم كأصوات الطيور ، واستحلال الخمر وسائر أنواعه باعتقادهم أنه حلال فى بعض الصور كحال الجربه وحال الحكة . فيقيسون عليه سائر الأحوال ويقولون : لا فرق بين حال وحال ، وهذه التأويلات ونحوها واقعة فى الطوائف الثلاثة الذين قال فيهم عبد الله بن المبارك رحمه الله :

وَهَلْ أَفْسَدَ الدِّينَ إِلَّا الْمَلُوءُ لُكُ وَأَجْبَارُ سُوءٍ وَرُهْبَانُهَا^(١) ؟

(١) وقد ذكر قبل هذا البيت :

ب وقد يورث اللال إسمائها	رأيت الذنوب تمت القلوب
ب ويحبر لنفسك مصيبتها	وترك الذنوب حياة القلوب

ومعلوم أنها لا تغني عن أصحابها من الله شيئا بعد أن بلغ الرسول وبين تحريم هذه الأشياء بيانا قاطعا للمعذر مقيما للحجة . والحديث الذي رواه أبو داود بإسناد صحيح من حديث عبد الرحمن بن غنم عن أبي مالك الأشعري رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم : « ليس بين ناس من أمتي الخمر ، يسمونها بغير اسمها ، يعزف على رؤوسهم بالمعازف وأنفيات ، يخسف الله تعالى بهم الأرض ، ويجعل منهم القردة والخنازير » .

الوجه الثامن : أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال :

« إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَّا نَوَى » الحديث .

وهو أصل في إبطال الخيل وبه احتج البخارى على ذلك . فإن من أراد أن يعامل رجلا معاملة يعطيه فيها ألفا بألف وخمسمائة إلى أجل فأقرضه تسعمائة ، وباعه ثوبا بستائة يساوى مائة ، وإنما نوى بإقراض التسعمائة تحصيل الربح الزائد . وإنما نوى بالمستائة التي أظهر أنها ثمن الثوب الربا . والله يعلم ذلك من جذر قلبه وهو يعلمه ، ومن عامله يعلمه ، ومن اطالع على حقيقة الحال يعلمه ، فليس له من عمله إلا ما نواه وقصده حقيقة من إعطاء الألف حالة ، وأخذ الألف والخمسمائة مؤجلة ، وجعل صورة القرض وصورة البيع عللا لهذا المحرم .

الوجه التاسع : ما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال :

« الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ حَتَّى يَتَفَرَّقَا ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَفَقَةً خِيَارٍ . وَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَفَارِقَهُ خَشْيَةً أَنْ يَسْتَعْمِلَهُ » .

رواه أحمد وأهل السنن ، وحسنه الترمذى .

وقد استدلل به الإمام أحمد ، وقال : فيه إبطال الخيل :

ووجه ذلك : أن الشارع أثبت الخيار إلى حين التفرق الذى يقعله المتعاقدان بداعية طبعهما . فحرم صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن يقصد المفارق منع الآخر من الاستقالة وهى طلب الفسخ ، سواء كان العقد جائزا أو لازما ، لأنه قصد بالتفرق غير ما جعل التفرق في العرف له . فإنه قصد به إبطال حق أخيه من الخيار . ولم يوضع التفرق لذلك ، وإنما جعل التفرق للهاب كل منهما في حاجته ومصلحته .

الوجه العاشر : ماروى محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم قال :

« لَا تَرْتَكِبُوا مَا ارْتَكَبَتِ الْيَهُودُ ، وَتَسْتَحِلُّوا مُحَارِمَ اللَّهِ بِأَذْنِ الْحَيْلِ » .

رواه أبو عبد الله بن بطة : حدثنا أحمد بن محمد بن سلام حدثنا الحسن بن الصباح الزعفراني حدثنا يزيد بن هارون حدثنا محمد بن عمرو ، وهذا إسناد جيد بصححه مثله الترمذى .

وهو نص فى تحريم استحلال محارم الله تعالى بالحيل . وإنما ذكر صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أذى الحيل تنبيها على أن مثل هذا للحرمة العظيم الذى قد توعد الله تعالى عليه بمحاربة من لم ينته عنه .

فمن أسهل الحيل على من أراد فعله : أن يعطيه مثلا ألفا إلا درهما باسم القرض ، ويبيعه خرقه تساوى درهما بخمسمائة .

وكذلك المطلق ثلاثا : من أسهل الأشياء عليه أن يعطى بعض السفهاء عشرة دراهم مثلا : ويستعيره لينزوى على مطلقته فتطيب له ، بخلاف الطريق الشرعى . فإنه يصعب معه عودها حلالا إذ من الممكن أن لا يطلق بل أن يموت المطلق أولا قبله .

ثم إنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم نهانا عن التشبه باليهود ، وقد كانوا احتالوا فى الاصطياد يوم السبت ، بأن حفروا خنادق يوم الجمعة تقع فيها الخيتان يوم السبت ثم يأخذونها يوم الأحد ، وهذا عند المحتاتين جائز : لأن فعل الاصطياد لم يوجد يوم السبت ، وهو عند الفقهاء حرام لأن المقصود هو الكف عما ينال به الصيد بطريق التلسبب أو المباشرة .

ومن احتياهم : أن الله سبحانه وتعالى لما حرم عليهم الشحوم ، تأولوا أن المراد نفس إدخاله اللحم ، وأن الشحم هو الجامد دون المذاب ، فجملوه فباعوه وأكلوا ثمنه ، وقالوا : ما أكلنا الشحم ، ولم ينظروا فى أن الله تعالى إذا حرم الانتفاع بشيء فلا فرق بين الانتفاع بعينه أو ببدله . إذ البدل يسد مسده . فلا فرق بين حال جامده وودكه ، فلو كان ثمنه حلالا لم يكن فى تحريمه كثير أمر ، وهذا هو :

الوجه الحادى عشر : وهو ماروى ابن عباس قال :

« بَلَغَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ فُلَانًا بَاعَ خَرًّا . فَقَالَ : قَاتَلَ اللَّهُ فُلَانًا ، أَلَمْ يَنْلَمْ

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ قَالَ: قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ، حُرِّمَتْ عَلَيْهِمُ الشُّحُومُ فَجَمَلُوهَا فَبَاعُوهَا « متفق عليه .

قال الخطابي : « جملوها » معناه : أذابوها حتى تصير ودكا فيزول عنها اسم الشحم يقال : جملت الشحم ، وأجملته ، واجتملته . والجميل : الشحم المذاب .

وعن جابر بن عبد الله : أنه سمع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يقول :

« إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ بَيْعَ الْخَمْرِ وَالْمَيْتَةِ ، وَالْخَنزِيرِ ، وَالْأَصْنَامِ ، فَقِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ شُحُومَ الْمَيْتَةِ فَإِنَّهَا يُطْلَى بِهَا السُّفْنُ ، وَيُدْهَنُ بِهَا الْجُلُودُ ، وَيَسْتَصْبَحُ بِهَا النَّاسُ ؟ فَقَالَ : لَا ، هُوَ حَرَامٌ . ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ عِنْدَ ذَلِكَ : قَاتَلَ اللَّهُ الْيَهُودَ ، إِنَّ اللَّهَ لَمَّا حَرَّمَ عَلَيْهِمْ شُحُومَهَا جَمَلُوهَا ثُمَّ بَاعُوهَا فَأَكَلُوا ثَمَنَهُ » رواه البخاري وأصله متفق عليه .

قال الإمام أحمد ، في رواية صالح ، وأبي الحارث في أصحاب الخيل : عمدوا إلى السنن ، فاحتالوا في نقضها ، فالشيء الذي قيل إنه حرام احتالوا فيه حتى أحلوه : ثم احتج بهذا الحديث ، وحديث :

« لَعَنَ اللَّهُ الْمُحَلَّلَ وَالْمُحَلَّلَ لَهُ » .

قال الخطابي عند ذكر حديث الشحوم : في هذا الحديث بطلان كل حيلة يحتال بها المتوصل إلى المحرم ، وأنه لا يتغير حكمه بتغير هيئاته وتبديل اسمه ، وقد مثلت حيلة أصحاب الشحوم بمن قيل له : لا تقرب مال اليتيم ، فباعه وأخذ ثمنه فأكرهه وقال : لم آكل نفس مال اليتيم : أو اشترى شيئاً في ذمته ونقده وقال : هذا قد ملكته وصار عوضه ديناً في ذمتي ، فإنما أكلت ما هو ملكي ظاهراً وباطناً .

ولولا أن الله سبحانه رحم هذه الأمة بأن نبها نبهم على ما لعنت به اليهود ، وكان السابقون منها فقهاء أتقياء ، علموا مقصود الشارع ، فاستقرت الشريعة بتحريم المحرمات : من الميتة والدم ولحم الخنزير وغيرها وإن تبدلت صورتها ، وبتحريم أثمانها ، لطرق الشيطان لأهل الخيل ما طرق لهم في الأثمان ونحوها : إذ البابان باب واحد على ما لا يخفى .

الوجه الثاني عشر : أن باب الخيل المحرمة مداره على تسمية الشيء بغير اسمه ، على تغيير صورته مع بقاء حقيقته ، فمداره على تغيير الاسم مع بقاء المسمى ، وتغيير الصورة مع بقاء الحقيقة . فإن المحلل مثلا غير اسم التحليل إلى اسم النكاح ، واسم المحلل إلى الزوج ، وغير مسمى التحليل بأن جعل صورته صورة النكاح ، والحقيقة حقيقة التحليل . ومعلوم قطعا أن لعن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم على ذلك إنما هو لما فيه من الفساد العظيم الذى اللعنة من بعض عقوبته ، وهذا الفساد لم يزل بتغيير الاسم والصورة مع بقاء الحقيقة ، ولا بتقديم الشرط من صلب العقد إلى ما قبله . فإن المفسدة تابعة للحقيقة ، لا للاسم ولا مجرد الصورة .

وكذلك المفسدة العظيمة التى اشتمل عليها الربا لا تزول بتغيير اسمه من الربا إلى المعاملة ولا بتغيير صورته من صورة إلى صورة ، والحقيقة معلومة متفق عليها بينهما قبل العقد يعلمها من قلوبهما عالم السرائر . فتمت اتفاقا على حقيقة الربا الصريح قبل العقد ، ثم غير اسمه إلى المعاملة ، وصورته إلى التبايع الذى لا قصد لهما فيه ألبتة وإنما هو حيلة ومكر ومخادعة لله تعالى ولرسوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم .

وأى فرق بين هذا وبين ما فعلته اليهود من استحلال ما حرم الله عليهم من الشحوم بتغيير اسمه وصورته ؟ فإتهم أذابوه حتى صار ودكا وباعوه وأكلوا ثمنه وقالوا : إنما أكلنا الثمن ، لا المثلن ، فلم نأكل شحما .

وكذلك من استحل الخمر باسم النبيذ كما فى حديث أبى مالك الأشعرى رضى الله عنه عن النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أنه قال « ليشربن ناس من أمى الخمر ، يسمونها بغير اسمها ، يعزف على رؤوسهم بالمعازف والمغنيات ، يخسف الله بهم الأرض ويجعل منهم القردة والخنازير » .

ولأنما أتى هؤلاء من حيث استحلوا المحرمات بما ظنوه من انتفاء الاسم ، ولم يلتفتوا إلى وجود المعنى المحرم وثبوته ، وهذا بعينه هو شبهة اليهود فى استحلال بيع الشحم بعد جماله ، واستحلال أخذ الحبتان يوم الأحد بما أوقعوها به يوم السبت فى الحفائر والشباك من فعلهم يوم الجمعة ، وقالوا : ليس هذا صيد يوم السبت ، ولا استباحة لنفس الشحم بل الذى يستحل الشراب المسكر ، زاعما أنه ليس خمر مع علمه أن معناه معنى الخمر ومقصوده مقصوده وعمله عمله أفسد تأويلا . فإن الخمر اسم لكل شراب مسكر كما

هلت عليه النصوص الصحيحة الصريحة ، « قد جاء هذا الحديث عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من وجوه أخرى .

منها : ما رواه النسائي عنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « يشرب ناس من أمتي الخمر يسمونها بغير اسمها » وإسناده صحيح .

ومنها : ما رواه ابن ماجه عن عبادة بن الصامت يرفعه « يشرب ناس من أمتي الخمر يسمونها بغير اسمها » ورواه الإمام أحمد ، ولفظه « ليستحلن طائفة من أمتي الخمر » .

ومنها : ما رواه ابن ماجه أيضا من حديث أبي أمامة قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم : « لا تذهب الليالي والأيام حتى تشرب طائفة من أمتي الخمر يسمونها بغير اسمها » .

فهؤلاء إنما شربوا الخمر استحلالات لما ظنوا أن المحرم مجرد ما وقع عليه اللفظ ، وأن ذلك اللفظ لا يتناول ما استحلوه . وكذلك شبهتهم في استحلالات الحرير والمعازف ، فإن الحرير أبيح للنساء وأبيح للضرورة ، وفي الحرب . وقد قال تعالى :

(قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ ^(١))

والمعازف قد أبيح بعضها في العرس ونحوه ، وأبيح الخداء ، وأبيح بعض أنواع الغناء . وهذه الشبهة أقوى بكثير من شبه أصحاب الحيل . فإذا كان من عقوبة هؤلاء : أن يمسح بعضهم قردة وخنازير ، فما الظن بحرية من جرمهم أعظم ، وفعلهم أقبح ؟ فالقوم الذين يخسف بهم ويمسحون ، إنما فعل ذلك بهم من جهة التأويل الفاسد الذي استحلوا به المحارم بطريق الحيلة ، وأعرضوا عن مقصود الشارع وحكمته في تحريم هذه الأشياء . ولذلك مسحوا قردة وخنازير كما مسح أصحاب السبت بما تأولوا من التأويل الفاسد الذي استحلوا به المحارم ، وخسف بعضهم كما خسف بقارون ، لأن في الخمر والحرير والمعازف من الكبر والخيلاء ما في الزينة التي خرج فيها قارون على قومه ، فلما مسحوا دين الله تعالى مسحهم الله ، ولما تكبروا عن الحق أذهم الله تعالى . فلما جمعوا بين الأمرين جمع الله لهم بين هاتين العقوبتين ، وما هي من الظالمين ببعيد . وقد جاء ذكر المسخ والخسف في عدة أحاديث تقدم ذكر بعضها :

فصل

وقد أخبر صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن طائفة من أمة تستحل الربا باسم البيع كما أخبر عن استحلالهم الخمر باسم آخر .

فروى ابن بطة بإسناده عن الأوزاعي عن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم :

« يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَسْتَحِلُّونَ الرَّبَا بِالْبَيْعِ » .

يعنى العينة ، وهذا وإن كان مرسلا فإنه صالح للاعتضاد به بالاتفاق ، وله من المسندات ما يشهد له ، وهى الأحاديث الدالة على تحريم العينة . فإنه من المعلوم أن العينة هند مستحلهما وإنما يسميها بيعا ، وفى هذا الحديث بيان أنها ربا لا بيع ، فإن الأمة لم يستحل أحد منها الربا الصريح ، وإنما استحل باسم البيع وصورته ، فصوروه بصورة البيع وأعاروه لفظه .

ومن المعلوم أن الربا لم يحرم لمجرد صورته ولفظه ، وإنما حرم لحقيقته ومعناه ومقصوده ، وتلك الحقيقة والمعنى والمقصود قائمة فى الحيل الربوية كقيامها فى صريحه سواء ، والمتعاقدان يعلمان ذلك من أنفسهما ويعلمه من شاهد حالهما ، والله يعلم أن قصدهما نفس الربا ، وإنما توسلا إليه بعقد غير مقصود وسمياه باسم مستعار غير اسمه : ومعلوم أن هذا لا يندفع التحريم ولا يرفع المفسدة التى حرم الربا لأجلها ، بل يزيدا قوة وثا كيدا من وجوه عديدة .

منها : أنه يقدم على مطالبة الغريم المحتاج بقوة لا يقدم بمثلها المربى صريحا ، لأنه واثق بصورة العقد واسمه .

ومنها : اعتقاده أن ذلك تجارة حاضرة مدارة . والنفوس أرغب شىء فى التجارة ، فهو فى ذلك بمنزلة من أحب امرأة حبا شديدا ويمتنع من وصلها كونه محرمة عليه . فاحتال إلى أن أوقع بينه وبينها صورة عقد لا حقيقة له ، يأمن به من بشاعة الحرام وشناعته ، فصار يأتيها آمنا . وهما يعلمان فى الباطن أنها ليست زوجته ، وإنما أظهرها صورة عقد يتوصلان بها إلى الغرض .

ومن المعلوم أن هذا يزيد المفسدة التى حرم الحكيم الخبير لأجلها الربا واثق قوة .

فإن الله سبحانه وتعالى حرم الربا لما فيه من ضرر المحتاج ، وتعريضه للفقر الدائم . والدين اللازم الذى لا ينفك عنه . وتولد ذلك وزيادته إلى غاية تجنّاحه وتسلبه متاعه وأثائه كما هو الواقع فى الواقع .

فالربا أخو القمار الذى يجعل المقمور سلبيا حزينا محسورا .

فإن تمام حكمة الشريعة الكاملة المنتظمة لمصالح العباد تحريمه ، وتحريم الذريعة الموصلة إليه ، كما حرم التفريق فى الصرف قبل القبض ، وأن يبيعه درهما بدرهم إلى أجل . وإن لم يكن هناك زيادة ، فكيف يظن بالشارع مع كمال حكمته أن يبيح التحيل والمكر على حصول هذه المفسدة ، ووقوعها زائدة متضاعفة بأكل المحتال فيها مال المحتاج أضعافا مضاعفة ؟ وأوسلك مثل هذا بعض الأطباء مع المرضى لأهلكهم . فإن ما حرم الله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من المحرمات إنما هو حمية لحفظ صحة القلب ، وقوة الإيمان ، كما أن ما يمنع منه الطبيب مما يضر المريض حمية له ، فإذا احتال المريض أو الطبيب على تناول ذلك المؤذى بتغيير صورته ، مع بقاء حقيقته وطبعه ، أو تغيير اسمه مع بقاء مسماه ، ازداد المريض بتناوله مرضا إلى مرضه ، وترأى به إلى الهلاك ، ولم ينفعه تغيير صورته ولا تبدل اسمه .

وأنت إذا تأملت الحيل المتضمنة لتحليل ما حرم الله سبحانه وتعالى ، وإسقاط ما أوجب وحل ما عقد وجدت الأمر فيها كذلك ، ووجدت المفسدة الناشئة منها أعظم من المفسدة الناشئة من المحرمات الباقية على صورها وأسمائها ، والوجدان شاهد بذلك .

فإنه سبحانه إنما حرم هذه المحرمات وغيرها لما اشتملت عليه من المفساد المضرة بالدنيا والدين ، ولم يحرمها لأجل أسمائها ومصورها . ومعلوم أن تلك المفساد تابعة لحقائقها ، لا تزول بتبدل أسمائها وتغير صورتها ، ولو زالت تلك المفساد بتغير الصورة والأسماء لما لمن الله سبحانه اليهود على تغيير صورة الشحم واسمه بإذابته حتى استحدث اسم الودك وصورته ثم أكلوا ثمنه وقالوا لم نأكله . وكذلك تغيير صورة الصيد يوم السبت بالصيد يوم الأحد .

فتغيير صور المحرمات وأسمائها مع بقاء مقاصدها وحقائقها زيادة فى المفسدة التى حرمت لأجلها ، مع تضمنه لخداعة الله تعالى ورسوله ، ونسبة المكر والخداع والغش والتفادى إلى شرعه ودينه ، وأنه يحرم الشيء لمفسدة ويبينه لأعظم منها .

ولهذا قال أيوب السخيتاني : يخادعون الله كأنما يخادعون الصبيان ، لو أنوا الأمر على وجهه كان أهون .

وقال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم :

« لَا تَرْتَكِبُوا مَا ارْتَكَبَتِ الْيَهُودُ فَتَسْتَحِلُّوا مُحَارِمَ اللَّهِ بِأَدْنَى الْحِيلِ » .

وقال بشر بن السري وهو من شيوخ الإمام أحمد : نظرت في العلم ، فإذا هو الحديث والرأى . فوجدت في الحديث ذكر النبيين والمرسلين ، وذكر الموت ، وذكر ربوبية الرب تعالى وجلاله وعظمته ، وذكر الجنة والنار . والحلال والحرام ، والحث على صلة الأرحام وجماع الخير . ونظرت في الرأى فإذا فيه المكر والخديعة ، والتشاح ، واستقصاء الحق والممازاة في الدين ، واستعمال الحيل . والبعث على قطيعة الأرحام ، والتجرؤ على الحرام .

وقال أبو داود : سمعت أحمد بن حنبل ، وذكر أصحاب الحيل فقال : يحتالون لنقض سنن رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم .

والرأى الذى اشتقت منه الحيل المتضمنة لإسقاط ما أوجب الله تعالى وإياحة ما حرم الله هو الذى اتفق السلف على ذمه وعيبه .

فروى حرب عن الشعبي قال : قال ابن مسعود رضى الله عنه : إياكم وأرأيت . أرأيت ، فلأنما هلك من كان قبلكم بأرأيت أرأيت . ولا تقيسوا شيئا بشيء فتزل قدم بعد ثبوتها .

وعن الشعبي عن مسروق قال : قال عبد الله : ليس من عام إلا والذي بعده شر منه ، لا أقول أمير خير من أمير . ولا عام أخصب من عام ، ولكن ذهاب خياركم وعلماكم ثم يحدث قوم يقيسون الأمور برأيهم ، فينهدم الإسلام وينثلم .

وقال عمر بن الخطاب رضى الله عنه : إياكم وأصحاب الرأى ، فإنهم أعداء السنن ، أعينهم الأحاديث أن يحفظوها . وتفلت منهم أن يعوها ، واستحيوا حين سئلوا أن يقولوا : لا نعم . فعارضوا السنن برأيهم . فلا ياكم وإياهم .

وقال أحمد في رواية إسماعيل بن سعيد : لا يجوز شيء من الحيل .

وفى رواية صالح ابنه : الحيل لا تراها .

وقال في رواية الأثرم ، وذكر حديث عبد الله بن عمر في حديث :
 « الْبَيْعَانِ بِالْخِيَارِ وَلَا يَحِلُّ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا أَنْ يَفَارِقَ صَاحِبَهُ خَشْيَةَ أَنْ يَسْتَقِيلَهُ »
 قال فيه إبطال الحيل .

وقال في رواية أبي الحرث : هذه الحيل التي وضعها هؤلاء ، احتالوا في الشيء
 الذي قيل لهم : إنه حرام ، فاحتالوا فيه حتى أحلوه ، وقد قال صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم : « لعن الله اليهود ، حرمت عليهم الشحوم ، فأذا بها وأكلوا أثمانها »
 فلما أذا بها حتى أزالوا عنها اسم الشحوم . وقد لعن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 المحلل والمحلل له .

وقال في رواية ابنه صالح : ينقضون الأيمان بالحيل ، وقد قال الله تعالى :
 (وَلَا تَنْقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ^(١)) ، وَقَالَ تَعَالَى : (يُوْفُونَ بِالْأَنْذَرِ ^(٢)) .

وقال في رواية أبي طالب في التحيل لإسقاط العدة « سبحان الله ، ما أعجب هذا »
 أبطلوا كتاب الله والسنة ، جعل الله على الخرائر العدة من الحمل ، فليس من امرأة
 تطلق ، أو يموت زوجها ، إلا تعتد من أجل الحمل ، ففرج يوطأ ، ثم يعتقها على
 المكان فيتزوجها فيطؤها ، فإن كانت حاملا ، كيف يصنع ؟ يطؤها رجل اليوم ،
 ويطؤها الآخر غدا ؟ هذا نقض لكتاب الله والسنة ، قال النبي صلى الله تعالى عليه
 وآله وسلم :

« لَا تُوطَأُ حَامِلٌ حَتَّى تَضَعَ ، وَلَا غَيْرُ ذَاتِ حَمْلٍ حَتَّى تَحْمِضَ » فلا يدري هي حامل
 أم لا ؟ سبحان الله ما أتميع هذا ١١ .

وقال في رواية حيدش بن سندی في الرجل يشتري الجارية ثم يعتقها من يومه
 ويتزوجها :

أيطؤها من يومه ؟ فقال : كيف يطؤها هذا من يومه ، وقد وطئها ذاك بالأمس ؟
 وغضب وقال : هذا أحيث قول .

وقال في رواية الميموني : إذا حلف على شيء ثم احتال بحيلة ، فصار إليه ، فقد صار إلى
 ذلك بعينه .

وقال في رواية الميموني ، فيمن حلف على يمين ، ثم احتال لإبطالها : هل يجوز ؟ قال : نحن لا نرى الحيلة إلا بما يجوز . فقال له الميموني : أليس حيلتنا فيها أن تتبع ما قالوا ؟ فإذا وجدنا لهم فيها قولا اتبعناه ؟ قال : بلى هكذا هو : قلت : أو ليس هذا منا نحن حيلة ؟ قال : نعم ، فقلت : إنهم يقولون في رجل حلف على امرأته ، وهي على درجة : إن سعدت أو نزلت فأنت طالق . قالوا : تحمل حملا ولا تنزل . فقال : هذا الخنث بعينه . ليس هذا حيلة ، هذا هو الخنث .

وذكر لأحمد : أن امرأة كانت تريد أن تفارق زوجها ، فبأبى عليها ، فقال لها بعض أرباب الحيل : لو ارتددت عن الإسلام بنت منه ، ففعلت ، فغضب أحمد رحمه الله وقال : من أفتى بهذا أو علمه أو رضى به فهو كافر .

وكذلك قال عبد الله بن المبارك ثم قال : ما أرى الشيطان يحسن مثل هذا حتى جاء هؤلاء ففعلوه منهم .

وقال يزيد بن هارون : أفتى أصحاب الحيل بشيء لو أفتى به اليهود والنصارى كان قبيحا . أفتوا رجلا حلف أن لا يطلق امرأته بوجه من الوجوه فبذلت له مالا كثيرا في طلاقها ، فأفتوه بأن يُقبَّلَ أمها أو يباشرها .

وذكرت الحيلة عند شريك ، فقال : من يخادع الله يخدعه .

وقال النضر بن شميل : في كتاب الحيل ثلاثمائة وعشرون مسألة كلها كفر .

وقال حفص بن غياث : ينبغي أن يكتب عليه : كتاب الفجور .

وقال عبد الله بن المبارك في قصة بنت أبي روح حيث أمرت بالارتداد في أيام أنى غداً فارتدت ففرق بينهما وأودعت السجن : فقال ابن المبارك وهو غضبان : من أمر بهذا فهو كافر ، ومن كان هذا الكتاب عنده ، أو في بيته ليأمر به فهو كافر ، وإن هو به ولم يأمر به فهو كافر .

وقال أيوب السختياني : ويل لهم ، من يخدعون ؟ يعني أصحاب الحيل .

وقال بعض أصحاب الحيل : ماتنقمون منا إلا أننا عمدنا إلى أشياء كانت عليكم حراما فاحتلنا فيها حتى صارت حلالا .

وقال راذان . قال على رضى الله عنه ، يعنى وقد رأى مبادئ الحيل . إلى أراكم محلولون أشياء قد حرمها الله . وتعزمون أشياء قد حللها الله .

قلت : ومن تأمل الشريعة ورزق فيها فقه نفس وآها قد أبطلت على أصحاب الحيل مقاصدهم وقابلتهم بنقيضها ، وسدت عليهم الطرق التي فتحوها للتحيل الباطل .
فمن ذلك : أن الشارع منع التحيل على الميراث بقتل مورثه ميراثه ، ونقله إلى غيره دونه لما احتال عليه بالباطل .

ومن ذلك : بطلان وصية الموصى له بمال إذا قتل الموصى .

ومن ذلك : بطلان تدبير المدبّر إذا قتل سيده ليعجل العتق .

ومن ذلك : تحريم المنكوحه في عدتها على الزوج ، تحريماً مؤبداً ، عند عمر ابن الخطاب ، ومالك ، وإحدى الروایتين عن أحمد ، لما احتال على وطنها بصورة العقد المحرم .

ومن ذلك : ما لو احتال المريض على منع امرأته من الميراث بطلاقها ، فلأنها ترثه مادامت في العدة ، عند طائفة ، وعند آخرين : ترثه وإن انقضت عدتها ، ما لم تزوج ، وعند طائفة : ترث وإن تزوجت .

ومن ذلك : بطلان إقرار المريض لو ارثه بمال لأنه يتخذ حيلة على الوصية له .
ونظائر ذلك كثيرة :

فاحتال بالباطل معاملة بنقيض قصده شرعاً وقدرًا .

وقد شاهد الناس عياناً من عاش بالمسكّر مات بالفقر .

ولهذا عاقب الله سبحانه وتعالى من احتال على إسقاط نصيب المساكين وقت الجهاد بهرمانهم الثمرة كلها .

وعاقب من احتال على الصيد المحرم بأن مسخهم قرده وخنازير .

وعاقب من احتال على أكل أموال الناس بالربا بأن يحقّ ماله . كما قال تعالى :

(يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيلُ الصَّدَقَاتِ ^(١)) .

فلا بد أن يحقّ مال المرابي ولو بلغ ما بلغ .

وأصل هذا : أن الله سبحانه جعل عقوبات أصحاب الجرائم بضد مقاصدوا له بتلك الجرائم ، فجعل عقوبة الكاذب إهدار كلامه ورده عليه .

وجعل عقوبة الغال "من الغنمة" لما قصد تكثير ماله بالغلول : حرمانه سهمه ، وإحراق متاعه .

وجعل عقوبة من اصطاد في الحرم أو الإحرام : تحريم أكل مصاده ، وتغريمه نظيره .

وجعل عقوبة من تكبر عن قبول الحق والالتقياد له : أن ألزمه من اللذل والصغار بحسب ما تكبر عنه من الحق .

وجعل عقوبة من استكبر عن عبوديته وطاعته : أن صيره عبدا لأهل عبوديته وطاعته .

وجعل عقوبة من أخاف السبيل وقطع الطريق : أن تقطع أطرافه ، وتقطع عليه الطرق كلها بالنفي من الأرض ، فلا يسير فيها إلا خائفا .

وجعل عقوبة من التذ بدنه كله وروحه بالوطء الحرام : لإيلاام بدنه وروحه بالجلد والرجم فيصل الألم إلى حيث وصلت اللذة .

وشرع النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عقوبة من اطلع في بيت غيره : أن تقلع عينه بعود ونحره ، إفسادا للعضو الذي خان به ، وأولجه بيته بغير إذنه ، واطلع به على حرمة .

وعاقب كل خائن بأنه بفضل كيده ويبطله ولا يهديه لقصوده وإن نال بعضه ، فالذي ناله سبب لزيادة عقوبته وخيئته :

(وَأَنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي كَيْدَ الْخَائِنِينَ^(١)) .

وعاقب من حرص على الولاية ، والإمارة والقضاء ، بأن شرع منعه وحرمانه ما حرص عليه كما قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم :

« إِنَّا لَا نُؤْتِي عَمَلَنَا هَذَا مِنْ سَأَلِهِ » .

ولهذا عاقب أبا البشر آدم عليه السلام : بأن أخرجه من الجنة لما عصاه بالأكل من الشجرة ليخلد فيها ، فكانت عقوبته إخراجها منها ، ضد ما أمله .

وعاقب من اتخذ معه إلها آخر ، ينتصر به ، ويتعزز به : بأن جعله عليه ضدا بذل به ، ويخذل به . كما قال تعالى :

(وَاتَّخِذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ إِلَهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِمِبَادِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا ^(١)) وقال تعالى (وَاتَّخِذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ إِلَهَةً لَعَلَّهُمْ يُنْصَرُونَ لَا يَسْتَطِيعُونَ نَصْرَهُمْ وَهُمْ لَهُمْ جُنْدٌ مُخَضَّرُونَ ^(٢)) وقال تعالى (لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَخْذُولًا ^(٣)) ..

ضدا ما أمله للمشرك من اتخاذ الإله من النصر والمدح .

وعاقب الناس إذا بخشوا الكيل والميزان بجزور السلطان عليهم ، يأخذ من أموالهم أضعاف ما يبخس به بعضهم بعضا .

وعاقبهم إذا منعوا الزكاة والصدقة رفقها لأموالهم بحبس الغنيث عنهم : فيمحق بذلك أموالهم ، ويستوى غنيهم وفقيرهم في الحاجة .

وعاقبهم إذا أعرضوا عن كتابه وسنة نبيه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم وطلبوا الهدى من غيره : بأن يضلهم ، ويسد عليهم أبواب الهدى كما قال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم في حديث على رضى الله عنه الذى رواه الترمذى وغيره ، وذكر القرآن :

« مَنْ تَرَكَهُ مِنْ جَبَّارٍ قَصَمَهُ اللَّهُ ، وَمَنْ ابْتَغَى الْهُدَى فِي غَيْرِهِ أَضَلَّهُ اللَّهُ » .

فإن المعرض عن القرآن إما أن يعرض عنه كبيرا ، فجزاؤه أن يقصمه الله ، أو طلبا للهدى من غيره فجزاؤه أن يضلله الله .

وهذا باب واسع جدا عظيم النفع . فن تديره بحجده متضمنا لمعاقبة الرب سبحانه من خرج عن طاعته ، بأن يعكس عليه مقصوده شرعا وقهرا . دنيا وأخرى . وقد اطردت سنته الكونية سبحانه في عبادته ، بأن من مكر بالباطل مكر به . ومن احتال احتيل عليه ، ومن خادع غيره خدع . قال الله تعالى :

(إِنَّ الْمُنَاقِبِينَ يُجَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ^(١)) وقال تعالى (وَلَا يَحِيقُ الْمُنْكَرُ^(٢) السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ^(٣)) .

فلا تجد ما كرا إلا وهو مسكور به ، ولا تخادعا إلا وهو مخدوع ، ولا محتالا إلا وهو محتال عليه .

فصل

وإذا تدبرت الشريعة وجدتها قد أتت بسد الذرائع إلى المحرمات ، وذلك عكس باب الخيل الموصلة إليها^(٢) . فالخيل وسائل وأبواب إلى المحرمات ، وسد الذرائع عكس

(١) النساء آية ١٤٢ (٢) فالمرآة ٤٣

(٣) كتب ابن القيم في كتابه «إسلام المؤمنين» ١١٩/٢/٣ بابا طويلا في سد الذرائع فلما جاء فيه «لأن الله حرم الرب تعالى وله طرق ووسائل تقضى إليه فإنه يحرمها ويمنع منها تحقيقا لتحرمة وتبئنا له ومما أن يقرب حرامه ، ولوأباح للوسائل والذرائع المفضية إليه لكان ذلك نقضا للتحرم ، وإغراء للتطوس به وحكمت تعالى وعلمه بأن ذلك كل الإيهام ، بل سياسة ملوك الدنيا تأتي ذلك . فإن أحدهم إذا منع جهمه أوجعت أهل بيته من شيء ثم أباح لهم الطرق والاسباب والذرائع الموصلة إليه بعد مناقضا ، ولحصل من رعيته وجنته ضد مقصوده . وكذلك الأطباء إذا أرادوا حسم الداء منقوا أصحابه من الطرق والذرائع الموصلة إليه ، وإلا فقد عليهم ما يرومون إصلاحه ، فذا الظن بهذه الشريعة للكمال التي هي في أعلى درجات الحكمة والمصلحة والكمال . ومن تأمل مصادرها ومواردها علم أن الله تعالى ورسوله سد الذرائع المفضية إلى المحارم بأن حرمها ونهى عنها .»

«والذريعة ما كان وسيلة وطريقا إلى الشيء . ولا بد من تحرير هذا الموضع قبل تقريره ليزول الالتباس فيه . فنقول : الفعل أو القول المفضي إلى الفساد قسمان : أحدهما : أن يكون وقعه الإفضاء إليها كشراب المسكر المفضي إلى مفسدة السكر ، وكالفعل المفضي إلى مفسدة القربة ، والآخر : أن يكون المفضي إلى الاعتلال المياه وفساد الفرائض ونحو ذلك . فهذه أفعال وأقوال وضعت مقضية لهذه المقاصد ، وليس لها مظهر غيرها .»

والثاني : أن تكون موضوعة الإفضاء إلى أمر جائز أو مستحبية فيقتضد وسيلة إلى المحرم ، إما بقصد أو بغير قصد منه . فالأول كن عقد الكراج قاصدا به التحليل ، أو بعقد البيع قاصدا به الربا ، أو ببيع قاصدا به الخنزير ونحو ذلك .

والثاني كن يصل لظهوره بغير سبب في أولئك الشيء ، نظير سبب أرباب المشركين بين أظهرهم ، أو حصل بين الله تعالى وبينهم .

فذلك . فبين البابين أعظم تناقض ، والشارع حرم الذرائع ، وإن لم يقصد بها المحرم ، لإفضائها إليه . فكيف إذا قصد بها المحرم نفسه ؟

فنهى الله تعالى عن سب آلهة المشركين ، لكونه ذريعة إلى أن يسبوا الله سبحانه وتعالى عدوا وكفرا ، على وجه المقابلة (١) .

وأخبر النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن :

« مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَايَرِ شَتْمُ الرَّجُلِ وَالِدَيْهِ . قَالُوا : وَهَلْ يَشْتُمُ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، يَسُبُّ أَبَا الرَّجُلِ ، فَيَسُبُّ أَبَاهُ . وَيَسُبُّ أُمَّهُ فَيَسُبُّ أُمَّهُ » .

ولما جاءت صفة رضى الله تعالى عنها تزوره صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، وهو معتكف قام معها ليوصلها إلى بيتها فرآها رجلا من الأنصار فقال :

« قَلَى رِسْلِكُمَا ، إِنَّمَا صَفِيَّةُ بِنْتُ حُجَيْرٍ . فَقَالَا : سُبْحَانَ اللَّهِ ! يَا رَسُولَ اللَّهِ . هَكَذَا : إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ ابْنِ آدَمَ يَجْرَى الدَّمُ . وَإِنِّي خَشِيتُ أَنْ يَقْذِفَ فِي قُلُوبِكُمَا شَرًّا » .

فسد الذريعة إلى ظنهما سوء بإعلامهما أنها صفة .

وأمسك صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن قتل المنافقين مع ما فيه من المصلحة ، لكونه ذريعة إلى التنفير وقول الناس :

« إِنْ مُحَمَّدًا يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ » .

وحرم القطرة من الخمر وإن لم تحصل بها مفسدة الكثير ، لكون قليلها ذريعة إلى شرب كثيرها .

وحرم إسساكها للتخليل وجعلها نجسة . لئلا تنقض مقاربتها بوجه من الوجوه للشر بها .

ونهى عن الخلطين وعن شرب العصير والنيذ بعد ثلاث وعن الابتذال في الأوعية التي لا يعلم بتخمير النبيذ فيها حسنا للمادة وسد للذريعة

(١) قال تعالى في سورة الأنعام آية ١٠٨ ، وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ - الآية .

وحرم الخلوة بالمرأة الأجنبية والسفر بها والنظر إليها لغير حاجة ، حسباً للمادة وسدا للذريعة .

ومنع النساء إذا خرجن إلى المسجد من الطيب والبخور .
ومنعهن من التسييح في الصلاة لثأبة تنوب ، بل جعلهن التصفيق .
ومنع المعتدة من الوفاة من الزينة والطيب والحلي .
ومنع الرجل من التصريح بخطبتها في العدة وإن كان إنما يعقد النكاح بعد انقضائها .

ونهى المرأة أن تصف لزوجها امرأة غيرها حتى كأنه ينظر إليها .
ونهى عن بناء المساجد على القبور ولعن فاعله .
ونهى عن تغطية القبور وتشريفها وأمر بتسويتها .
ونهى عن البناء عليها وتخصيصها والكتابة عليها والصلاة إليها وعندنا ، وإيقاد المصابيح عليها . كل ذلك سدا للذريعة اتخاذها أوثاناً . وهذا كله حرام على من قصده ومن لم يقصده ، بل على من قصد خلافه ، سدا للذريعة .

ونهى عن الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها ، لكون هذين الوقتين وقت سجود الكفار للشمس . ففي الصلاة نوع تشبه بهم في الظاهر . وذلك ذريعة إلى الموافقة والمشاكلة في الباطن ، وكذلك النهى عن الصلاة بعد العصر وبعد الفجر وإن لم يحضر وقت سجود الكفار للشمس مبالغة في هذا المقصود ، وحماية لجانب التوحيد ، وسدا للذريعة الشرك بكل ممكن .

ومنع من التفرق في الصرف قبل التقابض ، وكذلك الربوى إذا بيع ربوى آخر ، من غير جنسه ، سدا للذريعة النساء ، الذي هو صلب الربا ومعظمه ، بل من منع بيع الدرهم بالدرهمين نقداً سدا للذريعة ربا النساء ، كما علل صلى الله تعالى عليه وآله وسلم بذلك في الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه (١) ، وهذا أحسن الطل في تحريم ربا الفضل .

(١) روى مسلم عن أبي سعيد أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تبيعوا اللعب باللعب إلا على بطل ولا تشفوا بعضها على بعض . ولا تبيعوا الورق بالورق إلا على بطل . ولا تشفوا بعضها على بعض . ولا تبيعوا منها غائباً بتاجز . وروى عن عثمان بن عفان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تبيعوا البعير بالبعيرين ، ولا الدرهم بالدرهمين » .

وحرم الجمع بين السلف والبيع ، لما فيه من الذريعة إلى الربح في السلف ، بأخذ أكثر مما أعطى ، والتوصل إلى ذلك بالبيع أو الإجارة كما هو الواقع .

ومنع البائع أن يشتري السلعة من مشتريها بأقل مما اشتراها به ، وهى مسألة العينة وإن لم يقصد الربا ، لكونه وسيلة ظاهرة واقعة إلى بيع خمسة عشر نسيئة بعشرة نقدا .

وحرم جمع الشرطين في البيع ، لكونه وسيلة إلى ذلك ، وهو منطبق على مسألة العينة .

ومنع من القرض الذى يجر النفع وجعله ربا .

ومنع المقرض من قبول هدية المقرض ، ما لم يكن بينهما عادة جارية بذلك قبل القرض . ففى سنن ابن ماجه عن يحيى بن أبى إسحاق الهناتى . قال : سألت أنس بن مالك : للرجل منا يقرض أخاه المال ، فيهدى إليه ؟ فقال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم :

« إِذَا اقْرَضَ أَحَدُكُمْ قَرْضًا فَأَهْدَى إِلَيْهِ ، أَوْ حَمَلَهُ عَلَى الدَّابَّةِ فَلَا يَرُ كَتِبَهَا ، وَلَا يَقْبَلُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ جَرَى بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ قَبْلَ ذَلِكَ » .

وروى البخارى فى تاريخه عن يزيد بن أبى يحيى الهناتى عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم :

« إِذَا اقْرَضَ أَحَدُكُمْ قَرْضًا فَلَا يَأْخُذْ هَدِيَّةً » .

وفى صحيح البخارى عن أبى بردة عن أبى موسى قال :

« قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ فَلَقِيتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ سَلَامٍ فَقَالَ لِي : إِنَّكَ بَارِئُ الرَّبَا فِيهَا فَائِسٌ ، فَإِذَا كَانَ لَكَ عَلَى رَجُلٍ حَقٌّ فَأَهْدَى إِلَيْكَ حِمْلَ تَيْنٍ ، أَوْ حِمْلَ شَعِيرٍ ، أَوْ حِمْلَ قَتٍّ ، فَلَا تَأْخُذْهُ فَإِنَّهُ رِبَا » .

وروى سعيد بن منصور فى سننه هذا المعنى عن أبى بن كعب .

وجاء عن ابن مسعود ، وعبد الله بن عباس ، وعبد الله بن عمرو نحوه .

وكل ذلك سدا للذريعة الخطأ الزيادة فى القرض الذى موجب رد المثل .

ونهى عن بيع الكالى بالكالى ، وهو الدين المؤخر بالدين المؤخر ، لأنه ذريعة إلى ربا التسيئة ، فلو كان الدينان حالين لم يمتنع ، لهما يسقطان جميعا من ذمتيهما ، وفي الصورة المنهى عنها ذريعة إلى تضاعف الدين في ذمة كل واحد منهما في مقابلة تأجيله وهذه مفسدة ربا النساء بعينها .

ونهى الله سبحانه وتعالى النساء أن (يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُنْظَرَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ ^(١)) .

فلما كان الضرب بالرجل ذريعة إلى ظهور صوت الخلخال الذى هو ذريعة إلى ميل الرجال إليهن نهأهن عنه .

وأمر الله سبحانه الرجال والنساء بقض أبصارهم لما كان النظر ذريعة إلى الميل والمحبة التى هى ذريعة إلى موقعة المحذور .

وحرم التجارة في الخمر وإن كان إنما يبيعها من كافر يستحل شربها ، فإن التجارة فيها ذريعة إلى اقتنائها وشربها ، ولهذا لما نزلت الآيات في تحريم الربا قرأها عليهم رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، وقرن بها تحريم التجارة في الخمر ، لأن الربا ذريعة إلى إفساد الأموال . والخمر ذريعة إلى إفساد العقول . فجمع بين تحريم التجارة في هذا وهذا .

ونهى عن استقبال رمضان بيوم أو يومين ، لئلا يتخذ ذريعة إلى الزيادة في الصوم الواجب كما فعل أهل الكتاب .

ونهى عن التشبه بأهل الكتاب وغيرهم من الكفار في مواضع كثيرة ، لأن المشابهة الظاهرة ذريعة إلى الموافقة الباطنة فإنه إذا أشبه الهدى الهدى أشبه القلب القلب . وقد قال صلى الله تعالى عليه وآله وسلم :

« خَالَفَ هَذَيْنَا هَذَى الْكَفَّارِ » .

وفي المسند مرفوعا :

« مَنْ تَشَبَّهَ بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ » .

وحرم الجمع بين المرأة وعمتها ، وبين المرأة وخالتها ، لكونه ذريعة إلى قطيعة الرحم . وبهذه العلة بعينها علل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فقال :
« إِنْكُمْ إِذَا قَعَلْتُمْ ذَلِكَ قَعَلْتُمْ أَرْحَامَكُمْ » .

وأمر بالتسوية بين الأولاد في العطية ، وأخبر أن تخصيص بعضهم بها جور لا يصلح ، ولا تنفى الشهادة عليه . وأمر فاعله برده ووعظه وأمره بتقوى الله تعالى ، وأمره بالعدل ، لكون ذلك ذريعة ظاهرة قريبة جدا إلى وقوع العداوة بين الأولاد وقطيعة الرحم بينهم ، كما هو المشاهد عيانا . فلوم تأت السنة الصحيحة الصريحة التي لا معارض لها بالمنع منه ، لكان القياس وأصول الشريعة وما تضمنته من المصالح ودور المفاسد يقتضى تحريمه .

ومنع من تكاح الأمة ، لكونه ذريعة ظاهرة إلى استرقاق ولده ثم جوز وطأها بملك اليمين لزوال هذه المفسدة .

ومنع من تجاوز أربع زوجات لكونه ذريعة ظاهرة إلى الجور وعدم العدل بينهم ، وقصر الرجال على الأربع ، فسحة لهم في التخلص من الزنى ، وإن وقع منهم بعض الجور فاحتماله أقل مفسدة من مفسدة الزنى .

ومنع من عقد النكاح في حال العدة وحال الإحرام ، وإن تأخر الدخول إلى ما بعد انقضائها وحصول الحل ، لكون العقد ذريعة إلى الوطء ، والتفوس لا تصبر غالبا مع قوة الداعى .

وشرط في النكاح شروطا زائدة على مجرد العقد ، فقطع عنه شبه بعض أنواع السفاح به كاشتراط إعلانه ، إما بالشهادة أو بترك الكتمان أو بهما . واشتراط الولي ، ومنع المرأة أن تليه . وتنب إلى إظهاره ، حتى استحب فيه الدف ، والصوت ، والوجه وأوجب فيه المهر .

ومنع هبة المرأة نفسها لغير النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم .
 وسر ذلك : أن في ضد ذلك والإخلال به ذريعة إلى وقوع السفاح بصورة النكاح . كما في الأثر :
« إِنْ الزَّانِيَةَ هَبَتْ لِنَفْسِهَا فَتَزَوَّجَتْ نَفْسَهَا » .

فإنه لا تشاء زانية تقول : زوجتك نفسي بكنا سرا من وليها ، بغير شهود ولا إعلان .

ولا ولية ولا دف ولا صوت إلا فعلت . ومعلوم قطعاً أن مفسدة الزنى لا تنفنى بقولها :
أنكحتك نفسى ، أو زوجتك نفسى . أو أعتك منى كذا وكذا . فلو انتفت مفسدة
الزنى بذلك لكان هذا من أيسر الأمور عليها وعلى الرجل .

فعظم الشارع أمر هذا العقد (١) . وسد الذريعة إلى مشابهته الزنى بكل طريق . ثم
أكد ذلك بأن جعل له حرماً من العدة يزيد على مقدار الاستبراء ، وأثبت له أحكاماً
من المصاهرة وحرمتها ، ومن التوارث . ولهذا كان الراجح فى الدليل : أن الزنى لا يثبت
حرمة المصاهرة كما لا يثبت التوارث والتفقه وحقوق الزوجية . ولا يثبت به النسب ،
ولا العدة على الصحيح . وإنما تستبرأ بحیضة لیعلم براءة رجھا . ولا يقع فيه طلاق ،
ولا ظهار ، ولا إيلاء . ولا يثبت المحرمية بينه وبين أمها وابنتها . فلا يثبت حرمة المصاهرة
ولا تحريمها . فإن الشارع جعل وصلة الصهر فيه مع وصلة النسب . وجمع بينهما
فى قوله :

(فَجَعَلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا) (٢) .

فإذا انتفت وصلة النسب فيه انتفت وصلة الصهر .

وكنا ننصر القول بالتحريم ثم رأينا الرجوع إلى عدم التحريم أولى لاقتضاء الدليل له
وليس المقصود استيفاء أدلة المسألة من الجانبين . وإنما الغرض التنبيه على أن من
قواعد الشرع العظيمة قاعدة سد الذرائع .
ومن ذلك : نهى النبى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أن تقام الحدود فى دار
الحرب . وأن تقطع الأيدي فى الغزو (٣) ، لئلا يكون ذلك ذريعة إلى لحاق الحدود
بالكفار .

ومن ذلك : أن المسلم إذا احتاج إلى الزوج بدار الحرب ، وخاف على نفسه الزنا
هزل عن امرأته ، نص عليه أحد . لئلا يكون ذلك ذريعة إلى أن ينشأ ولده كافراً .
ومن ذلك : أن الصحابة اتفقوا على قتل الجماعة الكثيرة بالواحد . وإن كان

(١) فى نسخة « والشارع أبطل هذا العقد » .

(٢) الفرقان آية ٢٤ .

(٣) روى أحد وأبو داود والنسائى والترمذى عن بصر بن أرطاة « أنه وجد رجلاً يسرق فى الغزو فجلده
ولم يقطع يده . وقال : نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن القطع فى الغزو » .

القصاص يقتضى المساواة ، لئلا يتخذ ذريعة إلى إهدار الدماء ، وتعاون الجماعة على قتل المعصوم .

ومن ذلك : أن السكران لو قتل اقتص منه ، وإن كان في هذه الحالة لا قصد له .
لئلا يتخذ السكر ذريعة إلى قتل المعصوم وسقوط القصاص .

ومن ذلك : نهي سبحانه رسوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الجهر بالقرآن بحضرة العدو ، لما كان ذريعة إلى سبهم للقرآن ومن أنزله .

ومن ذلك : أنه سبحانه نهى الصحابة أن يقولوا للنبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم :

(رَاعِنَا^(١)) .

مع قصدهم المعنى الصحيح ، وهو المراقبة ، لئلا يتخذ اليهود هذه اللفظة ذريعة إلى السب ، ولئلا يتشبهوا بهم ، ولئلا يخاطب بلفظ يحتمل معنى فاسدا .

ومن ذلك : أنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم كره الصلاة إلى ما قد عبد من دون الله ، وأحب لمن صلى إلى عمود أو عود أو شجرة ، أن يجعله على أحد حاجبيه ، ولا يصمد له صمدا سدا للذريعة التشبه بالسجود لغير الله تعالى .

ومن ذلك : أنه أمر المؤمنين أن يصلوا جلوسا إذا صلى إمامهم جالسا ، سدا للذريعة التشبه بفارس والروم في قيامهم على ملوكهم وهم قعود .

ومن ذلك : أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم منع الرجل من أخذ نظير حقه بصورة الحياة ممن خانه وجحد حقه ، وإن كان إنما يأخذ حقه أو دونه ، فقال لمن سأله : عن ذلك :

« أَدُّ الْأَمَانَةَ إِلَى مَنْ أُتِمَّتْكَ ، وَلَا تَحْنُ مَنْ خَانَكَ » .

لأن ذلك ذريعة إلى إساءة الظن به ونسبته إلى الخيانة . ولا يمكنه أن يحتج عن نفسه ، ويقيم عذره . مع أن ذلك أيضا ذريعة إلى أن لا يقتصر على قدر الحق وصفته . فإن النفوس لا تقتصر في الاستيفاء غالبا على قدر الحق .

ومن ذلك : أن سلط الشريك على انتزاع الشقص المشفوع من يد المشتري سدا للذريعة المفسدة الناشئة من الشراكة والمخالطة بحسب الإمكان . وقبل البيع أبس أحدها

أول بانتزاع نصيب شريكه من الآخر. فإذا رغب عنه وعرضه للبيع كان شريكه أحق به لما فيه من إزالة الضرر عنه، وعدم تضرره هو. فإنه يأخذه بالثمن الذي يأخذه به الأجنبي، ولهذا كان الحق: أنه لا يغفل الاحتيال لإسقاط الشفعة: ولا تسقط بالاحتيال. فإن الاحتيال على إسقاطها يعود على الحكمة التي شرعت لها بالنقض والإبطال.

ومن ذلك: أنه لا يقبل شهادة العدو، ولا الظنين في نعمة أو قرابة. ولا الشريك فيما هو شريك فيه. ولا الوصي فيما هو وصي فيه، ولا الولد على ضرة أمه، ولا بحكم القاضي بعلمه. كل ذلك سدا للزريعة التهمة والغرض الفاسد.

ومن ذلك: أن السنة مضت بكرامة أفراد رجب بالصوم، وإفراد يوم الجمعة، فلا يتخذ ذريعة إلى الابتداع في الدين بتخصيص زمان لم يخصه الشارع بالعبادة.

ومن ذلك: أن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه أمر بقطع الشجرة التي كانت تحبس البيعة وأمر بإخفاء قبر دانيال، سدا للزريعة الشرك والفتنة. ونهى عن تعمد الصلاة في الأمكنة التي كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يزن بها في سفره وقال: «أتريدون أن تتخذوا آثار أنبيائكم مساجد؟ من أدركته الصلاة فيه فليصل، وإلا فلا».

ومن ذلك: جمع عثمان بن عفان رضى الله عنه الأمة على حرف واحد من الأحرف السبعة، لئلا يكون اختلافهم فيها ذريعة إلى اختلافهم في القرآن. ووافقه على ذلك الصحابة رضى الله عنهم.

ومن ذلك: أن النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم أمر الذي أرسل معه بهديه إذا عطب شيء منه دون الحبل أن ينحره، ويصبغ نعله الذي قلده به بدمه. ويحني بينه وبين المساكين. ونهاه أن يأكل منه هو أو أحد من أهل رفقته. قالوا: لأنه لو جار له أن يأكل منه. أو أحد من رفقته قبل بلوغ الحبل لحادته نفسه (١) إلى أن يقصر في علفه وحفظه حتى يشارف العطب فينحره. فسد الشارع للزريعة ومنعه ورفقته من الأكل منه.

ومن ذلك: نهى النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الذرائع التي توجب الاختلاف

(١) في نسخة: لأنه لو كان له أن يأكل من رفقته قبل بلوغ الحبل فربما منه نفسه.

والفرق والعداوة والبغضاء ، كخطبة الرجل على خطبة أخيه ، وسومه على سومه ، وبيعه على بيعه ، ومؤال المرأة طلاق ضررتها ، وقال :

« إِذَا بُوِيَ عَ خَلِيفَتَيْنِ فَأَقْتُلُوا الْآخَرَ مِنْهُمَا » .

سدا لذريعة الفتنة والفرقة .

ونهى عن قتال الأمراء والخروج على الأئمة وإن ظلموا وجاروا ما أقاموا الصلاة سدا لذريعة الفساد العظيم ، والشر الكبير بقتالهم كما هو الواقع ، فإنه حصل بسبب قتالهم والخروج عليهم من الشرور أضعاف أضعاف ما هم عليه ، والأمة في بقايا تلك الشرور إلى الآن .

ومن ذلك : أن الشروط المضروبة على أهل الذمة تضمنت تمييزهم عن المسلمين في اللباس والشعور والمراكب والمجالس ، لئلا تفضى مشابهمتهم للمسلمين في ذلك إلى معاملتهم معاملة المسلمين في الإكرام والاحترام ففى إلزامهم بتمييزهم عنهم سدا لهله الذريعة .

ومن ذلك : منعه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم من بيع القلادة التى فيها خرز وذهب بذهب (١) ، لئلا يتخذ ذريعة إلى بيع الذهب بالذهب متفاضلا ، إذا ضم إلى أحدها خرز أو نحوه .

ولولم يكن فى هذا الباب إلا أن الله سبحانه وتعالى أوجب إقامة الحدود ، سدا للذريعة إلى الجرائم إذا لم يكن عليها وازع طبعى ، وجعل مقادير عقوباتها وأجناسها وصفاتها بحسب مفاصلها فى نفسها وقوة الداعى إليها وتقاضى الطبع لها .

وبالجملة ، فالخرمات قسمان : مفسد ، وذرائع موصلة إليها ، مطلوبة الإعدام ، كما أن المفسد مطلوبة الإعدام .

والقربات نوعان : مصالح للعباد ، وذرائع موصلة إليها .

ففتح باب الذرائع فى النوع الأول كسد باب الفرائع فى النوع الثانى ، وكلاهما مناقض لما جاءت به الشريعة ، فبين باب الحيل وباب سد الذرائع أعظم تناقض .

(١) روى سلم وأبو داود والترمذى وصححه عن فضالة بن عبيد أنه قال « اشتريت قلادة يوم خيبر بثلثي مشر دينارا ، فيها ذهب وخرز . فنصبتها فوجدت فيها أكثر من ثلثي مشر دينارا . فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم . فقال : لا تباع حتى تفصل » .

وكيف يظن بهذه الشريعة العظيمة الكاملة التي جاءت بدفع المفساد وسد أبوابها وطرقها أن تجوز فتح باب الخيل ، وطرق السكر على إسقاط واجباتها ، واستباحة محرماتها . والتذرع إلى حصول المفساد التي قصدت دفعها .

وإذا كان الشيء الذي قد يكون ذريعة إلى الفعل المحرم إما بأن يقصد به ذلك المحرم ، أو بأن لا يقصد به ، وإنما يقصد به المباح نفسه ، لكن قد يكون ذريعة إلى المحرم ، يحرمه الشارع بحسب الإمكان ، ما لم يعارض ذلك مصلحة راجحة تقتضي حله ، فالتذرع إلى المحرمات بالاحتياط عليها أولى أن يكون حراما ، وأولى بالإبطال والإهدار إذا عرف قصد فاعله ، وأولى أن لا يعان فاعله عليه ، وأن يعامل بنقيض قصده ، وأن يبطل عليه كيده ومكره .

وهذا بحمد الله تعالى بين لمن له فقه وفهم في الشرع ومقاصده .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية : وتجوز الخيل يناقض سد الذرائع مناقضة ظاهرة ، فإن الشارع يسد الطريق إلى ذلك المحرم بكل ممكن ، والاحتال يتوصل إليه بكل ممكن ، ولهذا اعتبر الشارع في البيع والصرف والنكاح وغيرها ، شروطا سد ببعضها التذرع إلى الربا والزنا ، وكل بها مقصود العقود ، ولم يمكن الاحتال الخروج منها في الظاهر . ومن يريد الاحتياط على ما منع الشارع منه فيأتي بها مع جيلة أخرى توصله بزعمه إلى نفس ذلك الشيء الذي سد الشارع الذريعة إليه ، لم يبق لتلك الشروط التي أتى بها فائدة ولا حقيقة ، بل تبقى بمنزلة العبث واللعب ، وتطويل الطريق إلى المقصود من غير فائدة . قال : واعتبر هذا بالشفعة ، فإن الشارع أباح انتزاع الشقص من مشتربه ، والشارع لا يخرج الملك عن مالكه بقيمة أو غيرها ، إلا لمصلحة راجحة ، وكانت المصلحة ههنا تكميل العقار للشريك فإنه بذلك يزول ضرر المشاركة والمقاسمة ، وليس في هذا التكميل ضرر على البائع ، لأن مقصوده من الثمن يحصل بأخذه من المشتري ، شريكا كان أو أجنبيا ، فالاحتال لإسقاطها مناقض لمقصود الشارع ، مضاد له في حكمه . فالشارع يقول : لا يجل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه ، فإن شاء أخذ وإن شاء ترك ، والاحتال يقول : لك أن تتحيل على منع الشريك من الأخذ بأنواع من الخيل ، التي ظاهرها مكر وخداع ، وباطنها منع الشريك مما أباحه له الشارع ومكته منه ، وتقويت نفس مقصود الشارع . والمصيبة الكبرى : إظهار الاحتال أنه إنما فعل ما أذن له الشارع في

فعله ، وأنه مكنته من الخداع والمكر ، والتحليل على إسقاط حق الشريك ، وهذا يعني لمن تأمله :

قال : والمقصود : بيان تحريم الخيل ، وأن صاحبها متعرض لسخط الله تعالى ، وأليم عقابه ، ويترتب على ذلك أن يتفرض على صاحبها مقصوده منها بحسب الإمكان ، وذلك في كل حيلة يحسبها . فلا يخلو الاحتيال : إما أن يكون من واحد أو اثنين فأكثر ، فإن كان من اثنين فأكثر ، فإن كان عقد بيع تواطأ عليه تحيلاً على الربا ، كما في البيعة حكم بفساد العقدين ، ويرد إلى الأول رأس ماله ، كما قالت أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها ، وكان بمنزلة المقبوض بعقد ربا ، لا يخل الانتفاع به ، بل يجب رده إن كان باقيا ، وببدله إن كان تالفا ، وكذلك إن جمعا بين بيع وقرض ، أو إجارة وقرض ، أو مضاربة ، أو شركة أو مساقاة ، أو مزارعة ، وقرض ، حكم بفسادهما ، فيجب أن يرد عليه بدل ماله الذي جعله قرضا ، والعقد الآخر فاسد ، حكمه حكم العقود الفاسدة ، وكذلك إن كان نكاحا تواطأ عليه كان حكمه حكم الأنكحة الفاسدة . وكذلك إن تواطأ على هبة أو بيع لإسقاط الزكاة ، أو على هبة لتصبح نكاح فاسد ، أو وقف فاسد ، مثل أن تريد موقعة بملوكها فتهب لرجل فيزوجها به ، فإذا قبضت وطرها منه استوهبه من الرجل فوهبها لرباه ، فأنسخ النكاح ، فهذا البيع والهبة فاسدان في جميع الأحكام ، وإن كان الاحتيال من واحد ، فإن كانت الحيلة يستقل بها لم يحصل بها غرضه ، فإن كانت عقدا كان فاسدا ، مثل أن يهب لابنه هبة يريد أن يرجع فيها لثلا يجب عليه الزكاة . فإن وجود هذه الهبة كعلمها ، ليست هبة في شيء من الأحكام ، لكن إن ظهر المقصود ترتب الحكم عليه ظاهرا وباطنا وإلا كانت فاسدة في الباطن فقط .

وإن كانت حيلة لا يستقل بها ، مثل أن ينوي التحليل ، ولا يظهره للزوجة ، أو يرجع المرأة لإضرارها بها ، أو يهب ماله لإضرارها للورثة ونحو ذلك ، كانت هذه العقود بالنسبة إليه وإلى من علم غرضه باطلا ، فلا يخل له وطء المرأة ولا يرثها لو مات . وإذا علم الموهوب له ، أو الموصى له غرضه باطلا : لم يحصل له الملك في الباطن . فلا يخل له الانتفاع به بل يجب رده إلى مستحقه . وأما بالنسبة إلى العاقد الآخر الذي لم يعلم فإنه صحيح يفيد مقصود العقود الصحيحة ، ولهذا نظائر كثيرة في الشريعة .

وإن كانت الحيلة له وعليه كطلاق المريض ، صح الطلاق من جهة أنه أزال ملكه . ولم يصح من جهة أنه يمنع الإرث . فإنه إنما يمنع من قطع الإرث ، لا من إزالة ملك البضع .

وإن كانت الحيلة فعلا يقضى إلى غرض له مثل أن يسافر في الصيف ليتأخر عنه الصوم إلى الشتاء ، لم يحصل غرضه بل يجب عليه الصوم في هذا السفر .

قلت : ونظير هذا ما قالت المالكية : إنه لا يستبيح رخصة المسح على الخفين إذا لبسهما لنفس المسح ، فلو مسح لذلك لم يجزه ، وعليه إعادة الصلاة أبدا . وإنما تثبت الرخصة في حق من لبسهما لحاجة ، كالبرد والركوب ونحوهما . فيمسح عليهما لمسقة النزع .

وخالفهم باقي الفقهاء في ذلك ، والمنع جار على أصول من راعى المقاصد .

قال شيخنا : وإن كان يقضى إلى سقوط حق غيره مثل أن يطأ امرأة أبيه أو ابنه ، لينسخ نكاحه ، أو مثل أن تبشر المرأة ابن زوجها ، أو أباه عند من يرى ذلك موجبا للتحريم ، فهذه الحيل بمنزلة الإلتلاف للملك بقتل أو غصب لا يمكن إبطالها ، لأن حرمة المرأة بهذا السبب حق الله تعالى يترتب عليه فسخ النكاح ضمنا : والأفعال الموجبة للتحريم لا يعتبر لها العقل فضلا عن القصد . وهذا بمنزلة أن يحتال على نجاسة مائع فإن تنجيس المائعات بالخلطة ، وتحريم المصاهرة بالمباشرة ، أحكام تثبت بأمر حسي فلا ترفع الأحكام مع وجود تلك الأسباب :

قلت : هذا كان قول الشيخ أولا ثم رجع إلى أن تحريم المصاهرة لا يثبت بالمباشرة الهرمة . وحينئذ فصورة ذلك : أن ترضع ابنته الكبيرة أو أمته امرأة الصغيرة . لينسخ نكاحها . فإن فسخ النكاح ههنا لا يتوقف على العقل ولا على القصد ، بل لو كانت المرضعة مجنونة يثبت التحريم ، فهو بمنزلة أن يلقى في مائه ما ينجسه .

قال : وإن كانت الحيلة فعلا يقضى إلى تحليل له أو لغيره مثل أن يقتل رجلا ليتزوج امرأته ، أو يزوجها غيره . فههنا تحل المرأة لغير من قصد تزويجها به . فإنها بالنسبة إليه كمن مات عنها زوجها ، أو قتل بحق أو في سبيل الله . وأما بالنسبة إلى من قصد بالقتل أن يتزوج المرأة إما بمواطأة منها أو ببلونها ، فهذا يشبه من بعض الوجوه مالو دخل الخمر بنقلها من موضع إلى موضع ، من غير أن يطرح فيها شيئا . والصحيح أنها

لا تطهر ، وإن كانت تطهر إذا تحللت بفعل الله تعالى : وكذلك هذا الرجل لو مات بدون هذا القصد حلت المرأة ، فإذا قتله لهذا القصد أمكن أن يقال تحرم عليه مع حلها لغيره . وبشبه هذا : الحلال إذا صاد الصيد وذبحه لحرام ، فإنه يحرم على ذلك المحرم ويحل للحلال .

ومما يؤيد هذا : أن القاتل يمنع الإرث ، ولا يمنعه غيره من الورثة . لكن لما كان مال الرجل متطلع إليه نفوس الورثة كان القتل مما يقصد به المال ، بخلاف الزوجة فإن فلك لا يكاد يقصد ، فإن الثقات الرجل إلى امرأة غيره بالنسبة إلى الثقات الورثة إلى مال المورث قليل . وكونه يقتله ليتزوجها ، فهذا أقل . فلذلك لم يشرع أن من قتل رجلا حرمت عليه امرأته ، كما شرع أن من قتل مورثا منع ميراثه ، فإذا قتله ليتزوج بها فقد وجدت الحكمة فيه فيعاقب بنقيض قصده .

وأكثر ما يقال في رد هذا : أن الأفعال المحرمة لحق الله تعالى لا تنفيذ الحل ، كذبح الصيد ، وتخليل الخمر ، والتذكية في غير الحل . أما المحرم لحق الآدمي ، كذبح المغصوب ، فإنه يفيد الحل . أو يقال : إن الفعل المشروع لثبوت الحكم يشترط فيه وقوعه على الوجه المشروع كالذكاة . والقتل لم يشرع لحل المرأة ، وإنما انقضاء للنكاح بانقضاء الأجل ، فحصل الحل ضمنا وتبعا .

ويمكن أن يقال في جواب هذا : إن قتل الآدمي حرام لحق الله تعالى وحق الآدمي . ولهذا لا يستباح بالإباحة ، بخلاف ذبح المغصوب ، فإنه حرم لمحض حق الآدمي . ولهذا لو أباحه حل ، فالحرم هناك إنما هو تقويت المائلة على المالك لا إزهاق الروح .

وقد اختلف في الذبح بآلة مغصوبة ، وفيه عن أحمد روايتان .

واختلف العلماء في ذبح المغصوب ، وقد نص أحمد على أنه ذكي . وفيه حديث رافع بن خديج في ذبح الغنم المنهوبة (١) . والحديث الآخر في المرأة التي أضافت النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، فذبحت له شاء أخذتها بدون إذن أهلها ، فقال :

(١) عن رافع بن خديج رضي الله عنه أنهم كانوا في غزوة وأنه « تقدم سرعان من الناس ، فصحبوا فأصابوا من الدنائم رسول الله صلى الله عليه وسلم في آخر الناس فقصبوا القود . فرسول الله صلى الله عليه وسلم بالقود . فلم يأتا كنت » الحديث .

« أَطِمْوْهَا الْأَسَارَى (١) » .

وق هذا دليل على أن المذبوح بدون إذن أهله يمنع من أكله المذبوح له دون غيره ، كالصيد إذا ذبحه الحلال لحرام ، حرم على الحرام دون الحلال .

وقد نقل صالح عن أبيه فيمن سرق شاة فذبحها : لا يحل أكلها ، يعني له ، قلت لأبي : فإن ردها على صاحبها ؟ قال : تؤكل .

فهذه للرواية قد يؤخذ منها أنها حرام على الذابح مطلقاً، لأن أحمد لو قصد التحريم من جهة أن المالك لم يأذن له في الأكل ، لم يخص الذابح بالتحريم :

فهذا القول الذي دل عليه الحديث في الحقيقة حجة لتحريم مثل هذه المرأة على القتال لينزوجها دون غيره بطريق الأولى .
هذا كله كلام شيخنا .

وبعد ، فالتحريم مطرد على قواعد أحمد ، ومالك ، من وجوه متعددة .
 منها : مقابلة الفاعل بنقيض قصده كطلاق الفارس ، وقاتل مورثه ، وقاتل الموصى ،
 والمدير إذا قتل سيده .

ومنها : سد الذرائع .

ومنها : تحريم الخيل .

ومنها تحليل الحمر كما ذكره شيخنا ، والله تعالى أعلم .

قال : فتلخص أن الحيل نوعان : أقوال ، وأفعال .

فالأقوال : يشترط لثبوت أحكامها العقل ، ويعتبر فيها القصد ، وتكون صحيحة تارة ، وفاسدة أخرى .

ثم ما ثبت حكمه ، منه ما يمكن فسخه ورفعه بعد وقوعه ، كالبيع والنكاح : ومنه ما لا يمكن فيه ذلك كالعتق والطلاق .

(١) وواء الإمام أحمد وأبو داود والدارقطني عن حاتم بن كليب أن رجلاً من الأنصار أخبره . قال : « هرچنا مع النبي صلى الله عليه وسلم . فلما رجع استقبله داعي امرأة فجاء وجي* بالطعام . فوضع يده ثم وضع القوم فأكلوا . فتنظر آياتنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يلوك لقمة في فاه » ثم قال : أجد علم شاة لمضت بغير إذن أهلها . فقالت المرأة : يا رسول الله ، إنني أرسلت إلى القبيح يشتري لي شاة فلم أجد . فأرسلت إلى جاري لي قد افترى شاة : أن أرسل بها إلى يثعنا فلم يوجد . فأرسلت إلى امرأتي . فأرسلت إلى جاري . فقال صلى الله عليه وسلم : أطعوه الأسيارى » .

فهذا الضرب إذا قصد به الاحتيال على فعل محرم ، أو إسقاط واجب أمكن إبطاله ،
 لإمان جميع الوجوه ، وإما من الوجه الذى يبطال مقصود المحتال ، بحيث لا يترتب عليه
 الحكم اغتيال على حصوله ، كما حكم به الصحابة رضوان الله تعالى عليهم فى طلاق الفار .
 وأما الأفعال : فإن اقتضت الرخصة للمحتال لم تحصل كالسفر للقصر والفطر .
 وإن اقتضت تحريما على الغير فإنه قد يقع وتكون بمنزلة إتلاف النفس والمال . وإن
 اقتضت حلا عاما إما بنفسها أو بواسطة زوال الملك ، فهذه مسألة القتل وذبح الصيد
 للحلال ، وذبح المصوب للفاص .
 وبالجملة : فإذا قصد بالفعل استباحة محرم لم يحل له ، وإن قصد إزالة ملك الغير
 ليحل له فالأقرب أن لا يحل له أيضا وإن حل لغيره .

وقد دخل فى القسم الأول احتيال المرأة على فسخ النكاح بالردة ، فهى لا تمشى
 غالبا إلا عند من يقول : الفرقة تنجز بنفس الردة ، أو يقول : بأنها لا تقتل ، فالواجب
 فى مثل هذه الحيلة : أن لا يفسخ بها النكاح ، وإذا علم الحاكم أنها ارتدت لذلك لم يفرق
 بينهما . وتكون مرتدة من حيث العقوبة والقتل ، غير مرتدة من حيث فساد النكاح ،
 حتى لو توفيت أو قتلت قبل الرجوع استحق ميراثها ، لكن لا يجوز له وطؤها فى حالة
 الردة ، فإن الزوجة قد يحرم وطؤها بأسباب من جهتها كما لو أحرمت ، لكن لو ثبت
 أنها ارتدت ثم قالت : إنما ارتدت لفسخ النكاح ، لم يقبل هذا ، فإنه قد يجعل ذريعة
 إلى عود نكاح كل مرتدة ، بأن تلقن أنها إنما ارتدت للفسخ ، ولأنها متهمة فى ذلك ،
 ولأن الأصل أنها مرتدة فى جميع الأحكام .

فصل

وقد استدل البخارى فى صحيحه على بطلان الخيل بقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم
 « لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ ، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ ، خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ » .
 فإن هذا التهى يعم ما قبل الحول وما بعده .

واحتج بقوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فى الطاعون :
 « إِذَا وَقَعَ بِأَرْضِي وَأَنْتُمْ بِهَا فَلَا تَخْرُجُوا قِرَارًا مِنْهُ » .

وهذا من دقة فقهه رحمه الله ، فإنه إذا كان قد نهى صلى الله تعالى عليه وآله وسلم عن الفرار من قدر الله تعالى إذا نزل بالعبد ، رضا بقضاء الله تعالى وتسلياً لحكمه ، فكيف بالفرار من أمره ودينه إذا نزل بالعبد ؟ .

واحتج بأنه صلى الله تعالى عليه وآله وسلم :

« نَهَى عَنْ بَيْعِ فَضْلِ الْمَاءِ لِيَمْنَعَ بِهِ الْكَلَالُ » .

فدل على أن الشيء الذي هو في نفسه غير محرم إذا قصد به أمر محرم صار محرماً ؛ واحتج أحمد رحمه الله على بطلان الحيل وتحريمها بلعنة رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم للمحلل ، وبقوله « لا تتركبوا ما ارتكبت اليهود ، فتستحلوا محارم الله تعالى بأدنى الحيل » .

واحتج على تحريم الحيل لإسقاط الشفعة بقوله « فلا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه » .

واحتج ابن عباس وبعده أيوب السخيتاني ، وغيره من السلف : بأن الحيل بخدعة لله تعالى . وقد قال الله تعالى :

(يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ ^(١)) .

قال ابن عباس : ومن يخادع الله يخدعه .

ولا ريب أن من تدبر القرآن والسنة ، ومقاصد الشارع جزم بتحريم الحيل وبطلانها فإن القرآن دل على أن المقاصد والنيات معتبرة في التصرف والعادات ، كما هي معتبرة في القربات والعبادات ، فيجمل الفعل حلالاً أو حراماً ، وصحيحاً أو فاسداً ، وصحيحاً من وجه ، فاسداً من وجه ، كما أن القصد والنية في العبادات نجعلها كذلك :

وشواهد هذه القاعدة كثيرة جداً في الكتاب والسنة .

فنها : قوله تعالى في آية الرجعة :

(وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا ^(٢)) .

وذلك نص في أن الرجعة إنما تثبت لمن قصد الصلاح دون الضرر ، فإذا قصد الضرر لم يملكه الله تعالى الرجعة .

ومنها : قوله تعالى في آية الخلع :

(وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا بِمَا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَنْ لَا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ ^(١)).

وهذا دليل على أن الخلع المأذون فيه إنما هو إذا خاف الزوجان أن لا يقيما حدود الله ، وأن النكاح الثاني إنما يباح إذا ظنا أن يقيما حدود الله ، فإنه شرط في الخلع عدم خوف إقامة حدوده ، وشرط في العود ظن إقامة حدوده .

ومنها : قوله تعالى في آية الفرائض :

(مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍّ ^(٢)).

فإنه سبحانه وتعالى إنما قدم على الميراث وصية من لم يضار الورثة ، فإذا كانت الوصية وصية ضرار كانت حراما ، وكان للورثة إبطالها ، وحرّم على الموصي له أخذ ذلك بدون رضا الورثة ، وأكد سبحانه وتعالى ذلك بقوله :

(تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَمْتَدُّوْهَا).

وتأمل كيف ذكر سبحانه وتعالى الضرار في هذه الآية دون التي قبلها . لأن الأولى تضمنت ميراث العمودين ، والثانية تضمنت ميراث الأطراف : من الزوجين ، والإخوة . والعادة أن الميت قد يضار زوجته وإخوته ، ولا يكاد يضار والديه وولده .

والضرار نوعان : جنف ، وإثم . فإنه قد يقصد الضرار ، وهو الإثم ، وقد يضار من غير قصد ، وهو الجنف ، فن أوصى بزيادة على الثلث فهو مضار ، قصد أو لم يقصد ، فللوارث رد هذه الوصية . وإن أوصى بالثلث فما دون ولم يعلم أنه قصد الضرار وجب إمضاؤها . فإن علم الموصي له أن الموصي إنما أوصى ضرارا لم يحل له الأخذ ، ولو اعترف الموصي أنه إنما أوصى ضرارا لم تجز إعانته على إمضاء هذه الوصية .

وقد جوز سبحانه وتعالى إبطال وصية الجنف والإثم ، وأن يصلح الوصي أو غيره بين الورثة والموصي له فقال تعالى :

(فَمنْ خَافَ مِنْ مَوْصٍ جَنَفًا أَوْ إِثْمًا فَأَصْلَحَ بَيْنَهُمْ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ ^(٣)).

وكذلك إذا ظهر للحاكم أو الوصى الجنف أو الإثم في الوقف ومصرفه أو بعض شروطه فأبطل ذلك كان مصلحا لا مفسدا . وليس له أن يعين الواقف على إضفاء الجنف والإثم ، ولا يصحح هذا الشرط ولا يحكم به ، فإن الشارع قد رده وأبطله . فليس له أن يصحح ما رده الشارع وحرمه ، فإن ذلك مضادة له ومناقضة .
ومن ذلك : قوله تعالى :

(وَلَا تَفْضُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبِمَضٍ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ ^(١)) .

فهذا دليل على أنه إذا عضلها لتفتدى نفسها منه وهو ظالم لها بذلك لم يحل له أخذه ما بذلته له ولا يملكه بذلك .
ومن ذلك قوله تعالى :

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرْهًا وَلَا تَنْفُلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبِمَضٍ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ ^(٢)) .

فحرم سبحانه وتعالى أن يأخذ منها شيئا مما آتاها إذا كان قد توصل إليه بالعقل .
ومن ذلك : أن جداد النخل عمل مباح أى وقت شاء صاحبه لكن لما قصد به أصابعه في الليل حرمان الفقراء عاقبهم الله تعالى بإهلاكه . ثم قال :
(وَلَعَذَابُ الْآخِرَةِ أَكْبَرُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ^(٣)) .

ثم جاءت السنة بكراهة الجداد بالليل ، لكونه ذريعة إلى هذه المفسدة . ونص عليه غير واحد من الأئمة كأحمد بن حنبل وغيره .

فصل

قال أصحاب الحبل : قد أسمعتمونا على بطلان الحبل ونحريمها ما فيه كفاية . فاسمعوا الآن على جوازها واستحبابها ما نقيم به عندنا :

قال الله سبحانه وتعالى (إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنْتُمْ؟ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا قَالُوا لَكَ مَاؤَاهُمْ جَهَنَّمُ وَسَاءَتْ مَصِيرًا ، إِلَّا الْمُسْتَضْعَفِينَ مِنَ الرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ وَالْوِلْدَانِ لَا يَسْتَطِيعُونَ حِيلَةً وَلَا يَهْتَدُونَ سَبِيلًا ، قَالُوا لَكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَفْعُو عَنْهُمْ ^(١)) .

وجه الاستدلال : أنه سبحانه وتعالى إنما عذّرهم بتخلفهم وعجزهم إذ لم يستطيعوا حيلة يتخلصون بها من المقام بين أظهر الكفار ، وهو حرام . فعلم أن الحيلة التي تخلص من الحرام مستحبة مأذون فيها . وعامة الحيل التي تنكرونها علينا هي من هذا الباب . فإنها حيل تخلص من الحرام ، ولهذا سمي بعض من صنف في ذلك كتابه « المخارج الحرام والتخلص من الآثام » واعتبر هذا بحيلة العينة ، فإنها تخلص من الربا المحرم . وكذلك الجمع بين الإجارة والمساقاة يخلص من بيع الثمرة قبل بدو صلاحها ، وهو حرام .

وكذلك خلع اليمين يخلص من وقوع الطلاق الذي هو حرام أو مكروه ، أو من موافقة المرأة بعد الحنث وهو حرام . وكذلك هبة الرجل ماله قبل الحول لولده أو امرأته ، يخلصه من إثم منع الزكاة . كما يتخلص من إثم المنع بإخراجها ، فهما طريقان للتخلص . فالحيل يخلص من الحرج ويخلص من الإثم . والله تعالى قد نفى الحرج عنا وعن ديننا ، وندبنا إلى التخلص منه ومن الآثام ، فمن أفضل الأشياء معرفة ما يخلصنا من هذا وهذا وتعليمه ، وفتح طريقه .

الآثر أن الرجل إذا حلف بالطلاق ليقطن أباه ، أو ليشرب الخمر ، أو ليزين بامرأة ونحو ذلك . كانت الحيلة تخليصه من مفسدة فعل ذلك ، ومن مفسدة خراب يجه ، ومفارقة أهله . فإن من لا يرى الحيلة ليس له عنده مخرج إلا بوقوع الطلاق ، فإذا علم أنه يقع به الطلاق فزال ، فعل المخوف عليه ، فأى شيء أفضل من تخليصه من هذا وهذا ؟

وكذلك من وقع عليه الطلاق الثلاث ولا صبر له عن امرأته ، ويرى اتصالاً بغيره أشد من موته ، فاحتلنا له بأن زوجناها بعد فوطئها ، ثم وهبناه منها فانفسخ نكاحه ، وحلت لزوجها المطلق بعد انقضاء عدتها .

قالوا : وقد قال الله تعالى لنبية أيوب عليه السلام ، وقد حلف ليجلدن امرأته مائة (وَخُذْ بِيَدِكَ ضِغْثًا فَاصْرِبْ بِهِ وَلَا تَحْنَثْ ^(١)) .

قال سعيد عن قتادة : كانت امرأته قد عرضت له بأمر ، وأرادها إبليس على شيء فقال لها : لو تكلمت بكذا وكذا ؟ وإنما حملها عليها الجوع . فحلفت نبي الله لئن شفاه الله تعالى ليجلدنها مائة جلدة ، قال : فأمر بأصل فيه تسعة وتسعون قضيباً ، والأصل تسكلة المائة ، فيضربها به ضربة واحدة . فأبر الله تعالى نبيه . وخفف عن أمته . وقال عبد الرحمن بن جبير : لقيها إبليس فقال لها : والله لو تكلم صاحبك بكلمة واحدة لكشف عنه كل ضر ، وأرجع إليه ماله وولده ، فأخبرت أيوب فقال : ويلك ، ذاك عدو الله ، إنما مثلك مثل المرأة الزانية ، إذا جاءها صديقها بشيء قبلته وأدخلته : وإن لم يأتها بشيء طردته وأغلقت بابها عنه . لما أعطانا الله تعالى المال والولد آمناً به ، وإذا قبض الذي له منا نكفر به . إن أقامني الله تعالى من مرضي لأجلدتك مائة . فأفناه الله بما أخبر به : أن يأخذ ضغثاً ، وهو الحزمة من الشيء ، مثل الشباريخ الرطبة والعيذان ونحوها . مما هو قائم على ساق ، فيضربها ضربة واحدة .

وهذا تعليم منه سبحانه لعباده التخلص من الآثام ، والمخرج من الحرج بأبسر شيء وهذا أصلنا في باب الحيل ، فلما قستا على هذا وجعلناه أصلاً .

قالوا : وقد أرشد النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم إلى التخلص من صريح الرها بأن يبيع التمر بدراهم ، ثم يشتري بتلك الدراهم تمراً . وروى أبو سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه قال :

« جَاءَ بِلَالٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِتَمَرٍ بَرِّيٍّ ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : مِنْ أَيْنَ هَذَا ؟ قَالَ : كَانَ عِنْدَنَا تَمَرٌ رَدِيٌّ ، فَبَيْعْتُ مِنْهُ صَاعَيْنِ بِصَاعٍ لِنُطْعِمَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ . فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ

تَمَالَ عَلَيْهِ وَآلَهُ وَسَلَّمَ عِنْدَ ذَلِكَ : أَوْهَ عَيْنُ الرَّيَّا ، لَا تَقْعَلْ وَلَكِنْ إِذَا أَرَدْتَ أَنْ تَشْتَرِيَ فَبِيعِ التَّمْرَ بِالدَّرَاهِمِ ، ثُمَّ اشْتَرِ بِهِ « متفق عليه .

وفي لفظ آخر : « بِعِ الْجَمْعَ بِالدَّرَاهِمِ ، ثُمَّ اشْتَرِ بِالدَّرَاهِمِ جَنْيَبًا » .
والجمع والجنيب نوعان من التمر .

وفي لفظ مسلم : « بَعْهُ بِسِلْعَةٍ ، ثُمَّ ابْتَغِ بِسِلْعَتِكَ أَيَّ التَّمْرِ شِئْتَ » .
فقد أمره أن يبيع التمر بالدراهم أو السلعة ، ثم يبتاع بها تمرا . وهذا ضرب من الحيلة . ولم يفرق بين بيعه ممن يشتري منه التمر ، أو من غيره . وقد جاء قوله تعالى :
(إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً حَاضِرَةً تُدِيرُهَا بَيْنَكُمُ) (١) .

وهذا إرشاد إلى حيلة العينة وما يشبهها . فإن السلعة تدور بين المتعاقدين ، للتخلص من الربا .

قالوا : وقد دلت السنة على أنه يجوز للإنسان أن يتخلص من القول الذي يأتى به أو يخاف بالمعاريض ، وهى حيلة فى الأقوال ، كما أن تلك حيلة فى الأعمال .

فروى قيس بن الربيع عن سليمان التيمي عن أبي عثمان التهدي عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : لَنْ فى معاريض الكلام ما يغنى الرجل عن الكذب .

وقال الحكم عن مجاهد عن ابن عباس رضى الله عنهما : ما يسرنى بمعاريض الكلام حم النعم .

وقال الزهرى عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف عن أمه أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط ، وكانت من المهاجرات الأول :

« كَمْ أَسْمَعَ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله تعالى عليه وآله وسلم يُرَخِّصُ فى شَيْءٍ مِمَّا يَقُولُ النَّاسُ إِنَّهُ كَذِبٌ إِلَّا فى ثَلَاثٍ : الرَّجُلُ يُصْلِحُ بَيْنَ النَّاسِ ، وَالرَّجُلُ يَكْذِبُ لِأَمْرَاتِهِ ، وَالْكَذِبُ فى الْحَرْبِ » .

ومعنى الكذب فى ذلك هو المعاريض لا صريح الكذب .

وقال منصور : كان لهم كلام يلزمون به عن أنفسهم العقوبة والبلايا ، وقد لقي رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم طليعة للمشركين ، وهو في نفر من أصحابه فقال المشركون :

« يَمَنُ أَنْتُمْ ؟ » قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ : نَحْنُ مِنْ مَاءٍ . فَنَظَرَ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ فَقَالُوا : أَحْيَاءُ الْيَمَنِ كَثِيرٌ ، لَعَلَّهُمْ مِنْهُمْ . وَانْصَرَفُوا .
وَأَرَادَ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِقَوْلِهِ « نَحْنُ مِنْ مَاءٍ » قَوْلَهُ تَعَالَى :
(خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ ^(١)) .

ولما وطئ عبد الله بن رواحة جاريته أبصرته امرأته فأخذت السكين وجاءته فوجدته قد قضى حاجته . فقالت : لو رأيتك حيث كنت لوجأت بها في عنقك . فقال ما فعلت ؟ فقالت : إن كنت صادقا فاقرأ القرآن . فقال :

شَهِدْتُ بِأَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَأَنَّ النَّارَ مَبْنُوءَى الْكَافِرِينَ
وَأَنَّ الْعَرْشَ فَوْقَ الْمَاءِ طَافٍ وَفَوْقَ الْعَرْشِ رَبُّ الْعَالَمِينَ
وَتَحْتَهُ مَلَائِكَةٌ شِدَادٌ مَلَائِكَةُ الْإِلَهِ مُسَوِّمِينَ

فقالت : أمنت بكتاب الله وكذبت بصرى . فبلغ ذلك رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم فضحك حتى بدت نواجذه .

قال ابن عبد البر : ثبت ذلك عن عبد الله بن رواحة (٢) .

ويذكر عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أنه قال : عجبت لمن يعرف المعارض ، كيف يكذب ؟

ودعى أبو هريرة رضى الله عنه إلى طعام فقال : « إني صائم ثم رأوه يأكل . فقالوا : ألم تقل : إني صائم . فقال : ألم يقل رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم :
« صِيَامٌ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ صِيَامُ الدَّهْرِ » .

(١) الطارق آية ٦ .

(٢) دواء ابن عبد البر في الاستبصار . وقال : رويته من وجوه صحاح . وفيه : أنها كتبت

وكان محمد بن سيرين إذا اقتضاه غريم ولا شيء معه ، قال : أعطيك في أحد شهرين إن شئت الله تعالى . فيظن أنه أراد يومه والذي يليه ، وإنما أراد يومى الدنيا والآخرة .

وذكر الأعمش عن إبراهيم أنه قال له رجل : إن فلانا أمرنى أن آتى مكانا وكذا وأنا لا أقدر على ذلك المكان ، فكيف الحيلة ؟ فقال له : قل : والله ما أبصر إلا ما سددنى غيرى ، يعنى إلا ما أبصرك ربك .

وقال حماد عن إبراهيم في رجل أخذه رجل ، فقال : إن لى معك حقا . فقال : لا . فقال : احلف بالمشى إلى بيت الله ، فقال : احلف بالمشى إلى بيت الله واعن مسجد حيك .

وذكر هشام بن حسان عن ابن سيرين أن رجلا كان يصيب بالعين ، فرأى بغلة شريح فأراد أن يعينها فظن له شريح . فقال : إنها إذا ربطت لم تقم حتى تقام . فقال الرجل : أف أف . وسلمت بغلته . وإنما أراد : أن الله سبحانه وتعالى هو الذى يقيمها .

وقال الأعمش عن إبراهيم : إنه سئل عن الرجل يبلغه عن الرجل الشيء بقوله فيه ، فيسأله عنه ، فقال : قل : والله إن الله ليعلم ما من ذلك من شيء ، يعنى « ما » : الذى .

وقال عقبة بن المغيرة : كنا نأتى إبراهيم وهو خائف من الحجاج فكنا إذا خرجنا من عنده يقول : إن سئلتكم عنى وحلفتكم ، فاحلفوا بالله ما تدرؤن أن أنا . ولا لنا به علم ، ولا فى أى موضع هو . واعنوا أنكم لا تدرؤن أى موضع أنا فيه قائم أو قاعد ، وقد صدقتم . وجاءه رجل فقال : إني اعترضت على دابة فنفتت فأخذت غيرها ، ويريدون أن يحلفونى أنها الدابة التى اعترضت عليها ؟ فقال : اركبها واعترض عليها على بطنك راكبا . ثم احلف أنها الدابة التى اعترضت عليها .

وقال أبو عوانة عن أنى مسكين : كنت عند إبراهيم ، وامرأته تعاتبه فى جارية له ، ويده مروحة ، فقال : أشهدكم أنها لها ، فلما خرجنا قال : علام شهدتم ؟ قلنا : شهدنا أنك جعلت الجارية لها . قال : أما رأيتمنى أشير إلى المروحة ؟ إنما قلت لكم : أشهدوا أنها لها ، وأنا أعنى المروحة .

وقال محمد بن الحسن عن عمر بن ذر عن الشعبي : من حلف على يمين لا يستثنى ، فالبر والإثم فيها على علمه . قلت : ما تقول فى الحمل ؟ قال : لا بأس بالحمل فيها يحمل

وهو ، وإنما الحيل شيء يتخلص به الرجل من الحرام ، ويخرج به إلى الحلال . فالحيل
من هذا ونحوه ، فلا بأس به ، وإنما نكره من ذلك أن يحتال الرجل في حق لرجل حتى
يطله ، أو يحتال في باطل حتى يمويه ، أو يحتال في شيء حتى يدخل فيه شبهة ، وأما
ما كان على السبيل الذي قلنا فلا بأس بذلك .

وكان حماد رحمه الله إذا جاءه من لا يريد الاجتماع به وضع يده على صدره ثم قال :
ضرمي ، ضرمي .

ووجه الرشيد إلى شريك وجلا ليحضره ، فسأله شريك أن ينصرف ويدافع
بمضوره ، ففعل . فحبسه الرشيد ، ثم أرسل إليه رسولا آخر فأحضره ، وسأله عن
تخلفه لما جلده رسوله . فحلف له بالآيمان المغلظة أنه ما رأى الرسول في اليوم الذي أرسله
فيه ، وعنى بذلك الرسول الثاني ، فصدقه ، وأمر بإطلاق الرجل .

وأحضر الثوري إلى مجلس المهدي فأراد أن يقوم فنع ، فحلف بالله أنه يعود ،
فترك نعله وخرج ثم رجع فلبسها ولم يعد ، فقال المهدي : ألم يحلف أنه يعود ؟ فقالوا :
إنه عاد فأخذ نعله .

قالوا : وليس مذهب من مذاهب الأئمة المتبوعين إلا وقد تضمن كثيرا من
مسائل الحيل .

فأبعد الناس عن القول بها مالك ، وأحمد ، وقد سئل أحمد عن المروزي وهو عنده ،
ولم يرد أن يخرج إلى السائل ، فوضع أحمد إصبعه في كفه ، وقال : ليس المروزي
ههنا . وماذا يصنع المروزي ههنا ؟ .

وقد سئل أحمد عن رجل حلف بالطلاق ليطأن امرأته في نهار رمضان ، فقال :
يسافر بها ويظوها في السفر .

وقال صاحب المستوعب : وجدت بخط شيخنا أبي حكيم : حكى أن رجلا سأل
أحمد عن رجل حلف أن لا يفطر في رمضان ؟ فقال له : اذهب إلى بشر بن الوليد ،
فسأله ثم اتني فأخبرني ، فذهب فسأله ، فقال له بشر : إذا أفطر أهلك فاقعد معهم ولا
تفطر ، فإذا كان وقت السحر ، فكل ، واحتج بقول النبي صلى الله تعالى عليه
وآله وسلم :

« هَلَمْ إِلَى التَّذَاءِ الْمُبَارَكِ » فاستحبه أحمد .

قالوا : وقد علم الله سبحانه نبيه يوسف عليه السلام الحيلة التي توصل بها إلى أخيه
فبعثه ، بإظهار أنه سارق ووضع الصواع في رحله ، ولم يكن كذلك حقيقة . لكن
أظهر ذلك توصلا إلى أخذ أخيه وجعله عنده . وأخبر الله سبحانه أن ذلك كيد ، كاده
سبحانه ليوسف ، ليأخذ أخاه ، ثم أخبر سبحانه وتعالى أن ذلك من العلم الذي رفع به
هزجات من يشاء ، وأن الناس متفاوتون فيه . ففوق كل ذي علم عليم .

فصل

قال منكر والحيل

الحيل ثلاثة أنواع :

نوع هو قرينة وطاعة ، وهو من أفضل الأعمال عند الله تعالى .

ونوع هو جائز مباح ، لأخرج على فاعله ، ولا على تاركة ، وترجع فعله على
توكله أو عكس ذلك تابع لمصلحته .

ونوع هو محرم ومخادعة لله تعالى ورسوله ، متضمن لإسقاط ما أوجبه ، وإبطال
ما شرعه ، وتحليل ما حرمه . وإنكار السلف والأئمة ، وأهل الحديث إنما هو لهذا النوع ؛
فإن الحيلة لا تدم مطلقا ، ولا تحمد مطلقا ، ولفظها لا يشعر بمدح ولا ذم ، وإن
غلب في العرف إطلاقها على ما يكون من الطرق الخفية إلى حصول الغرض ، بحيث
لا يتفطن له إلا بنوع من الذكاء والقفنة .

وأخص من هذا : تخصيصها بما يدم من ذلك ، وهذا هو الغالب على عرف الفقهاء
المنكرين للحيل ، فإن أهل العرف لم تصرف في تخصيص الألفاظ العامة ببعض موضوعاتها
وتقييد مطلقها ببعض أنواعه .

فإن الحيلة فعلية ، من الحول ، وهو التصرف من حال إلى حال ، وهي من ذوات
الاراء ، وأصلها « حولة » فسكنت الواو وانكسر ما قبلها ، فقلبت ياء ، كيزان ،
ومبقات ، ومبعاد .

قال في المحكم : الحول ، والحيل ، والحول ، والحولة ، والحيلة ،
والحويل ، واللحالة ، والحال ، والاحيال ، والتحويل ، والتحييل : كل ذلك :

الحلق ، وجوده النظر ، والقدرة على وجه التصرف . قال : والحول والحيل ،
والحيلات : جمع حيلة ، ورجل حوّل . وحوّكّة ، وحول ، وحوّلة ، وحوالى ،
وحوالى . وحولول ، وحوّلى : شديد الاحتياج . وما أحوله وأحيله ، وهو أحول
منك ، وأحيل . انتهى .

فالخيلة : فعلة من الحول ، وهو التحول من حال إلى حال ، وكل من حاول أمرا
يريد فعله أو الخلاص منه ، فاجأوله به حيلة يتوصل بها إليه .

فالخيلة : معتبرة بالأمر المحتال بها عليه إطلافا ومنعا ومصلحة ومفسدة وطاعة
ومعصية . فإن كان المقصود أمرا حسنا كانت الخيلة حسنة . وإن كان قبيحا كانت
الخيلة قبيحة . وإن كان طاعة وقربة كانت الخيلة عليه كذلك . وإن كانت معصية وفسقا
كانت الخيلة عليه كذلك .

ولما قال النبي صلى الله تعالى عليه وآله وسلم :

« لَا تَرْكَبُوا مَا اسْتَكَبَتِ الْيَهُودُ ، فَتَسْتَحِلُّوا حَرَامَ اللَّهِ تَعَالَى بِأَذَى

الْحَيْلِ » .

صارت في عرف الفقهاء إذا أطلقت : يقصد بها الحيل التي تستحل بها المحارم كحيل
اليهود . وكل حيلة تتضمن إسقاط حق لله تعالى أو لآدمي ، فهي مما يستحل بها المحارم .
ونظير ذلك : لفظ الخداع ، فإنه ينقسم إلى محمود ومذموم ، فإن كان بحق فهو
محمود ، وإن كان بباطل فهو مذموم .

ومن النوع الم محمود : قوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم « الحرب خدعة »
وقوله في الحديث الذي رواه الترمذي وغيره :

« كُلُّ الْكَذِبِ يُكْتَبُ عَلَى ابْنِ آدَمَ ، إِلَّا ثَلَاثَ خِصَالٍ : رَجُلٌ كَذَبَ
عَلَى امْرَأَتِهِ إِزْهِيَهَا ، وَرَجُلٌ كَذَبَ بَيْنَ اثْنَيْنِ لِيُصْلِحَ بَيْنَهُمَا ، وَرَجُلٌ كَذَبَ
فِي خِدْعَةِ حَرْبٍ » .

ومن النوع المذموم قوله في حديث عياض بن جمار ، الذي رواه مسلم في صحيحه :
« أَهْلُ النَّارِ ثَمَنَةٌ ، ذَكَرَ مِنْهُمْ رَجُلًا لَا يُصْبِحُ وَلَا يُمَسِي إِلَّا وَهُوَ يُخَادِعُكَ
عَنْ أَهْلِكَ وَمَالِكَ » .

وقوله تعالى : (يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ^(١)) وقوله تعالى : (وَلَا يَرْيَدُوا أَنْ يَخْدَعُوكَ فَإِنْ حَسَبَكَ اللَّهُ^(٢)) .

ومن النوع المحمود : خدع كعب بن الأشرف وأبى رافع ، عذوئى رسول الله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، حتى قتلا ، وقتل خالد بن سفيان الملقب (٣) .

ومن أحسن ذلك : خديعة معبد بن أبى معبد الخزاعى لأبى سفيان وعسكر المشركين حين هموا بالرجوع ليستأصلوا المسلمين ، وردهم من فورهم (٤) .

ومن ذلك : خديعة نعيم بن مسعود الأشجعى ليهود بنى قريظة ، ولكفار قريش والأحزاب ، حتى ألقى الخلف بينهم ، وكان سبب تفرقهم ورجوعهم : ونظائر ذلك كثيرة .

(١) البقرة آية ٩

(٢) الأنفال آية ٦٢

(٣) روى الإمام أحمد وأبو داود (ج ١ ص ٤٨٥ دون الميزاب) عن عبد الله بن أنس . قال : هبط رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى محالة بن سفيان الملقب - وكان نحو حرة وعرفات - فقال : اذهب فاخله . قال : فرائته وحضرت صلاة العصر ، فقلت : إني لأخاف أن يكون بيني وبينه ما إن أخر الصلاة ، فانتقلت أسقى وأنا أصل لوى إياه نحوه ، فلما دفوت منه قال لى : من أنت ؟ قلت : رجل من العرب ، بلغنى أنك تجمع لهذا الرجل ، فجيئت فى ذلك . قال : إني لى ذاك ، فقلت معه ساعة ، حتى إذا أمكنى طوته بسوى حتى برد ، ورواية الإمام أحمد أبسط من هذه . وانظر البداية والنهاية (ج ٤ ص ١٤٥) .

(٤) قال ابن إسحق عن حيد بن أبى معبد الخزاعى قال : كانت غزاة مسلمهم وكافرهم غيبة رسول الله صلى الله عليه وسلم بهامة ، صفتهم معه ، لا يختلفون عنه شيئا كان بها . ومعبدة يومئذ مشرك ، مر برسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مقيم بحمراء الأسد . فقال : يا معبد ، أما والله لقد مزعلينا ما أساء لك فى أصحابك ، ووعدنا لو أن الله عاينك فيهم . ثم خرج من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم بحمراء الأسد حتى لى أبى سفيان بن حرب ومن معه بالروحاء . وقد أجموا الرجعة إلى رسول الله وأصحابه . وقالوا : أسيبنا حد أصحابه وقادتهم وأشراقهم - يعنى فى أحد - ثم ترجع قبل أن تستأصلهم ؟ لنكرن على بقيتهم كلفرغهم منهم . فلما رأى أبو سفيان معبد قال : ما وراءك يا معبد ؟ قال : محمد قد خرج فى أصحابه يطلبكم فى جمع لم أره قط يهترقون عليكم تحرقا . قد أجمع منه من كان يخاف عنه فى يومكم ، ونفعوا على ما صنعوا فيهم من الحق طلبكم شهيد لم أره قط . قال : وكيف جافقول ؟ قال : والله جافرك ترهل حتى ترى تراعى الخيل . قال : فزارة لقد أجمعا الكرة عليهم لتستأصل قياتهم . قال : فاني أهلك من ذلك . قال : فاني ذلك لما سئلوا ومن معه من الرجوع إلى قتال رسول الله والمسلمين . انظر البداية (ج ٤ ص ٤٨ - ٥٠) .

وكذلك المكر ، ينقسم إلى عمود ومنموم : فإن حقيقة إظهار أمر وإخفاء خلافه ليحصل به إلى مراده .

فمن العمود : مكره تعالى بأهل المكر ، مقابلة لهم بفعلهم ، وجزاء لهم بحس عملهم .

قال تعالى : (وَيَمَكُرُون وَيَمَكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ ^(١)) وقال تعالى : (وَمَكْرُؤًا مَسْكُورًا وَمَكْرُؤًا مَسْكُورًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ^(٢)) .

وكذلك الكيد ينقسم إلى نوعين . قال تعالى :

(وَأَمْلَى لَهُمْ إِنَّ كَيْدِي مَتِينٌ ^(٣)) وقال تعالى : (كَذَلِكَ كِدْنَا لِيُوسُفَ مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ الْمَلِكِ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ^(٤)) وقال تعالى (إِنَّهُمْ يَكِيدُونَ كَيْدًا وَأَكِيدُ كَيْدًا ^(٥))

فصل

إذا عرف ذلك فلا إشكال أنه يجوز للإنسان أن يظهر قولاً أو فعلاً ، مقصوده به مقصود صالح وإن كان ظاهره خلاف ما قصد به إذا كانت فيه مصلحة دينية ، مثل دفع الظلم عن نفسه أو غيره ، أو إبطال حيلة محرمة .

وإنما المحرم : أن يقصد بالعقود الشرعية غير ما شرعها الله تعالى ورسوله له : فيصير مخاطباً لله تعالى ورسوله صلى الله تعالى عليه وآله وسلم ، كائناً لدينه ، مأكراً بشرعه ، فإن مقصوده حصول الشيء الذي حرمه الله تعالى ورسوله بتلك الحيلة ، وإسقاط الشيء أوجه بتلك الحيلة .

وهذا ضد الذي قبله . فإن ذلك مقصوده التوصل إلى إظهار دين الله تعالى . ودفع معصيته ، وإبطال الظلم وإزالة المنكر . فهذا لون ، وذلك لون آخر .

ومثال ذلك : التأويل في العيّن ، فإنه نوعان : نوع لا يفهمه ، ولا يخلصه من الإثم

(١) الأنفال آية ٣٠ (٢) النمل آية ٥٠ (٣) الأعراف آية ١٣٨

(٤) يوسف آية ٧٦ (٥) الطارق آية ١٦٠

وذلك إذا كان الحق عليه فجحده ، ثم حلف على إنكاره متأولاً ، فإن تأويله لا يسقط عنه إثم اليمين الغموس ، والنية للمستحلف في ذلك باتفاق المسلمين ، بل لو تأول من غير حاجة لم يشفعه ذلك عند الأكثرين .

وأما المظلوم المحتاج فإنه يشفعه تأويله ، ويخلصه من الإثم ، وتكون اليمين على نيته . فإذا استحلفه ظالم بأيمان البيعة ، أو أيمان المسلمين . فتأول الأيمان بجمع يمين ، وهى اليد ، أو حلفه بأن كل امرأة له طالق ، فتأول أنها طالق من وثاق ، أو طالق عند الولادة أو طالق من غيرى ونحو ذلك . أو استحلفه بأن كل مملوك له حر أو عتيق ، فتأول أنه عتيق أو كرم ، من قولهم : فرس عتيق (١) .

أو استحلفه بأن تكون امرأته عليه كظهر أمه ، فتأولها ظاهر أمه بمركبها ، فإن ضيق عليه وألزمه أن يقول : إنه مظاهر من امرأته : تأول بأنه قد ظاهر بين ثوبين . أو جبين من عند امرأته . وإن استحلفه بالحرام ، تأول أن الحرام الذى حرمه الله تعالى عليه يلزمه تحريمه ، فإن ضيق عليه بأن يلزمه أن يقول : الحرام يلزمنى من زوجتى ، أو أن تكون على حراما ، قيد ذلك بنية : إذا أحرمت ، أو صامت ، أو قامت إلى الصلاة ، ونحو ذلك . وإن استحلفه بأن كل ماله ، أو كل ما يملكه صدقة . تأول بأنه صدقة من الله سبحانه وتعالى عليه .

وإن قال له : قل : وإن جميع ما أملكه : من دار وعقار وضيعة وقف على المساكين ، تأول الفعل المضارع بما يملكه في المستقبل ، يعد كذا وكذا سنة . فإن ضيق عليه ، وقال قل : جميع ما هو جار فى ملكي الآن . نوى إضافة الملك إلى الآن ، لا إلى نفسه ، والآن لا يملك شيئاً ، فإن قال : مما هو فى ملكي فى هذا الوقت يكون وقفاً ، أخرج معنى لفظ الوقف عن اليهود إلى معنى آخر ، والعرب تسمى سوار العاج وقفاً .

وإن استحلفه بالمشى إلى بيت الله ، نوى مسجداً من مساجد المسلمين .

فإن قال قل : على الحج إلى بيت الله . نوى بالحج القصد إلى المسجد ، فإن قال

إلى البيت العتيق ، نوى المسجد القديم ، فإن قال : البيت الحرام ، نوى الحرام همه
وانحاذه دارا أو حراما ونحو ذلك .

وإن استحلّفه بالأمانة ، نوى بها الوديعة ، أو اللقطة ، ونحو ذلك .

وإن استحلّفه بصوم سنة ، نوى بالصوم الإمساك عن كلام يمكنه الإمساك عنه
سنة أو دائما .

هذا كله في المحلوف به .

وأما المحلوف عليه . فيجرى هذا المجزئ .

فإذا استحلّفه : مارأيت فلانا ، نوى ماضيت رثته . أو ما كلمته ، نوى ما جرحتة .
أو معاشرته ولا خالطته ، نوى بالمعاشرة والخالطة معاشرة الزوجة والسرية . أو ما بايعته
ولا شاريته ، نوى بذلك ما بايعته ببيعة اليمين ، ولا شاريته من المشاركة ، وهى اللجاج
أو الغضب ، تقول : شرى ، على مثال علم ، إذا لجج أو استشاط غضبا .

وإن استحلّفه لص أنه لا يدل عليه ، ولا يعلم به ولا يجبر به أحدا ، نوى أنه لا يفعل
ذلك مادام معه . وإن ضيق عليه وقال : ما عاش ، أو ما بقى ، أو مادام في هذه البلدة
نوى قطع الظرف عما قبله ، وأن لا يكون متعلقا به ، أو نوى بما : الذى ، أى لا أدل
عليك الذى عاش أو بقى بعد أخذك .

وإن استحلّفه أن لا يظأ زوجته نوى وطأها برجله .

وإن استحلّفه أن لا يتزوج فلانة ، نوى أن لا يتزوجها نكاحا فاسدا :

وكذلك إذا استحلّفه أن لا يبيع كذا ، أو لا يشتريه ، أو لا يؤجره ، ونحو ذلك .

وكذلك إذا استحلّفه أن لا يدخل هذه الدار أو البلد أو المحلة ، قيد الدخول بنوع

معين بالنية .

وكذلك لو استحلّفه : أنك لا تعلم أين فلان ؟ نوى مكانه الخاص من داره ، أو

بلده أو سوقه .

ولو استحلّفه : أنه ليس عنده في داره ، نوى أنه ليس عنده إذا خرج من الدار •

فإن ضيق عليه ، وقال : الآن ، نوى أنه ليس حاضرا معه الآن ، وقد بر وصدق :

وإن استحلّفه ليس لي به علم ، نوى أنه ليس لي علم بسرّه وما ينطوى عليه . وما

يضمّره ، أو ليس لي علم به على جهة التفصيل . لأن هذا لا يهمله إلا الله سبحانه وحده .

فصل

والمظلوم المستحلف مخرجان يتخلص بهما : مخرج بالتأويل حال الجلف : فإن فاته
فله مخرج يتخلص به بعده إن أمكنه ، كما إذا استحلفه قطاع الطريق أو اللصوص أن
لا يخبر بهم أحدا . فالحيلة في ذلك أن يجمع الوالى المتهمين ، ثم يسأله عن واحد واحد ،
فيبرى البرىء ، ويسكت عن المتهم ، وهذا المخرج أضيق من الأول .

فإذا استحلفه ظالم أن لا يشكو غريمه ، ولا يطالبه بحقه ، فحلف ولم يتأول أحال
عليه بذلك الحق من يطالبه به ، ولم يحث في يمينه .

وإذا استحلفه ظالم أن يبيعه شيئا ، فله أن يملكه زوجته أو ولده ، فإذا باعه بعد
ذلك كان قد بر في يمينه ، ويمنع من تسليمه من مملكه إياه .

تم الجزء الأول

ويليه الجزء الثانى

وأوله : فصل : والحيل التى يتخلص بها من بكر غيره والفدر به أمثلة

فهرس

الجزء الأول من « إغاثة اللفان »

الموضوع	الصفحة
تقديم	٣
مقدمة المؤلف	٨
الباب الأول	١٣
في انقسام القلوب إلى صحيح ، وسقيم ، وميت	١٣
القلب السليم	١٣
القلب الميت	١٥
القلب المريض	١٥
الباب الثاني	٢٠
في ذكر حقيقة مرض القلب	٢٠
فصل في أسباب ومشخصات مرض البدن والقلب	٢٢
الباب الثالث	٢٥
في انقسام أدوية أمراض القلب إلى قسمين : طبيعية ، وشرعية	٢٥
الباب الرابع	٢٧
في أن حياة القلب وإشراقه مادة كل خير فيه ، وموته وظلمته مادة كل شر فيه	٢٧
ما جاء في القرآن الكريم من الأمثلة المائية والنارية لوجبه وعياده	٢٨
الباب الخامس	٣٢
في أن حياة القلب وصحته لا تحصل إلا بأن يكون ملوكا للحق ، مريدا له ، مؤثرا له على غيره	٣٢

الموضوع

الصفحة

- ٣٥ الباب السادس
في أنه لاسعادة للقلب ، ولا لذة ، ولا نعيم ، ولا صلاح إلا بأن يكون الله
هو إلهه ، وفاطره وحده . وهو معبوده وغاية مطلوبه ، وأحب إليه من كل ماسواه
- ٤٣ فصل في أن لذة النظر إلى وجه الله يوم القيامة تابعة للتلذذ بمعرفته ومحبه
في الدنيا
- ٤٨ كتاب الحسن البصري إلى عمر بن عبد العزيز
- ٥٥ خاتمة لهذا الباب
- ٥٦ الباب السابع
- ٥٦ في أن القرآن متضمن لأدوية القلب ، وعلاجه من جميع أمراضه
- ٥٧ كلام للشعر الرازي في الحيرة والشك
- ٥٩ الباب الثامن
- ٥٩ في زكاة القلب
- ٦٠ فوائد غرض البصر
- ٦٧ الباب التاسع
- ٦٧ في طهارة القلب من أدرانته وأنجاسه
- ٧٤ فصل فيما في الشرك والزنا واللواط من الخبث
- ٧٨ نجاسة الذنوب والمعاصي
- ٨٠ معنى قوله تعالى — الزاني لا ينكح إلا زانية — الآية
- ٨٢ المشرك ينتم على الموحّد تجرّده للتوحيد
- ٨٣ الباب العاشر
- ٨٣ في علامات مرض القلب وصحته
- ٨٤ المراد بلزوم الجماعة لزوم الحق واتباعه
- ٨٥ قول للحسن البصري عن السنة بين الغالي والجافي
- ٨٥ معنى السواد الأعظم في قوله صلى الله عليه وسلم : إذا اختلف الناس فعليكم
بالسواد الأعظم
- ٨٦ علامات صفة القلب
- ٩٠ الباب الحادي عشر
- ٩٠ في علاج مرض القلب من استيلاء النفس عليه

الصفحة	الموضوع
٩٠	استعاذة النبي صلى الله عليه وسلم من شرور النفس وسيئات الأعمال
٩٢	النفس المطمئنة
٩٣	النفس اللوامة
٩٥	محاسبة العبد لنفسه
٩٧	محاسبة انفس نوعان
٩٨	محاسبة انفس بعد العمل
١٠٠	معنى قوله تعالى — ثم لتسألن يومئذ عن النعيم —
١٠١	في محاسبة النفس عدة مصالح
١٠٣	ماروى عن السلف في محاسبتهم أنفسهم
١٠٤	فوائد محاسبة النفس
١٠٥	من أنفع ما للقلب النظر في حق الله على العباد
١٠٦	من فوائد نظر العبد في حق الله عليه
١٠٧	الباب الثاني عشر
١٠٧	في علاج مرض القلب بالشيطان
١٠٧	تحذير الرب تعالى من الشيطان
١٠٨	الاستعاذة من الشيطان عند قراءة القرآن
١٠٩	ابنة الجون التي استعاذت من النبي صلى الله عليه وسلم حين تزوجها فألحقها بأهلها
١١٠	القرآن مادة الهدى والعلم والخير في القلب
١١٠	أسباب الاستعاذة من الشيطان قبل قراءة القرآن
١١٦	القرآن أرشد إلى دفع العدوین بأسهل الطرق
١١٩	معنى قوله تعالى — إنما سلطانه على الذين يتولونه —
١٢١	الباب الثالث عشر
١٢١	في مكاييد الشيطان التي يكيد بها ابن آدم
١٢١	معنى قوله تعالى — فبما أغويتني لأقعدن لهم صراطك المستقيم — إلى قوله — شاكرين —
	معنى قوله تعالى — وقبضنا لهم قرناء فزينا لهم ما بين أيديهم وما خلفهم —
١٢٢	كيف يضل الشيطان الناس ؟

الموضوع

الصفحة

- ١٢٧ معنى قوله تعالى — الشيطان يعدكم الفقر ... — الخ
- ١٢٨ من كيد الشيطان للإنسان أنه يورده الموارد التي يخيل إليه أن فيها منقعة
- ١٢٨ معنى قوله تعالى — وإذ زين لهم الشيطان أعمالهم — إلى قوله — شديد العقاب —
- ١٣٠ من كيد عدو الله أنه يخوف المؤمنين من جنده وأوليائه فلا يجاهدونهم
- ١٣٠ من مكايده أنه يسحر العقل
- ١٣١ كيد الشيطان لآدم عليه السلام
- ١٣١ الوسوسة حديث النفس والصوت الخفي
- ١٣٦ ومن كيده العجيب أنه يشام النفس حتى يعلم أى القوتين تغلب عليها ؟
- ١٣٦ الشيطان يدعو إما إلى التفريط ، وإما إلى التقصير
- ١٣٨ من حيله ومكايده : الكلام الباطل
- ١٣٩ من كيده بهم وتخبيله على إخراجهم من العلم والدين : أن ألقى على ألسنتهم أن كلام الله ورسوله ظواهر لفظية لا تفيد اليقين
- ١٣٩ ومن كيده ما ألقاه إلى جهال المتصوفة من الشطح
- ١٤٠ ومن أنواع مكايده : أن يدعو العبد إلى أنواع من الآثام والفجور
- ١٤٠ ومن مكايده : أنه يأمر أن تلقى المساكين وذوى الحاجات بوجه عبوس حتى لا يطمعوا فيك
- ١٤١ ومن مكايده أنه يأمرك بلعزاز نفسك حيث يكون رضى الرب تعالى في إذلالها
- ١٤١ ومن كيده وخداعه : أنه يأمر الرجل بانقطاعه في مسجد أو رباط
- ١٤٢ ومن كيده : أنه يغرى الناس بتقيل يده
- ١٤٢ ومن كيده : أنه يحسن إلى أرباب الزهد العمل به واجسمهم دون تحكيم أمر الشارع
- ١٤٥ ومن كيده : أمرهم بلزوم زى واحد
- ١٤٥ الصلاة على السجادة
- ١٤٦ ومن كيده : الوسواس الذى كادهم به في أمر الطهارة
- ١٤٨ اعتذار أصحاب الوسواس
- ١٤٨ قول أهل الاقتصاد والاتباع
- ١٥٠ النهى عن الغلو ، وتعدى الحدود
- ١٥٢ قول الشيخ أبى محمد المقدسى في كتاب « ذم الوسواس »
- ١٥٣ طائفة الوسوسين قد تحقق منهم طاعة الشيطان

الموضوع	الصفحة
حكايات عن بعض الموسوسين	١٥٣
الفصل الأول	١٥٦
في النية في الطهارة والصلاة	١٥٦
تعريف النية	١٥٦
ما يغفله الموسوسون في الصلاة	١٥٧
بدع الموسوسين	١٥٨
أصناف الوسواس التي تفسد الصلاة	١٥٨
الإسراف في ماء الوضوء والغسل	١٥٩
نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الإسراف في الوضوء	١٥٩
اقتصاد الصحابة والتابعين في ماء الوضوء	١٦١
الوسواس في انتقاض الطهارة لا يلتفت إليه	١٦٢
ما يغفله الموسوسون بعد البول	١٦٣
ماسهل فيه المبعوث بالحنيفية السمحة فشدد فيه هؤلاء	١٦٥
الخلف والحذاء إذا أصابت النجاسة أسفله أجزأ ذلك بالأرض مطلقا ، وجازت الصلاة فيه	١٦٦
كيف يتطهر ذيل المرأة إذا أصابته النجاسة ؟	١٦٧
سنة النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة حيث كان وفي أي مكان اتفق ، سوى المقبرة والحمام وأعطان الإبل	١٦٨
كان الصحابة والتابعون يأتون المساجد حفاة في الطين وغيره	١٦٩
كيفية الطهارة من المذي	١٧٠
إجماع المسلمين على ما سنه لهم النبي صلى الله عليه وسلم من جواز الاستحجار بالأحجار في زمن الشتاء	١٧١
إباحة صيد الكلب	١٧٢
كان النبي صلى الله عليه وسلم يصلي وهو حامل أمامة بقت ابنته زينب	١٧٢
كان النبي صلى الله عليه وسلم يلبس الملابس التي نسجها المشركون ويصلي بها	١٧٣
كان الصحابة والتابعون يتوضئون من الحياض والأواني المكشوفة	١٧٤
الصلاة مع يسير الدم	١٧٥
كان النبي صلى الله عليه وسلم يحجب من دعاء فيأكل من طعامه	١٧٧

- ١٧٨ تحذير النبي صلى الله عليه وسلم للمتنتهين
 ١٧٩ كان الصحابة أقل الأمة تكلفا
 ١٨٠ الوسوسة في مخارج الحروف ، والتنطع فيها
 ١٨٢ فصل : في الجواب عما احتج به أهل الوسواس
 ١٨٤ وأما من حلف بالطلاق أن في هذه الأوزة حبتين ونحو ذلك فإن النكاح ثابت
 ١٨٦ من طلق واحدة من نسائه ثم أنسها ، أو طلق واحدة مبهمة ولم يعينها
 ١٩٠ من حلف على يمين ثم نسها
 ١٩١ من حلف ليفعلن كذا ولم يعين وقتا
 ١٩١ تعليق الطلاق بوقت يعي لا بحالة ، ورأى الفقهاء في ذلك
 ١٩٤ اختلاف الفقهاء حول ما أفتى به الحسن وإبراهيم النخعي ، ومالك عن شذبه
 في وضوئه
 ١٩٥ تطهير الثياب ورأى الفقهاء فيها
 ١٩٦ اشتباه الأواني من باب الوسواس
 ١٩٧ إذا اشتبهت عليه القبلة
 ١٩٧ من ترك صلاة من يوم لا يعلم عينا
 ١٩٨ من شك في صلاته
 ١٩٩ احتجاج الموسوسين بأقوال ابن عمر وأبي هريرة
 ٢٠١ قول الموسوسين إن الوسواس خير مما عليه أهل التصريط
 ٢٠١ الفتنة بالقبور
 ٢٠٥ النهي عن اتخاذ القبور مساجد
 ٢٠٧ فتنة الشرك بالصلاة في القبور
 ٢٠٩ ومن ذلك اتخاذها عيدا
 ٢١١ رأى ابن تيمية في القبور
 ٢١٢ مفاصد اتخاذ القبور أعيادا
 ٢١٣ ما يفعله الغلاة والمتطرفون عند القبور
 ٢١٤ النهي عن إيقاد السرج عند القبور ، والأمر بتسويتها بالأرض
 ٢١٧ ما شرعه النبي صلى الله عليه وسلم عند زيارة القبور
 ٢١٨ النهي عن الدعاء أمام القبور

- ٢٢١ النهي عن الشفاعة بأصحاب القبور
 ٢٢٦ ومن أعظم مكايده ما نصبه للناس من الأنصاب والأزلام
 ٢٢٦ تعريف الأنصاب
 ٢٢٨ وجوب هدم المساجد الدنيئة على القبور
 قوله تعالى - واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى -
 ٢٣٢ القلوب إذا اشتغلت بالبدع أعرضت عن السنن
 ٢٣٣ ما الذي أوقع عباد القبور في الافتتان بها ؟
 ٢٣٥ يكره أن يدعو الله تعالى إلا به
 ٢٣٦ فصل : في الفرق بين زيارة الموحدين للقبور ، وزيارة المشركين
 ٢٣٨ الشفاعة لمن له ملك السموات والأرض
 ٢٣٩ كيف عبدت الأصنام ؟
 ٢٤٢ سماع المكاء والتصدية والغناء بالآلات المحرمة
 ٢٤٣ مقطوعات لبعض الشعراء في ذم مايقعله الدراويش في طلقات الأذكار من
 الغناء والرقص
 ٢٤٥ نهى الفقهاء عن الغناء
 ٢٤٨ رأى الإمام أحمد في الغناء
 ٢٤٨ سماع الغناء من المرأة الأجنبية أو الأمرء من أعظم المحرمات
 ٢٤٩ قصائد لبعض الشعراء في ذم أحوال الدراويش المخالفة للدين
 ٢٥٦ ما جاء في الشرع من أسماء السماع الشيطاني المضاد للسماع الرحمانى
 ٢٥٧ الاسم الأول : اللهو ، ولهو الحديث
 ٢٦٠ الاسم الثانى والثالث : الزور ، والغو
 ٢٦١ الاسم الرابع : الهائل
 ٢٦٢ المكاء والتصدية
 ٢٦٣ تسميته رقية الزنى
 ٢٦٦ تسميته نبت الذناق
 ٢٦٩ تسميته قرآن الشيطان
 ٢٧٢ تسميته بالصوت الأحق : والصوت الفاجر
 ٢٧٤ تسميته صوت الشيطان

- ٢٧٥ تسميته مزمور الشيطان
- ٢٧٦ تسميته بالسمود
- ٢٧٧ تحريم رسول الله صلى الله عليه وسلم لآلات اللهو والمعازف ، وسباق الأحاديث في ذلك :
- ٢٨٤ تظاهر الأخبار بوقوع السخ في هذه الأمة
- ٢٨٥ مكيدة التحليل ، وما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم عن المحلل والمحلل له
- ٢٨٩ آراء الصحابة في المحلل والمحلل له
- ٢٩١ ذكر الآثار عن التابعين في المحلل والمحلل له
- ٢٩٢ ذكر الآثار عن تابعي التابعين ومن بعدهم
- ٢٩٣ من العجب مغارضة هذه الأحاديث والآثار عن الصحابة بقوله تعالى - فإن طلقها فلا محل له - الآية
- ٢٩٤ نكاح المنعة خير من نكاح التحليل
- ٢٩٦ المحلل من جنس المنافق
- ٢٩٧ نكاح المحلل لا يشبه نكاح أهل الجاهلية ، ولا نكاح أهل الإسلام
- ٢٩٨ قول النبي صلى الله عليه وسلم : أبغض الحلال إلى الله تعالى الطلاق
- ٢٩٨ حيل التحليل
- ٣٠٠ وجوب تقوى الله في الطلاق
- ٣٠١ قول الله تعالى - الطلاق مرتان -
- ٣٠٢ كيف كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟
- ٣٠٤ قصة عبد يزيد أبو ركانة
- ٣٢٤ جمع الثلاث في الطلاق غير مشروع
- ٣٢٥ احتجاج المخالفين ، ورد ابن القيم عليهم
- ٣٢٧ الطلاق البدعي
- ٣٢٩ طعن المخالفين في بعض ما روى من أحاديث الطلاق
- ٣٣١ ما روى عن عائشة رضي الله عنها
- ٣٣١ طلاق الملاعن ثلاثا بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم
- ٣٣٢ حديث محمود بن لبيد في قصة المطلق ثلاثا
- ٣٣٣ حديث ركانة أنه طلق امرأته ثلثة

- ٣٣٤ حديث ، ماذ بن جبل
- ٣٣٤ حديث عبادة بن الصامت ، وزاذان
- ٣٣٥ حديث الحسن عن ابن عمر ، وكثير مولى ابن مبرة ، وسويد بن خلف
- ٣٣٦ قول المخالفين إن الإجماع قد انعقد على لزوم الثلاث
- ٣٣٧ طلاق اليكر
- ٣٣٩ آراء الفقهاء في الطلاق
- ٣٤٦ الأحكام نوعان : نوع لا يتغير ، ونوع يتغير
- ٣٥٣ الحدود لا تجب إلا على عاقل بالتحريم ، متعمد لا تركاب أسبابها
- ٣٥٤ ومن مكابده : الحيل والمكر والخذاع
- ٣٥٤ الحيل نوعان
- ٣٥٤ الحيل للمنومة
- ٣٥٥ الخدعة
- ٣٥٦ الحيل في المعاملات وبطلانها
- ٣٦١ النهي عن استحلال المحرمات بالحيل الباطلة
- ٣٦٧ قول النبي صلى الله عليه وسلم : « يأتي على الناس زمان يستحلون الزنا بالبيع »
- ٣٦٧ أنواع الحيل الربوية ، وإظهار بطلانها
- ٣٦٩ قول النبي صلى الله عليه وسلم : « لا تركبوا ما تركبكم اليهود فتستحلوا حرام الله بأدنى الحيل »
- ٣٦٩ قول بشر بن السري في العلم
- ٣٦٩ قول ابن مسعود : إياكم وأرايت
- ٣٦٩ قول عمر بن الخطاب : إياكم وأصحاب الرأي
- ٣٧٠ حديث البيهقي بالخيار ، وما فيه من إبطال الحيل
- ٣٧٠ قول النبي صلى الله عليه وسلم : لا توطأ حامل حتى تضع ... الحديث
- ٣٧١ رأى الإمام أحمد فيمن ارتدت عن الإسلام لتفارق زوجها
- ٣٧١ رأى الفقهاء في أصحاب الحيل
- ٣٧١ بعض أنواع الحيل المنومة
- ٣٧١ عقاب الله لأصحاب الحيل
- ٣٧٥ الشريعة أنت بسد الذرائع

الموضوع	الصفحة
النبي عن التشبه بأهل الكتاب	٣٧٩
قول النبي صلى الله عليه وسلم : إن الزانية هي التي تزوج نفسها	٣٨٠
كرهية الصلاة إلى ما قد عبت من دون الله	٣٨٢
أمر المؤمنين أن يصلوا جلوسا إذا صلى إمامهم جالسا	٣٨٢
سمى النبي صلى الله عليه وسلم عن الذرائع التي توجب الخلاف	٣٨٣
المحرمات ثمان : مفسد ، وذرائع موصلة إليها	٣٨٤
قول ابن تيمية في الحيل	٣٨٥
قول المالكية في المسح على الخفين	٣٨٧
إن كانت الحيلة فعلا يفضي إلى تحليل له أو لغيره	٣٨٧
الأفعال المحرمة لحق الله تعالى لا تفيد الحل	٣٨٨
اختلاف العلماء في ذبح المغصوب	٣٨٨
بطلان الحيل بقوله صلى الله عليه وسلم « لا يجمع بين متفرق ... » الحديث	٣٩٠
الضرار نوعان : جنف وإثم	٣٩٢
إبطال وصية الجنف والإثم	٣٩٢
رد أصحاب الحيل	٣٩٣
جواز المعارض في الكلام	٣٩٦
قصة عبد الله بن رواحة مع جاريته ، وما قاله لامرأته من الشعر	٣٩٧
ما جاء عن السلف من المعارض	٣٩٧
رد منكرى الحيل	٤٠٠
الخداع نوعان : محمود ، ومذموم	٤٠٢
التأويل في اليمين نوعان	٤٠٣
المظلوم المستحل ، مخرجان يتخلص بهما	٤٠٦